

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة الفاتح - كلية الآداب

قسم اللغة العربية

بحث مقدم لتيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) بعنوان

ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي

دراسة استقصائية نقدية

الجزء الأول

مقدم من الطالبة :

سالمة عيسى عيسى الوائلي

إشراف الدكتور :

عبدالله محمد الكيش

العام الجامعي 1999-2000 إفرنجي .

الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى
جامعة الفاتح - كلية اللغات - قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

قرار لجنة مناقشة رسالة التخصص العالي (الماجستير) في الدراسات اللغوية
استناداً إلى قرار الدكتور أمين اللجنة الشعبية للجامعة رقم (866) الصادر في 22 / 7 / 2000 إفرنجي
والقاضي بتأليف لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير) من الطالبة / سالمة عيسى الوزني
وعنوانها / ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي - دراسة استقصائية نقدية -

من الإخوة الأساتذة :

مشرفاً ومقررأ .

1- الدكتور / عبدالله محمد الكيش

عضواً .

2 الدكتور / بشير محمد زقلا

عضواً .

3- الدكتور / عبدالمستار عبداللطيف أحمد

وفي جلسة علنية عند الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق 30 / 7 / 2000 إفرنجي
بمدرج الوثيقة الخضراء .

وبعد إجراء المناقشة العلنية والتداول أصدرت اللجنة بإجماع الآراء قرارها بمنح الطالبة /
سالمة عيسى الوزني درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية على رسالتها
وعنوانها / ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي - دراسة استقصائية نقدية بتقدير عام / ممتاز

توقيعات لجنة المناقشة

1- الدكتور / عبدالله محمد الكيش

2- الدكتور / بشير محمد زقلا

3- الدكتور / عبدالمستار عبد اللطيف أحمد

يعتمد /

أ. مصطفى محمد الباجقني
ممسق الدراسات العليا

د. بشير محمد زقلا
أمين قسم اللغة العربية

د. النهامي الطاهر الترهوتي
أمين لجنة الدراسات العليا بالكلية

الإهداء

إلى من علّمني أن الصدق فى القول ،

والإخلاص فى العمل ،

وحبّ العلم ،

من أمضى الأسلحة

فى كل زمان ومكان .

وإلى أساتذتي الأفاضل .

وإلى من أحبّ العربية ، لغة القرآن .

أهدي هذا العمل المتواضع .

الباحثة

كلمة شكر

وهذا موضع عرفان وامتنان ، تمثلاً لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ يَنْكَرُ﴾ (الآية 237 من سورة البقرة) ، وقول رسوله الكريم عليه الصلاة والسلام ((لَا يَشْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)) (مسند الإمام أحمد 585/2) وفي هذا الموضع أجد نفسي أسجل هذه الكلمات ، أحاول بها التعبير عن شكري وتقديري لكل من ساعد في إنجاز هذا البحث ، وهم كثيرون ، فأذكر بعضهم وأسكت عن آخرين ، خشية الإطالة ، وجزى الله عني جميعهم كل خير .

بادئ ذي بدء أتقدم بالشكر والتقدير لكلية الآداب متمثلة في عميدها وأساتذتها ، وإلى أمين قسم اللغة العربية الدكتور بشير زقلام وسلفه الدكتور نوري على شريفه ، وإلى أمين قسم الدراسات العليا الأستاذ مصطفى الباجقني وسلفه الدكتور الصيد أبو ذيب ، لمساعدتهم طلاب العلم ، وتيسير أمورهم ، فجزاهم الله عنا كل خير .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي المشرف العالم الفاضل الدكتور/ عبدالله محمد الكيش ، لتفضله بقبول الإشراف على هذا العمل ، وتجنّسه عناء قراءته، وتكرّمه بتوجيه النصيح والإرشاد لتقويمه ، ووضع مكتبته تحت تصرفي، فليس لي إلا الدعاء له بأن يطيل الله في عمره ويرعاه ، ويبارك في الدارين مسعاه .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة لقبولهم الإطلاع على هذا العمل، وتقويم ما أعوج منه ، فجزى الله الجميع كل خير ، ووفقنا لما يرضى .

كما أجعل في مقدمة هذه القائمة والديّ الحبيبين ، إذ لولا رضاها عني ،
وصادق دعواتهما لي ما تمكنت من صنع شيء يذكر ، حفظهما الله وأبقاهما ،
وأعاني على كسب رضاها .

تحية شكر وتقدير إلى شقيقي : علي ومحمد ، نظير تشجيعهما المعنوي قبل
المادي، وإلى شقيقاتي وبالأخص لطيفة مؤنستي في وحدتي فترة البحث .
وأقدم ببالغ الشكر وصادق الدعوات إلى خالي الفاضل الدكتور/ مسعود
الوازي ، على حسن رعايته ، وطيب معاملته ، إذ كان لذلك أعمق الأثر في زرع
الثقة في نفسي ، وهو يعاملني معاملة الصديقة ، فضلاً عن البنت والشقيقة .

وإن كنت أنسى فلا أنسى فضل خالي العزيز/ أحمد-حفظه الله ورعاها-
وفضل عمتي الحبيبة/ فاطمة-رحمها الله-إذ لهما عليّ من الحقوق ما يعجز عن الوفاء
به كل تعبير ، وقد كانا بمثابة الأبوين العطوفين علي ، فجزاهما الله عني خير الجزاء،
وأعاني على ردّ ولو بعضاً من معروفهما ، الذي لا يمكنني حصره فكيف برّدّه !؟

كما أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور الفاضل/ فاتح زقلام ، إذ له الفضل
في اقتراح هذا الموضوع ، وإلى الدكتور/ علي أبو القاسم عون ، لتفضّله بتقديم
المصادر التي تحتاجها هذه الدراسة ، وفي مقدّمها رسالته في الدكتوراه (بلاغة
التقديم والتأخير في القرآن الكريم) .

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى العاملين بكلية الدعوة الإسلامية ،
وفي صدرهم أُميتها الأستاذ الفاضل المنحار أهد زيرة ، أدامه الله وجراة حير
الجزء ؛ لإخلاصه في خدمة العلم والمتعلمين . وإلى العاملين بالمكتبة خرصهم على
تقديم الخدمات على أكمل وجه لطلاب العلم والمتعلمين ، إلى الأستاذ/ شاكر
عبدالله ، والأستاذة/ عائشة الدههوبي ، والأستاذ/ محمد المصراطي ، وفقهم الله
جميعاً في سعيهم .

كما أتوجّه بجزيل الشكر والتقدير للإخوة العاملين بمكتبة التربية بجامعة الفاتح (قاطع أ) ، والعاملين بالمكتبة المركزية بجامعة الفاتح (قاطع ب) ، والعاملين بمركز دراسات جهاد الليبيين ، والعاملين بالمركز الثقافي التونسي .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أسأل المولى عز وجل أن يتغمّد روعي العاملين الفاضلين أستاذينا الدكتور إبراهيم عبد الله رفيده ، والدكتور محمد عثمان علي، بجميل غفرانه ، وواسع رحمته ، وأن يجعل مثاوما روضة من رياض الجنة .

وأقدم بخالص الشكر وعظيم الشاء والتقدير إلى زميلي الأستاذ/ عبدالرحمن الشقروني ، والمهندس/ عز الدين أحمد شعيب ، لقيامهما بطباعة هذه الرسالة ، وإخراجها بهذه الصورة، فجزاهم الله عني كل خير، ويسّر درهما لما يحب ويرضى. تحية شكر وتقدير لمن جسّد الإنسانية بكل معانيها في طيب خلقه ونبل أصله وحبه للخير ، وقد تمثل ذلك في شخص الدكتور/ عبدالحميد الهرامة ، والأستاذ/ الصديق يعقوب ، والأخ/ محمد البوسيفي ، فكثّر الله من أمثالهم وجزاهم عنا خير الجزاء .

تحية شكر وتقدير إلى جميع صديقاتي ، وإلى أهاليهن ، وإني على يقين أني لن أفيهن حقهن مهما أثبت عليهن ، وحسي أن أقول أنهن أقرب ما يكون لأن ينطبق عليهن قوله تعالى : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (آية 9 من سورة الحشر) ، فكن فعلاً يؤثرن مصلحتي على مصالحهن ويبدلن مافي وسعهن لراحتي ولو على حساب راحتهن ، فجزاهن الله عني كل خير ، وأدام الله علي هذه النعمة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

سالمة الوازني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، صلاة تملأ العرش وما حواه ، وتدوم بدوام ملك الله .
أما بعد ؛

فإنهم لم يبالغوا حين وصفوا النحو بأنه من أسمى العلوم قدراً ، وأنفعها أثراً ، حتى (أجمع أئمة السلف والخلف قاطبة على أنه شرط ^{في}أرتبة الاجتهاد ، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة ^{بمعرفتها} به منه) (1) .

وقد قال في منزلته ابن خلدون : (علوم اللسان العربي وأركانه أربعة : اللغة والنحو والبيان والأدب ... وإن الأهمّ المقدم منها هو النحو ، إذ به يتبيّن أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الإفادة) (2) .

حقاً إن علم النحو دعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى ، منه تستمدّ العون وتستلهم القصد ، وترجع إليه في جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ، وعلى قدر النبوغ فيه يواتى الفوز بها .

وقد غدا عند بعضهم واجبا على كل متعلّق من العلم بالقرآن الكريم ، والسنة المطهرة بسبب ، لا غنى بأحد منهم عنه ، (وذلك أن القرآن الكريم نازل بلغة العرب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي ، فمن أراد معرفة مائى كتاب الله - جل وعز - وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل كلمة عربية أو نظم عجيب لم يجد من العلم باللغة بدّاً) (3) .

1- لمع الأدلة 95 .

2- المقدمة 1264/3 .

3- الصاحح لابن فارس 64 .

وعده السيوطي قسما من الدين ، وفرضا من فروض الكفايات إذ قال :
(لا شك أن علم اللغة من الدين ، لأنه فرض من فروض الكفايات ، وبه تعرف
معاني ألفاظ القرآن والسنة . وقال بعض أهل العلم :

حفظ اللغات علينا فرض كفرض الصلاة
فليس يضبط دين إلا بحفظ اللغات¹

أما عن دواعي اختياري هذا الموضوع (ظاهرة خلاف الأصل في النحو
العربي) ، فأقول إنني قد شغفت باللغة العربية وخاصة النحو منذ الصغر ، وقد
حظيت في أثناء دراستي في المراحل المختلفة من ابتدائية وثانوية بأساتذة أفاضل ،
أبدعوا في تدريس هذه المادة مما زاد من إعجابي بعلم النحو ، وهذا ما جعلني
أعزف عن الدراسة في كلية القانون التي تم تنسيبها لي ، وأكلف الدكتور عبد الله
محمد الكيش العناء والمشقة في إجراءات الانتقال والتسجيل بكلية اللغات ، فجزاه
الله عني خير الجزاء ، وجعلني عند حسن ظنه دوماً . ثم كان حظي أوفر بمن درّسوا
لي مادة النحو في التعليم الجامعي ، بسعة علمهم ورحابة صدرهم ، ولا أنكر بهذا
فضل الأساتذة في المواد الأخرى ولكن الأمر كما قالوا (حبك الشيء يعمى ويصم)
وكان اختياري لدراسة هذا الموضوع ، محاولة للإجابة عن هذا التساؤل .

أ تكون نظرتهم إلى أن الأصول التي قعدها النحاة في قوالب جامدة لم تف بمواكبة
التطور اللغوي الذي آلت إليه اللغة ، وصعوبة تطبيق تلك القواعد على الواقع اللغوي البعيد عن
الفصاحة ، هي السبب في هذا النفور ؟!

أم أن تاصيل تلك القواعد تم التجاوز بمخالفة تلك الأصول ، وما يتبعه من
تضارب مع أصول أخرى ، واختلاف النحاة في الجواز والمنع ، والتأويل والتوجيه
هو السبب ؟!

وقد أدت طبيعة الدراسة أن تكون في خمسة فصول ، بعد مقدمة وتمهيد
وأعقبت تلك الفصول بخاتمة تحوي نتائج البحث وخلاصته .

فتحدثتُ في المقدمة عن مكانة علم النحو وفضله ، ثم عن سبب اختياري هذا الموضوع .

وحاولت في التمهيد إبراز موضوع الدراسة (ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي) وتمييزه عن غيره من الموضوعات التي قد تلتبس به ، لأن العنوان غير كافٍ للدلالة على موضوع البحث . لأن كلمة الخلاف توحي بأن يكون الموضوع بحثاً في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ودفعاً للالتباس ، فقد أوردت معاني الأصل في اللغة والاصطلاح وكذلك الخلاف لغة واصطلاحاً وتحدثت عن أسباب الخلاف ، وأوضحته العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو ، وضمنت التمهيد ذكراً لأبرز ^{المقولات} التي قاربت من تناول ظاهرة خلاف الأصل ، قديماً وحديثاً .

وجعلت الفصل الأول دراسة لظواهر خلاف الأصل في المرفوعات وضمنته سبعة مباحث ، هي : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، واسم كان وأخواتها ، واسم أفعال المقاربة ، وخير إن وأخواتها ، والفعل المضارع . ثم عرّجت بالحديث عن خلاف الأصل في المنصوبات في الفصل الثاني ، وجعلته في ستة مباحث هي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمضارع المنصوب .

ثم الفصل الثالث ، وهو دراسة لظواهر خلاف الأصل في المجرورات ، في ثلاثة مباحث ، هي : المجرور بالحرف ، والمجرور بالضاف ، والمجرور بالجوار . ثم الفصل الرابع ، وهو فيما خالف الأصل في المجرورات ، وتضمنه مبحث واحد هو جزم الفعل المضارع ، إذ لا يكون في غيره جازم على الصحيح من آراء العلماء .

ولم أنسَ الحديث عن ظواهر خلاف الأصل في الحروف ، ومن خلال البحث في حروف المعاني في الفصل الخامس ، وجعلته في مبحثين هما : خلاف الأصل في الحروف العاملة ، وتنتيت بخلاف الأصل في الحروف المهمة .

ثم الخاتمة ، وقد أودعتها أهم النتائج التي استخلصتها من هذه الدراسة .
وأشير إلى أني لم ألتزم منهاجا واحدا في هذه الدراسة ، فتارة يكون نقلياً
وأخرى يكون استنباطياً ، وأحيانا تاريخياً وأخرى نقدياً .

ولم ألتزم طريقة ابن مالك في ترتيب الأبواب النحوية ، ولا طريقة
الزمخشري-عليهما الرحمة- وإن كنت قد استفدت من طريقتهما ، فالأول يذكر
المبتدأ ، ويتبعه الخبر ، والخبر يكون جملة اسمية أو فعلية أو شبه جملة ، والثاني يجعل
الأسماء أولاً ، ثم الأفعال ، ثم الحروف ، وأخيراً المشترك ، أما طريقي فقد
حاولت أن أقيمها على أساس عميق يقوم على دراسة الأسماء أولاً لأنها العمد ثم
الأفعال ثم الحروف . وجعلت المرفوعات أولاً لأنها العمد ثم المنصوبات ثم
المجرورات يليها المجزومات لأنها حُمِلت على المجرورات ، وأفردت فصلاً أخيراً
للحروف .

ولا ادعى أنني تناولت ظواهر خلاف الأصل كلها ، فهي أكثر من أن
تجمعها هذه الدراسة ، إنما تعرضت لأبرز الظواهر تمثيلاً ، وليس حصراً أو
استقصاءً ، وما لا يدرك كله لا يترك كله .

وأنبه إلى أنني اعتمدت في توثيق الآيات القرآنية على رواية قالون عن نافع
بالمصحف الشريف طبعة الجماهيرية العظمى ، وأني لم ألتزم كتابتها بالرسم
العثماني وإنما كتبتها وفق قواعد الإملاء العربي .

كما أنبه إلى أنني في التحويل على المصادر اكتفى بذكر اسم الكتاب ومؤلفه
ورقم الصفحة حين يذكر أول مرة ثم ذكر اسم الكتاب والصفحة حين يتكرر دون
ذكر لمعلومات النشر ، استغناء عنها بذكرها في الفهارس ، وحتى لا أثقل البحث
بدون كثير فائدة ، والرجوع إلى الفهارس أمر ميسور فاخترت الأيسر طالما كلاً
المنهجين متبع .

وإني لأرجو أن أكون بهذه الدراسة قد حققت الهدف الذي قصدت إليه ،
وأصبت الغرض الذي ألقيت برحلي لديه . فإن يكن ذلك فهو غاية ما تمنييت ،

بسم الله الرحمن الرحيم

مَهَيِّدٌ

تعريف (الأصل والخلاف)

جرى العرف العلمي أن نعرّف المصطلحات الواردة في البحث منذ الشروع في الكتابة في الموضوع ، لذا فقد عرّفت كلمتي (الأصل والخلاف) لغة واصطلاحاً .
غالبًا ما يكون بين المعنيين علاقة لغوية ، يستند فيها المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي ، ومنه يشتقّ معانيه ، لذلك وجب أن أبدأ بشرح المعنى اللغوي أولاً يليه الاصطلاحي ، وقد ركّزت في المعنى اللّغوي على المعاني التي تناسب موضوع البحث ، وأهملت بقيّة المعاني ؛ لأنّ تتبّعها يعني البحث في غير المطلوب ، وهو ما يجب ألاّ يكون في البحث العلمي .

المبحث الأول : الأصل والخلاف

أولاً : تعريف الأصل لغة :

تجمع هذه المادة (أصل) عدّة معانٍ متباينة وهي :

الأصل أسفل كل شيء ، وهو ما يُبنى عليه الشيء⁽¹⁾ ، أو يُسند وجوده إليه⁽²⁾ ، وقال الرّاعب : (أصل كل شيء قاعدته التي لو توهّمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائرته)⁽³⁾ . وهذا البناء إما أن يكون حسيّاً ، وإمّا أن يكون عقليّاً ، فالأوّل مثل بناء السقف على الجدار . أما المعنى الثاني كأن نقول إنّ الخير أساس التعامل بين النّاس ، وإنّه الأصل الذي يجب أن يعتمد ، أو أن فلان أصله طيّب ، ومثله قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾⁽⁴⁾ ، فقد مثّل لرسوخ الكلمة الطيبة بين النّاس ، برسوخ أصل الشّجرة الطيبة في الأرض . ويقال استأصلت هذه الشّجرة ؛ أي ثبت أصلها ، واستأصل الله بني فلان ؛ أي لم يدع لهم أصلاً⁽⁵⁾ . وفي النّحو مثل اشتقاق الأفعال من المصادر ، وبناء المجاز على الحقيقة ، والأحكام الجزئية على القواعد الكلية .

بذلك يكون معنى الأصل : الأساس لكل شيء ، وهو ما يُفتقر إليه ولا يُفتقر إلى غيره ، (وهو ما يُبنى عليه غيره)⁽⁶⁾ .

والمترادف لكلمة (أصل) عدّة كلمات منها ما ذكرها ابن سيده في المخصّص⁽⁷⁾

1- ينظر تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي مادة (أصل) 7 / 306 .

2- معجم من اللغة لأحمد رضا (أصل) 182/1 ، وينظر التعريفات للجرجاني 28 .

3- المفردات في غريب القرآن كتاب الألف 19 .

4- الآية 27 من سورة إبراهيم .

5- ينظر مادة (أصل) في : تمذيب اللغة للأزهري 240/12 ، ولسان العرب لابن منظور 155/1 ، والمحيط في اللغة

لابن عباد 187/8 ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي 1242 ، والكليات لأبي البقاء 122 .

6- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي 213/1 . .

7- المخصّص 2 / 150 - 151

نقلا عن ابن دريد وهي : القِنْس وهي كل شيء ثبت في شيء ، فهو قِنْسٌ له ، وأضاف كلمات أخرى هي : الصيغة والكنسح والمكسر والياصول ، فيقال : فلان من صِغَةِ كَرِيمَةٍ ؛ أي من أصل كريم ، والِكنْسِج : أصل الشيء ومعدنه ، والمكسر : مكسر كل شيء أصله ، والمكْسِر : المخَبَر ، يقال : هو طَيَّبَ المكْسِر ، ورديء المكْسِر ، من كَسَرَ العود لتختبره أصلب هو أم رخو .

ومنها الحسب⁽¹⁾ ، قاله الكسائي في تفسيره للقول : (لا أصل له ولا فصل) ، أن الأصل هنا هو الحسب ، والفصل اللسان . ويقال مجد أصيل ؛ أي ذي أصيلة ، ومثله رجل أصيل ؛ أي ثابت الرأي والعقل .
وتأتي كلمة الأصل بمعنى يقرب من المعنى الأول (الأساس) حيث يقال : أصل فلان يفعل كذا وكذا ، كقولك علو وطفو⁽²⁾ .

ثانيا : تعريف الأصل اصطلاحا :

أ- في الاصطلاح الفقهي :

استخدم الفقهاء هذا المصطلح كثيرا ، وله معانٍ كلها تمت بصلة إلى المعنى اللغوي ، وهو (الأساس) ، وقد أوردها التهانوي⁽³⁾ وهي :

1. الدليل : يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة .
2. القاعدة الكلية ، وهي مصطلح يطلق على ما يجيء قضية كلية من حيث اشتغالها بالقوة على جزئيات موضوعها ، وتسمى تلك الأحكام فروعاً ، واستخراجها منها تفريعا .
3. الراجح ؛ أي الأولى والأخرى ، يقال : الأصل الحقيقة .
4. المستصحب ، يقال : تعارض الأصل والظاهر .

1- ينظر اللسان (أصل) 156/1 ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس 109/1 ، ومعجم متن اللغة 182 .

2- تهذيب اللغة (أصل) 241/12 .

3- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم 1 / 213 ، وينظر غاية المرام في شرح مقدمة الإمام للتلمساني

186 . رسالة ماجستير .

فهذه أربعة معانٍ اصطلاحية تناسب المعنى اللغوي ، فإنّ المدلول له نوع بناء على
الراجع ، وكذا الطارئ بالقياس إلى المستصحب .

وفي الموسوعة الفقهية⁽¹⁾ ورد أن كلمة الأصل تطلق في الاصطلاح على معان ترجع
كلّها إلى استناد الفرع إلى أصله وبنائه عليه ، ومنها :

1. أصول الإنسان .
 2. الأصل بمعنى المتفرّع منه .
 3. الأصل بمعنى المُبدل منه .
 4. الأصل في القياس أحد أركانه الأربعة .
 5. الأصول بمعنى الدّور والأشجار في مقابل المنفعة والثمرة .
 6. أصل المسألة يطلقها الفقهاء على القاعدة الفقهية المستنبطة من القرآن والسنة ، التي
تشهد لها الفروع بالصّحة .
 7. الأصل في باب الرواية : هو الشّيخ الثّقة المرويّ عنه في مقابلة الفرع وهو السّراوي
عن ذلك الشّيخ .
 8. أصول العلوم : وهي القواعد العامة التي يتبعها أصحاب ذلك العلم في دراسته .
- والتعريف السائد لأصول الفقه هو : (معرفة دلائل الفقه إجمالاً ، وكيفية الاستفادة
منها ، وحال المستفيد)⁽²⁾ ، ويقرب من هذا التعريف تعريفات أخرى أوردها الفقهاء⁽³⁾
في كتاباتهم لا يتّسع المجال لذكرها .

ب- في الاصطلاح النحوي : وله عدة معان هي⁽⁴⁾ :

1. الأصل أحد أركان القياس ، إذ القياس أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم .

1- الموسوعة الفقهية إصدار دار الصفوة ، مصر 5 / 55 : 60 .

2- منهاج البيضاوي 5/1 .

3- ينظر المحصول في علم الأصول المرازوي 194 ، والموافقات للشاطبي 29/1 ، وإرشاد المحصول للشوكان 3/1 ،

وجمع الجوامع 35/1 ، وحاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع 35/1 ، وتقرير

الشيخ عبدالرحمن الشربيني على حاشية البناني 35/1 .

4- ينظر الخليل ، معجم مصطلحات النحو العربي لجورج متري وهاني جورج 80 .

2. تسمية تعني (الغالب)، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، أو الأسبقية في المرتبة ، ويقابله الفرع .

3. القاعدة .

4. القاعدة الكلية .

والأصول في النحو مصطلح لا يخلو من الإبهام أحيانا . ذلك أن النحاة لم يحدّدوه بتعريف يرصد ذلك المصطلح ، وإنما استعملهم له كان طوع مفهوم يدور بأذهانهم ويمكن استنباطه بتتبّع مواقعه في كلامهم .

ويكاد يتفق النحاة على أن المعنى الأول^{الذي} تؤول إليه كل صورة هو الحكم الذي يستحقّه الشيء بذاته ، ومن ذلك ورودها عند سيبويه⁽¹⁾ .

والأصول أحد أدلة النحو : وهي إبطال دليل بالرجوع إلى الأصل ، فإذا استدلّ على أنّ المضارع يُرفع لتجرّده من التّأصب والجازم ، يكون في ذلك مخالفة للأصل الذي يشير إلى أنّ الرفع قبل التّأصب والجازم .

وأصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعها وفصوله⁽²⁾، وهذه الأدلة هي :

1. السّماع .

2. القياس .

3. الإجماع .

4. استصحاب الحال .

وأورد أبو البقاء الكفوي⁽³⁾ معاني عدّة لمصطلح الأصل أثبت منها ما يتفق مع المعنى المراد في هذه الدّراسة . ومن ذلك تعريفه للأصل⁽⁴⁾ على أنّه : يطلق على القانون ،

1- الكتاب 385/4 قوله : (وقالوا مرضو فحاءوا به على الأصل والقياس) ، وتصنيفه لـ (باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب) 387/4 .

2- ينظر لمع الأدلة للأنباري 80 : 81 .

3- أيوب بن يوسف موسى الحصري الكفوي من آثاره الكليات ، وثقة الشاهان . ت 1094 هـ / 1683 م . ينظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 31/3 ، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى 229 ، ومعجم المطبوعات العربية المعربة ليوسف اليان سركييس 293 .

4- الكليات 122 .

والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات . وقوله الأصول من حيث إنها مبنى ، وأساس لفرعها سُميت قواعد .

الأصول في هذه الدراسة القواعد والقوانين العامة للظواهر اللغوية الأساسية، ونحو قولنا: الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فهذه هي القاعدة العامة المطردة . وخير ما نختاره أنموذجاً من الكتب لتخذه دليلاً على معاني كلمتي الأصل والأصول هو كتاب الأصول لابن السراج، فهو يستعمل هاتين الكلمتين على أساس أنهما القاعدة ، أو القواعد .

والمعنى الآخر ؛ هو الأدلة وخير ما يمثله هو كتاب الخصائص لابن جني ، وكتاب المع الأدلة ، وكتاب الإغراب في جدل الإعراب للأنباري ، وكتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ، فضلاً عن مباحث مثورة في كتب أخرى نحو الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية للأنباري ، وكتابي السيوطي المزهر في علوم اللغة ، والأشباه والنظائر في النحو .

ثالثاً : تعريف الخلاف لغة :

وردت هذه المادة (خَلَفَ) بمعان عدة ، أذكر منها ما يلي :
الخلاف : المضادة⁽¹⁾ ، وقد خالفه مخالفة وخِلَافاً ، والخلاف بمعنى المخالفة ضدّ الاتفاق ، وأعمُّ من المضادة ؛ لأنَّ كلَّ ضدّين مختلفين ، إذ نقول — مثلاً — : الأبيض خلاف الأحمر والأسود ، ولا نقول ضدّ الأحمر والأسود بل الأبيض ضدّ الأسود ، فيكون الخلاف قد جرى على الاثنين جميعاً ، والضدّ على أحدهما فقط .

ووردت كلمة الخلاف في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾⁽²⁾ ؛ أي مخالفة رسول الله (ﷺ) ، ويقال خِلَفَ رسول الله .

1- الكليات للكفوي 426 ، والنواحي (معجم وسيط للغة) للشيخ عبد الله البستاني 180 ، والمعجم الفيصل لأحمد

قبش 434 .

2- سورة التوبة الآية 82 .

ونجدها في الأمثال العربية كقولهم : (إِنَّمَا أَنْتَ خِلَافُ الصَّبْعِ الرَّاكِبِ)⁽¹⁾ ؛ أي إذا رأت الراكبَ هربت منه ، حكاه ابن الإعرابي وفسره بذلك⁽²⁾ .

وسمّي به شجر الصفصاف ، الواحدة خِلافة ، وزعموا أنّه سمّي خلافاً لأنّ الماء أتى به سبباً فنبت مخالفاً لأصله⁽³⁾ .

والخَلْف بالتّحريك والسّكون كلّ من يجيء بعد من مضى ، إلّا أنّه بالتّحريك في الخير ، وبالتّسكين في الشرّ . يقال : خلف صدق ، وخلف شرّ .

والخَلْف من القول هو السّقط الرّديء ، كالخلف من التّاس . يقال : (سَكَتَ أَلْفًا وَنَطَقَ خَلْفًا)⁽⁴⁾ ؛ أي سكت عن ألف كلمة ثم نطق بخطأ⁽⁵⁾ . والتخلف التأخّر⁽⁶⁾ . تقول : خلّفت فلاناً ورائي فتخلف عني ؛ أي تأخّر .

والخِلافة النّيابة عن الغير ، إمّا لغيبة المنوب ، وإمّا لموته ، وإمّا لعجزه ، وإمّا لتشريف المستخلف ، وعلى هذا استخلف الله عباده في الأرض .

والخليفة السلطان الأعظم ، والذي يحكم بين الخصوم . وقيل الخليفة من يخلف قومه ، ويقوم مقامهم⁽⁷⁾ . وروي عن أبي بكر الصّديق (رضي الله عنه) أنّ أعرابياً جاءه فقال : (أنت خليفة رسول الله ؟ قال : لا . قال : فما أنت ؟ قال : أنا الخالفة بعده) . وقد قال ذلك تواضعاً وهضمّاً من نفسه حين قال له : أنت خليفة رسول الله . والخالف ، والخالفة الذي لا غناء عنده ، ولا خير فيه⁽⁸⁾ .

1- المثل في مجمع الأمثال للميداني 26/1 ، وفسره (أن الصّبْع إذا رأت راكباً خالفتُه وأخذت في ناحية أخرى هرباً منه ، والذنب يعارضه مضادة للصّبْع) .

2- اللسان (خلف) 4 / 187 .

3- المصباح المنير للفيومي 69 ، وينظر معجم العين للخليل 266/4 ، والصّحاح للجوهري (خلف) 4/1357 ، واللسان (خلف) 4 / 192 ، وتاج العروس (خلف) 23 / 269 .

4- الاشتقاق لابن دريد 127 ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 509/1 .

5- ينظر الصّحاح (خلف) 4 / 1354 ، واللسان (خلف) 4 / 183 ، والمصباح (خلف) 69 .

6- ينظر الصّحاح (خلف) 4 / 1358 ، واللسان (خلف) 4 / 182 .

7- الكلّيات 427 .

8- الفائق في غريب الحديث للزمخشري 1 / 390 : 391 .

فمادة (خَلْف) تعني عدم الاتفاق ، وعدم الاجتماع حين تؤخذ لمعاني التباينة كالخلافة والخليفة .

رابعاً : تعريف الخلاف اصطلاحاً :

أ- في الاصطلاح النحوي :

منازعة تجري بين المتعارضين ، لتحقيق حقّ ، أو إبطال باطل⁽¹⁾ ، فالخلاف هو المضادة . والتّزاع ، والمنازعة بين المتعارضين . ولا يشترط فيها أن تكون ناشئة عن دليل . والخلاف بمصطلح كوفي⁽²⁾ ، ولم يكن للبصريين مصطلح يقابله ، ويعده الكوفيون عاملاً من العوامل يعمل في عدّة مواضع . فهو عامل التّصّب في المفعول معه ، نحو : مشيت والنهر . والظّرف الواقع خيراً ، نحو : الأستاذ أمامك . والمضارع المنصوب بعد الواو ، والفاء ، وأو المسبوقه بنفي أو طلب ، نحو قول الشاعر⁽³⁾ :

لَا كُتِبَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ
عَامراً عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

فقد نصب قوله (تأتي) على الخلاف ، أو المخالفة في المعنى وهو إرادة نفي الجمع بين الشّئين ؛ أي لا يجتمع النّهي والإتيان . فانتصب الفعل المضارع (تأتي) على إضمار أن .

ويعتقد بعضهم⁽⁴⁾ أن الخلاف هو للمفعول معه ، والظّرف ، والفعل المضارع ، أمّا الصّرف فهو للمضارع بعد واو المعية فقط . والواو والفاء وأو تُسمّى حروف الصّرف . وقالوا⁽⁵⁾ إنّ الانتصاب بالمخالفة مسبب عن مخالفة الفعل الثاني للأول في المعنى . ففي قولنا : لأقتلنّ الكافر أو نسلم ، يختلف الفعلان الأول ، (أقتل) عن الثاني (نسلم) في كونهما لا يشتركان في المعنى ، ولا هو معطوف عليه .

1- التعريفات للجرجاني 106 ، وينظر الخليل معجم مصطلحات النحو العربي 220

2- مدرسة الكوفة ، مهدي المخزومي 306

3- البيت من الكامل لأبي الأسود الدؤلي ، في مستدرک ديوانه 165 ، والكتاب 42/3 ، والمقتضب للمبرد 26/2 ، والأزهية للهيروى 243 .

4- ينظر الخليل معجم مصطلحات النحو 220

5- ينظر معجم المصطلحات النحوية محمد اللبدي 78

وما أخلص إليه : أن مصطلح الخلاف في النحو يطلق على :

1- المخالفة : أي التضاد في الرأي بين المذهبين ، أو بين نحويين في مسألة معينة .
وهو أول ما يتبادر إلى الذهن عند سماع كلمة (الخلاف) ، نحو المعنى المتعارف عليه في قولنا الخلاف بين البصريين والكوفيّين ، والذي أفرد له الأنباري كتاباً سماه (الإنصاف في مسائل الخلاف) .

2- الاستثناء من الحكم، أو المغايرة له. فيقال مثلاً في معمول اسم الفعل : دراك زيداً ، ولا يقال : زيداً دراك ، بخلاف الفعل إذ يجوز أن يقال فيه : زيداً ادرك .

3- نيابة حكم عن آخر ، فيخلف الحكم الأول مراعاة لأصل آخر .

4- المعارضة الفردية لحكم عام كما في قولهم في (إن) بأنها تكون حرف جواب بمعنى نعم ، خلافاً لأبي عبيدة معمر بن المثنى⁽¹⁾ .

ب - الخلاف في الاصطلاح الفقهي :

علم يعرف به كيفية إيراد الحجج الشرعية ، ودفع الشبهة وقوادح الأدلة الخلافية بإيراد البراهين القطعية⁽²⁾ .

وقيل⁽³⁾ : علم يُقدر به على حفظ أي وضع، وهدم أي وضع كان بقدر الإمكان ، ولهذا قيل عن الجدلي : إما مُجيب يحفظ وضعاً ، أو سائل يهدم وضعاً .

وقيل⁽⁴⁾ : منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ ، أو إبطال باطل ، وهو أعمّ من المضادة ، ويعدّ هذا العلم هو الجدل ، الذي هو قسم من المنطق إلاّ أنّه خصّ بالمقاصد الدينية .

1- المعني 1 / 37 ، وينظر الأشباه والنظائر 281/3 .

2- إتحاف السادة المتّقين بشرح علوم الدّين محمد الزبيدي 1 / 445 ، وينظر المدخل لمذهب أحمد للشّيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي 450 ، وطريقة الخلاف للسمرقندي 21.

3- ينظر المصدرين والصفحتين نفسيهما .

4- التعريفات 106

ويحتاج هذا العلم إلى عدّة علوم أساسها علم أصول الفقه ، وعلم المنطق ، وعلم البحث والمناظرة⁽¹⁾ .

جـ - الخلاف في الاصطلاح المنطقي :

الخُلف : خلاف المفروض ، وهو في اصطلاح المنطقة المحال ، الذي ينافي المنطق ، ويخالف المعقول ويرادفه المتناقض والممتنع والباطل⁽²⁾ .

والخلف هو القياس الاستثنائي الذي يقصد فيه إثبات المطلوب بإبطال نقيضه ، ويقابله القياس المستقيم .

ويطلق قياس الخلف على القياس الذي يقصد فيه البرهان على صدق القضية ، أو كذبها بإبطال إحدى النتائج اللازمة عنها⁽³⁾ .

وقد سَمِيَ الخاف خافاً لأنَّ التمسك به يثبت مطلوبه من خافه ؛ أي من وراءه ، وقيل — أيضاً — سَمِيَ خلفاً أي باطلاً ؛ لأنَّه يُنتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب ، لا لأنَّه باطل في نفسه .

خامساً : أسباب الخلاف :

إنَّ الكلام عن أسباب الخلاف في هذه الدّراسة لا يقتصر فيه الحديث عن سبب الخلاف بين النّحاة فيما بينهم ، وإنّما عن أسباب ظاهرة خلاف الأصل في حدّ ذاتها ، ومعلوم أنّ الأصل قد اتّفق عليه النّحاة ، وما اختلافهم إلّا فيما خالف هذا الأصل ، ومن هذه الأسباب :

أ- اختلاف اللّهجات العربيّة ؛ لاتّساع الرّقعة المكانية الّتي حدّدها النّحاة لاستقاء اللّغة العربيّة منها⁽⁴⁾ ، فما تنطق به قبيلة قريش موطن الفصاحة ، قد تنطق بخلافه قبيلة

1- طريقة الخلاف 21

2- المعجم الفلسفي جميل صليبا 1 / 539

3- كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1 / 760 : 761 ، وينظر موسوعة مصطلحات جامع العلوم الملقب بدستور العلماء للأحمد نكري 413 : 414

4- ينظر فصول في النحو محمد سلطان 4 : 19 ، وفي أصول النحو سعيد الأفغاني 211 ، و نشأة النحر للطنطاوي 121 ، والمدارس النحوية شوقي ضيف 172 ، ومدرسة الكوفة مهدي المخزومي 50 .

قيس أو تميم ، أو آية قبيلة أخرى . فتنوّع اللغات والرواية عن العرب الخَلَص ، أدّى إلى اختلاف النّحاة في بناء بعض القواعد حينما يختلف النّطق من قبيلة إلى أخرى ، وتختلف الرواية من لهجة إلى أخرى .

ب- اختلاف منهج النّحاة في تعليل بعض الظواهر النّحوية ، وإن اتفقوا في القاعدة العامّة لدراستها وهي السّماع والقياس . فقد عوّل البصريون على القياس كثيراً ، وتشدّدوا فيه ، فلم يأخذوا بكل مسموع إلّا في الفصح المشهور . ومن تشدّدهم أنّهم كانوا يعمدون إلى اختبار سلامة نطقهم للغة من حينٍ لآخر⁽¹⁾ ، ومن ذلك ما روي عن أبي عمرو بن العلاء في اختباره فصاحة أبي خيرة إذ سأله عن قولهم : (استأصل الله عرقاتهم) فنصب أبو خيرة التاء من (عرقاتهم) ، فقال أبو عمرو : هيهات يا أبا خيرة ، لأنّ جلدك . وذلك لأنّ أبا عمرو كان قد سمعها منه بالكسر⁽²⁾ . أمّا الكوفيون فقد قعدوا لكل مسموع ، لا يمنعهم عن ذلك قلة الشواهد ، أو شذوذها⁽³⁾ .

فالخلاف النّاجم عن تباين في مناهج البحث والتّفكير ، والتّعامل مع المادة اللغويّة أدّى إلى الاختلاف في الأصول والنتائج على حدّ سواء .

1- ينظر الخصائص ابن جني 2 / 5 : 12 .

2- الخصائص 304/3 ، ونزّهة الألباء 17 .

3- المزهر 1 / 212 .

المبحث الثاني : العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو

إنَّ العلاقة بين النحو والفقه ، وكذا المنطق قائمة منذ نشأة أصول النحو ، وعلاقة أصول الفقه بأصول النحو واضحة بلا شك ، فكلا العِلْمين استفادا من بعضهما البعض ، وأثر كلُّ منهما في الآخر .

وكما اعترف النُّحاة باستفادتهم من أصول الفقه وتأثرهم به ، فإنَّ استفادة الفقهاء من أصول النحو أمرٌ لا يتسنى لأحدٍ إنكاره ؛ إذ تأصيل الفقهاء لمسائلهم وفتاواهم فيما يعرض لهم من أمور أساسه معرفة وفهم لغة القرآن الكريم والسنة النبوية ، وهذان الأصلان كما هما من أبرز الأدلة في أصول الفقه ، فإنَّهما كذلك من أبرز ما يعتمد عليه في أصول النحو . فإدراك الفقهاء لأصول النحو بمعنى القواعد الأساسية الثابتة ، وما تخرج عليه من تلك القواعد ، وتخالف فيه الأصل لغرض من الأغراض يساعد الفقهاء على فهم النصوص الدينية ، ومعرفة الأحكام الشرعية ، إذ من لا يعرف اللغة لا يمكنه استنباط الأحكام الفقهية من الكتاب والسنة .

أولاً : وللاستدلال على مدى التأثير والتأثر القائم بين أصول النحو وأصول الفقه أنقل نصوصاً لبعض أئمة اللغة والفقه منها :

أ- قول الشَّيرازي (476هـ-) : في تعرّضه للحديث عن حروف المعاني (وأعلم أنَّ الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النحو غير أنَّه يكثر احتياج الفقهاء إليه ، فإنَّ الفقيه لا يستغني عن طرف صالح من النحو يُعرف به مقاصد كلام الله جلّ جلاله ، وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنا أشير إلى ما يكثر من ذلك إن شاء الله تعالى⁽¹⁾ .

ب- قول إمام الحرمين (478هـ-) : (ثم تكلّموا في أمور هي محض العربية ، ولست أرى ذكرها ، ولكن أذكر منها ما تكلّم فيه أهل النظر من الفقهاء والأصوليين ، ثم لا

أجد بدءاً من ذكر معاني حروف كثيرة الدوران في الكتاب والستة⁽¹⁾ . ويقول في موضع آخر : (إنَّ الشريعة عربية ، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن ربيّاً من النحو واللغة)⁽²⁾ .

جـ - ويورد الرازي (ت 606 هـ) باباً في تفسير حروف تشتد الحاجة في الفقه إلى معرفة معانيها⁽³⁾ فيما يزيد عن ثلاثين صفحة .

د- وأفرد القاضي البيضاوي (ت 685 هـ) فصلاً في تفسير الحروف التي تشتد الحاجة في الفقه إلى معرفتها لوقوعها في أدلته⁽⁴⁾ .

هـ - وقول ابن السبكي (771 هـ) : (هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها لكثرة وقوعها في الأدلة ، لكن سيأتي منها أسماء — كإذا وإذا الظرفيتين — ففي التعبير بها تغليب للأكثر)⁽⁵⁾ .

و- ويطالعنا الزجاجي (337 هـ) في مجالسه⁽⁶⁾ بكثير من المواقف يظهر فيها مدى تأثر الفقه بالنحو منها : (أنه قيل للفرّاء لحسن نظره : ماذا تقول في رجل سها في الصلاة ثم سجد سجدي السهو فسها ؟ ، فقال : لا يجب عليه شيء ، قيل : وكيف ذلك ، ومن أين قلت ؟ قال : أخذته من كتاب التصغير ، لأن الاسم إذا صغر لا يُصغر مرة أخرى) . وبهذا أجاب الجرمي وقد سئل نفس السؤال فقال : (أخذته من الترخيم ، لأن المرخم لا يرخم) .

وقيل أنه سُمع يقول (الجرمي) : (أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه) . فحدث بهذا محمد بن يزيد ، وكان الحديث له ابن شقير على سبيل التعجب والإنكار ، فقال المبرد : (أنا سمعت الجرمي يقول هذا ، وذاك أن أبا عمر كان

1- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك 1 / 179 : 180 فقرة 89 .

2- البرهان 1/169 فقرة 79 ، وينظر فقه إمام الحرمين د . عبد العظيم الديب 78 .

3- المحصول في علم أصول الفقه 1 / 507 : 538 .

4- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول 2 / 185 .

5- حاشية العطار على جمع الجوامع 1/436 .

6- مجالس العلماء 191 (مجلس الخليل مع الليث بن المظفر) .

صاحب حديث ، فلما علم كتاب سيويه تفقه في الدين والحديث إذ كان ذلك يتعلم فيه النظر والتفتيش) .

وغير هذه من الأمثلة كثير ، إلا أن المجال لا يتسع لذكرها ، وما أوردته على سبيل المثال لا الحصر ، وفيه كفاية .

ثانياً : وما سبق من ذكر تأثير الفقهاء بأصول النحاة وقواعدهم ، يتعقبه ذكر لمدى توظيف النحاة لأصول الفقه في الدرس النحوي . فأصول النحو من وحي أصول الفقه ومقيسة عليه ، نبه إلى ذلك ابن جني⁽¹⁾ حين عرّض بابن السراج في كتابه الأصول ، وأبي الحسن الأخفش في كتابه المقاييس ؛ إذ لم يستمدا في كتابيهما من أصول الفقه إلا الحرف والحرفين ، وأن كتابه الخصائص فيه الغناء عنهما . فمن هذا يفهم أن أصول النحو مستمدة من أصول الفقه . وكذا فعل الأنباري في كتابه الإنصاف ، إذ جعله (يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوّي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعية وأبي حنيفة)⁽²⁾ .

أما السيوطي فقد رتب الاقتراح في أصول النحو على ترتيب أصول الفقه ؛ (فأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة)⁽³⁾ .

ومن أبرز مظاهر التأثير المتبادل بين النحو والفقه ما لاحظته د . علي أبو المكارم ، ود . محمد نخلة⁽⁴⁾ ، ومجمله يكمن في هذه الملامح :

أ- العناية البالغة بالتصوص جمعاً ، واستقصاءً ، ومراعاة لسلامتها بما وضعوا لها من حدود زمانية ومكانية ، ومقاييس لنقد التصوص نقداً داخلياً وخارجياً .

ب- اللجوء إلى التأويل في كلا العلمين ، فالمصلحة في أصول الفقه غاية تلخصها عبارة النبي صلى الله عليه وسلم : (لا ضَرَرٌ ولا ضِرَارٌ)⁽⁵⁾ ، ويتعلق بهذه القاعدة قواعد

1- ينظر الخصائص 1 / 2 ، 161 ، 162 ، 173 ، 174 .

2- الإنصاف 5 .

3- ينظر الاقتراح 17 ، 18 ، 132 .

4- ينظر كتابيهما تقويم النحو العربي 225 : 232 ، وأصول النحو العربي 15 - 17 .

5- الحديث الشريف ورد في مسند الإمام أحمد 1/235 ، سنن ابن ماجه 2/784 ، السنن الكبرى للبيهقي 6/70

منها : (الضرورات تُبيح المحظورات)⁽¹⁾ ، (وما أُنِيج للضرورة يُقدّر بقدرها)⁽²⁾ . والفائدة في أصول النحو غاية يمكن أن تلخصها عبارة (لا خطأ ولا لبس)⁽³⁾ . وابن السراج هو أول من اصطلح على تسمية النحو بـ (أصول النحو) ، إذ يقول : (وأصل الكلام موضوع للفائدة ، وإن اتسعت المذاهب فيه)⁽⁴⁾ .

جـ نظرية الأصول والفروع التي ترتبط بمنهج أصول الفقه تطالعك في كل باب من أبواب النحو ، ومنها⁽⁵⁾ :

- 1- باب غلبة الفروع على الأصول .
 - 2- حمل الأصول على الفروع .
 - 3- باب في المستحيل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول .
 - 4- نقض الأصول وإنشاء أصول غيرها .
- ويتضح هذا في كتاب الخصائص لابن جني، وكتابي الإنصاف ولمع الأدلة للأنباري ، وكتابي الاقتراح والأشباه والتظائر للسيوطي⁽⁶⁾ .
- د- وقوف النحاة عند معطيات النصوص من أحكام ؛ ففتح ذلك بالضرورة الباب لتعارض الأحكام نظراً لتضارب النصوص ، وتعدد المستويات التي تنتمي إليها ، مما يحتاج فيه إلى إعمال العقل إضافة للنقل ، فكان هذا أهم ما يميز العلمين جميعاً .

1- كلام صحيح وليس بخدث ، ورد في الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري 239 ، وكشف الخفاء للعجلوني 2 / 35

2- الأشباه والتظائر في قواعد فروع الشافعية للسيوطي 84 .

3- الأصول في النحو وفقه اللغة والبلاغة . تمام حسّان 208 .

4- الأصول ابن السراج 1 / 66 .

5- ينظر مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة 42 / 168 : 170 .

6- ينظر كتاب النحو وكتب التفسير للشيخ المرحوم إبراهيم رفيدة 27/1 : 82 ، وضحي الإسلام أحمد أسد أمين 277/1 ، ومدرسة القياس في اللغة أحمد أمين مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة 9 / 354 .

المبحث الثالث : العلاقة بين المنطق وأصول النحو

لم تكن الصلة وثيقة بين أصول النحو وأصول الفقه فقط ، بل امتدّت إلى المنطق ، ويتّضح ذلك من قول ابن جنّي : (إنّ علل النحو أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفكّهين ... وذلك أنّها إنّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها غير بادية الصّفحة لنا)⁽¹⁾ ، وكثيراً ما تظهر آثار المنطق الأرسطي في النحو العربي ، (فلا تخلو مسألة من مسائله إلّا ووراء المسألة منطق يتحكّم ، وجدل يتحتّم)⁽²⁾ ، وممن أكثر منه الرّماني حتّى قال عنه أبو علي الفارسي : (إنّ كان النحو ما يقوله الرّماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان ما نقوله نحن فليس معه منه شيء)⁽³⁾ ، فقد تناول النحاة قواعد المنطق بالدراسة نحو استخدامهم العلة ، والعامل ، وكذلك تطبيقهم لمقولات المنطق العشر على أبواب النحو ، ومباحثه وهذه المقولات هي : الجوهر ، والكم ، والكيف ، والزّمان ، والمكان ، والإضافة ، والوضع ، والملك ، والفاعلية ، والقابلية .

ولمزيد من إيضاح أثر المنطق الأرسطي في النحو العربي ينظر كتب العديّد من المعاصرين⁽⁴⁾ .

1- الخصائص 1 / 48 .

2- المدرسة النحوية في مصر والشّام . عبد العال مكرم 440 .

3- بغية الرعاة السيوطي 2 / 181 .

4- ينظر فقه اللغة العربية وخصائصها . أميل يعقوب 99 : 100 ، ودراسات في فقه اللغة . صبحي الصالح 29 : 30 ، وتقويم الفكر النحوي 107 : 242 ، والنحو العربي والدرس الحديث عبده الرّاجحي 61 : 105 .

المبحث الرابع : الدراسات السابقة

هذا البحث في موضوعه جديد وليس بمجديد ، أمّا الأخيرة فلأسباب منها : أن المعلومات النحوية التي تحويها هذه الدراسة قد قالها النحويون القدماء ، جزأهم الله خير الجزاء ، وقد نقلت عنهم جلّ أقوالهم المتصلة بموضوع الدراسة ، وهو ما يسمّ منهج هذه الدراسة بالمنهج (النقلي) ، وجديد لأنّ هذه المحاولة من أولى المحاولات التي تجمع أطراف الموضوع في معالجة خاصة ، فالمعلومات التي في ثنايا البحث مبنوثة في المراجع النحويّة قديمها وحديثها ، غير أنّ هذه الدراسة تصدّر عن رؤية معيّنة تذهب إلى التأكيد على أنّ حصر قواعد اللّغة في قوالب خاصّة فهيّ لها السّلامة والدّوام ، كما أنّ مرونة اللّغة في تركيبها تضمن لها السّهولة واليسر في استعمالها بما لا نحده في اللّغات الأخرى .

أولاً : الدراسات القديمة :

تعرّض لهذا الموضوع في القلم عدّة كتب اتخذت موضوعها الضّرورات التي يضطرّ لها الشاعر ، فيخرج بذلك عن قواعد اللغة ، واتخذت بعض الكتب الضّرورة عنواناً لها ، ويمكن ترتيب هذه الكتب حسب تسلسلها الزمني كالتالي :

أ- ضرائر الشعر لابن عصفور .

ب- ما يجوز للشاعر في الضّرورة للقيرواني .

ج- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي .

ونجد بعض الكتب التي تناولت هذا الموضوع (الضّرورة) في أقسام من الكتاب ، وذلك عند حديثها عن قواعد العربية ، وما يلجأ إليه الشاعر من خروج عن هذه القواعد لضرورة من ضرورات الشعر ، ومن هذه الكتب كتاب سيبويه ، الذي أفرد باباً لهذا الموضوع تحت عنوان (باب ما يحتمل الشعر) ، ونجد عند ابن السراج في كتابه الأصول (باب ضرورة الشاعر) ، و ما نثر عن الضّرورة في كتاب المقتضب للمبرد .

فضلاً عمّا نُثر في بقية كتب النحو عند دراستها لمختلف القواعد ، وما يضطرّ إليه الشاعر — غالباً — دون الناثر للخروج عن هذه القواعد . وعلى كلّ فإنّ الضّرورة ليست

وحدها مدار البحث وإّما كلّ ما خالف الأصل ، سواء أكان ضرورة أم شذوذاً ، لغة أم غيرها .

ثانياً : الدراسات الحديثة

كتب النحو ما انفكت تتحدث عن الأصول وما خالف تلك الأصول ، ونجد في الحديث عدّة دراسات تتناول هذا الجانب ، ولم تتخذ الأصول النحوية أو ما يخالفها قاعدة للحديث ، بل إنّ أغلبها تحدث عن الشذوذ في القواعد اللغوية ومنها :

1- ظاهرة الشذوذ لعبد الفتاح الدجني .

2- الجواز النحوي لعبد القادر أبو القاسم معن .

3- الضرورة الشعرية . دراسة أسلوبية ، للسيد إبراهيم محمد .

هذا عدا الكتب التي اتخذت الخلاف النحوي بين المدارس النحوية المختلفة ، لأن هذه الدراسة تسعى لدراسة الأصول النحوية وما يخالفها بغض النظر عن وجهات النظر المختلفة بين المدارس النحوية ، بل إنّ هذه الدراسة ستجمع كل آراء المدارس بمختلف مشاربها وأهوائها ، وإن يكن هذا الاختلاف فيما بينها إّما هو فيما خرج عن الأصل ، الذي تتفق عليه كل المدارس ، وهذا ما سيلاحظ فيما بعد .

الفصل الأول

المرفوعات

المبحث الأول : الفاعل

المبحث الثاني : المبتدأ

المبحث الثالث : الخبر

المبحث الرابع : اسم كان

المبحث الخامس : اسم أفعال المقاربة

المبحث السادس : خبر إن وأخواتها .

المبحث السابع : الفعل المضارع

الفصل الأول

المرفوعات

المرفوعات

يضمّ هذا الفصل مباحث فيما خالف الأصل من المرفوعات ؛ لأنّها العمدة ،
(و) الرّفْع إعراب العمدة (1) ، وعلل ابن يعّيش (2) ابتداء الزّحّشري (3) بالمرفوعات
فقال : (لأنّها اللّوازم للجملة ، والعمدة فيها ، والتي لا تخلو منها ، وما عداها
فضلة يستقل الكلام دونها) (4) . وهي الأسماء والأفعال . وبدأت بالأسماء لأنّها
الأصل كما أشار إلى ذلك سيّويه (5) فقال : (الأسماء هي الأولى ، وهي أشدّ
تمكّناً ... ، ألا ترى أنّ الفعل لا بد له من الاسم ، وإلّا لم يكن كلاماً ، والاسم قد
يستغني عن الفعل) (6) ، فقد نقول : الله ربّنا ، ومحمّد رسولنا ، فاستغنينا عن ذكر
الفعل .

-
- 1- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 158 .
 - 2- مدّة الدد بعش د. علي د. بعش النحوي ، صنف (شرح المفصل ، شرح تصديف ابن جنّي) ،
توفى 643 هـ ، ينظر البغية 2 / 351 .
 - 3- أبو القاسم جابر الله ، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزّحّشري ، صنف (المفصل ، والاكتشاف)
وغيرهما ، توفي 538 هـ ، ينظر البغية 2 / 279 .
 - 4- شرح المفصل 74/1 .
 - 5- عمرو بن قنبر ، يكنى أبا بشر ، وأبا الحسن ، إمام البصريين ، وشيخ النحاة المعروف بسيّويه ، أخذ
عن الخليل ، صاحب (الكتاب) المشهور ، توفي 179 هـ ، ينظر طبقات النحويين والمغويين
للزبيدي 66 : 72 ، وإنباء الرواة للقفطي 346/2 ، وبغية الوعاة للسيوطي 229/2 : 230 .
 - 6- الكتاب 20/1 : 21 .

الفاعل

وقد آثرت الفاعل أصلاً للمرفوعات ؛ لأنهم قالوا : إنّ : (الرفع أول الحركة، والفاعل أول متحرك ؛ فجعلوا أول حركة لأول متحرك⁽¹⁾) ، ولأنّ عامل الرفع في الفاعل لفظي (مادي) ، وعامل الرفع في المبتدأ معنوي ، والمادي أقوى من المعنوي . وقيل : (أعطي الرفع لأنه أول الكلام ، والرفع أول الإعراب ، فأعطي الأول للأول⁽²⁾) و(لأنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمّة أقوى الحركات فجعلوا الأقوى للأقوى⁽³⁾) .

واختلف النحاة في عدّ الأصل في الرفع للفاعل أم للمبتدأ ، واخترت ما اختاره ابن هشام⁽⁴⁾ إذ اختار الفاعل وشبهه .

والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني ، والإعراب في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول ، بخلاف ما هو في المبتدأ⁽⁵⁾ إذ الرفع فيه (لضرب من الاستحسان ، والنشبيه بالفاعل⁽⁶⁾) ، و(لأنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ، فجعلوا الأقوى للأقوى⁽⁷⁾) .

ويرى سيبويه أنّ المبتدأ هو الأصل في هذا الباب ، وغيره محمول عليه ؛ إذ يقول في باب المسند والمسند إليه (واعلم أنّ الاسم أول أحواله الابتداء ، وإتما

1- بحالس العلماء للرجّاحي 193 .

2- كتف المشكل للحيدرة 1 / 313 .

3- الخصائص 173/1 .

4- عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري النحوي الفاضل ، له تصانيف عديدة منها (مغني اللبيب) وغيره ، توفي 761 هـ ، ينظر الدرر الكامنة للشنقيطي 2 / 308 ، والبغية 2 / 68 .

5- ينظر المرتجل لابن الخشاب 313 ، وشذور الناهب 158 .

6- شرح المفصل 1 / 17 .

7- الخصائص 173 / 1 .

يدخل الناصب سوى الابتداء ، والجار على المبتدأ ... ، فالمبتدأ أول جزء ، كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة ⁽¹⁾ .

بينما يجعل ابن الحاجب ⁽²⁾ المبتدأ والفاعل في مستوى واحد إذ (الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ، ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا ، بل هو أصل في جميع العمد) ⁽³⁾ .

الفاعل : هو اسم أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل تام ، أو ما في تأويله ، مقدّم عليه ، أصلي المحلّ والصيغة ⁽⁴⁾ .

أحكامه :

الحكم هو الأصل في القاعدة ، وما خرج عن تلك الأحكام هو ما يمثل ظاهرة خلاف الأصل ، وهو المقصود في هذه الدراسة ، لذا فإنّي أذكر الأصل باختصار ، وأورد له شاهدا أو مثالا ولا أكثر ، فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ⁽⁵⁾ ، فقلّت بذلك الشواهد في الأصل ، وزادت فيما خالفه . وأحكام الفاعل الأصلية وخلافها هي :

أولا : الأصل في الفاعل أن يكون مرفوعا ، وخلاف الأصل أن يجيء مجرورا لفظا ، إما بالمضاف ، أو بالحرف ، وحالاته :

1- انكتاب 1 / 23 : 24 . ويوافقه ابن السراج في كتابه الأصول ، وابن مالك في الألفية وشرح

التسهيل .

2- جمال الدين عثمان بن عمر المقرئ النحوي الأصولي ، له مصنفات في الفقه والأصول والنحو ، توفي

646 هـ ، ينظر البغية 2 / 134 .

3- شرح الرضى على الكافية 1 / 184 .

4- ينظر المقرب لابن عصفور 55 ، وشرح التسهيل لابن مالك 2 / 105 .

5- ينظر الإنصاف 300 و 481 ، وائتلاف النصرة للزبيدي 41 .

أ- ويجرّ بالمضاف ، ويكون مصدرا ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ ﴾⁽¹⁾ ، ويكون اسم مصدر كقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ))⁽²⁾ .

ب- ويجرّ بالحرف (من) الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه ، كقوله تعالى : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾⁽³⁾ ، وخالفهم المبرد⁽⁴⁾ في كون (من) زائدة ، إذ يجوز أن يكون المعنى لنفي الواحد بدون (من) ، ويختلف المعنى مع (من) فيكون لنفي الجنس كله⁽⁵⁾ .

ج- ويجرّ باللام الزائدة، كقوله تعالى : ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾⁽⁶⁾ .

د- ويجرّ بالباء الزائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾⁽⁷⁾ ، والجرّ بالباء على ثلاثة أضرب :

1- واجب : وهذا في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب ،

كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ ﴾⁽⁸⁾ .

1- الآية 38 من سورة الحج .

2- الحديث الشريف في شرح معطاء الإمام مالك للذوقاني. كتاب الطهارة 1 / 130 ، وشرح الزرقاني علم الموطأ 1 / 133 .

3- الآية 21 من سورة المائدة .

4- هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، له من التصانيف (الكامل والمقتضب) وغيرهما ، ت 185 هـ ، ينظر طبقات النحويين والملغوين 101 ، والبيغة 1 / 269 .

5- ينظر المقتضب 1 / 45 .

6- الآية 36 من سورة المؤمنون .

7- الآية 28 من سورة الفتح .

8- الآية 37 من سورة مريم .

وقول الشاعر⁽¹⁾ :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ
فقد اقترن الفاعل بالباء ، وجرّ بها (ذي الصبر) ، ولأنّها واجبة الدخول
فقد جرّ بها وهي محذوفة في قوله (مدمن) .

2- كثير غالب: وهو في فاعل كفى ، فمن الكثير قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ

نَصِيرًا ﴾⁽²⁾ .

ومن القليل قول الشاعر⁽³⁾ :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَانِرِيًّا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًّا
فارتفع الفاعل (الشيب) على أصله مما يدلّ على أن فاعل هذا الفعل ليس
من الواجب دخول الباء عليه ، إلا أن هذا الأصل قد عدّ من القليل ، وكأنّه
خلاف الأصل .

3- شاذ : وهو فيما عدا أفعال التعجب، وفاعل كفى، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾ :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِّي بَالَاقَتْ لَبُونُ بَنِي نَزِيَادٍ

1- الست من السسط محمد بن بشة الخالجي في دوانه 133 ، ٥٠٠ ، ٥٠٠ منسوباً إلى محمد بن يسير في الشعر
والشعراء لابن قتيبة 883 ، وطبقات الشعراء لابن المعتز 208 ، والعقد الفريد لابن عبد ربه 70/1 ،
والأعاني للأصفهاني 14 / 43 ، وحماسة المرزوقي 1175 .

2- الآية 44 من سورة النساء .

3- البيت من الطويل لسحيم عبد بن الحسحاس في ديوانه 16 ، والكتاب 26/2 ، وشرح التسهيل
34/3 ، والتصريح 88/2 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 112 .

4- البيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي يوجد في الكتاب 3 / 316 ، ومعاني القرآن للفراء 1 / 61 ،
والنوادير لأبي زيد الأنصاري 523 ، واختصاص 333/1 ، الإنصاف 30 ، والكشاف للزمخشري
264/4 .

وذكر السيوطي⁽¹⁾ أنه قد يُجرّ الفاعل بـ (من) الزائدة ، والمحَلّ في الصّورتين رفع ، فيجوز الإتيان بالرفع ، والجَرّ مراعاة للمحلّ واللفظ⁽²⁾ . في حين جعل الخضري⁽³⁾ الفاعل في هذه الحالات (مرفوعا تقديرا ، وقيل محلا ، ويجوز في تابعه الجرّ على اللفظ ، والرفع على المحلّ سواء جرّ بالحرف أو المصدر)⁽⁴⁾ ، هذا إن كان المعطوف نكرة ، (فإن كان المعطوف معرفة تعيّن رفعه نحو : ما جاءني من عبد ولا زيد، لأن شرط جرّ الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه)⁽⁵⁾ .

ونقل ابن يعيش إجازة الوجهين ، والأجود الجرّ . وقد اختير (حملا على الباء وإن كانت زائدة في حكم السّاقط للقرب والمجاورة)⁽⁶⁾ ، وفي هذا الجرّ مراعاة للفظ والشكل ، أكثر من مراعاة المعنى ، وذلك (من عادة العرب اللغوية أن تراعي اللفظ أكثر من مراعاتها المعنى)⁽⁷⁾ . وقد تكون هذه المراعاة ناجمة عن اطمئنان النفس ، وأمن اللبس في معرفة الفاعل ، وإن صار مجرورا ، فالمعنى يتحكّم في الإعراب ، وطالما اتضح المعنى فلا ضير من مراعاة اللفظ والقرب والمجاورة .

ثانيا : ومع مجيء الفاعل مجرورا لفظا فإنه يخالف الأصل فيجسيء منصوبا شذوذا عند أمن اللبس ، كما قاله ابن مالك⁽⁸⁾ :

1- الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضري السيوطي المسند المحقق ، له مصنفات

عدة منها : (التمع والبغية) ، ت 911 هـ ، ينظر شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي 55/8 .

2- التمع 2 / 256

3- محمد بن مصطفى بن حسن الخضري ، فقيه شافعي اشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفة ، له حاشية على

شرح ابن عقيل ، وكتب أخرى في الفقه والفلسفة ، ت 1287 هـ ، ينظر الأعلام للزركلي

100/7 : 101 .

4- حاشية الخضري 158/1 .

5- شرح الأشموني 169/1 .

6- شرح المفصل 79/1 .

7- خلاف الأخفش الأوسط عن سيويه هدى جنهويتشي 473 و 442 .

8- حاشية الخضري 158/1 ، ولم يرد في الأنفية ، ولا في شروحاتها التي اطلعت عليها .

وَمَرْفَعٌ مَّفْعُولٌ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ مَعَ نَضْبٍ فَاعِلٍ مَرَوْا فَلَا تَقِسْ

واشترط لهذا القلب أمن اللبس ، إذ يقول مرة أخرى : (وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع ألا يجهل المراد على الإتيان في جملة واحدة بفاعل منصوب ، ومفعول مرفوع)⁽¹⁾ ، كما اشترط ابن هشام قائلا : (أنه قد يعطى الفاعل إعراب المفعول ، وعكسه عند أمن اللبس)⁽²⁾ .

وقد استشهد النحاة بكثير من الشواهد ، والأمثلة على هذه الظاهرة ، كقولهم : (خَرَقَ الثَّوبُ الْمِسْمَارَ ، وَكَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ) ، وهي لغة رديئة لا يُقاس عليها .

وَسَوَّغَ ذَلِكَ الْقَلْبَ مَعْرِفَةَ الْفَاعِلِ (بالبداهة ؛ أن الثوب لا يخرق المسمار ، بل المسمار يخرق الثوب)⁽³⁾ .

ومن تلك الشواهد قول الشاعر⁽⁴⁾ :

مِثْلُ الْفَائِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَّغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَّغَتْ سَوَاءُ تَهْمُ هَجْرُ

فـ "رفع نجران ونصب سوءات ، وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة⁽⁵⁾ قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾⁽⁶⁾ بنصب (آدم) ورفع (كلمات) ، ورد بإمكان حمله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل ؛ لأن التلقي نسبة من الجانبين "⁽⁷⁾ ، كما ذكر

1- شرح التسهيل 132/2 .

2- المغني 699 .

3- العوامل المائة للجرجاني 284 .

4- البيت من البسيط للأخطل ، انديوان 178 ، براوية (على العيارات) مكان (مثل القسافذ) ، و(أو حدث) مكان (أو بلغت) ، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 39/2 ، و التمثيل والمحاضرة للثعالبي 360 ، والضرائر لابن عصفور 268 ، وشرح التسهيل 132/2 ، وشرح الأثني 176 ، والدرر اللوامع للشنقيطي 144/1 .

5- قراءة ابن كثير ، ينظر الحجة لأبي زرعة 94 ، والبحر المحيظ لأبي حيان 267/1 .

6- الآية 36 من سورة البقرة .

7- حاشية الخضري 158/1 .

الفراء⁽¹⁾: (لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته، وفي قراءتنا⁽²⁾) ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾ ، وفي حرف عبد الله⁽⁴⁾ (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ)⁽⁵⁾ ، ووجه القراءة بالرفع ؛ أن ينال كما ينال ؛ أي عهدي لا يصل إلى الظالمين ، أو لا يصل الظالمون إليه ، ولا يدركونه⁽⁶⁾ .

أما قول الأخطل * مثل القنافذ ... * فقد ارتأى المبرد أنه (جعل الفعل للبلدين على السعة)⁽⁷⁾ .

ومن ذلك قول الشاعر⁽⁸⁾ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَادِي الْمَغْسِ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ وَنَكَبَاءَ نَرْغَزَعَا

إذ رفع (معالم) وهي التي وقع عليها التغير ، ونصب الوبل ، وما عطف عليه وهي الفاعل التي غيرت المعالم ، وذلك اعتمادا على انسياق الكلام وانفهامه .

1- أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء ، كان أربع الكوفيين في علمهم ، صنف (معاني القرآن) وغيره ، توفي 207 هـ ، ينظر طبقات النحويين 131 ، والبغية 333/2 .

2- قراءة حمزة وحفص بإرسال الياء ، وهما كوفيان ، وقرأ الباقر بفتحها ، ينظر الحجة 112 ، وتفسير المارئي 38/1

3- الآية 123 من سورة البقرة .

4- قراءة عبد الله وأبي رجاء والأعمش وطلحة بن مصرف ، وفتادة ، ينظر تفسير القرطبي 108/2 ، والبحر 604/1 ، ولم تنسب في معاني القرآن للأخفش 154/1 ، وتفسير الطبري 38/4 .

5- معاني القرآن للفراء 28/1 .

6- ينظر الكامل 322/1 .

7- البحر 604/1 .

8- البيتان من الطويل لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، الديوان 177 ، برواية (دوارس بلقعا) مكان دوارس أربعا) .

ومنه قول الرَّاجِز⁽¹⁾ :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجَعَمَا

فنصب (الأفعوان) وهو بدل من (الحيات) ، وهو مرفوع لفظا ؛ لأنه منصوب معنى ، كما أن (القدم) منصوب لفظا مرفوع معنى ، ؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان، وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحيات منه القدم ؛ وسالت القدم الأفعوان ، والشجاع الشجعم . وهو توجيه سيويه إذ يقول : (فإنما نصب الأفعوان والشجاع ؛ لأنه قد علم أن القدم هاهنا مسالمة ، كما أنها مسالمة ، فحمل الكلام على أنها مسالمة)⁽²⁾ .

وأورد الفراء هذا البيت فيما رُدَّ إلى المعنى ، وعلّق عليه بقوله : (فنصب الشجاع، والحيات قبل ذلك مرفوعة ؛ لأنّ المعنى قد سالت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعا على الحيات)⁽³⁾ .

ووافقه على هذا الرأي الزجاجي⁽⁴⁾ ؛ إذ جعله من المفعول المحمول على المعنى، قائلا: (إن المسألة لا تكون إلّا من اثنين، ومن سالم شيئا فقد سالمه الآخر ، لأنه مثل المقاتلة ، والمضاربة ، والمشاتمة ، فجعل الحيات فاعلات ، فرفعها بالمسألة ثم نصب الأفعوان ، والشجاع ، وذات القرنين فجعلها مفعولات؛ لأنّها مسالمة كما أنها مسالمة)⁽⁵⁾ .

1- البيت من الرجز ، نسب لكثيرين منهم مساور العبسي، وأبي حيان الفقعسي أو أبي حناء ، والديبري ، والعجاج، وغيرهم، ورد في الكتاب 287/1 ، والمقتضب 283/3 ، وأجمل للزجاجي 305 ، والضرائر 107 ، وشرح التسهيل 379/3 ، والدرر 144/1 .

2- الكتاب 287/1 .

3- معاني القرآن للفراء 11/3 .

4- عبد الرحمن بن اسحاق بن القاسم الزجاجي ، أصله من صيمر ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج ، صاحب (الجمل) في النحو ، توفي بطبرية 339 هـ ، ينظر البغية 77/2 .

5- الجمل للزجاجي 205 : 206 .

وجعل الزّجاجي مثل هذا قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِيّ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤَهُمْ ﴾⁽¹⁾ في قراءة⁽²⁾ من قرأ (زَيْنَ) على ما لم يسم فاعله ، كأنه قال : من زينه لهم ؟ فقال شركاؤهم⁽³⁾ ، وكذلك جعله سيويوه⁽⁴⁾ (شركاؤهم) مرفوعا بفعل مقدر ، ووافقه⁽⁵⁾ الفراء والمبرد ، أو مرفوعا بالمصدر كما ذكرهما أبو حيان⁽⁶⁾ .

وإذا راجعنا البيت * قد سالم الحيات منه القدا * فإننا نجد من يقول : إن للبيت رواية أخرى بنصب الحيات ، وقيل القدا تنية حذفت نونه للضرورة⁽⁷⁾ وعزا ابن جني⁽⁸⁾ هذه الرواية للكوفيين مرّة ، وللبغداديين⁽⁹⁾ مرّة أخرى . وقد رجّح اللّخمي⁽¹⁰⁾ رواية النصب فقال : " يروى بنصب الحيات فتكون القدم فاعله ، وأراد القدمان فحذفت النون ضرورة ، ومما يدلّ على أنّ القدمين قد حذفت نونه للضرورة قوله بعد هذا :

1- الآية 138 من سورة الأنعام .

2- قراءة علي بن أبي طالب ، والسلمي ، والحسن ، وأبو عبد الملك ، ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه 46 ، والمحتسب 229/1 ، وتفسير القرطبي 91/7 ، والبحر 657/4 ، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري 263/2 .

3- الجمل للزجاجي 206 .

4- معاني القرآن ، 290/1 .

5- معاني القرآن 357/1 ، والمقتضب 281/3 .

6- البحر المحيط 657/4 .

7- المغني 699 .

8- أبو الفتح عثمان بن جني ، من أحذق أهل الأدب واللغة ، وأعلمهم بالنحو والتصريف ، تلميذ أبي علي الفارسي ، صنف (الخصائص ، وسر الصناعة) ، توفي 392 هـ ، ينظر البغية 132/2 .

9- في الخصائص للكوفيين 430/2 ، وفي سر صناعة الإعراب للبغداديين 483 ، وينظر الخزانة 416/11 .

10- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، أندلسي ، عالم بالأدب من كتبه (الفصول ، والخلل في شرح أبيات الجمل) وغيرهما ، توفي بإشبيلية 577 هـ ، ينظر البغية 48/1 ، والأعلام 318/5 .

(هَمَمَنَ فِي رِجْلَيْهِ حَتَّى هَوَّما
ثُمَّ اغْتَدَيْنَ وَاغْتَدَى مُسَلِّمًا

فقوله : (هَمَمَنَ فِي رِجْلَيْهِ) دليل على أَنَّ القدماء تثنية ، وقوله : (ثم اغتديين) دليل على أَنَّ بعضها قد سالم بعضها ، وقوله : (اغتدى) إخبار عن صاحب القدمين لا عن القدم ؛ لأنه إذا سلمت قدماء فهو مسلم (1) .
وذكر المبرد أَنَّ (الكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار) ، وأورد (2)

شواهد على ذلك منها قول الشاعر (3) :

غَدَاة أَحَلَّتْ لابن أَصْرَمِ طَعْنَةً حُصَيْنِ عَيْبَاتُ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ

فقلب ، إذ نصب (الطعنة) وهي التي أَحَلَّتْ له ، ورفع المنعول . وعلّق صاحب (4) (كشف المشكل) على الشاهد بقوله : (رفع عيبات والخمر فاعلين ، وهما مفعولان ، وفاعل في المعنى دون اللفظ ، ... ، ويلحق بذلك ما جاء بلفظ المنعول وهو في المعنى فاعل من نحو قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ (5) (6) .

ومن النَّحَاة من لم يرتضِ مخالفة الأصل في هذا البيت متوهمًا أَنَّ له رواية أخرى ، كما يفهم من الحكاية التي أوردها المبرد في كتابه عن المحاورة التي دارت

1- الخليل في شرح أسنان الجمال 284 ، وقد نسب هذا البيت لمساء العيسى ، وهو ذكره في الخزانة 417 ، 416/11 .
2- الكامل 323/1 .

3- البيت من الطويل للفرزدق ، الديوان 255 ، وشرح ديوانه 317/1 ، واخلل 181 ، وشرح التسهيل 119/2 ، والتصريح 274/1 .

4- هو علي بن سليمان الحيدرة ، أو الحيدة اليمني التميمي البكيلي ، من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماء ونحوا وشعرا ، توفي 599 هـ ، معجم البلدان . لياقوت الحموي 1/ 476 ، والبغية 2/ 168 ، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 7 / 105 .

5- الآية 32 من سورة الأنبياء .

6- كشف المشكل 294 .

بين الكسائي⁽¹⁾ ويونس بن حبيب ، فأنشد الكسائي البيت رافعاً (الطّنة) وناصباً (عبيطات والخمر) ، بينما يؤكّد يونس بن حبيب رواية القلب ، وعلّق عليه المبرّد بقوله : (الذي ذهب إليه الكسائي أحسن في محض العربية ، وإن كان إنشاد الفرزدق جيّداً)⁽²⁾ .

وكما نصب الفاعل والمفعول ، فقد ورد رفعهما ، ومنه قول الشاعر⁽³⁾ :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَقًا لَشُومٍ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَقَانِ وَبُومٍ

على أن يكون المفعول مرفوعاً ، فإن (عقّقان) مفعول صاد مع أنّه مرفوع بألف التثنية ، وبوم معطوف على المفعول به ، وهو مرفوع بالضمة ، وذلك لأمن اللبس ، فهما معروفان أنّهما مصيدان .

وجعل الدماميني⁽⁴⁾ هذا البيت على لغة قصر المثني وبوم محذوف الخبر ؛ أي ومعهما بوم ، فيكون لا خلاف للأصل فيه⁽⁵⁾ .

ويلخص ابن هشام ما سمع في إعراب الفاعل والمفعول ، وهي أربعة أوجه : رفعهما ونصبهما . ونصب الفاعل ، ورفع المفعول . وعكسهما . وهو الوجه وما عداه لا يقع إلّا في الشعر أو في شاذ الكلام بشرط أمن اللبس⁽⁶⁾ .

1- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وأحد القراء السبعة المشهورين ، له من التصانيف (معاني القرآن) وغيره ، توفي 189 هـ ، ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي 120 ، والبغية 162/2 .

2- الكامل 323/1 ، وينظر شرح التصريح 274/1 .

3- البيت من أخفيف ، لم ينسب ، ينظر المعنى 699/2 ، وشرح قصيدة كعب 262 ، وانسع 8/3 . والدرر 144/1 .

4- محمد بن أبي بكر عمر المخزومي الإسكندراني بدر الدين ، ولد بالإسكندرية ، له تصانيف كثيرة ، توفي 837 أو 838 هـ ، ينظر البغية 1/66 ، 67 .

5- ينظر حاشية الدماميني على المغني 285 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 976 ، وحاشية الأمير على المغني 2/202 .

6- شرح قصيدة كعب 262 .

ثالثا : الأصل في الفاعل أن يلي الفعل أو شبهه ؛ لأنه كالجزء منه ، لشدة احتياج الفعل إليه ، وكذلك المفعول ، نحو (نبح زيد ، زيد ناجح صديقاه) . وجعل تقدم الفعل هو الأصل ؛ لأنّ المرء يهتم بالحدث أولا ، ثم يتّجه إلى محدّثه ، ولعلّ لمعيشة العرب في بيئة تحيط بها المخاوف ، ويكتنفها التوجّس ، وتكثر فيها المفاجآت أثر في أن جعلت المتكلّم يسرع بذكر الحدث قبل من وقع منه الحدث ، فتقول سطا الذئب ، وارتحلت قبيلة بني فلان .

كما أن الفعل في نظر العربي يتضمّن إضافة للحدث نوع الفاعل على شيء من الإجمال نحو قولك : عدا أو اجترّ فإنه يفهم قبل ذكر الفاعل أنه حيوان يعدو أو يجترّ . وإضافة لهذا فإن الفعل يتضمّن حدثا وزمنا ؛ أي معنيين ، أما الفاعل فلا يفيد إلا معنى واحدا⁽¹⁾ .

ويخالف الأصل فيتقدّم الفاعل على الفعل ، وهو ما أجازوه الكوفيون فقدّموا الفاعل على الفعل مستدلّين بقول⁽²⁾ الزبّاء⁽³⁾ :

مَا لِلْجِمَالِ مَشِيْهَا وَثِيْدَا

أَجْنَدَلَا يَحْمِلْنَ أَمْرَ حَدِيْدَا

إذ يجعل الكوفيّون (مشيها) فاعلا مقدّما لـ (وثيدا) ؛ في حين يعرب البصريّون (مشيها) مبتدأ حذف خبره (ظهر وثبت) ، وتأولوه بأن يكون (مشيها) بدلا من الضمير المقدّر في الجار والمجرور الواقع خبرا وهو للجمال . وقيل⁽⁴⁾ بأنّ

1- ينظر الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية علي اجارم ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1953/6 م ص 347 وما بعدها .

2- الرجز ورد في شرح التسهيل 108/2 ، وشرح التصريح 271/1 ، والضع 255/2 ، وشرح الأشموني 169 ، وحاشية الخضري 161/1 .

3- الزبّاء بنت عمرو بن الظرب بن حسان ، ملكة مشهورة في العصر الجاهلي ، صاحبة تدمر ، حكمت الشام وأجزيرة ، قتلها الرومان بعد أسرها عام 285 م تقريبا ، ينظر مروج الذهب للمسعودي/405 ، والأعلام للزركلي 41/3

4- ينظر هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ل محمد محي الدين عبد الحميد 339/1 .

ب- أن يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله⁽¹⁾ .

ج- أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا ، فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التأنيث ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

د- أنهم قالوا (حبّذا) فركبوا (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم فصار بمنزلة شيء واحد ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء .

هـ- أنهم قالوا في النسب إلى (كنت) كنتي فأثبتوا التاء ، ولو لم ينزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل ، وإلا لما جاز إثباتها .

و- أنهم قالوا (زيد ظننت منطق) فألغوا ظننت ، ولو أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد ، وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل .

ز- أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية ؛ لأن المعنى قف قف ، قال الله تعالى : ﴿الْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾⁽²⁾ ، فثنى ، وإن كان الخطاب لملك واحد ، وهو مالك خازن النار ؛ لأن المعنى ألق ألق ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ، فدلّ على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

والكوفيون إذ يستدلّون بهذه الأدلة فذلك لترجيح مذهبهم في أن العامل في المفعول انصب هو الفعل والفاعل جميعا⁽³⁾ ، ولم يسبها ليجمعوا الفعل والفاعل كالكلية الواحدة لا يتقدّم عجزها على صدرها ، كما يرى البصريون ، وكما علّل ابن جني (فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه)⁽⁴⁾ . فإن تقدّم ما هو

1- شرح ابن عقيل 96/2 .

2- الآية 24 من سورة ق .

3- الإنصاف 78 المسألة 11 .

4- الخصائص 385/2 .

فاعل في المعنى ، كان الفاعل ضميراً مستترا يعود إليه ، نحو (زيد قام) ، والمقدّم
إمّا مبتدأ في نحو (زيد قام) ، وإما فاعل لفعل محذوف في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ
مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾⁽¹⁾ ؛ لأنّ أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية . وجاز
الأمران في نحو قوله : ﴿ أَبَشِّرْ يَهُودَنَا ﴾⁽²⁾ و ﴿ آتَنَّهُمْ تَخْلُوقَهُ ﴾⁽³⁾ والأرجح الفاعلية⁽⁴⁾ .
وذكر ابن السّراج (أنّ الفاعل لا يجوز أن يتقدّم على الفعل إلّا على شرط
الابتداء خاصّة ، وكذلك ما قام مقامه ..)⁽⁵⁾ ، فالمقدّم على الفعل يعرب مبتدأ لا
فاعل .

وعلى هذا الأصل قاس النحاة مسائل أخرى كما يفهم من كلام ابن
الحاجب (فلذلك جاز ضرب غلامه زيد ، وامتنع ضرب غلامه زيدا)⁽⁶⁾ ، وأوضح
الرّضي⁽⁷⁾ في شرحه هذا الجواز ومنعه ، فالجواز في المسألة الأولى (معلّل بكونه
الأصل في الفاعل أن يلي الفعل فهو مقدّم على الضمير تقديرا .. ، والمنع في المسألة
الثانية ؛ لأنّ الفاعل مقدّم على زيد لفظاً وأصلاً ، ... ، فيكون الضمير قبل الذّكر ،
ولا يجوز ضمير مفسّره بعده إلّا في ضمير الشّأن ، بذكره مبهما ، ثم مفسّراً ؛
ليكون أوقع في النفس)⁽⁸⁾ .

وعلق ابن جني على امتناع قولهم (ضرب غلامه زيدا) بقوله : (فهذا لم يمتنع
من حيث كان الفاعل ليس رتبته التّقلّم ، وإنّما امتنع لقرينة انضمت إليه ، وهي

1- الآية 6 من سورة التوبة

2- الآية 6 من سورة التغابن .

3- الآية 62 من سورة الواقعة .

4- أوضح المسالك 337/1 .

5- الأصول 174/1 ، وكذلك ينظر 2 / 228 .

6- شرح الرضي على الكافية 187/1 .

7- محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي، لقبه نجم الأئمة ، عالم بالعربية اشتهر بشرحه لكافية ابن الحاجب

في النحو ، والشافية في الصرف ، توفي 686 هـ ، ينظر البغية 567/1 ، والأعلام 86/6 .

8- ينظر شرح الرضي 188/1 .

إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدّم المضمّر على مظهره لفظاً ومعنى⁽¹⁾ .
 وذكر السيوطي أنّه : (إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم
 الرتبة...، فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير على متأخر لفظاً ونيةً ، وحكى
 الصّفار⁽²⁾ الإجماع عليه ، لكن أجازّه أبو عبد الله الطّوال⁽³⁾ من الكوفيين ، وعزى
 إلى الأخفش⁽⁴⁾ ، ورجّحه ابن جنّي ، وصحّحه ابن مالك لوروده في النّظم
 كثيراً...، قال أبو حيان⁽⁵⁾ : وللجواز وجه من القياس⁽⁶⁾ .

وما يلحظ من النصّ أنّ جمهور النّحاة قد اتفقوا على امتناع هذا الأسلوب
 إلّا أنّه قد خرج عن ذلك أبو عبد الله الطّوال وهو من الكوفيين ، وكذلك
 الأخفش وهو من البصريين ، وابن جنّي وهو من البغداديين ، وأبو حيان وهو من
 نخاة الأندلس ، فإذا لم يكن الخلاف بين البصريين والكوفيّين فقط .

وما يجدر أن ينتبه إليه أن ثمرة هذا الخلاف تظهر في حالة التثنية والجمع ،
 فنقول على مذهب البصريين : (الزيدان قاما ، والزيدون قاموا) ، وعلى مذهب
 الكوفيّين نقول : (الزيدان قام ، والزيدون قام) . وهذا الخلاف وقع فيما خالف
 الأصل ، أمّا ما جاء ملتزماً فيه الأصل من وقوع الفاعل بعد الفعل ، فلا خلاف
 فيه كهذا الذي وجّه لإعرابه عدّة توجيهات ، أيكون فاعلاً مقدّماً؟ أم فاعلاً

1- الخصائص 293/1 : 294 .

2- قاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي ، الشهير بالصفار ، صاحب الكوفيين ، وابن عصفور ،
 شرح الكتاب شرحاً حسناً ، رد فيه علم الشلوّيين بأقبح رد ، تبعد 256هـ، ينظر البغية 256/2 .

3- محمد بن أحمد عبد الله الطّوال النحوي ، من أهل الكوفة ، أحد أصحاب الكسائي ، وحدث عن
 الأصمعي ، وقدم بغداد وجمع منه أبو عمرو الدوري، ت 243هـ، ينظر البغية 50/1 .

4- الإمام الحسن سعيد بن مسعدة المشاجعي البلخي البصري ، صنف (الأوساط في النحر ، ومعاني
 القرآن) وغيرهما ، توفي 215 هـ ، وقيل 210 ، أو 221 ، ينظر البغية 590/1 .

5- محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الثفري نسبة إلى نفرة قبيلة من البربر ، برع في الحديث ، والتفسير
 والعربية وغيرها ، له مصنفات كثيرة منها (البحر المحيظ ، وارتشاف الضرب) ، توفي 745 هـ ،

وينظر البغية 280/1 ، وشذرات الذهب 145/6 .

6- اجمع 229/1 وما بعدها .

للبيت روايتين أخريين بنصب وجرّ (مشيها) فيكون الأوّل على أنّها مفعول مطلق
لفعل محذوف ، والثانية على أنّها بدل اشتمال من الجمال ، فلا يكون هناك موضع
للاستشهاد على هاتين الروايتين .

وذكر ابن هشام أنّ هذا الرفع (ضرورة)⁽¹⁾ ، والصّواب أنّه لا ضرورة ،
فالوزن لا يختلف سواء أكانت حركته ضمة أم كسرة .

والبصريّون يمنعون تقدّم الفاعل على عامله لوجهين :

أ- أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزأين صدرها هو الفعل ، وعجزها هو
الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز فيما هو
بمنزلتها⁽²⁾ .

ب- أن تقدم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وجعل الفاعل
مبتدأ ، يغيّر الجملة الفعلية إلى اسميّة ، وهذه الأخيرة تفيد بأصل وضعها الثبوت
والاستقرار ، في حين تفيد الجملة الفعلية التجدّد والاستمرار ، فالغرض البلاغي بين
لكلّ منهما ، ومهمّة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمّة الفاعل فلا معنى للخلط بينهما .
وقد أجاز الكوفيون تقدّم الفاعل مع أنّهم القائلون بأنّ (الفعل والفاعل
بمنزلة الشّيء الواحد)⁽³⁾ ، واستدلّوا لذلك بسبعة أوجه ذكرها الأنباري⁽⁴⁾
وهي⁽⁵⁾ :

أ- أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثال يقع بعده ، ولولا أن الفاعل بمنزلة
حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

1- ينظر أوضح المسالك 339/1 .

2- ينظر حاشية الخضرى 161/1 .

3- الإنصاف 79 المسألة 11 ، وينظر الخصائص 104/1 حيث يقول ابن جني : (أنّه قد صح ووضح
أن الفعل والفاعل قد تتزلا باثني عشر دليلا منزلة الجزء الواحد) .

4- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، كان إماما ثقة ، صدوقا ، له مؤلفات مشهورة منها
(الإنصاف في مسائل الخلاف ، وأسرار العربية) وغيرهما ، توفي 577 هـ ، ينظر البغية 88/2 .

5- ينظر أسرار العربية 80 وما بعدها ، والإنصاف 79 وما بعدها .

محذوف الفعل ؟ أم مبتدأ ؟ ، ومردّ هذا الخلاف يتعلّق بالأصل الذي اعتمده كلّ فريق ؛ إذ جعل البصريّون من أصولهم أنّ العامل لا يتقدّم على معموله ، بينما خالف الكوفيّون ذلك .

رابعاً : الأصل أن يتصل الفاعل بفعله ، ثم يأتي بعده المفعول ، وقد يحدث العكس فيعد ذلك خلافاً للأصل ، كما ذكره ابن مالك⁽¹⁾ :

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا
وَقَدْ يَجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقد ذكر سيّويه علّة هذا الأصل ، وهو يعقّب على المثال (ضرب زيدا عبداً الله) بقوله : (حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً ، وهو عربي جيّد كثير ، إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم يبيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهّمّانهم ويعنيانهم)⁽²⁾ .

وقد جعلت رتبة الفاعل مع المفعول على ثلاثة أقسام⁽³⁾ :

أ- قسم يجب فيه التزام الأصل ، ولا يجوز فيه تقدّم المفعول على الفاعل وحده ؛ وذلك فيما يلي :

1- إذا خيف اللبس ، ولا شيء بيّن ، فالأصحّ البقاء على الأصل ، وهذا ما نصّ عليه ابن السراج ، والجزولي⁽⁴⁾ ، والمتأخرون ، ونازعهم في ذلك أبو العباس ابن الحاج⁽⁵⁾ في نقده على المقرّب بأن سيّويه لم يذكر شيئاً في هذه الأغراض

1- الألفية 25 .

2- الكتاب 34/1 .

3- ينظر المقرّب 55 ، وانضع 259/2 ، وحاشية الخضري 165/1 ، 166 .

4- أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَحْت (ذو الحظ) الجزولي ، وجزولة بطن من البربر ، له شرح لأصول ابن السراج وغيره ، توفي 607 هـ ، ينظر البغية 2 / 236 .

5- أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ، قرأ على الشلوّيين ، له شرح على الكتاب ، وغيره ، توفي 51 هـ ، ينظر البغية 359/1 .

الواهية ، وأن لهم غرض في الإلباس ، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز، عقلا وشرعا ، واستدلّوا بتصغير (عمر وعمر و) على (عمير) ، وتجويز ضرب أحدهما الآخر ، ويرى بعدم وجود الفرق بين اللبس والإجمال⁽¹⁾ . وهذا خطأ ؛ فإن اللبس هو تبادل الخلاف في المراد كالذي هنا ، وهو ممنوع لإيقاعه في الخطأ . والإجمال احتمال اللفظ لهما على السواء ، كقولك للأعور : ليت عينيه سواء . وهذا هو مقصد البلغاء ، وليس الأوّل⁽²⁾ .

2- أن يكون الفاعل مضافا إليه المصدر المقدّر بـ(أن) والفعل ، أو بـ(أن) التي خبرها فعل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بَعْضًا ﴾⁽³⁾ ، وخلاف الأصل قول الشاعر⁽⁴⁾ :

فَنَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ نَرَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

حيث فصل بين المصدر وفاعله بالمفعول ، فتقدّم المفعول (القلوص) على الفاعل (أبي مزادة) .

3- أن يكون الفاعل ضميرا متصلا غير محصور ، والمفعول به اسما ظاهرا ، نحو قولك : أكرمتُ المجتهد ، وأحببتُ المخلص .

4- أن يكون كل منهما ضميرا متصلا ، ولا حصر في أحدهما ، نحو قولك : عاونتك كما عاونتني .

5- أن يكون المفعول به قد وقع عليه الحصر بإلا المسبوقة بالنفي أو إثباتا ، نحو : إنما يفيد الدواء المريض ، أو ما أفاد الدواء إلا المريض .

1- ينظر المقرب 55 .

2- ينظر اضع 259/2 ، وحاشية الخضري 165/1 .

3- الآية 38 من سورة الحج .

4- البيت من مجزؤ الكامل بلا نسبة في الخصائص 406/2 ، والمقرب 56 ، والضرائر 196 ، وشرح

التسهيل 3 / 278 .

ب- قسم يجب فيه مخالفة الأصل ، فيقدّم المفعول على الفاعل ، غير أنّه يعامل معاملة الأصل إذا التزمت فيه الشروط الآتية :

1- أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل ظاهراً ، نحو قولك : أكرمني الأستاذُ .

2- أن يتّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول ، أو ما اتصل بالمفعول ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِذْ بَلَغَ إِسْرَاهِيمَ مَرْتَبَهُ بِكَلِمَاتٍ...﴾⁽¹⁾ ، وقوله تعالى : ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾⁽²⁾ ، فلو تأخّر المفعول به لعاد ذلك الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو مرفوض .

3- أن يكون الفاعل مقروناً بالآ ، أو ما في معنى المقرون بها ، نحو قولك : إنّما أكرم سعيداً محمد ، تريد : ما أكرم سعيداً إلا محمد .

4- أن يكون مراعاة للوزن ، فيقع ضرورة ، نحو قول الشاعر⁽³⁾ :

وَكَاثَتْ لَهُمْ مَرْبِيعَةٌ يُحْذَرُ وَهْهَا إِذَا خَضَخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقُنَابِلُ

حيث قدّم المفعول به (ماء السماء) على الفاعل (القنابل) لضرورة الوزن

والقافية .

وكذلك القول السابق :

فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَجَةٍ نَرْجَجُ - الْقَلُوصَ - أَبِي مَزَادَةَ

فالضرورة جعلته يقدم المفعول (القلوص) على الفاعل (أبي مزادة) .

وقد أجاز الكسائي⁽⁴⁾ تقدّم المحصور بالآ سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً ، وقد

استشهد بهذه الأبيات على تقدّم الفاعل وهي قول الشاعر⁽⁵⁾ :

1- الآية 123 من سورة البقرة .

2- الآية 52 من سورة غافر .

3- البيت من الطويل للناطقة الذبياني، الديوان 118، برواية (القبائل) مكان (القنابل) ، وهما بمعنى واحد ، وينظر المقرب 56 ، واللسان : مادة (خض) 126/4 .

4- ينظر اضع 260/2 .

5- البيت من الطويل لذى الرمة ديوانه 999 ، والمقرب 57 ، وأوضح المسالك 369/1 .

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا
فتقدّم الفاعل المحصور بإلّا على المفعول ، وقد منعه الجمهور ، وعندهم أنّ
(ما) اسم موصول ، والتقدير : فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا .
وقول آخر⁽¹⁾ :

مَا عَابَ إِلَّا لَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَاقٌ إِلَّا جِبًّا بَطَلًا
وفي البيت شاهدان حيث تقدّم الفاعل في الموضعين وهو محصور بإلّا على
المفعول ، والفاعلان قوله : (لئيم ، جباً) ، ويمنعه الجمهور ، وتقدير الكلام عندهم :
ما عاب إلا لئيم عاب فعل ذي كرم ، ولا جفا قط إلا جباً ، جفا بطلا .
فالفاعل في العبارتين من جملة غير الجملة التي منها الفعل المذكور .
وقوله⁽²⁾ :

نُبِّهْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَهَلْ يَعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ
حيث قدّم الفاعل (الله) على ما هو بمنزلة المفعول به (بالنار) ، ولو جاء
به ، وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، والجمهور
يمنعونه . والتقدير عندهم أن الجار والمجرور متعلّق بفعل محذوف يدلّ عليه المذكور ،
وكأنّه يقول : لا يعذب إلا الله يعذب بالنار .

ج- قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو عدا ما سبق ، وذلك إذا توفّرت
القربة اللفظية ، أو المعنوية .

وقد تعرّض البطليوسى⁽³⁾ ، وهو يصلح من خلل كتاب الجمل ، لتقدّم
المفعول ، وذكر أنّه من الخلل الواقع في الجمل (أنّه أجاز تقدّم المفعول على الفاعل،

1- البيت من البسيط بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل 407/1 ، وأوضح المسالك

367/1 ، والجمع 261/2 ، وشرح الأشموني 177 ، والدرر 143/1 .

2- البيت من البسيط ليزيد بن الطثرية ، نسبه أبو الفرج في الأغاني 182/8 ، وأوضح المسالك 368/1 ،
والمقاصد النحوية للعيني 492/2 ، وشرح التصريح 284/1 .

3- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ، عالم باللغات والآداب ، صنف (الاقتضاب ، والحلل في شرح
أبيات في الجمل) وغيرها ، توفي 521 هـ ، ينظر البغية 2 / 55 .

ولم يقيّد ذلك بشرط فأوهم كلامه أن ذلك جائز في كل موضع ، وذلك غير صحيح، وإنما يجوز ذلك فيما لا إشكال فيه، وإذا وقع في الكلام إشكال لم يجوز⁽¹⁾ .

ويقدم المفعول جوازا مراعاة للفواصل والنظم ، في نحو قوله تعالى : ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾⁽²⁾ ، وقوله تعالى : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾⁽³⁾ ، فقد تقدّم المفعول على الفعل والفاعل معا ، وذلك جائز . ويقدم المفعول على الفاعل مراعاة للوزن نحو قول الشاعر⁽⁴⁾ :

وَكَاثَتْ لَهُمْ مَرْبِيعَةٌ يَحْذَرُونَهَا إِذَا خَضَخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَنَابِلُ
حيث تقدّم المفعول (ماء السماء) الفاعل (القنابل) لضرورة الوزن والتأقافية .
وبعد هذا العرض لمراتب الفاعل ، فإنه يلحظ أن ما أجازاه الكسائي من عودة إلى الأصل ، وتقدم الفاعل المحصور بإلاّ، أيسر من تكلف الجمهور في تقديرهم أفعالا محذوفة تدلّ عليها الأفعال المذكورة ، وهو تكلف لا مسوغ له .
كما يلحظ أنه في الحالة الثانية التي يتحتّم فيها الخروج عن الأصل الذي هو تقدّم الفاعل على مفعوله ، فتصير حالة مخالفة الأصل هي القاعدة المطردة التي يجب اتباعها للاطمئنان إلى سلامة العبارة، وقوّة التركيب، إذ ما رأى السامع في التزام الأصل، يقول : أعجب كرم محمد أنا ، بدلا من قوله : أعجبنى كرم محمد ، فالتزام الأصل هو الأسلوب المستهجن الركيك الخطأ ، وخلافه هو الأسلوب المستعمل الرفيع الصواب .

1- إصلاح الخلل الواقع في الجمل 58 .

2- الآية 86 من سورة النقرة .

3- الآية 38 من سورة يس .

4- سبق تخريجه 41 .

خامساً : الأصل في الفاعل أن تكون له مع الفعل ، من حيث تذكير وتأنيث الفعل ثلاث حالات ، وإن كان هذا الأصل وخلافه يظهر أثره على الفعل لا على الفاعل ، إلا أنني لم أفرد للفعل مبحثاً خاصاً ، فذكرته هنا ، لأنه يهمّ الفاعل من حيث علاقته بالفعل ، وهذه الحالات هي :

أ- وجوب التذكير ، وذلك في موضعين .

ب- وجوب التأنيث في ثلاث مواضع .

ج- جواز الأمرين في تسعة مواضع .

وما يُعنى به البحث هو الحالتين الأولى والثانية ، فمخالفة الأصل تتمّ فيهما ، أما الحالة الأخيرة ؛ فلسبب جواز الأمرين فلا يعدّ اتخاذ حالة مخالفة للأخرى خروجاً عن الأصل .

أ- الحالة الأولى : وجوب التذكير :

1- أن يكون الفاعل مذكراً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط . ظاهراً ، أو ضميراً . مفرداً ، أو مثنى ، أو جمعاً مذكراً سالماً .

وما جاء مخالفاً للأصل هو تأنيث الفعل مع جمع المذكر السالم ، وقد جعله الكوفيون جائزاً وهو ضعيف . فقد أجازوا أن يقال : (نجح المجتهدون ، ونجحت المجتهدون) فعندهم أنّ (كلّ جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتأنيث ، ولو كان جمعاً مذكراً سالماً ؛ لأنّهم جعلوا الجمع بمعنى الجماعة ، وعليه قول بعضهم ⁽¹⁾ :

إِنْ قَوْمِي جَمَعُوا وَبَقِيَ لِي حَدُّوْا
لَا أَبَالِي بِجَمْعِهِمْ كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ ⁽²⁾

1- نسبة الخطري في حاشيته للزنجشري 164/1 ، والبيت من مجزوء الخفيف

2- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 132/1 .

ويرى الخضري أن (جواز الأمرين ليس مذهباً بصرياً ، ولا كوفياً ، وإنما هو مذهب الفارسي من البصريين ، كما في التصريح)⁽¹⁾ ، فقد جعله جائزاً مستشهداً بقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾⁽²⁾ .

وأجيب عن الشاهد أن (بنون) جمع لم يسلم فيه لفظ الواحد ؛ لأن أصله (بنو) فحذفت لامه ، وزيد عليه (واو) و(نون) في التذكير ، وقد جوز⁽³⁾ الأمرين الشاطبي⁽⁴⁾ .

2- أن يُفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بـ"إلا" نحو (ما قام إلا فاطمة) ؛ لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف ، إذ التقدير (ما قام أحدٌ إلا فاطمة) . وقد يؤنث مع الفصل بها ، والفاعل اسم ظاهر ، وهو قليل ، خصّه جمهور النحاة بالشعر ، ومنه قول الشاعر⁽⁵⁾ :

مَا بَرَأْتُ مِنْ مَرْبَةٍ وَدَمَرٍ فِي حَرْنَتِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمَرِ
وقول آخر⁽⁶⁾ :

طَوَى التَّحْنُ وَالْأَجْرَانِ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَ إِلَّا الصُّلُوعُ الْجَرَّاشُ
وقد جعله ابن هشام⁽⁷⁾ جائزاً في النثر ، والدليل على ذلك ، قراءة

1- حاشية الخضري 164/1 ، وحاشية ابن حمدون 132/1 ، وينظر شرح التصريح 280/1 .

2- الآية 90 من سورة يونس .

3- ينظر حاشية ابن حمدون على شرح المكدسي 132/1 ، وشرح التصريح 280/1 ، حاشية الخضري 164/1 .

4- القاسم بن نيرة الشاطبي المقرئ التحوي الضريع ، صنف (القصيدة المشهورة في القراءات والرائية في الرسم) ، توفي 590 هـ ، ينظر البغية 2 / 260 .

5- الرَّجَزُ بلا نسبة في الشذور 176 ، وأضح المسالك 358/1 ، وشرح التصريح 279/1 ، وأجمع 171/2 ، وشرح الأشموني 174 .

6- البيت من الطّوْنِ لذي الرّمة ، الديوان 1296/2 ، برواية (الصدور) مكان (الصلوع) ، واختسب 207/2 ، وشرح الأشموني 174 .

7- ينظر الشذور 176 .

بعضهم⁽¹⁾ ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾⁽²⁾ ، برفع صيحة ، وقراءة جماعة⁽³⁾ من السلف ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾⁽⁴⁾ ، وذكر ابن جني⁽⁵⁾ أن في الرفع ضعفاً ؛ لتأنيث الفعل ، والمختار أن يكون الكلام محمولا على معناه ، وجيء بالتأنيث إخلاداً إليه ، وحملًا لظاهر اللفظ عليه.

وتما يلاحظ أن الأصل وهو تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث صار يمثل ظاهرة خلاف الأصل ، عندما فصل بينهما بأداة الاستثناء وخص به الشعر فقط .

ب- الحالة الثانية : وجوب التأنيث :

1- أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله ، مفرداً ، أو مثني ، أو جمعاً مؤنثاً سالماً ، نحو قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾⁽⁶⁾ .

والمخالف للأصل ما ورد من قول بعضهم (قَالَ فَلَانَةُ) حكاه سيبويه عن بعض العرب ، وعلل ذلك الحذف أنه (صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهرهم عن الواو والألف) ، وقد استحسن سيبويه ذلك الحذف عند إطالة الكلام (وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة ، نحو قولك : زنادقة وزناديق)⁽⁷⁾ .

1 - قراءة أبي جعفر ومعاذ بن امارت . ينظر المختص 206/2 .

2- الآية 28 ، 52 من سورة يس .

3- قراءة الحسن في المختص 207/2 .

4- الآية 24 من سورة الأحقاف .

5- المختص 206/2 ، 207 .

6- الآية 35 من سورة آل عمران .

7- الكتاب 2 / 38 .

وجعله الأزهرى من الشاذ (وهو رديء لا ينقاس)⁽¹⁾ فيقتصر فيه على السماع، وأمّا ترك التاء في (نعم المرأة) في المدح ، و (بئس المرأة) في الذم ؛ فلأنّ المراد فيهما الجنس ، فقد عدّه من فصيح الكلام .

وقد جوّز الكوفيون الوجهين مع كلّ من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ، ووافقهم⁽²⁾ الفارسي⁽³⁾ في تجويز التذكير مع جمع المؤنث السالم مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ أَمَنَّا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾⁽⁵⁾ ، وردّ على الفارسي من ثلاثة أوجه :

* أنّ تذكير الفعل مع جمع المؤنث السالم لوجود الفاصل (كاف الخطاب) في محل نصب مفعول به .

* أنّ الأصل (النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع ، فحذف الموصوف وخلفته صفته ، فعولت معاملته .

* لأنّ (أل) في المؤمنات اسم موصول مقدّرة باللاتي اسم جمع ، فجاز معها التذكير والتأنيث ، وفي هذه التوجيهات نظر من وجوه ثلاثة :

□ أنّ الفصل بغير إلّا الأرجح فيه التأنيث ، وقد أجمع السبعة في هذه الآية على تركه .

□ يلزم من التوجيه الثاني حذف الفاعل ، والمذهب البصري لا يقول به .

□ أنّ (أل) في نحو المؤمن والكافر معرفة ؛ لكون الوصف للثبوت ، والدوام ، لا للحدوث والتجدّد .

1- شرح التصريح 279/1 .

2- شرح التصريح 280/1 ، وشرح الأشموني 175 .

3- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، من مصنفاته الكثيرة (الحجة والتذكرة) ، توفّي ببغداد 376 هـ ، ينظر البيهقي 497/1 .

4- الآية 90 من سورة يونس .

5- الآية 12 من سورة الممتحنة .

أما استشهاد الفارسي بقول الشاعر⁽¹⁾ :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَإِخْوَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

بتذكير الفعل مع تأنيث الفاعل؛ فلائنه لم يسلم فيه لفظ الواحد ، فعومل
معاملة الجمع⁽²⁾ .

وأما قول الشاعر⁽³⁾ :

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ مَرْبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

والوجه أن تمنى فعل مضارع ، وأصله تتمنى بتاءين ، ويروى (تخاف) .
وقد جاز الأمران في قول الشاعر⁽⁴⁾ :

إِنَّ أَمْرَاءَ غَرَّةٍ مِثْلُكَ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُومٌ

ولم يقل (غرته) لوجود الفاصل .
وقول الآخر⁽⁵⁾ :

لَقَدْ وَكَدَ الْأَخِيطِلُ أُمَّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

وقد فصل بالمفعول بين الفعل وفاعله ، فحذفت التاء من الفعل المسند إلى
الفاعل (أم) ، وجعله المبرّد ضرورة .

ويرى ابن جني ما يراه الكوفيون من أنه يجوز (في كل جماعة تذكير فعلها

1- البيت من الكامل لعبدة بن الطيّب ، ورد في شرح التصريح 280/1 ، وحاشية الخضري 164/1 ،
الخصائص 295/3 ، وشرح الأشموني 175 .

2- شرح التصريح 280/1 .

3- البيت من الصّويف للبيد بن ربيعة ، النديوان 213 ، ورد في بحار القرآن لأبي عبيدة 16/1 ، وشرح
التسهيل 111/2 ، وشرح الرّضي 397/4 ، والجمع 65/6 .

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 112/2 ، ومعاني القرآن للفراء 308/2 ، والخصائص
414/2 ، وشرح ابن يعيش 93/5 ، والشذور 174 ، وشرح الأشموني 173 ، والدرر 286/2 .

5- البيت من الوافر لجريير ، النديوان 283 ، ورد في معاني القرآن 308/2 ، والمقتضب 147/2 ، 148 ،
349/3 ، والخصائص 414/2 ، والمفصل للزمخشري 247 ، والإنصاف 175 ، وضرائر الشعر
278 ، وشرح الأشموني 173 .

وتأنيته ، نقول قام الرجال ، وقامت الرجال ، وقامت النساء وقام النساء ، فمن ذكر أراد الجمع ، ومن أنث أراد الجماعة ⁽¹⁾ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ الْأَعْرَابُ ۖ ۞ ⁽²⁾ ، وقوله جلّ في علاه : ﴿ قَالَ نِسْوَةٌ ۖ ۞ ⁽³⁾ .

وذهب الزّحخشري إلى منع حذفها في الكلام إذا عُدِم الفصل ، وأجاز الحذف مع الفصل إلا أن جوازه ليس بالواسع عنده ⁽⁴⁾ .

وذهب المبرّد ⁽⁵⁾ إلى أن حذف علامة التّأنيث من الفعل المسند إلى المفرد الظاهر المؤنث الحقيقي من باب الضّرورات ، ووافقه ⁽⁶⁾ ابن عصفور ⁽⁷⁾ استثناساً بقول سيويه إن ذلك (في الواحد من الحيوان قليل) ، ثم قال : (وهو في الآدميين أقل) ⁽⁸⁾ فـ (حضر القاضي امرأة) وأمثاله على هذا أقل من القليل . وما كان على هذه الصّفة لا يجوز القياس عليه .

2- أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث حقيقي التّأنيث أو مجازيه ، نحو : (سلمى نبحت ، والشمس طلعت) .
وقد وردت شواهد كثيرة على مخالفة الأصل في هذه القاعدة، منها قول الشاعر ⁽⁹⁾:

فَلَا مُنْزَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَمْرُضُ أَبْقَلَ إِيْتَالَهَا

-
- 1- اللمع 81 .
 - 2- الآية 14 من سورة الحجرات .
 - 3- الآية 30 من سورة يوسف .
 - 4- المفصّل 248 .
 - 5- ينظر المقتضب 349/3 .
 - 6- ينظر المقرّب 331 .
 - 7- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد التحوي الحضرمي الإشبيلي ، صنف (المقرّب ، والممتع في التصريف) وغيرهما ، توفّي 663 أو 669 هـ ، ينظر البغية 210/2 .
 - 8- الكتاب 38/2 : 39 .
 - 9- البيت من المتقارب لعامر بن جوين الطّائي ، في الكتاب 46/2 ، وشرح التصريح 278/1 ، والخصائص 411/2 ، وشرح ابن يعيش 94/5 ، والمقاصد التّحوية 464/2 ، والجمع 65/6 .

فكان القياس (أبقلت) ، وحذفت التاء للضرورة ، وأجاز ابن كيسان⁽¹⁾ ترك التاء في الكلام المنشور إذ (لا فرق بين المضمر والظاهر ، واستدلّ على ذلك بأنّ الشاعر يمكنه أن يقول : (أبقلت إبقالها) بالتقل ، فلمّا عدل عن ذلك مع تمكنه منه ، دلّ على أنّه مختار لا مضطرّ ، وأجيب بأنّه يثبت ما ذكر بعد ثبوت أنّ هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالتقل وغيره)⁽²⁾ . وقد نسب أبو جعفر النّحاس رواية * ولا أرض أبقلت إبقالها * بتخفيف الهمزة لأبي حاتم⁽³⁾ وعلّق على ذلك بأنّ الشاعر كره تذكير الأرض ، (وما في هذا ما ينكر لأنّه تأنيث حقيقي) ، ومرة أخرى قال : (وقد ردّ قومٌ هذا)⁽⁴⁾ ، ورووا بتخفيف الهمزة ، والصحيح أن أبا حاتم لم يردّ البيت بهذه الرواية ولكنه قال : (ولولا أن يحكى لقلت : * ولا أرض أبقلت إبقالها * .. فإن التخفيف كثير موجود معروف)⁽⁵⁾ ، وللبيت رواية أخرى برفع إبقالها فلا شاهد فيها حينها .

وجعل بعضهم⁽⁶⁾ لهذا البيت توجيةً آخر هو تأويل الأرض بالمكان، فلا ضرورة عندئذٍ .
وقول الآخر⁽⁷⁾ :

فإِذَا تَرِنِي وَكِيْلَمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

- 1- أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم التحوي ، حفظ المذهبين البصري والكوفي ، له (المهذب في النحو) وغيره ، توفى 299 أو 320 هـ ، ينظر معجم الأدباء 141/17 ، والبغية 18/1 .
- 2- شرح التصريح 278/1 .
- 3- سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، صنف (إعراب القرآن)، قيل توفى في 250 هـ، ينظر البغية 606/1
- 4- إعراب القرآن للنّحاس 75/3 ، 364/4 .
- 5- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني 127 .
- 6- ينظر شرح التصريح 278/1 .
- 7- البيت من المتقارب لأعشى ميمون بن قيس ، الديوان 23 ، والرواية (تعدني) مكان (تريني) ، و(ألوى) مكان (أودى) ، وفي الكتاب بروايته المختلفة 46/2 ، برواية (فإِذَا تَرَى لَمْتِي بُدَلْتُ) وموضع الشاهد لم يتغير ، ومعاني القرآن للأخفش 62/1 ، وشرح التصريح 178/1 ، وشرح ابن يعيش 95/5 .

سادساً : الأصل أن يبقى الفعل مع الفاعل بصيغة الواحد ، وإن كان مثني أو مجموعاً ، فكما تقول : (نَجَحَ المجدد) ، كذلك تقول : (نَجَحَ المجددان ، ونَجَحَ المجددون) .

وخلاف الأصل أن يطابق الفعل الفاعل ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، فيقال على هذه اللغة : (نَجَحَا المجددان ، ونَجَحُوا المجددون)^١ ، فيعرب الظاهر فاعلاً ، وتكون الألف والواو والتون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع ، فلا محل لها من الإعراب ، (وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة)^(١) .

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام فيكون لإعرابه ثلاثة أوجه^(٢) :

- 1- يعرب الظاهر بدلاً من المضمر ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٣) ، وكأنه (قال : انطلقوا . فقليل له : من ؟ فقال : بنو فلان ، فقلوه عز وجل : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ، على هذا فيما زعم يونس^(٤))^(٥) .
- 2- أن يعرب الظاهر مبتدأ ، والجملة قبله خبر مقدم^(٦) .
- 3- أو يعرب فاعلاً لفعل محذوف . وقد تعرض ابن مالك لهذه الظاهرة قائلاً : (إنَّ العلم على هذه اللغة قول بعض العرب^(٧) : أكلوني البراغيث - وهي ضعيفة^(٨))

1- الكتاب 40/2 .

2- ينظر شرح التسهيل 117/2 ، وشرح التصريح 275/1 وما بعدها .

3- الآية 3 من سورة الأنبياء .

4- أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي النولاء ، البصري ، صاحب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، توفي 182 هـ ، ينظر البغية 365/2 .

5- الكتاب 41/2 .

6- ينظر شذور الذهب 179 .

7- العرب هم طي وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب ، ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان 354/1 ، وشرح الأشموني 171 ، والكواكب الدرية 78/1 .

8- المقرب 396 .

سادساً : الأصل أن يبقى الفعل مع الفاعل بصيغة الواحد ، وإن كان مثني أو مجموعاً ، فكما تقول : (نبح المجدد) ، كذلك تقول : (نبح المجددان ، ونبح المجدون) .

وخلاف الأصل أن يطابق الفعل الفاعل ، وهي لغة ضعيفة لبعض العرب ، فيقال على هذه اللغة : (نبحا المجددان ، ونبحوا المجدون^{نبحن المجدات}) ، فيعرب الظاهر فاعلاً ، وتكون الألف والواو والتون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع ، فلا محل لها من الإعراب ، (وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة)⁽¹⁾ .

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام فيكون لإعرابه ثلاثة أوجه⁽²⁾ :

- 1- يعرب الظاهر بدلاً من المضمرة ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾⁽³⁾ ، وكأنه (قال : انطلقوا . فقبل له : من ؟ فقال : بنو فلان ، فقله عز وجل : ﴿ وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ، على هذا فيما زعم يونس⁽⁴⁾)⁽⁵⁾ .
- 2- أن يعرب الظاهر مبتدأ ، والجملة قبله خبر مقدم⁽⁶⁾ .
- 3- أو يعرب فاعلاً لفعل محذوف . وقد تعرض ابن مالك لهذه الظاهرة قائلاً : (إن العلم على هذه اللغة قول بعض العرب⁽⁷⁾ : أكلوني البراغيث - وهي ضعيفة⁽⁸⁾)

1- الكتاب 40/2 .

2- ينظر شرح التسهيل 117/2 ، وشرح التصريح 275/1 وما بعدها .

3- الآية 3 من سورة الأنبياء .

4- أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي النولاء ، البصري ، صاحب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عن سيويه ، توفي 182 هـ ، ينظر البغية 365/2 .

5- الكتاب 41/2 .

6- ينظر شذور الذهب 179 .

7- العرب هم طي وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب ، ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان 354/1 ، وشرح الأشموني 171 ، والكواكب الدرية 78/1 .

8- المقرب 396 .

وقول الشاعر⁽¹⁾ :

مَرَّيْنِ الْعَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَامِ ضِي فَاغْرَضَنْ عَتِي بِالْخُدُودِ النَّوَصِرِ
وقوله⁽²⁾ :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مَدْمَرِكُ
وقول الآخر⁽³⁾ :

تَجَّ الرِّيعُ مُحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَائِبِ
فقد وصل نون التَّسْوَةِ بالفعل (رَأَيْنِ، أَدْرَكْنَهُ ، أَلْقَحْنَهَا) مع أَنَّ الفاعل اسم ظاهر
مذكور بعده وهو (العَوَانِي خَالَاتُهُ ، غُرَّ السَّحَائِبِ) .
ومنه⁽⁴⁾ :

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَرَمْتُ نَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَكِيلًا
فوصل واو الجماعة بالفعل المسند إليه مع وجود الفاعل الظاهر (نصرورك قومي) .

وغير هذه من الشواهد الشعرية ، فقد وردت شواهد من الحديث ، فمن
ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر ((وَوَقَعْنَا مَرْكَبَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقْعَا كَفَاهُ))⁽⁵⁾ ،
وقوله : ((يَخْرُجْنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ))⁽⁶⁾ .

1- البيت من الطويل لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان ، شرح التسهيل
117/2 ، والشذور 179 ، وشرح ابن عقيل 83/2 ، وشرح الأشموني 170/1 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة ، ورد الشطر الثاني منه في التمثيل وانحاضرة 320 ، وهو من محفوظاتي .

3- البيت من محزوء الكامل نسب لأبي فراس الحمداني ولم أحده في ديوانه ، ورد في شرح التسهيل
117/2 ، والشذور 178 ، وشرح التصريح 276/1 ، والجمع 257/2 ، والبيت مثالي وليس بشاهد .

4- البيت من الكامل بلا نسبة ، في شرح التسهيل 117/2 ، وشرح الأشموني 170 ، وشواهد التوضيح
192 .

5- الحديث في سنن أبي داود 222/1 (كتاب الصلاة رقمه 839) ، والرواية (فلما سجد وقعنا ركبتاه إلى
الأرض قبل أن تقع كفاه) برواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه .

6- الحديث في صحيح البخاري 68/1 (كتاب الحيض) برواية (يخرج العواتق وذوات الخدور) .

وقول الشاعر⁽¹⁾ :

مَرَّيْنِ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَا حَ يَ عَارِضِي فَاغْرَضْنِ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْتَوَاضِرِ
وقوله⁽²⁾ :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بَدَّ مَدْمَرِكُ
وقول الآخر⁽³⁾ :

تَجَّ الرِّيعُ مَحَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَائِبِ
فقد وصل نون التَّسْوَةِ بالفعل (رَأَيْنِ، أَدْرَكْنَهُ ، أَلْقَحْنَهَا) مع أَنَّ الفاعل اسبم ظاهر
مذكور بعده وهو (الغَوَانِي خَالَاتُهُ ، غُرَّ السَّحَائِبِ) .
ومنه⁽⁴⁾ :

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَرَزَتْ نَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَكِيلًا
فوصل واو الجماعة بالفعل المسند إليه مع وجود الفاعل الظاهر (نصروك
قومي) .

وغير هذه من الشواهد الشعرية ، فقد وردت شواهد من الحديث ، فمن
ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر ((وَوَقَعْنَا رُكْبَاهُ قَبْلَ أَنْ تَقْعَا كَفَاهُ))⁽⁵⁾ ،
وقوله : ((يَخْرُجُنَ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ))⁽⁶⁾ .

1- البيت من الطويل لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان ، شرح التسهيل
117/2 ، والشذور 179 ، وشرح ابن عقيل 83/2 ، وشرح الأشموني 170/1 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة ، ورد الشطر الثاني منه في التمثيل والمحاضرة 320 ، وهو من محفوظاتي .

3- البيت من مجزوء الكامل نسب لأبي فراس الحمداني ولم أجده في ديوانه ، ورد في شرح التسهيل
117/2 ، والشذور 178 ، وشرح التصريح 276/1 ، والجمع 257/2 ، والبيت مثالي وليس بشاهد .

4- البيت من الكامل بلا نسبة ، في شرح التسهيل 117/2 ، وشرح الأشموني 170 ، وشواهد التوضيح
192 .

5- الحديث في سنن أبي داود 222/1 (كتاب الصلاة رقمه 839) ، والرواية (فلما سجد وقعنا ركبناه إلى
الأرض قبل أن تقع كفاه) برواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه .

6- الحديث في صحيح البخاري 68/1 (كتاب الحيض) برواية (يخرج العواتق وذوات الخدور) .

وعلى هذا لا نجد لظاهرة خلاف الأصل شواهد غير أبيات شعرية تحكمها الضرورة، أو على لغة نادرة الاستعمال وضعيفة من لغات العرب ، وإذا صح ورود الحديثين على هذه اللغة ، فذلك لأنه صح أن رسولنا الكريم كان يكلم العرب كل بلغته ، والجمع بين اللغتين في الحديث السابق يقوي دليلنا .

وعليه لا يكون هناك داعٍ لإعراب الضمائر اللاحقة بالفعل المطابق لفاعله على أنها علامات تنبيه أو جمع ، ولا أنها بدلٌ يُبدل منها الاسم الظاهر ، ولا غير ذلك من التأويلات الإعرابية المختلفة ؛ ولأن (الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم في ذلك كما نصّدقهم في غيره)⁽¹⁾.

سابعاً: الأصل في الفاعل أن يكون عمدة فلا يُستغنى عنه، نحو (نبح المجتهد) ، وما خالف هذا الأصل من حذف الفاعل ، وما يظهر أنه محذوف فهو :

أ- إمّا ضمير مستتر راجع إلى مذكور نحو (المجتهد نبح) .

ب- أو ضمير مستتر دلّ عليه الفعل نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((لا يَنْزِي الرَّاغِبِي حِينَ يَنْزِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْحُمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ))⁽²⁾ ، ففسي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية .

ج- أو لما دلّ عليه الكلام ، كقولك في جواب : هل نبح التجيب ؟ (نعم نبح) .

د- أو راجع لما دلّ عليه المقام ، نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الشَّرَاقِيهٗ﴾⁽³⁾ ففاعل (بلغت) ضمير راجع إلى الروح الدال عليه سياق الكلام، ومن

1- شرح الكافية الشافية لابن مالك 583/2 ، وشرح التسهيل 117/2 .

2- الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي (باب نقصان الإيمان بالمعاصي) 41/2 : 42 ، ومختصر صحيح مسلم 18 ، وسنن ابن ماجه (كتاب الفتن) 1299/2 ، وسنن الترمذي 15/5 .

3- الآية 25 من سورة القيامة .

ذلك قول الشاعر⁽¹⁾ :

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِّيةً هَكَذَا حِجَابُ الشَّمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَمًا

والتقدير (قطرت هي) ؛ أي السيوف المعلومه من المقام .

هـ- أو لما دلت عليه الحال المشاهدة ، نحو : (إن كان غداً فائتني) ،
والتقدير : إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة الحال ، وإمكان اللقاء غداً فائتني .
فاسم كان ضميرٌ مستتر يعود إلى ما دلت عليه حال المشاهدة . ومنه قول
الشاعر⁽²⁾ :

إِذَا كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ مَرَضِيًا

تقدير : إن كان ما نحن عليه من السلامة .

و- أو استحضاره في الذهن بذكر فعلٍ ناصب لما لا يصلح له ، كقول
الشاعر⁽³⁾ :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ إِذَا عَبَّرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ شَمَالًا

فأغنى عن إظهار الفاعل (الريح) استحضارها في الذهن بذكر لفظ (هبت)
ونصبه (شمالاً) على الحال ، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح .
ونحو قول الشاعر⁽⁴⁾ :

وَأَكْرَمُ الضَّيْفِ وَالْجَاوِغِ الْغَرِيبِ إِذَا هَبَتْ شَامِيَةً وَاشْتَدَّتْ الْقَرَمُ

فنصب (شامية) وأضمر الريح . وإلى هذا الموضع وأشباهه أشار ابن
مalla ، بقوله : (وَيَرْفَعُ تَوْهَمَ الْخُذْفِ ، إِنْ خَفِيَ الْفَاعِلُ حَيْثُ لَهُ مَصْدَرٌ) .

1- البيت من الطويل لبشار بن برد ، الديوان 163/4 ، والأعاني 156/3 ، وتهذيب اللغة (حب)

163/4 ، وتاج العروس (حب) 239/2 ، وهو مثال وليس بشاهد .

2- البيت من الطويل نسب إلى سوار بن المضرب ، ورد في الخصائص 433/2 ، وشرح ابن يعيش 80/1 ،
وشرح التسهيل 123/2 ، وشرح التصريح 272/1 ، وشرح الأشموني 169 ، والخزانة 479/10 .

3- البيت من المتقارب لأخت عمر بن العجلان الكاهلي الملقب بذي الكلب ترثيه وهي عمرة وقيل
جنوب ، ينظر الإنصاف 206/1 ، وشرح التسهيل 124/2 ، والشذور 233 .

4- البيت من البسيط بلا نسبة ، في شرح التسهيل 124/2 .

منوبًا ، ونحو ذلك⁽¹⁾ .

قد تأول الجمهور هذه التقديرات ؛ لأنهم لا يميزون حذف الفاعل ؛ (لأنّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة ، لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر) ، أمّا الكسائي⁽²⁾ فقد حذف الفاعل بلا تقدير تمسكًا بالقول : * فإن كان لا يرضيك حتى تردني * ، وكذلك الفراء حين علّق على هذا القول كما نقل ابن جني : (حمله الفراء على المعنى ، قال : لأنّ معناه (لا يرضيك إلّا أن تردني) فجعل الفاعل متعلّقًا على المعنى ، وكان أبو علي يُعلّظ في هذا ويكبره ، ويتناكره ، ويقول : الفاعل لا يحذف . ثمّ إنّه فيما بعد لأنّ له ، وخفض من جناح تناكره . وعلى كلّ حال ، فإذا كان الكلام إنّما يصلحه أو يفسده معناه ، وكان هذا معنى صحيحًا مستقيمًا ، لم أر به بأسًا ، وعلى أنّ المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية ؛ لأنّه أصعب حالا من المبتدأ ، وهو في المفعول حسن)⁽³⁾ .

ووافق الخصري ابن جني في هذا الرأي ، إذ اعترض على قول ابن مالك (وإلّا فضمير ...) بأنّه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفًا ، ويجاب : بأنّ حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة ، وهي بإيجاز⁽⁴⁾ :

- 1- الفعل المبني للمجهول .
- 2- الفعل المؤكّد بالنون^{المستند إليه} الجماعة ، أو^{ياء} المخاطبة ، نحو : ولا يصدّتك ، ولا تضربن ، بكسر الباء .
- 3- الاستثناء المفرغ ، نحو : ما قام إلّا محمّد ، أي ما قام أحد .
- 4- المصدر بناء على عدم^{تجمله} الضمير الجموده ، كضربًا زيدًا ، أو قوله تعالى :

﴿إِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةٍ﴾⁽⁵⁾ .

1- شرح التسهيل 124/2 .

2- شرح الأشموني 169 .

3- الخصائص 433/2 .

4- ينظر حاشية الخصري 160/1 .

5- الآية 14 من سورة البلد .

5- التعجب ، كقوله تعالى : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾⁽¹⁾ ، أي بهم ، فحذف فاعل الثاني لدلالة الأول عليه .

6- أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفصيل ، نحو : فتلقّفها رجلٌ رجلٌ ، فإنّ أصله فتلقّفها الناسُ رجلاً رجلاً ؛ أي متناوبين . وقولك : ادخلوا الأول فالأول ؛ أي مرتبين ، فحذف الفاعل ، وأقيم مجموعها مقامه .

7- اقتضاء المعنى للحذف ؛ لأنّ الإضرار يفسد المعنى ، نحو : ما قام وقعد إلا زيدٌ ؛ لأنّه من الحذف لا التنازع ، ولأنّ الإضرار في أحدهما يفسد المعنى لا اقتضائه نفي الفعل عنه ، وهذا الموضع زاده ياسين⁽²⁾ ، كما ذكر الخضري .

ثامناً : أن لكلّ فاعليّ فعلاً ، فإنّ خالف الأصل وحذف الفعل ، فيكون ذلك لقرينة دالة عليه :

أ- كأن يجاب به نفي ، نحو : (بلى محمد) في جواب (ما بنح أحذ) ، ومنه قول الشاعر⁽³⁾ :

كَجَلَدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ
أي بل عراه أعظم الوجد .

ب- أو استفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿لَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾⁽⁴⁾ ؛

أي خلقنا الله ، وقد يكون الاستفهام مقدراً ، نحو قوله تعالى : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ

1- الآية 37 من سورة مريم .

2- ياسين بن زيد الدين بن عليم الحمصي ، له حواشٍ كثيرة منها حاشية على التصريح ، توفي 1061 هـ . ينظر خلاصة الأثر للمحيي 4/491 ، والأعلام 8/130 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في التصريح 1/273 ، وشرح الأشموني 172 ، وشذور الذهب 374 ، وأوضح المسالك 1/341 ، والمقاصد النحوية 2/453 .

4- الآية 87 من سورة الزخرف .

وَالْأَصَالُ مِرْجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ⁽¹⁾ في قراءة من قرأ (يُسَبِّحُ) مبني للمجهول⁽²⁾. وقول الشاعر⁽³⁾ :

لِيُكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخَيِّطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَانِحُ

بناء الأفعال للمفعول ، والأسماء المذكورة رفعت بالفاعلية لأفعال محذوفة ؛ كأنه قيل : من يسبح ، ومن ييكه ؟ ، فقيل : يسبح رجالٌ ، وييكه ضارعٌ .
وأوضح الأشموني أن تقدير هذه المرفوعات أفعالاً أولى من تقديرها أخبار مبتدآت محذوفة ؛ (لاعتضاد التقدير بما رجحه . أما الآية الأولى فلتبوتها فيما يشبهها وهو ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾⁽⁴⁾ ، وفيما هو على طريقتهما ، وهو ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾⁽⁵⁾ ، ﴿ قَالَتْ مَنْ أَبَاكَ هَذَا قَالَ نَبَاتْنِي الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾⁽⁶⁾ ، وأما البواقى فالرواية الأخرى ، وهي رواية البناء للفاعل⁽⁷⁾ .

ج- أو إذا استلزمه فعلٌ قبله ، نحو قول الراجز⁽⁸⁾ :

أَسْقَى إِلَهُهُ عُدُوتِ الْوَادِي وَجَوْفَهُ كُلُّ مُلْكٍ غَادِي
كُلُّ أَجَشٍّ حَالِكِ السَّوَادِ

1- الآية 36 من سورة النور .

2- قراءة ابن عامر وأبي بكر ، ينظر الحجة 501 .

3- البيت من الطويل . نسب لأحمد بن شاعر ، . . . في الكتاب 288/1 ، 366 ، 398 ، للحاجات من فنيك ، والمقتضب 382/3 ، وإعراب القرآن للنحاس 76/2 ، 139/3 ، والخصائص 353/2 ، وشرح ابن يعيش 80/1 .

4- الآية 8 من سورة الزخرف .

5- الآيتان 77 : 78 من سورة يس .

6- الآية 3 من سورة التحريم .

7- شرح الأشموني 172 .

8- الرجز لرؤبة ، الديوان 173 ، وورد في الكتاب 289/1 ، والخصائص 425/2 ، برواية (جوزة) ؛ أي وسطه ، وشرح الأشموني 172 .

أي : سقاها كلّ أجشّ .

وإن جازت ظاهرة خلاف الأصل بحذف الفعل في هذه المواضع ، فإنّها قد تكون واجبة ، وذلك إذا فُسّر الفعل بعد الحروف المختصّة بالفعل مُسنَدٌ إلى ضميره أو ملابسه ، نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾⁽¹⁾ ، ونحو قوله تعالى : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽²⁾ ، وفي المثل : (لَوْ غَيَّرَ ذَاتِ سِوَامٍ لَطُمْنِي)⁽³⁾ .

وقول الشاعر⁽⁴⁾ :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ مِرْدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وقولك : هلاًّ سهامٌ سافر أبوها .

فقد حذف الفعل بعد هذه الأدوات (إن، إذا، لو، هلا) للدلالة عليه بالفعل المذكور .

ومن النّحاة من لم ير في هذه الشّواهد مخالفة للأصل ، إذ يجيز الأخفش رفع الاسم المتقدّم بعد إن بالابتداء (لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلّا أنّهم قالوا ذلك في (إن) لتمكّنها ، وحسنها إذا وليتها الأسماء ، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ)⁽⁵⁾ .

أمّا ابن مالك فإنه يرى رفع الاسم بعد هذه الحروف (على فعل مضميرٍ أقيس الوجهين)⁽⁶⁾ .

1- الآية 6 من سورة التوبة .

2- الآية 1 من سورة الانشقاق .

3- المثل في جمهرة الأمثال للعسكري 193/2 ، وفصل المقال لأبي عبيد البكري 381 ، ويروى (لو غير ذات ..) في كتاب الذّياح لمعمر بن المثنى 25 ، والمقتضب 77/3 ، وسر الصناعة 648 .

4- البيت من الطويل للسّمّوأل الديوان 90 ، ونسب لابن دكين في الشعر والشعراء لابن قتيبة 612 .

5- معاني القرآن للأخفش 354/1 .

6- شرح التسهيل 109/2 .

مما تقدّم من دراسة للأصول ، وما خالفها من ظواهر تتّصل بالفاعل ، نلاحظ أنّ النّحاة قد اعتمدوا السّماع ، والقياس أصليين من أصولهم ، يقدّون بهما ، ويعتمدونهما أكثر من اعتمادهم على الأصليين الآخرين : الإجماع ، واستصحاب الحال ، وهما أساساً مع القياس يعتمدون على السّماع .

فالأمر في تقعيد النّحو لم يعتمد أصلاً دون آخر ، إذ لو تصوّرنا اعتماد النّحاة على القياس وحده مثلاً لأجازوا أساليب كثيرة لم ترد في لغة العرب ، ولمنعوا كثيراً من الأساليب الواردة في اللّغة ورفضوها ، وقد تكلم بها أهلها ، والحقّ لهم قبل غيرهم في التصرّف في هذه اللّغة (المنظومة الاجتماعية) . فالنّحوي يعتمد السّماع أساساً يقيس عليه فيما بعد ، ودراسة اللّغة تقوم على أسس وصفية قبل وضعها في قواعد معيارية . ودور النّحوي هو وصف الاستعمالات الدّائرة على السنة التّاس مع مراعاة التّطور الذي يطرأ على اللّغة ، والتّغير الذي يعتري قواعدها .

فكان السّماع أصلاً لا يمكن الاستغناء عنه ، وهو ما أوجد ما نسمّيه (ظاهرة خلاف الأصل) ، وباعتماد هذا الأصل ، وتقنيته فلن يؤدي الأمر إلى تبليبل القواعد ، وبمراعاته لن يكون هناك خلط بين مستوى اللّغة الفصحى ، ومستويات اللّهجات الأخرى . كما نلاحظ في إجازتهم التّطابق بين الفعل وفاعله عندما أخذوا من لغة طيّء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث بن كعب . فقد جعلوا الأصل على اللّغة الفصيحة ، وهو أفراد الفعل مع الفاعل سواء تُثني أو جُمع ، ووصفت باقي اللّهجات بالضعف ، والقلّة ، والضرّورة .

المبحث الثانى

المبدأ

المبتدأ

المبتدأ : هو اسم صريح أو بمنزلة ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة ، مخبر عنه ، أو وصف دفع لمكتف به⁽¹⁾ .
وهذه أحكام تخص المبتدأ توردها الباحثة للتعرف على ما يخالف الأصل منها ، ودعوى تلك المخالفة .

أولاً : الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعاً ، وخلاف الأصل أن يجرّ بالباء ، أو من الزائدين ، أو برّب التي هي حرف جرّ شبيه بالزائد ، أو بـ (لعلّ) و (الجرّ بها لغة عَقِيل)⁽²⁾ ومن ذلك قولهم (بحسبك درهم)⁽³⁾ . ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾ :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنَى مُضِرٌّ

حيث زاد الباء في المبتدأ ، الذي هو لفظ (حسب) .

وعلق ابن يعيش على هذا البيت وعلى المثال (بحسبك زيد) أن الباء مزيّدة على المبتدأ ، إذ يقول : (ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجرّ في الإيجاب إلا هذا)⁽⁵⁾ وكذا رأى الرّضى⁽⁶⁾ إنّها داخلة على المبتدأ في حين مثل ابن مالك بنحو (بحسبك حديث) أمّا مثاله (بحسبك زيد) فقد جعل زيدا هو المبتدأ المؤخّر ، لأنّه معرفة وحسب نكرة⁽⁷⁾ .

1- ينظر شرح التسهيل 267/1، وشرح الرضی علی الکافیة 223/1، وأوضح المسالك 131/1، وشرح التنوير 154/1 وما بعدها .

2- ينظر شرح قطر الندى 272، وشرح ابن عقيل 413، وشرح الأشموني 284/2 ، 303 .

3- ينظر المغني 109، وشرح التصريح 156/1، وحاشية ابن حمدون 79/1، والهمع 412 .

4- البيت من المتقارب للأشعر الرقبان وقيل لأنصارى ، ورد في الخصائص 282/2 ، 106/3 ، والإنصاف 170 ، وشرح المفصل 115/2 ، 23/8 ، 39 ، ورصف المباني 147 .

5- شرح المفصل 139/8 .

6- شرح الرضی علی الکافیة 224/1 .

7- المغني 110 .

وقد اختار الكافيجي⁽¹⁾ أن يكون (درهم) هو المبتدأ في قولهم (بحسبك درهم)؛ نظراً للمعنى لأنّ القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كافٍ لا عن الكافي بأنه درهم ، وارتأى السيوطي رأيه فقال (وما قاله شيخنا هو الصواب)⁽²⁾ .

ونظير هذه الزيادة ومخالفة الأصل ماجاء من قولهم (خرجت فإذا بزيد) كما ذكر ابن هشام⁽³⁾ ، و(كيف بك إذا كان كذا) فقد جعلها بعض المتأخرين⁽⁴⁾ زائدة، والأصل (كيف أنت) .

ومن ذلك أيضاً عند سيبويه قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمُنْتَوُونَ﴾⁽⁵⁾ فأَيْكُمْ مبتدأ، والباء زائدة فيه ، والمفتون خبره ولم يعكس لأنّ صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر .

وعكس غيره⁽⁶⁾ فجعل (المفتون) بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر و(بأيكم) خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة ، وهو ما عليه الفراء⁽⁷⁾ وظاهر قول أبي جعفر النحاس⁽⁸⁾ . والمعنى على الأول أيكم المفتون أى المجنون وعلى الثانى الفتنة بأيكم أى الجنون فى أيكم⁽⁹⁾ وقيل فى أى طائفة منكم المفتون⁽¹⁰⁾ .

1- هو عبدالله محي الدين ، محمد بن سليمان الرومى الحنفى ، لقبه الكافيجى مخفف الكافية جى ، لكثرة اشتغاله بالكافية كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية، له مصنفات أجلها شرح قواعد الإعراب ، ت 879هـ. ينظر البغية 117/1-119، كشف الطنون. حاجى خليفة 1253 ، الكنى والألقاب للمقى 105/3 ما بعدها.

2- الجمع 6/7

3- المعنى 109 .

4- ينظر الجنى الدان للمرادى 54 .

5- الآية 6 من سورة القلم .

6- انظر المعنى 109، 110 ، التصريح 156/1 ، معانى القرآن للفراء 173/3 ، إعراب النحاس 7/5 .

7- ينظر معانى القرآن 173/3 .

8- ينظر إعراب القرآن 7/5 .

9- شرح التصريح 156/1 .

10- المعنى 110 .

ومنه عند بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾: ((وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ))
فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم وقيل عليه اسم فعل فاعله مستتر فيه والصوم
مفعول به والباء زائدة في المفعول⁽²⁾.

وما سبق من أمثلة وشواهد يُلاحظ عليها كثرة الاحتمالات الإعرابية ،
والسبب في ذلك هو ظاهرة خلاف الأصل ، إذ لو جاء كلُّ منطوق على أصله الذى
وُضع له ، لما احتيج إلى إعمال فكر وإمعان نظر لاستنباط تلك التأويلات ، واللجوء
إلى هذه التقديرات ، إنما منطبق اللغة الذى لاتحدّه أصول هو ما استدعى كل ذلك .

ويجرّ المبتدأ بمن ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾⁽³⁾
فخالق مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الحرف الزائد ، و(غير الله) خبر و(يرزقكم) خبر بعد خبر ، أو غير بدل من خالق
والخبر محذوف أى لكم⁽⁴⁾.

ومنه قول الشاعر⁽⁵⁾ :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

فجرّ (أحد) المبتدأ الذى أصله الرفع ، بحرف جر زائد وهو (من) .

ومنه قول سيرين⁽⁶⁾:

1- الحديث الشريف صحيح تجده في البخارى بحاشية الندى 326/1 باب الصوم ، وصحيح مسلم 4/128،

وسنن ابن ماجة 1/592 .

2- التصريح 1/156 .

3- الآية 3 من سورة فاطر .

4- حاشية ابن حمدون 1/79 .

5- البيت من البسيط للناطقة الذبياني ، تجده في ديوانه 14 ، الكتاب 2/321 ، إيضاح شواهد الإيضاح للقيس

252 ، الإنصاف 269 ، شرح المفصل 8/12 ، الخزانة 2/125، 126 .

6- البيت من المقتضب لسيرين أخت أم المؤمنين مارية القبطية وزوجة حسان بن ثابت رضى الله عنهم

أجمعين، في الأغاني 12/84 ، الواقي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي 168 ، رصف المباني للمالقي

325 ، المغني 335 .

وَمَلَّ عَلَيَّ وَيَحْكُمَا إِنَّ عَشِيقْتُ مِنْ حَرْجٍ

فجاء المبتدأ (حرج) مجرور بـ(من) حرف الجر الزائد .

ولزيادة (من) ثلاثة شرائط اشترطها سيبويه ، كما ذكر ابن يعيش⁽¹⁾ :

أ- أن تكون مع النكرة .

ب- أن تكون عامة .

ج- أن تكون في غير الموجب وذلك في نحو (ما جاءني من أحد) وعقب المرادى⁽²⁾ على هذا بقوله (وفي اشتراط كون النكرة عامة نظر ، لأنها قد تزداد مع النكرة مراداً بما العموم فإن (من) لاتزداد مع النكرة يراد بها نفى واحد من الجنس ، ومنهم من اشترط هذه الشروط نحو : لله درك من رجل ، وادعى القائل بهذا أنها مذهب سيبويه)⁽³⁾ في حين لا يشترط الأخفش ذلك وتبعه ابن مالك⁽⁴⁾ .

وقد يجزّ المبتدأ بـ(لعل) حرف جر شبيه بالزائد، وروى⁽⁵⁾ الجرّ بها عن العرب أبوزيد والفرّاء و(الجرّ بها مراجعة أصل مرفوض)⁽⁶⁾ فتخلّصوا بذلك من ظاهرة خلاف الأصل، ومن ذلك قول الشاعر⁽⁷⁾ :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

فقد جرّ قوله (أبي المغوار) بـ(لعل) وهي حرف جر شبيه بالزائد .

1- شرح المفصل 12/8، 13 .

2- الحسب . د. قاسم المعرف باد . أم قاسم له شرح الالفية والجنى الداني في حروف المعاني وغيرها توفى 749هـ . ينظر الدرر الكامنة 32/2 ، والأعلام 211/2 .

3- ينظر الجنى الداني 319 .

4- شواهد التوضيح والتصحيح 126 .

5- انظر التوطئة للشلوبيني 222 ، والجنى الداني 584 ، وحاشية ابن حمدون 80/1 .

6- الخزانة 427/10 .

7- البيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي ، أو لأخيه سهم يرثي أخاه والأرجح أنه لكعب ورد في المسائل البصريّات لأبي علي الفارسي 552/1 ، والنوادر لأنصارى 218 ، والتوطئة للشلوبيني 222 ، والجنى الداني 584 ، وشرح ابن عقيل 4/3 ، وشرح الأشموني 56 ، والخزانة 426/10، 428، 430، 436 .

وقول آخر⁽¹⁾ :

لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ آمَكُمْ شَرِيرٌ

وروى على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح، وروى أيضا حذف

اللام الأولى فتقول : عَلَّ بفتح اللام وكسرها ومنه قول الشاعر⁽²⁾ :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْدُ وَلَا تَهَا يُدْنِنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا

وقول آخر⁽³⁾ :

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جِهَامًا ، مِنْ مَرْهِيئٍ أَوْ أُسَيْدٍ

فقد جُر بلعل الأسماء التي وقعت بعدها لفظا ، ورُفعت محلا لأنها مبتدآت .

وقد أنكر بعض النحاة هذه اللغة ، وتأولوا قول الشاعر :

* لَعَلَّ أَبِي الْمَغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ *

ف قيل (لعلّ في البيت مخففة واسمها ضمير الشأن واللام المفتوحة لام الجر ولأبي

المغوار منك قريب جملة في موضع خبرها ، وهذا ضعيف من أوجه⁽⁴⁾ :

أحدها : أن تخفيف (لعل) لم يُسمع في هذا البيت .

الثاني : أنها لا تعمل في ضمير الشأن.

الثالث : أن فتح لام الجرّ مع الظاهر شاذ. إلا أنه لا يلزمه الاعتراض الثالث ، وذلك

بما نقل عن الفارسي (اللام لام الجرّ إلا أنه فتحها مع المظهر كما يفتح مع المضمّر ،

وزعم أبو الحسن أنه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر ،

1- البيت من الوافر بلا نسبة تجده في رصف المباني 324 ، واللسان 368/9 ، والجني الداني 584 ، والقطر 249 ،

وشرح ابن عقيل 5/3 ، وشرح التصريح 2/2 ، وشرح الأشئوب 283 ، والخزانة 422/10 ، 423 ، 430 .

2- الرجز بلا نسبة تجده في الخصائص 316/1 ، والإنصاف 220 ، ورصف المباني 249 ، والجني الداني ، 584 ،

لسان العرب 369/11 ، وشرح شواهد المغني للبغدادى 385/3 ، 386 .

3- البيت من الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب وروى (اسيرا) مكان (أسيد) ورد في الأغاني 88/11 ،

والتوضئة 222 ، وشرح الرضى 374/4 ، واللسان (علل) 369/9 ، والجني الداني 583 ، والخزانة 426/10 ،

438 .

4- اجنى الداني 585 .

وزعم أنه سمع ذلك أيضا من العرب ، فيكون الجرّ في أبي المغوار على هذه اللغة⁽¹⁾ .
ومنه من روى * لعلّ أبي المغوار منك قريب * فـ (لعلّ) رفع بالابتداء ولأبي
المغوار الخبر . نحو قولهم لعلّ لك أى أنفضك الله⁽²⁾ .

والحق أنّ هناك أكثر من شاهد على لغة الجرّ بلعلّ فإن تكلفوا التخريجات لهذا
البيت ، فماذا يصنعون في باقى الشواهد التى تتعذر معها مثل هذه التأويلات، وأصاب
المرادى إذ ردّ على تلك الاعتراضات أنه (إذا صحّت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى
لتأويل بعض شواهدها بما هو بعيد)⁽³⁾ .

وقد يجزّ المبتدأ بـ (ربّ) ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((يَا رَبُّ
كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ))⁽⁴⁾ وما سمع من قول الأعرابي بعد انقضاء شهر
رمضان ((يَا رَبُّ صَائِمِي لَنْ يَصُومَهُ، وَيَا رَبُّ قَائِمِي لَنْ يَقُومَهُ))⁽⁵⁾ وبه تمسك الكسائي⁽⁶⁾ على
إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى .

ومن جرّ المبتدأ برّب قول الشاعر⁽⁷⁾ :

فَيَا رَبُّ يَوْمٌ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٌ بَأْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمْتَالُ
وقول آخر⁽⁸⁾ :

رُبَّ مَرْقَدٍ هَرَقَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمُ مَرَّ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالِ

1- الحجة لأبي على الفارسي 176/2 .

2- ينط النواذر 219 .

3- الجني الداني 585 .

4- أخذت أخرجه البحارى في صحيحه 33/1 ، والترمذى في الجامع الصحيح 488/4 بلفظ ((عارية في
الآخرة) .

5- المغنى 134 ، وشواهد التوضيح والتصحيح 106 .

6- المغنى 134/1 .

7- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 29 .

8- البيت من الحفيف للأعشى ديوانه 169 برواية (أقتال) وقيل لأعشى همذان ورد في إيضاح شواهد
الإيضاح 284 ، وشرح ابن يعيش 28/8 ، والمغنى 587 ، والمقاصد 251/3 .

وقول أم معاوية⁽¹⁾ :

يَا رَبِّ قَاتِلْهُ غَدًا يَا وَيْحَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ
وقول آخر⁽²⁾ :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَكِدٍ لَمْ يُلِدْهُ أَبَوَانِ
وقول آخر⁽³⁾ :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَرَبُّ فَتَى سَيْبِكِي عَلَى مَهْدَبِ مَرْخَصِ الْبَنَانِ
وقول الشاعر⁽⁴⁾ :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّامِ يَوْمٍ بِدَامَةِ جُلْجُلٍ
وقول الراجز⁽⁵⁾ :

يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ
أَمْرُضُ مِنْ كُحْتٍ وَأُضْحَى مِنْ عُلَّةٍ

وبعد أن جر بر ب الزائدة في هذه الشواهد كل المبتدآت وهي : (كاسية ، صائمة ، قائمة ، يوم ، رفد ، قاتلة ، مولود ، فتى ، يوم ، يوم) لا يمكن للباحث إلا أن

1- البيت من مجزوء الكامل لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان في يوم بدر ، وشواهد التوضيح والتصحيح 106 ، والجنى الداني 451 ، وبلا نسبة في المغني 137/1 ، وشرح شواهد المعنى 410/1 .

2- البيت من الطويل لرجل من أزد السراة ، في الكتاب 266/2 ، والخصائص 333/2 ، وشرح ابن يعيش 48/4 ، ورصف المباني 189 ، والجنى الداني 441 ، وأوضح المسالك 145/2 ، وفي المقاصد النحوية 354/3 ، وشرح التصحيح 18/2 ، وشرح الأشتوني 298 .

3- البيت من الوافر لجحدر بن مالك ورد في شواهد التوضيح والتصحيح 106 ، ورصف المباني 194 ، والجنى انداني 452 ، والمغني 135 ، وشرح شواهد المعنى 407/1 .

4- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 10 ، والوافي في العروض والقوافي 45 ، وشرح ابن يعيش 86/2 ، ورصف المباني 193 ، واللسان 445/6 ، والجنى الداني 334 ، 443 ، والمغني 140 ، 313 ، 421 ، والخزانة 444/3 .

5- الرجز لأبي مروان أو لأبي ثروان وقيل لأبي الفتح جمل ورد في شرح ابن يعيش 87/4 ، وشواهد التوضيح والتصحيح 106 ، والمغني 154 ، والمقاصد النحوية 45 ، وشرح التصريح 346/2 ، وشرح شواهد المعنى 448/1 ، وشرح الأشتوني 323/2 ، والخزانة 397/2 .

يُسَلِّمُ أنه قد يُخَالَفُ الأصل مراعاة لأصل آخر ، فيجرّ بهذه الحروف المبتدآت لفظاً ، ويراعى أصلها فترفع محلاً .

ثانياً : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة ، وخلاف الأصل هو مجيء المبتدأ نكرة ، وقد جعل تعريف المبتدأ هو الأصل ، لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى المجهول لا يُفيد ، ولأنه المحكوم عليه بالخبر ولا يُحكم على مجهول إلا إذا عَمَّ أو خَصَّ ، وَرُجِّحَ تنكير الخبر على تعريفه لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، بهذا علّل النحاة⁽¹⁾ هذا الأصل.

فإن اجتمع معرفة ونكرة ، فالمعرفة المبتدأ ، والنكرة الخبر (وهو أصل الكلام)⁽²⁾ إلا في صورتين خالف فيهما سيبويه الأصل هما⁽³⁾ :

الأولى : في أسلوب الاستفهام نحو (كم جرياً أرضك)⁽⁴⁾ (فأرضك) معرفة خبر المبتدأ (كم) النكرة ، ومثّل ابن مالك بـ (كم مالك)⁽⁵⁾.

والثانية: أسلوب أفعل التفضيل نحو : خير منك زيد وقولهم (مررت برجل خيرٌ منه أبوه) .

وقد خالف سيبويه الأصل في هاتين الصورتين حملاً للأقلّ على الأكثر ، فأكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام : النكرة والجمل والظروف فتعيّن كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو : من ناجح ؟ ومن نجح ؟ ومن عندك ؟ ولوقوعهما مكان المبتدأ⁽⁶⁾ ، وكذلك الأمر مع أفعل التفضيل ، وما خالف فيه سيبويه الأصل عنده وعند النحاة جعله

1- ينظر الأصول لابن السراج 59/1 ، والتبصرة والتذكرة 101/1 ، 102 ، وشرح ابن يعيش 85/1 ، 23/8 ،

وشرح الرضی 299/1 ، والضع 27/2 ، وحاشية ابن حمدون 86/1 .

2- الكتاب 328/1 ، وينظر الأصول 59/1 .

3- ينظر الكتاب 106/2 : 166 ، 25 ، 26 ، وشرح التسهيل 289/1 .

4- الكتاب 160/2 .

5- شرح التسهيل 296/1 .

6- انظر ارتشاف الضرب 41/2 .

ابن هشام يجوز فيه الوجهان إعمالاً للدليلين⁽¹⁾ ، في حين رده الفارسي ولم يجوز أن يكون (أرضك) الابتداء⁽²⁾.

وقد اشترط النحاة للابتداء بالنكرة (حصول الفائدة) فهذا المسوغ الذي يجيز لنا مخالفة الأصل والابتداء بالنكرة ، وقد تتبع النحاة المواضع التي تحصل بها الفائدة ، فمنهم من⁽³⁾ ذكر منها ستة مواضع ، وأوصلها بعضهم⁽⁴⁾ إلى عشرة حيناً واثنى عشر حيناً آخر ، وبعضهم⁽⁵⁾ إلى خمسة عشر موضعاً وآخرين⁽⁶⁾ إلى عشرين ، وإلى أربعة⁽⁷⁾ وعشرين وأوصلها بعضهم إلى نيف وثلاثين⁽⁸⁾ ، وحتى الأربعين⁽⁹⁾ وقيل الخمسين⁽¹⁰⁾.

وكل هذا الاختلاف بعد اتفاق النحاة على أن الضابط للابتداء بالنكرة هو حصول الفائدة (ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقلّ مخلّ ومن مكثّر مورد ما لا يصلح أو معدّد لأمر متداخلة)⁽¹¹⁾

1- الجمع 28/2 .

2- ينظر ارتشاف الضرب 41/2 . وليس في كتابه الشعر ولا المسائل البصريّات .

3- الألفية 17 ، وشرح ابن عقيل 215/1 .

4- المغني 467 ، وأوضح المسالك 143/1 : 145 .

5- ينظر شرح التسهيل 289/1 ، وشرح الأشموني 96 .

6- حاشية اخضرى 100/1 .

7- شرح ابن عقيل 216/1 وما بعدها .

8- ينظر شذور الذهب 182 ، وشرح ابن عقيل 227/1 ، وحاشية ابن حمدون 86/1 .

9- حاشية ابن حمدون 86/1 .

10- نفس المصدر والصفحة .

11- شرح الأشموني 46/2 ، والمغني 467 .

وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم⁽¹⁾ وابن الحاجب يقول (وقد

يكون المبتدأ نكرة إذا تخصّصت بوجه ما)⁽²⁾ .

والحقّ ما قاله البقرى⁽³⁾ (أنّه كلّما كانت القاعدة أوجز كانت أجدر بالقبول ، فبدلاً من مسوّغات الابتداء نقول مسوّغ الابتداء بالتّكرار هو الحصول على الفائدة)⁽⁴⁾ .

وأوضح هذا المسوّغ بما لخصّه الزُّبيري⁽⁵⁾ مما ذكره ابن هشام⁽⁶⁾ من مواضع عشر ، وهي :

1- أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى نحو قوله تعالى : ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾⁽⁷⁾ وقولهم : السّمن منوان بدرهم ، أى منوان منه بدرهم ، ونحو : رُجِيل جاء لأنّه فى معنى رجل صغير .

2- أن تكون عاملة إمّا رفعاً أو نصباً أو جرّاً نحو : قائم الزيدان ، عند من أجازها ، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام (أَمْسِرْ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ)⁽¹⁾ ونحو غلام امرأة جاءنى .

1- الشذور 182 .

2- شرح الرضى 230/1 .

3- أحمد ماه محمد القدي ، دكتور . بكلية الآداب جامعة المناء ، عضو اتحاد الكتاب بمصر ، له عدة نشاطات ، من مواليد الاسكندرية 1938م ، حصل على درجة الماجستير فى الآداب فى إبريل 1969م وعلى الد.كتوراه فى مايو 1978م . للتعريف به أكثر ينظر 318 من كتابه (علم النحو دراسة ومحاورة) .

4- فى علم النحو دراسة ومحاورة 295 .

5- هو محمد بن شرف الزبير الكلاتى شمس الدين من شيوخه ابن هشام وابن عقيل وابن برهان ، وقد تحلّى بالأمانة العلمية فى نسبة الأقوال إلى أصحابها فى كتابه الجامع الصغير توفى 777هـ له مصنفات كثيرة . ينظر الدرر الكامنة 452/3 ، وكشف الظنون 1251 ، 1605 .

6- انظر المعنى 467 وما بعدها .

7- الآية 3 من سورة الأنعام .

3- العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ،
نحو قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾⁽²⁾ أى أمثلُ من غيرها .

4- أن يتقدم خبرها ظرفاً أو مجروراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾⁽³⁾ .

5- أن تكون عامة إما بذاتها : كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام أو بغيرها
نحو : ما رجل في الدار ، وهل رجل في الدار وقوله تعالى : ﴿ إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾⁽⁴⁾ .

6- أن تكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي : نحو : رجل خير من طفل .

7- أن تكون في معنى الفعل ، وهذا شامل لنحو : عجب لزيد ، وضبطوه بأن

يُراد بها التعجب ، ولنحو قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ ﴾⁽⁵⁾ و ﴿ وَيَلِّ الْمُطَفِّفِينَ ﴾⁽⁶⁾
وضبطوها بأن يراد بها الدعاء .

8- أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادات نحو : شجرة

سجدت ، وبقرة تكلمت ، إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ، ففي
الإخبار به عنها فائدة بخلاف : رجل مات .

9- أن تقع بعد إذا الفجائية نحو : خرجت فإذا أسد أو رجل بالباب .

10- أن تقع في أول جملة حالية ، كقوله⁽⁷⁾ :

1- اخذ في مسند الإمام أحمد بن حنبل بلفظ (أمر بالمعروف صدقة) 226، 212/6 .

2- الآية 22 من سورة محمد .

3- الآية 35 من سورة ق .

4- الآيات 62، 64، 65، 66 من سورة النمل .

5- الآية 130 من سورة الصافات .

6- الآية 1 من سورة المطففين .

7- البيت من الطويل بلا نسبة في المغني 471 ، وشرح ابن عقيل 221/1 ، والجامع الصغير للزبيدي 232 ،

وشرح شواهد المغني للسيوطي 863/2 .

سَرَّنا وَنَجَّمَ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَّ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وبعد ، فهذا ملخص لما ارتآه ابن هشام مسوغا للابتداء بالنكرة يدلنا على أن ظاهرة خلاف الأصل تفتح بابا للتوسع في العربية ، دون أن تحدث اختلالا في توازن تلك الأصول التي أصلوا عليها علم النحو إذ من الأصول المعتمدة لديهم هو تحقيق

الفائدة وأمن اللبس ، فهذا هو الأصل في الجملة⁽¹⁾ .

وقد أدت ظاهرة مخالفة الأصل إلى خلاف البصريين والكوفيّين في إجازة الابتداء بالوصف ، فالبصريّون يشترطون للابتداء بالوصف أن يتقدّمه نفى أو استفهام، نحو قول الشاعر⁽²⁾ :

خَلِيلَتِي مَا وَافٍ بَعْهَدِي أَشْمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ
وقوله⁽³⁾ :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمَى أَمْرُؤَا ظَلَعَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَعَا
والكوفيّون والأخفش لا يلتزمون هذا الشرط، وحثّهم قول بعض الطائيين⁽⁴⁾ :

خَبِيرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَاتِكَ مُلْغِيَا مَقَالَةٌ لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

فيعربون ((خبير)) مبتدأ ، و((بنو لهب)) خبر ، فجعلوا الإخبار بالمفرد عن الجمع على قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾⁽¹⁾ ومنهم من جعل (خبير) (خبير

1- ينظر الأصداء لتمام حسان 138 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 133/1 ، والشذور 180 ، وشرح قطر الندى لابن هشام 271 ، وشرح التصريح 157/1 ، وشرح شواهد المغني 898/2 ، وشرح الأشموني 89 .

3- البيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك 134/1 ، والشذور 11 ، والقطر 122 ، وشرح التصريح 157/1 ، وشرح الأشموني 89 .

4- البيت ^{من الطويل} للرجل من الطائيين في شرح التصريح 157/1 ، والقطر 272 ، وشرح ابن عقيل 195/1 ، وحاشية المكودي 81/1 ، وانجم 7/2 ، وشرح الأشموني 90 . بنى خب جماعة من بني نصر بن الأزدي يقال أنهم أجزر قوم . ينظر جمهرة أنساب العرب 376 لابن حزم الأندلسي ، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير 137/3 .

مقدّم ولم يطابق ، لأنّ (فعل) لا يلزم فيه المطابقة، لأنّ (خبر) و(ظهير) على وزن
فعل ، وفعل على وزن المصدر كسهيل، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فلا
يلزم فيه المطابقة⁽²⁾ .

ثالثاً : الأصل في المبتدأ أن يكون مقدّماً على الخبر ، إن لم يحدث لبس ، وفي
هذا يقول ابن مالك⁽³⁾ :

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا ضَرَمَ
وعَلَّ ابن عقيل هذا الأصل، بأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحقّ
التأخير كالوصف⁽⁴⁾ .

وعند الرضى أن أصل المبتدأ التقديم، لأنّه محكوم عليه ، ولا بدّ من وجوده قبل
الحكم ، فقصد في اللفظ أيضاً ، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه⁽⁵⁾ .
أما ظاهرة خلاف الأصل بتقديم الخبر فإنّها تجوز لأغراض بلاغية ، واعتبارات
جمالية عند أمن اللبس، وقد اشترط لها النحاة شروطاً تضمّنها قول ابن مالك : (إن لم
يؤهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ، أو يُقرن بالفاء ، أو بيّلاً لفظاً أو معنى في الاختيار،
أو يكون المقرون بلام الابتداء ، أو لضمير الشأن أو شبهه ، أو لأداة استفهام أو
شرط أو مضاف إلى إحداهما)⁽⁶⁾ .

واعتماداً على الأصل أن يكون المبتدأ مقدّماً ، فقد ذكر ابن هشام⁽⁷⁾ فيما
يُعرف به المبتدأ من الخبر أنّه يجب الحكم بابتدائية المقدّم من الاسمين في ثلاث مسائل :

1- الآية 4 من سورة التحريم .

2- ينظر ارتشاف الضرب 27/2 ، والقطر 273 ، وشرح التصريح 157/1 ، والجمع 6/2 .

3- الألفية 18 ، وشرح ابن عقيل 227/1 .

4- شرح ابن عقيل 227/1 .

5- شرح الرضى على الكافية 229/1 .

6- شرح التسهيل 296/1 .

7- المغني 451 .

الأولى : أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما .

الثانية : أن يكونا صالحين للابتداء بهما .

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والأول هو المعرفة .

وارتأى الدماميني هذا الرأي وأوضح السبب بقوله (إن في جعل الأول خبراً مع صلوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذي هو تقدم المبتدأ من غير فائدة ، هذا هو المشهور)⁽¹⁾ إذ يؤكد بقوله هذا أن مخالفة الأصل والابتداء بالنكرة يسوّغه حصول الفائدة، وإلا فلا سبيل إلى مخالفة الأصل .

وباعتبار هذا الأصل فقد صنّف الابتداء والخبر إلى ثلاثة أصناف⁽²⁾ :

1- قسم يلزم فيه التزام الأصل وتأخير الخبر .

2- قسم يلزم فيه تقدم الخبر .

3- قسم ثالث أنت فيه بالخيار ، ويحدّد مواضعه الفهم السليم والذوق الرفيع

والمعنى البليغ .

القسم الأول : الذي لا يجوز فيه مخالفة الأصل له مواضع وهي :

1- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا

مبيّن للمبتدأ من الخبر نحو (زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو) وأجاز بيان

المعنى قول الشاعر⁽³⁾ :

1- مخطوط المنهل الصافي في شرح النواحي للدماميني ، اللوحة 78، 79 من المخطوط ، وينظر الكواكب الدرية للأهدل 87/1 .

2- ينظر المقرب ، وشرح ابن عقيل 232/1 .

3- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 15 ، واخيوان للحافظ 346/1 ، وشرح ابن عقيل 233/1 ، وارتشاف الضرب 41/2 ، والتبيان للعكبري 246 .

بَنُونَا بَنُوا بَنَاتِنَا وَبَنَاتُنَا
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

حيث قدّم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبائنا) ، وتقدّم الخبر مفردا كان أو جملة مسألة خلافية ، عرضها الأنباري وانتصر فيها للبصريين الذين جوّزوا التقديم ، بحجة السّماع والاستدلال⁽¹⁾ .

2- أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو (نجيب نجح) إذ لو تقدّم الخبر لصار المبتدأ فاعلا ، وصارت الجملة الاسمية فعلية ، والغرض البلاغي يتحقّق بكون (نجيب) مبتدأ ، فالمقدّم مجال وموضع اهتمام المتكلّم وعنايته واستلذاذه ، وإن تقدّم المسند إليه المبتدأ وتكريره في الضمير المستتر في (نجح) أدّى إلى تقوية الحكم وتقريره .

ومنه قول الشاعر⁽²⁾ :

سَلِمْنِي أَنْزِمَعْتَ بَيْنَنَا
فَأَيُّنَ تَقُولُهَا إِنَّنَا ؟

3- أن يكون المبتدأ مسبوقا بلام الابتداء نحو (لنجيب ناجح) وجعلوا قول الشاعر⁽³⁾ من الشذوذ :

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرَّ خَالَهُ
يَنْلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

فالشذوذ في تأخير المبتدأ مع سبقه بلام الابتداء ، وقيل تحتل أمرين : أحدهما أن يكون أراد لخالي أنت فأخّر اللام إلى الخبر ضرورة ، والآخر أن يكون أراد لأنّ خالي فقدّم الخبر على المبتدأ وإن كانت فيه اللام ضرورة⁽⁴⁾ .
وقيل اللام داخله على مبتدأ محذوف أي : لهو أنت⁽⁵⁾ .

1- الإنصاف 65 .

2- البيت من الخرج نسب لعروة بن أدينة ، في الأغاني 335/18 ، ودلائل الإعجاز 94 .

3- البيت من الكامل في اللسان (شهرب) 228/7 ، وشرح ابن عقيل 237/1 ، وشرح التصريح 174/1 ، وشرح الأشموني 100 ، والخزانة 323/10 .

4- اللسان (شهرب) 228/7 .

5- شرح الأشموني 100 .

4- أن يكون له صدر الكلام كأسماء الشرط والاستفهام ، أو كم الخبرية أو ما التعجبية نحو (من يتق الله يُفْلِحْ) و(من جاء) و(كم كتاب عندي!) و(ما أحسن الفضيلة!).

5- أن يكون الخبر محصوراً بإثماً أو بآلاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾⁽¹⁾ ونحو قولك (ما محمد إلا رسول) ، وقد جاء التقديم مع إلا شذوذاً نحو قول الشاعر⁽²⁾:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ؟

والأصل هل النصر يرجى إليك ، وهل المعول إلا عليك ، ويجوز اعتبار جملة (يرجى) خيراً لـ (النصر) ، وعلى هذا الاعتبار لاشاهد في صدر البيت⁽³⁾ ، والصواب استبعاد هذا الاعتبار بتخريج صدر البيت بما يوافق الأصل ، مادام عجزه سيظل محلّ شاهد على ظاهرة خلاف الأصل .

6- أن يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخراً عنه في مثل أو كلام جار مجراه .

القسم الثاني : تجب فيه ظاهرة خلاف الأصل ، وتحتّم عليه تقديم الخبر ، وذلك في مواضع منها :

1- أن يكون المبتدأ نكرة غير مفيدة ، فليس لها مسوّغ للابتداء بها إلا ككون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها نحو (عندى كتاب وفي الدار طفل) ووجب هنا مخالفة الأصل؛ لأن تأخير الخبر مراعاة للأصل يؤهم أنه صفة وأن الخبر منتظر ، أمّا إن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديمها .

1- الآية 12 من سورة هود .

2- البيت من الطويل للكُميت في شرح ابن عقيل 1/235 ، وشرح التصريح 1/173 .

3- منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل 1/236 .

2- أن يشمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو قوله تعالى :

﴿أَمَّ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾⁽¹⁾ ونحو (في الدار صاحبها) . ونحو قول الشاعر⁽²⁾ :

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فتقدّم الخبر فيما سبق، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك ضعيف قبيح منكر .

3- أن يكون المبتدأ محصوراً بإلاً أو إنمّا نحو (ما خالق إلا الله)، و(إنمّا محمود من

يجتهد).

4- أن يكون الخبر له لازم الصدرية بنفسه أو غيره متقدّماً عنه أم متأخراً نحو

قوله تعالى: ﴿بَتَّى نَصْرَ اللَّهِ﴾⁽³⁾ ونحو (أمة أئم زيد) و(صبيحة أي يوم سفرك)

5- أن يكون الخبر قد استعمل مقدّماً على المبتدأ في مثل أو كلام جار مجراه .

6- وزاد الأشموني⁽⁴⁾ موضعاً آخر في تنبيهاته⁽⁵⁾ وهو أن يكون المبتدأ (أن)

وصلتها نحو (عندى أنك فاضل) وقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾⁽⁶⁾ إذ لو قدّم المبتدأ

لا لتبست أن المفتوحة بالمكسورة ، وأنّ المؤكّدة بالتّي هي لغة في لعلّ ؛ ولهذا يجوز ذلك بعد أمّا كقوله⁽⁷⁾ :

عِنْدِي اصْطِبَارٌ، وَأَمَّا أَنِّي جَنِيحٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْجَدٍ كَأَدْيَبٍ بَرِينِي

لأنّ (إن المكسورة) و(لعل) لا يدخلان هنا .

1- الآية 25 من سورة محمد .

2- البيت من الطويل لنصيب بن رباح وقيل لمجنون بن عامر ، ورد في ارتشاف الضرب 44/2 ، وأوضح المسالك 153/1 ، وشرح التصريح 176/1 ، وشرح الأشموني 100/1 .

3- الآية 212 من سورة البقرة .

4- على بن محمد بن عيسى ، أبواخسن ، نحوي من فقهاء الشافعية له شرح الألفية وغيرها توفي 900هـ — ، ينظر الضوء اللامع لشمس الدين السخاوي 5/6/3 ، والأعلام 10/5 .

5- شرح الأشموني 101/1 .

6- الآية 40 من سورة ياسين .

7- البيت من البسيط في المغني 270 ، وشرح الأشموني 101 ، بلا نسبة .

ومّا سبق يتأكّد لدينا أنّ النّحاة لا يختلفون في أصل من الأصول إنّما الخلاف يكون فيما خالف هذه الأصول وفي حسن توجيهها وتعليلها ، لذا (فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفردا كان أو جملة ، نحو قام زيد ، وأبوه قائم زيد ، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة)⁽¹⁾ بحجّة السّماع والاستدلال.

وعلّل سيبويه هذا الأصل بقوله : (وتأخير الخبر على الابتداء أقوى ، لأنّه عامل فيه)⁽²⁾ ، ونقل عن شيخه الخليل⁽³⁾ رأيّه في تقديم الخبر المشتق (أنّه يُستقبح أن يقول (قائم زيد) وذلك إن لم تجعل قائما مقدّما مبنياً على الابتداء ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحدّ أن يكون مقدّما ، ويكون زيد مؤخّرا وكذلك هذا ، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّما)⁽⁴⁾ فقد عبّر عن الأصل بقوله (الحدّ) وأردف إيضاحا لهذا الأصل قوله (وهذا عربي جيّد وذلك قولك تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبدالله ، وخزّ صفتك)⁽⁵⁾ .

ومن إيغال سيبويه في هذا الأصل وإعجابه به فقد جعل نحو قولهم : كم مالك؟! واقصد رجلا خيراً منه أبوه ، المقدّم هو المبتدأ مع كونه نكرة !

وابن جني الذي يؤصّل لمثل هذه الظاهرة بقوله (ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه)⁽⁶⁾ يعلّل عدم الجواز أنّ خبر المبتدأ لم يتقدّم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده إنّما الرّافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا ، فلم يتقدّم الخبر عليهما

1- الإيضاف 65 المسألة 9 .

2- الكتاب 124/2 .

3- الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي من أئمة اللغة والأدب وواضع علم العروض له كتاب العين وغيره ولد ومات في البصرة 170 . ينظر الأعلام 314/2 ، ومراتب النحويين 38 وما بعدها .

4- الكتاب 127/2 .

5- نفس المصدر والصفحة .

6- ينظر الخصائص 385/2 .

معاً ، وإنما تقدّم على أحدهما وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض لكنّه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدأ وحده ولو كان كذلك لم يجوز تقدّمه على المبتدأ⁽¹⁾ .

إلا أنّ ماورد في كتاب الأخفش غير هذا إذ يقول (فإنّما رفع المبتدأ ابتداءً أو كإيائه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم . كما كانت إنّ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر)⁽²⁾ .

وقد جعل ابن جنيّ هذه الظاهرة المخالفة للأصل مما يصحّ ويجوز في حديثه عن فصل التّقديم والتّأخير، وقد صنّفه إلى ضربين (أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يستهله الاضطراب)⁽³⁾ .

رابعاً : الأصل في المبتدأ أن يكون مذكوراً ، لأنّه عمدة ، وهو مالا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به ، ولما سبق من التّأصيل له بكونه مقدّماً فإن لم يجوز تأخيره إلاّ بقرائن، فكيف بحذفه؟! إلاّ أنّه قد يأتي منه ما خالف الأصل فيُحذف المبتدأ ، لأغراض بلاغيّة يكون فيها (ترك الذّكر ، أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد من الإفادة ، وتجنّدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق)⁽⁴⁾ .

والمبتدأ بحسب ذكره وحذفه ينقسم ثلاثة أقسام :

1- قسم يلزم فيه إثباته وهو :

ما التعجّبية في نحو قولك ما أحسن محمداً! فـ(ما) نكرة غير موصوفة مبتدأ ، والجملة بعدها خبر .

1- نفس المصدر والصفحة .

2- معاني القرآن للأخفش 9/1 .

3- الخصائص 382/2 .

4- دلائل الإعجاز ص 112 .

2- قسم يجوز فيه حذف ما عُلِمَ أنه مبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾⁽¹⁾ أى فعله لنفسه، وقوله عزّ شأنه: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾⁽²⁾ أى ذلك أو هذا بلاغ وهو كثير⁽³⁾.

ونحو جوابك : مجتهد . لمن سأل : كيف طارق؟ والتقدير هو مجتهد ، أو أردت أن تبين الشيء ، نحو قوله تعالى : ﴿بَشِّرْ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ﴾⁽⁴⁾ وفى سؤالك : هل لك فى كذا ؟ أى هل فيه حاجة أو أرب ؟ وإن شئت صرّحت بالمبتدأ .

فهذه مواضع يجوز فيها ذكر المبتدأ وحذفه ، لدلالة المعنى عليه ، (وما حذف وفى اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل ، فهو فى حكم الثابت)⁽⁵⁾ فيمنحهم هذا الأصل فرصة للتّسعاع فى اللّغة دون خوف فى الوقوع فى ظاهرة مخالفة الأصل .

وذهب الفراء⁽⁶⁾ ومن وافقه من الكوفيّين إلى أنّه يجوز حذفه إذا كان المبتدأ اسم استفهام نحو (أيّهم ضربت)، أو كلاً نحو : كلّ رجل ضربت، أو كلاً نحو :
* كِلَاهُمَا أَجْدُ مُسْتَرِيضَا *⁽⁷⁾

وأورد ثعلب⁽⁸⁾ هذا الشّاهد ولكنّه لم يستشهد به على جواز حذف المبتدأ .. بل علّق عليه أنّه (رفع كلاهما وهو فى موضع نصب، وكلا يُرفع فى موضع النّصب ، والبصريّون يقولون رفع كلا برجوع الهاء) .

3- قسم يجب فيه حذف المبتدأ ، وذلك فى سبعة مواضع :

1- الآية 45 من سورة فصلت ، والآية 14 من سورة الحاثية .

2- الآية 34 من سورة الأحقاف .

3- إخصائص 362/2 .

4- الآية 70 من سورة الحج .

5- الإنصاف 398 ، وينظر 544 .

6- معاني القرآن للفراء 140/1 .

7- الرجز انشده أبو الجراح فى معاني القرآن للفراء 140/1 ، ومجالس ثعلب 58/1 ، وزينة الفضلاء للأبنارى 66

8- مجالس ثعلب 58/1 .

أ- إن يدلّ عليه جواب القسم نحو: في ذمّتي لأفعلن كذا ، وفي عنقي لأذهبن ،
أى في ذمّتي عهد ، وفي عنقي ميثاق .

ب- إن كان خبره مصدرا نائبا عن فعله نحو : صبر جميل ، وسمع وطاعة أى
صبرى ، وأمرى ، ومنه قول الشاعر⁽¹⁾ :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ ! أَذُو نَسَبٍ أَمَرَأَتٌ بِالْحَيِّ عَارِفُ

وقول آخر⁽²⁾ :

يَشْكُو لِي جَمِيلِي طُولَ السَّرَى

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى

ورفع قوله (حنان) وقوله (صبر جميل) بتقدير مبتدأين أى أمرنا حنان ، وأمرنا
صبر جميل .

وكون الخبر مصدرا نائبا عن فعله ، أى أتى به بدلا عن اللفظ بفعله، إذ أصله
أصبر صبيرا، فحذف الفعل وعوّض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه، فلا يجمع بينهما ثم
عدل إلى الرفع ليفيد الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ استصحابا بحالة النصب الواجب
فيها حذف الفعل، وإعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية⁽³⁾ .

ج- أن يكون خبره مخصوصا بالمدح أو الذم بعد (نعم ، وبئس) نحو : نعم
الرجل أبوطالب ، وبئس الصّاحب عمرو إذا قدّرا خبرين لمبتدأين محذوفين وجوباً ،
كأنّ سامعا سمع (نعم الرجل وبئس الصاحب) فسأل عن المخصوص بالمدح والذم من
هو؟ فقل له : أبوطالب ، أبو عمرو .

1- البيت من الطويل لمنذر بن درهم الكلبي ورد في الكتاب 320/1 ، ومعجم البلدان مادة (روضة المشرى)

94/3 : 95 ، وشرح ابن يعيش 118/1 ، وأوضح المسالك 153/1 ، والخزانة 112/2 .

2- الرجز بلا نسبة في الكتاب 32/1 ، وامالي المرتضى 107/1 ، وحاشية الخضرى 109/1 .

3- حاشية الخضرى 109/1 .

د- إن كان خبره في الأصل نعتاً قُطِعَ عن النعتية في معرض مدح أو ذم أو ترحم نحو (الحمد لله الحميد) و(أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين) (ومررت بعبدك المسكين) ، فقطع النعت وارتفع بتقدير مبتدآت هو الحميد ، وهو عدو المؤمنين ، وهو المسكين .

هـ - قول العرب : (مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ) أى مذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيويه كلامك زيد⁽¹⁾ .

و- قولهم : (لا سواء)⁽²⁾ حكاه سيويه وتأوله على حذف مبتدأ أي هذان لا سواء ، أو (لاهما سواء) وهو واجب الحذف ، لأن المعنى: لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره .

ز- قولهم (لا سيّما زيد)⁽³⁾ بالرفع أى لاشيء الذى هو زيد⁽⁴⁾ وقد وجب حذف المبتدأ هنا لأنه كلام جار مجرى المثل⁽⁵⁾ .

1- الكتاب 321/1 .

2- الكتاب 302/2 .

3- الكتاب 171/2 ، 386 .

4- المراضع الثلاثة الأخيرة أنظرها في أوضح المسالك 154/1 ، واطمع 40/2 .

5- الكامل في النحو محمد هلال ص 218 .

المبحث الثالث

الخبر

الخبر

في اللغة : بمعنى العلم والنبأ ، والخبر من أسماء الله تعالى بمعنى العليم⁽¹⁾ .
في الاصطلاح : الخبر هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلّقه الفائدة مع مبتدأ غير الوصف .

أحكامه :

أولاً : الأصل في الخبر أن يكون مرفوعاً وخلاف الأصل هو مجيئه مجروراً بحرف جرّ زائد، وزيادة الحرف مختصة بالباء ، ومن ذلك قول الشاعر:⁽²⁾

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدْتُ أَهْلَ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذِ دَائِمِ

وندرت زيادتها في الخبر الموجب، كقول الشاعر:⁽³⁾

فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّغْنِ فِيهَا وَمَنْعُكُمَا شَيْءٌ يُسْتَطَاعُ

وقال الأخفش⁽⁴⁾ إن الباء زائدة في قوله تعالى : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا ﴾⁽⁵⁾ كما زيدت

في قولك : بحسبك فعل السّوء ، وزعم إن المعنى جزاء سيئة مثلها ودلّ على ذلك قوله تعالى في موضع آخر ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾⁽⁶⁾ ، ولم يستبعد ابن يعيش⁽⁷⁾ رأي الأخفش

1- ينظر اللسان (خير) 12/4 ، والصحاح (خير) 488 ، والكليات 278/2 .

2- البيت من الطويل نسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة ويروى : أَلَا بَيْتَ ذَا الْعَيْشِ ، ورد في أساس البلاغة (فرد) 361 ، ولسان العرب (فرد) 11 / 95 ، والجنى الداني 55 ، وشرح التصريح 1 / 202 ، وشرح شواهد المغني 2 / 772 ، والخزانة 4 / 142 .

3- البيت من الوافر نسب لعبيدة بن ربيعة وغيره ، ورد في رصف المبانى 150 ، والجنى الداني 55 ، والمغني 110 ، والخزانة 5 / 267 .

4- معاني القرآن 1 / 372 . وينظر شرح ابن يعيش 8 / 23 ، 139 ، 2 / 115 .

5- الآية 27 من سورة يونس .

6- الآية 37 من سورة الشورى .

7- شرح المفصل 8 / 23 .

لأنّ ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو لام الابتداء في قول بعضهم إن زيـداً وجهه لحسن ، ونحو قول الشاعر: (1)

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَةٌ
كُرُصَى مِنَ اللَّحْمِ يَعْظُمُ الرَّقَبُ

فقد جعل ابن عقيل زيادة الباء في خبر المبتدأ من الشذوذ ، وجعلها (2) الأزهري (3) داخله على مبتدأ محذوف ، والتقدير (لهى عجوز) والجملة خبر (أم الحليس) ، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة بخلاف المفرد ، أو لا حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كقوله (4):

خَالِي لَأْتَتْ وَمَنْ جَرَسَ خَالَهُ يَنْكِلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالَ

وضَعُفَ التّقدير الثاني لأنّ دعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف؛ لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور، وكذا ارتأها ابن عقيل زائدة في الخبر شذوذاً وأنها نظير قول الشاعر (5):

مَرُّوا عَجَلاً فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا : أُمْسَى لَمْجُهُودَا

أما إعراب الآية ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا ﴾ فقد جعل العكبري (6) أنّ (جزاء) مبتدأ، وفي

خبره وجهان :

1- الرجز لرؤية في ملحق ديوانه 170 ، والصاحي في فقه اللغة لابن فارس 112 ، وشرح ابن عقيل 366/1 ، وشرح التصريح 174/1 ، وله أو لعنتر بن عروس في الخزانة 323/10 .

2- شرح التصريح 174/1 .

3- هو زين الدين خالد بن عبد الله أبي بكر المصري الأزهري ، له عدة مرلفات منها شرح على الأحرومية عرف باسمه ، وشرح التصريح على التوضيح وغيرها. توفي 905هـ ، ينظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب 26/8 .

4- البيت سبق ذكره في المبتدأ 78 .

5- البيت من البسيط بلا نسبة في محالس تعلب 1 / 129 ، والخصائص 1 / 316 ، 2 / 283 ، ورصف المباني 238 ، وشرح ابن عقيل 1 / 365 ، والمقاصد النحوية 2 / 310 ، وشرح الأشموني 141 .

6- هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام ، أبو البقاء محب الدين البغدادي النحوي ، له مصنفات كثيرة منها إعراب القرآن والتبيان وغيرهما كثير ، ت 616 هـ ، ينظر البغية 2 / 38 وما بعدها .

أحدهما : يمثلها ، والباء زائدة ، ويجوز أن تكون غير زائدة والتقدير جزاء سيئة مقدر . يمثلها .

الثاني : أن تكون الباء متعلقة بجزاء والخبر محذوف ، أي وجزاء سيئة يمثلها واقع⁽¹⁾ وإعراب الفراء يلتقى مع العكبري في وجه ويختلف عنه في آخر، فقال في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا ﴾ (رفعت الجزاء بإضمار (لهم) كأنك قلت لهم : فلهم جزاء السيئة يمثلها ... وإن شئت رفعت الجزاء بالباء في قوله ﴿فَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ والأوّل أعجب إليّ⁽²⁾ وبهذا الإعراب لا تكون الباء زائدة في الخبر ، لقوله : (الأوّل أعجب إليّ) .

ثانياً : الأصل في الخبر أن يكون مذكوراً (لأنّ الفائدة إنّما تكون في الخبر)⁽³⁾ ، وخلاف الأصل هو حذف الخبر أو بعض منه (لعلم السامع)⁽⁴⁾ به إن دلّ عليه دليل ، منه قوله تعالى : ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا ﴾⁽⁵⁾ فحذف الخبر كذلك جوازاً لدلالة ما قبله عليه ، ونحو : السمن منوان بدرهم فحذف جزء الخبر (منه) ، لعلم السامع به ، ونحو قول الشاعر⁽⁶⁾ :

خَلِيلِي هَلْ طِبٌّ ، فَإِنِّي وَأَسْمَاءُ
وَإِنْ لَمْ تُبَوِّحَا بِالْهَوَى دِنْفَانِ

(طبّ) مبتدأ حذف خبره والتقدير (هل لنا طب) ، أو (هل طبّ موجود) وحذف خبر إن أيضاً وتقديره فَإِنِّي دِنْفٌ وَأَنْتَ دِنْفَانِ .

1- التبيان 2 / 27 .

2- معاني القرآن للفراء 1 / 461 .

3- كشف المشكل 1 / 322 .

4- ينظر الأصول 1 / 68 .

5- الآية 36 من سورة الرعد .

6- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك ، وشرح الأشموني 144 ، وشرح التصريح 1 / 229 ، والمغني 475 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 2 / 866 . الدنف : المرض الملازم المخامر ، رجل دنف ، ودنف المريض أي ثقل . اللسان (دنف) 4 / 417 .

وقول الشاعر ⁽¹⁾ :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ مَرَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

حذف خبر المبتدأ الأول اختصاراً ولدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، والتقدير (نحن بما عندنا راضون) وقد تكلف بعض النحاة لهذا الشاهد (بتأويل نحن بقوم فيصبح الإخبار عنه بـ (راض) وهو ظاهر؛ لأنّ الحذف جائز في التقديم كالتأخير ⁽²⁾ ولا عبرة بتكلف ولا فائدة فيه ⁽³⁾ .

وأجاز بعضهم ⁽⁴⁾ أن يكون خبر نحن محذوف ، وأن يكون الشاعر أراد نحن نفسه على جهة التعظيم ولا يمتنع حينئذ أن يخبر عنه بـ (راض) اعتباراً بالمعنى بل ربما وقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع وإن أُريد معناه لنكتة ما، وقاسوه على قوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ﴾ ⁽⁵⁾ فإن سبب النزول وهو قول أبي جهل نحن نتصر اليوم، يقضى بإعراب (منتصر) خبراً ، ومن النحاة من رأى أن هذا الحذف قليل وفيه شذوذ ⁽⁶⁾ .

ولأنّ العبرة بالمعنى فقد جاز مخالفة الأصل وحذف الخبر متى دلّ عليه دليل ، وقد ورد كثير منه مما يتعدّر التكلف لكلّ ما ورد ، حتّى عقد له الزجاج ⁽⁷⁾ باباً في (ما جاء في التنزيل من المبتدأ المحذوف خبره) ⁽⁸⁾ .

1- البيت من المنسرح نسب لقيس بن الخطيم ولغيره ينظر شرح أبيات سيويه لابن السرياني 2 / 279 ، واللسان (بحر) 10 / 187 ، وشروح التلخيص (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) للبهاء السبكي 2 / 6 ، والخزانة 4 / 275 .

2- شروح التلخيص (مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح) لابن يعقوب المغربي 2 / 5 .

3- نفس المصدر والصفحة .

4- في شروح التلخيص (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للبهاء السبكي) 2 / 9 ، وينظر المقاصد النحوية 560/1 ونسبه للكسائي .

5- الآية 44 من سورة القمر .

6- ينظر المقاصد النحوية 1 / 560 .

7- إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج ، له من التصانيف معاني القرآن ، الاشتقاق وغيرهما 311 هـ . البغية 1 / 413 .

8- إعراب القرآن المنسوب للزجاج 743 : 749 .

ومع ما تقدّم من أمثلة إجازة الحذف فإن هناك مواضع يجب فيها الحذف ويعدّ فيها ذكر الخبر هو المخالف للأصل ، وتلك المواضع هي :

أ- أن يدلّ على صفة مطلقة ، أي دالة على وجود عام :
- تتعلّق بظرف .

- وتقع بعد لولا أو لوما .

(المراد بالكون الوجود ، وبالإطلاق التقييد بأمر زائد على الوجود) .

وحذف الخبر بعد (لولا ولوما) ، لأنّه قد عوّض عنه بجملة الجواب ولا يجمع في الكلام بين العوّض والمعوّض منه⁽¹⁾ (إلّا في ضرورة الشعر)⁽²⁾ ، وما جاء محذوف الخبر بعد لولا أكثر من أن يُحصر نحو قولهم : لولا زيد لأكرمتك ، وتقديره (موجود أو كائن) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾⁽³⁾ وقول جرير⁽⁴⁾ :

لَوْلَا الْحَيَاءُ لَهَا جَنَى اسْتِعْبَاسٍ وَلَنَزَمْتُ قَبْرَكَ ، وَالْحَيِيبُ يُزَامِرُ !!

وهذا ما عليه الجمهور⁽⁵⁾ حتى إنهم أوجبوا في مثل (لولا زيد سالمتنا ما سلم) جعل الكون المقيّد مبتدأ ، فيقال لولا مسألة زيد إيانا أي موجودة ما سلم ولحنوا قول المعري⁽⁶⁾ :

يُذِيبُ الرَّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَلَا .

ورّد عليهم ابن هشام⁽⁷⁾ أن تلحين قول المعري (ليس يجيّد لاحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة

1- ينصر الإنصاف د4د .

2- ينظر الإنصاف 345 ، 347 ، 71 : 72 .

3- الآية 249 من سورة البقرة ، 38 من سورة الحج .

4- البيت من الكامل لجرير ورد في ديوانه 862 برواية (لعادني) مكان (خاجني) ، والكامل 28/4 ، واللامات

للزجاجي 330 ، واللسان (حيا) 429/3

5- انظر شرح التسهيل 1/179 ، والمغني 273 ، والكواكب الدرية 1/96 .

6- البيت من الوافر للمعري ديوانه (سقط الزند) د.ن. رضا 14 ، وشرح التسهيل 1/276 ، والشذور 36 ، والمغني

273 ، وشرح ابن عقيل 1/251 ، والمقاصد النحوية 1/540 ، وشرح التصريح 1/179 .

7- ينظر المغني 273 .

اعتراضية ، وقيل يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها، لأنه خبر في المعنى .

وارتأى الدماميني⁽¹⁾ أن يخرج البيت على تقدير حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، والأصل فلولا أن الغمد يمسكه ، فحذفت أن وارتفع الاسم بعدها . واعترض عليه ابن هشام أنه يلزم عنه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه ، وبهذا يعترض على احتماله الأول بتقدير أن.

وجعل الجمهور من الشذوذ قول الشاعر⁽²⁾ :

لولا أبوك ولولا قبله عمر
ألقيت إليك معد بالمقاليد

فـ(عمر) مبتدأ و (قبله) خبر لم يحذف شذوذاً ، وذكر محمد حي الدين⁽³⁾ أن للبيت نوجيهاً آخر، وهو أن (قبله) ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة على رأى الجمهور ، ولا شاهد في البيت على الشذوذ ومثله قول الزبير بن العوام رضى الله عنه⁽⁴⁾ :

ولمولا بنوها حولها لحبطتها
كحبطة عصفر وكملعهم

فإن (حول) ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه .

وإن منع الجمهور ذكر الخبر بعد لولا مطلقاً ، فقد أجاز⁽⁵⁾ فريق من النحاة ذكر الخبر حال كونه مقيداً ، وهؤلاء هم الرماني والشلوبين وابن مالك ، وجعلوا

1- ليس في كتابه المنهل الصافي وقد ورد هذا البيت في مخطوطة المنهل الصافي للرحمة 94 ، وقوله نـ شرح التصريح 177/1

2- البيت من التيسير لأبي عطاء السندي مولى بنى أسد ومن مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية في الأغاني 84/10 ، وشرح التسهيل 1 / 276 ، 277 ، وشرح ابن عقيل 1 / 248 ، والمقاصد النحوية 560/1 .

3- محمد حي الدين عبد الحميد مدرس مصري ، من أعضاء الجمع اللغوي بالقاهرة اشتهر بكثرة تحقيقاته مولده ووفاته (1318 - 1393 هـ = 1900 - 1973) ينظر الأعلام 7 / 92 .

4- الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت عبد المطلب أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى وهاجر اخجرتين قتل في جمادى الأولى سنة 36 وله ست وسبعون سنة . ينظر الإصابة للعسقلاني 546/1 . والبيت من الطويل للزبير ورد في المغني 431 ،

والمقاصد النحوية 571/1 ، وفي شرح شواهد المغني 2 / 841 .

5- ينظر شرح التسهيل 276/1 ، وشرح التصريح 179/1 ، واهم 40/2 .

منه قوله صلى الله عليه وسلم ⁽¹⁾ : ((لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعيد إبراهيم)) ⁽²⁾ واتبعه ابن مالك ⁽³⁾ بشواهد أخرى منها قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة ((إني ذاكرك أمراً، لولا مروءان أقسم على فيه لم أذكره لك)) ⁽⁴⁾

ومن هذا النوع قول الشاعر ⁽⁵⁾ :

لَوْلَا نَرْهَيْتُ جَفَانِي كُنْتُ مُتَّصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا لِلْسَّلَمِ إِنِ جَنَحُوا
ومثله قوله ⁽⁶⁾ :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ تَأَى مَاضِيَةَ صَاحِبِهِ يَوْمًا وَلَا نَابَهُ وَهْنٌ وَلَا حَذَرُ

فقد ورد الخبر بعد (لولا) في قول الشاعرين وهما (جفاني) و(نأى) فالجملتان الفعليتان في محل رفع خبري المبتدأ .

ودافع ابن مالك عن رأيه في إجازة ذكر الخبر بعد لولا في الحديث الشريف بقوله :
(لو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظنَّ أنَّ المراد : لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود ؛ لأنَّ من أحواله بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور) ⁽⁷⁾ إلا أنَّ من النحاة ⁽⁸⁾ من اعترض على الاستشهاد بالحديث (على ما خالف القواعد النحوية ، لأنَّه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولَّدون ، لا مَنْ يُحَسِّنُ الْعَرَبِيَّةَ فَأَدَّوْهَا عَلَى قَدَرِ أَلْسِنَتِهِمْ) .

1- الحديث الشريف ورد في كشف الخفاء للعجلوني 215/2 .

2- الحديث الشريف ورد في كشف الخفاء للعجلوني 215/2 .

3- انظر شواهد التوضيح والتصحيح 66 .

4- أخرجه البخاري - بحاشية الندي - كتاب الصوم 1 / 329 .

5- البيت من البسيط نسب لأبي ذؤيب أو للنبتي ورد في شواهد التوضيح والتصحيح 66 ، وفي الأشتوني 609 ، وبلا نسبه في حاشية الخضري 1 / 116 .

6- البيت من البسيط في شواهد التوضيح والتصحيح 66 ، بلا نسبة .

7- شواهد التوضيح والتصحيح 66 .

8- أمثال السيوطي ، وابن الضائع ، وأبوحيان ينظر اتمع 42/2 ، وينظر الاقتراح في أصول النحو 40 .

وقد نُقل عن ابن أبي الرّبيع⁽¹⁾ قوله : (لم أرَ هذه الرواية يعنى بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك ، لولا حداثة قومك ، لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي⁽²⁾ في شرح النّظم)⁽³⁾ .
ونقل عنه (ابن أبي الرّبيع) السيوطي قوله : (أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمتهك ، ولولا زيد جالس لأكرمتهك وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول : لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد)⁽⁴⁾ .

والنّاظر في موسوعة أطراف الحديث يجد أنّ لهذا الحديث روايات متعدّدة⁽⁵⁾ أكثرها لا يكون محلّ استشهاد على رأى ابن مالك في إجازة ذكر الخبر بعد لولا ، فجاء برواية : (لولا أن قومك ...) ثمان مرّات ، وبلغظ : (لولا حداثة ...) خمس مرّات ، وبلغظ : (لولا حدثان ...) سبع مرّات ، وبرواية أخرى هي (لولا قرب قومك) ، ورواية أخيرة هي (لولا قومك حديثو عهد بجاهلية لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله) .
وعلى كلّ فإن النّحاة قد اختلفوا في خير المبتدأ بعد لولا ، فالجمهور يلتزمون حالة واحدة وهي وجوب الحذف . وثلاث أحوال عند غيرهم وهي :

- 1- وجوب الحذف إن جعل الخبر كونا مطلقاً، كالوجود والحصول .
- 2- وجوب ذكره إن جعل الخبر كونا مقيّداً، كالقيام والقعود ولا يعلم كالحديث الوارد .

3- جواز الأمرين إن أريد الخبر كونا مقيّداً يفهم من الكلام نحو (لولا أنصار زيد لم ينج) ، أو قولك (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) .

وبعد تتبّع لهذه المسألة يُلاحظ أنّ ظاهرة خلاف الأصل بحذف الخبر قد جرّت إلى خلافات بين النّحاة ، والنّظرة الأولى تدعو إلى القول إن عودة الخبر وذكره هو الأصل ولا

1- أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، إمام أهل النحو في زمانه ، صنف : شرح الإيضاح وغيرها . ينظر البغية 517/1 و 125/2 .

2- الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المعروف بابن أم قاسم له شرح الأنفية والجنى النداني وغيرهما توفي 749 هـ .

3- التصريح 179/1 .

4- اضع 42/2 .

5- ينظر موسوعة أطراف الحديث بهذا الترتيب 803/6 ، 807 ، 809 .

داعي لكل ذلك التأويل والتقدير ، إلا أن النظرة المتفحّصة تبين لنا أن ذلك التكلّف في التأويل والتقدير كان مراعاة لأصل آخر، وهو أنه لا يُجمع في الكلام بين العوض والمعوّض منه إلا في ضرورة الشعر ⁽¹⁾ وبذلك لا يكون هناك ظاهرة مخالفة للأصل فيما تقدّم .

ب- أن يكون خيراً مبتدأ صريح في القسم ، نحو لعمرك لأقومنّ ، ولأيمن الله لانطلقن (فهذان مبتدآن محذوفان الخبرين ، وأصلهما - لو خرّج خبراهما - لعمرك ما أقسم به لأقومن ولأيمن الله ما أحلف به لانطلقن ، فحذف الخبران ، وصار طول الكلام بجواب القسم عوّضاً عن الخبر) ⁽²⁾ .

ومنهم ⁽³⁾ من جعل هذا ونحوه محذوف المبتدأ والتقدير : قسمي أيمن الله ، ونسب الأزهري هذا التقدير لابن عصفور وردّه عليه واستحسن حذف الخبر، فحذف (الأوائل أولى لأنّها محلّ التغير غالباً ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر) ⁽⁴⁾ والصواب ما رآه الأزهري .

أما القسم غير الصريح فلا يجب حذف خبره ، بل يجوز إثباته نحو : علىّ عهد الله لأفعلن، لأنّه لا يُشعر بالقسم حتى يذكر القسم عليه ، وما تقدّم لا يستعمل إلا في القسم .

ج- أن يكون المبتدأ مصدرّاً أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر ، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خيراً إنّما تصلح أن تسدّ مسدّ الخبر في الدلالة عليه . فالأول نحو (تأديبي الغلام مُسيئاً) .

والثاني نحو (أفضل صلاتك خالياً مما يشغلك) واختلف الناس في إعراب مثل هذا المثال فقال قوم : (تأديبي) مرتفع على أنّه فاعل فعل مضمّر ، والتقدير تأديبي الغلام حاصل عند إساءته .

إن صحّ الإخبار بالحال وجب رفعها لمباينتها حينئذ للمبتدأ نحو (تأديبي الغلام شديداً) وشذّ قولهم (حكّمك مسمّطاً) ⁽⁵⁾ إذ يصحّ (حكّمك مسمّطاً) والشذوذ من

1- ينظر الإنصاف 345 ، 347 ، 71 ، 72

2- الخصائص 1 / 393 وينظر اضمع 2 / 43 .

3- اضمع 2 / 43 ، وشرح التصريح 1 / 180 .

4- شرح التصريح 180/1 .

5- مجمع الأمثال 1/212 ، ويروى (خذ حكّمك مسمّطاً) .

وجهين^(١) أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية ، والثاني أن الحال ليست من ضمن معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ وأشد منه قراءة^(٢) على كرم الله وجهه : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾^(٣) بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر، والتقدير ونحن نجتمع عصبة .

د- أن يكون بعد واو متعين أن تكون بمعنى (مع) نحو: كل امرئ وما فعل، أي مع فعله، فإن لم يتعين كونها بمعنى (مع) جاز إثباته، كقول الشاعر :^(٤)

كَمْ تَوَالِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ أَمْرٍ وَالْمَوْتُ يُلْتَقِيَانِ

فأثر ذكر الخبر (يلتقيان) (لأن الواو مجرد الجمع في الحكم كما قال اللقاني^(٥) لا للمعية^(٦)) وهو مذهب جمهور البصريين إذ يحذفون الخبر مع واو المعية، لأنه لو جئ بمع لكان كلاماً تاماً (وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر، والبيت ضرورة^(٧) وقاس الكوفيون عدم حذف الخبر مع الواو على فاعل الوصف الذي يسد مسد الخبر ومذهبهم (أن الخبر لم يحذف ، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه . فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير . واختاره ابن خروف^(٨))^(٩) .

1- شرح التصريح 181/1 : 182 .

2- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه 67 (رواه النزال بن سيرة عن علي رضي الله عنه) .

3- الآية 8 من سورة يوسف .

4- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه ، ينظر أوضح المسالك 224/1 ، وتخليص الشواهد لابن هشام 211 ، والمقاصد النحوية 543/1 ، وشرح التصريح 180/1 ، وشرح الاشموني 145/1 ، والخزانة 283/6 .

5- ذكر الزركلي اثنين ممن يلقبان باللقاني وليس بالمرادين لتأخرهما عن المكودي . ينظر الأعلام 355/3 ، 28/1 وليس له ذكر في البغية ولا الكنى .

6- شرح المكودي 92/1 .

7- شرح التصريح 180/1 .

8- هو أبواحسن علي بن محمد بن علي الأندلسي النحوي ، صنف شرح سيبويه ، وشرح الجمل وكتابا في الفرائض ت 906 هـ . ينظر البغية 203/2 .

9- الجمع 44/2 .

هـ - حذف الخبر في قول العرب (حسبك ينم الناس) ، فالجمهور على أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعني عليه ، والتقدير : (حسبك السكوت ينم الناس ، فالضمة على باء حسبك ضمة إعراب .

وخالفهم آخرون فقالوا : الضمة في (حسبك) ضمة بناء ، وهو اسم سمي به الفعل ، وبني على الضم ، لأنه كان معرباً قبل ذلك ، فحمل على قبل وبعد ، وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء ⁽¹⁾ ، وقيل هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه اكتف . واختاره ⁽²⁾ ابن طاهر ⁽³⁾ .

عن اسم الجثة

ثالثاً : الأصل في الخبر/ ألا يكون ظرف زمان (من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوباً أم كان مجروراً بـ (في)) ⁽⁴⁾ . أما وقوعه خبراً عن أسماء المعاني غير الدائمة فجائز فقط منصوباً أو مجروراً بـ (في) نحو (الصوم اليوم) و (السفر في غد) .
وعلة ذلك كما ذكر صاحب كشف المشكل ⁽⁵⁾ أن :

أ- الأحداث لا تكون أخباراً عن الجثث كما أن الجثث لا تكون أخباراً عن الأحداث إذ لا يمكننا القول : القتال زيد ، فنخبر عن الحدث بالجثة .
ب- أن الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ أو منزلاً منزلته ، والجثة لا تكون حدثاً ، والحدث لا يكون جثة .
وعلل السيرافي ⁽⁶⁾ عدم وقوع ظرف الزمان خبراً بقوله (فإثما يوجد منها شيء بعد

1- زبان بن عمار التميمي المازني البصري ، أبو عمرو ، ويلقب أبوه بالعلاء من أئمة اللغة والأدب ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة 154 هـ . ينظر الأعلام 41/3 .

2- ينظر اضع 2 / 44 .

3- إسماعيل بن مسعود بن عبدالله بن مسعود الخشني الجبالي أبو الطاهر ، وأبو الطيب ، ويعرف بابن أبي ركب ، كان نحويًا أديبا وشاعرا نبيلًا . ينظر البغية 456/1 .

4- ارتشاف الضرب 55/2 .

5- على بن سليمان الخيدرة اليمني 320/1 .

6- أبو سعيد بن عبدالله بن المزيان السيرافي صنف أخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبويه ، توفي 368 هـ . ينظر الأعلام 195/2 .

شيء وما وجد منها فليس شيء من الموجودات أولى به (1) .

فظروف الزمان تقع أخباراً عن الأحداث دون الأشخاص ، وتقع أخباراً عن الأيام والشهور والسنين المنقولة، فمتى وقعت خبراً ليوم من أيام الأسبوع كانت مرفوعة تقول الأحد اليوم ، والخميس اليوم وكذلك ما بينهما (2) فلا يجوز في اليوم إلا الرفع لأنها بمنزلة اليوم الأول ، واليوم الخامس . وهذا مذهب النحويين إلا (الفراء وهشام) فإنهما أجازا النصب على معنى الآن الأحد ومعنى هذا الآن أعم من الأحد ، فيجعل الأحد واقعاً في الآن ، كما تقول هذا الوقت هذا اليوم ، وقد قال سيبويه ما يُقَوَّى هذا لأنه أجاز : اليوم يومك بنصب اليوم الأول بمعنى الآن وقال : (لأن الرجل قد يقول : أنا اليوم أفعل ذلك ، لا يريد يوماً بعينه) فهذا ما يُقَوَّى رأي الفراء ، وللمحتج لسبويه أن يقول : إن قول القائل اليوم يومك بمعنى اليوم أو الذي تذكرته

أما الجمعة والسبت فيجوز فيهما الرفع والنصب ، لأنهما مصدران يقعان في اليوم ، إذ الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الراحة ، فتقول اليوم الجمعة واليوم السبت برفع اليوم ونصبه ، ومثلها قولك اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النيروز . ولأن الأصل ألا يقع الخبر عن أسماء الذوات ظرف زمان (3) ، فإن ما وقع منه على تلك الصورة قد تأوله النحاة ، واشتروا له حصول الفائدة . وذلك في ثلاث حالات :

1- أن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً مجروراً بـ (في) وكونه خاصاً ، إما بالمضاف نحو (نحن في شهر ربيع) فنحن ذات وهو عام لصلاحيته لكل متكلم وفي شهر كذا خاص .

أو الوصف نحو (نحن في يوم طيب) (4) .

2- أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تحددها وقتاً فوقتاً نحو (الهلال الليلة) كما

1- حاشية الكتاب 418/1 .

2- كشف المشكل 1 / 463 .

3- ينظر الكتاب 136/1 .

4- ينظر ارتشاف الضرب 2 / 56 .

قال أبو الحسن بن عبد الوارث ⁽¹⁾ : (الهلال الليلة هو على ظاهره؛ لأنّ الهلال يكون ظاهراً ثم يستتر ثم يظهر باختلاف الأحوال به جرى مجرى الأحداث التي تقع مرّة وتزول أخرى فجاز جعل الزّمان خيراً عنه) ⁽²⁾ وقال ابن السّراج (لا تقول: الشّمس اليوم والقمر الليلة؛ لأنّه غير متوقّع) ⁽³⁾ .

3- أن يُقدّر مضاف نحو قول امرئ القيس (اليَوْمَ خَمْرٌ ، وغداً أَمْرٌ) ⁽⁴⁾ أي اليوم شرب خمر ، وغداً حدوث أمر و (الليلة الهلال) أي رؤية الهلال ، والرّؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرّؤية ، وأقيم المضاف إليه مقامه ⁽⁵⁾ وكذا قولهم (الورد في أيار) ⁽⁶⁾ أي خروج الورد في أيار (وقال بعض المتأخّرين إن الخير اسم الزّمان حقيقة فلا تأويل ، وإيّاها تبع النّاطم/بأسْم الزمان دون ظرف الزّمان/لاقتضى أن المنصوب يمتنع وقوعه خيراً دون المجرور وليس كذلك) ⁽⁷⁾ .

1- هو ابن أخت أبي على الفارسي تتلمذ على خاله ، ت 421 ، ينظر البغية 1 / 94 .

2- ارتشاف الضرب 56/2 .

3- الأصول 1 / 63 .

4- أمثال العرب للضي 127 ، والأمثال للسدوسي 68 ، وجهرة الأمثال 2 / 431 ، واستشهد به في شرح الرضي

1 / 249 ، وعمدة الحفاظ لابن مالك 164 .

5- ينظر الشذور 184 .

6- أيار : بفتح همزة ، يكي ارماهياي رومي ، ماه سوم بهار . ينظر فرهنگ فارس عميد ص 176 ، ومعناه الشّهر

الثالث من فصل الربيع يقابله شهر مايو في التاريخ الأفرنجي ، ينظر المورد قاموس عربي إنكليزي ، ويقابله شهر

الماء عندنا .

7- حاشية ابن حمدون 1 / 86 .

المبحث الرابع
اسم كان وأخواتها

اسم كان وأخواتها

الحديث عن اسم كان وأخواتها ، باعتداده القسم الرابع من المرفوعات ، يجعلنا نتطرق للحديث عن أحكام كان وأخواتها، مع أن الحديث عن أحكام كان موضعه خلاف الأصل في الأفعال . إذ كان وأخواتها أفعال ناقصة أحيانا وتامة أحيانا أخرى ولها معانٍ وُضعت لها قد تخرج عنها بمعونة القرائن لتعطى معاني أخرى .

وتسمى أفعالا ناقصة وهي تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع الأول تشبيها له بالفاعل ، ويسمى اسمها وتنصب الآخر تشبيها له بالمفعول به ، ويسمى خبرها .
وسميت ناقصة ، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام ، بل لابد من ذكر المنصوب ليتم الكلام . فمنصوبها ليس فضلة ، بل هو عمدة لأنه في الأصل خبر للمبتدأ ، وإنما ينصب تشبيها له بالفضلة .

ومن هذه الأفعال ، كان وأخواتها وهي : (كان وأمسى وأصبح ، وأضحى وظل وبات وصار ، وليس ومازال وماانفك ومافتى ومابرح ومادام).
وتجى الأفعال الآتية (آض ورجع واستحال، وعاد وصار وارتدَّ وتحول وغدا وراح، وانقلب وتبدل). بمعنى صار فيكون لها حكمها⁽¹⁾ .

أحكامها :

أولا : لكل فعل من هذه الأفعال الناسخة معنى خاص بها ، تدلُّ عليه بأصل وضعها ، إلا أن من هذه الأفعال ما يخالف أصل وضعه فيأتي بمعنى فعل آخر ، إن كان هناك قرينة تدلُّ على أنه ليس المراد اتصاف المسند إليه بالمسند في وقت مخصوص ، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال ، وهي (كان وأمسى ، وأصبح وأضحى وظل وبات) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَكَانَ مِنَ الْمَغْرِقِينَ ﴾⁽²⁾ . أى صار ، وقوله : ﴿ فَأَصْبَحْتُ مِنْ عَمَلِهِ ﴾

1- ينظر شرح الأئمة 110 .

2- الآية 43 من سورة هود .

إِخْوَانًا⁽¹⁾ أى صرتم ، وقوله جلّ شأنه: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾⁽²⁾ أى صارت ، وقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾⁽³⁾ أى صار.

فخلاف الأصل وقع مع هذه الأفعال فى المعنى ، فالمعنى فى أصل وضعها يختلف عن المعنى الذى آلت إليه ، أما فى العمل فبقيت على أصل وضعها، فالمبتدأ مرفوع بعدها على أنه اسمها ، والخبر منصوب على أنه خبرها .

ثانيا: الأصل فى الاسم أن يلى الفعل الناقص ، ثم يجئ بعده الخبر ، وخلاف الأصل أن يُعكس الأمر ، فيُقدّم الخبر على الاسم وجوبا أو جوازا ، وبهذا يكون لكان مع اسمها وخبرها ثلاث حالات ، وهى :

أ- وجوب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وهو الأصل ، وذلك فى موضعين :

1- أن يكون الاسم محصورا فى الخبر نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً ﴾⁽⁴⁾ .

2- أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر : بأن يكونا معربين تقديرا، نحو قولك : كان موسى فترى ، أو يكونا مبنيين نحو قولك : كان هؤلاء من يجادلونك ، وقد مرّ نحو هذا مع مراتب المبتدأ والخبر ، لأنهما-اسم كان وخبرها- فى الأصل مبتدأ وخبر .
ب- وجوب تقديم الخبر على الاسم ، فىلى الخبر العامل قبل الاسم ، وذلك فى موضعين :

1- أن يكون الخبر محصورا فى الاسم نحو قولك : (ليس قائما إلا زيد) ومه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾⁽⁵⁾ بنصب حجتهم على أنه خبر كان ، واسمها المصدر المنسبك من (أن قالوا).

1- الآية 103 من سورة آل عمران .

2- الآية 3 من سورة الشعراء .

3- الآيتان 58 من سورة النحل ، 16 من الزخرف .

4- الآية 35 من سورة الأنفال .

5- الآية 24 من سورة الجاثية .

2- أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك (كان في الدار ساكنها) ، إذ لو لم يتقدم الخبر على الاسم هنا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
ج- جواز الأمرين تقدم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا ماتقدم ،
منه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾ وقرأ⁽²⁾ حمزة وحفص ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا
وُجُوهَكُمْ﴾⁽³⁾ بنصب (البر) ، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾ :

سَلِيَ إِنْ جِهَلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

فقدّم خبر ليس (سواء) على اسمه (عالم) وهو جائز، خلافا لمن منعه كابن درستويه⁽⁵⁾ ، ومنه قول حسان بن ثابت⁽⁶⁾ :

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجِحًا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فـ(مراجها) خبر يكون، تقدم على اسمها (عسل) ، وصنفه ابن هشام⁽⁷⁾ من فنون القلب، إذ جعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم .
ومنه أيضا قول الشاعر⁽⁸⁾ :

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ لَذَاتُهُ بَادِكَا الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

حيث تقدم خبر دام (منغصة) على اسمها (لذاته)، وفي هذا ردّ على ابن معطى⁽⁹⁾
(الذي ذهب إلى أن دام لا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها)⁽¹⁾ ، أمّا من حاول

1- الآية 46 من سورة الروم .

2- الحجة 123 .

3- الآية 176 من سورة البقرة .

4- البيت من الطويل للسمرأل في ديوانه 92 ، القطر 130 ، شرح ابن عقيل 273/1 ، الخزانة 331/10 .

5- عبد الله بن جعفر بن درستويه ، ابن المرزبان النحوي أبو محمد ولد 258 وتوفي 347 ، له مصنفات عدة . ينظر
البغية 36/2 .

6- البيت من الوافر في ديوانه 8 ، وشرح ديوانه 59 ، وشرح ابن يعيش 93/7 ، والمغني 453، 695 ، والخزانة
224/9 .

7- ينظر المغني 695 .

8- البيت من البسيط بلانسية ورد في القطر 131 ، وشرح ابن عقيل 274/1 ، وشرح التصريح 187/1 .

9- هو يحيى بن معطى بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الخنفي النحوي ، إماما ميرزا في العربية ،
ولد سنة 560 ومات 628 له مصنفات عدة ، ينظر البغية 344/2 .

الدِّفاع عنه وارتأى أن اسم دام ضميراً مستتراً ، وقوله (منقصة) خبرها وقوله (لذاته) مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنقصة ، فإن هناك شاهداً آخر يتعذر معه هذا التخريج، وهو قول الشاعر⁽²⁾ :

مَا دَامَ حَافِظُ سِرِّي مِنْ وَثِقَتِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدًا

فقد تقدّم خبر دام (حافظ سرّي) على اسمها (من ...) وفي هذا ردّ على ابن معطي في منعه التقدّم مع (دام) .

وماتقدّم من الشواهد يكون حجة على ابن درستويه في منع تقديم خبر ليس ، وعلى ابن معطي في منع تقديم خبر دام، فهما محجوجان بما ذكر من الشواهد وغيرها⁽³⁾.

ثالثاً : الأصل أن تتقدّم كان وأخواتها على اسمها وخبرها ، وخلاف الأصل أن يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها عليهن ، إلّا ماوجب في عمله تقدّم نفى أو شبهه ، نحو (زال ، برح ، فتى ، انفك) ، وعدا (دام وليس) تقول (برّاً كان على) و (صائماً أصبح محمد) ولا تقول (صائماً مازال على) ولا (قائماً ليس محمّد) وأجازه بعض العلماء في غير (مادام)⁽⁴⁾ .

وتقدّم أخبارهن جازئ بدليل قوله تعالى : ﴿أَهْلُوا إِلَاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾⁽⁵⁾ وقوله تعالى : ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ﴾⁽⁶⁾ فـ (إياكم) و (أنفسهم) كل منهما لخبر، وقد تقدّم على كان ، وتقدّم المعمول يؤذن بجواز تقدّم العامل ، وذلك لأنّ الأصل أن يقع العامل قبل المعمول ، فإذا وقع المعمول في مكان ما، علمنا أنّ هذا المكان هو مكان العامل ، جار تقدّم المعمول على العامل .

1- الفصول الخمسون 181 ، وينظر الأشباه والنظائر 72/3 .

2- من البسيط بلانسة في تخلص الشواهد 240 ، وشرح التصريح 188/1 ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 275/1

3- ينظر شرح قطر الندى 132 .

4- جامع المدرّوس العربية 279/2 .

5- الآية 40 من سورة سبأ .

6- الآية 177 من سورة الأعراف .

إلا خبر (مادام) اتفاقاً ، و(ليس)⁽¹⁾ عند جمهور البصريين من متأخريهم وجمهور الكوفيين ، قاسوها على (عسى) ، واحتج المجيزون⁽²⁾ بنحو قوله تعالى : ﴿أَلَا يُؤْمِرُ بِتِهْمَةٍ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهَا﴾⁽³⁾ ، و أُجيب بأن المعمول ظرف يتوسّع فيه .
وَمُنِعَ تَقَدُّمَ خبر مادام عليها اتفاقاً لأنّ معمولها صلة الحرف المصدرى لا يتقدّم عليه ، ولا يجوز توسّطه بين (ما ، ودام) على الصّواب إذ الموصول لا يفصل عن صلته بمعمولها ، فإن قلنا بعدم تصرّف (دام) فينبغي أن يجرى فيه الخلاف الذي في (ليس) ، وإن قلنا بتصرّفها فينبغي أن يجوز قطعاً⁽⁴⁾ .

رابعاً : الأصل في (زال ، وانفك ، وفقى ، وبرح) أن يتقدّمها نفى بحرف أو فعل أو اسم ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾⁽⁵⁾ و ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾⁽⁶⁾ وقولك (لست تبرح مجتهداً) وقولك (زهيرٌ غيرٌ منفكٍّ قائماً بالواجب) ، أو نفى نحو قول الشاعر⁽⁷⁾ :

صَاحِ شَمْرٌ ، وَلَا تَرَلْ ذَاكَرَ الْمَوِّ
بِ فَتَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

أو دعاء ، نحو : (لازلت بخير) .

إلا أنّ منها ما جاء مخالفاً لهذا الشرط الذي يُعدُّ أصلاً ، فقد جاء حذف النهي منها بعد القسم والفعل مضارع منفي بلا، فهذه ثلاثة شروط تحيز الحذف قياساً⁽⁸⁾ ، ومنه قوله

1- ينظر الإنصاف 160 ، المسألة 18 .

2- المجيزون هم قدماء البصريين والفراء وابن بريهان والرحسري والشاربيان وابن عصفور من متأخريهم . ينظر شرح

التصريح 188/1 .

3- الآية 8 من سورة هود .

4- ينظر شرح التصريح 188/1 .

5- الآية 118 من سورة هود .

6- الآية 90 من سورة طه .

7- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح ابن عقيل 265/1 ، وشرح التصريح 185/1 ، وشرح الأشتوني 110/1 ،

والمقاصد النحوية 14/2 .

8- ينظر شرح التصريح 185/1 .

تعالى: ﴿ثَالِثَةً تَقْنَأَنَّ ذِكْرُ يُونُسَ﴾⁽¹⁾ والتقدير (لاتفتأ) ، فمعنى النهى موجود وإن حُذف لفظه، ونحو قول امرئ القيس⁽²⁾ :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَنْبَرُ حُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا مَرَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

والتقدير : (لا أبرح قاعدا) ، وجعل ابن جني عذر الحذف هنا (لقوّة المعرفة بالموضع)⁽³⁾ .

وجعله ابن هشام (مطرّدا)⁽⁴⁾ ، وهو (جائز مستملح)⁽⁵⁾ في هذه المواضع، وجعلوا الحذف من دون القسم من الشذوذ، ونحو قول الشاعر⁽⁶⁾ :

وَأَبْسَرُحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظِقًا مُجِيدًا

أى صاحب نطق وجواد ما أدام الله قومي ، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا مابقى له قومه ، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت⁽⁷⁾ .

ويشترط في (دام) أن تتقدّمها (ما) المصدرية الظرفية ، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽⁸⁾ ، ومعنى كونها مصدرية أنّها تجعل مابعداها في تأويل مصدر، ومعنى كونها ظرفية أنّها نائبة عن الظرف وهو المدة ، لأنّ التقدير : (مدّة دوامى حيا)⁽⁹⁾ .

خامسا : جميع هذه الأفعال تجيء تامة فتكتفى برفع المسند إليه على أنّه فاعل لها ، ولا تحتاج إلى الخبر ، إلّا ثلاثة أفعال منها فقد لزمّت النقص فلم تردّ تامة ، وهى : (مافتى ،

1- الآية 85 من سورة يوسف .

2- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 32 ، والخصائص 284/2 ، والمغنى 637 ، وشرح التصريح 185/1 ، والخزانة 238/9 .

3- الخصائص 284/2 .

4- المغنى 637 .

5- جامع الدروس العربية 274/2 .

6- البيت من الوافر لخُدّاش بن زهير في شرح ابن عقيل 264/1 ، واخضع 100/2 ، وشرح الأشموني 110 .

7- ينظر شرح ابن عقيل 265/1 .

8- الآية 30 من سورة مريم .

9- ينظر شرح التصريح 186/1 .

وما زال ، وليس) ، خلافاً للفارسي في الأوليين ، وللصغاني في فتي⁽¹⁾ ، وأجاز أبوعلی الفارسي في الحلييات⁽²⁾ وقوع زال تامة ، وقد يعضد رأيه في ذلك قول الراجز⁽³⁾ :

فِي حُمَيَّا بَغِيَّةٌ تَفْجَسُ

وَلَا يَنَزَالُ وَهُوَ أَلْوَى أَلَيْسُ⁽⁴⁾

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ، ولنا أن نقول : الخبر محذوف والتقدير : ولا يزال متفجساً ، وهو ألوى أليس .

فيصح تأويل ما أوله ابن مالك إذ لم يعثر على شواهد كثيرة تعضد رأى أبي على الفارسي ، والشاهد المفرد لا يكفي لتقعيد قاعدة تخالف ما أصلوه من كون جواز مجيء زال تامة (فالقليل لا يعتد به) ، ولأن لهذا التقدير نظائر في حذفهم خبر المبتدأ استغناء عنه بالجملة الحالية ، وكذا تقدير حذف الخبر متى دلّ عليه دليل في الكلام .

وتجئ هذه الأفعال تامة إن أريد بكان ثبت ، أو كفّل أو غزل وبتواليها الثلاث دخل في الضحى والصباح والمساء ، وبظلّ دام أو طال ، وبيات نزل ليلاً ، وبصار رجع أو ضمّ أو قطع ، وبدام بقى أو سكن ، وبرح ذهب أو ظهر ، وبوئى فتر ، وبرام ذهب أو فارق ، وبانفكّ خلص أو انفصل ، وبفتأ سكن أو أطفأ ، سميت تامة ، وعملت عمل مرادفته . وكلّها تتصرّف إلا ليس ودام ، ولتصاريّفها مالها ، وكذا سائر الأفعال⁽⁵⁾ .

سادساً : الأصل أن تدخل هذه الأفعال الناقصة على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وخلاف الأصل أن اختصّت (كان) بمجيئها زائدة ، والزيادة خلاف

1- انظر الجمع 82/2 .

2- مخطوط رقم 226 نحو- تيمور- دار الكتب المصرية، نقلاً عن شرح التسهيل 342،341/1 ، وينظر الجمع 82/2 ، ولم أجد رأيه في كتابه الشعر ولا في المسائل البصريّات .

3- الرجز بلا نسبة ورد في شرح التسهيل 342،341/1 ، والمنصف من التصريف لابن جني 83/3 .

4- الألوئى: الملتوى المعوج ، والشديد من الرجال ، ينظر المنصف لابن جني 83/3 ، وفي فقه اللغة للتهالبي 55 ، في ترتيب الشجاعة : رجل شجاع ثم بطل .. ثم أهيس ثم أليس .

5- ينظر شرح التسهيل 342/1 .

الأصل ، وتخصيص الحكم بكان لأنها أمّ باهما ، (وهم يتوسعون في الأمّهات)⁽¹⁾ ، وأمّا غيرها من أخواتها فلا تزاد ، إلّا ما شد من قولهم : (ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها)⁽²⁾ ، روى ذلك الكوفيّون وأجاز أبو علي⁽³⁾ زيادة أصبح وأمسى حملا على قول الشاعر⁽⁴⁾ :

عَدُوّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا
أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

فقد زاد (أصبح) بين المبتدأ وخبره .

وقوله⁽⁵⁾ :

أَعَاذَلْ قَوْلِي مَا هَوَيْتِ فَأَوْبِي
كَثِيرًا أَمْرِي أَمْسَى لَدَيْكَ ذُنُوبِي

فقد زاد (أمسى) بين الفعل ومفعوله .

وتزاد (كان) بشرطين :

أ- كونها بلفظ الماضي ، وشذّ قول أمّ عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه⁽⁶⁾ :

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَيْلٍ

إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

فزادت (تكون) بلفظ المضارع شذوذا بين المبتدأ والخبر .

ب- كونها بين شيئين متلازمين ، وليسا جارا ومجرورا نحو (ما كان أحسن زيدا)

فزاد (كان) بين (ما) التعجّبية وفعلها وقولهم : (ولدت فاطمة⁽⁷⁾ بنت الخرشب الكملة من بنى

1- شرح الأشموني 118 ، وحاشية الخضري 117/1 .

2- حاشية الخضري 116/1 ، 117 ، والتحميز 331/3 ، والمغرب 100 .

3- ينظر شرح الأشموني 118 .

4- البيت من السريخ^{بلا نسبة في} المجمع 100/2 ، وشرح الأشموني 118/1 ، وضرائر الألوّسى 311 ، وحاشية الخضري 117/1 .

5- البيت من الطويل بلا نسبة في تخليص الشواهد 252 ، والمجمع 100/2 ، وشرح الأشموني 110/1 ، وحاشية الخضري 117/1 .

6- الرجز ورد في شرح ابن عقيل 292/1 ، وشرح التصريح 191/1 ، والمجمع 99/2 ، وشرح الأشموني 118/1 ، والخزانة 225/9 .

7- هي فاطمة بنت أسد الخرشب الأهمارية ولدت الكملة من بنى عبس وهم : الربيع وقيس وعمارة وأنس . ينظر الخمر لابن حبيب 458 .

عَبَسَ لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ⁽¹⁾ فزاد (كان) بين الفعل ونائب الفاعل تأكيداً للمضى ، ونحو زيادتها في قوله تعالى : ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾⁽²⁾ ، فقد جعلت⁽³⁾ (كان) هنا زائدة للتوكيد ، وكأنّ التقدير : كيف نكلّم من هو في المهد صبيّاً، ونصب صبيّاً على الحال ولو أريد به المضى لم يكن لسيدنا عيسى معجزة في ذلك ولا اختصاص بهذا الحكم دون سائر الناس ، وإثما المعنى كيف نكلّمه وهو السّاعة كذا ، وقد زيدت هنا بين الموصول وصلته ، وشدّ زيادتها بين الجار والمجرور في قول الشاعر⁽⁴⁾ :

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
فزيدت (كان) شدوذاً بين الجار والمجرور .
وقوله⁽⁵⁾ :

إِلَى كَنَاسٍ - كَانَ - مُسْتَعِيدِهِ

يريد : إلى كناس مستعيده .

وقوله⁽⁶⁾ :

أَمْرِي أَمْ عَمْرٍو دَمْعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو مَا كَانَ أَصْبَرَا

يريد : وما أصبر ، أى ما أصبرها ، و(كان) زائدة .

وليس من زيادتها قول الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك⁽⁷⁾ :

1- قائله هو قيس بن غالب البدرى ورد في الديباج 74 ، ومجاز القرآن 8/2 ، وشرح الأشموني 118 .

2- الآية 20 من سورة مريم .

3- ينظر المقتضب 117/4 ، وشرح ابن يعيش 100/7 ، وشرح الرضى 273/2 .

4- البيت من الوافر بلا نسبة في أسرار العربية 136 ، وشرح ابن يعيش 98/7 ، ورصف المباني 140 ، وشرح التصريح 192/1 ، والخزانة 207/9 .

5- السرجز نسب لغيلان بن حريث في مجاز القرآن 140، 7/2 ، والضرائر 78 ، والخزانة 211/9 ، وضرائر الألوسى 309 .

6- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 69 ، والضرائر 78 ، والمقاصد النحوية 668/3 ، والخزانة 211/9 ، وضرائر الألوسى 310 .

7- البيت من الوافر للفرزدق ديوانه 597 ، والمقتضب 116/4 ، والصاحي 161 ، وأسرار العربية 136 ، وشرح التصريح 192/1 ، والخزانة 217/9 .

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانِ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

لرفعها الضمير وهو الواو ، والزائد لا يعمل شيئا ، خلافا لمن ذهب إلى زيادتها في البيت وهما (الخليل وسيبويه)⁽¹⁾ ، والفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الجر الزائد يعمل لفظا أن الحرف يبقى اختصاصه بالأسماء بخلاف كان الزائدة فتدخل على الفعل⁽²⁾ ، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئا ، فقيل : الأصل (هم لنا) ثم وصل الضمير بـ كان الزائدة إصلاحا للفظ ، لئلا يقع الضمير المنفصل إلى جانب الفعل ، وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في (لنا) على أن لنا صفة لجيران ، ثم وصل لما ذكر ، وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة فقيل على أنها ناقصة و(لنا) الخبر، وقيل بل على أنها زائدة وإنما تعمل في الفاعل، كما يعمل فيه العامل المُلغى نحو (زيد ظننت عالم)⁽³⁾، وقيل إن (كان) زيدت مع الفاعل لأنه كاجزاء منها لأتّم قالوا : والفاعل كاجزاء من الفعل⁽⁴⁾ .

وأجاز بعض النحويين زيادة (كان) آخر قياسا على إلغاء ظنّ أخراء والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأنّ الزيادة على خلاف الأصل ، فلا تُستباح في غير مواضعها المعتادة⁽⁵⁾ .

سابعاً : الأصل الذكر ، وخلاف الأصل الحذف وقد تحذف كان وذلك على أربعة أوجه :

أ- أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ، وكثر ذلك بعد (إن ولو) الشرطيتين ، فمثال (إن) (سرّ مسرعا إن ركباً وإن ماشياً) التقدير : إن كنت راكباً وإن كنت ماشياً ، ومنه قول ليل الأخيلية⁽⁶⁾ :

1- ينظر شرح التصريح 9/1 .

2- شرح المكودي 98/1 .

3- المغني 287 .

4- الخزانة 219/9 .

5- شرح التسهيل 361/1 .

6- البيت من الكامل لليلى ديوانها 109 ، وفي الكتاب 261/1 ، وقواعد الشعر لتغلب 4 ، وأخذائق الغناء في أخبار النساء للمالقي 102 ، والقطر 141 ، والمساعد 271/1 ، واضع 102/2 .

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرُ آلَ مَطَرٍ فَإِنْ ظَلِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

أي إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً ، ومثله قولهم (الناس مجزئون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر)⁽¹⁾ أي أن كان عملهم خيراً فجزأؤهم خيراً .

ومثال (لو) قوله صلى الله عليه وسلم : ((الْتِمَسْ وَلَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيدٍ))⁽²⁾ ولو كان الملتمس خاتماً من حديد .

وقول الشاعر⁽³⁾ :

لَا يَأْمِنُ الدَّهْرُ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ هَنَاقٌ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

أي: ولو كان صاحب البغي ملكاً ذا جنود كثيرة .
وقوله⁽⁴⁾ :

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا؟

والتقدير : إن كان المقول^{صحيحاً} ، وإن كان المقول كذباً ، وقولك (ألا طعام ولو تمراً) ،
والتقدير: ولو كان الطعام تمراً ، وقالوا (ادفع الشر ولو إصبعا) أي ولو كان قدره إصبعا ،
وعلى الفعل التأم ولو دفعته إصبعا⁽⁵⁾ .

ويقلّ الحذف المذكور بدون (إن ولو) ، أنشد سيبويه⁽⁶⁾ :

مِنْ لَدُنْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَئِهَا .

1- التخمير للخوازمي 487/1 ، واهمع 103/2 ، وعند الأشموني بلفظ (المرء مجزى بعمله..) 119 .

2- أخذيث الشريف تجده في مسند الإمام أحمد بن حنبل 460/6 ، وصحيح البخاري بخاشية الندي 36/4 ، وسنن النسائي 123/6 ، وسنن البيهقي 236/7 .

3- البيت من البسيط للعين المنقري في المغني 268/1 ، والقطر 142 ، وشرح التصريح 193/1 ، وشرح شواهد المغني للسيوطي 658/2 ، واهمع 103/2 .

4- البيت من البسيط للنعمان بن المنذر في الكتاب 260/1 ، وشرح ابن يعيش 97/2 ، وشرح ابن عقيل 294/1 ، والمساعد 271/1 ، والخزانة 10/4 .

5- ارتشاف الضرب 98:97/2 ، وينظر الكتاب 270/1 .

6- رجز مشطور من شواهد الكتاب الخمسين المجهولة 264/1 ، وارتشاف الضرب 99/2 ، واهمع 105/2 ، ورد في شرح الأشموني 119 .

أى من لد أن كانت شولا ، والتقدير المراعى للأصل : من لد شالت شولا .
ومثله قوله⁽¹⁾ :

أَزْمَانُ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّذِي لَسِرَةِ الرَّحَالَةِ أَنْ يَمِيلَ مَيْلًا

قال سيبويه : أراد : أزمان كان قومي مع الجماعة وحذف (كان) لأنهم يستعملونها كثيرا في هذا الموضع ، ولا لبس فيه ولا تغيير للمعنى ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾⁽²⁾ أراد ما كانت تتلوه⁽³⁾ ، بهذا قدره الزجاج في معانيه⁽⁴⁾ ، وكذا قال الكوفيون : الأصل : ما كانت تتلو الشياطين ، ولا يريدون بذلك أن صلة (ما) محذوفة ، وهى (كانت) ، و(تتلو) في موضع الخبر ، وإنما قصدوا تفسير المعنى ، وهو نظير (كان زيد يقوم) المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضى⁽⁵⁾ .

ب- أن تحذف وحدها ، وكثر ذلك بعد (أن المصدرية) الواقعة في موضع المفعول لأجله ، في كل موضع أريد به تعليل فعل بفعل ، في مثل قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) أصله (انطلقت لئن كنت منطلقا) ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها على (انطلقت) للاختصاص ، فصار (لأن كنت منطلقا انطلقت) ثم حذفت اللام الجارة اختصارا ، ثم حذفت (كان) لذلك ، فانفصل الضمير الذى هو اسم كان فصار (أنت أنت منطلقا) ثم زيدت (ما للتعويض) عن (كان) وأدغمت النون من (أن) في الميم من (ما) فصار (أما أنت) وعلى ذلك قول الشاعر⁽⁶⁾ :

1- البيت من الكامل للمراعى النميرى ديوانه 234 ، والكتاب 305/1 ، وارتشاف الضرب 99/2 ، والتصريح

195/1 ، واضمع 105/2 ، والخزانة 145/3 .

2- الآية 101 من البقرة .

3- ينظر الخزانة 145/3 : 146 ، ولم أجد هذا التقدير (كان المحذوفة) في كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبى

البقاء العكبرى 98/1 ، ولا كتاب إعراب القرآن الكريم وبيانه لحى الدين الدرويش 157/1 ، ولا في إعراب

القرآن للنحاس 252/1 .

4- معاني القرآن وإعرابه للزجاج 183/1 .

5- الدر المنصور للمسمين الخلى 28/2 . وينظر كتاب الأفعال لعبد الحميد مصطفى السيد 259/1 .

6- البيت من البسيط لعباس بن مرداس تجده في الخصائص 381/2 ، والمنصف 116/3 ، والإنصاف 71/1 ،

ورصف المباني 99 ، والمغنى 35 ، والشذور 186 ، وشرح ابن يعيش 99/2 .

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُ الضَّبْعُ

حيث حذف (كان) ، وعوّض عنها (ما) الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية ، وأبقى اسم كان الضمير البارز المنفصل وخبرها وهو قوله (ذا نفس) ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون ماعوضا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض ، وأجاز ذلك المبرّد⁽¹⁾ فيقول (أما كنت منطلقا انطلقت) على أن (ما) زائدة لايعوض ، وزعم أبوعلسى وابن جني أن (ما) هي الراجعة الناصبة ، لكونها عوضا عن الفعل فنابت منابه في العمل⁽²⁾ .
ج- أن تحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف⁽³⁾ ، ولهذا ضعف (ولو خاتم) و(إن خير) في المثالين المتقدمين من قوله عليه الصلاة والسلام: ((التمس ولو خاتم من حديد)) ، وقولهم (الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير وإن شر فشر) .

د- أن تحذف مع معموليها ، وذلك بعد إن الشرطية، نحو قولك (ساعد أخاك إما لا) أي إن كنت لاتساعد غيره، فـ(ما) عوض عن (كان) واسمها، وأدغمت نون (إن) فيها، و(لا) هي النافية للخبر، ومنه قول الراجز⁽⁴⁾ :

أَمْسَرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا
أَوَّلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَالًا

أى إن كنت لا تجدين غيرها ، و(إمالا) عوض من كان مع اسمها وخبرها . وهذا الحذف قليل، وذلك لكثرة المحذوف، ولا يحذف مع المكسورة معوضا منها (ما) إلا في هذا. وقد تحذف كان مع معموليها من غير تعويض، وعليه قوله⁽⁵⁾ :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمَى يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ وَإِنْ

أى وإن كان فقيرا معدما، ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين⁽⁶⁾ .

1- رأى المبرّد لم أحده في المقتضب ولا في الكامل . ينظر الجمع 106/2 .

2- ينظر الخصائص 381/2 ، والجمع 106/2 .

3- ينظر شرح الأشموني 119 وأورد لهذه المسألة أربعة أوجه مشهورة .

4- الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد 381 ، والجمع 107/2 ، وشرح الأشموني 120 ، والدرر 92/1 .

5- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص 186 ، والضرائر 185 ، ورصف المباني 106 ، وشرح التصريح 195/1 ، والخزانة

14/9 ، 216/11 .

6- شرح التصريح 195/1 .

ويرى ابن عصفور أنه لم يجيء في غير (إن) من أدوات الشرط ؛ وسبب ذلك أنها
أم أدوات الشرط، فجاز فيها من التصرف ما لم يجز في غيرها⁽¹⁾ ، وقالوا يجوز حذف فعل
الشرط والجزاء إن فهم المعنى⁽²⁾ ؛ ولكثرة الاستعمال كما ذكرهما المبرّد⁽³⁾ .

1 - الضرائر 185 .

2 - المقاصد النحوية 437/4 .

3 - المقتضب 151/2 .

المبحث الخامس
أسماء كاد وأخواتها
(أفعال المقاربة)

أسماء كاد وأخواتها (أفعال المقاربة)

كاد وأخواتها أفعال تدخل على الجمل الاسمية ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، وتسمى أفعال المقاربة والتوقع والشروع ، وقد عرفها ابن الحاجب بما يفيد اشتراكها في إفادة المقاربة ، إذ يقول : (أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر ، رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه)⁽¹⁾ وبهذا لا تكون تسميتها في باب التغلب ، ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما ذكر بعض النحاة⁽²⁾ ، إلا أن الرضى لا يرتضى هذا ، ويرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حق غير الله تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنوه ... وكذا (طفق) ومرادفاته فهي تدلّ على الشروع في الحدث والتلبس بأول أجزائه ، .. وعلى هذا ، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر ، إلا: كاد ومرادفاته⁽³⁾ .

وقد سميت بأفعال المقاربة والتوقع والشروع من قبيل التغليب وهو أسلوب سائع عربية . وهي على ثلاثة أقسام :

أحدها : أفعال المقاربة وهي ما تدلّ على قرب وقوع الخبر وهي ثلاثية :

(كاد ، وأوشك ، وكرب) .

الثاني : أفعال الرجاء والتوقع وهي ما تدلّ على رجاء وقوع الخبر ، وهي ثلثة أيضاً (عسى ، وحرى ، وأحلولى) .

الثالث : أفعال الشروع وهي ما تدلّ على الشروع في العمل وهي كثيرة منها (أنشأ ، وطفق ، وعلق ، وأخذ ، وهب) ومثلها كل فعل يدلّ على الابتداء في العمل والشروع فيه ، ولا يكتفي بمرفوعه .

1- شرح الرضى على الكافية 4 / 211 .

2- ينظر الكواكب الدرية 1 / 111 ، وحاشية ابن حمدون 1 / 102 .

3- ينظر شرح الرضى 4 / 211 ، 212 .

أحكامها :

يعطى لاسم كاد وأخواتها حكم الفاعل ونائبه وحكم اسم كان ، إذ تنطبق عليه تلك الأحكام ، فالأصل في اسم كاد ، ما كان أصلاً فيما ذكرناه ، وما خالف الأصل فيما سبق يعدّ مخالفاً للأصل في اسم كاد وأخواتها ، وبالإضافة إلى ما اشتركت فيه كاد وأخواتها مع سابق المرفوعات من ظواهر مخالفة للأصل ، فإن لها ظواهر أخرى قد ورد فيها خلاف للأصل أيضاً ، وإن تكن متعلقة بالأخبار ، وهي من المنصوبات ، إلا أنني سأذكرها مجازاً في هذا الموضع من البحث ، وهي :

أولاً : الأصل أن يكون خبر كاد وأخواتها فعلاً مضارعاً مسنداً إلى ضمير يعود إلى اسمها ، سواء أكان مقترناً بأن أم مجرداً منها ، ولا يذكر خبرها إلا فعلاً ، لأنها لمقاربة الفعل من ذاته⁽¹⁾ ، وجعل مضارعاً لأنه لما كانت (كاد) موضوعاً للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالة على الحال بأولى من دلالة على الماضي عدلوا عنه إلى (يفعل) ؛ لأنه أدلّ على مقتضى كاد ورفعوه مراعاة للأصل فدلّ على صحّة ما ذهب إليه⁽²⁾ .

وتمثّلت ظاهرة مخالفة الأصل في إجازة إسناد الفعل إلى اسم ظاهر في خبر (عسى) خاصّة مشتمل على ضمير يعود إلى اسمها ، منه قول الشاعر⁽³⁾ :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ بَلِّغْ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ نَرِيَادِ

حيث أسند المضارع إلى اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود إلى الاسم ، والأصل أن يسند المضارع إلى ضمير ، فيقول :

وَمَاذَا عَسَى جَهْدَ الْحَجَّاجِ يَلِّغْ

1 - المقتضب 3 / 75 .

2 - ينظر الإنصاف 555 .

3 - البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 145 ، وأوضح المسالك 1 / 223 ، وشرح التصريح 1 /

205 ، والخزانة 2 / 211 .

وما يجعل البيت جارياً على الأصل إعراب النّحاة⁽¹⁾ لـ (جهده) بدلاً من ضمير مستتر في (يبلغ) تقديره هو يعود إلى الحجاج .

أمّا على رواية نصب (جهده) فيكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر جارٍ على الأصل.

وعلة رفع المضارع للضمير لا للظاهر، ولو سبباً في غير عسى، لأنّ وضع هذه الأفعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره ، فلا بدّ فيه من ضمير ليتحقّق ذلك⁽²⁾ .

ومما خالف الأصل وُرفِع فيه الظّاهر السبي ، وقد أجازَه ابن مالك بقلّة ، قول الشاعر⁽³⁾ :

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مَا أَثْبُهُ تَكَلَّمْنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ (كاد) السبيّ وهو الاسم الظّاهر ، المضاف إلى ضمير الاسم ، وهو قوله (أحجاره) . وقيل أحجاره بدل من الضمير المستتر في كاد العائد إلى (الربع)، وتكلّمني فيه ضمير مستتر عائد إلى (أحجار)، وأصل الكلام : كاد هو أحجاره تكلّمني .

ومثله أيضاً قول الشاعر⁽⁴⁾ :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

حيث رفع المضارع الواقع خبراً لـ (جعل) الاسم الظّاهر المضاف إلى ضمير الاسم ، وهو قوله (ثوبي) وخرّجه بعض النّحاة على أنّ (ثوبي) بدل اشتمال من اسم (جعل) وهو التّاء ، لا فاعل يثقلني ، ففاعله ضمير البدل لتقدّمه رتبة ولأنّه

1- عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك 1 / 222 .

2- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 1 / 124 .

3- البيت من الطويل لدى الرمة ديوانه 821 ، وأدب الكاتب لابن قتيبة 462 ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 125 ، وتحصيل عين الذهب للمستتمري 549 ، وشرح الأشموني 130 .

4- البيت من البسيط نسب لعمر بن أحمد ولأبي حية النمري ورد في الحيوان 6 / 483 ، برواية (يوجعني) بدل (يثقلني) ، والمنغني 579 ، وشرح شواهد 911 ، والخزانة 9 / 355 ، 359 .

المقصود بالحكم والفعلان خبران لعامل المبدل المقدّر فأغنيا عن الخبر .
وقد خولف هذا الأصل مرّات أخرى بوقوع الخبر اسماً، أو جملة فعلية فعلها ماضٍ، أو اسمية ، وما ورد من ذلك شاذ لا يلتفت إليه ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾⁽¹⁾ فقوله ﴿ مَسْحًا ﴾ ليس هو الخبر ، وإنما هو مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر والتقدير (يمسح مسحاً)⁽²⁾ ، أو مصدر في موضع الحال⁽³⁾ .

ومن الشواهد التي تثبت فيها ظاهرة خلاف الأصل ، قول الشاعر⁽⁴⁾ :
فَأَبْتُ إِلَىٰ فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَضْفِيرُ
حيث أعمل (كاد) عمل (كان) فرغ بما الاسم ونصب الخبر ، ولكنّه أتى بخبرها اسماً مفرداً ، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكر النحاة هذه الرواية وزعموا أنّ الرواية الصحيحة هي (وما كنت آئباً) أو (ولم أك آئباً) أو (ولم آل آئباً) أي لم أدع جهدي في الإياب ، ورأى ابن جني أن تلك الرواية لا وجه لها في هذا الموضع، إذ المعنى وما كدت أؤوب⁽⁵⁾ ، فاستعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع .
ومثله قول الآخر⁽⁶⁾ :

- 1- الآية 32 من سورة ص .
- 2- التبيين 2 / 211 ، وإعراب القرآن للنحاس 3 / 463 .
- 3- التبيين 2 / 211 .
- 4- البيت من الطويل لتأبط شرا ديوانه 89 ، والخصائص 1 / 391 ، وشرح ابن يعيش 7 / 13 ، والتصريح 203/1 ، والخزانة 8 / 374 .
- 5- ينظر الخصائص 1 / 391 ، وشرح ابن يعيش 7 / 14 ، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي 1 / 41 .
- 6- الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه 185 ، الخصائص 1 / 98 ، وشرح ابن يعيش 7 / 14 ، والتوضئة للشلوبين 272 ، واجني الداني 463 ، وشرح الأشموني 128 .

أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلِحًا دَائِمًا

لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

حيث جاء خبر (عسى) اسماً مفرداً ، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، والصواب عند ابن هشام أنه مما حذف فيه الخبر أي وأكون صائماً ، لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي ، ولأن المرجو كونه صائماً لا نفس الصائم⁽¹⁾.

ومثله قولهم (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا)⁽²⁾ فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان⁽³⁾ ، ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام ، فهذا رأى⁽⁴⁾ سيبويه وأبي على ، وأول غيرهما من النحاة أن (أبوساً) خبر لكان ، أو لصار أو مفعول به . واختار البغدادي⁽⁵⁾ على هذا كله أن يقدّر يأس أبوساً، فيكون مفعولاً مطلقاً، نظير قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾⁽⁶⁾ ، أي يمسح مسحاً .

والرأي عند الباحثة أن تكون (أبوساً) خبراً لعسى وإن فيها مخالفة للأصل ، إلا أنها مراجعة لأصل مرفوض ، فذلك أفضل من إضمار محذوفات نحو تقديرهم عسى الغوير يكون أبوساً أو يصير أبوساً ، وفيه مجئ الفعل بعد عسى بغير أن ، وإضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل ، وقيل التقدير : عسى الغوير يأتى بأبوس ، وفيه ترك أن وإسقاط الجار توسعاً⁽⁷⁾ .

1- المعني 152 .

2- المثل في جمهرة الأمثال 2 / 51 ، وجمع الأمثال 2 / 17 ، قالته الزباء ملكة تدمر .

3- الكتاب 3 / 158 .

4- المصدر السابق 1 / 51 ، 159 ، وينظر كتاب الشعر للفارسي 2 / 496 .

5- ينظر الخزانة 9 / 320 ، 321 .

6- الآية 32 من سورة ص .

7- الخزانة 9 / 321 .

وعلق ابن عصفور على الشواهد المتقدمة فذكر أنها من الضرورة و (كان الوجه أن يقول : ما كدت أؤوب ، وإني عسيت أن أصوم ، إلا أن الضرورة منعت من ذلك ، وقولهم في المثل (عسى الغوير أبوساً شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه)⁽¹⁾ .

ومن تلك الشواهد أيضاً قول الشاعر⁽²⁾ :

مِنْ خَمْرِ يَسَانٍ تَخِيرُهَا تَرِيَاقَةُ تَوْشِكُ فَتَرِ الْعِظَامُ
فجاء خبر (توشك) اسماً مفرداً ، وهو نادر وخلاف الأصل ، والصحيح أن الرواية في الديوان * تَرِيَاقَةُ تَوْرَتْ فَتَرِ الْعِظَامُ *

وكذا في شرح ديوانه⁽³⁾ : برواية (تسرع) مكان توشك وبهاتين الروايتين لا شاهد في البيت .

وذكر ابن منظور⁽⁴⁾ أنه قد تكرر في الحديث يوشك أن يكون كذا وكذا أي يقرب ويدنو ويسرع . ومنه حديث السيدة عائشة رضي الله عنها : (يُوشِكُ مِنْهُ الْفَيْئَةُ) أي يسرع الرجوع فيه . والوشيك السريع و القريب ، والعامة تقول يوشك بفتح الشين وهي لغة رديئة⁽⁵⁾ . وفي شرح الرضي⁽⁶⁾ معنى أوشك في الأصل : أسرع ، ويستعمل في الأصل فيقال : أوشك فلان في السير ومنه أيضاً

1- الضرائر 266 ، والجزانة 8 / 376 .

2- البيت من السريع لحسان بن ثابت في ديوانه 227 برواية (تورث) مكان توشك ، واللسان (وشك) 310/15 ، (بيس) 1 / 549 ، والتصريح 1 / 204 .

3- شرح ديوان حسان بن ثابت ، ضبط وتصحيح عبد الرحمن البرقوقي ص 437 .

4- هو جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم صاحب لسان العرب في اللغة واختصر كثيرا من الكتب قبل أن بلغ خمسمائة مجلد توفي 711 هـ ينظر البغية 1 / 248 .

5- اللسان (وشك) 15 / 310 وفيه حديث عائشة المستشهد به ، و (فياً) 10 / 361 وفيه حديث عائشة عن زينب : كل خلافا محمودا ما عدا سورة من حد تسرع منها الفَيْئَةُ الْفَيْئَةُ

6- شرح الرضي 4 / 220 .

قول الشاعر⁽¹⁾ :

لَا وَشَكَ صَرَفَ الدَّهْرِ تَفْرِيقُ بَيْنَنَا وَلَا يَسْتَقِيمُ الدَّهْرُ وَالْدَّهْرُ أَغْنَوْ

فجاء خبر أو شك اسماً مفرداً مضافاً إلى ظرفه وهو خلاف الأصل ، وتخرج النحاة أن التقدير فيه : لأوشك يفرق بيننا تفريقاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى ظرفه⁽²⁾ .

وعلى كلٍّ فإن كثرة الشواهد على ظاهرة مخالفة الأصل ووقوع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال ما هو إلا مراجعة لأصل مرفوض وتنبه عليه⁽³⁾ ، وعلق المرادي على ما يعدّ مخالفاً للأصل أن عسى عاملة عمل كان وهو الصحيح ، لأنّ العرب لما نطقوا به على الأصل نطقوا به اسم فاعل كما تقدّم في المثل والبيت⁽⁴⁾ .

ورأى ابن مالك في هذه الشواهد من جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً ، أنه من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ، وقد استمرّ الاستعمال بخلافه ، أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يُجهل ، .. فبقوله وما كدت آثبا ، علم أن أصل كادوا يكونون ، كادوا كائنين ، كما علم بالقود واستحوذ ، أن أصل قال ، واستعاد ، قول واستعود⁽⁵⁾ .

وكذا الرأى عند القيسي⁽⁶⁾ أن استعمال الفعل بعد (كاد) وأخواتها فرع ، واستعمال الاسم موضعه أصل ، ولكنه أصل مرفوض ، وقد يضطرّ الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع نحو صرف مالا ينصرف ، وإظهار التضعيف

1- البيت من الطويل لأبي دهب الجمحي ، الشعر والشعراء 617 ، والأغاني 7 / 133 ، والخزانة 321/9 .

2- الخزانة 9 / 321 .

3- ينظر الإنصاف 554 ، شرح ابن يعيش 7 / 14 ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 1 / 325 .

4- ينظر الجني الداني 462 ، فيه أنها تعمل عمل لعل إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً ، المقرب 111 .

5- ينظر شرح التسهيل 1 / 393 .

6- هو الحسن بن عبد الله المقرئ ت 567هـ ، ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 2 / 192 . ولم

أجد له ترجمة في باقي المصادر .

وتصحيح المعتلّ وما جرى مجرى ذلك⁽¹⁾ وجعله ابن جني من الضرب الذي (يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً)⁽²⁾ .

وما علة رفض هذا الأصل ووقوعه في نادر كلامهم ؛ إلا لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تُتصوّر في الأسماء⁽³⁾ .

ومما خالف الأصل في هذا السياق ، مجئ الخبر فعلاً ماضياً ، وذلك شاذ لا يُقاس عليه ، نحو ما جاء في قول ابن عباس رضي الله عنهما : ((فَجَعَلَ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَمْرًا سَلَّ مَرْسُولًا))⁽⁴⁾ فأرسل خير جعل وهو فعل ماض . قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ، ووجهه أن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله ، فأوّل الجملة في الحقيقة أرسل⁽⁵⁾ .

ومثله ما حكاه الكسائي (إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرُمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجْهُ)⁽⁶⁾ فقد وقع الماضي خبراً لـ (يجعل) وفي ذلك شذوذ .

وخولف الأصل مرّة أخرى بمجئ الجملة الاسميّة خبراً لـ (جعل) كما في قول الشاعر⁽⁷⁾ :

1- ينظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي 81/1 ، 82 ، والخزانة 8 / 274 ، والانتصاف من الإنصاف 555 .

2- الخصائص 1 / 97 .

3- المقاب 109 .

4- الحديث لابن عباس في شرح معاني الآثار لأبي جعفر ، ومشكاة المصابيح للتبريزي رقمه 5846 ص 1626 ، واستشهد به في الكافية الشافية 452/1 ، والنكت الحسان 72 ، وشرح الأشموني 131 .

5- ينظر أوضح المسالك 223/1 ، وشرح التصريح 205/1 ، وشرح الأشموني 128 ، والخزانة 356/9 .

6- ينظر معاني القرآن للفراء 134/1 ، وأوضح المسالك 230/1 ، وشرح التصريح 208/1 ، والجمع 136/2 .

7- البيت من الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك 218/1 ، والمغني 235 ، وشرح شواهد 606 ، والخزانة 120/5 ، 352 / 9 .

وَقَدْ جَعَلْتُ قُلُوصَ بَنِي سُهَيْلٍ مِنْ الْأَكْوَارِ مَرْتَعًا قَرِيبًا

حيث جاء خبر جعل جملة اسمية (مرتعا قريب) ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال: وقد جعلت... يقرب مرتعا، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية، وذلك نادر وقيل شاذ⁽¹⁾.

ونقل⁽²⁾ عن ابن العلاء قوله: رَفَعَ (قلوص) وجه ردي، لأن (جعل) إذا كان للمقاربة تعين أن يكون خبرها فعلا، فالأحسن نصب قلوص ويكون في جعلت ضمير يعود على المذكورة، وليست جعلت في هذا الوجه بمعنى صيرت فلا تفتقر إلى فعل، ويكون قوله (مرتعا قريب) جملة في موضع المفعول الثاني، كما يقال (جعلت أخانا ماله كثير).

وأجاز بعضهم⁽³⁾ أن يكون جعل بمعنى صير وحذف منها ضمير الشأن أي جعلته، أي الشأن مرتعا قريب. وأن آخر أجاز أن يكون على إلغاء جعلت مع تقدمها، ويؤيد هذين القولين أنه يروى بنصب قلوص على أنه مفعول أول. والجملة الاسمية في موضع المفعول الثاني.

ورأى ابن جني⁽⁴⁾ أن الشاعر أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة من الفعل والفاعل، أراد: وقد جعلت قلوص بني سهيل يقرب مرتعا من الأكوار، كما قال⁽⁵⁾:

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي عَلَى النَّأْيِ تَطَوًى وَعَيْنِي عَلَى فَقْدِ الْحَبِيبِ تَأَمُّ
ورّد عليه البغدادي⁽⁶⁾ بأن الصواب في التقدير: تقرب من المرتع، بإسناد

1- ينظر أوضح المسالك 1 / 218.

2- ينظر الخزانة 9 / 354.

3- شرح شواهد المغني 606.

4- ينظر الخزانة 9 / 352، وقد نقله عن إعراب الحماسة ولم أعثر عليها.

5- البيت من الطويل لمؤرج في اللسان (نوى) 14 / 343، الخزانة 9 / 352.

6- ينظر الخزانة 9 / 353.

الفعل إلى ضمير القلوص ، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها الفعليّ إلاّ ضمير اسمها ، كما نصّ عليه الشّارح المحقّق (الرّضى) .

وجُعِلت الجملة الاسميّة مخالفة للأصل ، لأنّ المعنى يقتضي جملة فعليّة لتدلّ على الحدث⁽¹⁾ . إذ هي ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل ، إذ لا يتحقّق معناها إلاّ في المستقبل ولذلك كان زمن المضارع الواقع خبرها مستقبلاً فقط ليتوافقاً⁽²⁾ .

وكان تعليق العصامي⁽³⁾ في تأصيل النّحاة لكون الخبر فعلاً مضارعاً ، أن (في هذه العبارة مسامحة)⁽⁴⁾ ، والصّحيح ما قاله بعد أن عرّضت الشّواهد المخالفة لذلك الأصل وهي كثيرة ، فالمسامحة ظاهرة .

ثانياً : الأصل ألاّ يتقدّم خبر كاد وأخواتها على اسمها ، فإن تقدّم ما ظاهره الخبر صارت هذه الأفعال تامّة نحو قولهم : عسى أن يقوم زيد ، وعسى أن يقوم أبواك ، وعسى أن يفعلوا ، فقولك (أن يقوم ، أن يفعلوا) في موضع رفع لأنّ فاعل عسى ، فعسى فعل ، محمولة عليها أن ، كما تقول دنا أن يفعلوا⁽⁵⁾ ، وقد يتوسّط بلا أن ، ومعها بخلف⁽⁶⁾ وعلّل ابن الحاجب علّة عدم تقدّم خبر (كاد) على اسمها قائلاً : إنّما لم يتقدّم خبر كاد على اسمها لوجهين :

1- التصريح 1 / 204 .

2- النحو الوافي 1 / 622 .

3- العصامي هو عبد الملك بن جمال الدين العصامي الاسفراييني ، المعروف بالملأ عصام ، من علماء العربية له نحو ستين كتاباً منها شرح الشذور وشرح القطر ، ولد 978 بمكة وتوفي 1037 ، ينظر خلاصة الأثر 3 / 87 ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني 1 / 403 ، والأعلام 4 / 157 .

4- الكواكب الدرية 1 / 112 .

5- ينظر الكتاب 1 / 158 ، والمقتضب 3 / 70 .

6- اجمع 2 / 142 .

أحدهما : أنهما من باب (عسى) فكما لم يتقدّم خبر (عسى) لا يتقدّم خبرها .

الثاني : أنهم لو قدّموه وهو لا يكون إلّا فعلا لأدّى إلى تقديم خبر المبتدأ عليه وهو فعل ، فكما لا يقال يقوم زيد ، على أن يكون زيد مبتدأ ، ويقوم خبره وفيه ضمير عامل ، فلذلك لا يقال : كاد يقوم زيد على ذلك ، لأنّها إنّما تدخل على مبتدأ خبره فعل مضارع ، فإذا امتنع التقديم قبل دخولها امتنع بعد دخولها⁽¹⁾ .

وعلّل الرّضى عدم تقديم الأخبار لأن كاد وأخواتها فروعا لكان ومحمولة عليها ، فلم تقدّم أخبارها عليها كما كان يتقدّم خبر كان عليها⁽²⁾ .

وما ظاهره أنّه مخالف للأصل ، وتقدّم الخبر فيه على الاسم اختلف فيه النّحاة ، نحو قول الرّاجز⁽³⁾ :

تَقُولُ بَنِي : قَدْ أَنَى أَنَاكَ
يَا أَبَتِي عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ

وقول الآخر⁽⁴⁾ :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا
تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

وقول الآخر⁽⁵⁾ :

أَصِحُّ فَعَسَاكَ أَنْ تُهْدَى أَمْرَعَاءُ
لِقَلْبِكَ بِالْإِضَافَةِ مُسْتَفَاد

والتقدير في البيتين المتقدمين أنّ الخير مقدّم والاسم مضمّر ، كأنّه قال : عساك الخير أو الشرّ ، وكذاك : أي الخائض ، وأكّه حافة ، أمام الخطأ ، به .

1- أمالي ابن الحاجب 810 / 811 .

2- شرح الرّضي على الكافية 2 / 222 .

3- الرجز للرّوبة في ملحقات ديوانه 181 وفي الكتاب 375/2 ، والمقتضب 71/3 ، والخصائص 25/3 ، والمقاصد النحوية 4 / 252 ، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش 389 .

4- البيت من الوافر لعمران بن حطان في الكتاب 2 / 375 ، وبرواية (عساكن) 207/4 ، والمقتضب 72/3 ، والخصائص 96 / 2 .

5- البيت من الوافر بلا نسبة في شرح التسهيل 1 / 397 .

وجعل الخبر اسماً على قولهم (عسى الغوير أبوساً) وفي البيت الثالث قوله : عساك أن تُهدى، يعرب المنصوب خبراً مقدماً، وأنّ، والفعل اسماً مؤخراً . هذا رأى المبرد ، وقد عبّر بالحذف واختلف في مقصده أيريد به الإضمار ؟ لأنه يمنع حذف الفاعل في مواضع كثيرة⁽¹⁾ ، أم يقصد الحذف الصريح ؟ ويكون قد ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل⁽²⁾ . ووافق أبو علي الفارسي المبرد في هذا الرأي⁽³⁾ .

وذهب سيبويه⁽⁴⁾ إلى أن المنصوب اسم عسى ، والخبر محذوف في البيتين المتقدمين، و(أن تُهدى) في محل رفع خبر عسى حملاً لعسى على لعل، لأنها أشبهتها في المعنى وعدم التصرف ، وتقدير المحذوف : لعلك أو عساك ، أني أناك أي حان رحيلك ، وفي البيت الثاني التقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصلح لها، أقول لها طاوعيني لعلّي أجد المراد والظفر ، أو قلت لها لعلّي أفعل هذا الذي تدعونني إليه وعطف عليه (عسانى) ، والمحذوف في محل رفع خبر، لجواز حذف هذه الأحرف من حيث كان الكلام في الأصل مبتدأ وخبراً، ووافق ابن عصفور هذا الرأي⁽⁵⁾ إذ عنده أن (عسى) عاملة عمل (لعل) وقد غلّط المبرد سيبويه في هذه المسألة ، إذ قال : لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمّر إلّا كما تعمل في المظهر⁽⁶⁾ .

وإن يكن الضمير في محل نصب عند كلا الشيخين سيبويه والمبرد ، الأول يجعله اسماً والثاني يجعله خبراً مقدماً ، فإنّ الأخفش قد ذهب إلى أن (عسى) باقية على الأصل ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة ، اسماً لعسى والفعل بعدها خبر لها ونائب هذه الضمائر الموضوعة للسبب عن الرفع كما نابت

1- ينظر المقتضب 19/1 ، 60/2 ، 114/3 ، 115 ، 50/4 ، 77 ، 78 .

2- شرح الرضي على الكافية 448/2 .

3- ينظر المسائل العضديات للفارسي 66 ، 67 .

4- ينظر الكتاب 375/2 .

5- المتقرب 111 .

6- المقتضب 71/3 .

الموضوعة للنَّصْب عن الرَّفْع في نحو : مررت بك أنت ، وأكرمته هو⁽¹⁾ .
واستحسن ابن مالك رأى الأخفش إذ نظَّره بقول الراجز⁽²⁾ :

يَا بَنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ
وَطَالَمَا تَمَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

أراد عصيت ، فجعل الكاف نائبة عن التاء ، ولأن نيابة الضمير الموضوع
لِلرَّفْع موجودة في نحو : ما أنا كأنت ، ومررت بك أنت ، فلا استبعاد في نيابة
غيره عنه ، ولأنَّ العرب قد تقتصر على عساك ونحوه ، فلو كان الضمير في موضع
نصب للزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك بخلاف
كونه في موضع رفع ، فإنَّ الاستغناء بمرفوع كاد في نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام
: ((مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ))⁽³⁾ ، ولأنَّ قول سيبويه يلزم منه
حمل فعل على حرف في العمل ولا نظير لذلك⁽⁴⁾ .

والصَّواب ما علَّق به ابن هشام على هذا البيت وهو أنَّ الكاف بدل من
التاء بدلا تصريحياً لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظنَّ ابن مالك ، فإنَّ ذلك لا
يقع إلَّا في المنفصل⁽⁵⁾ ، وكان ذلك البدل لأنَّها أختها في الهمس ، وكان سحيم إذا
أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنت⁽⁶⁾ ، وكذا رأى ابن عصفور
والزَّجاجي⁽⁷⁾ أن الكاف بدل من التاء ، ورأى المرادى أنَّها كذلك وليست نائبة ،
نصَّ عليه أبو على الفارسي وغيره وهو شاذ . ولو كان ضمير نصب لم يسكن
آخر الفعل ، لأجله كما لم يسكن في (عساك) ، أمَّا النياحة في نحو (ما أنت

1- ينظر شرح التسهيل 1 / 397 ، وشرح ابن يعيش 7 / 123 ، وشرح الرضي 2 / 447 .

2- الرجز لرجل من حمير ينظر في الأمالي للزجاجي 236 ، والممتع 1 / 414 ، والجنى الداني 469 .

3- أخرجه الطبراني عن عقبة بن نافع الفهري . ينظر فيض القادير شرح الجامع الصغير للمناوي 98/6 .

4- شرح التسهيل 1/397 ، 398 .

5- المغني 153 .

6- ينظر الممتع 1/414 ، والمقاصد النحوية 4/591 .

7- ينظر الممتع 1/414 ، والأمالي 236 .

كأنت) فذلك لعلّة أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور ، فاحتيج للتيابة .
وأما علّة الاقتصار على المنصوب فالحمل على لعل⁽¹⁾ .

وعلى كلّ فقد سبق أن نبّهت أنّ الخلاف يجري عادة ، على ما خالف
الأصل ، وبسببه ، أمّا ما جاء على الأصل فلا خلاف ولا اختلاف فيه .
وإن يكن النّحاة قد منعوا تقدّم الخبر على هذه الأفعال اتّفاقاً ، فقد يتوسّط
بين الفعل والاسم إذا لم يقتربا (أن) اتّفاقاً ، نحو قولك : يكاد ينقضى النّهار ،
وظفق يصليان الزيدان .

وعلل ابن مالك⁽²⁾ ذلك بأنّ أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها
أفعالاً ، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل ، وأيضاً فإنّما أفعال ضعيفة لا تصرّف
لها ... فلهنّ حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرّف وحال قوّة بالنسبة
إلى الحروف ، فلم تتقدّم أخبارها لتفضّلها كان وأخواتها المتصرّفة ، وأجيز
توسيطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها ، وكذا علّله الرضّى⁽³⁾ وهو الأقرب
للصّواب .

ثالثاً : الأصل أن يُذكر خبر هذه الأفعال ، وما خالف الأصل هو جـواز
حذفه إذا علّم أو دلّ عليه دليل ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ
وَالْأَعْنَاقِ ﴾⁽⁴⁾ أي يمسح مسحاً ، فحذف الخبر ، وترك مصدره دليلاً عليه .

ونحو قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم : ((مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْكَادَ ، وَمَنْ
عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْكَادَ))⁽⁵⁾ .

1- الجني الداني 469 .

2- شرح التسهيل 395/1 ، وينظر في المجمع 142/2 .

3- شرح الرضوي على الكافية 222/4 .

4- الآية 32 من سورة ص .

5- سبق تخريجه ص 128

ومنه قول الشاعر⁽¹⁾ :

وَإِذَا مَا سَمِعْتِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ بِمُحِبِّ قَدْ مَاتَ أَوْ قِيلَ كَادَا
فَاعْلَمِي غَيْرَ عِلْمِ شَكِّ بَأَنِّي ذَاكَ وَابْكِي لِمُقْصِدٍ لَنْ يَقَادَا
أي : كاد يموت .

وقول آخر⁽²⁾ :

قَدْ هَاجَ سَامِرٍ لِسَامِرٍ لَيْلَةً طَرِبَا وَقَدْ تَصَرَّمَ أَوْ قَدْ كَادَ أَوْ ذَهَبَا
أي : كاد يتصرَّم .
وقول آخر⁽³⁾ :

مَا كَانَ ذَنْبِي فِي جَانِبٍ جُعِلَتْ لَهُ عَيْشًا وَقَدْ ذَاقَ طُعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرِبَا
أي : كرب يذوقه .
وقول آخر⁽⁴⁾ :

يَاهِنْدُ دَعْوَةَ صَبٍّ هَائِمٍ دَنِفٍ مَتَى بَوَصَّلَ وَلَا مَاتَ أَوْ كَرِبَا
أي : كرب يموت .

1- البيت من الخفيف للمرقش في شرح التسهيل 395/1 ، وشرح الكافية الشافية 462 .

2- البيت من البسيط بلا نسبة في مقاييس اللغة 12/1 ، شرح التسهيل 395/1 .

3- البيت البسيط للحطينة في ديوانه 18 والرواية (وقد كان ذاق الموت أو كربا) والجمع 43/2 ، والدرر 108/1 .

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 390 / 3 والمساعد على تسهيل الفوائد 2 / 487 ، والجمع 143/2 ، الدرر 1 / 148 .

وقوله⁽¹⁾ :

هَمَمْتُ ولم أَفْعَلْ وَكَذْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَاتِلُهُ

أي كدتُ أفعل ، حذف الخبر للعلم به .

وبعد هذا العرض للشواهد الواردة في حذف الخبر ، نلمح أنّ ظاهرة خلاف الأصل ذات علاقة بظاهرة التوسّع عند أمن اللبس ، فحذفت الأخبار هنا للعلم بما توسّعاً عند أمن اللبس ، وفي هذا إثراء للدّرس النّحويّ ، وملاءمة لاحتياج المعبرين بأساليب الأداء النّحويّ .

رابعاً : الأصل أن تكون كاد وأخواتها على ثلاثة أقسام من حيث اقتران

خبرها بأن المصدرية الناصبة للمضارع وعدمه وقد يخالف الأصل فيها ، وهي :

أ- ما يجب أن يقترن خبره بها، وهما (حرى ، واخولق) من أفعال الرّجاء والتوقع، (لأنّ الفعل المرّجى وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال)⁽²⁾ ، واستشكل الاقتران بأنّ لأنّه يؤدّى إلى جعل الحدث خبراً عن الذات، وهو غير جائز، وأجيب بأنّه من باب (زيد عدل) أو على تقدير مضاف ما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير : حرى أمر زيد الإتيان.. أو حرى زيد صاحب الإتيان .

ب- ما يجب أن يتجرّد منها ، وهي أفعال الشّروع ، وإنّما لم يجز اقترانها بأنّ،

لأنّ المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال و(أن) للاستقبال فيحصل التناقض باقتران خبرها بأن⁽³⁾ .

1- البيت من الطويل نسب لعنترة وليس في ديوانه ولا شرح ديوانه طبعة دار الكتب العلمية ، وانظر الكواكب الدرية 112/1 ، وشرح الرضى على الكافية 218/4 ، ونسبه اخفق لضابئى اليرجى، وكذا في البحر 319/7 .

2- الكواكب الدرية 114/1 .

3- ينظر شرح التصريح 207/1 .

جـ مايجوز فيه الوجهان : الاقتران والتجرّد ، وهى أفعال المقاربة وعسى من أفعال الرجاء، غير أنّ الأكثر فى عسى وأوشك أن يقترن خبرهما بما قال تعالى: ﴿فَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾⁽¹⁾، وكلّما وردت فى القرآن كان خبرها مقترناً بأن⁽²⁾ ، ولم يجب مع عسى اقتران خبرها بأن مع أنّها من أفعال الرجاء، لأنّ (الرجاء مع عسى أقوى من الرجاء مع حرى فصحّ إسقاط أن مع عسى لقوّتها ، ولم يصحّ مع حرى لضعفها)⁽³⁾ .

وإن قيل : لم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهى كـ (عسى) فى المقاربة؟ قيل: إن كاد أبلغ فى تقريب الشئ من الحال فحذف معها أن التى وهى علم الاستقبال ، وعسى أذهب فى الاستقبال فأتى معها بأن التى وهى علم الاستقبال⁽⁴⁾ .

ويكون الاقتران بأن فى خبر كاد وكرب قليلاً ، والتجرّد كثيراً ، ومن القليل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((مَا كَذْتُ أَنْ أَصْلَى الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ))⁽⁵⁾ ، والدليل⁽⁶⁾ على أن (أن) تخلصها للاستقبال هو مجئ السين موضعها نحو قول الشاعر⁽⁷⁾:

1- الآية 5 من سورة المائدة .

2- وردت فى القرآن الكريم ثلاثاً مرة .

3- حاشية ابن حمدون 104/1 .

4- ينظر أسرار العربية 129 .

5- الحديث الشريف أخرجه البخارى بحاشية الندى (صلاة الخوف) 168/1 بلفظ (كادت أن تغرب) ، (الآذان) 119/1 (ماكدت أن... كادت الشمس تغرب) ، وفى مشكل الآثار للطحاوى 388/4 (فلَم يَصِلِ الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ) .

6- ينظر شرح ابن يعيش 118/7 ، وشرح الرضى 219/4 .

7- البيت من الطويل لقسم بن رواحة فى حماسة التبريزى 12/3 ، شرح الرضى 219/4 ، وشرح ابن يعيش 118/7 ، والمغنى 153 ، وشرح أبياته 344/3 .

عَسَى طَيِّبٌ مِّنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غَلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ

وقد علق الأنباري على الحديث بقوله : (إن صحَّ فزيادة أن من كلام الراوي ، لا من كلامه عليه السَّلام ، لأنَّ صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد)⁽¹⁾ .، وقول الشاعر⁽²⁾ :

مَرَسِمٌ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَسَدَ الْحَيَ

قَدَ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْضَحَا

حيث استعمل (كاد) مثل (عسى) في كون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بأن المصدرية .

وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك ، وقد خصَّه المغاربة -الأندلسيون- بالضرورة⁽³⁾ .

أما الأشموني فقد جعل من إنشاد سيبويه لقول الشاعر⁽⁴⁾ :

فَلَمْ أَمْرٌ مِثْلَهَا خُبَاسَةٌ وَاجِدٍ وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

إشعاراً باطراد اقتران خبر كاد بأن ؛ لأنَّ العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرَد ثبوته⁽⁵⁾ .

وقد اختلف العلماء في تخريج رواية (أفعله) بنصب اللام المتفق عليها التخريج .

فالتخريج الأول : تخريج سيبويه : الفتحة علامة إعراب والفعل منصوب بأن المصدرية المحذوفة .

1- الإنصاف 567 .

2- الرجز لرؤية العجاج في ملحق ديوانه 172 ، والتوطئة 272 ، وتوضيح المقاصد 327 .

3- ينظر توضيح المقاصد 328/1 ، شرح ابن عقيل 330/1 .

4- البيت من الطويل نسب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب 307/1 ، والإنصاف 561 ، وشواهد

التوضيح والتصحيح 101 ، وشرح الأشموني 129/1 .

5- شرح الأشموني 129 .

قد استعملها الشاعر مضطراً ثم حذفها للضرورة أيضاً⁽¹⁾ .

التخريج الثاني : الذي حكاه الأعلام⁽²⁾ : أن الفتحة علامة بناء ، لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفاً (أفعلنه) ، وكذا رأى الأنباري⁽³⁾ .

التخريج الثالث : لأبي العباس المبرّد : أن الفتحة لاهي علامة إعراب ولا بناء ، ولكنها منقولة من الحرف الذي بعدها، والفعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة العارضة بسبب النقل⁽⁴⁾ .

وتحذف أن المصدرية من خبر (عسى) في الضرورة ، وهو مذهب⁽⁵⁾ جمهور البصريين والفراسي وابن عصفور ، ويؤيد مذهبهم أنها لم ترد (عسى) في القرآن الكريم إلاّ وخبرها مقترن بأن ، أما ظاهر كلام سيويه فإنه يعطى أنه جائز في الكلام ، ولم يخص ذلك بالشعر ، إذ يقول (واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل ، يشبهها بكاد)⁽⁶⁾ ولا يؤخذ كلامه بعمومه ، لأنه أجاز الحذف حملاً على (كاد) وهي محمولة في استعمالها بغير (أن) على أفعال المقاربة، نحو: جعل وطفق ، لأن (كاد) لمقاربة ذات الفعل ، فقربت من الأفعال التي هي للأخذ في الفعل ، و(عسى) ليست كذلك؛ لأن فيها تراخياً لذلك ضعف الحمل ولم تجز إلا في الضرورة ، نحو قول الشاعر⁽⁷⁾:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَمَرَأَةٌ فَسَرَّحَ قَرِيبُ

حيث أسقط (أن) من خبر عسى ضرورة ، ورفع الفعل (يكون)

-
- 1- ينظر الكتاب 307/1 .
 - 2- التحصيل 204 .
 - 3- الإنصاف 568 .
 - 4- ينظر الانتصاف من الإنصاف 568 .
 - 5- ينظر الضرائر 153 .
 - 6- الكتاب 158/3 .
 - 7- البيت من الوافر لهدبة بن الحشرم في الكتاب 159/3 ، وشرح ابن يعيش 117/7 ، والضرائر 153 ، وشرح ابن عقيل 327/1 ، والخزانة 328/9 .

وقوله⁽¹⁾ :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِمٍ بِمُنْهَمٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ
حيث حذف (أن) من خبر عسى (يُغْنِي)، للضرورة الوزن .
وقوله⁽²⁾ :

فَأَمَّا كَيْسٌ فَتَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَقْتَرِبِي حَمِيقٌ لَيْمٌ
فقد حذف (أن) من خبر عسى (يَقْتَرِبِي) ، للضرورة .
وقوله⁽³⁾ :

وماذا عَسَى الْحَجَّاجُ يُلْغِ جُهْدَهُ إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَفِيرَ مَرْيَادٍ
حيث حذف (أن) من خبر عسى (يُلْغِ)، للضرورة .

خامساً: الأصل أن تستعمل هذه الأفعال بصيغة الماضي إلا أن منها ماورد مخالفاً للأصل فاستعمل منه المضارع واسم الفاعل والمصدر والأمر وأفعال التفضيل، والأكثر في كاد استعمالها بصيغة المضارع ، وكذا أوشك فالمضارع منها أكثر من الماضي ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَكَادُ نَرِيْتَهَا يَضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾⁽⁴⁾ ، والحديث الشريف : ((يُوشِكُ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا))⁽⁵⁾ . ومما جاء مخالفاً للأصل استعمال اسم الفاعل من كاد وكرب وأوشك ، ومنه

1- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 159/3 ، والمقتضب 48/3 ، وشرح ابن يعيش 117/7 ،

والضرائر 153 ، والخزانة 328/9 .

2- البيت من الوافر بلا نسبة في الكتاب 159/3 ، واغتصب 119/1 ، والنكت 790 ، والضرائر 153 ، والخزانة 328/9 .

3- سبق ذكره ص 117 .

4- الآية 35 من سورة النور .

5- الحديث الشريف في مسند أحمد بن حنبل 476/2 ، والدر المنثور للسيوطي 242/2 .

قول الشاعر⁽¹⁾:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابُ
وقوله⁽²⁾:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةِ الْعَوَادِي
وقوله⁽³⁾:

أَمُوتَ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ
وقوله⁽⁴⁾:

أَبْنَى إِنْ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ فَإِذَا دُعِيتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاغْجَلِ

فقد استعملت أسماء الفاعلين من هذه الأفعال ، وذلك نادر، وقيل إن الرواية في البيت الثالث (كابد) اسم فاعل من المكابدة، غير جارٍ على فعله، وأن كارب في البيت الرابع من كرب التامة⁽⁵⁾ ، ولكن ماذا عن باقي الشواهد وما تخريجها؟! إلا قولنا أنها وردت مخالفة للأصل .

وقد استخدم الأمر وأفعل التفضيل من أوشك ، نحو قوله⁽⁶⁾ :

حَتَّى إِذَا قَبَضَتْ أُولَى أَظْفِيرِهِ مِنْهَا وَأَوْشِكُ مَا لَمْ تَخْشَهُ يَقَعُ

1- البيت من المتقارب لأبي سهيم الهذلي ، في شرح أشعار الهذليين 1293 ، وتخليص الشواهد 336 ، والمقاصد النحوية 211/29 ، وشرح الأشمون 131 ، والدور 104/1 .

2- البيت من الوافر لكثير عزة (كائد) ديوانه 220 ، والارتشاف 126/2 ، والمقاصد النحوية 205/2 ، وشرح الأشمون 131 .

3- البيت من الطويل لكثير عزة ديوانه 320 ، والارتشاف 126/2 ، وأوضح المسالك 318/1 ، وتخليص الشواهد 336 ، والمقاصد النحوية 198/2 .

4- البيت من الكامل نسب لعبد قيس ولعبد الله بن خفاف ورد في النواذر 162 ، والحماسة الشجرية 469/1 ، وتخليص الشواهد 336 ، وشرح التصريح 208/1 ، وشرح الأشمون 131 .

5- ينظر شرح الأشمون 131 .

6- البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه 175 .

وقوله⁽¹⁾ :

بَأَوْشَكَ مِنْهُ أَوْ يُسَاوِرَ قِرْنَهُ إِذَا شَالَ عَنْ خَفْضِ الْعَوَالِي الْأَسَافِلُ

فقد استعمل الأمر ، وأفعل التفضيل في البيتين السابقين وذلك نادر ، ومما خالف الأصل .

وحكى الأنخفش⁽²⁾ طفق يطفق طفوقا ، وسمع أيضا (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه) .

1- البيت من الطويل نسب لزهير بن أبي سلسى ديوانه 216 ، و الاوتشاف 127/2 ، واخضع

136/2 ، والذبور 104/1 .

2- ينظر شرح التصريح 208/1 ، وشرح الأنثونى 131/1 ولم أعثر عليه في كتابه معان القرآن ولا

الفروق .

المبحث السادس
خير إن وأخواتها

خبر إن وأخواتها

وتسمّى أخبار الأحرف المشبهة بالفعل ، وهذه الأحرف ستة ، وهى (إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، وليت ، ولعل) .

أحكامها :

أولا : إنّما تدخل على المبتدأ والخبر ، والأصل أن تنصب الأول ويسمّى اسمها وترفع الثاني ويسمّى خبرها ، ويكون بهذا تقدّم المنصوب لازم على المرفوع في بابها ، تنبيهاً على أنّ عملها بحق الشبه لا بحق الأصل ، ولم تتصرّف تصرّف الأفعال بتقدم ثانيهما على الأول ولا عليها لنقصانها عن درجة الفعل⁽¹⁾ ، وجرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول⁽²⁾ ، ولأنّ معانيها في الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما⁽³⁾ .

وما جاء مخالفا لهذا الأصل هو ما سُمع من العرب من نصب الجزأين بعد هذه الأحرف ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : ((إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ سَبْعِينَ خَرِيفًا))⁽⁴⁾ وقد خُرج الحديث على أنّ القعر مصدر (قعرت البئر) إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أي بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما⁽⁵⁾ ، ومنه قول الشاعر⁽⁶⁾ :

1- ينظر شرح الرضى 1 / 110 ، ورصف المباني 119 ، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام تحقيق هسادي

نـ 1 / 79

2- الإنصاف 176 ، والأشباه والنظائر 1 / 313 .

3- شرح الأشتوني 1 / 135 .

4- الحديث الشريف . معناد في صحيح مسلم 8 / 150 ولفظه (هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها) ، ومسند أحمد 7 / 168 بلفظ (سعة جهنم ...مسيرة سبعين خريفا) .

5- المغني 37 .

6- البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه طبعة دار بيروت ، وفي الجني الداني 394 ، والمغني 37 ، وانمع 2 / 156 ، وشرح الأشتوني 135 ، والخزانة 10 / 242 .

إِذَا التَّفَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أُسْدًا

فنصب الاسم والخبر (حُرَّاسَنَا أُسْدًا) وهذا جائز عند الفراء وبعض النحاة ،
وعند الجمهور أنه نصب (أُسْدًا) على الحالية والخبر محذوف ويقدر بفعل (تلقاهم
أسدا) أو أن (أسدا) خبر (كان) محذوفة أي : كانوا أسدا⁽¹⁾ .
وقوله⁽²⁾ :

إِنَّ الْعَجُوزَ خِبَّةٌ جَرُونَا تَأْكُلُ مَا فِي مَقْعَدِهَا قَفِيرًا

فنصب بـ(إن) الاسم والخبر (العجوز خبّة) على لغة لبعض العرب .
وقوله⁽³⁾ :

أَلَا يَا لَيْتِي حَجْرًا يَوَادُّ أَقَامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي

فنصب بـ(ليت) الاسم (ياء ضمير المتكلم) والخبر (حجرا) .
وقوله⁽⁴⁾ :

كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً ، أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فنصب بـ(كأن) الاسم والخبر (أذنيه) و(قادمة) ، وقد أوردوا لهذا البيت
توجيهات حتى يتخلّصوا من ظاهرة مخالفة الأصل ، من ذلك مايلي⁽⁵⁾ :
أ- أن في البيت لحناً وقد خُطئ قائله وقت إنشاده، وأصلحه الرّشيد بأن قال
له : قل : تخال أذنيه إذ تشوفا؛ حتى يستوي الشعر.

1- ينظر الجني الداني 394 ، الخزانة 10 / 242 .

2- البيت من البسيط بلا نسبة في المجمع 2 / 156 ، والدرر 1 / 112 .

3- البيت من الوافر للنمر بن تولب الديوان 118 ، برواية (حجر) فلا شاهد فيها ، والمجمع 2 / 126 ،
والدرر 1 / 112 .

4- البيت من الرجز نسب محمد بن ذؤيب العماني ورد في الضرائر 108 ، والمغني 193 ، والمجمع 2/156،
وشرح الأشموني 1 / 135 ، ولأبي نخيلة في الخزانة 10 / 237 ، 241 .

5- ينظر المغني 193 ، والخزانة 10 / 237 : 240 ، والدرر 1 / 112 .

ب - أن خبر كأن محذوف وقادمة مفعوله، والتقدير : يحكيان قادمة .
 ج - أن الرواية * قادمة أو قلما محرفا * بألفات من غير تنوين ، على أن الأصل قادمتان وقلمان محرفان ، فحذفت النون لضرورة الشعر .
 أورده ابن عصفور⁽¹⁾ قال: هكذا أنشده الكوفيون ونظروا به قول الراجز :
 قد سالم الحيات منه القدما .

د - أن الرواية : (تخال أذنيه) لا: كأن أذنيه .
 ولكثرة الشواهد التي وردت على هذه الظاهرة المخالفة للأصل بنصب الجزأين (الاسم والخبر) ، نتمكن الأيسر للنحاة أن يعترفوا أنهما جاءت على لغة بعض العرب⁽²⁾ ، دون داعٍ للتكلف في التأويل والتوجيه ، إذ ما سيعترض هذا الأصل من ظواهر مخالفة له أكثر من أن يخرج بمثل هذه التوجيهات .
 وقوله⁽³⁾ :

قَدْ طَرَقَتْ لِي لَيْلٌ هَاجِعًا

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا مَرَّاجِعًا

فنصب بـ (ليت) اسمها وخبرها (أيام - رواجعا) كما ارتأى بعض النحاة إذ جعلوها تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب ، لأن (ليت) بمعنى (تمنييت) وهم يقولون تمنيت زيدا قائما ، كذلك هذه⁽⁴⁾ .
 ومثله قوله⁽⁵⁾ :

1 - الضرائر 108 .

2 - المعجم المفصل لأميل يعقوب 1204 .

3 - الرجز اختلف في نسبته بين العجاج ورؤبة وليس في ديوانهما ، وقد ورد في طبقات فحول الشعراء لابن سلام 1 / 78 ، والإيضاح في شرح المفصل 1 / 213 ، والجني الداني 492 ، والمغني 285 ، وانمع 2 / 157 ، وشرح الأشموني 135 ، والدرر 1 / 112 .

4 - ينظر التحصيل 289 الإيضاح 1 / 213 ، 214 ، والدرر 1 / 112 .

5 - البيت من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 2 / 352 ، والجني الداني 493 ، والمعجم المفصل

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ عَلَى الْفَتَى وَالشَّيْبَ كَانَ هُوَ الْبَدِئُ الْأَوَّلُ

فنصب بـ (ليت) المبتدأ والخبر (الشباب هو الرجيع) على لغة بعض العرب .
وسمع أيضا: (لعل زيدا أخانا)⁽¹⁾ وجعل لك سبويه أن تقول : إن بعيدا
منك زيدا، وقلما يكون بعيدا ظرفا وإنما قلّ هذا لأنك لا تقول : إن بعدك زيدا ،
وتقول إن قربك زيد فالذنوّ أشدّ تمكّنا في الظرف من البعد⁽²⁾ .
وأولّ الجمهور⁽³⁾ ذلك وشبهه على الحال ، أو إضمار فعل وحذف الخبر
وكذا الأمر عند ابن هشام⁽⁴⁾؛ وكثر في خبر ليت، حتّى بنى عليه المولّدون قولهم، نحو
قول الشاعر⁽⁵⁾ :

مَرَرْتُ بِنَا سَحْرًا طَيْرٌ، فَقُلْتُ لَهَا : طُوبَاكِ ، يَا لَيْتَنِي آيَاكِ ، طُوبَاكِ

فقد نصب (ليت) ضميري النصب الوصل (ياء المتكلم) والفصل (إيّاك)
وعند ابن هشام أنّ البيت يصحّ على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع .
وعلق ابن سلام⁽⁶⁾ على قول العجاج :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا مَرَوَّاجِعَا *

بقوله (هى لغة لهم ، سمعتُ أبا عون الحرمازى⁽⁷⁾ يقول : ليت أباك منطلقا
وليت زيدا قائما ، فأخبرني أبويعلى أنّ منشأه بلادُ العجاج فأخذها عنهم)⁽⁸⁾ ،

1- اجمع 2 / 157 .

2- الكتاب 2 / 142 .

3- اجمع 2 / 157 .

4- المغني 285 .

5- البيت من البسيط لابن المعتز في ديوانه 399، وبرواية (بكر) مكان (سمرا)، والمغني 285، وشرح أبياته
156/1 ، والخزانة 10 / 235 .

6- هو أبو عبيد القاسم بن سلام أمام عصره في كل فن له الغريب في القرآن وغريب الحديث ، ومعاني
القرآن مات 223 أو 230 . ينظر مراتب النحويين 148، ومعجم الأدباء 254/16، والبغية 2 / 253 .

7- لعله يقصد أبويعلى الحسن بن على الحرمازي بدوى رواية بالبحرنة منسوب إلى حرماز بن مالك بن
عمرو بن تميم ، صنف خلق الإنسان . ينظر معجم الأدباء 9 / 24 ، والبغية 1 / 515 .

8- طبقات فحول الشعراء 1 / 78 ، 79 ، وينظر شرح شواهد المغني 690 .

كذلك جعلوا المثل : (لَيْتَ الْقِيَّاسَ كُلَّهَا أَرْجُلًا)⁽¹⁾ كذا نصب إنها لغة لبني تميم ،
 وأنشد ابن الأعرابي⁽²⁾ ، (ليت القسّى كلّها من أرجل) فيكون المثل المذكور بيت ،
 خبر ليت فيه هو الجارّ والمجرور لا كما رواه أبو زياد⁽³⁾ .
 والصواب أن نكتفي بالقول إنه لغة لبعض العرب وهم (بنو تميم)⁽⁴⁾ ،
 فذلك أيسر للنّحاة من التكلّف في التأويل ، وعلى رأي ابن سلام هذا، ابنُ
 الطراوة⁽⁵⁾ وابنُ السيد وقيل : خاص بليت . وعليه الفراء⁽⁶⁾ ، وكذلك يرى
 أبوحيان في شرح التسهيل أن : التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثمّ
 جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل ، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلّا بها
 فلا تأويل ، ومن ثمّ كان مردودا تأويل أبي على (لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ)⁽⁷⁾ على
 أن فيها ضمير الشأن لأنّ أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم⁽⁸⁾ .

ثانيا : سبق القول أن الأصل كون اسم إن منصوبا والخبر مرفوعا ،
 وخلاف الأصل ماجاء من نصب الجزأين ، وخولف الأصل مرّة أخرى برفع
 الجزأين وذلك نحو ماجاء في قراءة⁽⁹⁾ قوله تعالى : ﴿إِنْ هَذَا

1- مجمع الأمثال 2 / 187 ، والمستقصى 2 / 302 .

2- أبو عبد الله محمد بن زياد رواية ناسب عالم باللغة من أهل الكوفة ، وله تصانيف كثيرة منها النوادر

توفي 231 هـ ، ينظر تاريخ بغداد 5 / 282 ، البغية 1 / 105 ، والأعلام 6 / 131 .

3- يزيد بن عبد الله بن الحر بن همام الكلبي من بني ربيعة عالم بالأدب، له شعر جيدوله كتاب النوادر

رشيده - ينظر الأعلام 8 / 184 .

4- الاقتراح 58 ، الخزانة 10 / 236 .

5- أبو الحسين سليمان بن محمد السبائي الملقب ، كان نحويا ماهرا، من مصنفاته الترشيع في النحو وغيره

توفي 528 . ينظر البغية 1 / 602 ، والأعلام 3 / 132 .

6- اضمع 2 / 156 .

7- القول في النكت الحسان 73 ، والمساعد 1 / 285 .

8- ينظر الاقتراح 58 .

9- قراءة المدنيين والكوفيين ينظر معاني القرآن للفراء 2 / 183 ، ومعاني القرآن للزجاج 3 / 361 ، والسبعة

419 ، وإعراب القرآن للنحاس 3 / 43 .

لَسَاحِرَانِ⁽¹⁾ بتشديد (إِنْ) .

ونحو قول الزجاج⁽²⁾ :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

حيث جاء اسم إن وظاهره أنه مرفوع ، وهو خلاف الأصل إلا أنه خرج على أنه منصوب بحركة مقدرة على الألف ، كما جعل المضاف في قوله (أبا أباه) مجرورا بكسرة مقدرة على الألف ، وكذا نصب المثنى (غايتهما) بحركة مقدرة ، فهذه لغة للعرب تنصب وتجر وترفع الأسماء الستة والمثنى بحركات مقدرة .

ونُخْرِجَت الآية الكريمة على عدة أوجه منها⁽³⁾ :

أ- ألما جاءت على لغة بعض العرب وهم (كنانة وبنو الحارث بن كعب، وختعم ، وزبيد ، وبنو العنبر ، وبنو الهجيم ، ومراد وعذرة)⁽⁴⁾ ، فهم لا يقلبون ألف المثنى ياء في حالتي النصب والجر ، ويلزمون المثنى الألف .

ب- أن (إن) تأتي بمعنى (نعم) أو (أجل) فهي حرف تصديق لا تعمل شيئا، نحو ما حكى⁽⁵⁾ إن رجلا سأل ابن الزبير شيئا ، فلم يعطيه ، فقال : لعن الله ناقةً حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أي : نعم ولعن الله راكبها . ونحو قوله⁽⁶⁾ :

1- الآية 62 من سورة مائدة .

2- الرجز نسب لأبي النجم العجلي في ديوانه 227 ، ولرؤبة في ديوانه 168 ، وورد في سر الصناعة 705 ، والإنصاف 18 ، ورصف المباني 24 ، 236 ، والمعني 38 ، وشرح شواهد 128 ، 585 .

3- ينظر معاني القرآن للزجاج 3/361 ، وإعراب القرآن للنحاس 3/43 ، والبحر المحيط 7/349 ، والشذور 49 ، وشرح التصريح 1 / 127 ، والأشباه والنظائر 214/3 .

4- البحر المحيط 7/350 .

5- ورد هذا القول في المعني 38 ، الشذور 48 .

6- البيت من مجزوء الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 66 ، والكتاب 3/151 ، وشرح أبيات سيبويه 2/375 ، وشرح ابن يعيش 3/130 ، 8/6 ، 78 ، 125 ، واللسان (إن) 1 / 244 .

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبُورِ حَ يَلْمُنِي وَالْوُحُوشُ
وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أي نعم ، والهاء جئ بها للسكت .

جـ أن اسم (إن) ضمير شأن محذوف، والجملة الاسمية (هذان لساحران) خبر ، والتقدير : أنه هذان لساحران .

د- أن (إن) نافية بمعنى (ما)، واللام بمعنى إلا الإيجابية، كما يقول به الكوفيون .

هـ أنه (هذان) مبني لدلالته على اسم الإشارة، وأن المفرد منه (هذا) وهو مبني، والجمع هؤلاء وهو مبني، فاحتمل التثنية على الوجهين .
و- إنه جئ باسم الإشارة على أول أحواله وهو الرفع .

ثالثا : الأصل أن يتأخر خبر إن وأخواتها عنها وعن اسمها ، فيلزم تقديم المنصوب كما سلف القول، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فالزموا الفرع الفرع⁽¹⁾ . وبانضمام فرع إلى فرع، يمتاز الفرع عن الأصل⁽²⁾ فيكون هذا التقديم وذكر سبويه أنه يجوز قولك: كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدالله ، تريد كأن عبدالله أخوك ، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان .

فمن ثم فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال⁽³⁾ .

ومراعاة لهذا الأصل في عدم جواز تقديم خبر إن على اسمها خالفوا أصلا آخر إذ أجازوا الإخبار بالمعرفة عن النكرة .

1- الإنصاف 178 .

2- الأشباه والنظائر 1 / 314 .

3- الكتاب 2 / 131 .

أورد سيبويه⁽¹⁾ في كتابه أنه لك أن تقول : إن قريبا منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إن زيدا قريب منك أو بعيد منك ، لأنه معرفة ونكرة . واستشهد بقول امرئ القيس⁽²⁾ :

وإن شفاء عبسة مَهْرَاقَةً فَهَلْ عِنْدَ مَرَسِمِ دَامِرٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

فهذا أحسن لأنهما نكرة ، أي كون الاسم والخبر نكرتين أفضل من كون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وقيل⁽³⁾ إن هذه الرواية قد انفرد بها سيبويه ولم يحارهِ أحد في هذه الرواية التي يستشهد به على قضية خاسرة (الإخبار بالنكرة عن النكرة في باب إن) والدعوة التي أقامها سيبويه للاحتجاج لها بهذا البيت دعوة باطللة لا تؤيدها رواية ولا يسندها قياس ، والرواية الصحيحة في الديوان (شقائي)⁽⁴⁾ فلا (شاهد) فيها حينها .

وبسبب مراعاة عدم جواز تقدّم خبر إن على اسمها ارتأى الجرمي في (الفرخ) أنه السبب في مخالفة الأصل بإجازة الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ويُفهم ذلك من تعليل جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة بقوله : (لأنهم لا يقدمون خبر إن كما يتوسعون في ذلك ، فأعطوا إن مامنعوا في كان ، وقد منعوا خبر كان ، ومنعوا أن يكون خبرها معرفة واسمها نكرة ، فأعطوا كل واحد منهما مامنعهُ صاحبه)⁽⁵⁾ .

وقال أبوحيان: نصب إن وأخواتها للنكرات لا ينحصر ، وقد أثير بالمعرفة ، وهذا غريب ولا يجوز في الابتداء ولا في كان ... وجاز عندي أن يكون المعرفة

1- ينظر الكتاب 142/2 .

2- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 9 ، والكتاب 2 / 142 .

3- شواهد سيبويه ، عبد العال سالم مكرم 73 .

4- رواية (شقائي) في المنتصف 3 / 40 ، ورسالة الملكة لأبي العلاء المعري 242 ، والمنغني 351 ، 483 ،
، وانسع 4 / 393 ، والخزانة 3 / 448 .

5- الخزانة 9 / 275 .

خبراً عن النكرة هنا لما كان المعنى واحداً، وأنه لما كان فضلة فكأنه غير مسند إليه ،
فجاز تنكيره ولما كان الخبر مرفوعاً صار كأنه مسند إليه فكان معرفة⁽¹⁾ .

وشواهد مجئ خبر إن وأخواتها معرفة عن النكرة كثيرة منها :
قول الشاعر⁽²⁾ :

كَأَنَّ دَمْرِيَّةً لَمَّا التَّقِينَا لِنَصِلِ السَّيْفِ مُجْتَمَعَ الصَّدَاعِ

فأخبر بـ (مجتمع الصّداع) وهو معرفة عن (دريئة) وهو نكرة .
ومثله قوله⁽³⁾ :

وَجَارُكَ لَا يَذُمُّكَ إِنْ مَسَّبَتْ عَلَى الْمَرْءِ فِي الْأُذُنِ ذَمُّ الْمَجَاوِرِ

فأخبر بالمعرفة (ذم المجاور) عن النكرة اسم إن (مسبة) .
وقوله⁽⁴⁾ :

وإِنْ عَنَاءٌ أَنْ تُفْهَمَ جَاهِلًا فَيَحْسَبُ جَهْلًا أَنَّهُ مِنْكَ أَعْلَمُ

فأخبر بـ (إن) وصلتها، وهي تجرى مجرى المعرفة ، عن (عناء) وهو نكرة .

رابعاً : الأصل أن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، ولا على الخبر ، إذ
مرتبة المعمول التأخير كرتبة العامل ، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فالمعمول تبع
للعامل ، فلا يفوقه في التصرف⁽⁵⁾ ، وإن يكن الخبر متأخراً عن الاسم والأداة ،
فالأولى بمعمول الخبر أن يتأخر عليهم جميعاً .

وقد يخالف الأصل فيتقدّم معمول خبر إن عليه اسمها ، فيجوز في مواضع ،
ويجب في مواضع أخرى ، وقد يتقدّم على الخبر فيتوسّط بينه وبين الاسم .

1- الخزانة 9 / 274 ، 275 نقلاً عن التذكرة لأبي حيّان .

2- البيت من الوافر لمرداس بن حصين في النوادر 150 ، والخصائص 2 / 275 ، والمختصص 1 / 31/3 ،
شرح حماسة أبي تمام للأعلم 1 / 394 ، والضرائر 296 ، والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الضرائر 296 .

4- البيت من الطويل لصالح بن عبد القدوس في أمانى القائل 2 / 94 ، الضرائر 296 .

5- ينظر الإنصاف 68 .

مواضع وجوب تقديم معمول الخبر :

أ- أن يكون ظرفاً أو مجروراً يلزم من تأخيره عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك ممنوع ، فيراعى هذا الأصل ويتقدم معمول ، نحو : إن في الجامعة طلابها ، فلا يجوز أن يقال : إن طلابها في الجامعة . لأن (ها) عائدة على الجامعة وهي متأخرة لفظاً ورتبة ، لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر .

إلا أن للتوسع حدّاً يقف عنده فيمتنع تقديمه متى ما (كان مقروننا بلام الابتداء نحو: إن زيدا لفي الدار، وأما تقديمه على الأدوات فلا يصح) (1) .

ب- أن يكون ظرفاً أو مجروراً، والاسم مقترنا بلام التأكيد، كقوله تعالى : ﴿وَأَن لَّنا لَآخِرَةٌ وَأَوَّلَى﴾ (2) وقوله جلّ شأنه : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (3) .

ومن الملاحظ أن مواضع تقدم معمول الخبر كانت مع الظروف (وذلك أنهم توسّعوا في الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال) (4) .

وقد يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فنقول : إن بك زيدا واثق ، وإن عندك زيدا جالس ، وجعل المجيزون من هذا التقدم قوله (5) :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِجِبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَاءُ

حيث تقدّم الجار والمجرور (بجبها) المتعلق بالخبر (مصاب) على اسم إن (أخاك)، (لأنهم يتوسّعون في الظرف والمجرور مالا يتوسّعون في غيرها ، فلذلك فصلوا بهما بين الحرف الناسخ ومنسوخه) (6) .

1- حاشية ابن حمدون 108/1 .

2- الآية 13 من سورة الليل .

3- الآية 13 من سورة آل عمران .

4- الأشباه والنظائر 77/2 .

5- البيت من الطويل ، بلانسية في المغرب 119 ، والمغنى 693 ، شرح ابن عقيل 349/1 ، الخزانة 453 ، والدرر اللوامع 113/1 .

6- المغنى 693 .

وقال ابن الحاجب : يتوسّع في الظّرف مالا يتوسّع في غيرها، لأنّ كل شيء من المحدثات لابد أن يكون في زمان ومكان، فصارت مع كلّ شيء كقريبه ، ولم تكن أجنبيّة منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأجرى الجار مجراه لمناسبة^{بينها} إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظّرف⁽¹⁾ .

خامسا : الأصل ألاّ يحذف خبر إن وأخواتها ، فاسم إن وخبرها أصله المبتدأ والخبر، وهما من العمد فلا يجوز حذفهما ، وما جاء منه مخالفا للأصل بحذفه، فلا بدّ من اشتراط أمن اللبس بدلالة المعنى عليه، فيجوز الحذف في مواضع ويجب في أخرى .

يحذف خبر إن وأخواتها جوازا للعلم به كغيره ، وفيه ثلاث مذاهب :
أ- الجواز مطلقا سواء كان الاسم معرفة أم نكرة ، كرّرت (إن) أم لا، هذا مذهب سيبويه⁽²⁾: يقول الرجل: هل لكم أحد إن الناس ألب عليكم ، فيقول: إن زيدا، وإن عمرا ، أي إن لنا ... وقال الأعشى⁽³⁾ :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ مَاضِي مَهَلًّا

أي إن لنا محلاّ في الدنيا ، ومرتحلا إلى الآخرة .

وتقول : إن غيرها إبلا وشاء ، كأنّه قال : إن لنا غيرها إبلا ، وشاء ، أو عندنا غيرها إبلا وشاء . فالذي تضرر هذا النحو وما أشبهه، وجعل منه قول الراجز⁽⁴⁾ :

1- شرح الرضی 289/1 ، 290 .

2- ينظر الكتاب 141/2 ، 142 .

3- البيت من المنسرح للأعشى ديوانه 170 ، والشعر والشعراء لابن قتيبة 69 ، واختسب 349/1 ،

وشرح ابن يعيش 103/1 ، والدرر 113/1 .

4- الرجز سبق ذكره ص 142 .

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وارتأى سيبويه أن التقدير بحذف الخبر كأنه قال: ياليت لنا أيام الصبا ، وكأنه قال: ياليت أيام الصبا أقبلت رواجع⁽¹⁾ .

إلى هذا ذهب⁽²⁾ البصريون وابن يعيش وابن هشام، فيعربون (رواجع) حالا نونت للضرورة .

ب - مذهب الكوفيين، أنه لا يجوز حذف الخبر إلا إذا كان الاسم نكرة ، نقله عنهم الأخفش⁽³⁾ .

ومذهبان آخران ، أحدهما للفراء أن ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب ، لأنّ (ليت) بمعنى (تمنيت) وهم يقولون : تمنيت زيدا قائما ، كذلك هذه .

وثانيهما للكسائي أن (رواجعا) منصوب بإضمار (يكون) . ومذهب البصريين أولى لكثرة حذف الخبر ، وقلة إضمار كان ، وعدم إثبات النصب في الجزأين بـ (ليت)⁽⁴⁾ .

ج - مذهب الفراء أنه لا يجوز حذف الخبر في معرفة ولا نكرة ، إلا إن كان بالتكرير ، كالبيت السابق :

* إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا *

وما حكى عن إعرابي قيل له: الزبابة⁽⁵⁾ الفأرة ، قال : إِنَّ الزَّبَابَةَ وَإِنَّ الْفَأْرَةَ ومعناه إن هذه مخالفة لهذه ، والخلاف الذي بين الاسمين يدلّ على الخبر⁽⁶⁾ .

1- الكتاب 142/2 .

2- شرح المفصل 104/1 ، والمعنى 285 .

3- ينظر شرح ابن يعيش 104/1 ، والارتشاف 135/2 ، وانمع 161/2 .

4- الايضاح في شرح المفصل 213/1 ، 214 .

5- الزباب فأر عظيم أصم ، أو أحمر الشعر ، أو بلا شعر ينظر القاموس المحيط 119 .

6- ينظر شرح ابن يعيش 104/1 .

والصحيح ، مذهب سيويه ، وردّ المذهبان - الكوفيين والفراء - بما ورد من الشواهد ، منها قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾⁽¹⁾ أي يعذبون ، فالجملة في محلّ رفع خبر مقدّر ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾⁽²⁾ وخبر إن محذوف تقديره خسروا أو هلكوا⁽³⁾ .

وقراءة⁽⁴⁾ أبي⁽⁵⁾ : ﴿أَتُنْكُ أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ﴾⁽⁶⁾ قال أبو الفتح ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر إن حتّى كأنه قال : أئنك لغير يوسف ، أو أنت يوسف؟ فكأنه قال : بل أنت يوسف فلما خرج مخرج التوقف ، قال أنا يوسف .

وقول عمر بن عبد العزيز⁽⁷⁾ - رضي الله عنهما - لقرشيّ متّ إليه بقرابة: فإن ذاك ، ثم ذكر حاجته فقال : لعلّ ذاك ، فحذف الخبر ، والتقدير فإن ذاك مصدّق ، ولعلّ مطلوبك حاصل ، أو حاجتك مقضية⁽⁸⁾ .

وإنما ساغ حذف الخبر هنا وإن لم يكن ظرفاً لدلالة الحال عليه ، كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه ... والجيد أن يقدر المحذوف ظرفاً نحو : إن

1- الآية 40 من سورة فصلت .

2- الآية 23 من سورة الحج .

3- إعراب القرآن لدرويش . 420/6 .

4- ينظر اختسب 349/1 .

5- أبي بن كعب بن قيس بن عبيد ، من بني النجار من الخزرج ، اشترك في جمع القرآن بأمر من سيدنا عثمان رضي الله عنه ، وله في الصحيحين وغيرهما 146 حديثاً ، وفي الحديث : اقرأ أمّي أبي بن كعب . توفي بالمدينة 21هـ . ينظر غاية النهاية 31/1 ، والأعلام 82/1 .

6- الآية 90 من سورة يوسف .

7- عمر بن العزيز مولده بالمدينة زمن يزيد ونشأ في مصر في ولاية أبيه عليها ، عاش أربعين سنة ، وبعده يضرب المثل رضي الله عنه توفي رجب 101هـ . ينظر الأغاني 292/9 ، تذكرة الحفاظ للذهبي 118/1 .

8- ينظر شرح ابن يعيش 103/1 ، وشرح التسهيل 15/2 ، وشرح الرضى 327/2 .

لك ذلك ، أي حق القرابة ، ولعلّ لك ذلك ، والمعنى واحد إلا أنه من جهة اللفظ صار على منهاج القياس⁽¹⁾ .

وقول الشاعر⁽²⁾ :

أَتَوْنِي فَقَالُوا : يَا جَمِيلُ تَبَدَّلْتَ بُيُوتُهُ إِبْدَالًا ، فَقُلْتُ : لَعَلَّهَا

فحذف الخبر ، والتقدير : لعلها تبدلت .

وقوله⁽³⁾ :

وَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ، إِنَّ شَاهِدَهُ وَمَا تَغَيَّبَ مِنْ أَخْلَاقِهِ دَعْرُ

حيث حذف الخبر، أي شاهده ما تعلمون من ملقه وتزلفه، وورد برواية أخرى فلا يكون فيه ماخالف الأصل ، فإنّ مشهده كفر وغائلة⁽⁴⁾ .

وقوله⁽⁵⁾ :

سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا

حيث حذف خبر أن وتقديره (تفضلوا) ، أي أن الأكارم نهشلا تفضلوا. وفي هذه الشواهد ردّ على الكوفيّين لاشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم، وقد ورد معرفة ، وعلى الفراء في اشتراطه تكرير (أن) ولم تكرر .

ويجب حذف الخبر في مواضع منها :

أ- إذا سدّت مسدّه واو المصاحبة، حكى سيبويه⁽¹⁾ : (إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا) أي

إنك مع خير و (ما) زائدة ، وحكى الكسائي⁽²⁾ : (إِنْ كُلُّ ثَوْبٍ لَوْ ثَمَنُهُ) بإدخال

اللام على الواو وسدّها مسدّ (مع) ، ومنه قول الشاعر⁽³⁾ :

1- الخزانة 454/10 .

2- البيت من الطويل لجميل ديوانه 137 ، والأغاني 227/8 ، والرواية فيهما :

وقالوا زارها يا جميل تبدلت وغيرها الواش فقلت لعلها!

3- البيت من البسيط للأخطل ديوانه 173 .

4- الطبقات لابن سلام الجُمحى 495/1 .

5- البيت من الطويل نسب للأخطل وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة ، ورد في المقتضب 131/4 ،

والخصائص 374/2 ، وشرح ابن يعيش 104/1 .

فَدَعْ عَنْكَ لَيْلَى إِنَّ لَيْلَى وَشَأْنَهَا وَإِنْ وَعَدْتِكَ الْوَعْدَ لَا يَتَسَّرُ

حيث حذف الخبر وجوبا ، وقد سدت عنه واو المصاحبة (وشأنها) .

ب - إذا سد مسده حال كما في الابتداء ، فيقال : إن أكثر شرابي السوق ملتوتا، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾ :

إِنَّ اخْتِيَسَامَكَ مَا تَبْغِيهِ ذَا ثِقَةٍ بِاللَّهِ مُسْتَظْهِرًا بِالْحَزْمِ وَالْجَلْدِ

فسد الحال (مستظها) مسد خبر إن، وحذف الخبر وجوبا .

ج - في قولهم (ليت شعري) فقد التزم فيه الحذف ، والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر (شعري) . وعلة الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر ، وسدت الجملة بعده عن المحذوف⁽⁵⁾ ، وتكون جملة الاستفهام المتصل ، نحو قول الشاعر⁽⁶⁾ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيِّنَ لَيْلَةً بِوَادٍ وَحَوْلَى إِذْ خَسِرْتُ وَجَلِيلُ

حيث اتصل الاستفهام (هل أبيتن) بالمصدر (شعري) وقوله⁽⁷⁾ :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ حَدِثْتُ وَصْلَهَا وَكَيْفَ تُرَاعِي وَضْلَةَ الْمُتَغَيَّبِ

حيث اتصلت جملة الاستفهام (كيف حدثت وصلها) بالمصدر (شعري)، ومن الاستفهام المنفصل قول الشاعر⁽⁸⁾ :

1 - الكتاب 302/1 .

2 - الأ، تشاف 136/2 ، و، اجمع 161/2 .

3 - البيت من الطويل بلانسة في شرح التسهيل 16/2 ، والمساعد في تسهيل الفوائد 466/1 .

4 - البيت من البسيط بلانسة في شرح التسهيل 16/2 ، و، اجمع 162/2 ، والدرر 114/1 .

5 - ينظر شرح التسهيل 16/2 ، و، اجمع 162/2 .

6 - البيت من الطويل لبكر بن غالب بن عامر الجهمي، وقيل لبلال، ينظر شرح التسهيل 16/2 ، وشرح أبيات المغني 194/4 .

7 - البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 42 ، و، اجمع 162/2 ، والدرر 114/1 .

8 - البيت من الخفيف لأبي طالب في الكتاب 3 / 261 ، والاشتقاق لابن دريد 166 ، والإيضاح في شرح المنفصل 215/1 ، وتنقيح الألباب لابن خروف 343 ، والخزنة : 10 / 463 ، ومسافر بن أبي عمرو .

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرَ بْنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمَخْزُونُ
أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَمْ غَالٍ مَسْرَأٌ لَكَ وَهَلْ أَقْدَمْتَ عَلَيْكَ الْمُنُونُ

حيث فصل بين المصدر (شعري) ، والجملة الاستفهامية (أي شيء دهاك) بجملتين إحداهما جملة النداء (مسافر بن أبي عمرو) ، والثانية جملة المبتدأ وخبره حيث جعل (ليت) اسما للكلمة فأعربها وأنتها .

قوله⁽¹⁾ :

لَيْتَ كِفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا امْرُؤِي الْمَاءُ مُرْتَوِي

حيث حذف الضمير من ليت والتقدير: فليته أي : فليت الأمر والشأن، ومهم من يعرب كفافا اسم ليت وخبرها الجملة الاسمية (كان خيرك كله) إلا أن ابن الحاجب لم يجزه ، وأورد في أماليه (ولا يستقيم أن يكون كفافا اسما لـ(ليت)، لأنه نكرة فلا يصح، ولو صلح لم يستقم المعنى، لأن قوله كان خيرك وما بعده لا يصلح خبرا)⁽²⁾ ، فجعله في باب (القياس إبراز ضمير الشأن ، وحذفه شاذ) .

سادسا :- الأصل ألا يحذف اسم إن وأخواتها ، وقُدِّم عليه حذف خبر إن وأخواتها لأنه موضع اهتمام إذ يختص هذا المبحث بدراسة ظاهرة خلاف الأصل في المرفوعات ، إنما أدخل موضع حذف اسم إن وأخواتها من قبيل باب التوسع .

وفي مخالفة الأصل بحذف اسم إن وأخواتها مذاهب وهي :

أ- الجواز مطلقا وعليه الأكثر ، حكى سيبويه عن الخليل : (إن بك زيد مأخوذ)⁽³⁾ أي : إنه ، وحكى الأخفش : (إن بك مأخوذ أخواك) .

(واسمه ذكوان) ابن أمية بن عبد شمس شاعر من سادات بني أمية وأجوادهم في الجاهلية شعره غير

كثير توفي نحو 10 ق هـ . الأعلام 7 / 213 .

1- من الطويل ليزيد بن الحكم ، ورد في شرح شواهد الإيضاح للقيسي 1 / 142 ، والإنصاف 184 ،

وأما ابن الحاجب 2 / 634 ، والمعنى 291 ، والخزانة 10 / 472 .

2- أمالي ابن الحاجب 634 .

3- الكتاب 2 / 134 .

قال الشاعر⁽¹⁾ :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ مَرَجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
أي : ولكنك فحذف اسم إن ، وبرأوية (زنجياً)⁽²⁾ فحذف الخبر للدلالة
مقابلته عليه وهو قوله (عرفت قرابتي) .
وقوله⁽³⁾ :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنْ سَاعَةٍ فَبَشَا عَلَى مَا خِيلْتَ نَاعِمَى بِالِ
أي : فليتك ، حيث وقع اسم ليت محذوفاً ، والفرء أجاز إيلاء ليت الفعل⁽⁴⁾ .
وقوله⁽⁵⁾ :

فَلَا تَحْذِلِ الْمَوْلَى إِنْ كَانَ ظَالِمًا فَإِنَّ بِهِ تَأْثَى الْأُمُورِ وَتُرَابُ
والتقدير : فإنه به تتأى الأمور ، والهاء إما للمولى ، وإما ضمير الشأن .
ب- أنه خاص بالشعر ، وصححه ابن عصفور والسخاوي⁽⁶⁾ في شرح
المفصل .

ج- أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدّ حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل
د- قبيح في الكلام والشعر أيضاً إن وليه فعل ، لأنه حروف طالبة للأسماء ،
فاستقبحوا مباشرتها الأفعال نحو قوله⁽¹⁾ :

-
- 1- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة ، ورد في النصف 3 / 129 ،
والإنصاف 182 ، وشرح الرضى 4 / 375 ، والجني الداني 590 ، والمغنى 291 .
 - 2- الآية : (زنجياً) في المختص 2 / 182 ، وينظر شرح الرضى 4 / 375 ، ووصف المبانى 279 ،
والانتصاف من الإنصاف محمد محي الدين 182 .
 - 3- البيت من الطويل لعدي بن زيد ، ديوانه 162 ، والإنصاف 183 ، وشرح شواهد المغنى 697 ،
والخزانة 10 / 445 ، والدرر 1 / 123 ، 114 .
 - 4- الدرر 1 / 123 ، 114 .
 - 5- البيت من الطويل في الحماسة للثريزي لقراد بن عباد 2 / 107 .
 - 6- على بن محمد عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي ، إمام في النحو واللغة ، بصيرا
بالقراءات وعللها ، له شرحان على المفصل سفر السعادة وسفير الإفادة جليل ، شرح أحاجي
الزخشري النحوية ت 643 هـ ، ينظر البغية 2 / 192 وما بعدها .

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعًا
وقوله (2) :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَيَتَنَا عَلَى مَا خَلَّتْ نَاعِمَى بِأَلٍ
فيحتمل أن يكون المحذوف منها ضمير الشأن فيكون التقدير : فلو أنه حُقَّ
اليوم منكم إقامة ، وفليته دفعت ، ويكون البيتان إذ ذاك من قبيل ما يقبح في
الكلام والشعر ، لما يلزم في البيت الأول من ولاية الفعل لـ(إن) ، وفي البيت الثاني
من ولايته لـ(ليت) ، ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب أي : فلو أنكم
حُقَّ منكم ، وليتك دفعت الهم ، وحملها على هذا الوجه أولى ، ولأنه لا يلزم فيه من
القبح ما يلزم في الوجه الأول (3) .

هـ - أنه حسن فيهما إن لم يؤدَّ إلى أن يلي إن وأخواتها اسم يصحَّ عملها
فيه نحو : إنَّ في الدار قام زيد . وكذا قوله (4) :

إِنَّ مَنْ لَأَمَرَ فِي بَنِي بَنَاتٍ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعْصِمَهُ فِي الْخُطُوبِ
واسم إن ضمير الشأن محذوف ، حذف للضرورة (5) .
وقوله (6) :

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ بَعْدَتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزَلُ
حيث أضمر اسم لكن (ضمير الشأن) للضرورة ، فـ(من) للجزاء وليست
اسم لكن ، لعدم صلاحية المعنى بذلك .

1- البيت من الطويل للراعي النميري ديوانه 167 ، وشرح أبيات سيبويه 2 / 34 ، والإنصاف 180 ،
والخزانة 10 / 451 .

2- سبق تخريجه 155

3- الخزانة 10 / 451 .

4- البيت من الخفيف للأعشى ديوانه 27 ، والكتاب 3 / 172 ، والإنصاف 180 ، وإيضاح شواهد
الإيضاح 138 ، والخزانة 5 / 420 .

5- إيضاح شواهد الإيضاح 1 / 140 .

6- البيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت ديوانه 59 ، والإنصاف 181 ، والمنعني 292 ، والخزانة 10 / 450 .

وقوله⁽¹⁾ :

كَأَنَّ عَلَى عَرْيَيْنِهِ وَجَيْنِهِ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ

فحذف ضمير الشأن في غير الشعر يجوز بقلة إن لم يل هذه الأحرف فعل صحيح، ومثله في الكلام جائز بقلة نحو إن بك زيد مأخوذ⁽²⁾ .

وقوله⁽³⁾ :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِمًا وَظَبَاءً

لا يحسن هنا حيث حذف اسم إن وهو ضمير الشأن ، ولا يجوز اعتبار (من) اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر في جملته ، فلا يعمل فيه ما قبله وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرا ، بخلاف اسم هذه الحروف فإنه وإن اختص حذفه بالشعر، فإنما ورد بضعف وقلة، فإن الشرط لا يحسن عمل إن فيه، فإن أدى إلى ذلك لم يجوز نحو : إنه زيد قائم ، فلا يجوز حذف الضمير ، لأنك إن أعملت هذه الحروف في الجزاء يذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه ، مما يدل أن الجزاء لا ينبغي أن يلي إن وأخواتها ، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت⁽⁴⁾ .

و- إن الحذف خاص بإن دون سائر أخواتها، ونقله أبو حيان عن الكوفيين، وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن . وقد يكون غيره كما تقدم في (لكنك وليتك)، والحق أن الحذف مع الحروف المخففة (إن ، أن ، كأن) كثير حتى يصير هو الأصل ، والإتيان بالاسم هو خلاف الأصل إذ جعلوا من القليل قول الشاعر⁽⁵⁾ :

1- البيت من الطويل بلا نسبة في اضمع 2 / 164 ، والخزانة 10 / 449 ، والدرر 1 / 114 .

2- الخزانة 10 / 449 .

3- البيت من الخفيف نسب للأخطل وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة المختلفة ، ورد في معاني القرآن المنسوب للزجاج 435 ، والجمل للزجاجي 214 ، ووصف المباني 119 ، والمغني 37 ، والدرر 1/115 ، والخزانة 1 / 457 .

4- ينظر الكتاب 3 / 72 ، والجمل للزجاجي 214 .

5- البيت من الفرج بلا نسبة في المنتصف 3 / 128 ، والإنصاف 197 ، وضمع 2/187 ، والدرر 1/120 .

وَصَدْرٍ مُّشْرِقٍ النَّخْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

حيث نصب بـ (كأن) المخففة اسمها (ثديه)، وهو قليل إذ الأصل حذف اسمها ، ومجئ خبرها جملة فعلية ، وللبيت رواية أخرى (ثدياه)⁽¹⁾ فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف ، أي كأنه .

1 - ينظر الكتاب 2 / 135 ، واجني الداني 575 ، والشذور 385 ، والمقاصد النحوية 2 / 305 ، وشرح الأشموني 147 ، والخزاعة 10 / 392 ، 400 .

المبحث السابع

الفعل المضارع المرفوع

الفعل المضارع المرفوع

يتعرّض هذا المبحث لدراسة الفعل المضارع، إذ فيه مخالفة للأصل من وجهين : الأول ، في كونه معربا ، والثاني : في مجيئه منصوبا أو مجزوما مع تجرّده عن الناصب والجازم .

ويُعَدّ المضارع بكونه معربا مخالفا للأصل ، لأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، (ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع من الأفعال ، ومذهب الكوفيّين إلى أنّ الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأوّل هو الصّحيح ، وقيل : إنّ بعض النحويين ذهب إلى أنّ الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء)⁽¹⁾ .

والصّواب مذهب البصريّين ، إذ اختلاف النّحاة في علّة إعراب المضارع ، والأصل لا يُبحث عن علّته ، فلو جاء إعراب المضارع على أصله لما بحث عن السّبب ، وكان لاختلاف الآراء فيه مجال⁽²⁾ ، فرأى الكوفيّين أنّها أُعربت لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة ، وذهب البصريّون إلى أنّها إنّما أُعربت لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصّص ، كما أنّ الاسم يكون شائعا فيتخصّص .

الثاني : أنّه تدخل عليه لام الابتداء تقول : (إن زيدا يقوم) كما تقول : إن زيدا لتائم.

الثالث : أنّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فكلمة (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه .

1- شرح ابن عقيل 1 / 37 .

2- ينظر الإنصاف 549 ، 550 .

ومثلما اختلفوا في علّة إعرابه ، اختلفوا في علّة رفعه ، فمذهب الكوفيين أنّه يرتفع لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة وبه قال الفراء ، وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريّون إلى أنّه ارتفع لقيامه مقام الاسم⁽¹⁾ .
والصواب رأى الكوفيين ، وقد اعتمده ابن مالك وابن هشام وغيرهما ، ويستمرّ رفعه حتّى يدخل عليه ناصب أو جازم⁽²⁾ ، فذاك هو الأصل .
وخلاف الأصل أن يجيئ المضارع على صورة المجزوم مع تجرّده عن الناصب والجازم ، وذلك نحو ماجاء في الحديث⁽³⁾ في قتلى بدر ، حين قام عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم ... الحديث ، فسمع عمر رضى الله عنه رسول الله عليه الصّلاة والسّلام ، فقال : (يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يَسْمَعُونَ وَأَنْتَى يُجِيبُونَ ، وَقَدْ جِئْتُمْ)
فحذف النّون من (يسمعون) و(يجيبون) .

ونحو قول الشاعر⁽⁴⁾ :

وَإِذَا يَغْضَبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ إِذَا مَلَكَوْهُمْ وَلَمْ يَغْضَبُوا

حيث حذف النّون من قوله (يغضبوا) بلا ناصب ولا جازم .
وقوله⁽⁵⁾ :

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَيْتِي تَذَلُّكِي وَجَهَكِ بِالْمِسْكِ وَالْعَنْبَرِ الذِّكِّي

أى : وتبتين تذلكين .

وقوله⁽⁶⁾ :

1- ينظر الإنصاف 551 ، والكواكب الدرية 2 / 68 .

2- الكواكب الدرية 2 / 68 .

3- الحديث الشريف في مسند أحمد بن حنبل بنفس المعنى واللفظ مختلف 244/7 ، وهو بهذا اللفظ في

الضرائر 111 .

4- البيت من المتقارب بلا نسبة في الضرائر 110 ، وضرائر الألوسى 126 .

5- الرجز بلا نسبة في الخصائص 388/1 ، والضرائر 110 ، ورصف المباني 361 ، واللسان (ولكن)

391/4 ، وشرح التصريح 111/1 .

6- الرجز بلا نسبة في الضرائر 110 ، وضرائر الألوسى 126 .

وَالْأَرْضُ أَوْرِثَتْ بَنِي آدَمَ مَا يَغْرِسُوهَا شَجَرًا أَبَدًا

أى : ما يغرسونها .

وقوله (1) :

تَسْلَأُ كُلَّ حُرَّةٍ نَحِيَيْنَ وَإِنَّمَا سَلَاتُ عُكَّتَيْنِ
ثُمَّ تَقُولِي اشْتَرِي قُرْطَيْنِ

أى : تقولين .

ومن ذلك قول الشاعر (2) :

مُحَمَّدٌ تَقَدَّى نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتُ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

فالظاهر أن يكون الفعل (تقد) مرفوعاً، إذ لم يتقدمه ناصب ولا جازم إلا أنه قد أتى مجزوماً بجازم مقدّر، وهو لام الدعاء ، والأعلم (3) يرى أن (هذا من أقبح الضرورات، لأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لا يضمّر ، وقد قيل إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة ، واكتفى بالكسرة وهذا أسهل في الضرورة وأقرب) (4) ، وكذا رأى الأخفش أن هذا قبيح وحكى قولهم (اتقى الله امرؤ فعل كذا وكذا) ومعناه (ليتق) فاللفظ يجئ كثيراً مخالفاً للمعنى (5) .

والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجرّ نصيب . فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار وقد أضمره الشاعر ، حيث شبهه بإضمارهم ربّ وواو القسم في كلام بعضهم ، هذا

1- الرجز بلا نسبة نسبة في الضرائر 110 .

2- البيت من الوافر واختلف في سببه بين أبي طالب والأعشى وحسان وليس في دواوينهم ينظر الكتاب

3 / 8 ، والإنصاف 530 ، والشذور 211 .

3- أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري ، له كتب ، عديدة منها (تحصيل عين الذهب في شرح

شواهد سيبويه ، والنكت على كتاب سيبويه وغيرهما ، توفي 476 هـ . ينظر نكت الحميان في نكت

الحميان لصلاح الدين الصفدي 313 ، والأعلام 8 / 233 .

4- التحصيل 383 .

5- معاني القرآن 1 / 83 .

رأى سيويه⁽¹⁾ ، وقد جعل هذا الجزم بحذف لام الأمر أنه قد يجوز في الشعر، فتعمل مضمرة، كأنتم شبهوها بأن إذا عملوها مضمرة ، وكذا رأى ابن السراج⁽²⁾ ، في حين لا يرى المبرد⁽³⁾ ذلك على ما قالوا ؛ لأن عوامل الأفعال لا تضر ، وأضعفها الجازمة ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، وزاد على هذا ابن عصفور أن إضمار الجازم وإبقاء عمله أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء⁽⁴⁾ .

وأورد المرادي⁽⁵⁾ في حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال :

أ- مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة .

ب- مذهب المبرد ، ومنع ذلك حتى في الشعر وزعم أن هذا البيت لا يعرف قائله مع احتمال أنه يكون خبراً ، وحذفت الياء استغناء بالكسرة .

ج- مذهب الكسائي أنه يجوز حذفها بعد لام الأمر بالقول ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾⁽⁶⁾ أي ليقموا .

فهذه الآراء تشير إلى أن هذا الجزم قد ورد ضرورة اضطر فيها الشاعر لهذا الحذف .

وقوله⁽⁷⁾ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

1- ينظر الكتاب 3 / 9 ، 8 .

2- ينظر الأصول 2 / 157 .

3- المقتضب 2 / 33 ، ورصف المباني 255 .

4- الضرائر 149 .

5- الجني الداني 113 .

6- الآية 33 من سورة إبراهيم .

7- البيت من السريع لامرئ القيس ديوانه 122 ، والتكملة للفارسي 165 ، والعمدة لابن رشيق 274 ، والشذور 213 .

حيث جاء الفعل المضارع (أشرب) ساكن الآخر ، مع أنه لم يتقدّمه ناصب ولا جازم ، وللعلماء في تخريج هذا الإسكان ، آراء منها :

1- أنه ليس قوله (أشرب) مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الفتحة للضرورة ، وحذف كل من لام الطلب وحركة الإعراب جائز في الشعر خاصّة على الصحيح عند الجمهور⁽¹⁾ .

2- أنه لما توالى في الكلمة مع مابعدهما ثلاث حركات : أولاهما فتحة وهى حركة الرّاء ، وثانيها ضمة وهى حركة الباء وثالثها فتحة وهى حركة العين ، لما توالى هذه الحركات الثلاث أشبهت (عَضْدًا) في وجود فتحة تتبعها ضمة والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه ، فلما أشبهت هذه الأحرف عضدا استساغ لنفسه أن يسكن وسطها كما يسكن وسط عضد ، وهذا ما رتاه ابن هشام⁽²⁾ وما يدلّ عليه ظاهر كلام سيبويه⁽³⁾ وأبى على الفارسي⁽⁴⁾ .

3- أن هذه الرواية خاطئة وللبيت رواية أخرى كما في الديوان ، أوردها المبرد⁽⁵⁾ ، وهى على وجه غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه ، ولا يتحقق فيها شيء مما ذكروه وهذا الوجه هو :

حَلَّتْ لِي الْخَمْرُ وَكُنْتُ امْرَأً عَنْ شُرْبِهَا فِي شُغْلِي شَاغِلٍ
فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وربما تكون إحدى الروایتين مصنوعة ، إذ يحتمل أن أحد النحاة جاء برواية (أشرب غير مستحقب) ليستدلّ على أن من العرب من يلزم حركات الإعراب المقررة حين يضطر، إلى تركها لإقامة الوزن ، ويحتمل أن بعض الرواة جاء برواية

1- الكواكب الدرية 1 / 69 .

2- الشذور 213 .

3- الكتاب 4 / 203 .

4- التكملة 165 .

5- الكامن 1 / 244 .

(أُسْقَى غير مستحق) ليصلح فساد البيت ، ليدلّ على أنّ العرب لا يتكلّمون إلّا بالصّحيح⁽¹⁾ .

ومن جزم المضارع بلا جازم قوله⁽²⁾ :

قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَامُهَا

تُذَنُّ فَإِنِّي حَمُوهَا وَجَارُهَا

الشّاهد فيه قوله (تذَنُّ) يريد: لتأذن فحذف اللّام وكسر حرف المضارعة، وليس بضرورة لتمكّنه من أن يقول : ائذن⁽³⁾ وليس لقائل أن يقول : هذا من تسكين المتحرّك على أن يكون الفعل مستحقّاً للرفع ، فسكّن اضطراراً ، لأنّ الراجح لو قصد الرفع لتوصّل إليه مستغنياً عن الفاء ، فكان يقول (تأذن إني)⁽⁴⁾ قيل: وهذا تخلّص من ضرورة لضرورة وهي إثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك، لأنّها بيتان لا بيت مصرّع، فالهمزة في أوّل البيت لا في حشوه⁽⁵⁾ .
ومنه قوله⁽⁶⁾ :

فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمَدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنكَ نَصِيبُ

حيث جزم المضارع (يكن) بجازم محذوف للضرورة الشعرية، وهذا من القليل المخصوص بالاضطرار، وهو الحذف دون تقدّم قول بصيغة أمر ولا بخلافه⁽⁷⁾ .

1- انتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب محمد محي الدين 213 .

2- الرجز المنظور بن مرتد الغنوي في إصلاح المنطق لابن السكيت 340 ، والجني الداني 114 ، وشرح شواهد المغني 600 .

3- ينظر الجني الداني 114 .

4- يطر شرح الأشموني 575 ، وشرح شواهد المغني 601 .

5- المغني 225 .

6- أثبت من الطويل بلا نسبة في وصف النبائي 256 ، والجني الداني 114 ، والمغني 224 ، وشرح الأشموني 575 .

7- شرح الأشموني 3 / 575 .

وقوله (1) :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْمِشِي لَكَ الْوَيْلَ حَرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
حيث جاء المضارع مجزوما بلا جازم ، والتقدير أَنَّ الجازم محذوف (أو
ليبك) .

وقوله (2) :

مَنْ كَانَ لَا يَنْزِعُهُ أَنِّي شَاعِرٌ
فَيَذْنُ مِنِّي تَهْمَهُ الْمَرَا جِرُ
فجعل الفاء جوابا للجزاء فأضمر في (يذْنُ) اللام وأعملها ، وهذا كثير في
أشعارهم ، ومنه قوله (3) :

فَقُلْتُ ادْعِي وَاذْعُ فَإِنَّا أَنْدَى لِي صَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
يريد (ولأدعُ) فحذف الجازم في جميع ذلك وهو لام الأمر، للضرورة كما
ذكر ابن عصفور .

ولبيت رواية أخرى وهي (أدعو) (4) استشهد بما على نصب المضارع،
بإضمار أن وجوبا بعد واو المصاحبة .
ومثله قوله (5) :

فَمَنْ نَالَ الْغِنَى فَلْيَصْطَبِعْهُ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ

1- البيت من انطويل لمتهم بن نويرة في الكتاب 9/3 ، ومعاني القرآن للأخفش 83/1 ، والإنصاف 532 ، وشرح شواهد المغني 339/4 .

2- الرجز بلا نسبة في الإنصاف 533 ، ووصف المباني 256 ، وشرح شواهد المغني 4 / 334 .

3- البيت من الوافر اختلف في نسبه بين الأعشى في الكتاب 3 / 45 ، أو الخطبة في التحصيل 399 ، وروبيعة بن حشم في شرح ابن يعيش 33/7 ، ولأحدهم أو لثالث في شرح شواهد ابن عقيل للمرحاوى 194 .

4- ينظر شرح ابن عقيل 4 / 15 .

5- البيت من الوافر لأحيحة بن الجلاح في الكتاب 3 / 9 .

فالشاهد حذف لام الأمر مع إعمالها في قوله (يجهد)، على أنه إذا حُرِّجَ
على العطف على المجزوم قبله ، لم يكن فيه ضرورة .
وقوله ⁽¹⁾ :

فَيِّكَ عَلَى الْمُنْجَابِ أَضْيَافُ قَفْرِهِ سَرَوَا وَسَامَرَى لَمْ تُفَكَّ قِيُودُهَا

وحول هذه الظاهرة المخالفة للأصل ، يُلحَظُ دفاع النّحاة عما خالف
الأصل ، وذلك إمّا بتأويل إضمار جازم أو ناصب للضرورة ، أو ردّ الاستشهاد
ببعض الأبيات بدعوى أنه لا يُعرف قائلها ، أو التملّص لروايات آخر ، أو تخريج
الإعراب بما يبعده عن الحذف والضرورة كالعطف في البيت الأخير .
والحقّ مع النّحاة في تلمّس هذه التخريجات إذ مجرد إعراب الفعل يعد مخالفة
للأصل، فكيف بنصبه وجزمه بلا عوامل ناصبة أو جازمة ! ؟

1 - البيت من الطويل لمُعبّد بن ضوق الغنيري ، ورد في معاني القرآن للأحفش 1 / 83 .

الفصل الثاني

المنصوبات

- المبحث الأول : المفعول المطلق .
- المبحث الثاني : المفعول به .
- المبحث الثالث : الحال .
- المبحث الرابع : التمييز .
- المبحث الخامس : الاستثناء .
- المبحث السادس : المضارع المنصوب .

المبحث الأول

المفعول المطلق

المفعول المطلق

المفعول المطلق: مصدر يذكر بعد فعل من لفظه تأكيداً لمعناه، أو بيانا لعدد، أو بيانا لنوعه، أو بدلا من التلفظ بفعله، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾⁽¹⁾ ونحو قولك: وقفت وقفتين، ونحو: دعوت دعاء الخاشعين، ونحو صبرا على الشدائد.

وإنما سُمِّيَ مفعولا مطلقا؛ لأنه لم يقيّد بحرف جرّ كالمفعول به، أو لـه، أو فيه، أو معه والمصدر هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل وصيغة الأفعال تدلّ عليه والأفعال كلّها متعدية إليه سواء كانت لازمة أو متعدية⁽²⁾.
أحكامه :-

أولا: الأصل أن يكون المفعول المطلق منصوبا، ولم يقع خلاف لهذا الأصل، وما ارتفع من المصادر فذلك على الابتداء (مبنى عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيحها.. كما أنك لو قلت: طعاما لك وشرابا لك ومالا لك تريد معنى سقيا، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز؛ لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله)⁽³⁾، ومن تلك المصادر التي ارتفعت بالابتداء وجرت مجرى ما فيه (أل) من المصادر والأسماء، ما في نحو قوله تعالى: ﴿لَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾⁽⁴⁾، وقوله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ اتَّقَاةٍ﴾⁽⁵⁾، وقوله: سلام عليك، وخير بين بدئك.

1- الآية 163 من سورة النساء.

2- ينظر الأصول 1/159، والتخمير 1/297، وشرح ابن يعيش 1/110، واخمع 3/94.

3- الكتاب 1/330.

4- الآية 18 من سورة هود.

5- الآية 88 من سورة البقرة.

ثانياً: الأصل أن يقع المفعول المطلق بعد العامل، إن كان للتأكيد فإن كان للنوع أو العدد، فقد يخالف الأصل فيجوز أن يذكر قبله أو بعده، إلا إن كان استثنهما أو شرطاً، فيجب تقدمه على عامله، وذلك لأن هذه الأسماء الصادرة في الكلام نحو: أي سير تسير؟ ونحو كم ضربة ضربته؟ ونحو: أي جنوس تجلس أجلس، فمخالفة الأصل هنا قد وقعت، إلا أنها وقعت مراعاة لأصل آخر، وهو أن لأسماء الاستثناء والشرط الصدارة في الكلام.

ثالثاً: الأصل في المفعول المطلق أن ينصب بعامل مذكور، ويكون مصدراً مثله، أو صفة، أو فعلاً نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَأُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا﴾⁽³⁾.

وخلاف الأصل هو مجيء المفعول المطلق منصوباً بعامل محذوف يقدر بفعل، ويقع هذا الحذف إن كان نوعياً أو عددياً، أما التأكيد فلا يحذف عامله؛ لأنه جيء به ليؤكد ويقويه، فحذف العامل ينافي ما جيء بالمصدر من أجله⁽⁴⁾، فالعامل هنا ممتنع الحذف، يقول ابن مالك⁽⁵⁾:

وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَعٌ وَفِي سِوَاهِ لِذَلِيلٍ مُتَسَعٌ

ورده ابنه بدر الدين بأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر، فلا يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينه عليه أحق وأولى⁽⁶⁾، ويقع الحذف جوازا لقرينة لفظية كقولك: ما ضربت زيدا بل ضربتین، وبل ضرباً شديداً، أو قرينة معنوية نحو قولك لمن قدم من الحج: حجاً مبروراً وسعيّاً مشكوراً.

1- الآية 63 من سورة الإسراء.

2- الآية 1 من سورة الصافات.

3- الآية 23 من سورة الأحراب.

4- شرح الأثيري 1/212. وشرح التصريح 1/329، وشرح المنكودي 1/154.

5- ألفية ابن مالك 29. وشرح المنكودي 1/154.

6- شرح الألفية لابن الناطح 104، وشرح التصريح 1/329.

ولأن عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف، وجائزه وواجبه⁽¹⁾،
فإنني أذكر هنا

مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوبا :

أ- إذا كان المفعول المطلق مصدرا نائبا عن فعله، نحو قولك: سقيا ورعيا
وخيبة وجدعة، وعقرا وبؤسا وبُعدا وسُحقا وحمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وغيرها
كثير، والتقدير: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعا، فانتصبا بالفعل المضمر، (وإنما
اختلف الفعل ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب
الدعاء)⁽²⁾.

ورأى الزمخشري كذلك أن المصدر قد أغنى عن الفعل (فلو أظهرت الفعل
صار كتنكرار الفعل، وبعضهم يُظهر الفعل تأكيدا، وليس بالكثير)⁽³⁾.

وكذا تعليل الخوارزمي⁽⁴⁾ (أن هذا النوع لا يظهر فعله، لأن هذه المصادر
قد اشتهرت بالمعنى الذي استعملت فيه شهرة، لو تكلفت لها زيادة مبالغة لاختل
المعنى، وأما ما ظهر من الأفعال فذلك جائز، والكلام في الجواز وفي استعمال العرب
العاربة غيره)⁽⁵⁾.

في حين جعل الرضى⁽⁶⁾ علة الحذف متمثلة في ثلاث نقاط إذ يقول: إنما
وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل، والمفعول به أن يعمل فيهما
الفعل ويتصلان به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إما إبانة لقصد الدوام

1- ينظر شرح المنكودي 154/1.

2- الكتاب 319/1 و 312/1.

3- ينظر شرح ابن يعيش 114/1.

4- صدر الأفاضل أبو محمد القاسم بن الحسين بن محمد النحوي، صنف التخمير في شرح المفصل وغيره.
توفي 617هـ. ينظر معجم الأدباء 238/16، والبغية 252/2.

5- التخمير 302/1.

6- شرح الرضى على الكافية 306/1، 307.

واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، أي الفعل في نحو: حمدا لك
وشكرا لك ومعاذ الله وسبحان الله.

وإما لتقدم ما يدلّ عليه، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁾
و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾⁽²⁾ و﴿وَعَدَ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

أو لكون الكلام مما يستحقّ الفراغ منه بالسرعة، نحو: لبيك وسعديك
ودوايك وهذاذكّيك وهجاجيك.

وسيبيوه لا يرى القياس على هذه المصادر⁽⁴⁾ مع كثرتهما، وهو مقيس⁽⁵⁾ عند
الفراء والأخفش بشرط إفراده وتنكيره، نحو سقيا له ورعيا وجوعا لعدوك وتعسا.

ب- إذا كان المفعول المطلق مصدرا غير متصرف أي يلتزم حالة النصب،
ولا فعل له أصلا من ذلك اللفظ، نحو (دفرا وبجرا وأفة وتفة وويحك وويسك
وويلك ووييك) وعلّق الخوارزمي على هذا النوع من المصادر الذي لا فعل له (لأنّه
لم يكن فيبقى على العدم)⁽⁶⁾؛ إلّا أنّ هذا تعليل فاسد واستدلال ركيك؛ لأنّ الأصل
المطرّد أن كل مصدر له فعل يعمل فيه، فصارت هذه القاعدة هي الأصل، وما
عداها خارج عنها فكيف يقال أن الأصل هو عدم الفعل؟! هذا غير مقبول⁽⁷⁾.

1 - الآية 24 من سورة النساء .

2 - الآية 137 من سورة البقرة.

3 - الآية 121 من سورة النساء.

4 - ينظر الكتاب 330/1، وينظر شرح التسهيل 187/2.

5 - ينظر شرح التسهيل 197/2.

6 - التخمير 313/1.

7 - ينظر حاشية كتاب التخمير 313/1.

وأقرب للصواب في التعليل ما ذكره ابن يعيش في نحو ويحك.. (كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها، لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل، فاطرح لذلك، وأجروها مجرى المصادر المفردة المدعو بها)⁽¹⁾ نحو قول الشاعر⁽²⁾:

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بُهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ
وقوله⁽³⁾:

تَقَاكَدَ قَوْمِي إِذْ يَسْعَوْنَ مُهْجَتِي بِجَارِيَةِ بُهْرًا لَهُمْ بَعْدَهَا بُهْرًا
فـ(بكرًا) مفعول مطلق لا فعل له، وقوله⁽⁴⁾:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلْدِهَا فَوَيْلًا لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ
فـ(ويلا) أيضا مفعول مطلق لا فعل له، ويجوز رفعه على الابتداء والجار والمجرور في محل رفع خبر، إذ شرط نصب هذه الأسماء كونها مضافة غير متصرفة⁽⁵⁾.

جـ - ما سبق من المصادر لتفصيل عاقبة ما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُتِلُوا الْوُثَاقَ فَأَمَّا مَتَابَعِدُ وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾⁽⁶⁾: فيحذف عامله وتقديره إِمَّا تَمْتُون مَنَا وَإِمَّا تَفَادُونَ فِدَاءً، وحذف الفعل هنا لأن المصدر بدل من اللفظ بعامله⁽⁷⁾ أي الفعل قبله.

1- ينظر شرح ابن يعيش 121/1.

2- البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة شرح ديوانه 431، وشرح ابن يعيش 184/2، وشرح التسهيل 184/2.

3- البيت من الطويل لادن ميادة ديوانه 135، والكتاب 311/1، والتحصيل 206، والإنصاف 241، وشرح ابن يعيش 121/1، وشرح التسهيل 184/2.

4- البيت من الطويل لجريز ديوانه 596، والكتاب 333/1، والتحصيل 214، وشرح ابن يعيش 121/1، وشرح التسهيل 185/2.

5- ينظر شرح ابن يعيش 121/1.

6- الآية 4 من سورة محمد.

7- شرح الأشموني 213/1.

وينصب المصدر بمصدر مثله أو بالصفة أو الفعل، وقد جرى خلاف الأصل مع الفعل، وذلك بعده محذوفاً مع كونه مذكوراً، أو العكس وقد اختلف العلماء في ذلك، ونقل عنهم السيوطي⁽¹⁾ خلافتهم للأصل واختلافهم فيه، بكون المصدر من لفظ الفعل أو من غير لفظه، وهو:

أ- إذا كان المصدر من لفظ الفعل، وهو جار عليه :

1- ينصب بالفعل المذكور وهو مذهب الجمهور، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَدَّبُلُوا﴾⁽²⁾.

2- وينصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، وعليه ابن الطراوة⁽³⁾؛ فتقول في قعد قعوداً، المفعول المطلق منصوب بفعل مضمر أي فعل قعوداً.

3- ينصب بفعل مضمر منه، وعليه السهيلي⁽⁴⁾ فتقول في قعد قعوداً منصوب بـ(قعد) أخرى لا يجوز إظهارها.

والصواب ما رآه أبو حيان من أن هذا كله تكلف، وخروج عن الظاهر بلا دليل⁽⁵⁾.

ب- إذا كان المصدر من غير لفظ الفعل، ولكن إما أن يلاقيه في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَّلَ إِلَيْهِ تَبْيَلًا﴾⁽⁶⁾ وقوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾⁽¹⁾؛ وإما ألا يلاقيه نحو: قعدت جلوساً واختلف في ناصبهما إلى مذهبين:

1- ينظر اجمع 100:97/3.

2- الآية 23 من سورة الأحزاب.

3- هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي الملقب المعروف بابن الطراوة، أحد شيوخ الفقه والنحو المبرزين بالأندلس من شيوخه الأعلام وابن السراج، وأبرز تلاميذه السهيلي توفي 528هـ. ينظر المغرب في حلى المغرب 208/2، والبغية 602/1، والأنباء 109:107/4.

4- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي نشأ بمالقة من أبرز شيوخه ابن السيد البطلوسى وابن الطراوة وأهم مؤلفاته نتائج الفكر، أماني السهيلي والروض الأنف ت 581. ينظر البغية 81/2.

5- اجمع 89/3.

6- الآية 8 من سورة المزمل.

1- أن المصدر في كليهما منصوب بفعله المقدّر أي (تبتّل إليه وتبتّل تبتيلاً)،
و(أنبتكم فنبتم نباتاً) و(قعدت وجلست جلوساً)، وهذا مذهب سيبويه⁽²⁾.

2- أن المصدر منصوب بالفعل الظاهر وهو مذهب المبرد⁽³⁾ والمازني
والسّيرافي، وتبعهم الرّضيّ إذ يرى أن القول بهذا الرّأي (أولى لأن الأصل عدم
التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه)⁽⁴⁾ وإضافة إلى تلك الشواهد، قول الشاعر⁽⁵⁾:

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَمَرَقَ كَلَامُنَا وَرُضْتُ قَدْ لَتْتُ صَعْبَةً أَيَّ إِذْ لَالٍ

ولو كان على ذلّت لكان: أي ذلّ، لكن رُضْتُ في معنى أذللت، ومحمول
عليها.

وقول الراجز⁽⁶⁾:

عَنْ مَتْنَةٍ مُرْدَاةٍ كُلِّ صَقْبٍ

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ إِنْ طَوَّاءَ الْجَضْبِ

لأنّ التّطويّ والانتواء بمعنى واحد،

وقوله⁽⁷⁾:

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنْ تَتَّبَعَهُ أَتْبَاعًا

فنصب اتباعاً، لأنّ التّبع والاتباع بمعنى واحد.

1- الآية 17 من سورة نوح.

2- الكتاب 81/4.

3- ينظر المقتضب 73/1، 74.

4- شرح الرضي 303/1.

5- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 32، والمقتضب 74/1، والمختضب 260/2، وشرح شواهد
المعنى 341/1.

6- الرجز لرؤبة ديوانه 16، وشرح أبيات سيبويه 291/1، وشرح ابن يعيش 112/1، واخمع 99/3،
والدرر 160/1.

7- البيت من الوافر للقطامي ديوانه 40، والكتاب 82/4، والمقتضب 205/3، وشرح ابن يعيش 111/1.

ج- إذا كان المصدر من غير لفظه، ففي ناصبه ثلاثة مذاهب:

1- مذهب الجمهور أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه، نحو قول الشاعر⁽¹⁾:

السَّالِكُ الثَّغْرَةَ يَقْظَانِ كَالِهَا مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ

فمشى منصوب بمضمر دلّ عليه السالك.

2- رأى المازني⁽²⁾ أنه منصوب بالفعل الظاهر؛ لأنه بمعناه فتعدى إليه، كما لو كان من لفظه.

3- رأى ابن جني، إن أريد بالمصدر التأكيد، فالعامل فعل مضمر من لفظه، ووافقه ابن عصفور نحو: قعدت جلوساً، وقمت وقوفاً، على أنه من قبيل التأكيد اللفظي فلا بدّ من اشتراكه معه مع عامله في اللفظ..

وإن أريد به بيان النوع عمل فيه الظاهر لأنه بمعناه.

ورأي ابن عصفور يوافق ابن جني في التأكيد، وأما الذي لغير التأكيد، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنه لم يوضع له، كقول الشاعر⁽³⁾:

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَيْثِ تَعَذَّرْتُ عَلَى وَآلَتِ حَلْفَةَ لَمْ تَحَلَّلِ

فقوله (حلفة) منصوبة بحلفت مضمرة، دلّ عليه بقوله (آلت)

وقوله⁽⁴⁾:

1- البيت من البسيط للمتخيل اخذلي ديوان اخذليين 1281/3، وإخصائص 167/2، وكتاب نظام العزيب

في اللغة لعيسى الربعي 25، وازمع 99/3، وشرح الأشموني 337/2، والدرر 160/1.

2- أبو عثمان بكر بن محمد بن بنية، بصري، له علل النحو، التصريف، توفي 249هـ. ينظر البغية 465/1.

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 12، وشرح التسهيل 181/2، وازمع 100/3، والدرر 161/1.

4- الرجز لرؤية ديوانه 104 وفيه: تلويحك الضامر يطوى للسبق، والكتاب 358/1، وشرح التسهيل 181/2.

لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بَدَنِ وَسَنَقُ

تَضْمِيرُكَ السَّابِقَ يُطَوَّى لِلْسَّبْقِ

فـ (تضميرك) منصوب بفعل (ضمّر) محذوف دلّ عليه (لَوْح) لأنّهما بمعنى

واحد.

وقوله (1):

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ

وَالْتَمَرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ

فقاله (حُبًّا) منصوب بفعل مضمر (أحببت)، دلّ عليه مرادفه (يعجبه)، لأنّ

ما يعجبك فإنك تحبه.

1 - الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه 172، واللمع 104، وشرح ابن يعيش 112/1، وشرح الأشموني 210/1.

المبحث الثاني

المفعول به

المفعول به

اسم دلّ على شئ وقع عليه فعل الفاعل، إثباتاً أو نفياً ولا تغيّر لأجله صورة الفعل، نحو فهمتُ الدرس، وما ضربتُ محمداً.

أحكامه :

أولاً: الأصل أن يُذكر عامل المفعول به، وخلاف الأصل هو محيئه محذوفاً، فيكون ذلك لغرض بلاغيّ بعد أمن اللبس بدلالة المعنى على المحذوف، فيكون الاختصار والإيجاز أبلغ في النفس وذلك بقرينة مقالية أو حالية⁽¹⁾، فالأولى نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا خَيْرٌ﴾⁽²⁾ أي: أنزل ربنا خيراً، بدليل قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَلَكٌ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽³⁾ إنما هو: اتبعوا، وذلك لأنّه جواب قوله: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ وجوابك: صديقك، لمن سألك: من أكرمت؟ والثانية نحو قولك لمن تأتّب لسفر (مكة)، بإضمار تريد، ولمن سدّد سهمها: (القرطاس) بإضمار تصيب.

وقد جاز هذا الحذف، وورد كثير منه في الشعر نحو قول الشاعر⁽⁴⁾:

إِذَا تَغَيَّرَ الْحَمَامُ الْوُرُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَغَيَّرَتْ عَنْهَا أُمُّ عَمَّامِي

لأنّه لما قال هيجني دلّ على ذكرني، فنصبها به : (فاكتفى

بـ: ١١. ب. أ. أي ه. ر. التّؤدج من " . . . أ. أي ه. ر. التّؤدج)⁽⁵⁾ و: ح. ر.

1- ينظر الشذوذ 214.

2- الآية 30 من سورة النحل.

3- الآية 134 من سورة البقرة.

4- البيت من البسيط للناطقة النديابي في ديوانه 51، الكتاب 286/1، الخصائص 425/2، 428، التحصيل

194.

5- الخصائص 425/2.

قول الآخر⁽¹⁾ :

فَكَرَّتْ بُتْغِيهِ قَوَاقِفُهُ عَلَى دَمِهِ وَمَضَّرَعِهِ السَّبَاعَا

الشاهد فيه نصب السَّبَاعِ على إضمار (وافقت) لما جرى ذكرها في أوّل البيت وخُطّي سبويه في هذا ، لأنّ الحمل إنّما يكون بعد تمام الكلام، واعتذر له بأنّ الشعر موضع ضرورة، فإذا جاز الحمل على المعنى مع التّمام في الكلام، جاز مع النقصان في الشعر ضرورة.

وابن جني⁽²⁾ يعلّق بأنّه إذا وافقته والسباع معه، فقد دخلت السَّبَاعِ في الموافقة، فكأنّه قال فيما بعد: وافقت السَّبَاعَ. وهو عندهم على حذف المضاف؛ أي وافقت آثار السباع ، وكذا رأى أستاذه أبو علي⁽³⁾ :

لأنّما لو وافقت السَّبَاعِ هناك لأكلتها معها. و(على) الآن هذه الظرف منصوبة بالفعل المحذوف الذي نصب السباع في التقدير. ولو رفعت السَّبَاعِ لكانت (على) هذه مرفوعة الموضع، لكونها خبراً عن السَّبَاعِ مقدّماً، وكانت متعلّقة بالمحذوف، في قولهم: في الدار زيدٌ. وعلى هذا القول الآخر⁽⁴⁾ :

تَذَكَّرْتُ أَرْضَ بَهَا أَهْلَهَا أَخْوَالَهَا فِيهَا وَأَعْمَامَهَا

ويرى ابن جنيّ لهذا النصب وجهان: إن شئت قلت: إنّهُ أضمر فعلاً للأخوال والأعمام على ما تقدّم، فنصبهما به، كأنّه قال فيما بعد: تذكّرت أخوالها فيها وأعمامها. ودلّ على هذا الفعل المقدّر قوله: تذكّرت أرضاً بما أهلها، لأنّه إذا

1- البيت من الوافر للقطامي ديوانه 41، والكتاب 284/1، والأصول 474/3، والشعر 500، واختصاص

426/2، واختسب 210/1، والإفصاح 274.

2- اختصاص 426/2 : 427 واختسب 210/1.

3- ينظر كتاب الشعر 500.

4- البيت من السريّ لعمر بن قميّة ديوانه 62، والكتاب 285/1، واختصاص 427/2، والتحصيل 193،

وشرح ابن يعيش 126/1.

تذكرت هذه الأرض، فقد علم أن التذكر قد أحاط بالأحوال والأعمام، لأنهم فيها؛
على ما مضى من الآيات.

وإن شئت جعلت (أحوالها وأعمامها) بدلا من الأرض بدل الاشتمال، على
قول الله سبحانه وتعالى: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ التَّامِرِ ذَاتِ الْوُفُودِ﴾⁽¹⁾ ويرى الأعلام أنه
(لو نصب الأصل على ما نصب عليه السباع والطيب لجاز على ما بعده)⁽²⁾.
وقول الشاعر⁽³⁾:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وكها في مفارقِ الرأسِ طيبا

فقوله (طيبا) منصوب بفعل محذوف، واختلف العلماء في تقديره، فعند ابن
جني⁽⁴⁾ أنه إذا كانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن
يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها؛ فكأنه قال:
لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا؛ غير أن سيوي⁽⁵⁾ حمله
على الرؤية. وعند ابن جني ينبغي أن يكون أراد: ما تدل عليه الرؤية من الفعل
الذي قُدر.

ويحذف الفعل العامل في المفعول وجوبا في سبعة مواضع، وهي:-

أ- الأمثال ونحوها مما اشتهر بحذف العامل نحو قولك للقدام عليك (أهلاً
وسهلاً)⁽⁶⁾ أي جئت أهلاً ونزلت مكانا سهلاً.

وفي المثل: (أمرُ مبكياتك لا أمرُ مضحكياتك)⁽¹⁾ أي الزم واقبل، أو بإضمار
رأيت، ويروى بالرفع أيضا بتقدير: أمر مبكياتك أولى بالقبول والإتباع من غيره.

1- الآية 4، 5 من سورة البروج.

2- التحصيل 194.

3- البيت من الحنيفة لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 176، والكتساب 285/1، والمقتضب 284/3،
والخصائص 429/2.

4- ينظر الخصائص 429/2.

5- ينظر الكتاب 285/1.

6- الكتاب 295/1، والتخميم 381/1.

ومنه (الظباء عَلَى الْبَقْرِ)⁽²⁾ نصب الظباء على معنى اخترت أو اختار الظباء على البقر، وبه استشهد سيبويه⁽³⁾، والأجدر كما ذكر المرحوم عبد السلام هارون أن يستشهد بالمثل القائل (الْكَلَابُ عَلَى الْبَقْرِ)⁽⁴⁾ أي أُرْسِلَ، لأنّ تقديره عند سيبويه خَلَّ الظباء على البقر، ينطبق أكثر على المثل الأخير خَلَّ أو أُرْسِلَ الكلاب على البقر، إذ المثل الأول يضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وكان الرجل إذا قال ذلك لامرأته بانت منه. ويروى⁽⁵⁾ هذا المثل أيضاً بالرفع والنصب، ومن أمثالهم (كُلَّ شَيْءٍ وَلَا شَيْمَةَ حُرٍّ)⁽⁶⁾ أي ائت كلَّ شيءٍ ولا تأت شَيْمَةَ حُرٍّ، ومنه أيضاً (كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا)⁽⁷⁾ أي أعطني كليهما وتَمْرًا، وأصله أنه قال شخص بين يديه زُبْدٌ وَسَنَامٌ وَتَمْرٌ لآخر: أي هذين تريد مشيراً إلى الزبد والسنام فقال الآخر: ذلك، وقولهم (أَحْشَفًا وَسَوْءَ كَيْلَةٍ)⁽⁸⁾ أي أجمع حشفاً، وقولهم (أَهْلَكَ وَالْكَيْلَ)⁽⁹⁾ فإن كانت الواو عاطفة فالليل منتصب لفعل آخر غير الناصب لأهلك، أي الْحَقُّ أَهْلَكَ وَاسْبِقِ اللَّيْلَ، وإن كانت الواو بمعنى مع، فالمعنى الحق أهلك مع الليل أي لا يسبقك الليل إليهم.

1- مجمع الأمثال 30/1، الكتاب 256/1.

2- مجمع الأمثال 444/1.

3- الكتاب 256/1.

4- جهمرة الأمثال 169/2 وينظر التمثيل والمحاضرة 346، واطمع 20/3.

5- جهمرة الأمثال 169/2.

6- ورد في التخمير 380/1، واطمع 19/3.

7- في شرح الرضى على الكافية 343/1، وجهمرة الأمثال 147/2 (كلاهما وتَمْرًا)، والتخمير 380/1.

8- مجمع الأمثال 207/1 وينظر جهمرة الأمثال 196/1، وشرح الرضى 343/1، واطمع 18/3، 20.

9- جهمرة الأمثال 196/1، والكتاب 275/1، والتخمير 380/1.

وقولهم (إِنْ تَأْتِي فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ)⁽¹⁾ أي فتأتي أهل الليل وأهل النهار، أي: أهلاً لك بالليل والنهار، وقولهم (دِيَارَ الْأَحْبَةِ) أي: اذكرها⁽²⁾ وقولهم (كَالْيَوْمِ مَرَجَلًا)⁽³⁾ أي: ما رأيت كرجل اليوم رجلاً على حذف ناصب رجل وحذف ما أضيف إلى اليوم.

وقولهم (هَذَا وَلَا نَزْعَمَاتِكَ)⁽⁴⁾ يقال لمخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك أي: هذا الحق، ولا أزعم زعماتك أو لا أتوهم زعماتك. وقولهم (اللَّهُمَّ ضُبْعًا وَذُبَابًا)⁽⁵⁾ كأنهم قالوا اللهم اجمع فيها ضُبْعاً وذبَاباً، وقول بعض العرب، وقيل له: لِمَ أَفْسَدْتُمْ مَكَانَكُمْ؟ فقال: (الصَّبِيَانِ بِأَبِي)، أي لِمَ الصبيان⁽⁶⁾، أو سَلِ الصَّبِيَانِ!!.

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالا، أو كالأمثال، في كثرة الاستعمال والأمثال لا تتغير⁽⁷⁾؛ لأنها لما شُبِّهَ مَضْرُوبُهَا بِمُورِدِهَا لَزِمَ أَنْ يَلْتَزِمَ فِيهَا أَصْلُهَا كقولهم (الصَّيْفُ ضَيَعَتِ اللَّبَنَ)⁽⁸⁾ بكسر التاء لكل مخاطب⁽⁹⁾.

ب- النعوت المقطوعة إلى النصب على سبيل المدح نحو (الحمد لله الحميد) والتقدير أعني الحميد، ويجب فيها إضمار الفعل إذا كان التعت لمـدح، أو ذم أو ترحم، أعجبني الأستاذ الفاضل، ومررت بالطالب المجتهد، ومررت بزيد المسكين،

1- التخميم 382/1، وشرح الرضى 343/1، والجمع 18/3: 20.

2- شرح الرضى على الكافية 343/1.

3- شرح الرضى على الكافية 343/1.

4- التخميم 379/1، والجمع 18/3 : 19.

5- القول في الكتاب 255/1، والتخميم 322/1، وشرح ابن يعيش 126/1.

6- ينظر الكتاب 255/1، وشرح ابن يعيش 126/1، والإيضاح لابن الحاجب 248/1.

7- شرح الرضى على الكافية 131/1.

8- جمهرة الأمثال 575/1.

9- شرح التصريح 315/1 وينظر جمهرة الأمثال 575/1.

فأما إن كان لتخصيص فلا يجب الإضمار نحو (مررت بزيد الرّسام) وإن شئت أظهرت فتقول أعنى الرّسام.

ج- الاسم المشتغل عنه، وحقيقته أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه، نحو:

1- مثال اشتغال الفعل بضمير السابق، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ

طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾⁽¹⁾ فـ(كل) مفعول به لفعل محذوف، يفسّره ما بعده.

2- ومثال اشتغال الوصف قوله: زيدا أنا ضاربه الآن أو غداً.

3- ومثال اشتغال العامل بملايس ضمير السابق (زيداً ضربتُ غلامه)

و(زيد أنا ضاربٌ غلامه الآن أو غدا) وإتما كان الحذف هنا واجباً؛ لأنّ العامل المؤخّر مفسّر له فلم يُجمع بينهما⁽²⁾.

هذا رأي الجمهور، وزعم الكسائي أنّ نصب المتقدّم بالعامل المؤخّر على إلغاء العائد، وقال الفراء: الفعل عامل في الظاهر المتقدّم وفي الضمير المتأخّر. وردّ على الفراء بأنّ الفعل الذي يتعدّى لواحد يصير متعدّياً لاثنين، وعلى الكسائي بأنّ الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ(ضربت غلامه) فلا يستقيم إلغاؤه⁽²⁾.

وقد حذف العامل في المفعول وجوباً؛ لأنّه مشارك للمذكور إمّا في لفظه ومعناه، وإمّا في معناه فقط، ولا يصحّ الجمع بين العاملين ماداماً مشتركين، إذ المذكور عوض عن المحذوف فمثال الأوّل: الأمين شاركته، فالتقدير: شاركت الأمين شاركته، ومثال الثاني: الحديقة مررت بها، والتقدير: جاوزت الحديقة مررت بها... وهكذا يُستأنس بالعامل المذكور في الوصول إلى معرفة العامل المحذوف وجوباً من غير أن يُتفَيّد أحياناً بلفظ العامل المذكور، أمّا معناه فيجب

1- الآية 13 من سورة الإسراء.

2- الشذور 215 ، وأوضح المسالك 12/2.

التقيّد به في كل أحوال الاشتغال⁽¹⁾ ، وقد تخرج المسألة عن باب الاشتغال فيُعرب الاسم السابق على فعله مبتدأً، والجملة بعده خبره، فلا يُحتاج إلى تقدير عامل محذوف، ولا إلى التفكير في اختياره، وإن أجاز النحاة الأمرين، النصب على الابتداء أو الرفع على الفاعلية، فإن الأمر مختلف عند البلاغيين، إذ يترتب على أحدهما أن تكون الجملة اسمية وعلى الآخر أن تكون فعلية، وفرق بلاغي بين المدلولين مع صحتهما، لهذا يقال: أحسن الأمرين ما يتفق مدلوله مع غرض المتكلّم، فإن لم يعرف غرضه فهما سيّان⁽²⁾.

إلاّ أنّه يتحقّق النصب في باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة خاصّة بالدخول على الأفعال، وهي أدوات الشرط كلّها نحو (إن زيدا لقيته فأكرمه) وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو (متى زيدا رأيتَه؟) وأدوات التّخصيص نحو: (هالاً زيدا أكرمته)⁽³⁾.

د- الاختصاص وهو اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله يكون للمتكلّم غالباً، وللغائب قليلاً، نحو قول الرّسول صلى الله عليه وسلّم ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث))⁽⁴⁾.

والباعث على الاختصاص: فخر، أو تواضع، أو بيان.

فمن الأوّل قول بعض الأنصار⁽⁵⁾:

لنا معشر الأنصار مجدٌ مؤكّل
بإرضائنا خير البرية أحمداً

ومثال الثاني قوله⁽⁶⁾:

1- النحر الوافي عباس حسن 129/2.

2- نفس المصدر والصفحة 129/2.

3- ينظر شرح الملمحة البدرية لابن هشام 386/1.

4- الحديث برواية (إنا معشر...) في مسند الإمام أحمد بن حنبل 225/3، واستشهد به في اجمع 31/3.

5- البيت من الطويل لبعض الأنصار ورد في الشذور 217، وجمع 31/3.

6- البيت الخفيف بلا نسبة في الشذور 217، اجمع 29/3.

جُدْ بَعْفُو فِلَانِي أَيُّهَا الْعَبْدُ سُدْ إِلَى الْعَقْوِيَا إِلَهِي قَقِيسِرُ
ومثال الثالث قوله (1): .

إِتَابْنِي نَهْشَل لَا تَدْعِي لِأَبٍ عنه، ولا هو بالأبناء يَشْرِينَا
فقد نصب الشاعر على الاختصاص قوله (معشَرَ الأنصارِ) ليفيد به الفخر،
وقوله (أيُّهَا الْعَبْدُ) حيث نصب أيُّهَا محلاً على الاختصاص، لقصد الدلالة على
التواضع، وكذا قوله (بني نَهْشَل) للدلالة على المدح.

هـ- التحذير، بشرط العطف أو التكرار بغير (إيَّا) نحو: (رَأْسَكَ
وَالسَّيْفَ) ونحو: الكسلَ الكسلَ، ونحو: إيَّاكَ والكذبَ، فالأفعال مَقْدَرَةٌ، وقد
حُذِفَتْ لغرض بلاغي، وهو ضيق الوقت، لأنَّ أكثر حالات التحذير تتطلَّب
الإسراع، ليتنبَّه المخاطب قبل فوات الأوان، كيلا يصيبه المكروه بفوات الأوان
والحين.

ويقدَّر عامل المفعول في هذا الموضع بما يناسب المقام نحو: احذر، وباعد،
وتجنَّب، وقِ وتوقَّ ونحوها.

و- الإغراء، بشرط العطف أو التكرار أيضاً، نحو: المروءة والنجدة، والمثابرة
المثابرة على العمل، ويُنصب المفعول بفعل محذوف وجوبا يفيد الترغيب والتشويق
والإغراء ويُقدَّر بما يناسب المقام نحو: الزَّمْ، واطلب، وافعل، ونحوها، ونحو قول
الشاعر (2):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بَغْيِ سِلَاحِ
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ فَاغْلَمْ جَنَاحَهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَاغِي بَغْيِ جَنَاحِ

1- البيت من البسيط لبشامة بن حزن النهشلي في الشعر والشعراء 638/2، والشذور 218، والخزانة 468/1.

2- البيت من الطويل لمسكين الندارمي ديوانه 92، والكتاب 256/1، والخصائص 480/2، وشرح
التصريح 195/2، والخزانة 65/3، 67.

فقد حُذِف العامل في المفعول به (المُعْرَى به) وجوبا وتقديره (الـزم)، لأنَّ الحذف مع التكرار واجب.

ز- المنادى، وينصب بفعل محذوف وجوبا مقدَّر بـ (أدعو أو أنادي) فتقول: يا سيد القوم، كأنَّك قلت أدعو سيدَ القوم. وحذفوا الفعل هنا تخفيفاً⁽¹⁾، اكتفاءً بأمرين؛ أحدهما: دلالة قرينة الحال.

الثاني: الاستغناء بما جعلوه كالتائب عنه والقائم مقامه، وهو (يا) وأخواتها⁽²⁾ وحذِف الفعل لما يدلّ عليه ليس ببدع في اللغة، بل واقع كثيرا فيها⁽³⁾.

ثانيا: الأصل في المفعول به جواز الحذف والذكر، لأنّه فضلة، فقد يُحذف أ- جوازا لغرض بلاغيّ عند أمن اللبس، ويكون ذلك الغرض: لفظيا: كتناسب الفواصل، في نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾⁽⁴⁾ أي وما قلاك، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾⁽⁵⁾ أي فأواك، وفهداك، وفأغنأك. أو معنويا:

1- كاحتقاره نحو قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ اللَّهُ لَا عِلْبَ لَكَ﴾⁽⁶⁾ أي الكافرين.

1- الإيضاح لابن الحاجب 252/1.

2- الشذور 215.

3- الإيضاح 252/1.

4- الآية 3 من سورة الضحى.

5- الآية 6، 7، 8 من سورة الضحى.

6- الآية 21 من سورة المجادلة.

2- أو استهجانها كقول السيِّدة عائشة ⁽¹⁾ ((مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا رَأَى مِنْي)) أي العورة.

3- أو يكون القصد إثبات المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن يُخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون منه، فإنَّ الفعل لا يتعدَّى هناك، لأنَّ تعديته تنقُض الغرض وتغيّر المعنى، فينزل المتعدّي منزلة اللازم، وذلك أن يكون الغرض الإخبار لوقوع الفعل، من غير تعرّض لمن وقع به الفعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة، إذ الغرض إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين كما في نحو قولهم: فلان يُعطي ويمنع، وفلان أجاد وأفاد، والمعنى حصل منه الإعطاء والمنع، والإفادة والإجادة ومن ثمَّ لم يَحْتَجَّ إلى ذكر المفعول به لا ملفوظا ولا مقدّرا ⁽²⁾، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ⁽³⁾ المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له، من غير أن يُقصد النصّ على معلوم، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ ⁽⁴⁾ وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ ⁽⁵⁾ والمعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء.

1- أخذت عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهو في مسند أحمد 93/7، 272، وبلفظ مختلف (ما رأيت من فرج النبي صلى الله عليه وسلم قط) و(ما رأيت فرج رسول الله قط)، وقد ورد باللفظ المستشهد به في معنى المحتاج للخطيب الشربيني 134/3 وقد أحال جامع الفقه الإسلامي/ على الحاسوب إصدار شركة حرف: أسنى المطالب شرح روض الطالب. زكريا بن محمد الأنصاري/ط دار الكتاب الإسلامي، وحاشية البيهزمي على الخطيب. سليمان البيهزمي. ط دار الفكر والموسوعة الفقهية. وزارة الأوقاف الكويتية.

2- ينظر شرح ابن يعيش 40، 39/2، وأما ابن الخاجب 610.

3- الآية 10 من سورة الزمر.

4- الآية 42، 43 من سورة النجم.

5- الآية 47 من سورة النجم.

ومن أمثلة هذا الحذف قول الشاعر⁽¹⁾:

أَبُوا أَنْ يَمْلُوكُنَا وَلَوْ أَنَّ أَمَّنَا ثَلَاثِي الَّذِي يَلْفُونَ مِنَّا كَمَلْتِ

هُمْ حَكَلُونَا بِالنُّفُوسِ وَالْجَاوَا إِلَى حُجُرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظْلَكْتِ

والمراد: لملئنا، وألجأونا وأدفأتنا وأظللنا، إلا أنه حذف هذه المواضع ليدل على مطلوبه بطريقة الكناية⁽²⁾.

ويجوز حذف مفعولي أفعال القلوب أو أحدهما، للدليل، ومن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرْكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾⁽³⁾ أي تزعموهم شركائي، وقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾⁽⁴⁾ أي لا يشعرون أنهم المفسدون، وقولهم (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ) أي يخل ما يسمعه حقاً، ومن الثاني بحذف أحدهما ويكون المحذوف هو المفعول الثاني قوله تعالى: ﴿وَكَسُوفٌ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرْصَتِي﴾⁽⁵⁾ أي يعطيك خيراً، وقوله عزّ وعلا ﴿لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾⁽⁶⁾ أي لنريك كثيراً من آياتنا، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾⁽⁷⁾ أي اتخذتم العجل إلهاً، ونحو قول الشاعر⁽⁸⁾:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظْنِي غَيْرَهُ مَسِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرِمِ
أي فلا تظني غيره واقعاً.

1- البيت من الطويل لطفي الغنوي ديوانه 98 عيار الشعر لابن طباطبا 112، دلائل الإعجاز 112، معاهد التنصيص 233/1.

2- ينظر معاهد التنصيص 234/1.

3- الآية 23 من سورة الأنعام.

4- الآية 11 من سورة البقرة.

5- الآية 5 من سورة الضحى.

6- الآية 22 من سورة طه.

7- الآية 50 من سورة البقرة.

8- البيت من الكامل لعنترة العبسي ديوانه 118، والخصائص 216/2، والشذور 378، والمزهر 261/2.

ومن حذف المفعول الأول قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾⁽¹⁾ أي: يُعْطَوْكُمْ، وقوله ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾⁽²⁾ أي: تَحَدِّثُ النَّاسَ.

ب- ويكثر حذفه بعد (لو شاء)، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽³⁾، أي: فلو شاء هدايتكم، وقوله ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾⁽⁴⁾ أي: لو شاء أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، وقوله ﴿تُضِلُّهُمْ مِّنْ شَاءٍ وَيَهْدِي مَنْ شَاءَ﴾⁽⁵⁾ أي: ضلاله، وهدايته⁽⁶⁾، وحذف المفعول كما يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني⁽⁷⁾، لأنّ البلاغة في أن يُجاء به كذلك محذوفاً، وقد يتفق في بعضه أن يكون إظهار المفعول هو الأحسن⁽⁸⁾، وذلك نحو قول الشاعر⁽⁹⁾:

وَكُوشِيتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكِيَّتُهُ عَليهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

فقد ترك الحذف، وعدل إلى طريقة الذكر، لأنّها أحسن في هذا الكلام خصوصاً، وسبب حسنه أنّه كأنّه بدع وعجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمماً فلما كان كذلك، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع ويؤنسه

1- الآية 29 من سورة التوبة.

2- الآية 4 من سورة الزلزلة.

3- الآية 150 من سورة الأنعام.

4- الآية 36 من سورة الأنعام.

5- الآية 155 من سورة الأعراف.

6- ينظر الباب في النحو. عبد الوهاب الصابوني ص 192.

7- أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن واضع أصول البلاغة له شعر رقيق من كتبه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وغيرها توفي 471هـ، ينظر الأعلام 48/4.

8- دلائل الإعجاز 115، 116.

9- البيت من الطويل للخريجي ديوانه 43 وفي المعاني 175/2، ودلائل الإعجاز 115، وشرح العكبري على المتنّي 262/1، ومعاهد التنصيص 246/1

به. (ويقول أنه متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً أو غريباً كان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمَر)^(١).

وقد أورد الجرجاني كثيراً من الشواهد الشعرية على مجيء فعل المشيئة وقد حُذف فعله، وعلّق على ذلك الحذف بأنّ المفعول معلوم ولو ذكرته (أذهبت الماء والروث وخرجت إلى كلام غثّ، ولفظ رث)^(٢).

ج- ويحذف وجوباً في باب التنازع إن أُعمل الثاني نحو: قوله تعالى: ﴿أَتُوبِي أَمْرِي عَلَيْهِ قَطْرًا﴾^(٣) فأتوا فعل أمر، يطلب قطراً مفعوله الثاني، وأفرغ يطلبه مفعولاً به، ونحو قولك قصدتُ وعلمني أستاذي، وقد جعلوا ما جاء مذكوراً نحو قول الشاعر^(٤):

إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ، وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَامًا، فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

في البيت ضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور وكان حقه أن يقول: (إذا كنت ترضى، ويرضيك صاحب)، وأجاز ذلك بعض محققي النحاة، وعلّق الجرجاوي^(٥) على هذا الشاهد:

(أُعمل الثاني وأُضمَر في الأوّل ولم يُحذف الضمير، مع أنه غير مرفوع، ولا عُمدة في الأصل، فكان الواجب حذفه للشعر، وإنما وجب حذفه لأنه فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر؛ أي لفظاً فلا ينافي أنها منوية، وعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إنما يُهرب منه إذا كان الضمير ملفوظاً به)^(٦).

د- ويمتنع حذفه في مواضع أشهرها:

1- دلائل الإعجاز 115، 116.

2- دلائل الإعجاز 117.

3- الآية 92 من سورة الكهف.

4- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل 163/2، وشرح شواهد لعبد المنعم الجرجاوي 97.

5- عبد المنعم بن عوض الجرجاوي أديب من علماء الأزهر بالقاهرة له شرح شواهد ابن عقيل وفاته نحو

1195 ينظر معجم المطبوعات العربية والمعربة 682، والأعلام 168/4.

6- شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي 98.

- 1- المفعول المستعمل عنه نحو: (عليّاً) في جواب (من أكرمت؟).
- 2- والمحصور فيه نحو: ما أدبْتُ إلاّ إبراهيم.
- 3- أن يكون متعجباً منه نحو: ما أحسن زيدا.
- 4- أن يكون نائباً عن الفاعل لأنّه صار عمدة كالفاعل.
- 5- أن يكون عامله قد حُذِفَ نحو: خيراً لنا، وشرّاً لعدّونا، لئلاّ يلزم الإجحاف.

6- إذا كان المبتدأ غير (كلّ) والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختياراً: زيد ضربتُ بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد.

ونقل السيوطي⁽¹⁾ آراء مختلفة في هذه المسألة:
 قول الصّفّار: وأجاز سيبويه في الشعر (زيد ضربت) ، ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه.
 حكى عن أبي العباس المبرد أنّه قال: لا يضطرّ شاعر إلى هذا، لأنّ وزن المرفوع والمنصوب واحد ، ونقل عن هشام أنّه أجاز: زيد ضربت في الاختيار .
 ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيّين المنع إلاّ في الشعر والله أعلم.

ثالثاً: الأصل في المفعول أن يكون متأخراً عن الفعل والفاعل، ويكون المفعول الثاني بعد الأوّل وخلاف الأصل هو أن يتقدّم المفعول ويتمثّل ذلك في وجوب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في خمس مسائل:
 أ- أن يكون اسم شرط، كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾⁽²⁾ أو مضافاً إلى اسم الشرط نحو (غلام من تضرب اضرب).

1- اضع 13/3، 14.

2- الآية 22 من سورة الزمر.

ب- أن يكون اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ؟﴾⁽¹⁾ أو مضافاً لاسم استفهام نحو: كتاب من أخذت؟.

ج- إذا كان معمول (كَمْ) أو (كأَيْنَ) الخبريتين نحو: كم كتاب ملكت! وكأَيْنَ من علم حَوَيْت! أو مضافاً إلى (كم) الخبرية نحو: عُذْرُكُمْ مقصّرٌ قَبِلْتُ! (وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيرهُ عن الفاعل في لغة رديئة، نحو ملكت كم غلام)⁽²⁾، ولا يجيزه ابن السراج⁽³⁾.

د- أن ينصبه جواب (أما)، وليس لجوابها منصوب مقدّم غيره، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا النَّبِيَّةُ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ﴾⁽⁴⁾.

هـ - إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو: زيدا فاضرب، وقد جعلت ظاهرة خلاف الأصل واجبة هنا، ويتحتم اتباعها، وذلك مراعاة لأصل آخر ففي المواضع الثلاثة الأولى، الأصل من هذه الأدوات أن يكون لها صدر الكلام وجوباً فلا يجوز تأخيرها، وفي الموضع الرابع ليكون المفعول به فاصلاً بين (أما) وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه،، نحو: أما اليوم فافعل ما بدا لك.

وفي حالة تعدّد المفاعيل، فلبعضها الأصالة في التّقديم على بعض، وأصالة المفعول إمّا بكونه مبتدأ والآخر خبر، كما في باب ظنّ، أو بكونه فاعلاً والآخر مفعولاً، كما في باب أعطى، أو بكونه مُسَرَّحاً أي مطلقاً لم يتقيد بجارٍ لفظاً أو تقديرًا، والآخر مقيد بحرف جرّ لفظاً أو تقديرًا، كما في باب اختار فيتقدّم كل من المبتدأ في الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره، والتّقديم في ذلك كلّهُ جائز إلّا أنّ هناك مواضع أربعة، يجب فيها تقديم أحد المفعولين على الآخر وهي:

1- الآية 80 من سورة غافر.

2- اضع 10/3، نظرت في كتابه معاني القرآن للأخفش ولم أعثر فيه على رأيه هذا، ولعلّه مما تُسبب إليه خطأ.

3- الأصول 316/1.

4- الآية 9، 10 من سورة الضحى.

- 1- أن لا يؤمن اللبس، فيجب تقديم ما حقه التقديم، وهو المفعول الأول نحو: ظننت سعيداً نجيباً، إن كان سعيداً هو المظنون أنه نجيبٌ، وإلاّ عكست.
- 2- أن يكون أحدهما اسماً ظاهراً، والآخر ضميراً، فيجب تقديم ما هو ضمير، وتأخير ما هو ظاهر، نحو: (أعطيتك درهماً) و(الدرهم أعطيته سعيداً).
- 3- أن يكون أحدهما محصوراً فيه الفعل فيجب تأخير المحصور سواء كان المفعول الأول أم الثاني، نحو: ما أعطيت محمداً إلاّ درهماً، وما أعطيت الدرهم إلاّ محمداً.

4- أن يكون المفعول الأول مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول الثاني، فيجب تأخير الأول وتقديم الثاني نحو قولهم: (اعطِ القوسَ باريهاً)⁽¹⁾، إذ لو قُدم المفعول الأول لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

يُلاحظ أيضاً هذه المرة أنّ أمن اللبس هو الأصل المراعي من بين باقي الأصول، فلا يجوز مخالفته، كما رأينا في الموضع الأول، ومراعاة لأصول أخرى في الموضع الثاني والثالث والرابع فقد خولف الأصل بمراعاة ترتيب المفاعيل. وللمفعول مواضع يتحتم فيها تأخيرها، وذلك هو الأصل، لذا لم أعرض لها في هذا السياق، إذ هذه الدراسة بصدد تتبع ما خالف الأصل.

رابعاً: الأصل أن يكون المفعول منصوباً وقد يجيء مرفوعاً وقد عُرض هذا الموضوع في مبحث خلاف الأصل في الفاعل الذي سبق ذكره⁽²⁾.

1- المثل في فصل المقال 298، مجمع الأمثال 19/2، واستشهد به في التخمير 419/4. وقد أشد جزء بيت في قوله:

يا باري القوسِ برئاً ليس يحسنه لا يفسدنها واعطِ القوسَ باريها

ينظر ما سبق.

2- ينظر 33 من البحث.

المبحث الثالث

الحال

الحال

وصف فضلة نكرة يُذكر لبيان هيئة ما قبله، فاعلاً أو مفعولاً، أو كليهما،
نحو: أقبل الأستاذ مستبشراً، شربت الماء بارداً، وكَلِّمت محمّداً ماشيّن، أو تقوّى
معناه، نحو: لا تظلم الناس باغياً.

أحكامها :

أولاً: الأصل في الحال أن تكون نكرة لا معرفة، لأنّ النكرة أصل، ولأنّ
المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور، ولا معنى للتعريف حينها، فلو عُرِّفت، وقع
التعريف ضائعاً⁽¹⁾، وكون الحال نكرة تقييد (لأنّها زيادة في الخير والفائدة)⁽²⁾،
(ولئلاّ تشبه بالصفة)⁽³⁾، (لأنّ الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالترزم تنكيرها،
لئلاّ يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً، وحمل غيره عليه)⁽⁴⁾ وارتأى
الخوارزمي، أنّ الحال استحققت أن تكون نكرة لأنّها في الأصل خبر كان⁽⁵⁾، وقيل
(لأنّها في المعنى خبر ثان)⁽⁶⁾.

وظاهرة خلاف الأصل تمثّلت في مجيء الحال بلفظ المعرفة ،
وقد وقع في كلام بعض العرب ، إلّا أنّه (مؤوّل بنكرة محافظةً على
ما استقرّ للحال من لزوم التنكير)⁽⁷⁾، وإنّ قال النحاة القدامى⁽⁸⁾

1- ينظر شرح الرضى على الكافية 15/2، وينظر الكتاب 114/1، والكواكب الدرية 27/2.

2- الأصول 214/1، وينظر شرح ابن يعيش 57/2.

3- الكواكب الدرية 27/2، وينظر الأصول 214/1.

4- شرح التصريح 373/1.

5- ينظر التخمير 423/1، 432.

6- شرح ابن يعيش 62/2.

7- الكواكب الدرية 27/2.

8- ينظر الكتاب 114/1، والمقتضب 91/3، 150/4، 168، والأصول 214/1، وشرح ابن يعيش 55/2.

أنّ الحال لا تكون إلّا نكرة، فقد أجاز بعضهم مجيء الحال معرفة وهم على فريقين:

- الفريق الأوّل (يونس⁽¹⁾ والبغداديّون)⁽²⁾ أجازوا مجيء الحال معرفة، وقاسوا ذلك على نحو قولهم: (ادخلوا الأوّل فالأوّل)⁽³⁾.

- الفريق الثّاني (الكوفيّون)⁽⁴⁾ أجازوا مجيء الحال معرفة، إذا كان فيها معنى الشّروط، نحو قولهم: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فالمحسن والمسيء، حالان وصحّ مجيئهما بلفظ المعرفة، لتأوّلهما بالشّروط، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتقدّر بالشّروط لم يصحّ تعريفها لفظاً، فلا يقال عندهم: جاء عبد الله المحسن إذ لا يصحّ جاء عبد الله أن أحسن.

وقد ردّ ابن عقيل على القولين (يونس والبغداديين، والكوفيّين) بقوله: (وكلا القولين ضعيف؛ أمّا أوّلهما فللفرق بين الخبر والحال، إذ السّكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتيّة، بخلاف الحال، والسّماع قليل مؤوّل. أمّا ثانيهما فلاحتمال غير الحاليّة فيما ذكروه، وهو كون المحسن والمسيء خبر كان مضمرة، أي إذا كان)⁽⁵⁾.

وقد وردت الحال معرفة بأداة التعرّيف مرّة، وبالعلميّة مرّة أخرى. وبالمضاف مرّة ثالثة، ومن تعريفه بالأداة قول الشّاعر⁽⁶⁾:

1- يونس بن حبيب الضبي الثّولاء البصري أبو عبد الرحمن من أصحاب أبي عمر بن النّعمان سمع من العرب، روى عنه سيّويه فأكثر ولد سنة 90 هـ وتوفي 182. ينظر البغية 365/2.

2- ينظر الارششاف 337/2، وشرح التصريح 374/1، والجمع 18/4.

3- ورد في الكتاب 398/1، والمساعد 11/2، وشرح التصريح 374/1، والجمع 18/4.

4- شرح التصريح 374/1.

5- المساعد 11/1.

6- البيت من التّواضع للبيد العامري ديوانه 86، والكتاب 372/1، وأساس البلاغة (نقص) 644، والسّدر المصون 419/7، 343/10، والمساعد 11/2.

فَأَمْرُسُكَلَهَا الْعِرَاكُ وَكَمْ يَذُدُّهَا وَكَمْ يُشْفِقُ عَلَى تَغْصِرِ الدِّخَالِ

حيث نصب (العراك) على الحال وهو بلفظ المعرفة، وقد جعله الشيخ خالد الأزهرى مما وقع فيه الشذوذ، بل شذوذان، بكون الحال مصدرا، أولا وبكونه معرفة ثانياً⁽¹⁾. وكذا الأمر عند ابن يعيش أن (ذلك شاذ لا يقاس عليه، وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر، لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات...) ⁽²⁾ فأولها بمعتركة، وعن اقتران المصدر باللام قال: (والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بما وإنما التقدير أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل المضارع موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، ويقال: أورد إبله العراك إذا أوردها جميعا الماء)⁽³⁾.

وكذا رأى الأنباري إذ يقول (وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع، لأن في ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها، فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام في موضع الحال، فإنه شاذ لا يقاس عليه)⁽⁴⁾.

ومن النحاة من أول الحال بالنكرة أي معتركة، ومنهم من قدر الحال أي أرسلها تعترك الاعتراك، ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال⁽⁵⁾، كما ارتآه ابن الشجري⁽⁶⁾.

1- ينظر شرح التصريح 373/1.

2- شرح المفصل 62/2.

3- شرح ابن يعيش 62/2، 63.

4- الإنصاف 827، 828.

5- ينظر شرح التصريح 374/1، وعبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب 372/1، وإميل يعقوب في المعجم المفصل 743/2.

6- ابن الشجري هو هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات كان أوحده زمانه في علم العربية، قرأ على ابن فضال والخطيب التبريزي وابن طباطبا العلوي، أخذ عنه التاج الكندي، له عدة تصانيف أهمها الأمالي، مولده ببغداد 450 ومات 540. ينظر النبعة 324/2.

ومن الشواهد قولهم: (مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ)⁽¹⁾؛ أي جميعاً أو بجماعتهم وأل زائدة.

وقد قرئ⁽²⁾ قوله تعالى: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾⁽³⁾ وهي مؤولة على زيادة اللام، بمعنى ذليلاً، كأتك قلت: لِيُخْرِجَنَّ الْعَزِيزُ مِنْهَا ذَلِيلاً⁽⁴⁾، أو ليصيرنَّ العزيز ذليلاً، حكاه الخليل في كتاب العين⁽⁵⁾.

وقد نقل أبو جعفر النحاس⁽⁶⁾ توجيهات النحاة لإعراب هذه الآية، وآرائهم في تعريف الحال وتنكيره: ثم علق بقوله (وهي أشياء شاذة لا يجوز أن يُحمل القرآن عليها إلا أن علي بن سليمان قال: يجوز أن يكون (لِيُخْرِجَنَّ) تعمل عمل لتكونن فيكون خبره معرفة، والأعزَّ والعزير واحد أي القوي الأمين المنيع)⁽⁷⁾.

وورد من الحال معرفة، ما هو علم، ومنه قولهم (جَاءَتِ الْخَيْلُ بِدَادٍ)⁽⁸⁾، وبداد علم جنس فأول بمتبددة. ومنه قول الشاعر⁽⁹⁾:

1- المثل في الجمهرة 316/1 بلفظ (جاءوا بها غفيراً وغفيرةً) وباللفظ المستشهد به في سفر السعادة وسفير الإفادة 657 المساعد 11/2 ، وشرح التصريح 373/1 ، واخضع 185/3 .

2- القراءة شاذة حكاهما الخليل. ينظر مختصر شواذ ابن خالويه 157، والبحر المحيط 183/10.

3- الآية 8 من سورة المنافقون.

4- معاني القرآن للفراء 160/3.

5- ينظر مختصر ابن خالويه 157، 158.

6- أحمد محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي أبو جعفر من أهل الفضل الشائع، رحل إلى بغداد، أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج وعاد إلى مصر وسمع بها النسائي وغيره، له مصنفات كثيرة منها إعراب القرآن، ومعاني القرآن، وشرح المنفصليات ت338. البغية 362/1.

7- إعراب القرآن 436/4.

8- القول في المساعدة 13/2، واخضع 20/4 .

9- البيت من الوافر للمتلمس ديوانه 167، والكتاب 276/3، وشرح ابن يعيش 55/4، والخزانة 339/6،

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرَتْ حَمَادٍ

فَقُولِي جَمَادٍ وَحَمَادٍ، علّمان للجُمُود والحمد معدولين عن اسمين مؤنثين سُمّيا
بهما كالجمدة والحمدة، ويُقال للبخيل جَمَادٍ له أي لازال جامد الحال، والضّمير في
لها يعود على القرينة أي أجدد خيرها.

ووردت أحوال معرفة، بالمضاف، نحو قولك: طلبته جهدي وطاقتي
ووحدي، أي جامدا ومطيقا ومنفردا، وقولهم (تَفَرَّقُوا أَيَادِي سُبَا) ⁽¹⁾ فأول بتقدير
(مثل) أو (تبدّدا لابقاء معه) وقولهم (رَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْنِهِ) ⁽²⁾ أي عائدا والمعنى
رجع عائدا فورا، أي في الحال أو رجع على الطريق نفسه.

ومن وقوع الحال معرفة ما ارتآه الحجازيون ⁽³⁾ في العدد من ثلاثة إلى عشرة
مضافا إلى ضمير ما تقدّم نحو: مررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم وخمسَتهم...
وهكذا إلى العشرة بالنّصب، وتأويله عند سيبويه ⁽⁴⁾ أنه في موضع مصدر، وضع
موضع الحال، أي مثلثا أو مُخمّسا لهم.

وبنو تميم ⁽⁵⁾ يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيدا، فيقولون: قام القوم
ثلاثتهم بالرفع، ورأيت القوم ثلاثتهم بالنصب، ومررت بالقوم ثلاثتهم بالجر.
ومن النّحاة من يرى أن الأحوال المذكورة ليست معارف، لأنّ (وحد)
(وعود) ألفاظ مبهمة لا تكتسب التعريف، وأنّ أل زائدة في الأحوال الباقية
المبدوءة بها، وضعّف ⁽⁶⁾ الأستاذ عباس حسن هذا الرّأي، والصّواب ما قالوه، كما

1- القول في المساعدة 12/2، واطبع 19/1.

2- القول في الكتاب 391/1، والإنصاف 823، وعمدة الخافض 446، وشرح التصريح 373/1.

3- ينظر الكتاب 373/1، 374، المساعدة 12/2، واطبع 19/4.

4- ينظر الكتاب 374/1.

5- ينظر إحصائية رقم (3).

6- ينظر النحر الوافي 276/2.

ذكر الأهدل⁽¹⁾ (ولا يبعد أن يكون الشيء بلفظ المعرفة ومعناه النكرة، بدليل قولهم مررت برجل مثلك، فإن (مثلك) صورته صورة المعرفة، لأنه مضاف إلى الضمير، وهو نكرة في المعنى، لأنه لا يتعرّف بالمضاف، قال الزمخشري ومن ذلك مررت بهم الجماء الغفير، فإنه معرفة لفظاً نكرة من حيث المعنى فهو حال، كـ (جاءوا وقضّهم بقضيتهم)⁽²⁾ على أحد استعماليه⁽³⁾.

ورفض الزمخشري ما ذهب إليه يونس من أنّ الجماء الغفير اسم لا في موضع مصدر، وأن الألف واللام في نية الطرح، وردّ الزمخشري أنّ هذا غير سديد، إذ لا يجوز نصب مررت به القائم، على الحال وتنوى بالألف واللام الطرح⁽⁴⁾....

ثانياً: الأصل أن يكون صاحب الحال معرفة، لأنّ صاحب الحال (محكوم عليه بالحال وحقّ المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأنّ الحكم على المجهول لا يفيد غالباً)⁽⁵⁾.

وظاهرة خلاف الأصل تمثّلت في مجيء صاحب الحال نكرة، وذلك جائز في الضرورة، كما يفهم من نصّ سيبويه، إذ يقول: (وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ ما يكون في الكلام)⁽⁶⁾ كما استحسن قولهم: (فيها قائماً رجلاً)⁽⁷⁾. وعند ابن يعيش أن (تنكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع قبحه)⁽⁸⁾.

1- محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني التهامي، صنف الكواكب الدرية، وغيرها، توفي 1298هـ، ينظر نيل الوطر للصنعاني 224/2، والأعلام 19/6.

2- القول في المساعدة 13/2.

3- الكواكب الدرية 28/2 وينظر المساعدة 13/2.

4- ينظر شرح ابن يعيش 63/2.

5- شرح المكوذى 174/1، وشرح التصريح 375/1.

6- الكتاب 124/2، وينظر 125، وهذا ما فهمه الصيمري. ينظر التبصرة والتذكرة 299/1.

7- الكتاب 124/2، 125.

8- شرح المنفصل 63/2.

والشواهد كثيرة على هذه الظاهرة، ومنها استنبطت المسوغات التي يُحيز
بجيء صاحب الحال نكرة، وهي:

أ- أن يتأخر صاحب الحال عن الحال، وذلك لأنه لا يجوز تقديم الصفة على
الموصوف؛ لأنها تجرى مجرى الصلة في الإيضاح، لذلك يُعدل إلى النصب على
الحال، وإن يكن الحال من النكرة قبيحا، فإن تقدم الصفة على الموصوف أقبح،
فاضطرّ إلى أحسن القبيحين ونصب الحال وصاحبه نكرة⁽¹⁾.

ومن شواهد هذه الظاهرة، قول الشاعر⁽²⁾:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ
فصاحب الحال (شحوب) نكرة و(بيّنًا) منصوب على الحال، وأصله
شحوب بيّن، وقد سوّغ وقوع صاحب الحال نكرة تقدّم الحال عليها.
ومثله قول الشاعر⁽³⁾:

لِعَزَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ وَشَمٌ
نصب (موحشا) على الحال، وصاحبها (طلل) نكرة، وسوّغ ذلك تقدّم
الحال عليها، وأصله (طلل موحش) والتعت ممتنع تقديمه فصار حالا.
وقول الآخر⁽⁴⁾:

1- ينظر ابن يعيش 4/2.
2- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 123/2، وشرح ابن عقيل 257/2، والمساعد 18/2، وحاشية
المكودي 174/1.

3- البيت من مجزوء الوافر لكثير عزة في ملحق ديوانه من الأبيات المنسوبة 506 وفيه (خلل) مكان
(وشم)، ومن الأبيات المنسوبة 536 برواية:

لمية موحش طلل قدير عفا كل اسحر مستدير

في الكتاب 123/2، واختصاص 492/2، والتبصرة والتذكرة 499/1.

4- البيت من الطويل لدى الرمة في ديوانه 1024، والكتاب 123/2، وشرح ابن يعيش 64/2، والمساعد
19/2.

وَحُتَّ الْعَوَالِي فِي الْفَنَاءِ مُسْتَظْلَةً ظِبَاءُ أَعْمَارِهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ

حيث نصب (مستظلة) على الحال وصاحبها نكرة (ظباء)، وسوغ ذلك تقدّم الحال، وأصله (ظباء مستظلة) فلما صارت متقدمة، امتنعت أن تكون نعتاً؛ لأنّ النعت لا يتقدّم على منعوته.
وقوله⁽¹⁾:

وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَائِمٌ وَلَا سَدَّ قَفْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

حيث جاءت الحال (مثلها) وصاحبها نكرة (لائم)، والذي سوغ ذلك تأخر صاحب الحال عنها.

وما عدّ مخالفاً للأصل من الشواهد، فإنّه ينبّهنا إلى أنّ فيه مراعاة لأصل آخر، فمجيء الحال من النكرة خلاف للأصل، إلّا أنّه أخفّ من تقدّم الصفة على الموصوف.

ومذهب الجمهور أنّه لا خلاف للأصل فيما تقدّم من الشواهد، لأنّ صاحب الحال عندهم ليس بنكرة، وإّما هو الضمير المعرفة، وابن جني يستنكر هذا المذهب، ويُعجّب بما ذهب إليه سيويه من (أنّه حال من النكرة ولم يعمل على الضمير في الظرف. أفيحسن بأحد أن يدعى على أحد متوسطينا أن يخفي هذا الموضع عليه فضلاً عن المشهود له بالفضل، سيويه)⁽²⁾.

ب- أن يتخصّص صاحب الحال، إمّا بوصف، نحو ما قرئ⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ⁽⁴⁾﴾ فمصدّقاً حال مؤكّدة، لقوله (كتاب) وهو نكرة، إلّا أنّها تخصّص بالوصف بقوله ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح ابن عقيل 2/257، والمقاصد النحوية 3/213.

2- اختصائص 2/492.

3- قراءة النصب شاذة وهي قراءة أبي، وابن أبي عبلة ونسبها ابن خالويه لابن مسعود. ينظر مختصر

الشوارد 15، وتفسير القرطبي 2/26، وتفسير الرازي 3/164.

4- الآية 88 من سورة البقرة.

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا^(١) أو بالمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾^(٢) أو بمعمول، نحو قولنا (سررت بطالب علم نشيطا). أو بعطف معرفة عليها نحو: ذهب فريق ومحمد سريعين.

ج- أن يسبقه نفي أو نفي أو استفهام؛ (وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقا، فلا يبقى إجمام)^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٤) فقوله عز وجل: ﴿لَهَا كِتَابٌ﴾ جملة في موضع الحال من (قرية) لسبقه بنفي، ولا تكون (قرية) نعتا لوجود (الواو) و(إلا) ولا يفصل بين النعت ومنعوته بكما. وقول الشاعر^(٥):

مَا حُمِّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيًا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا

حيث جاء (واقيا) و(باقيا) حالين منصوبين من النكرتين (موتٍ)، و(أحدٍ)، وسوغ ذلك سبقهما بنفي. وقوله^(٦):

لَا يَرُكُنُّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

حيث جاء (متخوفا) حالا من النكرة (أحد)، والذي سوغ ذلك، وقوع هذه النكرة بعد نفي.

1- الآيتان 3، 4 من سورة اندخان.

2- الآية 9 من سورة فصلت.

3- شرح الرضي 23/2.

4- الآية 4 من سورة الحجر.

5- أثبت من السريع بلا نسبة في شرح ابن عقيل 260/2، والمساعد 17/2، وشرح الأشموني 247.

6- البيت من الكامل لقطري بن الفجاءة، وشرح ابن عقيل 262/2، والمساعد 18/2، وشرح الأشموني

247، والدرر 200/1.

وقوله⁽¹⁾:

يَا صَاحِبَ هَلْ حُمَ عَيْشٌ بَاقِيَا قَسَرَى لِنَفْسِكَ الْعُدْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا؟
حيث وقع (باقيا) حالا من النكرة (عيش)، ومسوّغ ذلك وقوعها بعد استنهام إنكاري يؤدّي معنى النفي.

د- أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَكَلَّ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾⁽²⁾ فجملة ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ جملة حالية، لأنّ الواو ترفع النعتية.

هـ- أن يكون الوصف بالحال على خلاف الأصل لجمودها فلا يتبادر الذهن إلى النعتية، نحو قولك: هذا خاتم ذهباً، وقد صرح سيبويه بقوله: (أَنَّكَ تقول: هذا خاتمك حديداً ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خبراً قبيحاً إذا كان صفة)⁽³⁾. ونقل المبرّد عن سيبويه أنّه قال: (لا تقول على النعت: هذا خاتم حديدٌ إلّا مستكرها. إلّا أن تريد البدل؛ وذلك أن حديداً وفضة وما أشبه ذلك جواهر. فلا يُنعت بها؛ لأنّ النعت تحلية. وإنّما يكون نعتاً مستكرها إذا أردت التمثيل)⁽⁴⁾.

وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوّغ له، وهو قليل، ومن ذلك ما حكاه⁽⁵⁾ سيبويه من قولهم (مررت بماءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ) وقولهم (عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضاً) وأجاز

1- البيت من البسيط لرجل من ضيء في شرح ابن عقيل 261/2، والمساعد 18/2، وشرح الأثخري 247، والتصريح 77/1، والدرر 201/1.

2- الآية 258 من سورة البقرة، والآية 41 من سورة الكهف.

3- الكتاب 396/1.

4- المقتضب 272/3.

5- الكتاب 112/2.

(فيها رجل قائماً) وفي الحديث : ((صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلًا قِيَامًا))⁽¹⁾.

ثالثاً: الأصل في الحال أن تكون نفس صاحبها في المعنى، ولذا جاز قولك: جاء محمد مبتسماً، وامتنع (جاء على ضحكاً)، لأن المصدر يبين الذات بخلاف الوصف. وظاهرة خلاف الأصل تمثلت في مجيء المصادر أحوالاً بقلّة في المعارف⁽²⁾، نحو (آمنت بالله وحده) و(أرسلها العراك)، وبكثرة في التكرات، نحو: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿أَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁴⁾، وقولك: طلع بغتة، وسعى ركضاً، وقتله صبراً، وذلك كلّ على التأويل بالوصف، فكما ينوب اسم الفاعل عن المصدر، حمل المصدر على اسم الفاعل⁽⁵⁾، فَمِنْ حَمَلِ اسم الفاعل على المصدر، قوله⁽⁶⁾:

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَامِرِجًا مِنْ فِيْ زُورٍ كَلَامٍ

يقول المبرد (إنما أراد: لا أشتم، ولا يخرج من في زور كلام؛ فأراد ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه، وهذا قول عامّة النحويين)⁽⁷⁾، ولم يقل المبرد كلّ النحويين لأنّ في المسألة خلافاً⁽⁸⁾.

1- الحديث في كتاب البخاري بحاشية الندي باب المرضي 5/4 بلفظ ((فصلى بهم جالسا فجعلوا يصلون

قياماً)) واستشهد به في شرح الأشموني 248 كما هو بالمتن.

2- ينظر حاشية الحضري 214/1، والدر المصون 419/7.

3- الآية 259 من سورة البقرة.

4- الآية 55 من سورة الأعراف.

5- ينظر المقتضب 269/3، 313/4، والتخمير 429/1.

6- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 539، والكتاب 346/1، والمقتضب 269/3، 313/4، والتخمير 429/1.

7- المقتضب 269/3.

8- ينظر الكتاب 346/1.

فعيسى بن عمر⁽¹⁾ كان يجعل (خارجاً) حالاً، ولا يذكر ما عاهد عليه، ولكنه يقول: عاهدت ربّي وأنا غير خارج من فيّ زور كلام⁽²⁾، وأجاز سيبويه⁽³⁾ توجيه عيسى بن عمر حين حمله على النّفي، فقبل هذا البيت قوله⁽⁴⁾:

أَلَمْ تُرَبِّيْ عَاهَدْتُ رَبِّيْ وَأَنْنِيْ كَيْنَ مِرْكَاجٍ قَائِمًا، وَمَقَامٍ

وقيل⁽⁵⁾ مفعول مطلق لما قبله، كما ارتأى الأخفش والمبرد، وجملة الفعل وفاعله حال، وغلطهما ابن مالك⁽⁶⁾؛ لأنّه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كلّ مصدر له فعل، ولا يقتصرون على السّماع، ولا يمكن أن يفسّره الفعل الأوّل، لأنّ القتل لا يدلّ على الصّر في نحو قتلتَه صيراً.

وقيل⁽⁷⁾ هي أحوال على حذف مضاف أي ذا فجأة، وذا صبر، وقيل هي مصادر على حذف مضاف مقدّر من لفظ الفعل أي لقاء فجأة، وسير عَدُوٍّ، واختاره ابن هشام.

ومذهب سيبويه والجمهور⁽⁸⁾ أنّ هذا المصدر نفسه حال، وأنّه على التّأويل بالمشتقّ، وعندهم أنّ القياس عليه غير سائغ.

ومذهب الكوفيّين⁽⁹⁾ أنّ الحال منصوب على المصدريّة، والناصب له عندهم الفعل المذكور.

1- عيسى بن عمر النّفي مولى خالد بن الوليد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الخليل وسيبويه، من مصنفاته الإكمال والجامع في النحو توفي 149 وقيل 105. البغية 238/2.

2- المقتضب 313/4.

3- ينظر الكتاب 346/1.

4- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 539، والكتاب 346/1، والمقتضب 313/4.

5- ينظر المقتضب 234/3، التسهيل 328/2، المساعد 13/2، والجمع 15/4.

6- شرح التسهيل 328/2.

7- ينظر الارتشاف 343/2.

8- ينظر شرح ابن عقيل 253/2، والجمع 15/4.

9- ينظر شرح ابن عقيل 254/2.

واختلف العلماء في إجازة القياس على مجيء الحال مصدراً نكرة، وعدم
مجيئه، فالمبرد⁽¹⁾ يميزه إذا كان المصدر نوعاً من الفعل، نحو أتانا بطيئاً، ويمنعه إذا كان
المصدر ليس نوعاً، فلا يقال: جاء ضحكاً وبكاءً.

والرضي يرى رأي سيوييه فيقول: (إنه لا قياس في شيء من المصادر يقع
حالا، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو قتلته صبراً، ولقيته فجأةً وعياناً، وكلمته
مشافهةً وأتيته ركضاً أو عدواً، أو مشياً)⁽²⁾.

أما ابن مالك⁽³⁾ فقد أجاز القياس على ثلاثة أنواع من المصدر النكرة وهي:

أ- المصدر الدال على بلوغ الشيء حسناً أو قبحاً، وهو الواقع بعد اسم
مقترن بـ(أل) الدالة على الكمال، وقد ورد من ذلك قولهم: (أنت الرجل علماً)،
وأجاز ابن مالك أن تقيس على ذلك قولك: لأنت الرجل فضلاً ومروءةً، وأن
تقول: أنت الصديق نصيحة وإخلاصاً، وعند أبي حيان أن هذا النصب على
التمييز، كأنه قال: أنت الكامل علماً أي علمه⁽⁴⁾.

ب- أن يقع بعد خبر شبه به مبتدؤه، نحو قولهم (أنت زهيرٌ شِعْراً، وحَاتِمٌ
جُوداً، والأخنفُ حِلماً، ويوسفُ حُسناً) أي أنت مثل زهير في حال شعر، ومثل
حاتم في حال جود... إلخ ومن هذا القبيل قول الشاعر⁽⁵⁾:

تُخْبِرُنَا بِأَنَّكَ أَحْوَذِيٌّ وَأَنْتَ الْبَلْسَكَاءُ بِنَاكُصُوقَا

أي: أنت مثل البلسكاء في حال اللصوة.

1 - ينظر المقتضب 234/3، ومنقول في شرح الرضي 39/2، والمساعد 14/2.

2 - شرح الرضي 38/2.

3 - ينظر التسهيل 328/2.

4 - ينظر الارتشاف 343/2، واخمع 15/4.

5 - البيت من النوافر لأبي العيش في شرح التسهيل 329/2، البلسكاء: نبت يُنْشَب في الثياب فلا يفارقها.

ينظر القاموس المحيط (بلسكاء) 1206.

وجعل أبو حيان التّمييز فيه أظهر إذ هو على تقدير (مثل) محذوفة، وقد نصّوا على التّمييز في قولك: زيد القمر حُسناً^(١).

ج- كلّ تركيب وقع فيه المصدر المنكّر-الحال-بعد (أمّا) في مقام قصد فيه الرّدّ على من وصف شخصاً بوصفين أحدهما دون الآخر نحو (أمّا علماً^(٢) فعالم^(٢)) فعند سيّويه^(٣) المصدر بعد أمّا حالا بتأويله بالمشتقّ، والعامل فيه فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو الفاعل والتّقدير: مهما يذكره إنسان في علم فالمدكور عالم، كأنّه منكر ما وصفه به من غير العلم، والحال على هذا مؤكّدة، أمّا إن كان المصدر معرفة فهو مفعول له، لتعذّر الحال بالتّعريف والمصدر. وفي هذا التّركيب خلاف^(٤):

1- فبعضهم يعرب (علماً) مفعولاً به بفعل الشرط المقدّر، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى، وهذا مذهب الكوفيّين، واختاره السيّراfi وابن مالك عنده أن (هذا القول أولى بالصّواب وأحقّ ما اعتمد عليه في الجواب؛ لأنّه لا يخرج فيه شيء عن أصله، إذ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله، ووضع اسم الفاعل ولأنّه ورد فيما ليس مصدرًا. سَمِعَ: (أمّا قرّشاً فأنا أفضلها، وأمّا العبيد فذو عبيد))^(٥).

2- وذهب الأخفش إلى أنّ المصدر معرفة أو نكرة فهو مفعول مطلق مؤكّد لناصبه، وهو (عالم) المؤخّر، لزم تقديمه كما لزم تقدّم المفعول به في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَآ تَهْزَأُ﴾^(٦) والأصل مهما يكن من شيء فاليتم لا تقهر.

1- ينظر الارشاف 344/2.

2- القول في الكتاب 384/1، وشرح التصريح 374/1.

3- ينظر الكتاب 384/1.

4- ينظر شرح التسهيل 331:328/2، والمساعد 15/2، والجمع 16/4، 17.

5- ينظر شرح التسهيل 330/2، والارشاف 246/2.

6- الآية 9 من سورة الضحى.

3- ولغة⁽¹⁾ بني تميم في المصدر بعد أمّا رفعها جائز، مع ترجيح النّصب، أمّا المعرفة فيوجبون رفعها.

ولغة الحجازيين جواز رفع المصدر المعرفة بعد أمّا ونصبها، ويلتزمون النّصب في النكرة.

وأعود من الخلاف في إعراب المصدر إلى الخلاف في القياس عليه، لأردّد ما قاله عبّاس حسن-عليه الرّحمة-: (قد ورد-بكثرة- في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصّريح المنكّر حالاً؛ ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحقّقين، وهو رأي-فوق صحّته-فيه تيسير وتوسعة، وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق، ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر، كما فعل بعض النحاة من ابتكار عدّة أنواع من التأويل بغير داعٍ؛ إذ لم يراعوا للكثرة حقّها الذي يبيح القياس)⁽²⁾.

ومرة أخرى يعلّق على حصر ابن مالك قياس المصادر في ثلاثة أنواع ويقول: (والحقّ أنّه لا داعي لشيء من التّفيد والحصر في هذا كلّ. فالقياس مباح على كلّ ما سلف وبالقياس أخذ مؤتمر الجمع اللّغويّ الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر فبراير سنة 1971م وسجله بين قراراته النّهائيّة التي أصدرها بعد تمحيص وطول بحث)⁽³⁾.

رابعا: الأصل في الحال أن يتأخّر عن عامله، فرتبة المعمول بعد رتبة العامل، وضايفه خلاف الأصل تتملّ في جوار التقديم مرّة، ووجوبه مرّة أخرى، وهذا يكون للحال مع عامله ثلاث حالات وهي:

أ-وجوب التّأخير والتزام الأصل، ويكون في عدّة مواضع، ذكرها ابن مالك في شرح التّسهيل بقوله: (ويلزم تقدّم عاملها إن كان فعلاً غير متصرّف أو

1- ينظر الكتاب 384/1، والمساعد 15/2.

2- انحر التواي 372/2.

3- انحر التواي 373/2.

صلة لـ(أل)، أو حرفاً مصدرياً، أو مصدراً مقدّراً بحرف مصدريّ، أو مقروناً بلام
الابتداء، أو القسم، أو جامد ضُمّن معنى المشتق، أو أفعل التّفضيل أو مفهم
تشبيه⁽¹⁾.

ويُمثّل لما سبق على نحو هذا الترتيب: ما أحسن الطفل مبتسماً، ونزال
مسرّعاً، والتّاجع هو الطّالب نشيطاً، ويسرّي أن تذاكر مجتهداً، ويعجبي سـفـرك
غازيا للعدوّ، وإني لأستمع واعياً، ولأثابرن مجتهداً، وما أبرعك رسّاماً، ومحمد
أكرم النّاس خلقاً، وكان خالدًا فقيراً غنيّ.

ويضاف لما ذكر من المواضع أن تكون الحال مؤكّدة لعاملها نحو: تبسّم
الصّديق ضاحكاً، وأن تكون جملة مقترنة بالواو على الأصحّ. نحو جئت والشمس
طالعة.

فإذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة
التي منها الظرف والمجرور أقوال⁽²⁾، وهي :

1- المنع مطلقاً، ارتضاء السيوطي وحكى فيه عن ابن طاهر الاتفاق، فلا
يقال قائماً في الدار زيد.

2- الجواز وعليه الأنخفش⁽³⁾ مستدلاً بقراءة⁽⁴⁾ ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾⁽⁵⁾.

3- التفصيل بجواز تقديم الحال ظرفاً نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ

الْحَقِّ﴾⁽⁶⁾ فـ(هناك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير (لله) الذي هو خير
(الولاية)، ومنع التقديم في غير الظرف، وعلى هذا الرّأي ابن برهان .

1- شرح التسهيل 343/2.

2- ينظر اجمع 32/4.

3- شرح ابن عقيل 273/2، وشرح المكودي بخاشية الملوّي 90 ثم أعثر عليه في كتابه معاني القرآن، وقد
ورد في شرح الأشموني 252.

4- قراءة عيسى والجحدري ينظر البحر 221/9.

5- الآية 64 من سورة الزمر.

6- الآية 43 من سورة الكهف.

وفي توسّط الحال بأن يُقدّم على العامل دون المبتدأ أقوال⁽¹⁾:

1- الجواز مطلقاً، وصحّحه ابن مالك نحو: زيد متّكئاً في الدّار، وزيد عند هند في بستانها.

2- المنع مطلقاً لضعف العامل، وعليه الجمهور، وعند⁽²⁾ ابن عقيل وابن هشام؛ أنّه يقع بندرة وبقلّة، وصحّحه أبو حيّان⁽³⁾، وردّ بالسماع قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة من كسر التّاء وقراءة بعضهم⁽⁴⁾ ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾⁽⁵⁾. تُقرأ (خالصة) بالتّأنيث والنصب على الحال، والعامل فيها ما في بطونها من معنى الاستقرار، والخبر لذكورنا، ولا يعمل في الحال، لأنّه لا يتصرّف، وأجازّه الأخفش⁽⁶⁾.

ومنعه الزمخشري أيضاً إذ يعلّق على قراءة⁽⁷⁾ قوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكَبرُوا إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾⁽⁸⁾ بقوله: (قرئ كلاً بالنصب على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه... فإن قلت هل يجوز أن يكون (كلا) حالا قد عمل فيها (فيها)؟ قلت: لا، لأنّ الظرف لا يعمل في الحال متقدّمة، كما يعمل الظرف متقدّماً، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد)⁽⁹⁾.

1- ينظر شرح الأثثوني 252/1، والجمع 33/4.

2- ينظر شرح ابن عقيل 272/2، وأوضح المسالك 94/2.

3- ينظر الأرتشاف 348/2.

4- قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير، ينظر البحر 660/4، وقراءة الحسن في أوضح المسالك 95/2.

5- الآية 140 من سورة الأنعام.

6- التبيين للعكبري 262/1.

7- القراءة لابن السمين، وعيسى وابن عمر، الكشف 430/3، تفسير القرطبي 321/15، معجم النقرات 291/4.

8- الآية 48 من سورة غافر.

9- الكشف 430/3.

وقوله⁽¹⁾:

بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَاءٌ وَلَا نَصْرًا

حيث وقع (بادي ذلة) حالاً من الضمير المجرور بالظرف، وهو (كم) في (لديكم) وتقدم عليه، وهو شاذ عند الجمهور، وتبعهم ابن عقيل، وابن هشام اللذين ارتأيا (أن البيت ضرورة، وأن (خالصة) و(مطويات) معمولان لصلة (ما) ولـ(قبضته)، وأن (السموات) عطف على ضمير مستتر في قبضته؛ لأنما بمعنى مقبوضته، لا مبتدأ، و(بيمينه) معمول الحال، لا عاملها)⁽²⁾، ولو جعلت (بادي ذلة) حالاً من (هو) على رأي سيبويه، لم يكن في البيت شاهد لهم على ما ذهبوا إليه⁽³⁾.

3- الجواز إن كانت الحال أيضا ظرفا، أو مجرورا، والمنع في غير ذلك.

4- الجواز إذا كانت من مضمير مرفوع نحو: أنت قائما في الدار، والمنع إن كانت من ظاهر وعليه الكوفيون⁽⁴⁾.

واختار ابن مالك: أنه إن كانت الحال اسما صريحا ضعف التوسط، أما إذا كانت ظرفا أو مجرورا جاز التوسط بقوة.

ومحل الخلاف فيها إذا تقدم المبتدأ، فإن تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف، نحو: في الدار عندك زيد، وفي الدار قائما زيد.

ب- جواز التأخير والتقدم، (وذلك لأن الحال تنزل من صاحبها منزلة الخبر، فالأصل فيها التأخير كالخبر، ويجوز التقدم)، وذلك إذا كان العامل فعلا متصرفا، أو صفة مشبهة باسم الفاعل المتصرف، نحو: أقبل الأستاذ مسرورا،

1- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 94/2، والمساعد 32/2، والمقاصد 172/3، وشرح الأشموني 252.

2- أوضح المسالك 95/2، 96.

3- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 95/2.

4- ينظر شرح الأشموني 252/1.

وفي المثل (شَتَّى يَوْوبُ الْحَلْبَةِ)⁽¹⁾ وكقوله تعالى: ﴿خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾⁽²⁾ فقد انتصب (خشعا) على الحال من ضمير (يخرجون) وجاز تقدّمه على عامله نحو: الطالب مقبل على الدّرس نشيطا، ونحو قول الشاعر⁽³⁾:

ضَاحِكًا مَا قَبَلَتْهَا حِينَ قَالُوا تَقْضُوا صَكَّهَا، وَمُرَدَّتَ عَلَيَّ

فـ(ضاحكا) حال تقدّمت على عامله (قَبَلَتْهَا) و(ما) زائدة، ولا يجوز أن تكون نافية؛ لأنّ ما النافية لها صدر الكلام، وتقدّمت الأحوال هنا لأغراض بلاغية وتخصيصا لها دون غيرها من الأحوال.

جـ- وجوب تقدم الحال على عامله، وذلك ما يمثّل ظاهرة خلاف الأصل، ويكون ذلك في ثلاثة مواضع وهي:

1- إذا كان لها صدر الكلام نحو: كيف أقبل محمد؟.

2- أن يكون العامل فيها اسم تفضيل عاملا في حالتين، فضّل صاحب إحداهما على الأخرى، فيقدّم الحال التي للمفضّل نحو: الكريم فقيرا، أجود من البخيل غنيا، أو كان صاحبها واحدا في المعنى، مفضّلا على نفسه في حالة دون أخرى، نحو: الكتاب مطبوعا أنفع منه مخطوطا.

3- أن يكون العامل فيها معنى التشبيه، دون أحرفه، فاعلا في حالين يراد بهما تشبيه صاحب الأولى بصاحب الأخرى، نحو قولك: محمد غاضبا كسعيد مسرورا، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

1- المستقصى 127/1، ومجمع الأمثال للميداني 358/1، وشتى في موضع الحال، أي يؤوب الخلبة متفرقين، وشتى فعل، من شت يشت إذا تفرق.

2- الآية 7 من سورة القمر.

3- البيت من الخفيف بلا نسبة في المقتضب 170/4، وبلاغة التّكليم والتأخير في القرآن الكريم بين النظر والتطبيق رسالة دكتوراه مخطوطة إعداد: د. علي أبو القاسم عون 97/1.

4- البيت من المتقارب بلا نسبة في سفير السعادة 570، والمغنى 439، والمساعد 31/2، وشرح شواهد المغنى 844.

تَعَيَّرْنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ، أَتَمُّ مُلُوكًا

حيث قدّم الحال، وهو قوله (صعاليك) على العامل المضمّن تشبيهاً وهو قوله (أنتم) لما فيه من معنى التشبيه، والمعنى أي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم، فحذف مثلاً وأقام المضاف مقامه مضمناً معناه، وقيل (والصحيح أنّ النصب بمقدّر أي إذا كنت فداً... وإذا كنّا صعاليك)⁽¹⁾.

أو تشبيه صاحبها الواحد في حالة بنفسه في حالة أخرى نحو: خالد سعيداً مثله مهموماً، وقول السيّد عليّ رضي الله عنه لأنصاره، وهم يعرضون عليه الخلافة أوّل الأمر: (أَنَا لَكُمْ وَنَزِيرًا، خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيرًا)⁽²⁾.

خامساً: الأصل في الحال أن تتأخّر عن صاحبها، إلّا أنّنا نخد لها مع صاحبها ثلاثة أحوال:

أ- جواز التأخّر عنه والتّقدم، نحو: أقبل مبتسماً الأستاذ، سواء أكان صاحب الحال مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً بحرف جر زائد أم أصليّ، ومن ذلك قول الشاعر⁽³⁾:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فتقدّم الحال (غير مفسدها) على صاحبها (صوب الربيع) المرفوع وهو جائر، واستشهد به البيانيون⁽⁴⁾ على أن (غير مفسدها) تتميم للمعنى، واحتراس للدّيار من الفساد بكثرة المطر.

1- المساعد 31/2.

2- فتح البلاغة 136.

3- البيت من الكامل لطرفة بن العبد ديوانه 97، اجمع 25/4، ومعاهد التنصيص 362/1.

4- ينظر معاهد التنصيص 362/1، والمعجم المفصل 947.

وقوله⁽¹⁾:

وَصَلَّتْ وَلَمْ أَصِرْ مُسَبِّينَ أُسْرَتِي وَاعْتَبَتْهُ حَتَّى يُلَاقُوا وَلَايَا

حيث قدّم الحال (مسبين) على صاحبها المنسوب (أسرتي)، وهذا جائز.

ونحو: ما جاء عاقلاً من أحدٍ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

لِلنَّاسِ﴾⁽²⁾ وهذا هو الأصحّ في الجميع، كما ذكر السيوطي⁽³⁾ (إلا أن أكثر

النحويين ومنهم البصريون، منعوا تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء أكان ظاهراً أم ضميراً، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهنّدي، ومررت ضاحكاً بك، وتأولوا الآية بأنّ (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)⁽⁴⁾.

ومع كثرة الشواهد على هذه الظاهرة، فقد أوّل منها ما أوّل، وعلّق على باقيها (والحقّ أنّ جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أنّ (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع)⁽⁵⁾ وردّ عليه السيوطي أنّ الأمر (ليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقاً الفارسيّ، وابن كيسان، وابن برهان، وصحّحه ابن مالك)⁽⁶⁾ فجاز تقديمه قياساً عند ابن كيسان لأنّ (العامل فيه الفعل في الحقيقة)⁽⁷⁾ وابن مالك يقول فيه (وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصحّ، لا ممتنع)⁽⁸⁾ وهذا هو الأفضل لورود أمثلة

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 747، واخضع 25/4، والدرر 201/1.

2- الآية 28 من سورة سبأ.

3- اخضع 25/4.

4- ينظر اخضع 26/4.

5- شرح الأشتوني 249/1.

6- اخضع 26/4، وشرح ابن عقيّل 264/2، والمنساعد 21/2.

7- شرح ابن يعيش 59/2.

8- المنساعد 21/2.

وشواهد كثيرة في القرآن والشعر تؤيد جواز التقديم، ولا داعي لتكلف التأويل، والتقدير والتقديم، كما ارتأى عباس حسن⁽¹⁾، ومن ذلك قول الشاعر⁽²⁾:

سَكَيْتُ طَرَأَ عَنْكُمْ - بَعْدَ بَيْنِكُمْ يَذْكُرَا كُؤُحِي كَأَنَّكُمَا عِنْدِي
حيث قدّم الحال (طراً) على صاحبها (الكاف) في (عنكم) أي تسليت
عنكم طراً، أي جميعاً...
وقوله⁽³⁾:

كُنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا إِلَى حَبِيبَا إِتْهَا كَحَبِيبُ
تقدّمت الحالان (هيمان) و(صاديا) على صاحبها، وهو ياء المتكلم في قوله
(إلى).

وقوله⁽⁴⁾:

عَافِلَا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةَ لِلْمَرِّ قِيدُ عَى وَلَا تَحِينَ إِيَاءُ
وقوله⁽⁵⁾:

فَإِنْ تَكُنْ أَذْوَادُ أَصْبَنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا قِرْعًا يَقْتُلُ حِبَالَ
حيث جاء (فرغا) حالا من قوله (بقتل) المجرور بالباء، وقد تقدّم الحال على
صاحبه، وهذا قليل شاذ، ومذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على
صاحبه المجرور بحرف جرّ أصلي.

1- النحر الوافي 379/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في المساعد 21/2، والمقاصد النحوية 160/3، وشرح التتميم 179/1،
وشرح الأشموني 248.

3- البيت من الطويل نسب لعروة بن حزام، ولحنون ليلي في ديوانه 49، والمقاصد النحوية 156/3،
والشعر والشعراء 627، وشرح الأشموني 249.

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح الأشموني 249، والمقاصد النحوية 161/3.

5- البيت من الطويل لطليحة بن خويلد الأسدي، إصلاح المنطق 19، وشرح ابن عقيل 265/2، والمقاصد
النحوية 154/3، وشرح الأشموني 249.

وقوله⁽¹⁾:

مشغوفة بك قد شُغِفْتُ، وإنما حَمَّ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ
فَقوله (مشغوفة) حال من صاحبها المجرور في (بك)، وتقدّمت عليه
لضرورة الوزن الشعري.
وقوله⁽²⁾:

إذا المرءُ أَعْيَنَهُ المروءَةُ ناشِئاً فَمَطَّكُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
ب-وتتقدّم الحال على صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع وهي:
1- أن يكون صاحبها نكرة غير مستوفية للشروط نحو: للكاتبِ ممتعةٌ قصةٌ،
ومنه قول الشاعر⁽³⁾:

وهَلَا أَعْدُونِي لَمْثَلِي ، تَفَاقَدُوا وفي الأَرْضِ مَبْثُوثًا شَجَاعٌ وَعَقْرَبُ
حيث قدّم الحال (مبثوثا) عل صاحبها (شجاع)، لأنّه نكرة غير مستوفية
الشروط، ويتأخّر الحال فيشتبه كونه نعتا.
2- أن يكون صاحبها محصورا، نحو: (ما جاء مسرعا إلّا أخوك) وإنما جاء
مسرعا أخوك.

3- أن يكون صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على شيء له صلة وعلاقة
بالحال، نحو: جاء زائرا هند أخوها، وجاء منقادا للوالد ولده.

ج- تتأخّر الحال على صاحبها وجوبا في ثلاثة مواضع أيضا وهو الأصل
وذلك:

1- البيت من الكامل بلا نسبة في عمدة الحفاظ 428 ، والمقاصد النحوية 162/3، وشرح الأشموني 249.
2- البيت من الطويل للمخبل السعدي في ملحق ديوانه 324، وشرح الرضی 30/2، وشرح الأشموني 249، والخزانة 219/3، 221.
3- البيت من الطويل بلا نسبة في كتاب الجيم 193/2، كما وثّق في المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لأميل يعقوب 211/1.

1- أن تكون الحال محصورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا

مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾⁽¹⁾ فلا يصحّ تقدّم الحال وحدها؛ لأنّ تقديمها يفسد سلامة التركيب، ويزيل الحصر والغرض البلاغيّ منه.

2- أن يكون صاحبها مجروراً بالمضاف، نحو قولك: نظرت إلى السّماء

لامعةً نجومها، وقولك: سرّني عملك مخلصاً، وأخّرت الحال هنا (لئلاّ تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.... ولأنّ نسبة المضاف إليه كنسبة الصّلة من الموصول، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته)⁽²⁾.

3- أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو، نحو: يتساقط المطر والسماء صافية،

فإنّ لم تكن مقترنة بالواو جاز التّقديم والتّأخير، نحو: جاء الطالب يحمل كتابه، وجاء يحمل كتابه الطالب، وأجاز قوم تقدّم الحال وهي مصدرّة بالواو والصّواب ما ذكر (مراعاة لأصل الواو)⁽³⁾.

سادساً: الأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ

الْحُكْمَ صَيًّا﴾⁽⁴⁾ وقوله ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ الْمُذَرِّينَ﴾⁽⁵⁾.

وقد جعل المفرد أصلاً (لأنّ البسيط أوّل والمركّب ثانٍ، فإذا استقلّ المعنى

بالاسم المفرد ثمّ وقعت موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه.

وخلاف الأصل أن تجيء الحال جملة، نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يُؤْذُنِيَّ وَقَدْ تَعْلَمُونَ

أَبِي رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾⁽⁶⁾، أو طرفاً نحو قولك: رأيت اخلاً بين انسحاب، أو

1- الآية 49 من سورة الأنعام.

2- ينظر شرح التصريح 380/1، واهمع 25/4، وشرح الأشموني 249/1.

3- شرح الرضوي 27/2.

4- الآية 11 من سورة مريم.

5- الآية 25 من سورة التوبة.

6- الآية 5 من سورة الصف.

جاراً ومجروراً، نحو قولك: رأيت السَّبَّاحَ في الماء، ويشترط في الحال الجملة ثلاثة شروط وهي:

أ- أن تكون الجملة خبرية.

ب- أن تكون غير مصدّرة بعلامة استقبال.

ج- أن تشتمل على رابط، إمّا الواو فقط، أو الضّمير فقط لفظاً أو تقديراً، أو هما معاً.

ويشترط في صاحب الحال أن يكون معرفة محضة (لفظاً ومعنى) متى كانت الحال جملة أو شبه جملة، نحو قولك: وقفت صديقتي تصافحني، فإن لم يكن صاحبها معرفة خالصة، كالمبدوء بأل الجنسية أو كان نكرة مختصة، بسبب نعت أو غيره، جاز في الجملة وشبهها كونها حالا أو نعتاً، لـ (أنّه لا ينعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا زيد أبوه قائم على أن تجعله صفة لم يجز، فإن جعلته حالاً جاز، واعلم أنّه لا يُنعت بالجملة معرفة، لو قلت: هذا زيد أبوه قائم، ومحمّد قام أخوه، وإمّا تحدّث بما لا يعرف، فتفيد السّامع ما لم يكن عنده فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالّذي، وجعلت الجملة في صلته... كما توصلت بأيّ إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيّها الرّجل⁽¹⁾).

سابعاً: الأصل في الحال أن تكون مذكورة، لتؤدّي مهمّتها المعنوية، وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول أو غيرهما، ولهذا يجب ذكرها في كثير من المواضع، وخلافه، الأمّ لحرّ حرّاز - أفها - إلّا أنّ ذلك يكون بمراعاة الأصل القائم على أداء الفائدة وأمن اللبس - (يستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهّم من لا دُرْبَة له بمذه الصّناعة، وإمّا معنى ذلك أنّها تأتي على وجهين:

إمّا أن يكون اعتماد الكلام على سواها والفائدة منعقدة بغيرها.

1 - شرح ابن يعيش 54/3.

وإما أن تقترن بكلام تقع الفائدة بهما معاً، ولا تقع الفائدة بما مجردة، وإثماً كان ذلك لأثماً لا ترفع ولا يسند إليها حدث... ولا تنعقد فائدة بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع، أو ما هو في تأويل المرفوع⁽¹⁾. ومنهم من يقول⁽²⁾: (الأصل في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفها، لأنها فضلة). وأكثر ما يكون الحذف إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽³⁾ أي يدخلون قائلين: سلام عليكم، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾⁽⁴⁾ أي قائلين: ربنا تقبل منا.

ويلتزم بالأصل فيمتنع حذف الحال في أربعة مواضع وحي:

1- أن تكون جواباً، كقولك: مبتسماً في جواب من قال: كيف أقبل

الأستاذ؟.

2- أن تكون سادة مسدّ خبر المبتدأ نحو: أفضل صدقة الرجل مستتراً.

3- أن تكون بدلاً من التلّفظ بفعلها، نحو هنيئاً لك.

4- أن يكون الكلام مبنياً عليها، بحيث يفسد المعنى بحذفها، كقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾⁽⁵⁾ وقوله عزّ

وجلّ: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾⁽⁶⁾ ومن هذا أن تكون محصورة في صاحبها، أو

محصورة فيها صاحبها، نحو: ما جاء مسروراً إلا الناجح، وما جاء الناجح إلا مسروراً.

1- الأشباه والنظائر 18/4.

2- مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية 96/3، واطمع 59/4.

3- الآية 25 من سورة الرعد.

4- الآية 126 من سورة البقرة.

5- الآية 43 من سورة النساء.

6- الآية 17 من سورة لقمان.

ثامناً: الأصل في عامل الحال أن يكون مذكوراً، وقد يلتزم هذا الأصل في مواضع، وخلاف الأصل هو جواز حذفه تارة ووجوبه تارة أخرى، ومن مواضع حذف عامل الحال جوازا:

أ- متى دلت عليه قرينة حالية نحو قولك لمقبل على امتحان: موفّقاً؛ أي تمتحن، وللقادم من الحجّ: مأجوراً أي رجعت.

ب- متى دلت عليه قرينة مقالية، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾⁽¹⁾ أي صلّوا، ونحو جوابك: راكباً لمن سألك: كيف جئت؟.

ومن مواضع وجوب حذف العامل:

أ- أن تكون الحال سادة مسدّ خبر المبتدأ، نحو: تأديبي الغلام مسيئاً وإكرامي الطالب ناجحاً.

ب- أن تذكر للتويخ، نحو: أمتوانياً وقد جدّ قرناؤك؟ ومنه قولهم: (أَقْرَبِيًّا مَرَّةً، وَتَمِيمًا أُخْرَى؟)⁽²⁾.

ج- أن تكون مبنية لزيادة أو نقص بتدريج نحو: تصدّقت بدينارين فصاعداً أي فذهب المتصدّق به صاعداً، ونحو: اشتر الثوبَ بدينار فنازلاً، أو فأقل، أو فسافلاً أي ذهب العدد نازلاً... والفاء زائدة لتزيين اللفظ.

د- أن تكون مؤكّدة لمضمون الجملة، نحو: أنت أخي مواسياً أي أعرفك مواسياً.

هـ- أن يكون حذف العامل سماعاً، نحو: هنيئاً لك أي ثبت لك الخير هنيئاً.

1- الآية 237 من سورة البقرة.

2- الجمل للفراهيدي 115.

تاسعا: الأصل في الحال أن يكون منصوبا، وخلاف الأصل بجيئه مجرورا لفظا بالباء الزائدة بعد النفي (لأنها شبيهة بالخبر)⁽¹⁾ وقد ذكر ابن مالك⁽²⁾ ظاهرة الجرّ بـ (باء) زائدة، واستدلّ لها وخالفه أبو حيّان وأنّ (ما استدلّ به لا حجة فيه)⁽³⁾.

ومن تلك الشواهد، قوله⁽⁴⁾:

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بُسَاءٍ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثُ بِمَزْوُودٍ وَلَا وَكِيلٍ
حيث جاءت الحال المنفية مجرورة بالباء في قوله (بمزوود)، وقيل⁽⁵⁾ يجوز أن تكون الباء باء الحال، والمعنى: فما انبعثت بشخص مزوود أو ملتبسا بمزوود يعني بذلك نفسه، ويكون من التجريد.

وقوله⁽⁶⁾:

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ مِرْكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا
فقوله (خائبة) مجرورا لفظ منصوب على الحالية بتقدير: فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة.

عاشرا: الأصل في الحال أن تكون منتقلة، وفضلة في الكلام؛ وخلاف الأصل كون بعض الأحوال مما لا يصحّ انتقالها ولا يجوز أن تكون فضلة، واستدلّ

1- الجني الداني 55.

2- شرح التسهيل 322/2.

3- ينظر الارتشاف 334/2، المعنى 110.

4- البيت من البسيط لرجل من طيء في شرح التسهيل 322/2، والجني الداني 56، والمساعد 7/1، والمنعني 110، وشرح شواهد 340/1.

5- الجني الداني 56.

6- البيت من الوافر للقحيف العقيلي المساعد 7/1، واللسان (مـ) 202/13، والمنعني 110، واطمّع 128/2، والخزانة 137/10.

ابن مالك والسيوطي بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾⁽¹⁾ فقوله (جبارين) حال لا يمكن الاستغناء عنه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَآعِينَ﴾⁽²⁾، ويعلق السيوطي بقوله (ولا يقدح في جعله فضلةً عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع، لأنه عارض، كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه)⁽³⁾ ويقول مرة أخرى (إنّ النحويين لم يريدوا بقولهم: إنّ الحال فضلة في الكلام أن يُستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهم من لا دُرْبة له بهذه الصّناعة... وإنّما كان ذلك لأنها لا ترفع ولا يسند إليها حدث، واعتماد كل جملة مفيدة إنّما هو على الاسم المرفوع)⁽⁴⁾.

وتخالف الحال الأصل بكونها ثابتة لا منتقلة (فقد أطلق النحاة الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحّ فيها الانتقال)⁽⁵⁾، وتحقّق فيها الملازمة، نحو قوله تعالى ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾⁽⁶⁾ فالحق لا يفارقه التصديق، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾⁽⁷⁾ صراط الله لا تفارقه الاستقامة. فهذه أحوال ثابتة للتأكيد، وجعلها عباس حسن⁽⁸⁾ في إحدى صور ثلاث وهي:

أ- أن يكون معناها التأكيد، ويشمل:

- 1- تأكيد مضمون جملة قبلها بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب، فيتفق الحال ومضمون الجملة، نحو: خالداً أبوه رحيماً إذ مضمون (خالداً أبوه) أنه رحيم بداعي الأبوة التي تقتضي الشفقة والرحمة.

- 1- الآية 130 من سورة الشعراء.
- 2- الآية 16 من سورة الأنبياء.
- 3- ينظر المساعد 6/1، الجمع 8/4.
- 4- الأشباه والنظائر 18/4.
- 5- الأشباه والنظائر 16/4.
- 6- الآية 31 من سورة فاطر.
- 7- الآية 154 من سورة الأنعام.
- 8- ينظر النحو الوافي 366/2، 368.

2- تأكيد عاملها، لفظاً ومعنى أو معنى فقط، قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾⁽¹⁾ وقوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثَ حَيًّا﴾⁽²⁾ فقوله (رسولاً) حال ثابتة؛ لأن الرسالة صفة ملازمة للرسول، وكذا قوله (حيًّا)، فالبعث هو الحياة بعد الموت، وكلا الحالين مؤكّد لمعنى عاملهما.

3- تأكيد معنى صاحبها مع ملازمتها صاحبها، نحو: نجح كل الطلبة جميعاً فكلمة (جميعاً) حال مؤكدة لصاحبها (كل)، فمعناها واحد.

ب- أن يكون عاملها دالاً على تجدد صاحبها، نحو: (خلق الله جلد النمر منقطاً وجلد الحمار الوحشي منقطاً)، فكلمتي (منقطاً) و(منقطاً) حالان عاملهما (خلق) الدال على تجدد هذا المخلوق، واستمرار إيجاده في الأزمان المقتلة.

ج- أحوال مرجعها السماع، وتدلل على الدوام بقرائن خارجية، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾⁽³⁾ فقوله (قائماً) حال⁽⁴⁾ مؤكدة، لأن الحال المؤكدة تقع مع الأسماء في غير الإشارة عاملها (شهد) وصاحبها (الله) ودوام القيام بالقسط معروف بقرائن خارج الجملة؛ لأن ذلك من صفات الله، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾⁽⁵⁾ فقوله (مفصلاً) حال ثابتة.

وما سبق من الشواهد على مخالفة الأصل، والأصل كون الحال منتقلة إلى ما يخالف ذلك بمحيئها ثابتة، فإنها قد وقعت جوازا في اللغة بلا ضرورة ولا شذوذ، ولا تكلف في التأويل والتقدير، مما بدأ على سيرة اللغة العربية والتركيب في استعمالها.

1- الآية 78 من سورة النساء.

2- الآية 32 من سورة مريم.

3- الآية 18 من سورة آل عمران.

4- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 387/1، والتبيين 128/1.

5- الآية 115 من سورة الأنعام.

المبحث الرابع

التمييز

التمييز

وهو في اللغة : التفسير والتبيين والتوضيح .
وفي الاصطلاح : اسم نكرة يذكر تفسيراً للمبهم من ذات أو نسبة ،
فالأول نحو : أحسنت إلى عشرين فقيراً ، والثاني نحو : طاب المحسن نفساً .

أحكامه :

أولاً : الأصل في التمييز أن يكون نكرة ، وخلاف الأصل أن يجيء معرفة ،
وقد حُمِلَ على أنه معرفة لفظاً ، وهو في المعنى نكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَّا مِنْ سَفِهَ
نَفْسَهُ﴾⁽¹⁾ أي من سفه نفسه ، وقوله : ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾⁽²⁾
أي بطرت معيشة .

وقول الشاعر⁽³⁾ :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو
فجاء التمييز (النفس) معرفة ، وحُمِلَ على زيادة أل عند البصريين .
وقوله⁽⁴⁾ :

عَلَامَ مِلْتِ الرَّعْبِ؟ وَالْحَرْبُ لَمِيقِدْ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمِلِ الْبَيْضُ وَالسُّمُرُ
فجاء التمييز (الرعب) معرفة لفظاً ، إذ حمل على زيادة أل .
وقوله⁽⁵⁾ :

1- الآية 129 من سورة البقرة .

2- الآية 58 من سورة القصص .

3- البيت من الطويل لرشيد بن شهاب اليشكري في الجني الداني 198 ، والمقاصد النحوية 225/3 ،
وشرح التصريح 151/1 ، 394 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 386/2 ، وازمع 72/4 ، والدور 209/1 .

5- البيت من الطويل للحصين بن حمام المزي في المسائل البصريات 626 ، والمنصف 148/2 ، واللسان
دمي 413/4 ، وشرح شواهد الشافية 114 .

فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمَى كُلُّوْنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقَطُرُ الدَّمَا

فجاء التّمييز (الدّما) معرفة ، وقال أبوعلی (أن حمل (الدما) على التّمييز خطأ⁽¹⁾)، وأورد له روايات أخرى وهی (نقطر الدّما) بالنون أي من جراحنا لغيرنا، والجيد أن يكون (على أعقابنا يقطر الدّما)، وأورد عن ابن دريد أنه أنشده برواية (يقطر الدّم) على أن الدّم فاعل ، ولم أجده في الجمهرة⁽²⁾ وعند المبرّد الدّما اسم ذات أصله فعل بتحريك العين ولامه ياء محذوفة، بدليل أن الشّاعر لما اضطرّ أخرجّه على أصله، وجاء به على الوضع الأوّل فقوله، (الدّما) بفتح الدال فاعل يقطر والضّمة مقدّرة على الألف ؛ لأنّه اسم مقصور وأصله (دمى) تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، والدليل على أن اللّام ياء قولهم في الثّنية دميّان وفي الفعل دميت يده .

وقيل إن الدّم هاهنا مصدر وهو مرفوع على حذف مضاف، أي ذو الدّما وهو رأي ابن جني⁽³⁾ .

وقولهم : (غَبَنَ رأيهُ ، ألم بطنه ، ورشُد أمره) .

ومن تمسّك من النّحاة⁽⁴⁾ بالأصل أي كون التّمييز نكرة ، فقد أوّل ما ورد من الشّواهد على خلاف الأصل فجعلوها نكرة ، وعلّلوا لتأصيلهم بكون التّمييز نكرة بما يلي :

أ - لأنّه لما كان الغرض منه التّفسير وإزالة الإبهام وذلك حاصل بالنّكرة ، التزموا تنكيره ، احترازاً من العبث والزيادة لغير غرض⁽⁵⁾ .

ب - أنه واحد يدلّ على أكثر منه ، فإذا قلت عندي عشرون درهماً ،

1- المسائل البصريّات 627 .

2- جمهرة اللغة (دمى) 303/2 .

3- ينظر المنصف 148/2 .

4- هم البصريّون والبغداديون ، ينظر الارتشاف 384/2 ولم يشر للبغاددة .

5- الكواكب الدرية 36/2 ، وينظر المقتضب 32/3 ، وشرح الرّضی على الكافية 72/2 .

معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك ، فهو نكرة ⁽¹⁾.

ج - أن التّمييز يشبه الحال، وذلك أن كل واحد منهما يُذكر للبيان ورفع الإبهام ... فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التّنكير ⁽²⁾.

د - أن المراد بالتمييز ما بيّن النوع ، فبيّن بالنكرة ، لأنها أخفّ الأسماء ، فكانت أولى من المعرفة التي هي الأثقل ، كما تُختار الفتحة إذا أريد تحريك حرف لمعنى؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات إلّا أنْ يعرض ما يوجب العدول عنها إلى غيرها ⁽³⁾.

وقد أجاز (الكوفيّون وابن الطّراوة) ⁽⁴⁾ مجيء التّمييز معرفة ، واستشهدوا بما سبق من الشّواهد ، أمّا البصريّون فقد خرّجوا تلك الشّواهد على ما يلي ⁽⁵⁾ :

أ- أن التّمييز معرفة لفظاً ، نكرة في المعنى ، فيقدّر تنكيره .

ب- أن المنصوب عامله فعل متعدّد بنفسه، أو مضمّن معنى فعل متعدّد بنفسه، كأنّه قيل: سوأ رأيّه ، وضع نفسه ، أو امتهن نفسه ، وشكا بطنه ..

ج - إن (أل) ليست للتعريف بل زائدة ، كما زيدتا في الرواية : (إن من العرب من يقول : قبضت الأحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ومن يقول قَبَضْتُ الأَحَدَ العَشَرَ الدرهمَ) ⁽⁶⁾ .

كما زيدتا مع المضاف ، فيما أنشد أبو علي من قول الشّاعر ⁽⁷⁾ :

1- ينظر شرح ابن عرش 70/2 .

2- شرح المفصل 70/2 ، وينظر الإنصاف 315 .

3- نفس المصادر والصفحات .

4- شرح التسهيل 385/2 ، والتصريح 394/1 ، والدرر 209/1 ، والكواكب الدرية 36/2 ، 64 .

5- ينظر شرح التسهيل 385/2 : 389 ، وشرح الرضى على الكافية 72/2 ، والجني الداني 198 .

6- رواية الكوفيّين ينظر الإنصاف 312 ، وشرح التسهيل 409/2 ، و
الجني الداني 198 .

7- البيت من الكامل للمقطامي ديوانه 36 ، وشرح التسهيل 386/2 ، وشواهد التصحيح والتوضيح 59 ،
والمقاصد النحوية 40/4 .

تُولَى الصَّحِيجَ إِذَا تَبَّهَ مَوْهِنًا كَالْأَفْحُونَ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقَى

أراد من رشاش المستقى ، و (ال) زائدة .

د- أن المنصوب في قولهم (غبن رأيه ، وسفه نفسه) نصب على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدّي ، كما حُمِلَت الصِّفَةُ اللَّازِمَةُ على الصِّفَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ ... إِلَّا أَنَّ النَّصْبَ بِفَعْلٍ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ شَاذٌ فِي الْأَفْعَالِ مَطْرَدٌ فِي الصِّفَاتِ .

هـ - أن المنصوب نصب بإسقاط حرف الجر فتعدّي الفعل بنفسه كأنه قيل: غبن في رأيه ، وسفه في نفسه ، وألم في بطنه ، ورشد في أمره) .

ثانيا : الأصل أن لا يتقدّم التّمييز على عامله، وخلاف الأصل مجيئه متقدّماً، وقد اختلف النّحاة⁽¹⁾ في ذلك بين مجيز لما ورد من الشّواهد ومقيس عليه ، وبين مانع له ، وعدّ ما ورد من الشّواهد من الضّرورة والنّادر ، أمّا العامل غير المتصرّف فيجمعون على عدم تقدّم التّمييز عليه ؛ لأنّ ما لا يتصرّف في نفسه لا يتصرّف في معموله⁽²⁾ .

وعلة تمسك النّحاة بالأصل في عدم تقدّم التّمييز على عامله مايلي :

أ- أن الغالب في التّمييز المنصوب بفعل متصرّف أن يكون فاعلاً في الأصل، محوّلًا عنه صناعةً لقصد المبالغة ، فاستصحب حال الأصل ، ولم يغيّر عمّا كان يستحقّه من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل⁽³⁾ . وارتأى الرّضي أنّ العلة ليست بمرضية (إذ ربّما يخرج الشّئ عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوباً أن يتقدّم على الفعل ، فلمّا قام

1- ينظر شرح الأشموني 266 .

2- ينظر حاشية ابن حمدون 184/1 .

3- ينظر الأصول 229/2 ، التبصرة 320/1 ، ابن الحاجب في كتابيه الإيضاح 356/1 ، الأمالي 408 ، وشرح الأشموني 265/1 .

مقام الفاعل لزمه الرفع ، وكونه بعد الفعل ، فأَيّ مانع أن يكون للفاعل أيضا ، إذ صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم⁽¹⁾ .

ب- أن التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم على المنعوت⁽²⁾ .

ج- أن التمييز عامله الفعل منقول من فاعله إلى غير فاعله ، فضعف أن يعمل متقدما⁽³⁾ .

د- أن المقصود من التمييز هو الإبهام أولاً ، ليكون أوقع في النفس ، لأنّ النفس تتشوّق إلى معرفة ما أجهّم عليها ، ثم التفسير وإزالة الإبهام ، ليكون ذكره إجمالاً وتفصيلاً ، وتقدمه على ذلك الفعل يُخلّ بهذا المعنى وينافي المقصود⁽⁴⁾ .

وقد وردت كثير من الشواهد على ظاهرة خلاف الأصل التي منعها⁽⁵⁾ سيبويه وابن السّراج والجمهور وقالوا أنّها ضرورة فلا يقاس عليها ، وأجازها⁽⁶⁾ الكسائي والمازني والمبرد والجرمي⁽⁷⁾ ، وتبعهم ابن مالك في شرح التسهيل لا الألفية . ومن تلك الشواهد ، قول الشاعر⁽⁸⁾ :

أَتَهَجَّرُ لِيَلَى بِالْفِرَاقِ حَيِّبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

حيث قدّم (نفساً) وهو تمييز على عامله (تطيب) ، والجمهور قالوا أنّه ضرورة فلا يُقاس عليه ، وقال أصحاب سيبويه (إنّ نفساً منصوبة بفعل مقدّر ،

1- شرح الرضى على الكافية 71/2 .

2- ينظر حاشية الخضري 225/1 ، والكواكب الدرية 37/2 .

3- ينظر التبصرة والتذكرة 319/1 .

4- ينظر كشف المشكل 493 ، وشرح الكافية 71/2 ، والكواكب الدرية 36/2 ، حاشية الخضري 223/1 .

5- ينظر الكتاب 205/1 ، والأصول 229/2 .

6- ينظر المقتضب 36/3 ، وشرح التسهيل 389/2 ، والجمع 71/4 .

7- أبو عمر صالح بن إسحاق ، الجرمي بالولاء فقيه ، عالم بالنحو واللغة له كتاب في السير وغيره توفي 225 هـ . ينظر البغية 8/2 ، الأعلام 189/3 .

8- البيت من الطويل اختلف في نسبته بين المخبل السعدي والأعشى وقيس بن الملوّح ، ورد في المقتضب 36/3 ، الخصائص 384/2 ، شرح الألفية لابن الناظم 139 ، الدرر 208/1 .

تقديره : أعنى نفسا وليست على التمييز ⁽¹⁾ . والأمر عند بعض النحاة المتأخرين ⁽²⁾ أن هذا البيت ليس بصحيح، وأنه شاذّ لم يُسمع غيره، ولا يصحّ الاحتجاج به ، والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت :

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ ⁽³⁾

وقالوا (والمشهور أن المروى كاد وكان وسلمى ولىلى وتطيب بالتذكير والتأنيث ونفسا ونفسي) ⁽⁴⁾ .
وقول الشاعر ⁽⁵⁾ :

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بَنِيْلَ الْمُنَى ؟ ودَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَامًا !
فقدم (نفسا) التمييز على عامله (تطيب) .
وقول الآخر ⁽⁶⁾ :

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وما امر عَوَيْتُ شَيْبًا مَرَأْسِي اشْتَعَلَا
حيث قدّم التمييز (شيبًا) على عامله (اشتعل) .
وقول الرّاجز ⁽⁷⁾ :

وَنَامَرْنَا لَمْ يَرْنَامًا مِثْلَهَا
قَدْ عَلِمْتَ ذَاكَ مَعَدَّ كُلِّهَا

1- الإنصاف 831 .

2- ينظر كشف المشكل 493 ، وائتلاف النصرة 39 .

3- كشف المشكل 493 ، والارتشاف 385/2 ، وائتلاف النصرة 39 .

4- الارتشاف 385/2 ، الدرر 208/1 .

5- البيت من المتقارب لرجل من طيء في المغني 463/2 ، وأوضح المسالك 115/2 ، والمقاصد النحوية 241/3 .

6- البيت من البسيط بلا نسبة في المغني 462 ، والمقاصد النحوية 239/3 ، وشرح الأشموني 266 .

7- الرجز بلا نسبة في شرح ابن الناظم للألفية 139 ، والمقاصد النحوية 240/3 ، وشرح الأشموني 266 .

حيث قدّم (نارا) وهو تمييز على عامله الاسم الجامد (مثلها) ، وهو ضرورة عند الجمهور ، وقيل الرؤية قلبية و(نارا) مفعول به ثانٍ (1) .

وقول الشاعر (2) :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّبَ بِالْعَيْشِ مُشْرِيًا وَلَمْ يُعِنْ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا
وقوله (3) :

مَرَدَدَتْ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مَقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبًا

وقد جعل ابن هشام الاستشهاد بمذنين البيتين الأخيرين من السهو ، لأنّ (عطفاه) و (المراء) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والنّاصب للتمييز هو المحذوف (4) ، وقيل عطفاه فاعل لفعل محذوف و(ماء) مفعول به لهذا الفعل (5) ، أمّا الأنباري فقد ردّ على استدلال الكوفيّين بأنّ المنصوب العامل فيه فعل مقدّر ، وإن يكن تمييزا فإنّما جاء في الشعر قليلا على طريق الشّدوذ، فلا يكون فيه حجّة (6) .

ثالثا : الأصل أن يقدّم المفضّل عليه على التّمييز ، وقد جعل أصلا لكثرة ماورد على هذا النّحو ، وقد استقرأ الشيخ عظيمة (7) - عليه الرحمة - ذلك في أربعة عشر موضعا في القرآن الكريم ، وأضاف لها الدكتور علي عون خمسة مواضع، علّق عقبها بقوله (وبجذه الإضافة يتعرّز ماذهبنا إليه من أن تقدّم المفضّل

1- ينظر شرح الأثموني 266 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة في المغني 462 ، وشرح الأثموني 266 ، وحاشية الخضري 225/1 .

3- البيت من الطويل لربيعه بن مقروم في شرح ابن النّاضم للألفية 139 ، والمقاصد النحوية 239/3 ، وشرح الأثموني 266 .

4- المغني 462 .

5- المعجم المفصل 45/1 .

6- الإنصاف 831 .

7- في كتابه دراسات لأسلوب القرآن الكريم 3 / 3 / 227 ، 228 .

عليه هو الأساس لكثرتة ، وما قَدَّم فيه التَّمييز-وقد ذكر له أربعة مواضع-هو الخروج والانحراف لقلته بالنسبة إلى الأوَّل⁽¹⁾ .

وقد ذكر الدكتور على عون مواضع التّقديم والغرض البلاغي منه ، وذلك نحو ما في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ تقدّم التمييز (قولا) على المفضّل عليه (ممن دعا) ، ليتّصل التّمييز بأفعل التّفضيل المقصور على المفضّل عليه لانتفاء المفضّل، وفي هذا التّركيب توكيد لمطلق أفضليّة من دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين ، وتشويق إلى ذكر صفات الفاضل، وقد حُسِّن هذا التشويق بالاستفهام التّقريري .

وقوله تعالى : ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلُكُنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾⁽³⁾ قدّم التّمييز (قوة) على المفضّل عليه (من قريتك) لبيان تمكّن الطّرف الأوّل في التّفضيل في القوّة ، فالقرية الأولى موصوفة بشدّة القوّة للإيدان بأوليّة الثّانية وهي قرية محمد صلى الله عليه وسلم بالعذاب لضعف قوّتها ، فالغرض من التّقديم هو تقوية جانب المفضّل، وإظهار تمكّنه في القوّة وإضعاف جانب المفضّل عليه .

وقوله تعالى : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلْ أُولَئِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا﴾⁽⁴⁾ ففي هذه الآية (بيان لتفاوت المنفقين باختلاف أحوالهم من السّبق وقوّة اليقين)⁽⁵⁾ .

وفي تقديم التّمييز (درجة) على المفضّل عليه (الذين أنفقوا من بعد) تركيز لأحقّيّة المفضّل، وتمكّنه في الفضل ، فالتّعجيل بذكر التّمييز ووصله بأفعل التّفضيل

1- بلاغة التّقديم والتأخير في القرآن الكريم / 796 .

2- الآية 32 من سورة فصلت .

3- الآية 14 من سورة محمد .

4- الآية 10 من سورة الحديد .

5- تفسير البيضاوي 467/2 .

تقوية للحبر بأنّ المنفقين قبل الفتح والمقاتلين أرحح في التفاضل وقوله تعالى ﴿لَا تَسْمَ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾⁽¹⁾ ففي تقديم التمييز واتصاله بأفعل التفضيل تأكيداً لكون مخافتهم من المؤمنين في السرّ أشدّ من مخافة الله لتأخّر عذابه وذلك دليل ضعف الإيمان . وفي تأخير المفضل عليه تأخير للرّهبة من الله مما يؤكّد عدم تغلغل الإيمان بالله في قلوبهم .

وكما ذكرت أنّ الأصل ألاّ يقدم التمييز على المفضل عليه ، فكذلك لا يقدم على المشبه به ، وخلاف الأصل ما أجازته الفراء⁽²⁾ من تقديم التمييز على المشبه به لابلغظ مثل ، نحو : زَيْدٌ الْقَمَرُ حَسَنًا وَثَوْبُكَ السَّلَقُ خُضْرَةً ، فيجوز أن تقول : زيد حسنا القمر ، وثوبك خضرة السلق على أن يكون المشبه مبتدأ والمشبه به خبر ، كما مضى ، وإلاّ لم يجز التقديم نحو : مررت بعبد الله القمر حسنا ، لم يجز تقديم حسنا على القمر ، لأنّ القمر ليس بخبر ، ومنع ذلك غير الفراء ، وادّعى ابن مالك الإجماع في أنّه لا يجوز تقديمه عن تمام الاسم ، وردّ عليه أبوحيّان⁽³⁾ أنّ الأمر ليس كما ذكر ، إذ الخلاف موجود في هذه الصورة التي ذكرنا ، وقد عمل بها على مذهب الفراء بعض الشعراء المحدثين في قوله⁽⁴⁾ :

مَرشاً أَنَا وَهُوَ حُسْنًا يَوْسُفُ وَغَزَالَةً هِيَ بَهْجَةٌ بَلْقَيْسُ

فقدّم التمييز في قوله (حُسْنًا) على المشبه به (يوسف) ، وفي قوله (بَهْجَةٌ) ، على المشبه به (بلقيس) .

1- الآية 13 من سورة اخسر .

2- ينظر الارتشاف 386/2 .

3- هو محمد بن يوسف بن علي الغرناطي النفري نسبة إلى نفرة قبيلة من البربر ، برع في الحديث والتفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ ، اشتهر اسمه وأخذ عن أكابر عصره ، رحل إلى المشرق وتولّى التدريس والتفسير بالمنصورة وله مصنفات عدّة منها البحر المحيط في التفسير وارتشاف الضرب في النحوت 745 ينظر البغية 280/1 وما بعدها وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي 145/6 .

4- البيت من الكامل للخالدين في الارتشاف 386/2 ، وإعراب القرآن الكريم ، لمحمد بن الدرويش 195/7 .

رابعا : الأصل في التمييز أن يكون مفردا ، سواء كان مميزه مفردا أو مثني أو جمعا ، (لأنه موضوع للاختصار فصار كالمثل لا يجوز تغييره إلى إضافة تعرفه ولا تثنية ولا جمع غالبا وإن كان مفسرا ، تقول : كفى بالله وملأئكته وكتبه شهيدا⁽¹⁾).

وخلاف الأصل هو مجئ التمييز على غير صورة الأفراد ، وذلك لا يجوز (إلا في موضع يلتبس الواحد فيه بالجمع)⁽²⁾ ، وإلا يلتزم الأصل وذلك (إن لزم بإفراد التمييز أفراد معناه ، أو كان مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه)⁽³⁾.

وفيما يلي ذكر لأنواع التمييز للتعرف على مايقع فيها الخلاف :

أ - تمييز النسبة (الجملة) ويكون⁽⁴⁾ :

1- اسم جنس فيكون مفردا نحو : طاب زيد أبوة ، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط أو أبويه أو آبائه ، ويخالف الأصل إن قصد به الأنواع نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾⁽⁵⁾ ، وقولك حسنت سلمى آباء ، وحسن المحمدين دارا أو دارين أو دورا .

2- غير اسم جنس ، فالأولى الأفراد وعدم المطابقة ، وإن كان بعد جمع إن لم يوقع في محذور⁽⁶⁾ ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾⁽⁷⁾ .

وقول على كرم الله وجهه : ((فَطِيبُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ نَفْسًا))⁽⁸⁾ فالإفراد هنا أولى من الجمع ، لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبل⁽⁹⁾ ، وتجاوز المطابقة فتقول هم

1- كشف المشكل 485/1 .

2- التبصرة 318 ، وينظر المقتضب 34/3 .

3- الارتشاف 380/2 .

4- ينظر الإيضاح في الفصل 351/1 ، وشرح الرضى على الكافية 61/2 وما بعدها .

5- الآية 99 من سورة الكهف .

6- ينظر شرح الكافية 68/2 وشرح التسهيل 385/2 ، والارتشاف 380/2 .

7- الآية 4 من سورة النساء .

8- فتح البلاغة 115 ، واستشهد به الرضى في شرح الكافية 68/2 .

9- شرح التسهيل 385/2 .

حسنون وجها ووجوها، ويقول ابن مالك (لا يعترض على هذا بقوله تعالى : ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾⁽¹⁾ فَإِنَّ الرَّفِيقَ وَالصَّدِيقَ وَالْخَلِيلَ وَالْعَدُوَّ ، يُسْتَغْنَى بِمُفْرَدِهَا عَنْ جَمْعِهَا كَثِيرًا فِي الْإِخْبَارِ وَغَيْرِهِ ، وَيَزِيدُهُ هُنَا حَسَنًا أَنَّهُ تَمَيِّزٌ ، وَالتَّمَيِّزُ قَدْ أَطْرَدَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِالْمُفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ نَحْوُ : هُمْ عَشْرُونَ رَجُلًا ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْإِفْرَادُ فِي حَسَنِ أُولَئِكَ رَفِيقًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَحَسَنَ رَفِيقٍ أُولَئِكَ رَفِيقًا ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ عَلَى وَفْقِ الْمَحْذُوفِ⁽²⁾ .

ب - تمييز الذات ، إمّا أن يكون عن :

1- عدد ، ويكون :

جنسًا أولًا ، والجنس إمّا أن يقصد به الأنواع ، أولًا ، وعلى كُلِّ يَجِبُ إِفْرَادُ التَّمَيِّزِ (لِأَنَّ الْأَعْدَادَ لَا يُثْنَى مِمِّيزَهَا الْمَنْصُوبَ وَلَا يُجْمَعُ)⁽³⁾ ؛ (لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَأَنَّهُ مَقْدَارٌ مِنْهُ مَعْلُومٌ)⁽⁴⁾ تقول : عشرون ثمرة ، وعشرون ضربًا أو تمرا .

غير جنس ، وجب إفراده ، نحو : عشرون رجلاً أو كتاباً .

وخلاف الأصل أن يجئ التمييز غير مفرد ، نحو قراءة الأخوين (حمزة والكسائي)⁽⁵⁾ لقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾⁽⁶⁾ فجاء التمييز (سنين) جمعا بجرورا، والأصل أن يكون مفردا (وجمع تنبيها على الأصل)⁽⁷⁾ وأوّل هذا الخلاف بأن قيل إنه (أوقع فيها الجمع موقع المفرد كقوله تعالى : ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾⁽⁸⁾ قاله

1- الآية 68 من سورة النساء .

2- شرح التسهيل 385/2 .

3- شرح الرضى على الكافية 62/2 .

4- المفتضب 32/3 .

5- السبعة لابن مجاهد 390 ، الإتحاف للشيخ أحمد بن محمد البنا 212/2 .

6- الآية 25 من سورة الكهف .

7- الإتحاف 212/2 .

8- الآية 99 من سورة الكهف .

الزمخشري يعني أنه أوقع (أعمالا) موقع عملا ، وقد أنحى أبوحاتم على هذه القراءة ولا يلتفت إليه⁽¹⁾ .

وأما الباقيون ، فقد جعلوا سنين بدلا من ثلثمائة أو عطف بيان ، ونقل أبو البقاء أنه بدل من (مئة)؛ لأنها في معنى الجمع (وهو ضعيف في الاستعمال لأن مائة تضاف إلى المفرد لكثرة حمله على الأصل ، إذ الأصل إضافة العدد مئة إلى الجمع ، ويقوى ذلك أن علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف ، فكأنها تتمم الواحد)⁽²⁾ .

2 - غير عدد :

إن كان جنسا وقصد الأنواع ، فثنّ إن أردت المثني ، واجمع إن قصدت الجمع ، نحو عندي مثله تمرا وتمرين وتمرورا .

وإن لم تقصد الأنواع ، فالإفراد واجب ، نحو : عندي مثله تمرا .

إن لم يكن جنسا ، طابقت به ماتقصد مفردا كان أو مثني أو جمعا ، كقولك : رأيت مثله رجلا ، أو رجلين ، أو رجالا .

سبق وإن ذكرت أن التمييز الأصل فيه أن يجيء مفردا ، ولو بعد جمع ، وأذكر في هذا الموضع أنه قد يلزم جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه ، نحو: نظف زيد ثيابا إذ لو قيل ثوبا لتوهم أن له ثوب واحد نظيف ، وقولك : زيد أفره منك عبيدا ، فلو قلت عبدا وأردت الجمع لم يكن فيه دليل والتبس بأنك تريد : عبدا واحدا⁽³⁾ .

خامسا : الأصل في التمييز أن يذكر تفسيرا للمبهم من ذات أو نسبة ، وخلاف الأصل هو وروده لغير ذلك ، (فقد يرد لمجرد التوكيد)⁽⁴⁾ (وقاسوه على

1- الدر المنثور 470/7 .

2- التبيان 844/2 .

3- ينظر المقتضب 165/2 ، والتبصرة والتذكرة 320/1 ، واضح 71/4 .

4- حاشية الخضري 43/2 .

بحي الحال مؤكدة نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيٌّ مَدِيرًا﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾⁽²⁾ ⁽³⁾.

وفي مخالفة الأصل هذه خلاف لكثير من العلماء ، ومن ذلك قوله تعالى :
﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾⁽⁴⁾ ، ونحو قولك : اشتريت من الكتب
عشرين كتابا فشهر وكتاب لم يُذكر للبيان ، لأنَّ الذوات معروفة ، وإنما ذكرت
للتأكيد ، ومن ذلك قول الشاعر⁽⁵⁾ :

لَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

فقوله (دينا) تمييز لم يفسر مبهما ، وإنما جاء تمييزا مؤكدا لما سبقه .
وقوله⁽⁶⁾ :

والتَّغْلِيُونُ بِسَرِّ الْفَحْلِ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا وَأَمَّهُمْ نَزْلًا مُنْطِيقُ

فقوله (فحلا) جمع فيه بينه وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر على سبيل
التأكيد ، ورأي بعضهم (أنَّ في هذه المسألة خلافا ، وذهب بعضهم إلى أنَّ (فحلا)
حالا مؤكدة)⁽⁷⁾ .
وقوله⁽⁸⁾ :

1- الآية 31 من سورة القصص .

2- الآية 32 من سورة مريم .

3- شواهد التوضيح والتصحيح 108 .

4- الآية 36 من سورة التوبة .

5- البيت من الكامل لأبي طالب في المقاصد النحوية 8/4 ، وشرح شواهد المغني 687 ، وشرح الأشموني 376 .

6- البيت من البسيط لجرير في ديوانه 192 ، والمقاصد النحوية 7/4 ، وشرح التصريح 96/2 ، وشرح
الأشموني 376 .

7- ينظر المقرب 73 ، والمقاصد 8/4 .

8- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التصريح 95/2 ، وامنع 35/5 ، وشرح الأشموني 267/1 .

نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَذَلْتُ مَرَدَّ التَّحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ

فقوله (نَعَمْ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ) حيث جمع بين فاعل (نعم) الظاهر، وهو قوله (الفتاة) وبين تمييزها (فتاة)، وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، فهو تمييز مؤكد وقيل (حال مؤكدة)⁽¹⁾ .
وقوله⁽²⁾ :

تَرْوَدُ مِثْلَ مَرَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ مَرَادُ أَبِيكَ مَرَادًا

فقوله (نعم الزادُ زادُ أبيكَ زادًا) جاء التّمييز (زادا) مؤكّداً، فلم يُضفُ شيئاً للفاعل الظاهر (الزاد)، واختلف النّحاة ، فارتأى الأشموني (الصّحيح أن (زادا) معمول لـ(تروّد) إمّا مفعول مطلق إن أُريد به التروّد، أو مفعول به إن أُريد به الشّئ الذي يتروّد به من أفعال البرّ ، وعليهما فـ(مثل) نعت له تقدّم فصار حالاً)⁽³⁾ .

وجمع⁽⁴⁾ العيني⁽⁵⁾ والأزهري مذهب النّحاة في هذه الظّاهرة، وتمثّلت في :
أ- المنع ، وهو مذهب سيبويه والسيّراني ، إذ لا إجماع يرفعه التّمييز ، مع ظهور الفاعل .

ب- الجواز ، وهو مذهب المبرّد وابن السّراج والفارسي ، وارتأى صحّته ابن مالك إذ يقول (فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل نعم وبئس، لساغ استعماله قياساً على التوكيد به مع غيرهما فكيف ؟ وقد صحّ نقله ، وقرّر فرعاه وأصله)⁽⁶⁾ .

1- المعنى 464 .

2- البيت من الوافر نسب جريز وليس في ديوانه ، اختصائص 83/1 ، وشرح ابن يعيش 132/7 ، والمقرب 73 .

3- شرح الأشموني 267 ، وينظر المقاصد النحوية 31/4 .

4- ينظر المقاصد 34/4 ، وشرح التصريح 96/2 .

5- بدر النّدي أبو محمد محمود بن أحمد العيني أخفي مؤرخ علامة من كبار الخدّثين صنف المقاصد النحوية وغيرها توفي 855 هـ . ينظر الضوء اللامع 131/10 ، والأعلام 163/7 .

6- شواهد التوضيح والتصحيح 109 .

جـ التفصيل ، فإن أفاد معنى لا يفيد الفاعل جاز، نحو نعم الرجل رجلاً علماً .. وإلا لم يجز ، وصححه ابن عصفور⁽¹⁾ .

سادساً : الأصل في التمييز أن يكون مذكوراً ، إذ الغرض منه الإبانة وخلاف الأصل جواز مجيئه محذوفاً ، وذلك (إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه)⁽²⁾ .

ومن مجيئ التمييز محذوفاً ، ماورد في قوله تعالى : ﴿بُسْ مِثْلُ الْقَوْمِ﴾⁽³⁾ فالتمييز محذوف ، والتقدير : بس مثلاً مثل القوم ، فيكون الفاعل مستتراً مفسّراً بـ(مثلاً) و (مثل القوم) هو المخصوص بالذم والموصول صفة له⁽⁴⁾ .

وقوله تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾⁽⁵⁾ أي ملكاً .

وقوله عليه الصلاة والسلام : ((مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ))⁽⁶⁾ أي : فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة ، وقد جعله ابن هشام⁽⁷⁾ من الشذوذ حذف التمييز في باب نعم وبئس .
وقول الشاعر⁽⁸⁾ :

وَمَا أَنْتَ أَمْرٌ مَرُسُومُ الدِّيَامِ وَسِتُّكَ قَدْ قَارَبَتْ تَكْمُلُ

1- ينظر المقرب 72 ، 73 .

2- الأرتشاف 386/2 ، الجمع 73/4 .

3- الآية 5 من سورة الجمعة .

4- ينظر الدر المنثور 328/10 .

5- الآية 30 من سورة المدثر .

6- الحديث رواه البيهقي في جامع المسانيد والسنن لأبي الغداء ابن كثير 156/24 .

7- ينظر المعنى 634 .

8- البيت من المتقارب للكثير بن زيد ولم أجده ديوانه وليس في الهاشميات ، عمدة الخافض 815 ، ورد في عمدة الخافض 815 ، واضع 78/4 ، والخزانة 267/3 ، 268 .

فالشاهد في قوله (ستوك) حيث استغنى عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره ،
والمعنى : قُرْب أن تكمل ستون سنة من عمرك .

وقولهم (هذه عشرتك وعشر أبيك ، وأحد عشر أخيك) ، لأنك لم تحذف
التمييز وتضيف إلى غيره إلا والمميز معلوم الجنس عند السامع .
ويحذف التمييز جوازاً لبيانه عند السامع مع كم الاستفهامية نحو : كم
مالك ؟ أي : كم درهماً أو ديناراً هو .

وكم الخبرية في نحو : (كم عصيت أمري !) أي كم مرة عصيته ! ويجوز
أن يُبدل التمييز ، كقوله تعالى : ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾⁽¹⁾ فقوله (سنين) بدل من ثلاث
مائة وتمييزه محذوف تقديره زمان⁽²⁾ .

وارتأى ابن يعيش أن (سنين) لا ينتصب على التمييز (لأن المفسر يكون لكل
واحد من العدد ، وكل واحد سنون وهو جمع والجمع أقل ما يكون ثلاثة فيكونون
قد لبثوا تسعمائة سنة)⁽³⁾ .

ونحو قوله تعالى : ﴿وَاثْنَتَى عَشْرَةَ أُسْبَاطًا﴾⁽⁴⁾ فقوله (أسباطاً) بدل من اثنتي
عشرة وتمييزها محذوف تقديره فرقة ، وما يُبعد وجه إعراب (أسباطاً) تمييز (أن
(أسباطاً) جمع سبط ، وهو مذكر فكان ينبغي أن يُقال وقطعناهم اثني عشر أسباطاً ،
لأن الاثنين توافق المعدود ، والعشرة وهي مركبة كذلك)⁽⁵⁾ .

فهذه مواضع جاز فيها حذف التمييز ، لدلالة الحال أو السياق والموقف
الخطابي عليه ، وقد يُقصد به إبقاء الإجماع ، وعلى كلِّ فإن مخالفة الأصل لا ضرر
فيها طالما راعينا الأصل القائم على أمن اللبس .

1- الآية 25 من سورة الكهف .

2- التبيان للعكبري 844/2 .

3- شرح ابن يعيش 24/6 ، وينظر حاشية الخضري 136/2 .

4- الآية 160 من سورة الأعراف .

5- ينظر التبيان 844/2 ، حاشية الخضري 138/2 ، وجامع الدروس العربية 118/3 .

سابعاً : الأصل في التمييز أن يكون اسماً جامداً ، وخلاف الأصل كونه مشتقاً ، والحق أن تكون المشتقات أوصافاً لتمييزاً ، وما ورد من التمييز مشتقاً مخالفاً للأصل ، فقد أول حتى يراعى الأصل ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾⁽¹⁾ ، وما أحسنه عالماً ، ومررت بثلاثين محسناً ، وما في السماء موضع راحة سحاباً .

وقد أولت هذه المشتقات بأنها كانت وصفاً للتمييز الجامد ، نابت عن موصوفاتها⁽²⁾ ، والتقدير : كفى بالله رباً شهيداً ، والله درّه رجلاً فارساً ، وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت بثلاثين رجلاً محسناً ، وما في السماء موضع راحة مكاناً خالياً من السحب ، فالتمييز في الحقيقة هو الموصوف المحذوف .

ثامناً : الأصل في التمييز أن يكون منصوباً ، وخلاف الأصل مجيء مجروراً ، وعلة كونه منصوباً ما يلي :

- أ- أنه من الفضلات⁽³⁾ ، أي ليس من العمد الرئيسة في الكلام .
ب- أنه تبين للمعدود والمقدار ، كما كانت الحال تبيناً للصفة التي يكون عليها الاسم ، فكلاهما ينبغي بعد تمام الكلام⁽⁴⁾ .
وكذلك لمخالفة الأصل علة ذكرها الرضى إذ قال (وقد خالفوا القاعدة المذكورة ، فالتزموا الجرّ في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفي المائة والألف وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فأثروا التخفيف بالإضافة مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل : خمسة أثواباً ، ومائتين عاملاً)⁽⁵⁾ .

1- الآية 78 من سورة النساء .

2- ينظر كشف المشكل 488/1 .

3- شرح التصريح 395/1 .

4- التبصرة والتذكرة 316/1 .

5- شرح الرضي 57/2 وينظر التبصرة والتذكرة 317/1 .

ونحو قول الشاعر⁽¹⁾ :

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَّةُ وَالْفَتَاءُ

فقد التزم الأصل بكون التمييز منصوبا ، إلا أن ذلك يعدّ من الضرورة ، وكان الوجه حذف نون مائتين وخفض ما بعدها ، إلا أنها شُبّهت للضرورة بالعشرين⁽²⁾ ونحوها مما يُثبت نونه ، ويُنصب مابعده ، ويروى (تسعين عاما) ولا شاهد في هذه الرواية⁽³⁾ .

وقد يخالف الأصل فيجوز أن تدخل من على المميّز إذا خشى التباسه بالحال ، كقولك : لله درّه فارسا ، فهو يحتمل التمييز ، ويحتمل الحال ، فتقديره إن أردت الحال : لله درّه في حال فروسيته ، وتقديره في التمييز : لله درّه من الفرسان فتدخل من عليه ليزول اللبس ، فتقول : لله درّه من فارس⁽⁴⁾ .

ومع جواز جرّ التمييز بمن كقولك : عندي رطل من زيت ، فإنّ هناك ثلاثة مواضع يمتنع فيها الجرّ ، ويلتزم بالأصل وهي⁽⁵⁾ :

1- تمييز العدد كعشرين درهماً .

2- التمييز المحوّل عن المفعول كغرسنا الأرض شجراً .

3- ما كان فاعلا في المعنى إن كان محوّلًا عن الفاعل صناعة، أو محوّلًا عن مضاف غيره ، نحو : طاب زيد نفسًا ، وزيد أكثر مالا .

وإن التزم الأصل هنا ، إلا أن النصب ليس صفة لازمة بخلاف الحال ، كما ذكر الفاكهي⁽⁶⁾ فقد يكون التمييز واجب الجرّ بالإضافة كتمييز الثلاثة والمائة

1- البيت من الوافر للربيع بن ضبع في الكتاب 208/1 ، والمقصود والمدود للفراء 36 ، الحماسة البصرية 381/2 .

2- ينظر المقتضب 169/2 .

3- الدر المصون 470/7 .

4- التبصرة والتذكرة 318/1 .

5- ينظر شرح التصريح 398/1 ، 399 .

6- هو عبد الله بن أحمد ، جمال الدين مولده ووفاته بمكة (899 - 972 هـ) من كتبه الفواكه الجنية على متممة الاجرومية وغيرها . ينظر الأعلام 69/4 .

والألف وكم الخبرية⁽¹⁾ .

ومن الشواهد على ظاهرة مخالفة الأصل وبحي التمييز مجرورا، قوله⁽²⁾ :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مَوْطَأُ الْأَكْنَافِ مَرْحَبَ الذَّمَرَاغِ

فقوله (من سيد) تمييز مجرور لدخول من عليه ، إذ التمييز هو الذي يكون على معنى من ، وأما الحال فيكون على معنى في .

وقوله⁽³⁾ :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نَجُومُهُ بِكُلِّ مَغَارٍ الْقَتْلُ شَدَّتْ يَدْبُلُ

فقوله (من ليل) تمييز عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله (يالك) ، وقد جاء مجرورا بمن جوازا ، وعدت زائدة بدليل أنه عطف على موضع مجرورها بالنصب .

وقول الشاعر⁽⁴⁾ :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ أَوْنَةً يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

فقوله (منتقبا) منتصب حملا على المعنى ؛ لأن الأول في معنى : يَا حُسْنَهُ قَوَامًا ، مما يدل على أن (من) زائدة ؛ فعطف على موضعها بالنصب كما ارتأها سيويوه⁽⁵⁾ وكذا أبوحيان⁽⁶⁾ والمرادي⁽⁷⁾ .

1- ينظ الكواكب الذرية 33/2 .

2- البيت من السريع للسفاح بن بكير في المقرب 182 ، وشرح التصريح 399/1 ، واخضع 66/4 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 19 ، ورصف المباني 220 ، والمقاصد النحوية 269/4 ، والخزانة 269/3 .

4- البيت من البسيط للحطيئة في ديوانه 11 ، والخصائص 432/2 ، وشرح الألفية للمرادي 184/2 ، والارتشاف 384/2 .

5- الكتاب 68/1 ، 315/2 ، 316 ، 225/4 .

6- الارتشاف 384/2 .

7- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 184/2 .

تاسعا : الأصل في تمييز العدد ألا يفصل بين التمييز والعدد ، وخلاف الأصل مجئ ذلك في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر⁽¹⁾ :

فِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً لَا أُسْتَطِيعُ عَنْ الْفَرَّاشِ مِرْقَادِي

حيث فصل بين العدد (خمس عشرة) وتمييزه (ليلة) للضرورة ، والمراد : في خمس عشرة ليلة من جمادى .
وقوله⁽²⁾ :

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

حيث فصل بين العدد (ثلاثون) وتمييزه (حولا) بالجار والمجرور للضرورة ، والوجه أن يقول : ثلاثون حولا كميلا للهجر .
وقوله⁽³⁾ :

فَأَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّ قَدْ رَأَيْتُهَا وَعِشْرِينَ مِنْهَا إِصْبَعًا مِنْ وَمَرَاتِيَا

حيث فصل بين العدد (عشرين) وتمييزه (إصبعاً) بالجار والمجرور (منها) للضرورة .

1- البيت من الكامل لجرير في ديوانه 507 ، والمقتضب 56/3 ، والارتشاف 356/1 ، والجمع 77/4 ، والدرر 210/1 .

2- البيت من المتقارب لعباس بن مرداس الكتاب 158/2 ، والإنصاف 308 ، والمقاصد النحوية 489/4 ، والجمع 77/4 .

3- البيت من الطويل لسحيم عبد بن الحسحاس ديوانه 21 ، وشرح ابن يعيش 130/4 ، والارتشاف 356/1 ، والجمع 77/4 .

المبحث الخامس

الاستثناء

الاستثناء

الاستثناء : هو إخراج بعض من كلّ بإلّا أو بكلمة فيها معنى إلّا⁽¹⁾ نحو :
نجح الطالب إلّا طالباً ، وشرطه أن يكون الاستثناء أقلّ من المستثنى منه ، لأنّك
تخرج بعضاً من كل .

أحكامه :

أولاً : الأصل أن يتكوّن أسلوب الاستثناء من المستثنى منه ، والأداة
والمستثنى ، وإن جاز حذف المستثنى منه إلّا أنّ الأداة لا تحذف ، وخلاف الأصل
أن ترد أداتا استثناء في الأسلوب الواحد ، في نحو ماذهب إليه الكسائي⁽²⁾ من
تجويز دخول (إلّا) على (حاشا) إذا جرّت ، وحكى : قام القوم إلّا حاشا زيد .
ومنع البصريون⁽³⁾ ذلك مطلقاً ، كما إذا نصبت ، لأنّه جمع بين أداتين لمعنى
واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها عندهم ، ووجه بعضهم قول الكسائي بأنّ
حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بإلّا ، كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير
عاطفة ، وكما قويت هل نام ؟ في الاستفهام ، نحو أم هل ؟ .

ثانياً : الأصل أن يُذكر المستثنى كما سبق وأن ذكرتُ ، وخلاف الأصل
أن يجيء محذوفاً ، وذلك في نحو قولك : عندي كتابٌ ليس غيرُ ، تريد ليس غيرُ
ذلك فحذفت ، ونسبت كما ضممت قبلُ وبعدُ : لأنّه غايه⁽⁴⁾ ، والرأي عند ابن
يعيش أنّ المستثنى غير محذوف ، والتقدير أنّك (إذا قلت ليس غير فاسم ليس يستتر

1- أدوات الاستثناء ثلاث عشرة وهى : إلّا ، وغير ، وسوى ، وسوا ، وسواء ، وماعدا ، وليس ،

ولا يكون ، وحاشا ، وخلا ، وبله ، وسيما . ينظر كشف المشكل 501/1 .

2- ينظر التصريح 365/1 ، اجمع 287/3 .

3- ينظر اجمع 288/3 .

4- ينظر الكتاب 344/2 ، والمنقضب 429/4 ، وشرح ابن يعيش 95/2 ، وشرح الرضى 133/2 .

فيها على ماتقدّم ، وغير الخبر وهي منتصبة ، وإثماً لما حُذِفَ منها ماأضيفت إليه وقُطعت عن الإضافة، بُنيت على الضمّ تشبيهاً بالغايات⁽¹⁾ بينما يذهب الأخفش إلى أنه (يجوز أن يكون اسمه وقد حذِفَ المضاف إليه ، وأبقى المضاف على حاله)⁽²⁾ هذا في حالة الرفع ، أمّا إذا نصبت ، وأضفت ، فعلى أنّه الخبر ، وأضمّر الاسم كأنّه قال : ليس الجائي غيره⁽³⁾ .

وعُدَّ المحذوف هو الاسم لا الخبر هو الصحيح (لأنّ الأسماء تحذف كثيراً ؛ لدلالة الأخبار عليها ، ولا تحذف الأخبار لأنّ بها تقع الفائدة .. ووجه آخر ، وهو أنّ هذه الأفعال تضمّر فيها أسماؤها ولا تضمّر فيها أخبارها)⁽⁴⁾ .
وظاهرة خلاف الأصل هنا، إثماً وقعت تخفيفاً ، واجتزاء بعلم المخاطب⁽⁵⁾ ، وأمن اللبس هو الأصل المراعى في جميع الحالات .

ثالثاً : الأصل أن يكون المستثنى منصوباً ، ويلتزم ذلك بعد ليس ، ولا يكون ، فيجب فيهما النصب (وعلة ذلك فيهما أنّ المستثنى بهما خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلّ السابق)⁽⁶⁾ وبعد ماعدا وماخلا (ولا يجزّ بهما إلّا في الشذوذ)⁽⁷⁾ فيكون هذا الجرّ خلافاً للأصل ، وكذا (يجى مخفوضاً بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الأكثر)⁽⁸⁾ .

وللمستثنى بالإثلاث أحوال :

الحالة الأولى : وجوب نصب المستثنى بعدها .

1- شرح ابن يعيش 96/2 .

2- شرح الرضي 133/2 .

3- ينظر شرح ابن يعيش 96/2 .

4- كشف المشكل 503/1 .

5- ينظر الكتاب 344/2 ، 345 ، والمقتضب 129/4 ، 429 ، وشرح ابن يعيش 95/2 .

6- الشذور 260 .

7- الشذور 263 .

8- شرح الرضي 122/2 .

الحالة الثانية : إتباعه على البدلية ، وذلك إذا كان الكلام تاماً منفياً متصلاً مقدماً فيه المستثنى منه ، نحو : ما أعجبتني الفاكهة إلا تفاحة .

الحالة الثالثة : إعرابه حسب العوامل ، وذلك مع الاستثناء المفرغ أي الذي لا يذكر فيه المستثنى منه، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾⁽¹⁾.

وما يحتاج إلى تفصيل هي الحالة الأولى وهي وجوب النصب - وذلك في ثلاثة مواضع ، ثم يُعرض لظواهر ماخالف الأصل في تلك المواضع ، وهي :

أ - في الكلام التام الموجب والمستثنى متصل، أي (من جنس المستثنى منه) ، نحو قولك : نجح الطالب إلا خليلاً ، وظاهرة خلاف الأصل تتمثل في مجيئه تابعا ، نحو قراءة من⁽²⁾ قرأ قوله تعالى : ﴿فَشَرُّوْا مِنْهُ إِلَّا قَلِيْلٌ مِنْهُمْ﴾⁽³⁾ برفع قوله (قليل) .

وأول الزمخشري هذا الرفع على أنه من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا، وهو باب جليل في علم العربية ، فلمّا كان معنى فشرّبوا منه في معنى لم يطيعوه ، حمّل عليه كأنه قيل يطيعوه إلا قليل منهم ، ونحوه قول الفرزدق⁽⁴⁾ :

وَعَصُ نَرْمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتٌ أَوْ مَجْلَفٌ

كأنه قال : لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلف⁽⁵⁾ .

ولم يرتض أبوحيان هذا التأويل يجعل الموجب وهو في معنى المنفى كالمنفى، فارتفع ما بعد إلا على البدل من جهة المعنى ، وردّ على الزمخشري قائلا : (وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد (إلا) ، على التأويل هنا ، دليل على أنه لم يحفظ الإتيان بعد الموجب ، فلذلك تأوله)⁽⁶⁾ وأوضح أبوحيان جواز الأمرين : النصب على الاستثناء وهو الأفصح .

1- الآية 43 من سورة فاطر .

2- قراءة عبدالله وأبي الأعشى ينظر الكشف 381/1 ، والبحر 589/2 .

3- الآية 247 من سورة البقرة .

4- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 386 برواية مجرّف، والخصائص 99/1 ، والإيضاح 188

5- الكشف 381/1 .

6- البحر المحيظ 589/2 .

أو الإتياع للمستثنى منه، وأردف راداً على الزمخشري بقوله (وإنما أردنا أن ننبه على أن تأويل الزمخشري هذا الموجب بمعنى النفي لانضطرّ إليه ، وأنه كان غير ذاكر لما قرّره النحويين في الموجب)⁽¹⁾ ومن شواهد هذه الظاهرة ، قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽²⁾ .

ونحو هذا ما ورد في الحديث الشريف ، من قوله عليه الصّلاة والسّلام : ((فَلَمَّا تَقَرَّقُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبَوقَتَادَةَ))⁽³⁾ .

وقوله صلى الله عليه وسلم : ((كُلُّ أُمَّتِي مُعَاذِي إِلَّا الْجَاهِرُونَ))⁽⁴⁾ .

وقوله عليه أفضل الصّلاة والسّلام : ((مَالِلِ الشَّيَاطِينِ مِنْ سِلَاحٍ أَبْلَغُ فِي الصَّالِحِينَ مِنَ النَّسَاءِ إِلَّا الْمُتَزَوِّجُونَ ، أُولَئِكَ الْمُطَهَّرُونَ الْمَبْرُؤُونَ مِنَ الْخَنَاءِ))⁽⁵⁾ .

وقوله عليه الصّلاة والسّلام : ((وَلَا تَدْمِرِي نَفْسٌ بَأْيَ أَرْضٍ مَوْتُ إِلَّا اللَّهَ))⁽⁶⁾ .

وقوله صلوات الله عليه : ((مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَعَلَيْهِ الْجُمُعَةُ ، إِلَّا امْرَأَةً أَوْ مَسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا))⁽⁷⁾ .

1- البحر 590/2 .

2- الآية 22 من سورة الأنبياء .

3- الحديث في صحيح البخاري في كتاب الخج 314/1 بلفظ (إلا أباقتادة) واستشهد به ابن مالك بالرفع في شواهد التوضيح 41 .

4- الحديث في صحيح البخاري بحاشية الندي بلفظ (المجاهرين) في باب الآداب 61/4 ، ولفظ (المجاهدون) في صحيح سلم كتاب الزهد 224/8 .

5- أخرجه الإمام أحمد في مسنده 206/6 ، الدر المنثور 311/2 ، ولفظ (المتزوجين) في كنز العمال للهندي 491/16 برقم 45602 .

6- أخرجه البخاري بحاشية الندي عن ابن عمر رضي الله عنهما في كتاب التوحيد 274/4 .

7- أخرجه الدارقطني في سننه في كتاب الجمعة 3/2 ، والبيهقي في سننه 184/3 ، وينصب ما بعد إلا في تاريخ جرحان للسهمي 192 .

فقد رفعت المستثنيات بعد إلا والكلام موجب على الإتيان ، والأفصح فيه النصب .

ونحو ذلك أيضا قول الشاعر⁽¹⁾ :

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِيقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النَّؤْيُ وَالْوَتْدُ

حيث رفع (النؤى والوتد) على الإبدال من الضمير المستتر في تغيّر ، والقياس نصبهما، لأنّ الكلام موجب ، لذا خرّج النحاة⁽²⁾ البيت على أنّ تحمل (تغيّر) في إفادة المنفى على (لم يبق) على حاله ، لأنّ (تغيّر) و (لم يبق) معناهما النفي . وقوله⁽³⁾ :

أُنِيخَتْ فَأَلَقَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

فالمستثنى (بُغَامُهَا) مرفوع على أنّه بدل من الأصوات، على أن يكون (قليل) بمعنى النفي، أي ليس بها إلا بُغَامُهَا ، والصواب⁽⁴⁾ أنّه تأويل (غير) وصفاً، أي قليل بها الأصوات غير صوتها ، أي التي هي غير صوت الناقة . وقوله⁽⁵⁾ :

لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى الْيَوْمَ غَيْرَهُ وَقَعُ الْحَوَادِثُ إِلَّا الصَّارِمُ الذِّكْرُ

حيث رفع المستثنى (الصّارم) في الظاهر ، وحقّه النصب : وخرّجه بعضهم بتقدير أن (إلا) وما بعدها جرت مجرى غير ، فهي صفة أي (لو كان غيري غير

1- البيت من البسيط للأخطل في ديوانه 46 ، والارتشاف 313/2 ، والبيان 85/1 ، والمقاصد النحوية 103/3 ، وشرح التصريح 349/1 .

2- ينظر شرح التصريح 349/1 .

3- البيت من الطويل لدى الرمة في ديوانه 1004 ، والكتاب 332/2 ، والمجمع 271/3 ، وشرح الأشموني 234 ، اللغة : البلدة الأولى الصدر ، والبلدة الثانية الأرض .

4- ينظر الكتاب 332/2 .

5- البيت من البسيط للبيد في ديوانه 62 ، والكتاب 333/2 ، وشرح الأشموني 234 ، واللسان (إلا) 176/1 .

الصَّارِمَ الذِّكْرَ لغيره وقع الحوادث⁽¹⁾ ، فكما أن أصل (غير) أن يوصف بها ثم حُمِلت على (إلاّ) فاستثنى بها، فكذلك (إلاّ) أصلها للاستثناء، وقد تُحْمَل على (غير) فيوصف بها⁽²⁾ .

وقوله⁽³⁾ :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُأَيْبِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

حيث رفع المستثنى (الفرقدان) في الظاهر ، والتقدير عند سييويه⁽⁴⁾ : أن إلاّ وما بعدها صفة لـ (كلّ) أي كلّ أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه ، وتكلّف بعضهم⁽⁵⁾ في التأويل فرعم أن (إلاّ) تكون بمعنى الواو ، والمعنى : والفرقدان لأنهما يتفارقان ، وارتأى المالقي⁽⁶⁾ أن (إلاّ) هاهنا باقية على باهما من الاستثناء ، لأنّ الشاعر أخبر بما شاهد ، ولم يشاهد هذين النجمين متفارقين⁽⁷⁾ .

وما يؤيد كون (إلاّ) هنا بمعنى غير أريد بها الوصف، قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁸⁾ برفع (الله) فلا ليست للاستثناء ، وإنما هي بمعنى غير فهي صفة، و(لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلاّ)⁽⁹⁾ .
لأنّ (آلهة) جمع منكر في الإثبات فلا عموم له ، ولا يصحّ الاستثناء اتفاقاً ، هذا من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى أنّ التقدير يكون : لو كان فيهما آلهة ليس

1- الكتاب 334/2 .

2- ينظر الجني الداني 517 ، واللسان (إلا) 176/1، 177 .

3- البيت من الوافر لعمر بن معدى كرب في الكتاب 334/2 ، العقد الفريد 107/3 ، التمثيل والمحاضرة 235 ، اجمع 273/3 ، اجمع 273/3 ، الأشعرى 234 .

4- ينظر الكتاب 335/2 .

5- ينظر الإنصاف المسائلة 35 ، ص 266 ، والجني الداني 518 .

6- هو أحمد بن عبد النور أحمد ، قرأ النحو على أبي الفرج المالقي ، صنف الجزولية ، ورصف المباني وغيرهما توفي 702هـ . ينظر البغية 331/1 .

7- ينظر رصف المباني 92-93 .

8- الآية 22 من سورة الأنبياء .

9- اجمع 272/3 .

فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى أن لو كان فيهما آلهة وفيهم الله لم تفسد⁽¹⁾ وهذا مستحيل.

وقوله⁽²⁾ :

لَدِمِ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالدَّبُورُ

فرفع المستثنى (الصبا والدبور) وحقه النصب، وخُرِجَتْ (إلا) على معنى لكن الصَّبَا والدَّبُور لم يتغيَّبا عنه⁽³⁾ ، أو حملها على الإبدال يجعل تغيب عنه بمعنى (لم يحضر)⁽⁴⁾.

وقوله⁽⁵⁾ :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفَمِ الْوُجَى يَنْزُرُهَا الْكَاتِبُ الْحَمِيرِيُّ
عَلَى أَطْرِقًا بِالْبَيَاتِ الْخِيَا مِإِلَّا الثَّمَامُ وَالْأَعَصَى

حيث رفع (الثمامُ والعصى) والقياس النصب ، وكان التّخريج بحمل إلاّ على معنى لكن ، أو بتقدير قوله إلاّ الثمام والعصى لم تبل⁽⁶⁾ .

وقد ذهب بعض الشعراء المولّدين مذهب الكوفيّين في إتباع المستثنى الموجب ، ومن ذلك قول أبي نواس⁽⁷⁾ :

لِمَنْ طَلَلْتُ مَا فِي الْمَحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيَةَ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

1- ينظر المغني 70، 71 .

2- البيت من الخفيف بلا نسبة في شواهد التوضيح 43 ، والمقاصد النحوية 105/3 ، والجمع 272/3 بلفظ (اجنوب) مكان (الدبور) ، والدرر 194/1 .

3- ينظر شواهد التوضيح 44 .

4- ينظر المقاصد النحوية 106/3 .

5- البيتان من المتقارب لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 100/1 ، ومعجم ما استعجم لعبدالله السكري 167/1 ، وشرح ابن يعيش 29/1 ، وشواهد التوضيح 40 .

6- ينظر شواهد التوضيح 44 .

7- البيت من الطويل لأبي نواس في ديوانه 598 ، وحمرياته 381 ، وحاشية ياسين 349/1 .

وقوله⁽¹⁾ :

تَأْخِيرُ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ
إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ

ومع كثرة هذه الشواهد ، إلا أنها لم تكن لتُجيز ظاهرة خلاف الأصل ، وقد تكلف النحاة في التأويلات والتقديرات لهذه الشواهد ، لتكون مساهمة للقاعدة، ومطابقة للأصل ، فأولوا الكلام تارة تاماً غير موجب ، وتارة أخرى قدّروا المرفوع بعد إلا مبتدأ ثابت الخبر أو محذوفه ، وحيناً آخر حملوا (إلا) على معنى (غير) مراداً بها الوصفية ، وأخيراً فللكوفيين في هذا الذي يحتاج إلى تقدير ، مذهب آخر وهو أن يجعلوا إلا حرف عطف، وما بعدها معطوفاً على ما قبلها (وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها)⁽²⁾ .

والحق أنه لم يكن من داعٍ لكثرة هذه التأويلات والتقديرات ، ومعظمها مردود ، وذلك لسببين هما⁽³⁾ :

1- أن الإبدال لغة طائفة من العرب تطابق في الحكم بين الكلام المثبت الموجب والمنفى ، وأن ماورد من الآيات والأحاديث فإنه مطابق للغة هذه القبائل ، ومن تكلف في التأويل فإنه دليل على أنه لم يحفظ الإتيان بعد الموجب .

2- وإن يكن الميل مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً ، باب جليل من علم العربية إلا أنه لكل مثبت نقيضه منفى (غير مثبت) ، ولا يحكم على شيء بالإثبات ، دون تصوّر أنه يمكن الحكم عليه بالنفى، فمعنى قولك : اجتهد الطالب ونجح ففرح بذلك ، أي لم يتكاسل الطالب ، ولم يرسب ، ولم يخزن ، وبهذا لا يبقى في الكلام العربى أسلوب إلا وهو صالح للنوعين كونه تاماً موجبا ، وكونه منفيا ، وهذا غير مقبول ، وإن يكن باب الميل مع المعنى باب جليل في العربية .

1- الرجز نسب لأبي نواس ولم أعثر عليه في ديوانه، وفي حاشية ياسين 348/1. وهو مثال وليس بشاهد.

2- الكواكب الدرية 29/2 .

3- ينظر النحو الوافي 330/2 .

ب - أسلوب المستثنى المنقطع ، وهو (ما لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه) ، ويجب فيه النصب ، (لأن الآخر ليس من نوع الأول)⁽¹⁾ فلا يكون بدلا ، وإن تجعله من بدل الغلط فذلك لا يكون في القرآن الكريم ولا في الكلام الفصيح ، والمستثنى المنقطع يقع فيهما⁽²⁾ ، وتعين النصب عند جمهور العرب⁽³⁾ ، فالترم به الحجازيون (وهو اللغة العليا وبه جاء التنزيل)⁽⁴⁾ ، وأجاز الإتيان بنو تميم⁽⁵⁾ ، فرفعوا في نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ ﴾⁽⁶⁾ وقوله عز وجل : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾⁽⁷⁾ فاتباع الظن ليس من العلم ، وإبليس ليس من الملائكة .

وفي نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾⁽⁸⁾ في قراءة الرفع⁽⁹⁾ على البدل في موضع نعمة ، لأنه رفع ، وهي لغة تميم . ونحو هذا ما أنشدوه من قول الشاعر⁽¹⁰⁾ :

-
- 1- الكتاب 319/2 .
 - 2- ينظر كشف المشكل 499/1 .
 - 3- ينظر شرح ابن عقيل 217، 216/2 .
 - 4- الكواكب الدرية 41/2 .
 - 5- ينظر الكتاب 319/2 ، وكشف المشكل 498/1 ، وشرح ابن يعيش 79/2 ، والجنح الداني 515 ، والكواكب الدرية 41/2 .
 - 6- الآية 156 من سورة النساء .
 - 7- الآيتان 30-31 من سورة الحجر ، والآيتان 72-73 من سورة ص .
 - 8- الآيتان 19-20 من سورة الليل .
 - 9- قراءة ابن وثاب ينظر مختصر الشواذ 175 ، والبحر المحيط 494/10 .
 - 10- البيت من البسيط للنايعة الذبياني في ديوانه 14 برواية النصب (الأواري) في الكتاب 321/2 ، والمقتضب 414/4 ، والجمل للزجاجي 235 ، وشرح أبيات سيويه 54/2 ، والإفصاح 142 ، وشرح الجمل لابن هشام 315 .

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيُّ (الْأَيَّ) مَا أُبَيِّنُهَا وَالتَّوْنِيُّ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

برفع (الأوارى) في لغة تميم ، والأوارى هي محاسن الخيل ، فجعلت مجازا من جنس أحد⁽¹⁾ ، (واعتلوا بأن التعبير بالأحد عن غير من يعقل ليس بدعًا ، في مثل قولك : أقبل أحد الحمارين ، ومن شواهد هذه الظاهرة أيضا ، قول الشاعر التميمي⁽³⁾ :

لَيْسَتْ عَلَيْهِمْ إِذْ يَغْدُونَ أَمْرِيَّةً إِلَّا جِيَادُ قَيْسِ النَّبْعِ وَاللَّجْمِ

ولم تكن رواية الرفع مقصورة على بني تميم فقط ، ونسبها لهم وحدهم ، أمر (يخلو من الاستقراء الكامل لهذه الظاهرة)⁽⁴⁾ بل نجد في لهجة هذيل ولهجات غيرهم ، نحو قول أبي خراش الهذلي⁽⁵⁾ :

أَسَى سَقَامٌ خَلَاءَ لَا أُنِيسُ بِهِ إِلَّا السَّبَاعُ وَمَرُّ الرِّيحِ بِالْغُرْفِ

فلاستثناء منقطع ، وارتفاع المستثنى (السباع ومرّ الريح) لغة لقبيلة هذيل ، قال الجوهري : (ويروى (إلا الثمام) قال أبو عبيدة عمرو : الهذلي يرفع إلا الثمام وغيره ينصبه)⁽⁶⁾ وسقام اسم وادٍ . وقال جرّان العود النميري⁽⁷⁾ :

1- ينظر الكتاب 320/2 ، التبصرة والتذكرة 380/1 .

2- البرهان في أصول الفقه 385/1 .

3- البيت من البسيط للشاعر التميمي ورد في لغة تميم . ضاحي عبد الباقي 532 .

4- ينظر كتاب لغة تميم لضاحي عبد الباقي ص 532 والنص منقول عن رمضان عبدالتراب كما ذكر .

5- البيت من البسيط في ديوان الهذليين 1228/3 ، والصحاح (سقم) 1950/5 ، ومعجم ما استعجم للبكري (سقام) 371/3 .

6- الصحاح 1950/5 .

7- الرجز لجرّان العود في ديوانه 97 ، ومجاز القرآن 82/2 ، والإنصاف 271 ، والجنى الداني 164 ، والمقاصد المحوية 107/3 .

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْإِيْسُ

حيث ارتفع المستثنى وهو منقطع ، فقوله اليعافير (أولاد الظباء) ، والعيس (بقر الوحش) ليس من جنس المستثنى (أنيس) ، وارتفع المستثنى على الاتساع والمجاز .

وقول ضرار بن الأزور الأسدى⁽¹⁾ :

عَشِيَّةٌ لَا تَغْنَى الرَّمَاحَ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِقِيُّ الْمُصَمَّمُ

حيث أبدل (المشرقي) وهو السيف من (الرماح) و (النبل) ، ولم يكن من جنسها وذلك على سبيل المجاز .
وقول الأخطل التعلبي⁽²⁾ :

فَرَايَةَ السَّكْرَانِ قَفْرٌ فَنَالَهُمْ بِهَا شَبَحٌ إِلَّا سَلَامٌ وَحَزْمَلٌ

وقول سعد بن مالك بن ضبيعة البكري وقيل للحارث بن عباد على اللغة التميمية⁽³⁾ :

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَا حِمِيهَا التَّخِيلُ وَالْمَرَاحُ

إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي النَّجْدِ - دَاتٍ وَالْفَرَسُ الْوَقَّاحُ

حيث أبدل (الفتى) من (التخيل والمراح) على الاتساع والمجاز ، إذ ليس مابعد إلا من جنس ما قبلها .
وقوله⁽⁴⁾ :

1- البيت من الطويل لضرار بن الأزور أو للحصين بن احمام ورد في الكتاب 325/2 ، والمقاصد النحوية 109/3 ، والمفضليات 329/1 ، وتاريخ الطبري 297/3 .

2- البيت من الطويل للأخطل في ديوانه 152 ، وراية السكران موضع بالشام ، سلام وحرملة نوعا من الشجر .

3- البيت من مجزوء الكامل للحارث^{بن عباد} في الكتاب 324/2 ، التبصرة والتذكرة 382/1 ، والخزانة 470/1 ، ولسعد بن مالك في حماسة المرزوقي 501، 502 وشرح شواهد المغني 582 .

4- الرجز لغيلان بن حريث في الكتاب 324/2 ، وشرح أبيات سيويه 110/2 ، والتحصيل 361 .

لَمْ يَغْذُهَا الرَّسْلُ وَلَا أَيْسَارُهَا إِلَّا طَرَى اللَّحْمِ وَاسْتَجْزَأَ رُهَا
حيث جاء المستثنى (طرى) مرفوعا ، مع أنه أبدل من الرسل وإن لم يكن
من جنسه اتساعا ومجازا ، وخرّجها ابن السيرافي على أنها في تأويل : لم يغذها
الطعام إلا طرى اللحم⁽¹⁾ .

وقول بشر بن أبي حازم⁽²⁾ :

أَضَحَتْ خَلَاءَ قِفَامٍ لَا أَنْيسَ بِهَا إِلَّا الْجَاذِرُ وَالظُّلُمَاتُ تَخْتَلِفُ
وقوله⁽³⁾ :

وَبِتُّ كِرَامٍ قَدْ نَكَّحْنَا وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّانُ وَعَامِلُهُ

حيث رفع المستثنى (السان) في الاستثناء المنقطع على طريق البدل من
قوله (خاطب) وهو على لغة بني تميم .

ومع كثرة الشواهد على هذه الظاهرة ، فإنما تظل لغة لبني تميم ، وإن
وردت على ألسنة شعراء ينتمون إلى قبائل شتى، إلا أن تفسير ذلك أن الشعراء
كانوا يلتزمون اللغة المشتركة ولا يتقيدون بلغات أقوامهم ، ولكنهم أحيانا ينظمون
أشعارهم على لهجات محلية، قد تكون لغة قبيلة لا ينتمون إليها، رغبة في الاتساع
أحيانا ، ولجوءاً من الضرورة أحيانا أخرى .

ج - في المستثنى المقدم سواء أكان الكلام منفيًا أم موجبا وجب النصب،
وإنما وجب نصبه (لأنه كان يجوز - قبل التقدم على البدل والاستثناء ، وإذا قدم
بطل البدل وبقي الاستثناء)⁽⁴⁾ ؛ لأن البدل لا يتقدم فيه المبدل منه على البدل من
حيث كان من التوابع (فتعين النصب الذي هو المرجوح للضرورة ، ومن النحويين

1- شرح أبيات سيويه 110/2 .

2- البيت من الطويل ورد في البحر اخیط 494/10 .

3- البيت من الطويل نسب للمفردق وليس في يوانه وفي المقاصد النحوية 110/3 ، وشرح الأشترى 229 .

4- التبصرة والتذكرة 377/1 .

من يسمّيه أحسن القبيحين⁽¹⁾ وخلاف الأصل بجيئه مرفوعا ، وأوله بعضهم)
بتفريغ العامل ، وهو ضعيف جداً⁽²⁾ .

وقد نقل عن سيبويه حكايته لقولهم : (مالى إلّا أخوك ناصر)⁽³⁾ و (مالى إلّا
أبوك أحد)⁽⁴⁾ فيجعلون الثاني بدلا من الأوّل على القلب ، فقولهم (ناصر) و(أحد)
بدلا من (أخوك) و (أبوك) .

ورأي ابن عصفور أنّ (ذلك قليل)⁽⁵⁾ فلا يقاس عليه ، وقد قاسه⁽⁶⁾
الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك .

ومن شواهد هذه الظاهرة ، قول الشاعر⁽⁷⁾ :

فإنّهم يرجّحون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلّا النّبّيون شافعُ

حيث رفع المستثنى (النّبّيون) مع تقدّمه على المستثنى منه (شافع)
والكلام منفى ، والمختار هو النّصب لا الرّفع ، وخرّج بعض النّحاة⁽⁸⁾ البيت على
غير الظاهر ليطابق الأصل ، فأعربوا (النّبّيون) معمولا لما قبل إلّا ، أي أنّه فاعل
يكن ، فيكون الاستثناء مفرّغا ، وقوله (شافع) بدل كلّ مما قبله على عكس
الأصل ، فالذي كان بدلا صار مبدلا منه والعكس .

1- شرح ابن يعيش 79/2 .

2- رصف المنبأى 88 .

3- شرح ابن عقيل 216/2 ، الأشنوى 230 .

4- الجمع 256/3 .

5- المقرب 187 .

6- الجمع 257/3 .

7- البيت من الطويل خسان بن ثابت برواية (النبيّن) 148 ، وشرح ابن عقيل 217/2 ، والمقاصد
النحوية 114/3 ، والجمع 257/3 ، والدرر 192/1 .

8- ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد 217/2 .

وقوله⁽¹⁾ :

مَرَأَتُ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَفَرَّقُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ

حيث رفع المستثنى (واحد) مع تقدّمه على المستثنى منه (شفر) والكلام منفى ، والأصل فيه النّصب ، وخرّج على تفريغ العامل بتقدير (واحد) فاعل (يبق) و(شفر) بدل من واحد ، وهو ضعيف جداً ، وعلّق النّحاة على البيت أنّه من شواهد النّذور⁽²⁾ .

رابعاً : الأصل في الاستثناء ألاّ يقدّم المستثنى أوّل الكلام ، (لأنّ المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة ، ثم نسب الحكم إلى المجموع وهو في الظاهر مخرج عن الحكم أيضا .. ، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً)⁽³⁾ ، وهذا مذهب البصريين ، وعلة عدم تقدّم المستثنى عند أبي حيّان هو (إجراء أداة الاستثناء مجري حرف العطف ؛ لأنّ معنى (إلاّ زيداً لا زيد) ⁽⁴⁾ .

وخلاف الأصل هو تقدّمه أوّل الكلام ، وقد جوّزه⁽⁵⁾ الكوفيّون والزّجاج (قياساً على كثير من الفضلات)⁽⁶⁾ كما قاسوا وروده متقدّماً أوّل الكلام مع (خلا) وهي فرع عن (إلاّ) فأجازوا تقدّمه على (إلاّ) (فالأصل أولى بذلك)⁽⁷⁾ ، ومن

1- البيت من الطويل بلا نسبة في المقرب 187 ، ورصف المباني 88 ، واللسان (شفر) 149/7 ، واخضع 257/3 ، والدرر 192/1 .

2- ينظر رصف المباني 88 ، والدرر 192/1 .

3- شرح الرضى 42/2 .

4- الارتشاف 307/2 ، 308 .

5- ينظر الإنصاف 273 ، واخضع 260/3 .

6- حاشية ياسين 354/1 .

7- اخضع 161/3 .

تلك الشواهد قول الشاعر⁽¹⁾ :

خَلَا اللَّهُ لَا أَمْرُ جُوسٍ وَكَوَانِمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

حيث تقدّم المستثنى : لفظ الجلالة (الله) أول الكلام قبل المستثنى منه ،
وقبل العامل في المستثنى منه ، وهو جائز عند الكوفيين ، ومذهب البصريين عدم
تجويز ذلك .

وقوله⁽²⁾ :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِيٌّ وَلَا خَلَا الْجَنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ

حيث تقدّم المستثنى (بلدة) أول الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين ، أمّا
البصريون فقد أولوا البيت بتقدير : وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى ما خلا الجن ،
فحذف (إنسى) وأضمر المستثنى منه ، وما أظهره تفصيل لما أضمره وتفسير له⁽³⁾ ،
وجعل الأبدى⁽⁴⁾ هذا البيت مما لم يتقدّم المستثنى أول الكلام لسبق (لا) النافية، فهو
يجوزّه في المنفى بعد سبق حرف النفى⁽⁵⁾ ، وقيل تقديره ولا بها إنسى خلا الجن ،
فـ(بها) مقدّرة بعد (لا) وتقدم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه حجة⁽⁶⁾ ،
وقيل البيت شاذ⁽⁷⁾ .

..

1- البيت من الطويل نسب للأعشى وليس في ديوانه، وفي المقاصد النحوية 137/3 ، الخزانة 314/3 ،
وحاشية ياسين 355/1 .

2- الرجز للعجاج في ديوانه 319 ، والإنصاف 274/1 ، واطمع 261/3 ، والدرر 193/1 .

3- شرح الرضى 84/2 .

4- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم النفرى الأبدى كان فقيها حافظا نحويا ماهرا ولسد 562 ،
ومات 659 . ينظر البغية 424/1 .

5- الارتشاف 307/2 ، اضع 261/3 .

6- الإنصاف 277 .

7- ينظر شرح الرضى 84/2 ، والخزانة 311/3 .

وقوله⁽¹⁾ :

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

حيث تقدّم المستثنى (العتاق) قبل المستثنى منه .

وقوله⁽²⁾ :

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْدِّينِ

حيث تقدّم المستثنى (قريشا) ، وهو جائر عند الكوفيين .

1- البيت من الوافر لأبي زيد الطائي في ديوانه 96 ، والمقتضب 245/1 ، والمحتسب 123/1 ، 76/2 ،

وشرح ابن يعيش 154/10 وشوس : النظر بمؤخر العين .

2- البيت من البسيط نسب للفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة ، ورد في شرح ابن عقيل 239/2 ،

والمقاصد النحوية 137/3 ، واخمع 283/3 ، والدرر 196/1 .

المبحث السادس

المضارع المنصوب

المضارع المنصوب

ويكون الفعل المضارع منصوبا ، إذا سبقه أحد النواصب وهى : أن
المصدرية التى هى أمّ الباب نحو قوله تعالى : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾⁽¹⁾ ، ولن
نحو قوله تعالى : ﴿لَنْ يَخْلَقُوا ذُبَابًا﴾⁽²⁾ وإذن بشروط معينة ، تقول : إذن تفلح ، جوابا
لمن قال : سأجتهد ، وكى نحو قولك : جئت كى أتعلّم ، ويُنصب بأن مضمرة
جوازا مرّة ، ووجوبا مرّة أخرى ، وتضمّر أن جوازا بعد ستة أحرف وهى :

أ- لام كى وهى لام (التعليل) ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ
لِلنَّاسِ﴾⁽³⁾ .

ب- لام العاقبة أو الصيرورة ، نحو قوله تعالى : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ
عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾⁽⁴⁾ .

ج- د ، هـ ، و- حروف العطف وهى الواو والفاء ، وثمّ ، وأو ، إذا لزم عطفه
على اسم محض ، وعند الجرمي أن الفاء والواو وأو ، ناصبة بنفسها⁽⁵⁾ ، ومنه قول
ميسون⁽⁶⁾ بنت بحدل الكلابية ، زوج معاوية ، وأمّ ابنه اليزيد :

وَلَبَسَ عَبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

1- الآية 28 من سورة النساء .

2- الآية 71 من سورة الحج .

3- الآية 44 من سورة النحل .

4- الآية 7 من سورة القصص .

5- شرح الرضى على الكافية 54/4 .

6- البيت من الوافر لميسون فى نتائج الفكر 318 ، وكتاب الفصول لابن الدهان 52 ، وشرح التسهيل

48/3 ، والارتشاف 422/2 .

أي أن تقرّ عيني ، فتؤوّل بقرة أو قرار عيني ، ليعطف الاسم على الاسم ، وكذا مع الفاء وثم وأو. وتضمّر وجوبا بعد خمسة أحرف ، وهو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فينصبون بما نفسها⁽¹⁾ ، وهي :

- 1- لام النفي (الجحود) نحو قوله تعالى : ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾⁽²⁾ .
- 2- فاء السببية نحو قوله تعالى : ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا مَرَرْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾⁽³⁾ .

3- واو المعية ، نحو قول أبي الأسود الدؤلي⁽⁴⁾ :
 لَأَتَهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَاثِرٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ
 فقوله (تأتي) منصوب بأن مضمره بعد الواو التي هي نص في المعية والمصاحبة.

- 4- حتى (الجارة) بمعنى إلى أو لام التعليل أو إلّا نحو : ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾⁽⁵⁾ ، وكقول الشاعر⁽⁶⁾ :
 لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ
 أي : إلّا أن تجود .

5- أو ، ولا تضمّر بعدها أن إلّا أن يصلح في موضعها (إلى) أو (إلّا) ، نحو قوله⁽⁷⁾ :

1- ينظر شرح التسهيل 24/4 .
 2- الآية 71 من سورة التوبة ، والآية 40 العنكبوت ، والآية 8 الروم .
 3- الآية 79 من سورة طه .
 4- سبق تخريجه ص 8 .
 5- الآية 90 من سورة طه .
 6- البيت من الكامل للمتنع الكندي ، ورد في حماسة المرزوقي 1734 ، والجنى الداني 555 ، والمغنى 125 ، وشرح شواهد 372 .
 7- البيت من الطويل بلا نسبة في المغنى 67 ، والشذور 385 ، والمقاصد النحوية 384/4 ، وشرح شواهد المغنى 206 ، وشرح الأشموني 558 .

لَا تَسْتَهْلِكَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أَذْمُرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتْ أَلْمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ
نصب الفعل المضارع (أدرك) بعد (أو) التي بمعنى إلى أن ، والنصب
بـ(أن) مضمرة وجوبا .
وقوله⁽¹⁾ :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا
وما تقدم من ذكر لمواضع النصب بأن المصدرية وأخواتها ، مذكورة
ومضمرة أو مقدّرة ، فذلك تقدم لتتضح ظاهرة خلاف الأصل في نصب المضارع
بعد أن يعلم الأصل فيه، ومن أحكام نصب المضارع، وما خالف هذه الأحكام ،
ما يلي :

1- الأصل في المضارع أن يكون منصوبا حين يُسبق بأحد حروف
النصب، وما جاء منه مخالفا للأصل هو نصبه دون أن يسبق بأداة نصب ، وقد عدّ
البصريّون هذا النصب من الشاذ الذي لا يُقاس عليه⁽²⁾ ، وفيه قال ابن مالك⁽³⁾ :

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى مَا مَرَّ فَا قَبْلُ مَا عَدَلَ "مَرَوَى
وعلة عدّهم إياه من الشذوذ ، أنّ الحرف عامل ضعيف فإذا حُذف بطل
عمله ، وأنّ عوامل الأفعال ضعيفة فينبغي ألاّ تعمل مع الحذف ، ولأنّ أنّ الخفيفة
مشبهة بأنّ الثقيلة وهى من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل
الأفعال ، وأنّ المشدّدة لا تعمل مع الحذف وهى الأقوى ، فإن لا تعمل أن المخففة
مع الحذف وهى الأضعف كان ذلك من طريق أولى ، ولأنّ الخفيفة فرع أشبهت

1- البيت من الوافر لزياد الأعجم ديوانه 175، والكتاب 48/3، والمغنى 66 ، والمقاصد النحوية 385/4 ،
وشرح الأشموني 558 .

2- ينظر الإنصاف 562 ، والضرائر 152 ، وشرح الرضى على الكافية 80/4 ، ورصف المباني 114 ،
وشرح التصريح 245/2 ، وشرح الأشموني 572 .

3- شرح ابن عقيل ، وشرح التصريح 245/2 ، وشرح الأشموني 572 ، والنحو الوافي 400/4 .

أنَّ المشددة وهى الأصل ، فلا يجوز أن تعمل مع الحذف ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل ، وذلك لا يجوز⁽¹⁾ ، وهو رأى البصريين ومن تبعهم .
وأجاز الأخفش⁽²⁾ حذف أن قياسا ، ولكن بشرط رفع الفعل المضارع ووافقه ابن مالك⁽³⁾ ، مستشهدين بقوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونِيْ أَعْبُدُ ﴾⁽⁴⁾ وقوله عز وجل : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾⁽⁵⁾ وقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾⁽⁶⁾ فقد حذفت أن قياسا وارتفعت الأفعال بقوله (أعبدُ) و (يريكُم) و (لا تعبدون) ، ونحو هذا قولهم (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)⁽⁷⁾ في رواية الرفع .
وقوله⁽⁸⁾ :

إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو قَيَضْتُ هَوَاجِسُ لَا تَفَكُّ تُغْرِهِ بِالْوَجْدِ

حيث رفع قوله (يسلو) ، بعد أن محذوفة .

ومثله قول الشاعر⁽⁹⁾ :

جَنَزَعْتُ حِذَامَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحَقَّ لِمِثْلِي يَا بَشِيَّةُ يَجْنَعُ

1- ينظر الإنصاف 563 .

2- شرح التصريح 245/2 ، والجمع 142/4 ، وشرح الأشموني 573 ، ولم يصرح الأخفش برأيه في كتابه معاني القرآن ، ولكن يفهم رأيه هذا من رواية الرفع في الآيات المذكورة وفي الشاهد الآتي : ألا أي هذا الزاحري أحضر الوغى ... ينظر كتابه 133 ، 474 ، 496 .

3-- ينظر شرح التسهيل 50/3 ، وشرح الأشموني 573 .

4- الآية 61 من سورة الزمر .

5- الآية 23 من سورة الروم .

6- الآية 82 من سورة البقرة .

7- المثل في جمهرة الأمثال 129/1 ، وكتاب الشعر 521 ، وشرح التسهيل 50/3 .

8- البيت من الطويل بلا نسبة في المقاصد النحوية 252/1 ، والجمع 184/1 ، والدرر 30/1 .

9- أنبئت من الطويل جميل بثينة في ديوانه 74 ، برواية (وما كان مثلي) فلا شاهد في البيت ، وقد ورد في الخصائص 435/2 ، وسر الصناعة 285/1 ، وشرح ابن يعيش 27/4 ، 43/8 ، وشرح الرضى

80/4 ، والخزانة 581، 597/8 .

فرفع الفعل (يجزَع) بعد أن محذوفة قياسا عند الأخفش ، وقد جاء هذا الحذف في كلام الشافعي⁽¹⁾ ، ولغته حجة⁽²⁾ ، وذلك في ثلاثة مواضع من الرسالة ، وهى في قوله : (كَمَا عليه يتعلمُ الصَّلَاةُ والذِّكْرُ فيها) ، وقوله (ثم تنصرف المحروسة قبل تكملُ الصَّلَاةَ) ، وقوله : (قبل يُحَلُّ عليك) وقد نبّه إلى هذا العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ، رحمه الله عليه .

وقال مجد الدين بن الأثير⁽³⁾ : (وهى لغة فاشية في الحجاز ، يقولون : يريد يفعل ، أي أن يفعل ، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي - رحمه الله عليه)⁽⁴⁾ .

أما الكوفيون⁽⁵⁾ فإنهم يميزون إعمال أن النصب مع الحذف من غير بدل ، ووافقهم المبرّد⁽⁶⁾ ، لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في ربّ وأكثر العوامل ، وكذلك ابن جني فعنده (أن حذف أن - في الكلام - قد كثر حتى صار كلا حذف ؛ ألا ترى أن أصحابنا استقبحوا نصب (غير) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيِّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾⁽⁷⁾ بأعبد ، قالوا : لأنّ التقدير والمعنى : قل أغغير الله تأمروني أن أعبد ، فكأن (أن) هناك ، وما بعد (أن) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها لامتناع تقديم الصلّة أو شيء منها على الموصول ، ألا تراهم كيف تخيلوا أن التقدير : قل أأأمروني أن أعبد غير

-
- 1- الرسالة في المواضع الآتية : ص 49 ، 265 ، 582 ، ومنقول في كتاب الشعر للفارسي 522 .
 - 2- ينظر الرسالة ص 3 ، 13 ، 14 وفيها قول ابن هشام صاحب السيرة : (الشافعي كلامه لغة يحتج بها) .
 - 3- هو أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الأربلي المشهور بابن الأثير ، له من التصانيف : النهاية في غريب الحديث ، جامع الأصول وغيرهما (544-606) ينظر أنباء الرواة 257/3 ، وطبقات الشافعية الكبرى 153/5 ، والبغية 274/2 ، وشذرات الذهب 22/5 .
 - 4- النهاية في غريب الحديث (ريث) 287/2 .
 - 5- ينظر الإنصاف 559 ، شرح التسهيل 50/4 ، اجمع 143/4 .
 - 6- المقتضب 38/2 ، 136 .
 - 7- الآية 61 من سورة الزمر .

الله . ولولا أنهم قد أنسوا بحذف (أن) من الكلام وإيرادتها ، لما استقبحوا انتصاب (غير) بأعبد⁽¹⁾ .

وخير ما يردّ به على من أجاز النصب بأن محذوفة والقياس عليه ، ما قاله الأنباري⁽²⁾ من أنه محمول على توهم الآتيان بأن ، فنصب عن طريق الغلط .. لأنّ العربي قد يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

واحتج الكوفيون بقراءة⁽³⁾ من قرأ قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾⁽⁴⁾ فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدّرة ، لأنّ التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذفت أن وأعملت مع الحذف . ونحو هذا قول الشاعر⁽⁵⁾ :

أَلَا أَيُّهَا النَّزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيُ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب (أحضر) لأنّ التقدير فيه أن أحضر فحذف أن وأعملها مع الحذف ، والدليل على صحّة هذا التقدير أن عطف عليه قوله (وأن أشهد اللّذات) ، فدلّ على أنّها تنصب مع الحذف ، ولليت رواية أخرى برفع⁽⁶⁾ (أحضر) ، على حدّ قياس الأخفش وابن مالك ومن نحا نحوهما .

1- سر صناعة الإعراب 288 .

2- ينظر الإنصاف 565 .

3- القراءة لأبي وابن مسعود ينظر معاني القرآن للفراء 53/1 ، والكشاف 293/1 ، وتفسير القرطبي 13/2 ، والبحر 456/1 .

4- الآية 82 من سورة البقرة .

5- البيت من الطويل لطرفة في ديوانه 32 برواية (اللائمي) ، ومعاني القرآن للفراء 265/3 ، وشرح المتعلقات السبع للزوزي 64 ، والإعراب في جدل الإعراب للأنباري 67 ، وشواهد التوضيح 180 ، وشرح التسهيل 50/4 .

6- ورد في الكتاب 100،99/3 ، ومعاني القرآن للأخفش 133، 474 ، والأصول 162/2 ، والمعنى 641 .

وأجاز القرطبي الروایتين معا ولم يخطئ إحداهما (بل هما وجهان صحيحان)⁽¹⁾ ومثله ابن مالك .

وبعضهم يفرّ من حذف أن فيُنشد⁽²⁾ :

* أَلَا أَيُّهَا اللَّاحِى أَنْ أَحْضَرَ الْوَعَى *

ومن حذف أن وإعمالها قوله⁽³⁾ :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ وَنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ

فنصب قوله (أفعله) ، لأنّ التّقدير فيه : أن أفعله ؛ فدلّ على أنّها تعمل مع الحذف عند الكوفيّين ، وقد اتّفق النّحاة على رواية النّصب في (أفعله) ، إلّا أنّهم اختلفوا في التّخريج :

التخريج الأوّل : أن الفتحة علامة إعراب والفعل منصوب بأن محذوفة ، لأنّ الشعراء قد يستعملون أن هاهنا مضطرينّ كثيرا ، وهذا ما ارتآه سيبويه⁽⁴⁾ .

التخريج الثاني : أن الفتحة علامة بناء ، وأن الفعل مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا ، وهو ما حكاه الأعلام⁽⁵⁾ .

التخريج الثالث : أن الفتحة التي على لام (أفعله) لاهي فتحة الإعراب ولاهي فتحة البناء ، ولكنها فتحة منقولة من الحرف الذي بعدها ، فالأصل (أفعلها) أي الخصلة ، والفعل مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة العارضة بسبب النّقل وهو ما ارتآه⁽⁶⁾ المبرّد والمازني وقد حكاه عن الفراء .

1- اجماع لأحكام القرآن 13/2 .

2- عبث الوليد للمعري 421 ، وشرح القصائد العشر 102 ، والسبع الطوال 193 ونسب ابن الأنباري هذه الرواية للتوزي .

3- البيت سبق تغريجه في ص 133 .

4- ينظر الكتاب 307/1 .

5- التحصيل 204 .

6- الإنصاف 567 ، المغني 640 ، ولم أعر على رأيه المبرّد في المقتضب ولا في الكامل .

ونحو هذا قول الشاعر⁽¹⁾ :

وَحَقٌّ لِمَنْ أَوْبَكَرِ أَبُوهُ يُوقِّعُهُ الَّذِي مَرَّفَعَ الْجَبَلَا

بنصب (يوقفه) بتقدير : أن يوقفه .

وقوله⁽²⁾ :

لَقَدْ خِفْتُ إِنْ لَمْ يُصْلِحِ اللَّهُ أَمْرَكُمْ تَكُونُوا كَمَا كَانَتْ أَحَادِيثُ وَائِلَ

فنصب (تكونوا) بتقدير : أن تكونوا .

وقوله⁽³⁾ :

انْظُرَا قَبْلَ تَلُومَانِي إِلَى طَلَلٍ يَبْنِي النَّقَا وَالْمُنْحَنَى

فنصب قوله (تلومانى) بتقدير : أن تلومانى ، وهذه نون الوقاية ، أما نون

التثنية فحذفت للنصب .

ونحو قوله⁽⁴⁾ :

وَهَمَّ رِجَالٌ يَشْفَعُوا لِي فَلَمْ أَحِذْ شَفِيعًا إِلَيْهِ غَيْرَ جُودٍ يُعَادِلُهُ

حيث نصب قوله (يشفعوا) بـ(أن) محذوفة في غير المواضع التي تضرر فيها،

وهذا النصب شاذ .

وقوله⁽⁵⁾ :

أَلَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ أَعْرِفَكُمُ وَصَاغَنَا اللَّهُ صِيفَةً ذَهَبًا

حيث نصب قوله (أعرفكم) بأن محذوفة في غير مواضع إضمارها .

1 - البيت من الوافر لدى الرمة في ديوانه 1546 برواية (أبوموسى) ويرفع (يوقفه) ، و(نصب) مكان

(رفع) ، واللسان (حقن) 257/3 .

2 - البيت من الطويل لأبي طالب في الضرائر 152 .

3 - البيت من الرمل بلا نسبة في التبيان في شرح الديوان 195/2 .

4 - البيت من الطويل بلا نسبة في السبع الطوال 193 ، واخمسع 134/4 ، والدرر 12/2 ، واللباب

المصابونى 360 .

5 - البيت من المسح بلا نسبة في السبع الطوال 193 .

وقوله⁽¹⁾ :

وَلَكِنْ أَبَتْ نَفْسِي وَكَانَتْ آيَةً تَقَاعَسُ أَوْ تَتَضَاعُ يَوْمًا مِنَ الرُّعْبِ

فقد نصب قوله (تقاعس) بأن محذوفة في غير مواضع إضمارها .

وجاء على ظاهرة خلاف الأصل أقوال للعرب منها قولهم (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّذِي

خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)⁽²⁾ فنصبوا (تسمع) بتقدير أن تسمع بدليل (أن تراه) .

وقولهم : (مَرَّةً يَحْفَرُهَا)⁽³⁾ أي أن يحفرها وقولهم : (لا بَدَّ مِنْ تَتَبَّعَهَا)⁽⁴⁾ أي أن

تتبعها ، وقولهم : (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)⁽⁵⁾ أي أن يأخذك .

وعلق المعرّي على هذا النصب أن (المثل يجوز فيه ما يجوز في ضرورة

الشعر لأن استعماله يكثر)⁽⁶⁾ .

ومن المحدثين من ذهب مذهب الكوفيّين واستعمل هذا الأسلوب (النصب

بأن محذوفة) كأبي الطيّب المتنبّي في قوله⁽⁷⁾ :

وَكُلَّمَا لَقِيَ الدِّينَارُ صَاحِبَهُ فِي كَفِّهِ اقْتَرَقَا مِنْ قَبْلِ يَصْطَحِبَا

نصب قوله (يصطحبا) بأن محذوفة ، أي أن يصطحبا .

1- البيت من الطويل لمالك بن الرّيب في الأغاني 297/22 والرواية فيه : (تقاعس أو بتضاع قوم من

الرعب) ، ومختار الأغاني لأبي الفضل المصري 60/11 ، واللباب للصابون 358 .

2- المثل في مجمع الأمثال 129/1 برفع (تسمع) ، وبالنصب في إعراب الحديث النبوي للعكبري 36 ،

وكتاب الشعر 403 ، شرح الرضي 54/4 .

3- القول وارد في المقرب 296 ، والمغني 640 ، والجمع 134/4 برواية الرفع والجزم في الكتاب 99/3 ،

وسر صناعة الإعراب 286/1 .

4- القول ورد في الإنصاف 338 ، والمقرب 296 ، والمغني 640 ، والجمع 134/4 .

5- القول ورد في مجالس ثعلب 317/1 ، وشرح التسهيل 50/3 ، والمغني 640 ، وفي مجمع الأمثال 262/1

بلفظ (أن يأخذك) ، والجمع 43/4 .

6- عبث الوليد 422 .

7- البيت من البسيط ديوانه 99 ، والتبيان في شرح الديوان 116/1 ، والأمل في التفسير 226/1 ،

ومعاهد التنقيص 207/1 ، واللباب للصابون 359 .

وقوله⁽¹⁾ :

تَوَقَّهْ فَتَتَى مَا شِئْتَ تَبْلُوهُ فَكُنْ مُعَادِيَهُ أَوْ كُنْ لَهُ نُسْبًا

فنصب (تبلوه) بأن محذوفة ، على مذهب الكوفيين .

وقوله أيضا⁽²⁾ :

بَيْضَاءُ يَمْنَعُهَا تَكَلَّمَ ذَلَّهَا تَيْهًا ، وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تُمِيسًا

فنصب (تكلم) و (تميسا) بأن محذوفة، وهو رأى الكوفيين لا البصريين إذ يعدونه شذوذا، وقال الجرجاني (وهو عند النحويين ضعيف ، لا يجوزون النصب على إضمار أن ، إلا أن يكون منها عوض ، وقد أجازوه الكوفيون)⁽³⁾ وكذلك ورد حذف أن في شعر البُحترى ، إلا أنه لم ينصب بأن محذوفة على مذهب الكوفيين ، بل سلك مسلك الأخفش ومن تبعه فرفع الفعل ، وذلك نحو قوله⁽⁴⁾ :

بَدَائِعُ تَأْبَى أَنْ تَدِينَ لِشَاعِرٍ سِوَايَ إِذَا مَا مَرَامَ يَوْمًا يَقُولُهَا

وعلق عليه المعري بأنه (أراد أن يقولها، فحذف أن، وهو جائز إلا أنه رديء)⁽⁵⁾ ومع استرداله لهذا الحذف فقد ورد في شعره هو أيضا ، إذ يقول⁽⁶⁾ :

أَسْهَبَ فِي وَصْفِهِ عَلَاكَ لَنَا حَتَّى خَشِينَا النَّفْسَ تَعْبُدُهَا

فقد حذف أن ورفع الفعل (تعبدُها) وإن قال عنه أنه رديء .

والصواب ما قاله الأشموني أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا ، فلا يُرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سُمع، وإليه ذهب متأخرو

1- البيت من البسيط ديوانه 98 ، وبشرح العكبري 114/1 ، واللباب 359 .

2- البيت من الكامل ديوانه 58 ، وبشرح العكبري 195/2 ، والوساطة 466 ، والنحو اليرافى 400/4 ، واللباب 359 .

3- الوساطة بين المتنبي وخصومه 466 .

4- البيت من الطويل في ديوانه 1782 ، وعبث الوليد 420 ، واللباب 359 .

5- عبث الوليد 420 .

6- البيت من المنسرح في ديوانه سقط الزند 136 ، وشروح السقط 834/2 ، وشرح ديوان سقط الزند للدكتور ن رضا 93 ، وحاشية عبث الوليد 421 .

المغاربة⁽¹⁾ وهم ابن مالك ، وأبو حيّان إذ عنده الصّحيح قصره على السّماع، لأنّ ما ورد منه نزر فلا ينبغي أن يقاس عليه ، فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوبا ولا مرفوعا ، ويقتصر ذلك على مورد السّماع .

ولن يُتصور أبداً أنّ إجازة هذا الحذف مع النصب أو الرّفْع والقياس عليه، يُعَدُّ تيسيرا للقواعد واتّساعا في اللّغة، بقدر ما هو اضطراب فيها ومدعاة للّبس والغموض.

ثانيا:- الأصل أن ينصب الفعل المضارع إذا سبق بأن المصدرية ، وخلاف الأصل هو مجيئه مرفوعا بعدها ، بعد إهمال أن ، ومن⁽²⁾ أهملها فقد حملها على (ما) أختها أي المصدرية، بجامع أن كلاً منهما حرف مصدرى ثنائى، وفيه قال ابن مالك⁽³⁾ :

وبعضهم أهمل أن حملاً على ما أختها حيث استحقّت عملاً

وهذا الحمل (قليل وليس بقياس وإنما وقع في شذوذ من الكلام)⁽⁴⁾ .

ومن شواهد هذه الظّاهرة قراءة⁽⁵⁾ من قرأ قوله تعالى : ﴿لَمَنْ أَمَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾⁽⁶⁾ فقد أهملت أن وارتفع الفعل (يتم) بعدها ، وهو قول البصريّين⁽⁷⁾ ،

1- ينظر شرح التسهيل 50/4 ، واضع 143/4 ، وشرح الأشموني 273 .

2- ينظر شرح التصريح 232/2 ، وحاشية الخضرى 112/2 .

3- شرح ابن عقيل 5/4 ، وضرائر الألوسى 273 .

4- حاشية الدمامينى على المغنى 213 .

5- القراءة منسوبة إلى مجاهد فى مختصر ابن خالويه 21 ، والبحر المحيط 499/2 ، ولابن محيى فى الجنى

الدانى 220 ، والمغنى 30 ، وأوضح المسالك 166/3 ، والمقاصد النحوية 381/4 ، وشرح الأشموني 553 .

6- الآية 231 من سورة البقرة .

7- ينظر شرح التصريح 232/2 .

وقد اختلف في تخريج الآية بالرفع، فزعم الكوفيون⁽¹⁾ أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المنصرف الخبري، والقياس فصله عنها بقدر أو إحدى أخواتها .

وزعم الدماميني⁽²⁾ أن الأصل أن يتموا بالجمع ، حذفت النون لأن الفعل منصوب بأن ، وردّ على من تساءل : لو كان كذلك لرسم بالواو والألف على ما تقرّر في علم الخطّ ، بقوله : رسم المصحف لا يجري على القياس المقرّر في هذا الفن ، وإنما هو سنة وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخطّ المصطلح عليه⁽³⁾.

ويعلّق الشُّمْنِيّ على قول الدماميني بقوله إنّ (رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف العثماني ، وقراءة ابن محيص لا يلزم موافقتها له، من الشواذ خارجة عن السبعة بل عن العشرة ، والقراءات التي يلزم أن يكون على وفقه هي القراءات السبعة، وقال ابن الصائغ فإن اعترض على ذلك بأنّها في المصحف محذوفة ، أجيب بأن رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو، نحو قوله تعالى : ﴿سَدَّعُ الرَّبَّانِيَّةُ﴾⁽⁴⁾ وأقول إنه غير مطابق لما الكلام فيه، لأنّ الكلام في حذف واو الجمع لا مطلق الواو⁽⁵⁾ .

ووافقه الأمير⁽⁶⁾ في أنّ خط المصحف لا ينقاس مع أنّ القراءة شاذّة⁽⁷⁾ ، والأصوب أن (أن) أهملت حملاً على أختها (ما) ، كما حُملت ما على أن

1- ينظر حاشية الدماميني على المغني 63 ، وحاشية الشُّمْنِيّ على المغني 63 ، وحاشية ياسين على التصريح 232/2 ، وحاشية الأمير على المغني 29/1 .

2- هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ إمام النحاة في زمانه عالم بالتفسير والحديث والأصول، صنف شرح المعنى لابن هشام وغيره ت 872 هـ ينظر البغية 375/1 .

3- ينظر حاشية الدماميني على المغني 63 .

4- الآية 19 من سورة العلق .

5- حاشية الشُّمْنِيّ على المغني 64 .

6- هو محمد بن محمد بن أحمد الأزهرى ، المعروف بالأمير ، أكثر كتبه هوامش وحروف أشهرها حاشية على مغني اللبيب لابن هشام . توفي 1232 هـ . ينظر الأعلام 71/7 .

7- ينظر حاشية الأمير على المغني 29/1 .

فعملت النّصب في نحو قوله عليه الصّلاة والسّلام : ((كَمَا تَكُونُوا يُولَى عَلَيْكُمْ))⁽¹⁾.

وقد أورد ياسين تخريج الحديث على ثلاثة أوجه⁽²⁾ :

أحدها : إنّه على لغة من يحذف النون دون ناصب أو جازم .

الثاني : إنّه منصوب بـ(ما) فهي مصدرية ناصبة ، وهو رأى الكوفيّين والمبرّد ، وأورده شاهدا على مذهبهم .

الثالث : أنّه من تغييرات النّحاة .

وإضافة للحديث الشّريف ، فقد استشهد الخضرى⁽³⁾ على إعمال (ما) عمل (أن) ، بقول الشّاعر⁽⁴⁾ :

وَطَرَفَكَ إِذَا حِجَّتَا فَأَحْسِنَتْهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

فقد نصب قوله (يحسبوا) بما المصدرية ، وقد حملها على أن فأعملها .

واختلف كذلك في تخريج هذا البيت ، فالكوفيّون والمبرّد ذهبوا إلى أن

(كما) ، تأتي بمعنى (كيما) فيحيزون النّصب بها ، فهي مؤلّفة عندهم من (كى)

الناصب ، و (ما) الزائدة .

وابن هشام أورد اختلاف النّحاة في هذا البيت قائلا : (فقال الفارسى :

الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلّف ، بل هي كاف التعليل

وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكى في المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود في

كتابه المسمّى (نزهة الأديب) أن أبا على حرّف هذا البيت ، وأنّ الصّواب فيه :

1- الحديث الشّريف ورد في كنز العمال 89/6 ، واستشهد به في شرح التصريح 232/2 ، وحاشية

ياسين 232/2 ، وحاشية الخضرى 112/2 .

2- ينظر حاشية ياسين 232/2 .

3- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل 112/2 .

4- البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 101 برواية (لكى يحسبوا) ، وجميل بثينة في ديوانه 90 ،

والإنصاف 586 ، ورصف المبانى 214 ، والجنى الدان 483 ، والمقاصد النحويّة 407/4 ، وشرح

الأشعرى 550/3 .

إِذَا جِئْتَ فَاْمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ⁽¹⁾

ويقول أبو الرّجاء : إن الرّواية في ديوان عمر بن أبي ربيعة على ما قال أبو محمد الأسود .

والقول عندي ما قاله⁽²⁾ الشّيخ محمّد محي الدين في عدم قبول الطّعن على أبي على الفارسي بأنّه صحّف البيت ليستشهد به ، فإنّ الرّوايات تكثّر في الشّعر العربي ، وليس أفضل من أن نحسن الظّنّ بالشّيخ أبي على الفارسي، وأنّ روايته إحدى روايات العرب .
وقول الرّاجز⁽³⁾ :

لَا تُظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا

فقد انتصب الفعل (تُظْلَمُوا) بـ(ما) تشبيها لها بأنّ النّاصبة للمضارع والكاف للتّشبيه ، كما ذكر الرّضى أمّا الكوفيّون والمبرّد فقد أجازوا النّصب بـ(كما)، لأنّها بمعنى (كيما) وردّ عليهم البصريّون أنّ الرّواية فيه بالتّوحيد كالرّواية الأخرى⁽⁴⁾ :

لَا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمِ

وأورد الكوفيّون شواهد كثيرة في إعمال (كما) والنّصب بها، لأنّها بمعنى (كيما)، وتجيّ في هذا الموضع شاهداً على قياس (ما) على أنّ المصدرية .
ومن تلك الشّواهد قول الشاعر⁽⁵⁾ :

1- المغني 177 (الكاف) .

2- الانتصاف من الإنصاف 586 .

3- الرجز لرؤية في ديوانه 183 ، والإنصاف 587 ، وشرح الرضی 52/4 ، وائتلاف النصرة 152 .

4- الرجز لرؤية في ديوانه 183 ، والكتاب 116/3 ، والإنصاف 591 ، ووصف المباني 214 ، والجنى الداني 484 ، واخلع 231/4 .

5- البيت من المنسرح لصخر الغي الخليلي ، في شرح أشعار الخليليين 260/1 ، وديوانهم 57/2 ، والإنصاف 585 ، والخزّانة 224/10 .

جَاءَتْ كَيْسَرٌ كَمَا أَخْفَرَهَا وَالْقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ مَرَمِدُوا

حيث انتصب قوله (أخفَرَهَا) لسبقه بـ (كما) وهي عند الكوفيين بمعنى كيما ، وأوردته شاهداً على النصب بما المصدرية .
وقوله⁽¹⁾ :

اسْمِعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَلَى ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلَا

فانتصب قوله (تُحَدِّثُهُ) لسبقه بـ (كما) عند الكوفيين ، وبما ، أما البصريون فأجابوا أنه لا حجة في البيت (لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية بالرفع .. ولم يرووه أحد بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، وإجماع الرواة من نحو البصرة والكوفة على خلافه ، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية)⁽²⁾ .
وقوله⁽³⁾ :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا إِخَافَهُ تَشَاوَسَ مُرَوِّدًا إِنِّي مَن تَأْمَلُ

انتصب قوله (أخافه) لسبقه بـ (كما) واللام للتوكيد ، وعند البصريين أن في البيت تكلف بقبح ، والأظهر فيه :

* يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَّا أَخَافَهُ *

وعندهم كذلك أنه لو صح ما رَوَوْه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم ، فلا يُخْرَجُ ذلك عن حدّ الشذوذ والقلة فلا يكون فيه حجة . والله أعلم⁽⁴⁾ .

وبعد هذا الاستطراد ، وإن لم يُخْرَجْ عن نطاق ظاهرة خلاف الأصل ، فالنصب بـ (ما) المصدرية ، أو (كما) بمعنى كيما ، ليس بالأصل باهما ، أن

1 - البيت من البسيط لعدى بن زيد في مجالس ثعلب 127 ، والإنصاف 588 ، واللسان (كمي) (كيما)
206، 163/12 ، والخزانة 224/10 .

2 - الإنصاف 591 .

3 - البيت من الطويل لأرس بن حجر في ديوانه 98 برواية : رأيت بريدا يزدريني بعينه .: تأمل ... فلا شاهد فيها ، ومجالس ثعلب 128 ، وحامسة المرزوقي 963 برواية (تشاوس يزيدا) ، والإنصاف 589 ،
والخزانة 227/10 .

4 - الإنصاف 591 .

وأخواتها نحو (حتى) ، وشواهد هذه الظاهرة ، نحو قراءة⁽¹⁾ من قرأ قوله تعالى : ﴿وَمِنْ لَّزُلُولِهِمْ يُصْهِرُهُمْ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾⁽²⁾ وهي قراءة أهل الحجاز : ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ((قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْهُ قَدْ سَجَدَ))⁽³⁾ ، وعلق ابن مالك على هذا الشاهد بأن فيه (إشكالا لأن (حتى) فيه بمعنى (إلى أن) والفعل مستقل بالنسبة إلى القيام ، فحقه أن يكون بلا نون لاستحقاقه النصب ، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد أن حملاً على أختها)⁽⁴⁾ .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الغار : ((فَإِذَا وَجَدْتُهُمَا مَرَّاقِدَيْنِ قُمْتَ عَلَى رُؤُوسِهِمَا حَتَّى يَسْتَيْقِظَا مَتَى اسْتَيْقِظَا))⁽⁵⁾ .
ومنه أيضا قول الشاعر⁽⁶⁾ :

أَنْ تَقْرَأَ نِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْ السَّلَامِ وَالْأَشْعَرِ أَحَدَا

فرفع قوله (تقرأن) وقد أهمل أن على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فعندهم أن (أن) مخففة من الثقيلة، ولم يفصل بينها وبين ما دخلت عليه ضرورة⁽⁷⁾ ، ووافقهم أبو علي الفارسي⁽⁸⁾ على أنها مخففة من الثقيلة، وقد استشهد بالبيت فيما

1- قراءة نافع المدني ، البحر المحيط 372/2 ، وابن مجاهد في الكتاب 25/3 .

2- الآية 212 من سورة البقرة .

3- الحديث الشريف أخرجه البخاري في كتاب الآذان باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة 137/1 ، واستشهد به في شواهد التوضيح 178، 180 .

4- شواهد التوضيح والتصحيح 180 .

5- أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب المزارعة 47/2 بنفس المعنى واللفظ مختلف (فقمتم على رؤسهما أكره أن أوقظهما...) لاشاهد فيه ، في مسند أحمد 607/3 (حتى يستيقظا) فلا شاهد فيه .

6- البيت من البسيط بلا نسبة في مجالس ثعلب 322/1 ، والإنصاف 563 ، والجني الداني 220 ، والمغني 30 ، وضرائر الألويسي 272 . وقبل هذا البيت قوله :

يَا صَاحِبِي فَدْتَ نَفْسِي فَوْسَكَمَا وَحِشْنَا كُنْتَمَا لَا قَيْنَا مَرَشَدَا

أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَ مَحْمِلُهَا وَتَضَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيدَا

7- ينظر رصف المباني 113 ، وشرح شواهد المغني 100 .

8- ينظر المنصف 278/1 .

يجئ شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً . وزاد السيوطي⁽¹⁾ على هذا أن قوله (أن تُقرآن) في موضع نصب بدل من (حاجة) أو رفع خبر (هي) مقدراً . ونحو قوله⁽²⁾ :

أَبَى عُلَمَاءُ النَّاسِ أَنْ يُخْبِرُونَنِي بِنَاطِقَةٍ خَرَسَاءٍ مِثْوَاكُهَا حَجَرٌ

فرفع قوله (يخبرونني) بعلامة ثبوت النون ، مع سبقه بأن المصدرية ، إلا أنه قد أهملها على ما يبدو حملاً لها على أختها (ما) . وقوله⁽³⁾ :

أَبَى النَّاسُ وَجَّ النَّاسِ أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلَّةٍ بِصَحِيحٍ

فرفع قوله (يشترون) وهو مسبوق بأن ، وقد أهملها على مذهب البصريين . وقوله⁽⁴⁾ :

أَنْ تَهْطِطِينَ بِلَادَ قَوْ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

فقد أهمل أن الناصبة حملاً على أختها (ما) على مذهب البصريين ، أمّا الكوفيون فيجعلونها مخففة من الثقيلة⁽⁵⁾ ، وقد عكس الأمر ابن جني وابن يعيش خطأً ، فنسبا عدم الإعمال لتشبيهه أن بما للكوفيين وتخفيف أن ضرورة للبصريين ، والضمير فيها ضمير الشأن والحديث ، والمراد أنه تمطين ، أو أنك تمطين⁽⁶⁾ . وعلق أبو حيان على هذه الظاهرة بقوله : ((والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع أن مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ أن غير ناصبة إلا

1- شرح شواهد المغني 100 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 181 ولم أعر عليه في غيره من الكتب .

3- البيت من الطويل لابن الدمنية في المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني 115 ، والضرائر للألوسي 274

4- البيت من مجزوء الكامل للقاسم بن معن ورد في تنقيح الألباب 258 ، وشرح ابن يعيش 9/2 ، والكافية الشافية 50/1 ، والمقاصد النحوية 381/4 ، وشرح الأشموني 147 ، والخزانة 42/8 .

5- ينظر الإنصاف 563 .

6- ينظر سر الصناعة 448/2 ، وشرح ابن يعيش 9/7 .

في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة⁽¹⁾ .

ثالثاً:- وكما خالف الأصل برفع المضارع بعد حروف النصب ، خولف مرة أخرى بمجيئه مجزوما بعد هذه الحروف ، واختلفوا⁽²⁾ في تخريج هذا الجزم أو التسكين ، فقد منعه الجمهور وعدّوا ما جاء منه ضرورة ، وعند المبرّد⁽³⁾ أنه من أحسن الضرورات ، وأجازه بعض الكوفيين ، وعدّوه لغة لبعض العرب ، قال⁽⁴⁾ الرؤاسي⁽⁵⁾: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودوهم قوم يرفعون بها ، ودوهم قوم يجزمون بها .

وحكى⁽⁶⁾ الجرّمي وأبو عبيدة واللحياني هذه اللغة ، وإثما لغة بني صباح ، وزاد اللحياني في بعض نواتره عن بعض العرب جزمهم بلن أيضاً ، وسيجيئ الاستشهاد على ذلك أي الجزم بلن ، ومن شواهد جزم المضارع المسبوق بناصب قراءة الحسن⁽⁷⁾ قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ﴾⁽⁸⁾.

1- البحر المحيط 273/2 .

2- ينظر المجمع 90/4 .

3- ينظر المحتسب 126/1 ، وشرح ابن يعيش 101/10 ، وشرح الأشموني 44 ، ولم أعثر على رأيه هذا في المقتضب ولا في الكامل .

4- ينظر الجني 227 ، والارتشاف 390/2 ، وفيه أخطاء ونسب القول للرياشي ، والمغني 30 ، وحاشية الدماميني على المغني 63 ، وحاشية الشمني على المغني 63 ، والمجمع 91/4 . وقد زعم أحد المعاصرين أنما لغة بني حنيفة ! ولم أقف على هذه النسبة فيما اطلعت عليه من المصادر . ينظر معجم حروف النعاني د. أحمد جميل شامي 116 ، ولغة بني حنيفة هي إبقاء حرف العلة ساكناً حالة الجزم . ينظر المعاني للفراء 161/1 .

5- أبو جعفر محمد بن الحسن أستاذ الكسائي والفراء ، وأول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين . ينظر طبقات الفراء 116/2 ، والبغية 82/1 .

6- ينظر الحاشية رقم (4) .

7- قراءة الحسن والشعبي وأبو فنيك . ينظر المحتسب 127/1 ، تفسير القرطبي 208/3 ، البحر 540/2 .

8- الآية 235 من سورة البقرة .

ومنه قول الشاعر⁽¹⁾ :

أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقْلًا عَلَى كَمَا هِيََا

فقد جزم الشاعر قوله (تعلم) بأن الناصبة ، وفي هذا مخالفة للأصل ،
وعلق⁽²⁾ ابن هشام والأشموني على هذا الجزم بقولهما (وفي هذا نظر ، لأنّ عطف
المنصوب (فتتركها) على (تعلم) يدلّ على أنّه سكّن للضرورة لا مجزوم) .
أما السيوطي⁽³⁾ فأورد تخريجه على أنّ سكونه لأجل الإدغام الجائز في
الكلام ، كما قرأ أبو عمر⁽⁴⁾ في قوله تعالى ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾⁽⁵⁾ ونحوه .

ولم يتوسّع في الجزم بأنّ لأثما أمّ الباب بل يتجاوز ذلك إلى (لن) فقد جزم
بها المضارع وحقّه النصب ، وقد أورد السّهيلي أنّه (ينبغي أن تكون جازمة كـ(لم) ،
لأثما حرف نفى مختصّ بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفى
الحركة وانقطاع الصّوت ، ليتطابق اللفظ والمعنى كما تقدّم في باب الإعراب . وقد
فعلت ذلك طائفة من العرب)⁽⁶⁾ .

ومنه قول الشاعر⁽⁷⁾ :

أَيَّادِي سَبَايَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ

فقد جزم قوله (يحلّ) وحذف حرف العلة ، مع سبقه بلن الناصبة ، إلّا أنّها
عملت الجزم تشبيها لها بـ(لم) لأنّها للنفي مثلها ، وأنّ النون أخت الميم في اللّغة ،

1- البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه 140 (صادر) ، واجنى الداني 227 ، والمغنى 30 ، وشرح

شواهد 98 ، واخمس 91/4 ، وشرح الأشموني 552 ، وحاشية الأمير 29/1 .

2- المغنى 30 ، وشرح الأشموني 553 .

3- ينظر شرح شواهد المغنى 100 .

4- قراءة أبي عمر بتسكين الميم التي بعدها الباء للإدغام . ينظر إبراز المعاني لأبي شامة المقدسى 98 .

5- الآية 112 من سورة البقرة .

6- نتائج الفكر 130 .

7- البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه 288 ، والمغنى 285 ، وشرح شواهد 687 ، والأشموني 548 .

وذلك نحو ما في قول الشاعر⁽¹⁾ :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِئَتِي عُقَابٍ بُكَاءَ حَمَامَةٍ فِي يَوْمِ غَيْنٍ
أي غيم⁽²⁾ .

ومنه قول الشاعر⁽³⁾ :

قَدْ حَالَ دُونَ دَمِ رِسْتِهِ مُؤَوِّةٌ نَسَعٌ لَهَا بَعْضُهَا الْأَمْرُضُ تَهْزِئُ

فالنسع والمسع اسم لمسعى واحد هو ريح الشمال .

وزاد الزجاجي أنه (يقال لريح الشمال: مِسْعٌ وَنِسْعٌ. ومكان حَزْمٌ وَحَزْنٌ : صَلْبٌ شَدِيدٌ)⁽⁴⁾؛ ذكر المالقي^{هذا الإبدال} إذ يردّ على من عدّ الفعل مجزوما (وهما الفارسي وابن جني) بقوله (وأظهر من هذا عندي أن يكون الأصل (تحلى) بإثبات الألف والنصب مقدّر في الواو المنقلبة عنها ، ثم حُذفت واجتزئ بالفتحة التي فيها الدلالة عليها ، كما قال الشاعر⁽⁵⁾ :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي
أراد بقوله (يا لهفا) لأنّ الألف بدل من الياء للمتكلّم ، لأنّ أصله (يا لهفَى))⁽⁶⁾

1- البيت من الوافر لرجل من بني تغلب ورد في الإبدال والعاقبة والنظائر للزجاجي 100 ، أمالي القسالي 89/2 ، رصف المبانى 287 .

2- رصف المبانى 287 ، 288 .

4 - الإبدال والمعاقبة والنظائر 101 ، وينظر الأمالي 90/2 .

3- البيت من البسيط للمتخلل الهذلي ورد في الأمالي 90/2 . و في شرح أشعار الخذليين 1264 ، والمخصص 85/9/2 ، 3/17/5 ، واللسان (أوب 259/1 ، (هز) و(مع) و(نسع) ، وتاج العروس (خند) 405/9 .

5- البيت من الوافر بلا نسبة في الخصائص 135/3 ، والمحتسب 323/1 ، والمنمّع 622 ، وشرح شواهد الشافية 208 ، والمقاصد النحوية 248/4 .

6- رصف المبانى 288 .

ومن الجزم بـ(لن) أيضا ما أنشده ابن الطراوة⁽¹⁾ لقول الشاعر⁽²⁾ :

لَنْ يَخِيبَ الْآنَ مِنْ مَرْجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَةَ

فقد جزم قوله (يَخِيبُ) فحذف منه حرف العلة ، مع كونه مسبوقا بلن وعملها النصب لا الجزم .

وإنشادهم قول الشاعر⁽³⁾ :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ

فقد جزم المضارع (يأتنا) بأن المصدرية ، وقد أنكر الفارسي رواية الجزم قائلا : (وإنشاد الفراء خطأ فاحش لأنه جزم بـ(أن))⁽⁴⁾ ، وفضل إنشاد أبي بكر عن الأصمعي :

هَلُمَّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ

ونقل السيوطي⁽⁵⁾ عن ابن الأنباري في شرح المفضليات أنه أورده بلفظ : إلى أن يأتنا الصيد ، وقال : يجوز أن تجعل (تعالوا) مكتفية ، وتجعل (ما) شرطا ، والفعل مجزوما بها ونحطب جوابها .

وقد يُسَكَّن المضارع مع سبقه بحرف نصب ضرورة⁽⁶⁾ كقول الشاعر⁽⁷⁾ :

- 1- ينظر المساعد 66/3 .
- 2- البيت من المنسرح لأعرابي ورد في
المغني 285 ، المجمع 97/4 ، شرح الأشموني 548 ، والدين 4/2 .
- 3- البيت من الطويل لامرئ القيس 389 برواية (أن يأتني) ، واحتسب 295/2 ، وأما المرتضى 191/2 ، واجني الدان 227 ، والمغني 30 ، وشرح شواهد 91 ، وشرح الأشموني 552 .
- 4- البصريات 259 ، وينظر شرح شواهد المغني 93 .
- 5- ينظر شرح شواهد المغني 93 . ولم أعثر على كلام ابن الأنباري في كتابه المفضليات ولا السبع الطوائف .
- 6- المبدع في التصريف لأبي حيان 204 .
- 7- البيت من الطويل لعامر بن الطفيل العامري في ديوانه 13 برواية (قراءة) مكان (وراثه) وعيون الأخبار لابن قتيبة 227/1 ، والخصائص 342/2 ، واحتسب 127/1 ، وشرح الرضي 25/4 ، وشرح ابن يعيش 101/10 ، والمغني 677 ، والمقاصد النحوية 127/1 ، وشرح شواهد الشافعية 404 .

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِيرَاثَةٍ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ
فقد سَكَنَ الشاعر الواو في (أَسْمُو) مع النَّاصِبِ (أَنْ) ، والأصل أن يقول
أَنْ أَسْمُو بِنَصْبِ الواو ، ولكنه سَكَنَهَا لِلضَّرُورَةِ ، وعند البغدادي (أَنْ) تسكين الواو
من أَسْمُو مع النَّاصِبِ شاذ (1) .
وقوله (2) :

إِنْ شِئْتَ أَنْ تَلْهُو بِعُضِّ حَدِيثِهَا مَرَفَعَنْ ، وَأَنْزِلَنَّ الْقَطِينِ الْمَوْلَدَا
فقد سَكَنَ الشاعر الواو في (تلهو) مع النَّاصِبِ (أَنْ) .
وقوله (3) :

مَا أَقْدَمَ اللَّهَ أَنْ يَدْنِي عَلَى شَحَطٍ مِنْ دَأْمِهِ الْحُرْنُ مِنْ دَأْمِهِ صَوْلُ
فقد أثبت الياء ساكنة ، في قوله (يَدْنِي) مع تقدير النَّصْبِ وهو قليل (4) .
وقوله (5) :

وَإِنْ يَغْرُبَنَّ إِنْ كَسَى الْجَوَامِرِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ مِنْ كَرَمٍ عِجَافٍ
وقوله (6) :

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتَهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَوِيلُ

1- شرح شواهد الشافية 404 .

2- البيت من الطويلا للأخطا في ديوانه 86 ، والخصائص 342/2 ، والمختص 126/1 ، والمنصف

115/2 ، والممتع في التصريف 536/2 ، واخمس 185/1 ، والدرر 31/1 .

3- البيت من الطويل لحنديج بن حنديج المزي في الإنصاف 128 ، والمساعد 37/1 ، والمقاصد النحوية

238/1 ، واخمس 46/6 ، وشرح الأشموني 45 ، والدرر 224/2 .

4- المقاصد النحوية 242/1 ، والدرر 224/2 .

5- البيت من الوافر نسب لعمران بن حطان ولغيره ورد في إصلاح المنطق 60 ، والخصائص 292/2 ،

342 ، والمنصف 115/2 ، والممتع في التصريف 536/2 ، والمنعني 527 .

6- البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه 62 ، وعمدة الحفاظ 248 ، وشرح قصيدة كعب بن

زهير 152، 24 ، والمساعد 36/1 ، وشرح التصريح 258/1 ، والمقاصد النحوية 412/2 .

حيث سَكَنَ الواو في قوله (تدنو)، وحقها أن تكون منصوبة وقد سبقتها أن.
وقوله⁽¹⁾ :

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ غَيْرِ مَا أَنَسِ
كَفَى لِقَاضِييَ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرِ مُخْتَلَسِ

حيث سَكَنَ الياء في قوله (تقضيي)، وجعله منصوبا بفتحة مقدرة على
الياء ، إجراء للفتحة مجرى الضمة ، وذهب المبرد⁽²⁾ إلى أن إسكان هذه الياء في
موضع النصب من أحسن الضرورات، وذلك لأن الألف ساكنة في الأحوال كلها،
فكذلك جعلت هذه ، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء كما شبهت الياء بالألف.

1- البيت من المديد لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه 160 ، وفي المقاصد النحوية 379/4 ، وشرح
التصريح 231/2 ، والجمع 124/1 ، وشرح الأشموني 550 ، والدرر 30/1 ، والخزانة 488/8 .
2- المحتسب 126/1 ، والخصائص 342/2 ، وشرح ابن يعيش 101/1 ، وشرح الأشموني 44 .

الفصل الثالث

المجـرورات

- المبحث الأول : المجرور بالحرف .
- المبحث الثاني : المجرور بالمضاف .
- المبحث الثالث : المجرور بالجوار .

المبحث الأول
المجروس بالحرف

المجرور بالحرف

الجرّ في اللغة: الجذب، والسّحب، وفي الاصطلاح: كل حرف يوصل معنى الفعل إلى الاسم الذي بعده، وحروف الجرّ واحد وعشرون حرفاً بزيادة (لـ) على رأي العلامة سيبويه-عليه الرحمة-. والأصل في الجرّ حروف الجرّ، لأنّ المضاف مردود في التأويل إليه⁽¹⁾.

أحكامه :

أولاً: الأصل في الاسم المجرور بالحرف ألاّ يُحذف حرف الجرّ، إذ هو معمول لهذا الحرف وخلاف الأصل هو حذفه فينصب المجرور وجوباً، واشترط السّهيلي لهذا الحذف أمرين⁽²⁾:

أحدهما، اتصال الفعل بالمجرور، فإن تباعد منه لم يكن بدّ من الباء، نحو قولك: رأيت الرجل يوم الجمعة بالخير، يقبح حذف الباء، لأنّ المعنى الذي من أجله حذفت (الباء) ليس بلفظ، وإنّما هو معنى في الكلمة..

الثاني: أن يكون المأمور به حدثاً، فإن كان جسماً أو جوهراً، لم تحذف الباء من نحو: أمرتك يزيد ولا تقول أمرتك زيدا، لأنّ الأمر في الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلّق، وإنّما تدخل الباء عليه مجازاً، كأنك قلت: أمرتك بضرب زيد أو إكرامه، ثم حذفت.

وذكر السيوطي (أنّ القاعدة أن المحذوف المنوي كأنلقوط به، وههنا حرف الجرّ المحذوف مراد)⁽³⁾ ولذا فإن حذف حرف الجرّ على ثلاثة أقسام، وهي:

1- ينظر الأشباه والنظائر 109/2.

2- ينظر نتائج الفكر 336 : 337 ، والارتشاف 53/3.

3- الأشباه والنظائر 346/1.

أ- سماعي جائر في الكلام المتثور، نحو: نصحته وشكرته، وذهبت الشام، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾⁽¹⁾ أي لقومه أو من قومه، وقوله جلّ شأنه: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾⁽²⁾ أي على سرّ، وقوله عزّ وجلّ: ﴿لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذِكُّكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾⁽⁴⁾ أي يخوفكم بأوليائه، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾⁽⁵⁾ أي لينذركم ببأس شديد.

ب- سماعي مخصوص بالضرورة، نحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

أَمْرُكَ الْحَيْرَ فَا فَعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ قَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا شَبِّ

أي: أمرتك بالخير، وعلّق ابن جنيّ على هذا البيت بأنّه (شاذّ إنّما يحمله الشعر، فأما القرآن فيختار له أفصح اللّغات ... وأنه ضعيف القياس والشعر أولى به من القرآن)⁽⁷⁾.

ونحو قوله⁽⁸⁾:

وَمِنَّا الَّذِي اخْتَبَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَانِيَّ
أي: اختير من الرجال .

1- الآية 155 من سورة الأعراف.

2- الآية 233 من سورة البقرة.

3- الآية 15 من سورة الأعراف.

4- الآية 175 من سورة آل عمران.

5- الآية 2 من سورة الكهف.

6- البيت من البسيط لعمر بن معدى كرب، في الكتاب 37/1، والمقتضب 36/2، 86، 321، وكتاب اللّامات للزجاجي 139، والمختضب 51/1، والمفصل 387.

7- المختضب 272/1، 273.

8- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 630، والكتاب 39/1، والمقتضب 330/4، والكمال 33/1، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس 346/1، والأشباه والنظائر 346/1.

وقوله⁽¹⁾:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا كَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
ففي قوله (استغفرُ اللهَ ذنبًا) حذف الجار من ثاني مفعولي (استغفر) الذي
تعدّى إليه بواسطة الحرف، والأصل: استغفر الله من ذنب.
وقوله⁽²⁾:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظْلَهُ حَتَّى أَتَالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَأْكَلِ
أي: أظَلَّ عليه.
وقوله⁽³⁾:

وَدَاعَ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى التَّدَى فَلَئِنْ يَسْتَجِبُهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبُ
أي: فلم يستجب له.
وقوله⁽⁴⁾:

أَكَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ
أي: على حبِّ العراق.
وقوله⁽⁵⁾:

كَذُنْ يَهْرَ الْكَفِّ يَغْسِلُ مِثْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

1- البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب 37/1، وأدب الكاتب 254، والإيضاح 139، وشرح النصيب

394/1، وشرح ابن يعيش 36/7، 51/8.

2- البيت من الكامل لعنترة في ديوانه 98، وأدب الكاتب 525، والإيضاح 139، والافتضاب 460.

3- البيت من الطويل لكعب بن سعيد الغنوي في الأصمعيات 96، وأدب الكاتب 523، والافتضاب 459.

4- البيت من البسيط للمتلمس في ديوانه 95، والجنى الداني 473، والمغني 99، والمقاصد النحوية 548/2، وشرح التصريح 312/1، وشرح الأشموني 197.

5- البيت من الكامل لمساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1120، والنوادر 167، واخصائص 319/3، وأسرار العربية 180.

وقوله⁽¹⁾:

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَكَمْ تُعْجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ
أي تَمْرُونَ بالدِّيار، وأورد المبرد⁽²⁾ أنه قرأ على عمارة بن عقيل بن بلال بن
جرير:

* مَرَرْتُمْ بِالْدِّيَارِ وَكَمْ تُعْجُوا *

وعلق أبو جعفر النحاس على هذا بقوله: (وأجاز الكوفيون قياساً على هذا
مررت زيدا، وهو عند البصريين لا يجوز؛ لأنه إنما جاز فيما يتعدى إلى مفعولين:
أحدهما، بحرف جرّ، لأنّ الفعل يقوى إذا تعدّى إلى مفعوله، ويحذف من الثاني
حرف الجرّ، ثم يتعدّى الفعل إليه واحتجّ من أجاز: مررت زيدا بقوله: تَمْرُونَ
الدِّيار...)⁽³⁾.

وكذا رأى الزّجاجي، فقد خطأ قول بعضهم أنّ الاسم يُنصب بفقدان
الخافض (لأنّه لو كان فقدان الخافض ينصب، كان ينصب في كل حال، وليس نجد
ذلك كقولك: حسبك يزيد ثم تقول: حسبك زيد، فلو كان فقدان الخافض
ينصب ما ارتفع زيد وإنما ينتصب؛ لأنه لمّا ذهب حرف الجرّ تعدّى الفعل فعمل
فيه)⁽⁴⁾.

والرأي عندي أن قياس الزّجاجي حذف الباء في حسبك يزيد لا يطرد؛
لأنّ الباء هنا حرف شبيه بالزائد، فيصحّ ارتفاع الاسم حسب موقعه في الجملة.
وعلى كلّ فإن حذف حرف الجرّ من الشواهد المتقدمة، وانتصاب ما كان
بحرورا، بإسقاط الخافض، ذلك من باب التوسّع، وهو خاص بالشعر، وفي ذلك

1- البيت من الوافر لجرير في ديوانه 278 برواية (أتمضون الرسوم ولم تحيى)، ورصف المباني 247، و المغني

100، وشرح ابن عقيل 15/2، والمقاصد النحوية 560/2، والخزانة 118/9.

2- ينظر الكامل 34/1، وينظر شرح القصائد التسع المشهورات 346/1.

3- شرح القصائد التسع المشهورات 346/1.

4- الإيضاح 139.

يقول سيبويه (وليست استغفر الله ذنبا وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعا، وإنما يتكلم بها بعضهم)⁽¹⁾.

أما السيوطي فإنه ينقل عن والده وابن الطراوة أن هذا الحذف يكون قياسيا في كل ما ألبس فيه، بأن ضُمّن الفعل معنى فعل ناصبه أي ناصب له بنفسه، وإلا فلا، فإن فقد الشّرطان أو أحدهما بأن لم يتعيّن الحرف نحو: رغبت، أو مكانه نحو: اخترت أخوتك الزيدين لم يجز، لأنّ كلاًّ منهما يصلح لدخول (من) عليه. وقيل يجوز بشرط عدم الفصل بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ... وبشرط عدم التقدير. فلا يقال: أمرتك زيدا تريد يزيد، أي بأمره وشأنه⁽²⁾.

وشذّ إبقاء المجرور على جرّه مع حذف الجار، وعُدّ من الشذوذ لأنّ حرف الجرّ لا يعمل محذوفا، وما جاء من ذلك فهو نادر، لا يُقاس عليه⁽³⁾، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

وَكْرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ حَتَّى كَبَدَحَ فَاثَرَتْهُ الْأَعْلَامُ

أي: ارتقى إلى الأعلام.
وقوله⁽⁵⁾:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
أي: أشارت إلى كليب.

1- الكتاب 32/1.

2- ينظر الجمع 20/5.

3- ينظر شرح التصريح 312/1، والجمع 221/4، وشرح الأشموني 196.

4- البيت من الكامل بلا نسبة في حروف المعاني للزجاجي 82، والارتشاف 272/2، والمقاصد النحوية 341/3، والجمع 221/4، وشرح الأشموني 300، الدرر 37/2.

5- البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 362، وشرح التسهيل 193/3، والارتشاف 272/2، والمغني 11، والجمع 221/4، والدرر 37/2.

وقوله⁽¹⁾:

فَقَالَ لِي الْمَكِّي: أَمَّا لِنُزُوجَةٍ فَسَبْعٌ وَأَمَّا خُلَّةٌ فَثَمَانٍ
أَي: وَأَمَّا لَخُلَّةٍ.

وجعل منه ابن مالك⁽²⁾ قوله صلى الله عليه وسلم: ((صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ

تَضَعُفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ خَمْسٌ وَعِشْرِينَ ضِعْفًا))⁽³⁾، أي بخمسين وعشرين.

وقوله عليه الصلاة والسلام: ((خَيْرُ الْحَيْلِ الْأَذْهَمُ الْأَفْرَحُ الْأَمْرَقُ الْمُحَجَّلُ

ثَلَاثٌ))⁽⁴⁾، على أن يكون المراد المحجَّل في ثلاث، والأجود عند ابن مالك أن يكون

أصله المحجل بحجل ثلاث، على حذف المضاف، وعند العكبري⁽⁵⁾ لا يجوز ذلك

لأنه لا يجوز إضافة ما فيه الألف واللام إلى النكرة، ولو كان المحجل الثلاث لجاز.

ج- قياسي، والداعي إلى ملاحظة حرف الجر المحذوف، واعتباره

كالموجود هو المحافظة على سلامة المعنى أو على صحة التركيب، إذ يجوز الحذف

عند أمن اللبس، ثم (إن ما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض

وبدل فهو في حكم الثابت)⁽⁶⁾.

وللحذف القياسي أربعة عشر موضعاً، وهي⁽⁷⁾:

1- البيت من الطويل بلا نسبة في الكامل 1/286، والارتشاف 2/472، وشرح أبيات المغني 5/192.

2- ينظر شواهد التوضيح 94، وشرح التسهيل 3/193.

3- الحديث الشريف في صحيح البخاري باب الأذان 1/87، والجامع الصغير للسيوطي 2/105،
واستشهد به في شواهد التوضيح 94.

4- الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 6/407، وابن ماجه في سننه 2/933، ولم يذكر ثلاث،
والبيهقي في السنن الكبرى 6/330 بلفظ (الثلاث)، والهيتمي في موارد الظمان 394 رقم 1633،
والجامع الصغير للسيوطي 1/618.

5- إعراب الحديث النبوي 72.

6- الإنصاف 398.

7- ينظر شرح التسهيل 3/186، والكافية الشافية 2/821:831، وشرح الأشموني 300:302، وشرح
التصريح 1/313، والنحو الوافي 2/532.

1- لفظ الجلالة في القسم دون عوض، نحو ما حكاه⁽¹⁾ سيبويه وابن السراج: الله لأفعلن، وعند ابن معطي والشلوبين⁽²⁾ يجوز لغير الاستفهام النصب والخفض، والخفض فيه شاذ جدًّا، لأنَّ الخافض لا يُضمَر ويبقى عمله إلاَّ مع عَوْض⁽³⁾، وعند ابن عصفور أنه (قد يحذف حرف الجر ويبقى عمله تخفيفًا لكثرة الاستعمال)⁽⁴⁾ ومن ذلك قول الشاعر⁽⁵⁾:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظِّئَانُ وَالْأَسُ

حيث حذف حرف الجر، وهي تاء القسم، وجرَّ المقسم به وهو لفظ الجلالة (الله). وقوله⁽⁶⁾:

لَا وَابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْرُونِي

أي: لله ابن عمك فحذفت اللام الجارة، وردَّ الفارسي على من عد اللام المحذوفة فاء الكلمة أنها ليست كذلك، لأنَّ اللام الباقية مفتوحة، وليس فتحها لجاورة الألف بدليل فتحها مع (لهي)⁽⁷⁾.

وذكر الرضي أنه (أجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) نحو: المصحف لأفعلن، وذلك غير جائز عند البصريَّة، لاختصاص لفظه (الله)

1- الكتاب 500/3، الأصول 433/1.

2- عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأشبيلي الأزدي ولد 562، وله تصنيف على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية والتروطنة، توفي 645، ينظر البغية 2/224، 225.

3- ينظر التروطنة 237.

4- الضرائر 145. لأمية بن أبي عائد

5- البيت من البسيط في قصيدة سينية، ولساعد بن جوية في قصيدة ميمية، ينظر الكتاب 3/497، والمقتضب 2/324، وشرح الرضي برواية (تالله) 4/315، والجمع 4/201، 236.

6- البيت من البسيط لذي الأصبع العدواني ورد في المعاني الكبير 1257، وشرح ابن يعيش 8/53، والضرائر 144، وشرح التسهيل 3/159، وشرح الكافية الشافية 2/809، وشرح ابن عقيل 3/23

7- الشعر 46.

بخصائص ليست لغيرها تبعا لخصائص مسمّاها بخصائص⁽¹⁾.

وقد يُحذف حرف الجرّ فينصب الاسم بعده على نزع الخافض، وذلك نحو قول الشاعر⁽²⁾:

أَلَا مُرِبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَّاءِ السَّوَانِحِ

حيث حذف حرف القسم، وهو الباء الجارّة، ونصب المقسم به وهو لفظ الجلالة (الله) بنزع الخافض. وقوله⁽³⁾:

إِذَا مَا الْخَبْرُ تَأْدِمُهُ بَلَحْمٌ فَذَلِكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الشَّرِيدُ

حيث حذف حرف القسم الجار، ونصب (أمانة الله) بنزع الخافض. 2- بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو: بكم درهم اشتريت، أي: من درهم، وقد تنصب درهما على التّمييز فتقول بكم درهما. وخالف الزّجاج⁽⁴⁾ من قدّر الجرّ بالحرف في نحو: بكم درهم، وجعله مجرورا بالإضافة، وردّ عليه الشّيخ محمد محي الدين أنّه (يمنع من صحة تقدير الزّجاج أمران:

الأوّل: أن (كم) الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركّب، والعدد المركّب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح.

1- شرح الرضى على الكافية 296/4.

2- البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه 1861، والكتاب 109/2، 498/3، والمخصص 111/13، وشرح ابن يعيش 103/9، والكشاف 87/1، وشرح شواهد حب الدين أفندي 358/4.

3- البيت من الوافر قيل من وضع النحويين في الكتاب 61/3، 498، والأصول 433/1، وشرح ابن يعيش 92/9، 102، 104، واللسان (أدم) 96/1.

4- ينظر أوضح المسالك 167/2، والجمع 78/4، وشرح الأشموني 300، ولم أجده في كتاب معاني القرآن وإعرابه.

الثاني: أُنْهَم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبقة بحرف جرّ؛ فلو كان الجرّ بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه، وإنّما اشترطوه ليكون دليلاً على المحذوف الجار لما بعدها⁽¹⁾.

وذكر الفارسي⁽²⁾ أن الباء دليل على من المضمرة وأنّ الدليل على جواز الجرّ فيه (من) كما قال الخليل في قول الشاعر⁽³⁾:

يَا عَجَبَ النَّاسِ مَتَى سُوِيَا كَمْ ضَاحِكٍ مِنْ ذَا وَمِنْ سَاخِرٍ

وعلق ابن الشجري على هذا البيت بقوله (أراد وكم من ضاحك، فلذلك عطف من، فقال: ومن ساخر)⁽⁴⁾.

3- في جواب ما تضمّن مثل المحذوف، نحو: زيد في جواب: بمن مررت، وقد منعه الفراء، والصّحيح جوازه، وهو رأي⁽⁵⁾ الأخفش والسيّراني وابن مالك، مستدلّين بقوله عليه الصّلاة والسّلام: ((أَقْرَبُهُمَا مِنْكَ بَابًا))⁽⁶⁾ بالجرّ، لمن سأل: إن لي جارين فألى أيّهما أهدي؟

ومنه قول رؤية⁽⁷⁾ إذ قيل له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ يقول: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ تَعَالَى، أي بخير، وقد جعله⁽⁸⁾ الأنباري وابن عصفور مما يجيء في شذوذ الكلام.

1- عدة السالك 167/1.

2- ينظر كتابيه الشعر 51، والمسائل المثورة 81.

3- البيت من السريع للأعشى في ديوانه 94، برواية (الدهر) مكان (الناس)، وكتاب الشعر 51، وأما الشجري 364/1.

4- الأماي الشجرية 364/1.

5- ينظر الكافية الشافية 1241/3.

6- الحديث الشريف ورد في مسند الإمام أحمد 251/7، والبحاري بحاشية الندي 91/2، والمطالب العالية للعسقلاني 7/3 رقم 2720.

7- ينظر روح المعاني 184/4/2، وكتاب الشعر 52، والإنصاف 394، وشرح التسهيل 192/3، والمقرب 216، والأشباه والنظائر 344/1.

8- ينظر الإنصاف 398، والضرائر 145.

4- في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل، نحو قراءة⁽¹⁾ من قرأ قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ * واختلاف الليل والنهار، وما أنزل الله من السماء من مِرْزَقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾⁽²⁾ بخفض قوله ﴿تَصْرِيفِ﴾، وقد أجمع النحاة على إجازة حذف الجار في المعطوف على الظاهر المتضمن حرف الجر أو معناه وقاسوا عليه، ومن ذلك قول الشاعر⁽³⁾:

أَلَا يَا لِقَوْمِي كُلِّ مَا حُفَّ وَأَقْعُ وَلِلطَّيْرِ مَجْرَى وَالْجُنُوبِ مَصَارِعُ
حيث جرّ (الجنوب) بحرف محذوف، عطفا على قوله (للطير).
وقوله⁽⁴⁾:

حُبِّ الْجُودِ لِلْكَرَامِ فَحُمِدُوا وَأَنَاسٍ فِعْلَ اللَّامِ فَلْيُسُوا
فقد جرّ قوله (أناس) عطفا على قوله (للكرام).
وقوله⁽⁵⁾:

أَخْلُقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى حَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْمَرْغِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْبَجَا
وقوله⁽⁶⁾:

أَيُّهُ بِضَمْرَةٍ أَوْ عَوْفِ بْنِ ضَمْرَةٍ أَوْ أَمْثَالِ ذَلِكَ أَيُّهُ، تَلَفٌ مُتَصِرًا
أراد: بأمثال دينك أيّه، وقد جرّ (أمثال) عطفا على قوله (بضمرة).

1- قراءة حمزة والكسائي، ينظر السبعة لابن مجاهد 594، والحة لأبي رزعة 658.

2- الآيتان 3، 4 من سورة الأجنائية.

3- البيت من الطويل لامرئ القيس بن دريح في المخصص 121/6، وشرح التسهيل 190/3، والارتشاف 471/3، شرح الألفية للمرادي 237/2، والمقاصد النحوية 352/3.

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 190/3.

5- سبق ذكره ص 26

6- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 191/3، أيهت به، صحت به، دعوته، في اللسان (أيّه) 295/1.

وإن اتَّفَق النَّحَاةُ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْجَارِ مِنَ الْمُعْطُوفِ عَلَى الْاسْمِ الظَّاهِرِ الْمُتَضَمِّنِ حَرْفَ الْجَرِّ أَوْ مَعْنَاهُ وَقَاسُوا عَلَيْهِ، فَإِثْمٌ قَدْ اخْتَلَفُوا⁽¹⁾ فِي مَسْأَلَةِ الْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ: دُونَ إِعَادَةِ الْجَارِ، فَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ، وَمَنَعَهُ الْبَصَرِيُّونَ، وَقَدْ ذَهَبَ الْأَنْبَارِيُّ مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ، وَكَذَلِكَ الْفَرَّاءُ⁽²⁾ فَوَصَفَهُ بِالْقَبْحِ مَرَّةً، وَبِالْقَلَّةِ مَرَّةً أُخْرَى، وَارْتَأَى الزَّيْدِيُّ⁽³⁾ رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ، وَوَافَقَهُمْ⁽⁴⁾ قَطْرِبُ وَيُونُسُ وَالْأَخْفَشُ وَالشَّلُوبِيُّنَ، وَكَذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁵⁾ وَأَبُو حَيَّانٍ⁽⁶⁾ مُسْتَشْهِدِينَ بِقِرَاءَةِ⁽⁷⁾ مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَمْرُ حَامٍ﴾⁽⁸⁾ بِالْخَفْضِ، وَقَدْ رَفَضَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْمُبَرِّدُ: (لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَمْرُ حَامٍ﴾ لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ)⁽⁹⁾، وَقَدْ اخْتَارَ الْمَنَعُ أَيْضًا⁽¹⁰⁾ (الزَّجَّاجَ وَالنَّحَّاسَ وَالرَّضِيَ وَابْنَ عَطِيَّةَ وَالزَّمْخَشَرِيَّ)، وَاخْتَارَ الزَّجَّاجُ قِرَاءَةَ النَّصْبِ تَالِيًا: (أَمَّا الْجَرُّ فِي الْأَرْحَامِ فَخَطَأٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي اضْطِرَارٍ شَعْرٍ)⁽¹¹⁾، وَبِتَأْوِيلِ أَنْ الْخَفْضُ لِلْقِسْمِ أَنَّهُ كَذَلِكَ (خَطَأٌ أَيْضًا فِي أَمْرِ الدِّينِ عَظِيمٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

1- ينظر الإنصاف المسألة 65، ص 463، والائتلاف 62:63، والمقاصد النحوية 164/4.

2- ينظر معاني القرآن 252/1، 86/2.

3- ينظر الائتلاف 62.

4- ينظر شواهد التوضيح 53، والكافية الشافية 1248/3، والجمع 268/5، والائتلاف 62.

5- ينظر الكافية الشافية 1249/3، وشواهد التوضيح 53.

6- ينظر البحر المحيط 499/3، والجمع 268/5.

7- قراءة حمزة والمطوعي وإبراهيم النخعي وقناة والأعمش ينظر المسوط في القراءات العشر للأصبهاني

175، والخرجة لأبي زرعة 189، تفسير القرطبي 2/5، والبحر 497/3، والنشر 247/2، والإتخاف

502/1.

8- الآية 1 من سورة النساء.

9- مقدمة المقتضب 112 وينظر تفسير القرطبي 2/5.

10- ينظر معاني القرآن وإعراجه 6/2، إعراب القرآن 431/1، وشرح الكافية 336/2، وانحرر الوجيز

8/4، والكشاف 493/1.

11- معاني القرآن وإعراجه 6/2.

وسلم، قال: لا تحلفوا بأبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذاك؟⁽¹⁾، وجعله الفارسي⁽²⁾ من الضعيف في القياس القليل في الاستعمال، وكذلك الرضى فعنده (الظاهر أن حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيّين، لأنّه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات)⁽³⁾.

وبين الفريق المجيز لحذف حرف الجرّ مع العطف على الضمير، والفريق المانع لهذا الحذف، فريق ثالث⁽⁴⁾، تمثّل فيما ذهب إليه الجرمي⁽⁵⁾، والزيادي⁽⁶⁾ من جواز الحذف بشرط تأكيد الضمير في نحو: مررت بك أنت وزيد، ومررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلّهم وزيد، وامتناع الحذف في حالة عدم تأكيد الضمير نحو: مررت بك وزيد.

وقد اعتمد الفريق الأوّل المجيز على القياس والسّماع، فالقياس عندهم أنّه كما يجوز أن يُبدل منه أو يُوكّد من غير إعادة جارّ، كذلك يجوز أن يُعطف عليه من غير إعادة جارّ⁽⁷⁾.

والسّماع في نحو قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽⁸⁾ فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وعند الزركشي أنّه (ليس من هذا الباب؛ لأنّ المسجد معطوف على (سبيل الله) في قوله: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾

1- معاني القرآن وإعرابه 6/2 .

2- ينظر الحجة 121/3.

3- شرح الرضى 336/2.

4- ينظر شرح الرضى 336/2 وقد أشار للجرمي وحده، وينظر اضمع 269/5 وقد أشار له وللزيادي.

5- أبو عمر صالح بن إسحاق، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، له من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير وغيرهما توفي 225هـ، ينظر تاريخ بغداد 313/9، البغية 9/2.

6- أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان كان نحويًا لغويًا راوية، صنف النقط والأشكال، والأمثال وغيرها، توفي 249 هـ. ينظر معجم الأدباء 158/1 والمنعرب 260/2، البغية 414/1.

7- ينظر اضمع 269/5.

8- الآية 215 من سورة البقرة.

ويدلّ لذلك أنّه صرّح بنسبة الصدّ إلى المسجد في قوله: ﴿أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽¹⁾،⁽²⁾.

وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾⁽³⁾ أي: لكم ولمن لستم، فقوله (من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم)، ورأى الفراء⁽⁴⁾ وهو أشهر من يمثل النحو الكوفي بعد الكسائي، رأيي البصريين في منع هذا الخفض مع حذف الخافض، وقد علّق بعد إعراب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ بقوله: (وما أقلّ ما تردّ العرب مخفوضا على مخفوض قد كنى عنه)⁽⁵⁾. ومثله الزركشي وقد نقل تأويل المانعين هذا العطف قائلا: (وأولّها المانعون كابن الدّهان بتقدير: (ويرزق من لستم) والزجاج بتقدير: (أعني من لستم). قال أبو البقاء: لأنّ المعنى: (أغناكم وأغني من لستم) وقدم أنّها نصب بـ﴿وجعلنا﴾، قال: والمراد بـ(من) العبيد والإماء والبهائم فإنّها مخلوقة لمنافعها)⁽⁶⁾.

ومن السّماع أيضا ما حكاه قطرب من قول العرب (ما فيها غيره وفّرّسه)⁽⁷⁾، ونحو قول الشاعر⁽⁸⁾:

1- الآية 3 من سورة المائدة.

2- البرهان 116/4.

3- الآية 20 من سورة الحجر.

4- المنع يتضح في تعليقه على قراءة حفص (الأرحام) في الآية السابقة، إذ يقول (هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كنى عنه) ينظر معاني القرآن 252/1.

5- معاني القرآن 86/2، ومنقول في الكافية الشافية 1252/3.

6- البرهان 115/4، 116، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 177/3، والتبيين للعكبري 73/2.

7- ورد في شواهد التوضيح 55، والكافية الشافية 1250/3، والانتلاف 63، واهمّ 268/5.

8- البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب 383/2، الكامل 39/2، ومعاني القرآن وإعرابه 7/2، وتفسير القرطبي 3/5، والانتلاف 63.

فَالْيَوْمَ قَرَرْتُ تَهْجُونَا وَكُشْتُمَنَا فَادْهَبْ قَمَائِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) بغير إعادة حرف الجر، وهو جائز عند الكوفيين، أما البصريون فعندهم أن ذلك واقع في الضرورة. وقوله⁽¹⁾:

أَكْرُّ عَلَى الْكَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

حيث خرجت (سوى) عن الظرفية، فوقعت في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (فيها) أي: أم في سواها. وقوله⁽²⁾:

أَبَاكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ

مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشْوِي

حيث عطف (مصدر) على الضمير المجرور في (بي) من غير إعادة الجار. وقوله⁽³⁾:

هَلَا سَأَلْتُ بِيذِي الْجَمَاحِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُخْرِقِ

أي: وعن أبي نعيم. وقوله⁽⁴⁾:

1 - البيت من الوافر لعباس بن مرداس في حماسة المرزوقي 158، والاستيعاب للنمري 103/3، والحماسة الشجرية 133/1، والإنصاف 464، والكافية الشافية 1252/3، والخزانة 438/2، 438/3.

2 - الرجز بلا نسبة في الكتاب 382/2، والمعاني الكبير 832، وشواهد التوضيح 55، والكافية الشافية 1251/3، واللسان (أوب) 259/1.

3 - البيت من الكامل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 86/2، والإنصاف 466، والضرائر 148، والخزانة 125/5.

4 - البيت من الطويل لمسكين الدرامي في معاني القرآن للفراء 253/1، والحيوان 494/6، واشتقاق أسماء الله للزجاجي 130، والإنصاف 465، والكافية الشافية 251/3، وشرح الأشعرني 430.

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَامِي سَيُوقِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ عَوُطُ تَقَافُ

حيث عطف (الكعب) على الضمير المحرور في (بينها) من غير إعادة الجار،
وعَلَّقَ الفراء على هذا البيت بقوله (إنما يجوز في الشعر لضيقه)⁽¹⁾. كما كان تعليق
ابن عصفور⁽²⁾ على مثل هذه الشواهد.

وغير هذه الشواهد كثير، وكان ابن مالك قد استدلل بها على صحة ما
ذهب إليه وفي ذلك يقول (ولأجل القراءة المذكورة-والأرحام-والشواهد لم أمتنع
العطف على ضمير الجر، بل نتهت على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضّل
على عدم عوده)⁽³⁾.

5- في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا، نحو قوله⁽⁴⁾:

مَا لِحَبِّ جَكَدُ أَنْ يُهَجَّرَا

وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ قِيَجْبُرَا

والأصل ولا لحبيب، فحذف حرف الجر، لكونه معطوفا بحرف منفصل وهو
قوله (لا).

6- في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو، نحو قوله⁽⁵⁾:

مَتَى عُدْتُمْ بُنَا وَكُوفَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَكَمْ تَحْشَوَاهُ نَا وَلَا وَهْنَا

حيث حذف الجار بعد (لو) في قوله (ولو فئة منا) والتقدير: ولو بفئة منا.

1- معاني القرآن 253/1.

2- الضرائر 149.

3- شرح الكافية الشافية 1252/3، وينظر 1248، وشواهد التوضيح 55.

4- الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل 191/3، والمقاصد النحوية 353/3، واخضع 224/4، وشرح الأشموني
301، والدرر 40/2.

5- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 191/3، والارتشاف 471/2، واخضع 224/4، وشرح
الأشموني 301، والدرر 40/2.

- 7- في المقرون بالهمزة بعد ما تضمّن مثل المحذوف، نحو: أزيد ابن عمرو؟ استفهاماً لمن قال: مررت بزيد. حكاية الأخفش وقال عنه أنّه كثير⁽¹⁾.
- 8- في المقرون بهلاً بعده، نحو هلاًّ دينار، لمن قال: جئت بدرهم⁽²⁾، حكاية الأخفش كذلك.
- 9- في المقرون بفاء الجزاء بعده، حكى يونس⁽³⁾: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، إِلَّا صَالِحٍ، فَطَالِحٍ، أَي: إِلَّا أَمَرَّ بِصَالِحٍ فَقَدْ مَرَرْتُ بِطَالِحٍ، والذي حكاه سيبويه⁽⁴⁾ إلا صالحاً فطالِحاً، وإلا صالحاً فطالِحاً، وقدره: إلا يكن صالحاً فطالِحاً، ونحو: اعتزمتُ على مساعدة الناسِ وإن لم أستطع فمساعدةُ أصدقائي أي فعلى مساعدة... .
- 10- في المقرون بإن بعده، نحو: امرر بأيّهم أفضلُ إن زيدا وإن عمرو، وجعل سيبويه⁽⁵⁾ إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار ربّ بعد الواو. فعلم بذلك اطرّاده.
- 11- لام التعليل إذا جرّت كي وصلتها، ولهذا جاز أن تقول في نحو: جئت كي تكرمني، أن دكي، تعليلية وأن مضمرة بعدها، وأن تكون مصدرية، واللام مقدّرة قبلها.
- 12- مع أنّ وأنّ نحو: عجبت أنّك ناجح، وأنّ نجحت، على ما ذهب إليه (الخليل والكسائي)⁽⁶⁾ ونحو قوله تعالى: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽⁷⁾ أي أو عجبتم من أن جاءكم.

1- ينظر شرح التسهيل 192/3، واطمع 225/4.

2- ينظر اطمع 225/4.

3- ينظر الكتاب 262/2، وشرح السيوطي على ألفية ابن مالك 211، وشرح الأشموني 301.

4- ينظر الكتاب 263/2، وشرح الأشموني 301.

5- ينظر الكتاب 263/2، وشرح الأشموني 301.

6- ينظر شرح الأشموني 197، 302.

7- الآية 62 من سورة الأعراف.

وقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽¹⁾ أي بآته لا إله إلا هو، وقد اطرّد حذف حرف الجرّ وصار قياسياً، مع أَنَّ وَأَنَّ لطولهما بالصلة، ويمتنع الحذف إن خيف اللبس وأشكل المراد بعد الحذف⁽²⁾، أمّا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِبُونَ أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ﴾⁽³⁾ فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أَنَّ الحذف لأجل الإبهام، ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن؛ وقد أجاب بعض المفسّرين بالتقديرين⁽⁴⁾.

13- المعطوف على خبر ليس، وما هو صالح لدخول الجار، وقد أجازاه سيبويه⁽⁵⁾، ومنعه آخرون، واشترط ابن هشام⁽⁶⁾ لجوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، نحو قول الشاعر⁽⁷⁾:

وما نمرُتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

والأصل: وَلَا لِدَيْنٍ، حيث عطف بالجرّ على محلّ المنصوب بنزع الخافض بعد (أَنْ) ممّا يدلّ على أَنَّ محلّ المنصوب بنزع الخافض بعد (أَنْ) وكذلك بعد (إِنْ) و(كَي) هو الجرّ، على تقدير الّلام في قوله (أَنْ تكون حبيبة) أي ما زرتها لأن تكون حبيبة ولا لدين أنا طالبه.

وبهذا يكون البيت شاهداً على موضعين، ما نحن فيه (أي العطف على التوهم)، والموضع السّابق في الحذف مع (أَنْ).

1- الآية 18 من سورة آل عمران.

2- ينظر شرح التصريح 313/1، وشرح الأشموني 197.

3- الآية 126 من سورة النساء.

4- ينظر تفسير القرطبي 402/5، 403، وتفسير المراغي، لأحمد مصطفى المراغي 170/5.

5- ينظر الكتاب 29/3.

6- ينظر المغني 476، واخضع 278/5.

7- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 87، والنكت 712، والإنصاف 395، والمغني 526، وشرح الأشموني

197، 302.

وقوله⁽¹⁾:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

بجر (سابق) على توهم وجود الباء في (مدرک).

وقوله⁽²⁾:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُدْرِكِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابَهَا

بجر (ناعب) على توهم وجود الباء في (مدرکين)، فعطف (ناعب) على (مدرکين).

وقد كان المازني⁽³⁾ وأبو العباس (محمد بن يزيد) لا يجيزان هذه الرواية، والرواية (عندهما) ولا ناعبا، لا يجوز أن يضم الحافض، لأنه (لا ينصرف) وهو من تمام الاسم.

وقوله⁽⁴⁾:

فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

فعطف بالجر قوله (قدير) على قوله (صفيف)، لتوهم دخول الباء في خبر (ظل)، وأورد النحاس أقوال النحاة في هذا الخفض⁽⁵⁾:

أحدها: أن يكون معطوفا على صفيف، فلما تباعد ما بينهما، وكان قبله مخفوض غلط فخفضه، وهذا القول ليس بشيء.

1- البيت من الطويل لرهير بن أبي سلمى ديوانه 90 طبعة دار العلم رواية (سابقا) وفي شرح الديوان 208 برواية (سابق شيء)، والخصائص 353/2، وأسرار العربية 154، والإنصاف 191، وشرح ابن يعيش 52/2.

2- البيت من الطويل للأحوص الرياحي في الكتاب 29/3، أخوان 431/3، والحل في شرح أبيات الجهم 111، والإنصاف 193، وشرح ابن يعيش 52/2.

3- شرح القصائد التسع المشهورات 184.

4- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 22، الاشتقاق 233، شرح القصائد التسع للنحاس 183، والمسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر التميمي 130، والمغني 460، 474، وشرح شواهد 357، والمقاصد النحوية 146/4.

5- شرح القصائد التسع المشهورات 183، 184.

والقول الآخر: وهو قول أكثر أهل اللغة، وقد أجاز سيبويه مثله، أنه كان يجوز أن يقول من بين منضج صفيق شواء، جاز في المعطوف أن تعربه إعراب الأول، وجاز لك أن تعربه بما كان يجوز في الأول.

والقول الأخير: الذي يرتضيه النحّاس فهو أن قديرا معطوف على منضج، بلا ضرورة والمعنى بين قدير والتقدير من بين منضج قدير، ثم حذف منضجا، وأقام قديرا مقامه في الإعراب، كما قال جلّ وعزّ: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾⁽¹⁾؛ وهذا ما ذهب إليه ابن هشام⁽²⁾.

ونحو قوله⁽³⁾:

أَحَقَّ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَاطِطًا إِلَّا عَلَيَّ مَرْقِبٌ
وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِبٌ

فعطف بالجزر (ولا سالك) على خبر ليس المنصوب (صاعدا)، لتوهم دخول الباء على خبرها؛ لكثرة دخولها عليه. وقوله⁽⁴⁾:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمِ مَقْدَامًا وَلَا بَاطِلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَابًا

حيث جرّ قوله (باطل) وهو معطوف على خبر (ما) المنصوب، وهو قوله (مقداماً)، وذلك لتوهم دخول الباء في هذه الأخبار، ونذر⁽⁵⁾ هذا الحذف ولم يُحسن فيما قلّ دخول الباء في خبره، نحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

1- الآية 82 من سورة يوسف.

2- المغني 460.

3- البيتان من الطويل لابن الدمينه ديوانه 103، وحماسة المرزوقي 1364، وشرح الأشموني 302.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في المغني 476، وشرح شواهد 869، والجمع 279/5.

5- ينظر المغني 476، والمعجم المفصل 794.

6- البيت من المتقارب بلا نسبة في اللسان (غش) 74/10، والمغني 477، وشرح شواهد 869، والجمع 280/5.

وما كُنْتَ ذَانِيبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنِيشٍ فِيهِمْ مُنِيلٍ

فعطف (منمّشٍ) بالتوهم على (ذا نيرب) ولم يحسن هذا العطف لقلة دخول الباء على خير كان، بخلاف خبري ليس وما، وهذا الجرّ على التوهم مع كان المنفية نادر.

وقد جعل الأنباري⁽¹⁾ هذه الشواهد من النادر الذي لا يُقاس عليه، وكذلك أبوحيان⁽²⁾ بينما عدّ ابن مالك⁽³⁾ والأشموني⁽⁴⁾ هذا الحذف قياسياً. وإن سمي هذا الأسلوب في غير القرآن الكريم العطف على التوهم، فإنّه في القرآن الكريم يسمّى بالعطف على المعنى⁽⁵⁾.

14- ومن القياسي أيضاً، حذف (رَبّ) بعد (الواو) و(الفاء) و(بل) ولكنه بعد الأوّل أكثر، وبعد الثاني كثير، وبعد الثالث قليل بالنسبة للحرفين الآخرين، وقد تحذف (رُبّ) بدون هذه الحروف.

وقد زعم الكوفيّون⁽⁶⁾ والمبرّد أنّ الجرّ بعد الواو (واو رب)، هو بالواو نفسها (لأنّ الواو بدل من ربّ... ومحال أن يحذف حرف الجرّ ولا يأتي منه بدل)⁽⁷⁾ والصحيح أن الجرّ بـ(رَبّ) المحذوفة، وهو مذهب البصريّين لا ما ذهب إليه المبرّد والكوفيّون⁽⁸⁾.

1- ينظر أسرار العربية 155.

2- ينظر الارتشاف 470/2.

3- ينظر شرح التسهيل 52/2.

4- ينظر شرح الأشموني 302.

5- ينظر اجمع 280/5، والحجة للفارسي 223/3، والمعجم المفصل 53.

6- ينظر الإنصاف المسألة 55 ص 376.

7- المقتضب 347/2، ينظر الكافية الشافية 821/2 والارتشاف 462/2، وشرح الأشموني 300.

8- ينظر الكافية الشافية 821/2، والارتشاف 462/2، وشرح الأشموني 300.

وزعم آخرون أن الجرّ هو بالفاء وبل لنيابتها مناب (ربّ). نقله⁽¹⁾ أبو حيّان والأشْمُونِي فِي الْحَيْنِ الَّذِي غَفَلَ فِيهِ ابْنُ مَالِكٍ⁽²⁾ وابن عصفور⁽³⁾ عن رأي هؤلاء، وذهبوا إلى القول أنّ النّحاة قد أجمعوا على أنّ الجرّ بعد هذين الحرفين برّب محذوفة، وإن اختلفوا بالجرّ بعد الواو، وقد ردّ الأنباري⁽⁴⁾ على من جعل الجرّ بغير ربّ المحذوفة أنّه لا الواو ولا باقي الحروف نائبة من (ربّ) المحذوفة ولا عوضا عنها؛ لأنّه لا يحسن ظهورها معها، ولا يُجمع بين العوّض والمعوّض، وإنّما هذه الواو عاطفة، وإن وقعت في أوّل القصيدة لأنّها في التقدير عاطفة على كلام مقدّر. وكذا كان ردّ ابن مالك (أنّ الواو أسوة الفاء وبل في إضمار ربّ بعدهما، ولأنّها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها، والعاطف ليس بعامل، ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها، لإمكان إسقاط الرّأوي من الأرجوزة متقدّما، وإمكان عطف الرّاجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه)⁽⁵⁾ ويزيد على هذا في التدليل على أنّ الجرّ بالواو غير صحيح أنّه (قد روى بـ(رب)) محذوفة دون شيء قبلها، فعلم أنّ الجرّ بعد الواو إنّما هو بـ(رب) كما هو بعد الفاء وبل عند التجرد منهما ومن الواو)⁽⁶⁾. وفي ذلك يقول⁽⁷⁾:

وَدُونَهُنَّ جَرَّ (مَرَسِمِ دَامِرٍ) وَفِيهِ بَأْنَتْ حِجَّةَ الْإِضْمَارِ

والصّحيح أنّ الجرّ بـ(ربّ) المحذوفة، وهو مذهب البصريّين، لا ما ذهب إليه المبرّد والكوفيّون.

1- ينظر الارتشاف 462/2، والجمع 223/4، وشرح الأشْمُونِي 300.

2- ينظر شرح التسهيل 189/3.

3- لم أعتز على رأي ابن عصفور في كتابيه القرب والضرائر ونسب في الجني الداني 76، والجمع 223/4، وشرح الأشْمُونِي 300.

4- ينظر الإنصاف 381.

5- شرح التسهيل 189/3، وينظر الكافية الشافية 821/2.

6- الكافية الشافية 823/2.

7- الكافية الشافية 820/2، 823.

ومن شواهد الجر بـ(رَبِّ) محذوفة قول الشاعر⁽¹⁾:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَمْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتَلِي
حيث حذف (رَبِّ) وأبقى عملها بعد الواو (وليل).
وقوله⁽²⁾:

وَلَيْلَةَ نَحْسٍ يَصْطَلِي الْقَوْسَ رَبَّهَا وَأَقْطَعَهُ اللَّاتِي بِهَا يَتَبَلَّ
فقد حذف (رَبِّ) وجرَّ بها بعد الواو في قوله (وليلة).
وقوله⁽³⁾:

وَمُحَمَّرَةً الْأَعْطَافِ مُغْبَرَّةِ الْحَشَا خَفَافٍ مَرَوِيَاها بَطَاءٍ عُمُودُهَا
لَقِينَا شَذَاهَا فَانْسَرَّتْ غَمَرَاتُهَا وَغُودِمَ فِينَا وَشَيْهَا وَبُرُودُهَا
حيث حذف (رَبِّ) وجرَّ بها بعد الواو في قوله (ومُحَمَّرَةً).
وقوله⁽⁴⁾:

وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَمْزَجَاؤُهُ
كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

حيث جرَّ قوله (بلدٍ) بـ(رَبِّ) محذوفة بعد الواو.
وقوله⁽⁵⁾:

-
- 1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 18، وشرح عمدة الحفاظ 272، وشرح التسهيل 187/3، والمقاصد النحوية 338/3، وشرح الأثموني 300.
 - 2- البيت من الطويل للشنفرى ديوانه 69، ونوادر القالي 206، وأعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري 124، 147، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري 99، الحماسة البصرية 352/2 وفيها (قر) مكان (نحس)، وشرح الرضى 298/4، والخزانة 34/10، 345/11.
 - 3- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 187/3.
 - 4- الرجز لرؤبة ديوانه 3، البيت الثاني في تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة 303، ومعاني القرآن للأخفش 484/2، والإنصاف 377، 529 واللسان (عمى) 411/9.
 - 5- الرجز لجران العود ديوانه 97، المقتضب 319/2، والإنصاف 271، والجنى السداني 164، والمقاصد النحوية 107/3، وشرح الأثموني 229.

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْسٌ
إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَالْإِيسُ

فقد جرّ برّ محذوفة بعد الواو قوله (بلدة).
وقوله (1):

وَمُنَاخٍ نَانِرَةٍ كَفَيْتُ وَفَامِرِسٍ نَهَلْتُ قَنَاتِي مِنْ قَطَاهُ وَعَلَّتِ
حيث جرّ قوله (مُنَاخٍ)، برّ محذوفة بعد الواو.
وقوله (2):

وَجَدَاءٍ مَا يَرْجَى بِهَا ذُوقَرَابَةُ لِعَطْفٍ وَمَا يَخْشَى السَّمَاءَ مَرِيْبُهَا
حيث جرّ قوله (جداء) وعلامة الجرّ الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من
الصّرف، وقد جرّت محذوفة بعد الواو.
وقول الراجز (3):

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُومِرِيٌّ
وَلَا خَلَا الْجِنِّ بِهَا إِنْسِيٌّ
حيث جرّ قوله (بلدة) برّ محذوفة بعد الواو.

1- البيت من الكامل لسلي بن ربيعة في حماسة المرزوقي 549/2، والتبريزي 57/2، وشرح التسهيل 188/3.

2- البيت من الطويل للعنبري في الكتاب 163/2، 298/3، والنكست 528، 954، واللسان (جدة) 201/2، (سما) 380/3. جداء: الفلاة لا ماء فيها، السماء: الصائدون نصف النهار، ربيها: وعشتها. ورفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة لحازم القرطاجي وشرحه لأبي القاسم محمد الشريف السبيتي (ت 760هـ) ويقال أنه الشريف الغرناضي ص 25.

3- الرجز نسب للعجاج في ديوانه 319، ورد في نوادر الأنصاري 558، والمنصف 62/3، الإنصاف 274، وشرح الرضي 84/2، واللسان (أنس) 234/1.

ومن الجرّ برَبّ محذوفة بعد الفاء، قول الشاعر⁽¹⁾:

فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرَضِعًا فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

حيث جرّ بـ (رَبّ) محذوفة بعد الفاء في قوله (فَمَثَلِكِ)، وبعد الواو كما في الكتاب.

وقوله⁽²⁾:

فَمَثَلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ مَرْدِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَامَرَ طَائِرٌ

حيث جرّ (مَثَلِكِ) برَبّ محذوفة بعد الفاء.

وقوله⁽³⁾:

فَإِمَّا تُعْرِضَنَّ أُمَيْمَ عَنِّي وَتَنْزِعَنَّكَ الْوَشَاةُ أُولُو النَّيَاطِ
فَحُومٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّبَاطِ

فقد جرّ قوله (حُومٍ) برَبّ محذوفة بعد الفاء.

وقوله⁽⁴⁾:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَقٍّ لَظَاهُ يَكَادُ عَلَيَّ يَلْتَهِبُ التَّهَابُ

حيث حذف (رَبّ) بعد الفاء، وقد عملت ربّ محذوفة فجرّت قوله (ذِي).

1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 12، والكتاب 163/2، وفيه الرواية بالواو: * ومثلك بكرا قد طرقت وثيبا *، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر 66، ورصف المباني 387، والجنّ الداني 75، والمقلص النحوية 336/2، وشرح الأشموني 299.

2- البيت من الطويل للجنّ المخرزي ينظر الكتاب 164/2، وشرح أبيات سيبويه 572/1، والإنصاف 378، والخزانة 85/6، استشهد به الأنباري خطأ على الجرّ برَبّ محذوفة دون واحد من الحروف الثلاثة، والصحيح أن الوزن لا يستقيم إلا والبيت مبدوء بالواو أو الفاء.

3- البيت من الوافر للمتنخل اخذني في شرح أشعار اخذلين 1267/3، والإنصاف 380، 529، وعمدة الخافض 273، وشرح التسهيل 188/3، واجنّ الداني 75، وشرح الألفية للمرادي 232/2.

4- البيت من الوافر لربيعه بن مقروم في حماسة المَرْزُوقِي 544، وشرح التسهيل 188/3، والارتشاف 461/2، والمغني 164، وشرح شواهد 466.

وقوله⁽¹⁾:

إِنْ يَشْنِ سَلْمَى بَيَاضُ الْفَوْدِ عَنْ صَلَاتِي فَذَاتَ حُسْنٍ سِوَاهَا دَائِمًا أَصِلُ

حيث جرّ برَبّ المحذوفة بعد الفاء، قوله (ذات)، والجرّ بعد الفاء والواو العاطفة كثير جدًّا، حتّى قال أبو حيّان لا يحتاج إلى مثال فإنّ دواوين العرب مملأى منه، والتأويل قليل⁽²⁾.

ومن الجرّ بـ(رَبّ) محذوفة بعد (بل) قول الرّاجز⁽³⁾:

بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ
لَا يَشْتَرِي كَتَانُهُ وَجَهْرُهُ

حيث حذف (رَبّ) بعد (بل) وجرّ بها محذوفة قوله (بلد).
وقوله⁽⁴⁾:

بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصَابَتْ
قَدْ بَكَرَتْ بِاللَّوْرِ أُمُّ عَتَّابِ

حيث جرّ بـ(رَبّ) محذوفة بعد (بل) قوله (بلد).
وقوله⁽⁵⁾:

1- البيت من البسيط لبعض الطائيين في شرح التسهيل 189/3.

2- اجمع 222/4.

3- الرجز لرؤبة في ديوانه 150، والإنصاف 529، وشرح التسهيل 189/3، والكافية الشافية 822/2،

وعمدة الحفاظ 273، ورصف المباني 156، والمقاصد النحوية 335/3، وشرح الأشموني 229.

4- الرجز لرؤبة في ديوانه 6، وبعد البيت الشاهد قوله: * يخشى مراديه وهجر ذواب *، ومعجم

مقاييس اللغة 280/3، واللسان (صب) 270/7، والارتشاف 461/2، والمغني 136، برواية (أكام)

مكان (أصباب)، والأشباه والنظائر 344/1، وشرح أبيات المغني 189/3، وأصباب جمع صب وهو

ما انحدر من الأرض.

5- الرجز لسور الذئب أو لبعض الطائيين في معاني القرآن للأخفش 295/1، والخصائص 304/1،

والمنفصل 479، والفوائد المحصورة في شرح المنصورة لابن هشام المحمي 384، وعمدة الحفاظ 977،

ورصف المباني 156، 162، 192، واللسان (ححف) 63/3، وشرح شواهد الشافية 201. انخفضة

ضرب من الترسة من الجلود خاصة.

بَلْ جَوْنِ تَيْهَاءٍ يَظْهَرُ الْجَحْفَتُ قَطَعْتُهَا إِذَا الْمَهَا تَجَوَّفَتْ

حيث جرّ بـ (رب) محذوفة قوله (جوز) بعد (بل).

ومن الجرّ برّب محذوفة دون واحد من الحروف الثلاثة (الواو، الفاء، بل) قول الشاعر⁽¹⁾:

مَرْسَمٍ دَامٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

حيث جرّ قوله (رسم) برّب محذوفة، دون أحد الحروف التي عدّها بعض النجاة عوضاً عن ربّ، وفي هذا ردّ عليهم. وقوله⁽²⁾:

أَصْهَبَ يَمْشِي مَشْيَةَ الْأَمِيرِ لَا أَوْطَفِ الرَّأْسِ وَلَا مَقْرُومِ

أي ربّ أصهب، حذف (رب) وجرّ قوله (أصهب) بفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف.

وما تقدّم من الشواهد كان دليلاً على ظاهرة خلاف الأصل، بحذف حرف الجرّ، وفيما يلي ذكر لظاهرة خلاف الأصل بحذف الجار والمجرور معاً، وإن لم يكن الجار والمجرور من العمد، إلاّ أنه قد يلتزم بذكرهما، ويصير الذكر هو الأصل، إن تعلّق الغرض بذكرهما، ويمكن مخالفة هذا الأصل بشرط وجود قرينة تعيّنهما وتعيّن مكانهما، وتمنع اللبس، وذلك كثير مع فعل الكفر والإيمان، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾⁽⁴⁾، وقوله تعالى:

1- البيت من الخفيف جميل بثينة في ديوانه 89، برواية (الغداة) مكان (الحياة)، وكتاب العين 405/7، والأغاني 99/8، وتنقيح الألباب لابن خروف ص 211، والإغراب في جدل الإغراب 48، وشرح

الرضي 297/4، وعمدة الحفاظ 224، ورصف المباني 156، 191، والمغني 136.

2- البيت من السريع نسب لذي الرمة ولم أعثر عليه في ديوانه. في الضرائر 145.

3- الآية 5 من سورة البقرة.

4- الآية 25 من سورة البقرة.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ﴾⁽¹⁾ و﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق﴾⁽²⁾ والتقدير في كل ما سبق: كفروا بالله، وكفروا بربهم، ونحو هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾⁽⁴⁾ و﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾ والتقدير فيه كله: آمنوا بالله. وهذا شائع في القرآن. ومثله قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾⁽⁶⁾ أي: لا تجزئ فيه، وكذلك ﴿لَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾⁽⁷⁾ أي: فيه و﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾⁽⁸⁾ أي: فيه و﴿وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ﴾⁽⁹⁾ أي: فيه ومثل هذا قول الشاعر⁽¹⁰⁾، وقد جعله أبو هلال العسكري⁽¹¹⁾ من الحذف الرديء:

عَجِبْتُ لَهُمْ إِذْ يَقْتُلُونَ نَفْسَهُمْ وَمَقْتَلُهُمْ عِنْدَ الْوَعَى كَانَ أَعْذَرًا

أي: إذ يقتلون نفوسهم في السلم.

وما كتبه⁽¹²⁾ بعضهم: فما زال حتى أتلّف ماله، وأهلك رجاله: وقد كان ذلك في الجهاد والإبلاء أحقّ بأهل الحزم وأولى. والوجه أن يقول: فإنّ إهلاك المال والرجال في الجهاد والإبلاء، أفضل من فعل ذلك في المواجهة.

1- الآية 38 من سورة النور.

2- الآية 170 من سورة البقرة.

3- الآية 17 من سورة الحج.

4- الآية 216 من سورة البقرة.

5- الآية 5 من سورة البقرة.

6- الآية 47 من سورة البقرة.

7-، 8-، 9- الآية 47 من سورة البقرة.

10- البيت من الطويل لعروة بن الورد ديوانه 41، برواية (يخفقون) مكان (يقتلون)، وفي نقد الشعر 204،

والصناعتين 188.

11- ينظر الصناعتين 188.

12- الصناعتين 188.

ثانيا: الأصل ألا يفصل بين حرف الجرّ ومجروره، وخلاف الأصل أن يفصل بينهما، وقد يكون الفاصل جارا أو مجرورا أو مفعولا به أو ظرفا، أو قسما أو فعلا أو حرفا وأكثر ما يكون ذلك في ضرورة شعر.

ومن النوع الأول، الفصل بين الجار والمجرور بالجار والمجرور كذلك، ومنه قول الشاعر⁽¹⁾:

يَقُولُونَ فِي الْأَكْفَاءِ أَكْبَرُ هَمٍّ أَلَا رَبِّ مِنْهُمْ مَنْ يَعِيشُ بِمَالِكَا
أراد: ربّ من يعيش بمالك منهم، وكان منه هذا الفصل ضرورة.
وقوله⁽²⁾:

رُبَّ فِي النَّاسِ مُوسِرٍ كَعَدِيمٍ وَعَدِيمٍ يَخَالُ ذَا إِيسَارٍ
أراد: ربّ موسرٍ كعديم في الناس، وفصل بين حرف الجرّ والمجرور ضرورة،
وقوله⁽³⁾:

مُخَلَّقَةٌ لَا يَسْتَطَاعُ امْرِئُاقَاؤُهَا وَلَيْسَ إِلَى - مِنْهَا - التَّنْوِيلُ سَبِيلُ
فقدّم منها وفصل بين الجار والمجرور اضطراراً.
وقوله⁽⁴⁾:

وَيَنْدُبُ شِمَاحُ بْنُ عَمْرِو وَرَهْطُهُ وَيَا رَبِّ مِنْهُمْ رَادِعٌ وَهُوَ أَشْوَسُ
أراد: وياربّ رادع منهم، قدّم (منهم) وفصل بين (ربّ) و(رادع) ضرورة.
وقوله⁽⁵⁾:

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 194/3 والارتشاف 473/2، وشرح أبيات المغني 12/4، وفيه (يقوم) مكان (يعيش).

2- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 194/3، والارتشاف 457/2، واخمع 227/4، والدرر 40/2.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الخصائص 395/2، 107/3، برواية الصدر: لو كنت في خلقة أو رأس شاهق، والضرائر 201، المقرب 217، والارتشاف 473/2.

4- البيت من الطويل لزيد الخيل في^{البرادر 301}الارتشاف 457/2، وشرح أبيات المغني 12/4، 207/3، ويروي (داع) مكان (رادع).

5- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 474/2.

وَأَسْعِدْنِي رَبَّنَا لَا تَشْقِيَهُ
وَلَا عَلَى النَّارِ تَسْلُطْ رَقَّةٌ

أراد: ولا تسلط النار على رقه، وعنه قال أبو حيان أنه (من أقبح
الفصل)⁽¹⁾.

وقوله⁽²⁾:

يَا رَبِّ عَنَّا غَمْرَةً جَلَّاهَا

وقد فصل بين (رب) ومجرورها (غمرة) بالجار والمجرور (عنا)، أي يارب
غمرة جلاها عنا .

ومن النوع الثاني، الفصل بين الجار والمجرور بالمفعول، نحو قوله⁽³⁾:

وَإِنِّي لَأَطْوِي الْكَشْحَ مِنْ دُونِ مَا انْطَوَى وَأَقْطَعُ بِالْخَرَقِ الْهَبُوعِ الْمُرَاجِمِ

أراد: وأقطع الخرق بالهبوع المراجم، ففصل بالمفعول به بين الباء ومجرورها

ومن النوع الثالث، الفصل بين الجار والمجرور بالظرف، نحو قوله⁽⁴⁾:

إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو إِنَّ عَمْرًا مُخَبَّرُ الْأَحْزَانِ

أراد: لا خير اليوم في عمرو، حيث فصل بالظرف (اليوم) بين الجار (في)
والمجرور (عمرو).

1- ينظر الارتشاف 474/2

2- الرجز بلا نسبة في الارتشاف 459/2.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الضرائر 200، وشرح التسهيل 194/3، واللسان (هـ) 19/15،
والارتشاف 473/2، واخضع 227/4، والدرر 40/2، الخرق: الموضع الذي تنخرق فيه الرياح، الهبوع
صفه للجميل، وهو الذي يمشي ممشي حمار الوحش، المراجم: الذي يرمي الأرض بأخفافه، ويسري
المراجم.

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 194/3، والارتشاف 473/2، واخضع 226/4، وشرح
الأشعرني 302، والدرر 40/2.

ومن النوع الرابع، الفصل بين الجار والمجرور بالقسم، حكاه الكسائي⁽¹⁾ في الاختيار نحو: اشتريته بـ-والله-درهم، والمراد بدرهم والله أو والله بدرهم، ويجيز هذا الفصل الأخفش⁽²⁾ إذ يقول: (رب -والله- رجل قد رأيت)، وجعله الأحمر⁽³⁾ جائزاً ومقيساً عليه⁽⁴⁾، نحو: ربّ -والله- رجل صالح صحبتُهُ، وربّ -والله- رجل عالم لقيته. قال أبو حيان، ولا يبعد ذلك، إلّا أنّ الاحتياط إلّا يُقدّم عليه إلّا بسماع⁽⁵⁾، وعند السيوطي (الأصح المنع)⁽⁶⁾، وهو الصواب عندي أيضاً، ومن قبل عدّ سيويه (أنّ هذا الفصل أكثر ما يكون في الشعر وأقلّ ما يكون في الكلام... فإن قال قائل: مررت بقائماً رجلاً، فهذا كلام قبيح ضعيف، فاعرف قبّحه، فإنّ إعرابه يسير ولو استحسّناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجلاً ولكن معرفة قبّحه أمثل من إعرابه)⁽⁷⁾.

ويقول مرّة أخرى إنه (لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلّا في الشعر)⁽⁸⁾.

ويمنعه كذلك ابن السّراج إذ يقول (وهذا لا يجوز عندنا، لأنّ حروف الجرّ لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه، وسائر النّحويين يخالفونه)⁽⁹⁾.

1- ينظر شرح التسهيل 194/3، والارتشاف 474/2، والجمع 226/4، وشرح الأشموي 302.

2- ينظر الأصول 422/1.

3- هو علي بن الحسن أو ابن المبارك الأحمر صاحب الكسائي، صنف التصريف، وتفنن البلغاء ت 194، ينظر تاريخ بغداد 104/12، والبيغة 158/2.

4- ينظر الارتشاف 456/2، والجمع 227/4.

5- ينظر الجمع 227/4.

6- الجمع 227/4.

7- الكتاب 124/2.

8- الكتاب 111/3.

9- الأصول 422/1.

ومن النوع الخامس، الفصل بين الجار والمجرور بالفعل، نحو ما حُكي من قول بعض العرب: (أخذته بأرى ألف درهم)⁽¹⁾، والأصل: أخذته بألف درهم أرى ذلك جيّداً، فحذف مفعوليهما، لدلالة الكلام عليه، وهذا تقدير المألقي⁽²⁾، وعنده أنه شاذ، وكذا الأمر عند ابن عصفور من قبل إذ يقول إن (هذا من النذور بحيث لا يلتفت إليه)⁽³⁾.

ونحو ذلك قول الشاعر⁽⁴⁾:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى - كَانَ - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

فقد فصل بين الجار والمجرور بـ (كان) الزائدة، وذلك شاذ لا يقاس عليه؛ لأنّ الأفعال والأسماء لا تزداد، وإنّما تزداد الحروف⁽⁵⁾.

والنوع السادس والأخير، الفصل بين الجار والمجرور بالحرف؛ وقد سبق القول بأنّها تكون زائدة، ومن ذلك قولنا: جئت بلا تأخير، وسررت من لا إهمال، ونحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

حَتَّى تَأْوِي إِلَى لَا فَاحِشٍ بَرَمٍ وَلَا شَحِيحٍ إِذَا أَصْحَابُهُ عَدِمُوا

حيث فصل بين الجار والمجرور بالحرف (لا) في قوله (إلى لا فاحشٍ... ولا شحيح) وهي عند النحاة زائدة لأمرين:

الأول: من حيث وصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، فهي زائدة من جهة اللفظ⁽⁷⁾.

1 - ورد في الضرائر 201، والمقرب 216، ورصف المباني 140.

2 - ينظر رصف المباني 139، 140.

3 - الضرائر 201، وينظر المقرب 216.

4 - البيت سبق تخريجه من 109.

5 - رصف المباني 140.

6 - البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 81 وفيه (غسوا) مكان عدموا، البحر المحيط 2/400، ورصف المباني 271.

7 - ينظر رصف المباني 271، واجني الداني 301.

الثاني: يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متصلين، وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه⁽¹⁾، لأنها تفيد النفي، ولا يجوز إخراجها لئلا يصير الكلام إلى إثبات.

والكوفيون⁽²⁾ يعدّون (لا) في هذه الحالة اسماً -بمعنى (غير)- مجروراً بحرف الجرّ الذي قبله، وأنّ (لا) مضاف، والكلمة التي تليها مضاف إليه قياساً على (عن) و(على) و(الكاف) إذ جعلت أسماء في حالة دخول حرف الجرّ عليها، وردّ⁽³⁾ عليهم أنّ الحروف الثلاثة لم تُنسب إليها الزيادة، وهي مقدّرة بالأسماء في موضع لا يحكم عليها بالزيادة، بخلاف (لا) فإنّها قد ثبتت لها الزيادة بين الناصب والمنصوب، نحو: أمرتك ألاّ تخرج، ونحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾⁽⁴⁾.

1- المغني 245.

2- ينظر رصف المباني 271، واجني الداني 300.

3- ينظر رصف المباني 272، واجني الداني 301.

4- الآية 11 من سورة الأعراف.

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة الفاتح - كلية الآداب

قسم اللغة العربية

بحث مقدم لثيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) بعنوان

ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي

دراسة استقصائية نقدية

المجلد الثاني

إشراف الدكتور:

مقدم من الطالبة:

عبد الله محمد الكبيش

سالمه عيسى شيمس الوارثي

العام الجامعي 1999-2000 إفرنجي

المبحث الثاني

المضاف إليه

المضاف إليه

الإضافة: نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجرّ، تُوجبُ جرّ الثاني أبداً.

وهي في اللغة: الإسناد، ومنه قول امرئ القيس⁽¹⁾:

فلما دخلناهُ أَضْفًا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ حَامِرٍ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ

أحكامها:

أولاً: الأصل ألاّ يُحذف المضاف، وخلاف الأصل حذفه جوازاً، إن عُلِمَ به (وأمن اللبس بأن بقي ما يدلّ عليه)⁽²⁾، و(كان الكلام مُشعراً بحذفه، فإن لم يكن مُشعراً بذلك، لم يجز الحذف، إلّا في ضرورة)⁽³⁾، وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار؛ لأنّ الجار مع المجرور كشيء واحد، وإضمار بعض الشيء مع إظهار بعضه لا يجوز⁽⁴⁾.

ومن النّحاة من ارتأى أنّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، وضعفه في القياس من وجهين⁽⁵⁾:

أ- أنّ المضاف نائبٌ عن حرف الجرّ وخَلَفَ عنه، فإن قلت: كتاب سلمى فالأصل كتاب لسلمى، وحذف النائب والمنوب إجحافٌ في حق العبارة، أمّا في نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽⁶⁾ فالمضاف المحذوف كالمطرّح المنسي وصارت المعاملة مع التأنيث الملفوظ به.

1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 53، واللسان (ضعيف) 109/8، (حير) 416/3، الشذور 420، والخزانة 418/7.

2- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 209/1، وينظر شرح الرضى 254/2.

3- المقرب 235، وينظر الارتشاف 328/2.

4- ينظر التخمير 59/2، وشرح ابن يعيش 26/3، 27.

5- شرح ابن يعيش 26/3.

6- الآية 82 من سورة يوسف.

ب- أن المضاف عامل في المضاف إليه، ولا يُحسَن حذف الجار وإبقاء عمله، إلاّ أنه قد جاز في المثل (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ)⁽¹⁾، فراراً من العطف على عاملين، لأنّه لم يثبت في الاستعمال، وقياساً على حذف الجار وإبقاء عمله في نحو قراءة حمزة⁽²⁾ ﴿وَأَنفُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ الْأُمْرَ حَامٍ﴾⁽³⁾؛ فكان حمله على ماله نظير أولى، وهو ممن قبيل أحسن القبيحين.

وإن أجز حذف المضاف فقد أعطى للمضاف إليه حقّ المضاف في الإعراب، وكذا في التأنيث والتذكير، والتعريف والتنكير، فمن خلفه للمضاف في إعرابه غالباً (وهو الأولى والأشهر)⁽⁴⁾ قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾⁽⁵⁾ أي أمرُ ربّك.

وقد تجرّى الأحكام على المحذوف، فبرأى ما يعود عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوُ كَظَلَمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَجِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾⁽⁶⁾ أي كذي ظلمات، فأعاد الضمير في يغشاه على المحذوف لا على ما قام مقامه.

ومما جاء فيه مراعاة الأمرين قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾⁽⁷⁾ فقد راعى المضاف إليه، فأعاد الضمير في قوله ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ على المضاف إليه وهو قوله ﴿قَرْيَةٍ﴾ وراعى المضاف إذا عطف بالضمير ﴿هَمْ﴾ على المضاف المحذوف، وتقديره (أهل)، وفي ذلك مراعاة للأمرين (المذكور والمحذوف).

1- المثل في المستقصى 328/2.

2- روح المعاني للألوسي 184//4.

3- الآية 1 من سورة النساء.

4- شرح الرضى 254/2.

5- الآية 24 من سورة الفجر.

6- الآية 39 من سورة النور.

7- الآية 3 من سورة الأعراف.

وقد يبقى المضاف إليه على جرّه، وشرط ذلك في الغالب أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه كقولهم: (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ)⁽¹⁾ أي ولا كُلُّ بَيْضَاءَ، وقولهم (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أُخِيهِ) أي ولا مثل أخيه، وقول الشاعر⁽²⁾:

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينُ امْرَأَةٍ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
أي: وَكُلُّ نَارٍ

ومن غير الغالب قراءة⁽³⁾ ابن جَمَّاز⁽⁴⁾: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»⁽⁵⁾ أي عَرَضَ الْآخِرَةِ، وكقول الشاعر⁽⁶⁾:

مَرَحِمَ اللَّهِ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانٍ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير، نحو قول الشاعر⁽⁷⁾:

يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِّصِ عَلَيْهِمْ بَرْدِي يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

أي: ماء بَرْدِي، حيث خَلَفَ المضاف إليه المضاف في التذكير بعد حذفه.

ويجوز اعتبار التذكير والتأنيث إذا كان المحذوف مؤنثاً والمضاف إليه مذكراً، أو مذكراً مضافاً إلى مؤنث، نحو: فقي زيدا، وفقئت زيدا، على مراعاة فقئت عين زيدا، ونحو: جُدِعْتُ هَندُ، وَجُدِعَ هَندٍ على مراعاة جُدِعَ أنفُ هَندٍ.

1- المثل سبق ذكره 325.

2- البيت من التقارب لأبي دزاد، الإنصاف 473، وأمالى ابن الحاجب 134/1، والمغنى 290، وشرح التصريح 56/2، والمقاصد النحوية 445/3.

3- ينظر المحتسب 281/1، ومعجم القراءات القرآنية 264/2.

4- هو سليمان بن مسلم بن جَمَّاز أبو الربيع الزهري مات بعد سنة 170هـ، ينظر غاية النهاية في طبقات القراء 315/1.

5- الآية 68 من سورة الأنفال.

6- البيت من الحفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 20، والإنصاف 41، وشرح ابن يعيش 47/1، وشرح التسهيل 271/3.

7- البيت من الكامل لحسان بن ثابت ديوانه 180، وأمالى ابن الحاجب 451/1، وشرح الرضى 257/2، وشرح الأشموني 324.

واختلف النحاة في إجازة أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير إن كان معرفة أضيف إليها (مثل) فأجازه الخليل⁽¹⁾ في نحو: له صوتٌ صوتُ الحمار، فأعرب (صوت الحمار) صفة لصوت، فـ(صوت) نكرة و(صوت حمار) معرفة لكنه حذف مثل وروعى، ومن ثمَّ جاز أن تقول: هذا رجل أخو زيد، أي مثل أخي زيد، واستضعفه سيبويه إذ عنده أن هذا (قبيحا ضعيفا لا يجوز إلّا في مواضع الاضطرار ولو جاز هذا لجاز: هذا قصيرٌ الطويلُ أي: مثل الطويل وهو قبيح جدًا)⁽²⁾.

وشواهد حذف المضاف كثيرة جدًا، منها الجائز ومنها ما وقع للضرورة، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ وَعَدْنَا عَلَىٰ مِرْسَلِكِ﴾⁽³⁾ أي على لسان رسلك، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَفَنٍ وَاحِدَةٍ﴾⁽⁴⁾ أي إلّا كبعث نفس واحدة، وقوله: ﴿يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ﴾⁽⁵⁾ أي: ذات عورة، وقوله ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾⁽⁶⁾ أي: في نكاح اليتامى وقوله ﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾⁽⁷⁾ أي حبّ العجل، وقوله ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾⁽⁸⁾ أي: على مصالح النساء.

ومن الحديث قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ((ما رأيتُ مثل الجنةِ نامَ طالبها))⁽⁹⁾، أي مثل طالب الجنة .

وقوله عليه الصلاة والسلام ((فَضِّلُ الصَّلَاةِ بِالسَّوَالِكِ عَلَى الصَّلَاةِ بِغَيْرِ سَوَالِكٍ سَبْعِينَ

1- ينظر الكتاب 361/1، وشرح الرضى 257/2، والارتشاف 529/2.

2 ينظر كتاب 361/1

3- الآية 194 من سورة آل عمران.

4- الآية 28 من سورة لقمان.

5- الآية 13 من سورة الأحزاب.

6- الآية 3 من سورة النساء.

7- الآية 92 من سورة البقرة.

8- الآية 34 من سورة النساء.

9- الحديث في نهج البلاغة 71، وصناعة الكتاب لأبي جعفر النحاس 255 وفيهما (وإن لم أر كاجنة نام طالبها ولا كالنار نام هارهما). وفي شرح الرضى 256/2.

صَلَاةً⁽¹⁾ أي فضل سبعين صلاة وقيل بسبعين صلاة.

ومن الشعر قول الخنساء⁽²⁾:

تَرْفَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

أي ذات إقبال وإدبار ولم يرتضِ الجرجاني⁽³⁾ أن يعدّ هذا معدّ ما حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، بل جعله ممّا طريق المجاز فيه الحكم، إذ تجوز في جعل نفسها (لكثرة ما تقبل وتدبر ولغلبة ذلك عليها كأنّها تجسّمت من الإقبال والإدبار)⁽⁴⁾. وقولها أيضا⁽⁵⁾:

يَا صَخْرُ وَمَرَادَ مَا قَدْ تَأَذَّرَ أَهْلُ الْمَوَارِدِ مَا فِي وَرْدِهِ عَارُ

أي ما في ترك ورده عار.

ومثله قول الشاعر⁽⁶⁾:

كَأَنَّ خَرّاً تَحْتَهَا وَقَرّاً وَفُرْشاً مَحْشُوءَةً وَإَوْرّاً

أي محشوة ريش أوز.

وقوله⁽⁷⁾:

وَأَهْلَكَ مُهْرَ أَيْكَ الدَّوَا لَيْسَ لَهُ مِنْ طَعَامٍ نَصِيبُ

أي: فقد الدواء.

1- الحديث بلفظ (سبعين ضعفا) في مسند أحمد 388/7، والدر المنثور 113/1 (ضعفا)، والمستدرک للحاکم النيسابوري 146/1.

2- البيت من البسيط في ديوانها 44، وأخصائص 302/2، وعبث الوليد للمعري 107، والبيان في شرح الديوان للعكري 134/1.

3- هو عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني النحوي كان شافعيّا أشعريّا له مصنفات عدة منها العوامل المائة، 471، أو 474، ينظر البغية 106/2.

4- دلائل الإعجاز 209، وينظر التبيان في شرح الديوان 134/1.

5- البيت من البسيط في ديوانها 43، والنصاحي 235، وأساس البلاغة (نذر) 626، ومعاهد التنصيص 346/1.

6- البيت من السريع بلا نسبة في المخصص 166/8، واللسان (وزن) 286/15، والأُمالي الشعرية 324/1.

7- البيت من المتقارب لثعلبة بن عمر العبدي في المخصص 129/15، واللسان (دوا) 455/4.

وقول الآخر⁽¹⁾:

وإني لأستحي وفي الحق مستحي إذا جاء بأعجب العرف أن أتعدّماً
أي: في ترك الحق مستحي.

وقد أجاز الحذف فيما سبق من الشواهد، للدلالة المعنى على المحذوف، إلا أنه لا يجوز الحذف إن غُدمت القرائن الدالة على المحذوف، إلا في الضرورة، إذ لا يجوز الحذف في نحو: جلست زيدا على تقدير: جلوس زيد، لأنه لا يتعين فيه حذف جلوس، لاحتمال إلى زيد، وأجازه أبو الفتح ابن جني، وفي ذلك يقول (وهذا باب- أي باب المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة- إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيدا أنك إنما أردت بذلك: ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز)⁽²⁾.
واختلف النحاة واللغويون في إجازة الحذف ومعه، وإن ورد منه في الشعر كثيراً إلا أن منهم⁽³⁾ من عدّه ضرورةً وغلطاً، ومن ذلك قول الشاعر⁽⁴⁾:

لا تَلْمَنِي عَتِيقُ حَسْبِي الَّذِي بِي إِنْ بِي يَاعَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

يريد: لا تلمني يا بن أبي عتيق، فحذف المضاف ضرورةً، وخلفه المضاف إليه في الإعراب، وكذا حرف النداء.
وقوله⁽⁵⁾:

عَشِيَّةَ فَرَّ الْحَارِثُونَ بَعْدَمَا قَضَى نَجْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ

1- البيت من الطويل بلا نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل 70 كافي اللباب في النحو للصابوني 221.

2- الخصائص 452/2، وينظر شرح التسهيل 266/3.

3- ينظر الجُمهرة لابن دريد 503/3.

4- البيت من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة ديوانه 291، وشرح التسهيل 267/3، والارتشاف 529/2، وشرح التصريح 55/2.

5- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 647، وشرح ابن يعيش 24/3، والارتشاف 528/2، وانمغ 290/4، والندرة 64/2.

يريد: ابن هوبر، حذف المضاف لضرورة القافية، وخلفه المضاف إليه وقد عُرف المحذوف من غير هذا البيت⁽¹⁾، لدلالة الحال عليه (إذ المخاطب مُشاهد لذلك في الحرب فلا يُشكل عليه المقتول)⁽²⁾، وقوله⁽³⁾:

فَهَلْ كُمْ فِيهَا إِلَى فَاتِنِي بِصِيرُ بِمَا أَغْيَا النَّطَاسِيَّ حَدِيمًا

يريد: ابن حنم، فحذف المضاف ضرورة، وقد يكون الحذف جائز لظهور المراد وشهرته عند المخاطب.

وقوله⁽⁴⁾:

صَبَّحْنَا مِنْ كَاظِمَةِ الْخُصِّ الْحَرْبِ
يَحْمِلُنَ عَبَّاسَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

يريد: عبد الله بن عباس، حذف المضاف ضرورة، ويرى ابن جني غير ذلك فيقول: (ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بداً من البيان)⁽⁵⁾.
وقوله⁽⁶⁾:

حُزِنْتُ لِي بِحَزْمٍ قَبْدَةٍ تُحْدِي كَالْيَهُودِيِّ مِنْ نَطَاةِ الرِّقَالِ

يريد: كنخل اليهودي أو كتحدّي اليهودي، فحذف المضاف ضرورة، ويكون الحذف قد وقع جوازاً إن أمن اللبس.
وقوله⁽⁷⁾:

1- ينظر الارششاف 528/2.

2- شرح ابن يعيش 24/3.

3- البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه 111، والخصائص 452/2، واللسان (نطس) 185/14، وشرح شواهد الشافية للبغدادي 116، وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ 451، النطاسي: الطبيب الخاذق.

4- الرجز بلا نسبة في الكامل 204/3، والخصائص 453/2، والجمهرة 503/3، الضرائر 169.

5- الخصائص 452/2.

6- البيت من الخفيف لكثير عزة ديوانه 396، وتأويل مشكل القرآن 212، شرح ابن يعيش 25/3، اللسان (نطاس) 191/14، فيدة موضع، ونظا قصبة خير.

7- البيت من الطويل للمصلتان (قثم بن خبة من بني عبد القيس) تأويل مشكل القرآن 201، والأماشي للقالي 141/2، والضرائر 168.

أمرى الخطفى بَدَّ القَرْمُزِ دَقَّ شِعْرُهُ وَلَكِنْ خَيْرَ مَنْ كَلَّيبٍ مُجَاشِعٍ

يريد: ابن الخطفى، وهو جرير، والخطفى جدّه.

وقوله⁽¹⁾:

وَكُلَّ صَمُوتٍ تَكَلَّهَ تَبَعِيَّةٍ وَنَسَجَ سُلَيْمٍ كُلَّ قَضَاءٍ ذَائِلٍ

يريد: أبا سليم، وهو داود عليه السلام، لأنّه هو الذي صنع الدروع، وسُليم

تصغير (سليمان) صلوات الله عليه، تصغير ترخيم.

وقوله⁽²⁾:

فِيهِ السَّرِمَاحُ وَفِيهِ كُلُّ سَائِغَةٍ بَيْضَاءُ مُحْكَمَةٍ مِنْ صُنْعِ سَلَامٍ

يريد من صنع أبي سلام، وأراد بسلام سليمان صلوات الله عليه.

وقد لا يُكْتَفَى بحذف المضاف فقط، بل يُحذف متضايفان وَيُسْتَغْنَى عنهما،

بالتّالث، نحو قوله تعالى: ﴿تَدُومِرُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾⁽³⁾ أي كدوران عين الذي يُغشى.

وقد يحذف ثلاثة متضايفات، وَيُسْتَغْنَى عنهما بالرّابع، نحو قوله⁽⁴⁾:

وَلَا الْحَبَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ ثَقَلَبُ طَرْفِهَا حَدَمَ الصُّقُومِ

يريد: ولا الحجّاج صاحب عين مثل عين بنت ماء.

ونحو قوله⁽⁵⁾:

1- البيت من الطويل للناطقة الدنياني ديوانه 146، والمعاني الكبير 1032، والحمهرة 503/3، ما يجوز للشاعر في الضرورة 166.

2- البيت من البسيط للحطّية (أوس بن مالك) ديوانه 128 وفيه (جدلاء مبهم) مكان (بيضاء محكمة)، والمعاني الكبير 1035، والضرائر 168. وما يجوز للشاعر في الضرورة 166.

3- الآية 19 من سورة الأحزاب.

4- البيت من الوافر للإمام بن أكرم النميري في الكتاب 73/2، والنكت 478/1، الحماسة البصرية 298/2.

5- البيت من الطويل للكحلبة العربي في الوساطة بين المتني وخصومه 436. شرح الرضي 257/2، وشرح الأشموني 325.

فَأَدْمَرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزْنِيَّةٍ أَصْبَعًا

يريد: ذا مقدار مسافة أصبع.

وقد يقام مقام محذوف مضاف إلى محذوف قائم مقامه رابع، نحو قوله⁽¹⁾:

أَبِثَّنْ إِلَّا اصْطِيَادَ الْفُلُوبِ بَأْغِيْنِ وَجَرَّةٍ حِينًا فَحِينًا

والتقدير: بمثل أعين ظباء وجرة.

وقد يُستغنى بمضاف إلى مضاف رابع عن الثاني والثالث، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ أَثَرِ

الرَّسُولِ﴾⁽²⁾ أي من أثر حافر فرس الرسول.

ومع كثرة الشواهد على حذف المضاف، إلا أنه قد منعه بعض اللغويين والتحاة، فمنهم من عدّ هذا الحذف من الغلط والضّرورة، فأورده ابن دريد⁽³⁾ تحت عنوان (باب ما أجروه على الغلط فجاءوا به في أشعارهم)⁽⁴⁾، وكذا ذكر ابن فارس⁽⁵⁾ وقد أورد أغلاطا للشّعراء أن (هذا كثير وليس الغرض الإبانة عن أن الشعراء يخطئون كما يخطئ الناس، ويغلطون كما يغلطون، وكلّ الذي ذكره التحوين في إجازة ذلك والاحتجاج له، جنس من التكلف، ولو صلح ذلك لصلح النصب موضع الخفض، والمدّ موضع القصر، كما جاز عندهم القصر في الممدود)⁽⁶⁾.

وأفضل تعليق عندي عن هذه الظاهرة، هو ترديد قول ابن يعيش أنه: (قد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس، كأنّ ذلك لثقة الشاعر بعلم المخاطب أو نظرًا

1- البيت من المتقارب بلا نسبة في شرح التسهيل 269/3، والارتشاف 530/2، والمساعد 365/2.

2- الآية 94 من سورة طه.

3- ابن دريد هو محمد بن الحسن مولده بالبصرة 223 ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات 321 له من التصانيف الجمهرة، والأمالى ينظر مراتب النحويين 137:135، والبغية 81:71/1.

4- الجمهرة في اللغة 503/3.

5- هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرّازي المقيم بمعدان واسع الأدب متبحرا في اللغة العربية فقيها شافعيًا، صنّف الجمل والمقاييس في اللغة، وفقه اللغة، وذم الخطأ في الشعر. ت 395، ينظر أنباه الرواة 130/1 :

127 ، البغية 352/1.

6- ذم الخطأ في الشعر 23.

إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه فلم يعبأ بالإلباس⁽¹⁾.

ثانياً: الأصل ألاّ يحذف المضاف إليه، وخلاف الأصل جواز حذف ما علم من المضاف إليه، ويكون ذلك على ثلاثة أقسام:

أ- أن يُزال من المضاف ما يستحقّه من إعراب وتنوين، ويُنَى على الضّمّ نحو (أخذت عشرة كتبٍ ليس غيرُ) أي ليس غير ذلك ، ونحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾⁽²⁾.

ب- أن يبقى إعرابه، ويردّ إليه تنوينه، وهو الغالب نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَاهُ الْأُمُتَالَ﴾⁽³⁾ أي : وكلّ إنسانٍ ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا مَا كَدُّوا﴾⁽⁴⁾ وفي بعض القراءات⁽⁵⁾ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

ج- أن يبقى إعرابه ولا ينوّن، ولا تردّ إليه التّون إن كان مثنّى أو مجموعاً كما كان في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف، نحو قولك: خذ ربعاً ونصفاً ما حصل، والأصل خذ ربع ما حصل، ونصف ما حصل، ونحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

يَا مَنْ مَرَّئِي عَامِراً أُسْرِبُهُ بَيْنَ ذِمْرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

أي بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد على رأي المبرّد فحذف المضاف إليه الأول، لدلالة الثاني عليه وبقي المضاف على ما هو عليه.

1- شرح المفصل 25/3.

2- الآية 3 من سورة الروم.

3- الآية 39 من سورة الفرقان.

4- الآية 109 من سورة الإسراء.

5- قراءة الجرج مع التنوين قراءة أبي السّمّان والجحدري وعون العقيلي. البحر 375/8.

6- البيت من المنسرح نسب للفرزدق وليس في ديوانه بتحقيقاته الثلاثة، الكتاب 180/1، والمقتضب 229/4، وإعراب القرآن للنحاس 263/3.

ونحو قوله⁽¹⁾:

أَكَايِدُهَا حَتَّى أَعْرِسَ بَعْدَهَا يَكُونُ سُحَيْرًا، أَوْ بَعِيدًا فَاهْجَعَا

يريد: بعيد سُحِيرٍ، فحذف وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.
ونحو قوله⁽²⁾:

عَلَّقْتَ أَمْالِي قَعَمَتِ النِّعَمُ

بِمِثْلِ أَوْ أَفْعَ مِنْ وَبَلِ الدَّيَمِ

يريد: بمثل وَبَلِ الدَّيَمِ، حذف المضاف إليه وبقي المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.
وقوله⁽³⁾:

وَإِنْ نَرَمَاكَ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فِيهِ كَحَقِّ مَشْؤُمٍ

أي: لحقه مشؤوم: فحذف المضاف إليه وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

ونحو قوله⁽⁴⁾:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مَنْ عُلِقِمَةِ الْفَاخِرِ

أي: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، فلم يتنون لهذا السبب، إضافة إلى أنه ممنوع من الصرف.

ومن غير الغالب، قراءة ابن محيصن⁽⁵⁾ قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁶⁾ بضم الفاء

دون تنوين علي تقدير: لا خوف شيء، وقرأ يعقوب والأزهري⁽⁷⁾ ﴿لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 40، والخزانة 505/6، واللباب للصابون 222.

2- الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك 225/2، والمقاصد النحوية 451/3، واللباب للصابون 299.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 40.

4- البيت من السريع للأعشى في ديوانه 94، برواية (الفاجر) الكتاب 324/1، والمقتضب 218/3، والخصائص 197/2، والمرتبّل 291.

5- روح المعاني 240/1.

6- الآية 37 من سورة البقرة.

7- التذكرة في القراءات للشيخ أبي الحسن طاهر عبد المنعم بن غلبون 313/2.

بفتح الفاء من غير تنوين على أن (لا) نافية للجنس و(خوف) اسمها مبني على الفتح في محل نصب.

وفي قراءة ابن محيصن بالضم وقد حذف المضاف (كأنه حذف لنية الإضافة أو لكثرة الاستعمال، أو لملاحظة اللام في الاسم، ليحصل التعادل في كون (لا) دخلت على المعرفة في كلا الجملتين).⁽¹⁾

ونحو ذلك قول بعض الصحابة رضي الله عنهم، وقد سئل: (كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: أربع)⁽²⁾، برفع أربع في بعض النسخ وبنصبها. وارتأى ابن مالك⁽³⁾ أن كليهما جائز، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظائر.

وقد اختلف النحاة في إعراب بعض الشواهد بين كونها شاهداً على ظاهرة حذف المضاف، أم كونها شاهداً على ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فقد عدّ المبرد⁽⁴⁾ الاسمين اللذين لفظهما واحد، والآخر منهما مضاف، أن أولهما مضاف إلى محذوف، يبينه الثاني، واستشهد بعدة آيات كان سيبويه⁽⁵⁾ قبله قد استشهد بها على ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، إذ عدّ الاسم الأول مضافاً والثاني مقحماً يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإلى هذا الرأي ذهب ابن هشام⁽⁶⁾ إذ يرى أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى، ومن ذلك قول الشاعر⁽⁷⁾:

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَمَّ قَارِحٍ تَهْدِي الْجُزَارَةَ

فتقديرها عند المبرد: إلا علالة قارح أو بداهة قارح، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني، وعند سيبويه: إلا علالة قارح أو بداهته، فلما اضطر للاختصار حذف الضمير، وقدم بداهة وضمها إلى علالة فالبيت عنده شاهد على الفصل.

1- روح المعاني 240/1

2- الحديث في متن البخاري 305/1 بروايات عدة غير المذكورتين (أربعاً، أربع عمرات، أربع، أربع عمر).

3- ينظر شواهد التوضيح 39.

4- ينظر المقتضب 227/4.

5- ينظر الكتاب 176/1، 180، 280/2.

6- ينظر المغني 620.

7- البيت من مجزوء الكامل للأعشى ديوانه 78، والكتاب 179/1، والمذكر والمؤنث للفراء 116، المقتضب

228/4، وسر صناعة الإعراب 297/1، وإعراب القرآن للنحاس 263/3، علالة: البقية من الشيء، بداهة:

مفاجأة، قارح: فرس، جزاره: أطراف الجزور.

ثالثاً: الأصل أن يتجرّد المضاف من الألف واللام، (لأنّ الإضافة منافية للألف واللام، فلا يُجمع بينهما)⁽¹⁾، فـ(تعريف المضاف في باب الإضافة يُطلب من المضاف إليه... فيمتنع أن يطلب من غيره تعريفه)⁽²⁾، وخلاف الأصل دخول الألف واللام على المضاف ؛ ويجوز ذلك ولكن بشرط:

أن تكون الإضافة لفظيّة (غير محضة)، (واغتفر ذلك لأنّها على نيّة الانفصال)⁽³⁾ فجاز دخول اللام، ويرى الخوارزمي أنّ العلة في ذلك (لأنّه وقع اليأس عن تعريف المضاف بالمضاف إليه)⁽⁴⁾، ويجوز في هذه الإضافة اقتران المضاف بأل في خمس مسائل⁽⁵⁾:

أ- أن يكون المضاف إليه مقرونا (بأل) نحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

أَبَا نَبَايَ قَتَلِي وَمَا فِي دِمَائِهَا
شِقَاءٌ وَهَنْ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ

يجرّ الحوائم بإضافة الشافيات وسوّغ ذلك كون المضاف إليه وصفاً مقترنا بأل .

ب- أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه أل، نحو قوله⁽⁷⁾:

لَكَدُ ظَمَرِ الزَّوَارِ أَقْفِيَةِ الْعِدَا
بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَاسُ الرِّسِّ وَالْقَتْلِ

حيث أضاف الزوار جمع زائر صفة مقرونة بأل إلى أقفية مضافة إلى العدا المقرونة

بأل.

ج- أن يكون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير ما فيه أل، نحو قوله⁽⁸⁾:

¹ - شرح ابن عقيل 46/3.

² - التخمير 7/2.

³ - ينظر شرح ابن عقيل 67/3، واخمع 271/4، والكواكب الدرية 68/2.

⁴ - التخمير 10/2.

⁵ - ينظر أوضح المسالك 176:171/2، وشرح التصريح 30:29/2.

⁶ - البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه بطبعاته الثلاثة، ورد في أوضح المسالك 173/2، وشرح

التصريح 29/2، وشرح الأشموني 308.

⁷ - البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 173/2، والمقاصد النحوية 391/3، وشرح التصريح 29/2،

وشرح الأشموني 308.

⁸ - البيت من الكامل بلا نسبة في أوضح المسالك 174/2، وشرح التصريح 29/2، واخمع 274/4، وشرح

الأشموني 308، والدرر 57/2.

الْوُدُّ أَنْتَ الْمُسْتَحَقُّ صَفْوُهُ مِنِّْي وَإِنْ لَمْ أَمْرُجْ مِنْكَ نَوَالاً

ففي قوله (المستحقُّ صفْوُهُ) أضاف الاسم المقترن بـأل (المستحقَّة) لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه (أل) وهو قوله (الودُّ).
د- أن يكون الوصف المضاف مثنى، نحو قوله (1):

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّْي الْمُسْتَوْطِنَا عَدْنِ فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا يَغْنِي

حيث أضاف الاسم المقترن بـأل (المستوطنان) إلى اسم ليس مقترناً بها (عدن)، وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً مثنى.

هـ- أن يكون الوصف المضاف جمع مذكر سالماً، نحو قوله (2):

لَيْسَ الْأَخِلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي مَرْحَمٍ

ففي قوله (المضْغِي مَسَامِعِهِمْ) أضاف الاسم المقترن بـأل (المضغِي) إلى اسم ليس مقترن بها، وهو (مسامعهم) لكون المضاف جمع مذكر سالماً.
وقد تدخل أل على المضاف-المجموع جمع مذكر سالم- والمضاف إليه مقترن بـأل نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (3).

أما الكوفيون (4) فقد أجازوا دخول (أل) على نحو (الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم والمائة الدينار) وحجَّتْهم في ذلك السَّماع، وقد استدلُّوا بقول أبي هريرة رضي الله عنه: ((ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفُهُ فَأَتَى بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ)) (5) إلّا أن ما ذهب إليه الكوفيون مردود لضعفه قياساً وقلته استعمالاً، وقد أورد ابن مالك (6) توجيهات عدّة لتخريج الحديث الشريف، وهي:

1- البيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك 175/2، وشرح التصريح 29/2، والجمع 274/4، والدرر 57/2.

2- البيت من البسيط بلا نسبة في أوضح المسالك 176/2، والمقاصد النحوية 394/3، وشرح التصريح 30/2، الجمع 274/4، والدرر 57/2.

3- الآية 33 من سورة الحج.

4- ينظر الإنصاف 316، والجنى الداني 198، والجمع 275/4، والكواكب الدرية 62/2.

5- الحديث في معن البخاري باب الكفالة بلفظ (فأتى بالآلف دينار... ثم انصرف بالآلف الدينار) 38/2، 39.

6- ينظر شواهد التوضيح 60:57، الوجه الأول تجده أيضاً في شرح التسهيل 272/3.

-أحدها وهي الأجود كما وصفها ابن مالك، أن يكون أراد بالألف، ألف دينار على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف وهو البدل لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ، وجعل من هذا القبيل قوله صلى الله عليه وسلم: ((قَامَ فَقَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتِ))⁽¹⁾ فيحمل على أن المراد فقراً العشر عشر آياتٍ، على البدل، ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافاً إليه مجروراً.

ومنه أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام: ((خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمِ الْأَقْرَحِ الْأَرْثَمِ الْمُحْجَلِ ثَلَاثٍ))⁽²⁾ أي المحجل بحجل ثلاث. وهذا أجود من أن يكون على تقدير المحجل في ثلاث عند ابن مالك، وردّه العكبري وقد سبق ذكره في مبحث المجرور بالحرف، ومنه قول الراجز⁽³⁾:

الْأَكْلُ الْمَالَ الْيَتِيمَ بَطْرًا
يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَصْلَى سَقْرًا

أراد: الأكل المال مال اليتيم.
وقوله⁽⁴⁾:

الْمَالُ ذِي كَرَمٍ تَمَى مَحَامِدُهُ مَا دَامَ يَبْذُلُهُ فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ

أراد: المال مال ذي كرم.

-الثاني، أن يكون الأصل جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع الفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾⁽⁵⁾.

-الثالث، أن يكون الألف مضافاً إلى دينار، والألف واللام زائدتان. فلذلك لم يمنعنا من الإضافة.

1- الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ باب صلاة الليل 368/1، وفي شرح الزرقاني على الموطأ 356/1، وفيهما برواية (ثم قرأ العشر الآيات)

2- الحديث سبق تخريجه ص 296 .

3- الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل 271/3، وشواهد التوضيح 58، والدرر 65/2.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 272/3، وشواهد التوضيح 58.

5- الآية 31 من سورة النور.

وذكر جواز هذا الوجه أبو علي الفارسي، وحمل عليه قول الشاعر⁽¹⁾:

تُولَى الضَّجِيعَ إِذَا تَبَّهَ مَوْهِنًا كَالْأَقْحَوَانِ مِنَ الرَّشَاشِ الْمُسْتَقَى

أراد: من رشاش المستقى، والألف واللام، زائدتان غير مانعتين من الإضافة.
هذه التوجيهات الثلاثة هي التي أعمل فيها ابن مالك ذهنه لتخريج الحديث الشريف.

وقد تدخل (أل) على الكلمة بدلا من الإضافة (لأنهما جميعا دليان من دلائل الأسماء)⁽²⁾ نحو قوله تعالى: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾⁽³⁾ أي: عن هواها، فأقام الألف واللام مقام الإضافة، وقوله عز وجل ﴿يُضَاهِرُ مَا فِي بَطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾⁽⁴⁾. المراد: جلودهم. ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ﴾⁽⁵⁾ أي وكتبنا لموسى في ألواح، وقوله جل شأنه: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾⁽⁶⁾ أي هي مأواه، وقوله عز وجل: ﴿فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ﴾⁽⁷⁾، ومثل هذا كثير جدًا في القرآن الكريم، ومنه في الشعر قوله⁽⁸⁾:

لَهُمْ شَيْمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ، فَلَا حَلَامَ غَيْرُ عَوَازِبِ
أي: أحلامهم غير عوازب، ومعناها: عقولهم غير غائبة.
وقوله⁽⁹⁾:

وَلَوْ سُلِّتَ غَنَى الثَّوَامِ وَقَوْمُهَا إِذَا لَمْ تُوَامِرِ النَّاجِدَ الشَّفَتَانِ

أراد: شفتاه.

1- البيت سبق ذكره ص 231

2- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري 70.

3- الآية 39 من سورة النازعات.

4- الآية 19 من سورة الحج.

5- الآية 145 من سورة الأعراف.

6- الآية 40 من سورة النازعات.

7- الآية 40 من سورة الرحمن.

8- البيت من الطويل للناطقة الذبياني ديوانه 12، والسبع الطوال 71، وتفسير القرطبي 206/3، والخزانة 330/3.

9- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 628، وشرح التسهيل 90/2، وشواهد التوضيح 216، واللسان (ضرب) 250/8، و(مضج) 126/13.

وقوله⁽¹⁾:

وإِنَّا نَرَىٰ أَقْدَامَنَا فِي نَعَالِهِمْ وَأَنفُنَا بَيْنَ اللَّحَىٰ وَالْحَوَاجِبِ
أي: بين لحاهم وحواجِبهم.

وقوله⁽²⁾:

وَأَمَّا إِذَا مَرَّ كَبُورًا فَالْوَجُورُ فِي السَّرَّوْعِ مِنْ صَدَا الْبَيْضِ حُمٌ
أي: فوجوههم.

وقوله⁽³⁾:

تَخْلَلْنَ أَبْوَابَ الْخُدُومِ بِأَعْيُنٍ غَسْرَابِيْبَ وَالْأَلْوَانِ بَيْضٌ نَوَاصِعُ
أي: وألوانها بيضٌ.

وقوله⁽⁴⁾:

فَلَمَّا شَرَاهَا فَاضَتْ الْعَيْنُ عِبْرَةً* وَفِي الصَّدْرِ حَزَنَانٌ مِنَ اللَّوْمِ حَامِرٌ
أراد: في صدره.

رابعاً: الأصل ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأنه بمنزلة الشيء الواحد⁽⁵⁾، وخلاف الأصل هو الفصل بينهما، وذلك على قسمين: (جائز في السّعة ومخصوص بالضرورة)⁽⁶⁾.

أ- الجائز في السّعة، ويكون في هذه المسائل:

1- البيت من الطويل بلا نسبة في شروح سقط الزند 35/1، والسبع الطوال لابن الأنباري 71، وأعجب العجب في شرح لامية العرب 95، وشرح التسهيل 102/3.

2- البيت من المتقارب للأعشى القيسي في الكامل 375/1، وشرح التسهيل 102/3، حم جمع أحم وهو الأسود من كل شيء.

3- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 1290، وشرح التسهيل 102/3.

4- البيت من الطويل للشماخ ديوانه 49، السبع الطوال 71، الأضداد لابن الأنباري 73، رواية الديوان * من الوجد حامز* حمز بمعنى شديد وقيل ممض محرق. الديوان.

5- ينظر الإنصاف 431، وشرح ابن يعيش 19/3.

6- شرح المكودي على ألفية ابن مالك 210/1.

1- أن يكون المضاف شبيها بالفعل (مصدرا أو اسم فاعل) والفاصل بينه وبين المضاف مفعول المضاف، نحو قراءة ابن عامر⁽¹⁾ ﴿وَكَذَلِكَ نُرِيَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁽²⁾ بنصب (أولادهم) مفعولا للمضاف المصدر (قتل)، وجرّ (شركائهم) مضافا إليه، ونحو قول الشاعر⁽³⁾:

عَوَّأَ إِذَا جَبَّاهُمْ إِلَى السَّلَمِ رَأْفَةً فَسُقْنَاهُمْ سُوقَ-الْبَغَاثِ-الْأَجَادِلِ
ففصل بين المصدر المضاف (سوق) وفاعله (الأجادل) بالمفعول به (البغاث). وقوله⁽⁴⁾:

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ كَالْقَوَانِسِ

فداسهم دَوْسَ-الحَصِيدِ-الدَّائِسِ

حيث فصل بمفعول المصدر (الحصيد) بين المضاف (دوس) والمضاف إليه (الدائس) وكما يضاف المصدر، فإنه يضاف اسم الفاعل نحو قوله تعالى في قراءة بعض السلف⁽⁵⁾ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعْدَهُ رُسُلُهُ﴾⁽⁶⁾ بنصب (وعده) مفعولا للمضاف اسم الفاعل (مخلف) وجرّ (رسله) مضافا إليه. ونحو ذلك قول الشاعر⁽⁷⁾:

1- ينظر السبعة 270، وحجة القراءات 273، والجمعة لأبي علي 409/3، والكشف عن وجوه القراءات لمكي 453/1.

2- الآية 138 من سورة الأنعام.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الكافية الشافية 987/2، وأوضح المسالك 228/2، والمقاصد النحوية 465/3، وشرح الأشتوني 327 بغاث: ضعاف الطيور، الأجادل: الصقور.

4- الرجز لعمر بن كلثوم في شرح التسهيل 278/3، والكافية الشافية 986/2، والمقاصد النحوية 461/3، وشرح الأشتوني 327.

5- ينظر الكشف 384/2، والبحر 456/6.

6- الآية 47 من سورة إبراهيم.

7- البيت من الكامل بلا نسبة في الكافية الشافية 988/2، وأوضح المسالك 228/2، وشرح التصريح 58/2، وشرح الأشتوني 327.

مَا مَرَّكَ يَوْقِنُ مَنْ يُؤْمَكَ بِالْغَتَى وَسِوَاكَ مَانِعٌ فَضْلُهُ-الاحتاج

فصل الشاعر بين المضاف (مانع) اسم الفاعل، والمضاف إليه (الاحتاج). بمفعول ثانٍ للمضاف (فضله) لأنَّ (مانع) ينصب مفعولين، وأصل نظام الكلام: وسواك مانعٌ المحتاجُ فضله.

2- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف مفعول للمضاف، نحو قوله⁽¹⁾ صلى الله عليه وسلم ((هَلْ أَتَيْتُمْ تَارِكِي صَاحِي)) والأصل تاركون صاحبي لي. وأصل الكلام تاركون صاحبي لي، فصل بالجار والمجرور (لي) بين اسم الفاعل ومفعوله ونحو ذلك قولهم⁽²⁾ ((تَرَكْتُ يَوْمًا نَفْسِي وَهَوَايَا، سَعَى لَهَا فِي مَرَدَايَا)) حيث فصل بالظرف (يومًا) بين المصدر المضاف (ترك) ومفعوله (نفسك) المضاف إليه. ونحو قول الشاعر⁽³⁾:

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونُ وَمُدْحَى كَنَاحَتِ يَوْمًا-صَخْرَةٌ بَعْسِلٍ

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه (ناحت) و(صخرة) بالظرف (يومًا). 3- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، ومنه ما حكاه الكسائي⁽⁴⁾ (هذا غلامٌ-والله-زيد) ففصل بجملة القسم-(والله)-بين المضاف (غلام) والمضاف إليه (زيد)، وما حكاه أبو عبيدة⁽⁵⁾ (إِنَّ الشَّاةَ لَتَجْتَرِي صَوْتَ-والله-ربّها) أي صاحبها. 4- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إمّا) نحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

1- اخذت الشريف في صحيح البخاري بحاشية الندي كتاب تفسير القرآن سورة الأنفال 131/3، وسنن البيهقي

436/10 واستشهد به ابن مالك في الكافية الشافية 992/2.

2- قول العرب تحده في أوضح المسالك 227/2، والمساعد 368، وشرح التصريح 58/2، والجمع 294/4.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في المختص 203/11، وشراهد التوضيح 167، واللسان (عسل) 211/9 وشني، أمر من رشت السهم، أي أصلح حالي بخير، عسيل: مكنسة العطار يجمع بها العطر.

4- ينظر الإنصاف 431، والكافية الشافية 993/2، وشرح ابن عقيل 83/3، وشرح التصريح 58/2، والجمع 295/4.

5- ينظر الإنصاف 431، والكافية الشافية 994/2، وشرح ابن عقيل 83/3، وشرح التصريح 58/2، والجمع 295/4، وشرح الأختري 328.

6- البيت من الطويل لتأبط شرا ديوانه 87، والخصائص 405/2، والمغني 643، وحاشية الخضري 19/2.

هـَا خُطَّتَا-إِمَّا-إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَادَةٍ وَالْقُلُّ بِالْحُرِّ أَجْدَمُ

حيث فصل بـ(إمّا) بين المضاف (خطتا) والمضاف إليه (إسارٍ ومِنَّةٍ) ، وزاد ابن مالك⁽¹⁾ هذا الموضع في جواز الفصل بين المتضايقين وأضاف أنّ من روى (إسارٍ) بالرفع، فقد جعله شاهداً على الضّرورة بحذف النون من (خطتا)، وعند ابن هشام أنّ في الروايتين (لم ينفك البيت عن ضرورة)⁽²⁾.

ب- والمختصّ بالشعر، وذلك في أربع مسائل أجازها الكوفيون عند الضّرورة،

وهي:

1- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي عنهما، وذلك نحو قول الشاعر⁽³⁾:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ كَفَّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَامِرُ أَوْ يُزِيلُ

فصل بين المضاف (كفّ) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوماً) وهو أجنبي. وقوله⁽⁴⁾:

أُنْجَبَ أَيَّامٌ-وَالِدَاهُ بِهِ- إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَاهُ

ففصل بين المضاف (أيّام) والمضاف إليه (إذ) بفاعل غير المضاف وهو (والده)، الذي هو فاعل (أنجب) أي أنجب والده به أيّام إذ نجلاه. وقوله⁽⁵⁾:

تُسْقَى امْتِيَا حَاكَدَى-السُّوَاكُ-رَيْقَتِهَا كَمَا تَصْنَعُ مَاءَ الْمَرْيَةِ الرَّصْفُ

ففصل بين المضاف (ندى) والمضاف إليه (ريقتها). بمفعول غير المضاف، وهو (المسواك).

1- ينظر الكافية الشافية 994/2، وشرح التصريح 58/2، وشرح الأشموني 328.

2- المعنى 644 وينظر الخزانة 499/7.

3- البيت من الوافر لأبي حية النميري في الكتاب 179/1، وغيار الشعر 47، والإنصاف 432، والمقاصد النحوية 370/3.

4- البيت من المنسرح للأعشى في شرح ديوانه 268، ومجالس ثعلب 77/1، وأوضح المسالك 230/2، الأشموني 328، وحاشية الخضري 19/2.

5- البيت من البسيط لجريز ديوانه 171/1، والكافية الشافية 989/2، وأوضح المسالك 231/2، وشرح الأشموني 328، وحاشية الخضري 19/2، امتياحا: استخراج ريقها بالسواك، الرصف: الحجارة المتقاربة المرصوفة.

وقوله⁽¹⁾:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَاثِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

الأصل: شفت غلاثل صدورها عبد القيس منها. ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل وبالجار والمجرور.

وقوله⁽²⁾:

هَمَّا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوءَةً فَدَعَا هُمَا

فصل بين المضاف (أخوا) والمضاف إليه (من...) بالأجنبي الجار والمجرور (في الحرب)

2- الفصل بينهما بفاعل المضاف، نحو قوله⁽³⁾:

مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهُوَى مِنْ طِبٍّ

وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ سَوْجَدٍ - صَبٍّ

فصل بين المضاف (قهر) وهو مصدر، والمضاف إليه (صب)، وهو مفعول ذلك المصدر، بفاعل المصدر (وجد). فأصل الكلام: ولا عدمننا قهر صب وجد، أي لم نعدم أن يقهر الوجد الصب.
وقوله⁽⁴⁾:

نَرَى أَسْهَمًا لِلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُمَيِّ وَلَا نَرَى عَوِيَّ تَقْضِ - أَهْوَاؤُنَا - الْعَزْمِ

1- البيت من الطويل بلا نسبة في الإفصاح للفارقي 201، والإنصاف 428، وتفسير القرطبي 92/7، والكافية الشافية 991/2، والخزانة 413/4.

2- البيت من الطويل لعمره الخثمية، أو درنا بنت ععبة ينظر الكتاب 180/1، وعيار الشعر 47، وأشعار النساء للمرزباني 175، والخصائص 405/2، والصناعتين 165.

3- الرجز بلا نسبة في الكافية الشافية 993/2، وأوضح المسالك 233/2، وشرح الأشموني 329، وحاشية الخضري 19/2.

4- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 235/2، وشرح الأشموني 329، وحاشية الخضري 19/2.

فقد فصل بين المضاف (نقض) وهو مصدر، والمضاف إليه (العزم)، وهو مفعول المصدر، بالفاعل (أهواؤنا)، وأصل الكلام: ولا نرعى عن نقض العزم أهواؤنا، وتقديره: ولا نرعى عن أن ننقض أهواؤنا عزائمتنا.

3- الفصل بينهما بنعت المضاف، نحو قوله⁽¹⁾:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَيْقَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ

أصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، ففصل بالوصف الذي هو (شيخ الأباطح) بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب). وقوله⁽²⁾:

وَلَنْ حَكَلْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَا خُلِقْتُ بِيَمِينِ أَصْدَقٍ مِنْ يَمِينِكَ مَقْسِمِ

أي: يمين مقسم أصدق من يمينك. وقوله⁽³⁾:

لَهَا حَامِلٌ أُرْعَى بَرِيَّةً كُلَّمَا تَنَاوَلَ كَفَاهُ الْيَسَارُ الْجَوَانِحِ

أراد: أرعى الجوانح، ففصل بنعت وهو جملة (برية كلما تناول كفاه اليسار)، لأنها في حكم نعت مفرد.

4- الفصل بينهما بالتداء، نحو قوله⁽⁴⁾:

كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَاعَ عَصَاهُ -

نَزِيدَ حَمَارُ دُقِّ بِاللَّجَامِ

1- البيت من الشَّوْزِيسْ سَبَّ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ وَقِيلَ تَمَلَّ بِهِ يَضْرُ أَوْصَحَ الْمُسَانِفِ 255/2، وشرح ابن سفيان

84/3، وشرح الأشموني 328، المرادى: عبد الرحمن بن ملجم قاتل سيدنا علي كرم الله وجهه.

2- البيت من الكامل للفرزدق ديوانه 550، وشرح ابن عقيل 85/3، والمقاصد النحوية 484/3، وشرح الأشموني 328.

3- البيت من الطويل لسويد بن الصامت في شرح التسهيل 276/3، وشرح عمده الحافظ 497، وقبله البيت:

أَدِينُ وَمَادِينِي عَلَيْكُمْ بِمَعْرَمٍ وَلَكِنْ عَلَى الشَّرِّ الْجَلَادِ الْقَرَاوِجِ

فهذا البيت في أدب الكاتب لابن قتيبة 350، وشرح ابن يعيش 70/5، في اللسان (قرح) 93/11.

4- الرجز بلا نسبة في الخصائص 404/2، إعراب القرآن المنسوب للزجاج 682/2، وشرح ابن عقيل 86/3، وشرح الأشموني 329.

فصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بجملة النداء (أبا عصام) مع حرف النداء المقدر، وأصل الكلام: كأن برذون زيد يا أبا عصام، حمارٌ دُقَّ باللحام. وقوله⁽¹⁾:

وفاقُ كعبٌ يُجِيرُ مُنْقَذُكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ الْخُلْدِ فِي سَفَرٍ

أي: وفاقٌ يجير يا كعبٌ منقذٌ لك، ففصل بجملة النداء (كعب)، مع حرف النداء المحذوف.

5- وقد يفصل بينهما بالفعل المُلغى، نحو قوله⁽²⁾:

بأيِّ تَراهُمُ الْأَرْضِينَ حَلُّوا أَلَدَبَرَّانِ أَمْ عَسَوْا الْكُفَّارِ

أراد: بأي الأرضين، وقوله (تراهم) زائدة (فعل مُلغى).

6- وقد يفصل بالمفعول لأجله، نحو قوله⁽³⁾:

معاودُ جُرْأَةٍ وَقْتِ الْهَوَادِي أَشَمُّ كَأَنَّهُ مُرْجُلٌ عَبُوسٌ

أراد: معاودٌ وقت الهوادي جرأةً.

وقد يفصل بينهما بجملة الشرط، نحو ما حكاه ابن الأنباري⁽⁴⁾ (هذا غلامٌ-إن شاء الله-أخيك)⁽⁵⁾.

7- وقد يفصل بينهما باسم التفضيل، نحو قوله⁽⁶⁾:

1- البيت من البسيط لبجير بن زهير بن أبي سلمى، شرح ابن عقيل 86/3، والجمع 296/4، وشرح الأشموني 329، والدرر 67/2.

2- البيت من الوافر بلا نسبة في المقاصد النحوية 490/3، وشرح التصريح 60/2، والجمع 297/4، والدرر 68/2، وشرح الأشموني 329.

3- البيت من الوافر لأبي زيد الطائي في ديوانه 98، وشرح التصريح 60/2، والجمع 297/4، وشرح الأشموني 329، والدرر 68/2 ويروى بقلب العجر صدرا في المقتضب 377/4.

4- أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري النحوي اللغوي أملى كتباً كثيرة منها الأضداد، والسبع الطوال توفي 327 أو 328. ينظر البغية 312/1.

5- ينظر الدر المنصور 117/5، وشرح التصريح 58/2، وشرح الأشموني 329.

6- الرجز بلا نسبة في شواهد التوضيح 103، وحاشية الخنيزي 18/1.

مه عاذلي، فهائماً لن أبرحاً

بمثل أو أحسن من شمس الضحى

أراد: بمثل شمس الضحى، أو أحسن من شمس الضحى، ففصل باسم التفضيل.

أما الفراء فقد اشترط لجواز الفصل أن يكون في الشيئين المصطحبين، ولا يميزه في الشيئين المتباعدين يقول: (سمعت أبا ثروان العكلي يقول: (قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلَ مَنْ قَالَهُ⁽¹⁾) ففصل بقوله (ورجل) بين المضاف (يد) والمضاف إليه (من قاله) وجاز ذلك لأن الشيئين مصطحبان، ولم يجز قولك اشتريت داراً أو غلاماً زيد، لأن الشيئين متباعدان، ونحو قوله⁽²⁾:

يَا مَنْ مَرَأَى عَامِراً ضَا أُسْرُهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

أي: بين ذراعي الأسد وجبهته، بهذا استشهد سيبويه، بينما ورد الشاهد في موضع سابق على ظاهرة الحذف عند المبرّد، إذ عنده أن المضاف إليه الأول قد حُذف لدلالة الثاني عليه.

وقوله⁽³⁾:

سَقَى الْأَمْرَضِينَ الْقَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنًا فَنِيَطَتْ عُرْمَى الْأَمَالِ بِالزَّرْمَعِ وَالضَّرْعِ

أي سهلها وحزنها، حيث فصل بين المتضايفين باسم يقتضي الإضافة أيضاً. وقوله⁽⁴⁾:

إِلَّا عُلَاكَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحَ نَهْدِ الْجُرَامَةِ

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه باسم يقتضي الإضافة أيضاً، وهو (بُدَاهة) فَأَنْزَلْنَا مِزْلَةً اسْمَ وَاحِدٍ مُضَافٍ، فَاَلْمُضَافَانِ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى، فَالْعُلَاةُ آخِرُ جَرَى الْفَرَسِ، وَالبُدَاهةُ أَوَّلُهُ، وَفِي هَذَا الْبَيْتِ شَاهِدٌ عَلَى الْفَصْلِ عِنْدَ سَيْبَوَيْهِ، وَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْمِرْدِّ.

1- ينظر معاني القرآن 322/2، وسر صناعة الإعراب 298/1، وعمدة الخافض 504.

2- البيت سبق ذكره 333 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 40، وشرح ابن عقيل 77/3، وشرح الأشموني 326.

4- البيت سبق ذكره 335 .

ومع كثرة الشواهد وتنوعها التي ورد فيها الفصل، إلا أن من الناحة من عد ما وقع منه مخالفا للأصل لا يجوز القياس عليه، فهو من القبيح⁽¹⁾، كما ذكر سيبويه، وإن أجاز البصريون⁽²⁾ الفصل بين المتضايين، بالظرف وحرف الجر، لأنه يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، فإن ابن جني يقول (والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر)⁽³⁾، ويقول مرة أخرى في تعليقه على قول الشاعر⁽⁴⁾:

فَرَجَجَتْهَا بِمَرْجَجَةٍ نَرَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرْزَادَةَ

(ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول فذلك أقوى في نفوسهم)⁽⁵⁾.

وتجد في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج عند الحديث عن الفصل بين المتضايين عبارة (وهذا ضرورة ليس بضرورة، لأنه قد كثر عندهم ذلك، وأنشدوا فيه أبياتاً جمّة)⁽⁶⁾ وقد اعتدّ بالسماع لكثرة ما ورد من الشواهد عن هذه المسألة.

أما الزمخشري فقد أنكر قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ نُرِيَنَّ لَكثيرًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾⁽⁷⁾ بالفصل بمفعول المصدر بين المضاف والمضاف إليه، وأن هذا الفصل (شيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمحاً، وردّ:

* نَرَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَرْزَادَةَ *

1- ينظر الكتاب 1/180.

2- ينظر الإنصاف 427، 435.

3- الخصائص 2/404.

4- البيت سبق تخريجه ص 40.

5- ينظر الخصائص 2/406.

6- إعراب القرآن المنسوب للزجاج 2/681.

7- الآية 138 من سورة الأنعام، والقراءة سبق تخريجها ص 341.

فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمهِ
وجزالتِه؟ والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً
بالياء⁽¹⁾.

وقد ردّ تحامل الزمخشري، بأنّ هذه القراءة متواترة، واعتذر له بأنّه ليس من
أهل الشّانين (علم القراءة وعلم الأصول)، ثم إنّ القراءة لم تخالف القياس وذلك أنّ
الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن كان عسراً، إلّا أنّ المصدر إذا أُضيف إلى
معموله فهو مقدّر بالفعل وبهذا التقدير عمل، وهو أن لم تكن إضافته غير محضة إلّا
أنه شُبّه بما إضافته غير محضة حتّى قاله بعض النّحاة⁽²⁾ ثم يُردف بقوله (وليس
غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة)⁽³⁾.

وإن يكن صاحب الإنصاف قد اعتذر للزمخشري، فإنّ أبا حيّان قد تحامل
عليه بشدّة، إذ يردّ هذه القراءة المتواترة (وهي المنسوبة إلى العربي الصّريح المحض
الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللّحن في لسان العرب)⁽⁴⁾ ويردّف
قائلاً (وأعجب لعجمي ضعيف في النّحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة،
موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرّجل
بالقرّاء الأئمة الذين تخيّرُهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد
المسلمون على نقلهم ومعرفتهم ودينهم)⁽⁵⁾.

والحقّ أنّه في كلام الزمخشري ما يدعو للعجب في أن يقع عالم كبير مثله في
مثل هذا الزّلل، وقد جعل الأستاذ سعيد الأفغاني في كلام الزمخشري (زلّتان
كبيرتان يتعلّق بهما الشّادي في علم التّراجمات، فأبنا الأولى: فني جلت الأسماء
المشعرة بأن ابن عامر حرّ في اختراع القراءة، حتّى قد عجب بعضهم من هذا الجهل

1- الكشف 54/2.

2- ينظر الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال للإمام ناصر الدين الإسكندري المالكي 53/2، 54.

3- المصدر السابق والصفحة نفسها.

4- البحر المحيط 657/4.

5- البحر المحيط 658/4.

الساذج بما هو معروف ضرورة ، والمقرّر البديهي أنّ القراءة سماع محض لا مجال للاجتهاد فيها، وأمّا الثانية : فظنّه أنّ القارئ أسير الرّسم وأنّ الذي حمل ابن عامر على جرّ (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشّامي وهذه شبه تلك في الجهالة، فالقراءة تُتلقّى مشافهة بالإسناد، وهي-عادة-توافق الرّسم، وليس لقارئ أن يقرأ قراءة لم يتلقّاها وإن وافقت الرّسم⁽¹⁾.

وقد حُمِلَ على الزمخشري من قِبَل القدماء والمحدثين، وإن لم يكن وحده من ردّ هذه القراءة، إلا أنّه وحده من أساء وأغلظ في الردّ، إذ قد سبقه القراء⁽²⁾ إلى قدح هذه القراءة، وابن جني⁽³⁾، ومكي بن أبي طالب⁽⁴⁾، إذ يقول (هذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنّه إنّما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظّروف، لا تساعهم في الظّروف)⁽⁵⁾. وكذلك الأنباري⁽⁶⁾.

وقد سبق أبا حيان للدّفاع عن هذه القراءة القرطبي⁽⁷⁾ وهو يرّد على من سبق الزمخشري⁽⁸⁾ مثل أبي غانم أحمد بن حمدان⁽⁹⁾ النحوي: (قراءة ابن عامر لا

1- في أصول النحو 42، 43.

2- ينظر معاني القرآن 357/1، 358.

3- ينظر الخصائص 407/2.

4- هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيس ولد بالقيروان سنة 355هـ له تصانيف عدة منها التبصرة في القراءات، والكشف عليه، ومشكل إعراب القرآن، وغيرها مات 437هـ. ينظر غاية النهاية 309/2، 310.

5- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب 454/1.

6- ينظر الإنصاف 435.

7- هو محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي من كتبه الجامع لأحكام القرآن الكريم مطبوع في عشرين مجلدا وغيره ت 571هـ ينظر الأعلام 322/5.

8- القرطبي قد عاصر الزمخشري المتوفى 538، والمعاصرة حجاب فلم يرد عليه ورد على من سبقه.

9- هو أحمد بن حمدان بن أحمد الورسامي الليثي، أبو حاتم الرازي ت 322، ينظر الأعلام 119/1، وفيه ثلاثة آخرين باسم أحمد بن حمدان وما استبعد كونه أحدهم هو تاريخ وفاتهم، وكناهم فهذا أبو حاتم أقرب لأن يكون أبو غانم وقع فيه تعريف.

تجوز في العريضة ، وهي زلّة عالم ، وإذا زلّ العالم لم يَجْزُ اتّباعه، ورّد قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يُرَدَّ من زلّ منهم أوَسَّهَا إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصّواب⁽¹⁾ وكذا قول القشيري⁽²⁾: (وقال قوم هذا قبيح)⁽³⁾ فقد ردّ عليهم القرطبي، وعلى من سبقهم بقوله (وهذا محال، لأنّه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلّم فهو الفصيح لا القبيح)⁽⁴⁾.

وكذا ردّ السمين الحلبي⁽⁴⁾ على أن من أنكر قراءة ابن عامر بقوله (وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعها لا ينبغي أن يلتفت إليها، لأنّها طعن في التواتر وإن كانت صادرة من أئمة أكابر، وأيضا فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحّة هذه القراءة لغة)⁽⁵⁾ وقد علمنا ذلك مما سبق من شواهد شعرية، ونثرية من حديث الرسول صلى الله عليه وسلّم وأقوال قد حكاها الكسائي وأبو عبيدة وابن الأنباري.

ولا غرابة وقد رُدّت القراءة وهي متواترة، أن يُردّ ما عداها من الشواهد شعرية كانت أم نثرية، وقد أغلظ في ردّها هي الأخرى، فهذا أبو الحسن⁽⁶⁾ يقول

1- ينظر تفسير القرطبي 92/7.

2- هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك النيسابوري القشيري، شيخ خراسان، كانت إقامته بنيسابور وبها توفي 365، من كتبه: التيسير في التفسير، ولطائف الإشارات والرسالة القشيرية، ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي 83/11، والأعلام 57/4، وينظر الأعلام 198/5، وقد أشار إلى أربعة يسمون هذا الاسم والمرجح أن يكون المذكور هو المقصود.

3- تفسير القرطبي 93/7. لم أجد قول القشيري في لطائف الإشارات. تحقيق د. إبراهيم بسيوني.

4- هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف من أبرز شيوخه أبو حيان، ومن أبرز مصنفاته الدر المنصون، وتفسير القرآن وغيرهما 756هـ، ينظر طبقات القراء 152/1، وطبقات الشافعية للأسنوي 512/2.

5- الدر المنصون 166/5.

6- النص بعينه يختلف في نسبه بين الإفصاح للفارقي 201 إذ يجعله لابن كيسان، وفي الخزانة منسوب للأخفش 416/4، وسبب الاختلاف أن كليهما (الأخفش وابن كيسان) يكنى بأبي الحسن، فالأول

في تعليقه على البيت⁽¹⁾:

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ
غَلَائِلُ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

(أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بما ليس بظرف، وهو من أفحش ما جاء في الشعر، ودعت إليه ضرورة، وتقدير الكلام. وقد شفت غلائلُ صدورِها. و(الغلائل): جمع غليلة مثل عظيمة وعظام... وقال أبو الحسن: (إن كان الشعر لمن يوثق بعربيته فإنه يجوز أن يكون أخرج غلائل غير مضافة وقدّر فيها التنوين، لأنها لا تنصرف، ثم جاء بالصدر مجرورة على نية إعادتها)⁽²⁾ فهذا أبو الحسن ينكر ويغلظ في القول إذ، يقول (أفحش ما جاء في الشعر...).

وكذا استقبح ابن يعيش هذا الفصل إذ يقول (الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح)، لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف ويقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما)⁽³⁾.

ولم يستقبح هذا النحاة فقط بل تعدّاه إلى الأدباء والبلغاء، فهذا ابن طباطبا يعلّق عقب ذكره للأبيات التي وقع فيها الفصل، فيقول: (فهذا هو الكلام الغث المستكره والغلق... فلا تجعل هذا حجة، وليتجنب ما أشبهه)⁽⁴⁾.

وهذا المعري يقول (وقبيح أن يقال في الكلام: (جاءني غلامٌ وجاريتك وأنت تريد: جاءني غلامك وجاريتك)⁽⁵⁾ إذ يجعل هذا الفصل بين المتضايقين قبيحا،

اسمه سعيد بن معدة أبو الحسن الأخفش ت 221 ينظر البغية 590/1 والثاني اسمه محمد بن أحمد بن

إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي ت 299 ينظر البغية 18/1 وقد سبق التعريف بهما.

1- البيت سبق ذكره ص 344.

2- ينظر الإفصاح 201، والخزانة 416/4 فالنص منقول فيهما.

3- شرح ابن يعيش 19/3.

4- عيار الشعر 83.

5- عبت الوليد 49.

فالتنوين (تنوين كلمة غلام) مبهم لا دليل فيه على الإضافة، وحذف التنوين مدخل ذلك في الضرورات.

ومثله قول العكبري في تعليقه على بيت المتنبي⁽¹⁾:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَنَلَا وَالْبَيْنُ جَامِرٌ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

(وهم يستعملون هذا في الشعر، ولو قلت، في النثر أفضل وأكرم الناس زيد، تريد أفضل الناس وأكرمهم لقب، وإنما الفصح أكرم الناس وأفضلهم)⁽²⁾. وقال أبو هلال العسكري وقد أورد أبياتا فصل فيها بين المتضايفين: (وليس للمحدث أن يجعل هذه الأبيات حجة، ويبنى عليها، فإنه لا يُعذر في شيء منها، لاجتماع الناس اليوم على بحانة أمثالها، واستجادة ما يصحّ من الكلام ويستبين، واسترذال ما يُشكل ويُستبهم)⁽³⁾.

وقال ابن فارس بعد أن ذكر قول الشاعر⁽⁴⁾:

قَفَا عِنْدَ - مِمَّا تَعْرِفَان - مُرْبُوعٌ

قال: (فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أثبتّه العربيّة وأصولها فمردود)⁽⁵⁾.

خامسا: الأصل أن يحذف التنوين، ونون التثنية والجمع، وذلك لأنهما يدلّان على كمال الاسم، والإضافة تدلّ على نقصانه والشّيء الواحد لا يكون كاملا وناقصا في حالة واحدة، لأنّ الإضافة تدلّ على الاتصال، والتنوين يدل على

1- البيت من البسيط للمتنبي في ديوانه بشرح العكبري 162/3.

2- التبيان 162/3.

3- الصناعتين 165.

4- شطر البيت من الطويل بلا نسبة في الصاحي 469، والمزهر 498/2، وكتاب أحمد بن فارس وريادته

في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأدبي. هادي حمودي 94.

5- الصاحي 469، وينظر المزهر 498/2.

الانفصال، فلا يجمع بينهما⁽¹⁾، وظاهرة خلاف الأصل هنا تمثلت في ثلاثة مظاهر أحدهما إثبات النون مع الإضافة في ضرورة الشعر، والثاني التجاوز، وحذف تاء التأنيت، والثالث: حذف النون بدون إضافة، فمن إثبات النون في ضرورة الشعر، قوله⁽²⁾:

هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

حيث جمع بين نون الجمع والضمير (الأمرونه) للضرورة الشعرية. وقوله⁽³⁾:

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَقِينَ مَرَاهِقُهُ

حيث جمع بين نون الجمع والضمير في قوله (محتضرونه)، للضرورة الشعرية. وقوله⁽⁴⁾:

فَمَا أَدْرِي وَكُلُّ الظَّنِّ ظَنِّي أُمْسِلِنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاجِي

فقوله (أمسلمني) النون فيه للوقاية، وهي لا تلحق الأسماء، وإنما لحقتها هنا شذوذاً، وقيل إنَّ النون فيه هي التنوين لحقه شذوذاً⁽⁵⁾. وقوله⁽⁶⁾:

1- الكواكب الدرية 63/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 188/1، والكامل 364/1، ومجالس ثعلب 123/1، وأما ابن الحاجب 391/1، والضرائر 127.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الكتاب 188/1، والكامل 364/1، والصحاح (ها) 2559/6، وشرح ابن يعيش 125/2، والمقرب 138.

4- البيت من الوافر ليزيد بن محرم أو محمد الخارثي ينظر المختص 220/2، ورصف المباني 363، والمغنى 345، والمقاصد النحوية 385/1، والدرر 43/1.

5- المقاصد النحوية 386/1.

6- البيت من البسيط نسب لأبي محلم السعدي في الكامل 363/1 برواية (يحملني) ولا شاهد فيها، والإنصاف 129، وشرح الرضى 232/2، والخزانة 265/4، 396/5.

أَلَا قَتَى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ

فالتَّوْن للوقاية في قوله (حاملني)، وحقها ألا تتصل بالاسم، وقيل إن النَّون للتَّوْنين، وكلاهما شاذ، وأنشده المبرد برواية (يحملني) وبذلك يكون البيت جارٍ على الأصل ولا شاهد فيه على الشذوذ.

وعند المبرد⁽¹⁾ أنَّ البيتَين الأولين محمولين على الضَّرورة، وكلاهما مصنوع، وليس أحدٌ من النَّحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضَّرورة.

ووجه آخرون البيتَين، أنَّ الهاء للسَّكت، وردَّ عليهم ابن عصفور (أنَّ ذلك ضعيف، لما يلزم من إدخالها على معرب، وبابه أن لا يدخل إلا على مبني ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة، ومن إثباتها ألا تلحق إلا في الوقف)⁽²⁾.

ويخالف هذا الأصل بصورة أخرى، فلا يُكتفي بحذف التَّوْنين، أو نوني التَّثنية والجمع، بل يتعدى ذلك إلى حذف تاء التَّأنيث، إذ يرى الفراء أنَّ (الخافض وما خُفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة)⁽³⁾. ورأى ابن مالك أنَّه يجوز حذف تاء التَّأنيث (إن يوقع حذفها في التباس مذكَّر بمؤنَّث كحذف تاء ابنة، أو مفرد يجمع كحذف تاء ثمرة)⁽⁴⁾.

ومن شواهد هذه الظَّاهرة قراءة بعض القراء⁽⁵⁾ ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾⁽⁶⁾ أي عُدَّتَه، وجعل الفراء من هذا القبيل قوله تعالى ﴿وَإِذَا قَامَ الصَّلَاةُ﴾⁽⁷⁾ وقوله ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ سَيَّغْلِبُونَ﴾⁽⁸⁾ فلما أضافوا أسقطوا الهاء، بناءً على أنَّه لا يُقال

1- ينظر الكامل 364/1.

2- الضرائر 28.

3- معاني القرآن 254/2.

4- شرح التسهيل 224/3.

5- ينظر الكشف 193/2، وفي شواذ خالويه 58 (عده).

6- الآية 46 من سورة التوبة.

7- الآية 36 من سورة النور.

8- الآية 2 من سورة الروم.

دون الإضافة في الإقامة، إقام، ولا في الغلبة: غلب، أما الزمخشري⁽¹⁾ فإنه يرى أنه لا حذف في قوله تعالى ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ فالغلب والغلب مصدران كالجلب والجلب والحلب والحلب.

ومن تلك الشواهد أيضا قول الشاعر⁽²⁾:

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَأَبْجَرُدُوا وَأَخْلَفُوا عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

يريد بقوله (عِدَّ الأمر) عِدَّة الأمر، وجاز حذف التاء لأمن اللبس، لأنه لا يقال في عِدَّة عُدَّ.

وقوله⁽³⁾:

إِنَّكَ أَنْتَ الْحَزِينُ فِي أَثَرِ الْيَوْمِ فَإِنْ كُنُونِيَهُمْ تُقِمِ

يريد بقوله: (نِيَهُمْ) نِيَتَهُمْ، جاز حذف التاء لأمن اللبس، لأنه لا مذكر لهذه الكلمة.

وقوله⁽⁴⁾:

وَنَارِ فُيَيْلِ الصُّبْحِ بَادَرَتْ قُدْحَهَا حَيَا النَّارِ قَدْ أَوْقَدْتُهَا لِلْمُسَافِرِ

يريد بقوله: (حيا النار) حياة النار، فحذف تاء التأنيث من المضاف، لأمن اللبس.

وقوله⁽⁵⁾:

- 1- ينظر الكشف 214/3.
- 2- البيت من البسيط لأبي أمية الفضل بن عباس بن أبي خب في معاني القرآن للفراء 254/2، والكشاف 193/2، وشرح التسهيل 224/3، وشرح الكافية الشافية 901/2.
- 3- البيت من المنسرح للناطقة الجعدي ديوانه 49، ومحالس العلماء للزجاجي 12، والتصحيح للعسكري 103، وشرح التسهيل 224/3.
- 4- البيت من الطويل لكعب بن زهير ديوانه 36، والحيوان 489/4، والمعاني الكبير 431/1، وشرح الكافية الشافية 901/2، واللسان (حيا) 426/3.
- 5- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 225/3.

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي، هَلْ تَنْظُرُ خَالِدٌ
 أَي: عِيَادِي. ⁽¹⁾
 وقوله (1):

وَأَحْلَى مِنَ التَّمْرِ الْجَنَى وَفِيهِمْ بَسَالَةً نَفْسٍ إِنْ أُرِيدَ بَسَالُهَا
 يريد بقوله (بسالتها) بسالتها، وحذفت التاء من المضاف عندما أُمن اللبس.
 وقوله (2):

هَاتَكْتُهُ حَتَّى أَنْجَلْتَ أَكْدَامَهُ
 وَاِنْحَسَرَتْ عَنْ مَعْرِفِي نَكَرَاؤُهُ

يريد بقوله (معرفي) معرفتي، ولا مذكّر لها، فحذفت تاء التأنيث جوازاً لأمن اللبس.

فقد حذفت تاء التأنيث في هذه الشواهد، لأمن اللبس، فالأصل المراعى في هذه الظاهرة هو أمن اللبس، ولا عبرة للمخالفة طالما أمن اللبس.
 ومن مظاهر خلاف الأصل أيضاً التجاوز وحذف هذه النون، في غير الإضافة لما حكى عن الكسائي (3) أنه أنشد (4):

يَا حَبِّ قَدْ أَمْسَيْنَا وَلَمْ تَنَامِ الْعَيْنَا

قال: أراد: العينان، فحذف النون، ويجوز أنه أراد العين والألف للإطلاق.
 وقوله (5):

-
- 1- البيت من الطويل للحظيئة في ديوانه 228، وشرح التسهيل 225/3، واللسان (يسل) 411/1.
 - 2- الرجز لرؤية ديوانه 4، وأساس البلاغة (هتكت) 479، وشرح التسهيل 225/3.
 - 3- ينظر الشعر 125.
 - 4- البيت من المحدث بلا نسبة في تهذيب اللغة (خطا) 521/7، والشعر 125، وأما الشجري 306/2، والضرائر 48، 108.
 - 5- البيت من الكامل للأحطل ديوانه 387، والكتاب 186/1، والمقتضب 146/4، والاشتقاق 338، وسر الصناعة 536/2، ورصف المباني 341، وشرح التصريح 132/1.

أَبْنِي كَلْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَّا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَا

يريد اللذان، فحذف النون على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة⁽¹⁾.
حذف النون تخفيفاً لطول الاسم، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة، لأن
الأسماء الموصولة لا تضاف وغير هذا كثير من الشواهد على هذه الظاهرة.

سادساً: الأصل ألا يضاف الشيء إلى مرادفه ولا إلى صفته ولا إلى موصوفه،
(لأنه يتخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره، إذ لا يتخصص
الشيء أو يتعرف بنفسه)⁽²⁾؛ لذا لم يضاف إلى مرادفه فلا يقال: ليث أسامة وقمح برّ
(أما امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها، فلأنه يخرجها عن وضعها بتقديمها
وخروجها عن كونها تابعة)⁽³⁾ فلا يقال: مُجَدُّ طَالِبٍ إذ لا تضاف صفة إلى
موصوفها، ولا موصوف إلى صفته، نحو تلميذ مجتهد.

وخلاف الأصل أن يرد شيء من هذا القليل، إلا أنه وإن ورد يؤوّل فيصير
وفق الأصل، وقد وردت شواهد كثيرة موهمة بظاهرة خلاف الأصل، من ذلك:
أ- إضافة الشيء إلى مرادفه، نحو قولهم: جاءني سعيدٌ كُرْزٍ، وتأويله أن يراد
بالأول المسمّى وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمّى هذا الاسم، ونحو: هذا ليثُ
أسامة، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ: فَصَبَّحَهُمْ دُؤَالِ حَسَّانٍ يُرْجِي الْمَوْتَ وَالشَّرَّعَا

أي: صبحهم الجيش الذي يقال له: آل حسان.

ومثله قول الآخر⁽⁵⁾:

1- ينظر شرح التصريح 132/1.

2- شرح ابن عقيل 49/3، وينظر الإنصاف 437.

3- الإيضاح 415/1.

4- البيت من البسيط للأعشى في ديوانه 106، والخصائص 27/3، والمختضب 347/1، وشرح ابن يعيش 13/3.

5- البيت من الوافر بلا نسبة في الخصائص 27/3، وشرح ابن يعيش 13/3.

إِذَا مَا كُنْتُ مِثْلَ ذَوِي عَدِيٍّ وَدِينَارٍ، فَقَامَ عَلَى نَاعِي

أي: مثل كل واحد من الرجلين المسمين (عديا) و(دينارا)
وقوله (1):

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْسِي مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودُ

أي: إقامة صاحب الاسم، وصاحبه هو صباح.
وقوله (2):

إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوَانِجُ مَنْ قَلْبِي ظِلْمَاءُ وَالْبَبُ

المراد: يا آل النبي، أي: يا أصحاب هذا الاسم الذي هو آل النبي، و(ذلك
مبالغة في البيان، وفي ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم عندهم غير المسمى
إذ لو كان إيّاه لما جاز إضافته إليه) (3).

ب- وما خالف الأصل في الظاهر، بإضافة الصفة إلى موصوفها قولهم:
جرد قطيفة، وسحق عمامة، وسمل سربال، وتأويله أن يقدر موصوف محذوف،
والصفة أضيفت إلى جنسها، أي: شيء جزء من جنس القطيفة، وشيء سحق من
جنس العمامة، وشيء سمل من جنس السربال، ومنه قول الشاعر (4):

إِنَّا مُحَيُّوكُ يَا سَلَمَى فَحَيِّنَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

والأصل: إن سقيت الناس الكرام، ثم قدّم الصفة وجعلها نوعاً مضافاً إلى
الجنس.

1- البيت من الوافر لأنس بن مدركة الخثعمي، ورد في التبصرة والتذكرة 308/1، والتخمير 38/2،
وشرح ابن يعيش 12/3، وشرح التسهيل 231/3.

2- البيت من الطويل للكميت بن زيد، ورد في الخصائص 27/3، والتخمير 38/2، وشرح التسهيل
230/3، وشرح الرضي 240/2.

3- النحر الوافي 42/3.

4- البيت من البسيط نسب لبشامة بن حزن النهشلي ورد في شرح التسهيل 231/3، والمساعد 334/2،
والمقاصد النحوية 370/3.

وقوله⁽¹⁾:

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا مَرْكَبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّعْدِ
والأصل: الطير العائذات، قدم الصفة (العائذات) على الموصوف (الطير).
وقوله⁽²⁾:

وَمَا نَزَوْدَنِي غَيْرَ سَحْقٍ عَمَامَةٍ وَخَمْسَ مِئَةٍ مِنْهَا قِسِيٌّ وَمَرَاثِفُ
والأصل (عمامة سحق) قدم الصفة على الموصوف.
وقوله⁽³⁾:

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ، عَفَى بِعَدَاكَ قَطْرُ مَغْنَاهُ، وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ
والأصل: البرد السحق.

ج- ومما عُدَّ أنه قد جاء مخالفا للأصل، ما أُوهم أنه من إضافة الموصوف إلى صفته، نحو قولهم: حبة الحمقاء، صلاة الأولى، مسجد الجامع، وقوله تعالى ﴿حَقَّ الْيَقِينُ﴾⁽⁴⁾ و﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾⁽⁵⁾ و﴿دِينِ الْقِيَمَةِ﴾⁽⁶⁾ و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾⁽⁷⁾ و﴿وَعْدُ

1- البيت من البسيط للناطقة الذبياني ديوانه 25، والتخمير 36/2، وشرح ابن يعيش 11/3، والخزانة 71/5، 183، السعد والغيل مكان بين مكة ومي، ويروى بنصب (الطير)

2- البيت من الطويل لمزرد أخو الشماخ بن ضرار، ورد في إصلاح المنطق 300، وشرح أبيات إصلاح المنطق لابن السيرافي 47، وحامسة المذوق 364، المعرب للجه البقي 305، والتخمير 36/2، واللسان (زيف) 127/6، و(سحق) 194/4.

3- البيت من الرمل لعبيد الأبرص ديوانه 120، والعقد 487/5، والخصائص 255/2، وسر صناعة الإعراب 333/1، والوافي في العروض والقوافي 109، المعيار للشنتريني 60، وشرح ابن يعيش 17/9، المقاصد النحوية 511/1، وشرح الأشموني 83/1.

4- الآية 98 من سورة الواقعة.

5- الآية 44 من سورة القصص.

6- الآية 5 من سورة البينة

7- الآية 184 من سورة البقرة.

الصدق⁽¹⁾ «حَبْلُ الْوَرِيدِ»⁽²⁾ «وَحَبَّ الْحَصِيدِ»⁽³⁾، وقد أجاز الكوفيون كون هذه المضافات، مما أضيف فيها الموصوف إلى صفته، أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك وأولّوا ما جاء منها بحملها على حذف المضاف إليه وهو الموصوف وإضافة صفته إليه أي: حبة البقلة الحمقاء، صلاة الساعة الأولى، مسجد المكان الجامع، حق الأمر اليقين، جانب المكان الغربي، حبّ الزرع الحصيد.

واحتج الكوفيون⁽⁴⁾ بجواز ذلك مستدلّين بما ورد كثير منه في القرآن الكريم، وكلام العرب، ومنه قول الشاعر⁽⁵⁾:

وَقَرِيبَ جَانِبِ الْغَرِيبِ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ اجْتَبَّ الشَّعَامَا

فالأصل أن يقول (في جانب المكان الغربي) فحذف (في) والموصوف (المكان)، ولا بدّ من تقدير ذلك لأنّ الشيء لا يضاف إلى صفته.

ج- وتما ظاهره أنّه قد جاء مخالفا للأصل، إضافة الموصوف إلى اسم قائم مقام الصّفة، نحو قوله⁽⁶⁾:

عَلَا نَزِيدُنَا يَوْمَ الثَّقَامِ أَسْ نَزِيدُكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشُّقْرِئِينَ يَمَانِ

فالأصل أن يقول: زيد صاحبنا وزيد صاحبكم، فحذف الصّفة وجعل الموصوف خَلْفًا عنهما في الإضافة⁽⁷⁾، وارتأى الزمخشري⁽⁸⁾ أنّ الشاعر أجرى زيدا بحرى التكرات فأضافه (زيدنا) و(زيدكم)، وهذا وجه بعيد.

1- الآية 15 من سورة الأحقاف.

2- الآية 16 من سورة ق.

3- الآية 9 من سورة ق.

4- ينظر الإنصاف 436 المسألة 61، وشرح الرضى 244/2، وشرح الأشتوني 311.

5- البيت من الوافر للراعي النميري ديوانه 147، والإنصاف 437، واللسان (دبب) 277/4، و(شعر) 134/7.

6- البيت من الطويل لرجل من طي وفي سر صناعة الإعراب 2/452، 456، وشرح التسهيل 3/231، والأشباه والنظائر 2/113.

7- شرح شواهد المغنى للسيوطي 166.

8- ينظر المفصل 31:29، وشرح ابن يعيش 44/1.

وقوله⁽¹⁾:

فَإِنْ قَرِشَ الْحَقَّ لَا تَبِعُ الْهَوَىٰ وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَا تَمُرُّ

أراد: فإن قريشا أصحاب الحق، وقد حذف الصفة وجعل الموصوف خلفا عنها.

وقوله⁽²⁾:

قَتَلْتُ مُجَاشِعًا وَأَسْرَتُ عَمْرًا
أَي: عترة فارس الفوارس.

وقوله⁽³⁾:

لَعَمْرِي لَنْ كَانَتْ بِجِيلَةٍ نَرَاهَا جَرِيرٌ لَقَدْ أَخْرَىٰ كَلِيًّا جَرِيرُهَا
وقوله⁽⁴⁾:

إِلَيْكَ سَعِيدَ الْخَيْرِ جُبْتُ مَهَا مَهَا
أَي: سعيد فاعل الخير.
وقوله⁽⁵⁾:

يَا قَاسِمَ الْخَيْرَاتِ وَابْنَ الْأَخْيَرِ
مَا سَأَسْنَا مِثْلَكَ مِنْ مُؤَمَّرٍ.

أَي: يا قاسم صاحب الخيرات.

-
- 1- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 232/3، وعمدة الحفاظ 508، والمساعد 334/2.
2- البيت من الوافر للأسد الطائي في شرح التسهيل 232/3، والخزانة 129/1، برواية: أنا الأسد الرهيص قتل عمارا.
3- البيت من الطويل لغسان بن ذُهَيْل في نقائض جرير والفرزدق 6/1، والأغاني 19/8، وشرح التسهيل 232/3.
4- البيت من الطويل للحطينة في ديوانه 169، وشرح التسهيل 232/3.
5- الرجز لرؤبة في ديوانه 62، وشرح التسهيل 232/3.

وقوله⁽¹⁾:

يَا نَزِيدُ نَزِيدِ الْعَمَلَاتِ الذُّبُلِ

تَطَاوَلَ الْكِلُّ عَلَيْكَ فَأَنْزِلْ

أي: يا زيد صاحب العملاتِ الذُّبُلِ أي (النِّياقِ الضَّوامِر).

ومثله قولهم في زيد الذي سَمَاهُ الرِّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زيد الخير،
زيد الخيل لأنه كان صاحب خيل كريمة.

د- ومما جاء مخالفا للأصل أيضا، إضافة المُلغَى إلى المعتبر، نحو قول
الشاعر⁽²⁾:

إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلَكُمْ كَالِإِقْدَادِ اعْتَدَمَ

فقد أضاف (اسم) إلى (السَّلام)، وذكر وحذف (اسم) سواء، ويتخرج
عند ابن عصفور⁽³⁾، بأن يكون قد أراد بالسَّلام (الله تعالى) كأنه قال (اسم الله
حفيظ عليكما).

وقوله⁽⁴⁾:

يَا عَجَبًا لِعُمَانِ الْأُمُرِّ إِذْ هَلَكُوا وَقَدْ رَأَوْا عِبْرًا فِي سَالِفِ الْأُمَمِ

حيث جاءت الإضافة (لعُمان الأزد) والمضاف غير معتدَّ به، كأنه لم يذكر،
وجاء الاعتماد في الإخبار على التَّالي.
وقوله⁽⁵⁾:

1- الرجز لعبد الله بن رواحة ديوانه 99، أو لبعض ولد جرير الكتاب 206/2، ابن يعيش 10/2، الخزانة
302/2.

2- البيت من الطويل للبيد بن ربيعة ديوانه 214، وقواعد الشعر لثعلب 57، والخصائص 29/3، والمقرب
235، والمقاصد النحوية 375/3.

3- ينظر المقرب 235.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 233/3، وعسدة الخافض 507.

5- البيت من الكامل بلا نسبة في شرح التسهيل 233/3.

قَالَتْ: أَتَصْرِمُنِي فَقُلْتُ لِقِيلِهَا شَكَتْ بِنَانُ يَدَيَّ إِذَا لَمْ أَفْعَلْ
أضاف (بنان) إلى (يدي) والمضاف غير معتد به، كأنه لم يذكر.
وقوله (1):

أَلَا كَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ وَدَهْرًا كَوَلَّى يَابُتَيْنَ يَعُودُ
حيث أضاف (أيام) إلى (الصَّفَاءِ) والمضاف غير معتد به، فذكره وحذفه
سواء ، والدليل على أن المضاف ملغى أنه قد جاء بالخبر مفردا مذكرا (جديد)
على وفق الصَّفَاءِ.
وقوله (2):

وَتِيهِ خَبَطْنَا حَوْلَهَا فَأَرْتَمَى بِنَا أَبُو الْبُعْدِ مِنْ أَرْجَائِهِ السَّطَاحِ
أراد: ارتمى بنا البعد، وجاء بالمضاف (أبو) لغوا.
وقوله (3):

فَأَتَاهَا أُحَيْمِرُ كَأَخِي السَّهْمِ مِزْبِجٌ فَقَالَ: كُونِي عَقِيرًا
أراد كالسَّهْمِ، وقوله (أخي) لغو، ذكره وحذفه سواء.
وفي شرح التسهيل (4): (حُكِّي عن العرب قولهم: هذا حيّ زيد، وأتيتك
وحيّ فلان قائم، وحيّ فلانة شاهدة)، وسمع الأخفش إعرابًا يقول: (قالهنّ حيّ رباح) (5)
يعني أحيانًا، أي هذا زيد، وفلان قائم وفلانة شاهدة، قالهنّ رباح ، ومنه قول
الشاعر (6):

1- البيت من الطويل لجميل بثينة ديوانه 25 برواية: ألا ليت ريعان الشباب ... فلا شاهد فيه، وبحال
تعلب 529، وأما القائي 272/1، والخماسة البصرية 105/2.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 234/3، وعمدة الخافض 507.

3- البيت من الخفيف لأمية بن أبي الصلت في ديوانه 43، وشرح التسهيل 234/3، والمقرب 563،
والمقاصد النحوية 377/4.

4- ينظر شرح التسهيل 234/3. 5- الخزانة 322/4.

6- البيت من الكامل لجبار بن سلمى بن مالك في النوادر 451، وشرح ابن يعيش 13/3، وشرح التسهيل
234/3، والخزانة 321 / 4.

يَا فَرَّانَ أَبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِدَ
قَدْ كُنْتُ خَائِفَهُ عَلَى الْإِخْمَاقِ
أي: إن أباك خويلدًا.
وقوله⁽¹⁾:

وَحَيَّ نَبِيَّ كِلَابٍ قَدْ شَجَرْنَا
بَأْرُمَاحٍ كَأَشْطَانِ الْقَلِيبِ
أي: وبني كلاب.

وجعل الفارسي⁽²⁾ من إلغاء المضاف قوله تعالى: ﴿كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾⁽³⁾
أي كمن هو في الظُّلُمَاتِ، وقوله ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾⁽⁴⁾ أي الجنة
التي وعد المتقون فيها أنهار.

هـ- وقد يضاف المعتبر إلى الملغى، نحو قوله⁽⁵⁾:

أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ
لَأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرَّحٌ
فقوله (بغداد العراق) و(دمشق الشام) الإضافة فيهما من إضافة المعتبر إلى
الملغى، وذلك لأن ذكر (العراق) و(الشام) وحذفهما سواء.
وقوله⁽⁶⁾:

فَلَوْ بَلَغَتْ عَوَا السَّمَاءِ قَبِيلَةٌ
لَزَادَتْ عَلَيْهَا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتْ
فقوله (عَوَا السماء) من إضافة المعتبر إلى الملغى، لأن ذكر (السماء)
وحذفها سواء، إذ (عَوَا) منزلة من منازل القمر، وقيل اسم نجم.

1- البيت من الوافر بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري 284، به اية معاقلنا السبب ف إذا ف: عنا ***

وأرماع... والمعقل: الخرز، وشرح التسهيل 234/3، الشطن: الخيل الطويل، القليب: البئر.

2- يبضر شرح التسهيل 234/3.

3- الآية 123 من سورة الأنعام.

4- الآية 16 من سورة محمد.

5- البيت من الطويل لبعض الطائيين في المقاصد النحوية 378/3، والهمع 277/4، وشرح الأشموني 307،
والدردر 58/2.

6- البيت من الطويل للحطينة ديوانه 140، والمذكر والمؤنث للسجستان 187، ومجالس العلماء
للزجاجي 149، وشرح التسهيل 235/3، واللسان (عوى) 589/9 وقد نسبته للفرزدق.

وقوله⁽¹⁾:

أَعَزَّ أَيْ شُدِّي شِدَّةً لَا تَكْذِبِي عَلَى خَالِدِ أَلْقَى الْخِمَامَ وَشَمَّرِي
فَبِأَنَّكَ إِلَّا تَقْتُلِي الْيَوْمَ خَالِدًا تَبَوِّئِي بِذَلِكَ عَاجِلٍ وَتَحَسَّرِي
وقوله⁽²⁾:

وَتَقْتُ إِذْ لَا قَتُّ بِلَاكَ مَطِيَّتِي لَهَا بِالْغِنَى إِنْ لَمْ تُصِبْهَا شَعُوبُهَا
و- إضافة المؤكِّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزَّمان، نحو:
يومئذ وحينئذ وعامئذ، وقد يكون في غيرها، نحو قول الشاعر⁽³⁾:

فَقُلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا بَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيْرُ ضِيكُمَا مِنْهَا سَتَامٌ وَغَارِبُهُ
حيث أضاف الشيء إلى نفسه تأكيداً، لأنَّ اللفظين مختلفان (بجاء) (الجلد)
ويعلق المحقق الرضی على هذا البيت (أنَّ مثله كثير لا يمكن دفعه... ولو قلنا إنَّ بين
الاسمين في كل موضع فرقاً، لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة)⁽⁴⁾، واستشهد بما جاء في
خطب سيدنا علي كرم الله وجهه في وصف المؤمنين: (لَنَسْخَ الرَّجَاءِ مِنْهُمْ
شَفَقَاتٌ وَجَلِهُمُ)⁽⁵⁾ وقوله (وَرَحَاءُ الدَّعَةِ، وَسَكَائِكَ الْهَوَاءِ)⁽⁶⁾.
ونحو قول الشاعر⁽⁷⁾:

1- البيت من الطويل لأذينة السلمي في السيرة النبوية لابن هشام 79/4، برواية:

أَبَا عَزَّ شُدِّي لَا شَوِي لَهَا عَلَى خَالِدِ أَلْقَى الْقَنَاقَ وَشَمَّرِي
بَا عَزَّ إِنْ لَمْ تَقْتُلِي الْمَرْءَ خَالِدًا فَبَوِّئِي بِذَلِكَ عَاجِلًا أَوْ تَحَسَّرِي

وفي شرح التسهيل 235/3.

2- البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 74/1، وشرح التسهيل 235/3، الشعوب: المنية.

3- البيت من الطويل لعبد الله بن حسان بن ثابت ونسب لغيره ينظر جمهرة اللغة 117/2، والمقاصد
النحوية 373/3، وشرح الأشموني 307، والخزانة 358/4، 359.

4- ينظر شرح الرضی 245/2، 246.

5- فحج البلاغة 131.

6- فحج البلاغة 102.

7- البيت من الوافر للمنمر بن توبل في ديوانه 116، والصاحبي 408، واللسان (جفن) 311/2.

سُقِيَّةٌ بَيْنَ أَنْهَارٍ وَدُومٍ وَنَزْعٌ نَابِتٍ وَكُرُومٍ جَفْنٍ

والجفن هو الكرم، فقد أضاف الشيء إلى نفسه.

سابعاً: الأصل أن تضاف الأسماء إلى الأسماء المفردات، وإن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم، وخلاف الأصل أن تضاف الأسماء إلى الأفعال (وَجَازَ هذا في الأزمنة واطَّردَ فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسَّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم)⁽¹⁾، وعلَّل ابن السَّراج أنه قد خُصَّتْ أسماء الزمان بالإضافة، (لأنَّ الزمان مضارع للفعل، لأنَّ الفعل له بُنْي، فصارت إضافة الزمان له كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما)⁽²⁾، أمَّا ابن الحاجب فقد علَّل اتساعهم في ظروف الزمان وإضافتها إلى الجمل، (لتأويل مضمونها إذ هو في المعنى مفرد)⁽³⁾.

وقد جمع الزَّجَّاجي⁽⁴⁾ تعليلات من أجاز الإضافة إلى الفعل، وتمثَّلت في:

أ- أنَّ الأفعال مع فاعليها جُمِل، ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف إلى الجمل، إذا كانت موضحة لها، كقولك: رأيتك يوم أخوك مسافر.

ب- أنَّ الغرض إنّما هو المصادر، فكان المضاف إليه في الحقيقة المصدر، لأنَّ تأويل قولك: هذا يوم يقوم زيد، هذا يوم قيام زيد، وليس هذا المعنى موجوداً في إضافة سائر الأسماء إليها، لأنَّه لا فائدة تقع فيه.

ج- أنَّ الفعل بلفظه دالٌّ على الزَّمان، والمصدر دالٌّ على الفاعل والمفعول لا بلفظه، وكان الزمان بعض الفعل، فإضافة الزمان إلى الفعل كإضافة بعض إلى بعض.

1- الكتاب 117/3.

2- الأصول 11/2 ونقله السيوطي في الأشباه والنظائر 113/2.

3- ينظر الإيضاح 420/1.

4- ينظر الإيضاح 113، 114.

د- أن الأزمنة كلها ظروفٌ للأفعال والمصادر، والظروف أضعف الأسماء
فقوِّمها بالإضافة إلى الأفعال.

ورّد الرّجّاج⁽¹⁾ القول الأخير بأنّه ضعيف، لأنّ الأفعال أضعف من الأسماء،
فكيف تقوِّمها؟!

وأن هذه الإضافة لا تجوز، لأنّ من شأن الإضافة أن تفيد تعريفاً أو
تخصيصاً، والأفعال لا تعريف لها ولا اختصاص لعدم وقوعها على شيء بعينه.
ولأنّ الفعل لا ينفكّ على فاعله مضمراً أو مظهراً، والفعل والفاعل جملة
بمترلة المبتدأ وخبره، فكما لا تجوز إضافة الجمل، كذلك لا تجوز إضافة الفعل، إذ
لا يجوز إضافة قولك : زيد منطلق وعبد الله أخوك وهذا زيد، وكذلك قام محمد
وخرج أخوك وكذلك ما أشبهه.

ومما ورد مخالفاً للأصل، فأضيف لغير المفرد، ما يلي:

1- ظروف الزّمان مبهمّة كانت أو غير مبهمّة، نقول: جئتُك إذا جاء
زيدٌ، وأتيتُك إذا حمّرَ البسرُ، وجاء في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾⁽²⁾ وقوله:
﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾⁽³⁾.

وكما جاءت هذه الظروف مضافة للجمل الفعلية، فإنّها تأتي مضافة للجمل
الاسمية نحو: أتيتك زمن الحجاج أمير، وإذ الخليفة عبد الملك، ف- (إذ يقع بعدها
الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وإذا لا يقع بعدها إلا الفعل؛ لأنّها في معنى الجزاء،
والجزاء لا يكون إلا بالفعل)⁽⁴⁾.

2- ظروف المكان المبهمّة ، نحو قولهم : اجلس حيث جلس محمد ،
أوحيث صديقك جالس ، وقد عدّت هذه الإضافة الأصل وإن كان حقّ الإضافة

1- المرجع السابق 114، 119، 120.

2- الآية 35 من سورة المرسلات.

3- الآية 121 من سورة المائدة.

4- المقتضب 177/3.

أن تكون للمفردات لا للجمل ، إلا أن إضافة (حيث) للمفرد جعلت خلاف الأصل ، وقد أجازها الكسائي⁽¹⁾ ، ومن ذلك قول الشاعر⁽²⁾:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً
نَجْمًا يُضِي كَالشَّهَابِ لَا مِعاً

فقد أضاف (حيث) إلى المفرد (سهيل)، وجعل الأصل أن تضاف للجمل، وأجاز الكسائي⁽³⁾ إضافتها للمفرد بعدها اسماً، وأوضح الفارسي ذلك في رده على من تساءل: (إذا كان اسماً، فلم لا يُعرب، لزواله عن أن يكون ظرفاً؟ قيل: كونه اسماً لا يوجب خروجه عن البناء، ألا ترى أن (منذ) حرف فإذا استعملت اسماً في نحو (منذ يومان) لم تخرج عن البناء، وكذلك على ومن إذا قلت من عن يمين الخط⁽⁴⁾.

وقوله⁽⁵⁾:

وَنَظَعْنَهُ حَيْثُ الْحَبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ

فقد أضاف (حيث) إلى المفرد (الحبى) وإلى: (لي)، الواقعة مفرداً مصدرًا وهذا نادر مخالف للأصل، عند غير الكسائي الذي أجازها وجعله قياسياً.

من النادرة من إضافة حيث للمفرد إضافتها إلى جملة محذوفة، نحو قوله⁽⁶⁾:

1- ينظر الشعر 180، المعنى 135، شرح التصريح 39/2، الخزانة 5/7.

2- الرجز بلا نسبة في كتاب الشعر 181، وشرح ابن يعيش 90/4، والمغنى 133، والمقاصد النحوية 384/3، والخزانة 3/7، وضرائر الألويسي 158.

3- ينظر كتاب الشعر 180، وضرائر الألويسي 158.

4- كتاب الشعر 181.

5- البيت من الطويل نسب للفرزدق وليس في ديوانه، وشرح ابن يعيش 92/4، والمغنى 132، وشرح التصريح 39/2، والخزانة 553/6 (حيث الكلى) وفي ديوان كثير عزة 450 برواية:

وهل جرة يا عز يلف حرها بركبانها من حيث لي العمائم

6- البيت من الطويل لأبي حية النميري في المغنى 132، والمساعد 530/1، واللسان (حلل) 203/4، (ريد)، والمقاصد النحوية 386/3، والخزانة 554/6.

إِذَا رِيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بِرِيْثَاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ

أي: إذا ريْدَةٌ نفحت له من حيث هبَّت، وذلك لأن (ريْدَةٌ) فاعل بمحذوف يفسّره نفحت، فلو كان نفحت مضافاً إليه (حيث) لزم بطلان التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، فلا يفسّر عاملاً فيه.

3- لفظة (آية) وذلك (لقرب معناها من معنى الوقت)⁽¹⁾، ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

أَلَا مَنْ مُبْلِغًا عَنِّي تَيْمًا بَأَيَّةٍ مَا تُجْبُونَ الطُّعَامَا

فقد أضاف (آية) إلى (تجْبُونَ) وكأنّ إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت، فكأنّه قال بعلامة وقت تجْبُونَ، و(ما) زائدة كما ذكر ابن خروف في أحد تقديراته، والتقدير الآخر أن تكون (ما) مصدرية فتكون الإضافة إلى الاسم⁽³⁾ وهو ما ارتآه الزّجاجي⁽⁴⁾ من قبل. وقوله⁽⁵⁾:

بَأَيَّةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا

أضاف (آية) إلى الفعل (يقدمون) وتقدير الزّجاجي⁽⁶⁾ أنّه أراد بأَيَّةٍ ما يقدمون، ليجعل (ما) مع الفعل بتأويل المصدر فاضطرّ فحذفها من لفظه ضرورة وهو ينويها، وقاسه على قراءة بعض القراء⁽⁷⁾ ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ

1- المفصل 129، بنظ التخمه 46/2.

2- البيت من الوافر ليزيد بن عمرو بن الصعق، ورد في الكتاب 118/3، وتنقيح الألباب 211، والمغني 420، واخمع 228/4، والدرر 63/2.

3- ينظر تنقيح الألباب 211.

4- ينظر الإيضاح 116.

5- البت من الوافر نسب للأعشى وليس في ديوانه، ورد في الكتاب 118/3، وشرح ابن يعيش 18/3، والمغني 420، واخمع 287/4.

6- ينظر الإيضاح 117.

7- قراءة نافع والكسائي وحفص في البحر 588/4.

بَيْنَكُمْ⁽¹⁾ بالنصب في (بين) لتقدير ما. فإذا كان مثل إضمار (ما) قد جاز في القرآن فهو في الشعر أجوز، فيكون قوله: بآية يقدمون تقديره بآية ما يقدمون. وقوله⁽²⁾:

الْكُنْزِي إِلَى سَلَمَى بآيةِ أُمَاتٍ بِكَفِّ خَضِيبٍ تَحْتَ كَفَّةٍ مِدْرَجٍ
فقد أضاف (آية) إلى الفعل (أُمَاتٌ)، بدون ما المصدرية أو النافية. وقوله⁽³⁾:

الْكُنْزِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَةً بآيةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا
أضاف (آية) إلى الفعل المسبوق بـ (ما) الزائدة (ما كانوا). وقوله⁽⁴⁾:

بآيةِ الْخَالِ مِنْهَا عِنْدَ بُرْقَعِهَا وَقَوْلِ مُرْكَبَتِهَا قِصٌّ حِينَ تَشْتِهَا
فقد أضاف قوله (آية) إلى الجملة الاسمية، وأورد الشنقيطي⁽⁵⁾ أن القول بإضافة آية إلى الجملة، نسبه الدماميني إلى الفراء⁽⁶⁾.

4- لفظة (ذو) في قولهم (اذهب بذئ تسلم) وهي بمعنى صاحب أي (بذئ سلامتكَ) والمعنى في وقت ذي سلامة، فالباء بمعنى في، وقيل للمصاحبة أي: أفعله مقرونًا بسلامتكَ: وأورد الزّجاجي⁽⁷⁾ أقوالاً في هذه الإضافة منها:

1- الآية 95 من سورة الأنعام.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في الجمع 4/288، والدرر 2/63.

3- البيت من الطويل لعمر بن شأس ديوانه 90، والكتاب 1/197، والخصائص 3/274، والمغني 420، والمقاصد النحوية 3/596، والجمع 4/288.

4- البيت من البسيط لمزاحم بن عمر السلولي في اللسان (فضض) 11/207، والجمع 4/289، والدرر 2/64.

5- هو أحمد بن الأمين عالم بالأدب، نزل بالقاهرة وتوفي فيها، له كتاب الدرر اللوامع وغيره تسويي 1331هـ/1872م. ينظر الأعلام 1/101.

6- ينظر الدرر 2/64.

7- ينظر الإيضاح 118.

أنّ هذه اللفظة جرّت في كلامهم كالمثل، حكى عن الأصمعي تقول العرب: اذهب بذي تسلم والمعنى (اذهب والله يسلمك)، فإذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فإنّ الأمثال يحتمل فيها مالا يحتمل في غيرها، وتزال كثيراً عن القياس، كذلك مجراها في كلامهم.

وجعل الرّجّاجي لهذا القول تقديرين يجريان على القياس:
أحدهما: أن تكون (ذو) هو الموضوع لذات الشّيء، كما تقول: مررت برجل ذي مال، فذو هو الرّجل نفسه، وأضفته إلى المال.
الثاني: أن تكون ذو بمنزلة الذي وهي لغة العرب، فكأنه قيل: اذهب الذي تسلمه فالحاء مقدّرة في المعنى محذوفة من اللفظ، وهو مصدر تقديره اذهب بالسلامة التي تسلمها.

5- لفظة (لدن) فإنّما تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرّف، ويشترط كونه مثبتاً، منها قوله⁽¹⁾:

لَرِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُونَا وَفَاقَكُمْ فَلَايِكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ

حيث جاءت (لَدُنْ) ظرف زمان لمبدأ الغاية مضافة إلى جملة فعلية، فعلها متصرّف مثبت، وهذا هو القياس، وإن خالف أصل الإضافة.

6- لفظة (ريث) وهي مصدر (راث) إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزّمان في التوقيت، كقولك (جئتك صلاة العصر) قال الشاعر⁽²⁾:

خَلِيلِي مَرِفَقًا مَرِثَ أَقْضِي آيَةً مِنْ الْعَرَضَاتِ الْمَذْكِرَاتِ عُنُودًا

حيث أضاف (ريث) إلى جملة فعلية (أقضي...).

1- البيت من الطويل بلا نسبة في المغني 421، شرح شواهد 836، وشرح أبياته 286/6.

2- البيت من الطويل بلا نسبة في المغني 421، شرح شواهد للسيوطي 836، اجمع 211/3، الدرر

وقوله⁽¹⁾:

لَا يَصْعَبُ الْأَمْرُ إِلَّا مَرِثَ يَرْكَبُهُ وَلَا يَبِيتُ عَلَى مَالٍ لَهُ قَسَمُ

حيث أضاف (ريث) إلى الجملة الفعلية (يركبه).

وقوله⁽²⁾:

مُحَيَّاهُ يُلْقِي نِيَالَ السَّوَا لِمَرَاغِيهِ مَرِثَ مَا يَنْشِي

فقد أضاف ريث إلى الفعل مقترن بما زائدة أو مصدرية، قاله ابن مالك.

1- البيت من البسيط للمخطئة ديوانه 288، واللسان (ريث) نسبة لأعشى بأهله وعجزه: وكل أمر سوى

الفحشاء يأتمر، والجمع 211/3، والدرر 182/1.

2- البيت من المتقارب بلا نسبة في الجمع 211/3، والدرر 182/1.

المبحث الثالث

المجروف بالجوار

المجرور بالجوار

وهو أن يعطى الشيء حكم غيره إذا جاوره⁽¹⁾، إذ هو ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف⁽²⁾.

ولن أبحث عن أحكام هذا المجرور، ثم ما جاء منه مخالفا للأصل، إذ الظاهرة الإعرابية للجرّ بالجوار هي خلاف للأصل في حدّ ذاتها (لا يمكن أن تكون مقيسة حتى لا تكون قياسيتها محالا للتجاوز والتجاوز في الاستعمال) وذلك اتفاق كثير من أئمة النحاة⁽³⁾، فهذا شيخهم سيبويه يقول في تعليقه على قول العرب (هذا جحر ضب خرب)⁽⁴⁾ إنه (جرى نعتا على غير وجه الكلام... فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأنّ الخرب نعت الجحر، والجحر رفع)⁽⁵⁾.

وقال عنه ابن جني (إن خفض الجوار-أي المجاورة-في غاية الشذوذ)⁽⁶⁾، وكذا كان رأي الأنباري أنّ ما جاء على ذلك (محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه)⁽⁷⁾ وكذا تبعه ابن هشام⁽⁸⁾، وعلّق إمام الحرمين على هذه الظاهرة بأنّه (في حكم الخروج عن نظم الإعراب بالكلية وإيثارك

1- المعنى 515.

2- معجم المصطلحات النحوية. محمد اللبدي 58.

3- ينظر إعراب القرآن للنحاس 252/4، والنحو الوافي 8/3.

4- ورد في الكتاب 436/1، 437، ومعاني القرآن للأخفش 277/1، والسبع الطوال 107، سفر السعادة

567/2، وشرح التسهيل 308/3، وشرح ابن يعيش 79/1 وغيرها كثير.

5- الكتاب 437/1.

6- المختص 297/2.

7- الإنصاف 615.

8- ينظر الشذور 330.

ترك الأصول، لإتباع لفظةً لفظةً في الحركة، وهذا ارتياد الأرداء من غير ضرورة، وإذا اضطرّ الشاعر إليه في مضايق القوافي، لم يُعَدَّ ذلك من حسن شعره⁽¹⁾.

وإذا عُلِمَ أن الأصل في جرّ المضاف إليه أن يكون العامل هو المضاف، وليست الإضافة، وأن العامل في التابع هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف، وليست التبعية⁽²⁾، فكيف يكون العامل هنا هو الجوار وهو عامل معنوي، والعوامل المعنوية لا يعتدّ بها إلا في موضعين: الأول رفع المبتدأ بالابتداء والثاني رفع الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم وفيهما خلاف⁽³⁾.

وإذا لم تكن هذه الظاهرة أصلاً من الأصول، فإنّما لا تحتاج لما خالف الأصل فيها، بل تحتاج لتتبع مواضعها.

وعلى كل، فقد ورد الجرّ بالجوار، في عدّة مواطن، وهي:

1- في النعت : نحو قولهم (هذا جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) روى بخفض (خرب) لجاورته للضَّبِّ، وإنّما كان حقّه الرّفْع، لأنّه صفة المرفوع (الجحر) وعلى الرّفْع أكثر العرب، واستشهد ابن مالك على هذا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾⁽⁴⁾ في قراءة من خفض⁽⁵⁾ قوله ﴿الْمَتِينُ﴾ لجاورتها ﴿الْقُوَّةُ﴾ وحقّها الرّفْع لأنّها نعت لـ(ذو القوة)، وهذا ما ارتآه أبو حاتم (أنّ خفض على قرب الجوار)⁽⁶⁾، والرأي عند أبي جعفر النّحاس أنّ (الجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويّين غلطٌ ممّن قاله من العرب، ولكن القول في قراءة من خفض إنّهُ تأنيث غير حقيقي، والتقدير فيه عند أبي إسحاق ذو الاقترار المتين، لأنّ

1- البرهان لإمام الحرمين 546/1.

2- ينظر أسرار العربية 67، وحاشية الخضري 18/1.

3- ينظر الإنصاف المسألة 5 ص44. وأسرار العربية 67 في رفع المبتدأ، والإنصاف المسألة 74 ص550 في رفع الفعل المضارع.

4- الآية 58 من سورة الداريات.

5- قراءة يحيى بن وثاب في شواذ خالويه 145، وهو والأعمش في إعراب القرآن للنحاس 252/4.

6- إعراب القرآن للنحاس 252/4.

الاقتدار والقوّة واحد، وعند غيره بمعنى ذو الإبرام المتين⁽¹⁾.

ونحو قول الشاعر⁽²⁾:

كَأَنَّ بَيْسَرَ فِي عَرَائِنِ وَبَلِّهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

حيث خفض (مزمل) لجاورته المخفوض (بجاذ)، وحقّه الرّفع إذ هو صفة
لـ (كبير).

ونحو قوله⁽³⁾:

كَأَنَّهَا ضَرَبَتْ قُدَامَ أَغْنِيهَا قُطْنًا يُسَبِّحُ صِدِّ الْأَوْتَارِ مَخْلُوجٍ

فقد جرّ قوله (مخلوج) لجاورته (الأوتار)، وحقّ الكلمة أن تكون منصوبة،
إذ هي صفة لقوله (قطنا).

ونحو قوله⁽⁴⁾:

ثُرَيْكُ سُنَّةٍ وَجْهٍ غَيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلَسَاءُ لَيْسَ لَهَا خَالٌ وَلَا دَبٌّ

حيث خفض قوله (غير مقرفة) لجاورته (وجه)، والحقّ فيها النصب، فهي
صفة لقوله (سنة).

وقوله⁽⁵⁾:

فَيَا كُؤُوحِيَّةَ بَطْنِ وَادٍ ضُمُونِ النَّابِ لَيْسَ لَهُ سِيٌّ

1- إعراب القرآن 252/4 .

2- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 25، والسبع الطوال 106، والمختضب 135/2، وما يجوز
للشاعر 146، والمغني 515، والخزانة 98/5.

3- البيت من البسيط لذي الرمة ديوانه 995، ومعاني القرآن للفراء 74/2، وما يجوز للشاعر 146،
الإنصاف 605، وأسرار العربية 338، وشرح التسهيل 308/3، وشرح أبيات المغني 74/8، والخزانة
91/5.

4- البيت من البسيط لذي الرمة ديوانه 29، ومعاني القرآن للفراء 74/2، والاشتقاق لابن دريد 310،
وشرح التسهيل 309/3، وشرح أبيات المغني 74/8، والخزانة 91/5.

5- البيت من الوافر للحطيئة ديوانه 179، ومعاني القرآن للفراء 74/2، والآمالي الشجرية 342/1،
والمنصف 2/2، والخصائص 220/3، وشرح ابن يعيش 85/2، وشرح الرضي 378/2، 309/3،
وشرح أبيات المغني 74/8، والخزانة 321/5.

حيث جرّ قول (ضَمُوزٍ) مع كونه نعتاً لمنصوب (حَيَّةٌ)؛ وذلك لمجاورته أحد
المجرورين (بطن) أو (واد).
وقوله⁽¹⁾:

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ شَنْ بَارِدٍ إِنَّ كُنْتُ سَأَلْتَنِي غَبُوقًا فَادْهَبِي
حيث جرّ قوله (بارد) لمجاورته (شَنْ)، و(الشَنْ) وهو (القربة الخَلَقُ
الصغيرة)⁽²⁾ لا يوصف بالبرودة، وإنما بارد نعت للماء فحقّه الرّفع.
وقوله⁽³⁾:

فَدَأَفَعْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَبَدَّدَتْ وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدُ
حيث جرّ قوله (أسود) لمجاورته (اللّون)، وحقّه أن يكون مرفوعاً، لأنّه نعت
لقوله (حالك اللّون)، وقد جاء كذلك في الموشح⁽⁴⁾ على الإقواء لكنّه جاء مجروراً
بدليل الرّوى، وإن اختلفت رواياته، فعند اليزيدي⁽⁵⁾ برواية (غير أسود)، وعند
التبريزي⁽⁶⁾ الرّواية (أسودى) يريد أسودى كما قيل في الأحمر أحمرى، وفي الدوّار
دواري، ثم خففت ياء النسب بحذف إحدىهما وهو الأوّل وجعل الثاني صلة، وإن
كان هذا التأويل أفضل من سابقه (غير أسود) إذ كيف يكون (حالك) و(غير
أسود) في الوقت نفسه؟! وجعله حالك بمعنى شديد الاحمرار غير أسود ليس بجيّد.

1- البيت من الكامل لعنترة ديوانه 18، والكتاب 213/4، ومعاني القرآن للأخفش 81/1، وسر صناعة
الإعراب 521/2، الصاحي 62، وشرح الرضي 83/3، واللسان (كذب) و(عتق) و(نعم) 212/14،
المساعد 247/1، الخزانة 183/6، 185، 197.

2- القاموس المحيط (شَنْ) 1561.

3- البيت من الطويل لدريد بن الصمة ديوانه 48، وأما اليزيدي 36، وفيه (غير أسود)، والموشح 23
وفيه (أسود) على الإقواء، وحماسة التبريزي 157/2 وفيه (أسودي)، والخزانة 91/5.

4- للمرزباني 23.

5- الأمالي 36.

6- الخماسة 157/2.

وعلى كلّ حال فإن الشواهد على ظاهرة الجرّ بالجوار كثيرة كما رأيت، فلم يتكلّف في التّخريجات لها حتّى تسائر القواعد الصحيحة؟ أليس الاعتراف بوجود هذه الظاهرة أمر لا مفرّ منه وهو الأيسر، ولا داعٍ للتكلّف في التأويل والتقدير؟!

ونحو قول الشاعر⁽¹⁾:

جَزَى اللّهُ عَنِّي الْأَعْمَرَيْنِ مَلَامَةً وَعَبْدَةَ نَقَرَ الثَّوْرَةَ الْمُتَضَاجِمِ

حيث جرّ قوله (المتضاجم) لمجاورته المجرور (الثورة)، وحقّقه أن يكون منصوباً، إذ هو نعت لقوله (عبدة).

ونحو قول الرّاجز⁽²⁾:

كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ عَلَى دُرِّ أَفْلَامَةِ الْمُهْدَلِ

سُومُ كَتَانٍ بِأَيْدِي عُزْلٍ

فقد جرّ قوله (المرمّل) لمجاورته (العنكبوت) المجرور، والقياس النصب، لأنّه صفة لـ (عزل).

2- في العطف: وعند ابن هشام لم يحسن في المعطوف، لأنّ حرف العطف

حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْسِكُوا بِأُخْرَىٰ

1- البيت من الطويل للأخطل ديوانه 674 ، والكامل 280/1 ، والمراثي لليزيدي 167 ، ومعاني القسرآن للفراء 392/2 .

2- الرجز للعجاج ديوانه 158 ، 159 ، والكتاب 437/1 ، والسبع الطوال 107 ، واخصائص 221/3 ، وأسرار العربية 338 ، والإنصاف 605 ، وشرح التسهيل 309/3 .

الكعبين⁽¹⁾ في قراءة من جرّ⁽²⁾ الأرجل لمجاورته المجرور (رؤوسكم)، وقراءة
النصب⁽³⁾ هي الأقيس لأنه عطف (أرجلكم) على (وجوهكم).
ونحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾⁽⁴⁾
فقد جرّ بالجوار قوله ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ وإن كان معطوفاً على ﴿الَّذِينَ﴾ فهو مرفوع
لأنه اسم ﴿يَكُنْ﴾، وردّ الأنباري⁽⁵⁾ على الكوفيّين في استشهادهم بهذه الآية أن
﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ ليس معطوفاً على ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إنما هو معطوف على قوله ﴿مِنْ
أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ فدخله الجرّ لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار.
ونحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

لَعَبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

فقد جرّ (القطر) على الجوار، وإن كان حقّه أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه
معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفاً على (المور) وهو الغبار، لأنّه ليس للقطر
سوافٍ كالمرور حتّى يعطفه عليه، ويجوز أن يكون قد سمّي ما تسفيه الرّيح منه وقت
نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيه الرّيح من الغبار سوافي⁽⁷⁾، وعند البغدادي وجه
آخر للجرّ وهو أنّ الرّيح السوافي تذرّي التراب، من الأرض وتنزل المطر من
السّحاب، فعنده أن الجرّ على الجوار لا يكون في النسق⁽⁸⁾، كما هو رأي ابن

1- الآية 7 من سورة المائدة .

2- قراءة ابن كثير ، وأبو عمر وحمزة وأبو بكر ينظر الحجة لأبي زرعة 223 .

3- قراءة نافع وابن عامر، والكسائي، وحفص. ينظر الحجة لأبي زرعة 221.

4- الآية 1 من سورة البينة.

5- ينظر الإنصاف 509.

6- البيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى ديوانه 29، وقيل من صنع حماد، ينظر الإنصاف 603، وشرح

الشافعية للرضي 319/2، وشرح شواهدا 253، والخزانة 443/9، والدرر 39/2.

7- ينظر الإنصاف 615.

8- شرح شواهد الشافعية 254، والخزانة 444/9.

هشام إذ يقول: (ولا يكون في النسق، لأنَّ العاطف يمنع من التجاور فهو حاجز بين الاسمين مبطل للتجاور)⁽¹⁾ ونحو قوله تعالى: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾⁽²⁾ فيمن قرأ⁽³⁾ بجرّهما، وهي عطف على قوله ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾⁽⁴⁾ لا على قوله ﴿بِأَكْوَافٍ وَأَبْأَرِيقٍ﴾⁽⁵⁾ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالهور، فيكون جرّهما لمناسبة الجوار ويجوز أن يكون قوله (حُورٍ عِينٍ) مجرور حملا على المعنى؛ (لأنَّ المعنى ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحور عين، وهذا جائز في العريّة كثير)⁽⁶⁾. وقيل العطف على ﴿جَنّاتٍ﴾ وكأنّه قيل⁽⁷⁾: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقال أبوزرعة على تقدير حذف المضاف أي في مقارنة حور عمن أو مباشرة حور عين⁽⁸⁾.

واختار الفراء (الخفض على أن تُتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يُحسّن في آخره ما حَسُنَ في أوله)⁽⁹⁾.

وما اختلاف النّحاة في تأويلهم الجرّ في الآيات السّابقة إلّا لأنّ كثيرا من النّحاة لا يُجيز الجرّ على الجوار في كلام الله تعالى، ويرى أنّه شاذّ ينبغي صون القرآن الكريم عنه⁽¹⁰⁾.

1- ينظر المغني 683، والشذور 332

2- الآية 24 من سورة الواقعة.

3- قراءة حمزة والكسائي والأعمش، وعاصم، والحسن، والسلمي، وأبو جعفر، وعبد الله. ينظر السبعة 622، والحق 695، والنشر 383/2، والإتخاف 515/2.

4- الآية 19 من سورة الواقعة.

5- الآية 20 من سورة الواقعة.

6- إعراب النحاس 328/4.

7- ينظر المغني 683.

8- ينظر الحق 695.

9- معاني القرآن 123/3.

10- ينظر معاني القرآن للزجاج 153/1، إعراب القرآن للنحاس 252/4، والشذور 333.

وقد أوّل النّحاة الجرّ الوارد في قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ عطفاً على قوله (يَرْوُؤُوكُمْ) وأنّ المراد بالمسح في الأرجل هو الغُسل، فقد روى عن ابن عباس⁽¹⁾ رضي الله عنهما أنّه قال (الوضوء غُسلتان ومَسحتان)⁽²⁾ و(المسح على الرّجلين يجرى)⁽³⁾ والدليل على أنّ المراد بالمسح في الأرجل الغُسل (هو تحديد إلى الكعبين كما جاء في تحديد اليد إلى المرافق ولم يجرى في شيء من المسح تحديد)⁽⁴⁾. قال أبو زيد الأنصاري⁽⁵⁾: (المسح خفيف الغُسل) نقله عنه الأنباري وزاد عليه (والذي يدلّ على ذلك قولهم (تمسّحت للصلاة) أي توضّأت والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول)⁽⁶⁾. هذا وجه قد ذكره ابن هشام⁽⁷⁾ أيضاً وعنده (إنّما خُصّت الرّجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصد في صبّ الماء عليهما إذا كانتا مظنة الإسراف)، وزاد وجهاً آخر وهو أنّ المراد هنا المسح على الخفّين، وجعل ذلك مسحاً للرّجل مجازاً، وإنّما حقيقته أنّه مسح للخفّ الذي على الرّجل، والسنة بيّنت ذلك، والدليل على الغسل عند أبي عبيدة (أنّه قال ﴿إِلَى الْكُعْبَيْنِ﴾ ولو كان مسحاً مُسَحّاً إلى الكعبين، لأنّ المسح على ظهر القدم، (والكعبان) ههنا الظاهران لأنّ الغُسل لا يدخل إلى الدّاخِلين)⁽⁸⁾.

1- ابن عباس هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، مات الرسول وعمره (10) سنين كان حبر الأمة وترجمان القرآن، مات بالطائف سنة 68هـ. ينظر الاستيعاب

350/2، وأ. 1، الخ. 2/3، 200، وغاية النهاية 1/425، والإ. 2/320

2- ينظر الخجة لأبي زرعة 223.

3- معاني القرآن للأخفش 277/1.

4- معاني القرآن للزجاج 153/1، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 155/1، والإنصاف 610.

5- هو سعيد بن أوس بن ثابت صاحب النحو واللغة، روى عنه ابن سلام، وأبو حاتم السجستاني، والرازي من مصنفاته: النوادر وغيرها كثير توفي 214هـ ينظر أنباه الرواة 35:30/2.

6- ينظر الإنصاف 610.

7- ينظر الشذور 332.

8- مجاز القرآن 155/1.

وقال قوم⁽¹⁾: الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر، لا في المعنى، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف، ومثل لهذا الأخفش بقول العرب (أكلتُ خبزاً ولبناً)⁽²⁾ واللبن لا يؤكل، وبقول الشاعر⁽³⁾:

يَالْبَيْتَ نَرُوجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَمُرْمَحًا
حيث ضمّن (متقلدا) معنى (حاملا) ونصب به (رمحاً).
ومثله قوله⁽⁴⁾:

إِذَا مَا الْغَايَاتُ بُرْمَزْنَ يَوْمًا وَنَرْجَجُنُ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
فعطف العيون على الحواجب، وإن كانت العيون لا تزجج، إلا أنه ضمّن زجج معنى زين، كما ذهب إليه الحرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي⁽⁵⁾ وابن هشام⁽⁶⁾.

وغير هذا كثير من الشواهد للحمل على المعنى⁽⁷⁾.
وهذا ما ذهب إليه إمام الحرمين (أنّ الكلام الفصيح لا تختلف مبانيه لأدنى تغيير في معانيه، وترى العرب المسحّ قريباً من الغسل، فإنّ كلّ واحد منهما إمساسُ العضو ماءً)⁽⁸⁾.

1- ينظر الإنصاف 610.

2- ينظر معاني القرآن 277/1.

3- البيت من مجزوء الكامل لعبد الله الزبيري ديوانه 32، والمقتضب 51/2، ومعاني القرآن للأخفش 277/1، والخصائص 431/2، وأمالى المتن 54/1، 260/2، 375، والمخصص 136/4، والإنصاف 612 برواية في الوغى، وشرح ابن يعيش 50/2.

4- البيت من الوافر للراعي النميري ديوانه 269؛ برواية (وهيئة نسوة من حيٍّ صدقٍ *** يزججن...) والخصائص 432/2، والإنصاف 610، والصناعتين 182، والمغنى 357، حاشية يس 342/1، والمقاصد النحوية 91/3، وشرح الأشموني 226.

5- ينظر شرح الأشموني 226.

6- المغنى 357.

7- ينظر الإنصاف 611 وما بعدها.

8- البرهان 547/1.

3- في التوكيد: وهو نادر كما قال عنه ابن هشام⁽¹⁾، ولم أجد له سوى شاهد واحد، وهو قول الشاعر⁽²⁾:

يَا صَاحِبَ بَلْعِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْخَلَتْ عُرَا الدُّبِّ

فقوله (كلهم) مجرور لمجاورته قوله (الزَّوجَاتِ)، وهو توكيد لقوله (ذوي)، لا للزَّوجَاتِ، وإلا لقال كلهن، وذوي منصوب على المفعولية، وكان حق كلهم النصب، ولكنه جرّ لمجاورته المخفوض (الزَّوجَاتِ).

وهو إن يقلّ عنه ابن هشام نادر فصحيح، إذ لم أجد له غير هذا الشاهد، وقال عنه أبو حيّان (جاء في التوكيد في بيت غريب أنشده أبو الجراح: يا صاح...⁽³⁾) ولعله يقصد بيت وحيد فريد، لا نسبته لأبي غريب.

4- في الحال: ولم أعثر عليه إلا في بيت واحد، أجاز المرزوقي⁽⁴⁾ جرّه على الجوار في وجه من الوجوه وذلك قول الشاعر⁽⁵⁾:

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْوُودَةً كَرَهَا وَعَقْدُنِ طَاقِهَا لَمْ يُحْلَلْ

حيث جرّ قوله (مزوودة) على الجوار وهو في الحقيقة حال للمرأة، لميلهم إلى الحمل على الأقرب، ولأنهم الالتباس⁽⁶⁾، ويجوز أن يكون قوله (مزوودة) صفة

1- المعنى 683.

2- البيت من البسيط لأبي الغريب في معاني القرآن للفراء 75/2، وشرح التسهيل 310/3، والارتشاف 583، والشذور 330، 331، وشرح شواهد المعنى 962، والهمع 304/4، وشرح أبيات المعنى 74/8، والدور 70/2.

3- الارتشاف 583/2.

4- هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، من أهل أصبهان، قرأ على أبي علي الفارسي، من مصنفاته شرح الحماسة، وشرح الفصيح وغيرها توفي سنة 421هـ، أنباه الرواة 141/1، ينظر البغية 365/1.

5- البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي في شروح ديوان الهذليين 1072/3، والمعاني الكبير 519/1، والكامل 135/1، ونقد الشعر 112، وحماسة المرزوقي 87، والاقتضاب 347، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري 99، ولسان العرب (شمل) 202/7، والمعنى 686، وشرح شواهد 267، وحاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام 30.

6- ينظر حماسة المرزوقي 88.

لليلة نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾⁽¹⁾ كأنه لما وقع الزؤد والذعر فيها جعل لها،
والأكثر في المجاز أن يُنسب الفعل إلى الوقت فيؤتى به على أنه فاعل نحو قوله تعالى:
﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾⁽²⁾ والمعنى بل مكركم في الليل والنهار، وكما قيل: (هُكَّارُهُ
صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ)⁽³⁾.
وقوله⁽⁴⁾:

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمُطَى بِنَائِمٍ

أي: بمنوم فيه.

هذا في رواية الجرّ (مزؤودة) وقد نُسبت للأصمعي⁽⁵⁾ ويجعل الزؤد لليلة،
ومنهم من ينصب (مزؤودة) ويجعله حالاً للمرأة، ويقال أن المرأة إذا حملت وهي
مدعورة فاذا كرت جاءت به لا يُطاق. وعند ابن هشام (بالنصب حالاً من المرأة،
وليس بقوى مع أنه الحقيقة؟ لأن ذكر الليل حينئذ لا كبير فائدة فيه)⁽⁶⁾.

ولم أجد غير هذا الشاهد لهذا الموضع.

وعلى كُلِّ فَإِنَّ ظاهرة الجرّ لمناسبة الجوار تكثر في النعت وتقلّ في العطف،
لوجود الفاصل (لأنّ العاطف يمنع من التجاور)⁽⁷⁾، وأقلّ منها في التوكيد والحال،

1- الآية 4 من سورة الفجر.

2- الآية 33 من سورة سبأ.

3- ورد في الأصول 255/2، وكتاب الشعر 493، وحماسة المازوني 88، والخزانة 89/5.

4- البيت من الطويل لجريز في ديوانه 993، والكتاب 160/1، والكمال 135/1، والمقتضب 105/3،

4/331، والمختص 2/184، والصاحي 222، وشرح الرضي 1/281، والخزانة 1/465.

5- هو عبد الملك بن قريش بن عبد الملك بن أصمغ، كان من أهل البصرة وقدم بغداد أيام هارون الرشيد

له مصنفات كثيرة منها: كتاب الخيل خلق الإنسان ينظر أنباء الرواة 2/197 وما بعدها.

6- المغني 686.

7- المغني 683، وينظر الشذور 332.

وأما في البديل (فلا يحفظ ذلك من كلامهم ولا خرج عليه أحد من علمناه)⁽¹⁾ كما ذكر أبو حيّان، وكذا الأمر عند ابن هشام إذ يقول: إنه (ينبغي امتناعه في البديل، لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرًا)⁽²⁾.

ولأنّ النّحاة يتّفقون في الأصل، ويختلفون فيما خالف الأصل، فقد اختلف النّحاة حول هذه الظّاهرة، وإن قال بها جمهور النّحاة من أهل البصرة والكوفة⁽³⁾،

- فمنهم من اشترط لها شروطا، فهذا الخليل، كان لا يجيز الجرّ على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير، والتذكير والتّسائيث، والإفراد والتثنية والجمع، وقد نقل عنه قوله (لا يقولون إلا هذان جُحْرًا ضَبَّ خَرَبان، من قبل أن الضَّبَّ واحدٌ والجحر جُحْران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأوّل وكان مذكرا مثله أو مؤنثا. وقالوا: هذه جِحْرَةٌ ضِبَابٍ خَرِبَةٍ، لأنّ الضَّبَّابَ مؤنثةٌ والجِحْرَةَ مؤنثةٌ والعدّة واحدة، فغلطوا)⁽⁴⁾.

ولم يرتضِ سيبويه هذا الشرط (لأنه إذا قال: هذا جُحْرٌ ضَبٌّ متهدّم ففيه من البيان لأنه ليس بالضَّبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضَّبِّ)⁽⁵⁾ واستشهد بقول العجاج⁽⁶⁾: كأنّ نسج العنكبوت المرمل.

فالنّسج مذكّر والعنكبوت مؤنث، وغير هذا الشّاهد كثير من الشّواهد التي تقدّمت في السابق لا يلتزم فيها المطابقة لا في العدد ولا في النوع. وكذلك^{الأمر} ابن مالك فلم يشترط لهذا الجرّ سوى أمن اللبس، إذ يقول (ولا يفعل مثل هذا إلا إذا أُمن اللبس)⁽⁷⁾.

1- الارتشاف 583/2، وينظر اجمع 305/4.

2- الشذور 332.

3- ينظر الارتشاف 583/2. وأشار لهم صاحب الخصائص 220/3 بقوله (ما ذهب الكافه إليه) ولا أدري هل قصد الكافة الكوفة أم كافة النحاة أي معظمهم.

4- الكتاب 437/1.

5- المصدر السابق 437/1.

6- سبق ذكره ص 379.

7- شرح الكافية الشافية 1167/3.

وغير الخليل قوم⁽¹⁾ اختصّوه بالنكرة، وردّ زعمهم بما حكاه أبو مروان
(كان والله من رجال العرب، المعروف له ذلك)⁽²⁾.

- ومنهم من اقتصرها على السّماع، وهو الصّواب، فهذا الفراء يقتصره
على السّماع ويمنع فيه القياس⁽³⁾ وقد نقل عنه قوله: (لا يخفض بالجوار إلّا ما
استعملته العرب كذلك، والمسموع منه ما تقدّم، فلا يقاس عليه ما استعمل مالا
يستعمل)⁽⁴⁾ وفي كتابه يقول: (من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا
أشبهه)⁽⁵⁾ ومثله رأي الأنباري إن ما جاء كذلك (محمول على الشّدوذ الذي
يقتصر فيه على السّماع لقلّته ولا يقاس عليه)⁽⁶⁾.

وكذا كان رأي أبي حيّان (لأنّ جرّ الجوار لم يُسمع إلّا في المفرد خاصّة فلا
يُتعدّى فيه السّماع)⁽⁷⁾ وكان في كتابه⁽⁸⁾ قد أشار إلى آراء النّحاة في ذلك، ولم
يصرّح برأيه.

- وفريق منهم من أنكر هذه الظاهرة أصلاً، تمثّل ذلك فيما ارتآه السيرافي
وابن جني وأبو علي من إعراب قوله (خرب) نعت سبي، ولذلك جاءت مجرورة
(على أنّها صفة لضبّ)⁽⁹⁾، فتقدير السيرافي أنّ الأصل في هذا، كأنّك قلت: هذا
جحر ضب خرب الجحر منه، ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير
الضّب، وخفض الجحر كما تقول (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة والأصل
حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدّم ذكره فاستتر، ومثله ما قاله

1 - ينظر الارتشاف 583/2، والمجموع 306/4.

2 - الارتشاف 583/2 والمجموع 306/4.

3 - المجموع 305/4.

4 - ينظر الخزانة 91/5، والمجموع 305/4، والارتشاف 583.

5 - معاني القرآن 74/2.

6 - الإنصاف 615.

7 - الخزانة 91/5.

8 - ينظر الارتشاف 583.

9 - المغني 683.

النَّحْوِيُّونَ: مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين، والتقدير لا قبيح الأبوين، وأصله لا قبيح أبواه⁽¹⁾.

كذلك جعل ابن جنى (خرب) صفة لضب بتقدير (أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجرى (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضُمّن من ذكره (أي تضمّن الأب ذكر الرجل)... فلما كان أصله كذلك حُذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأُقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفا على ضب. وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف، على ما أرينا⁽²⁾. وهذا رأي أستاذه أبي على رحمه الله، فقد حمل على نحو هذا قول الشاعر:

* كَيْسِرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ *

(و لم يحمله على الغلط، قال: لأنّه أراد: مزمل فيه، ثم حذف حرف الجرّ، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول)⁽³⁾ وردّد ابن جنّى كلام أستاذه وقد تبناه فيما بعد⁽⁴⁾.

إلا أنّ أبا حيان لم يرتضِ هذا التقدير، وردّ عليهما بقوله (ومذهبهما خطأ في غير ما وجه، لأنّه يلزم أن يكون الجحر مخصّصا بالضّب، والضّب مخصّص بخراب الجحر المخصّص بالإضافة إلى الضّب، فتخصيص كل منهما متوقّف على صاحبه، وهو فاسد للدور (والسلسل) ولا يوجد في كلام العرب، أعني لا يوجد مررت بوجه رجل حسن الوجه، ولا حسن وجهه، ولأنّه من حيث أجرى الخراب صفة

1- ينظر عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب 436/1، وينظر المغني 683، 684، والخزانة 88/5، 89.

2- الاختصاص 192/1، وينظر المغني 684.

3- الاختصاص 193/1.

4- ينظر الاختصاص 221/3.

على الضَّبَّ لزم إبراز الضَّمير لئلاَّ يلبس. وقد فرَّق سيبويه بين حسن الوجه وحسن. لأنَّ معمول هذه الصِّفة لا يتصرَّف فيه بالحذف لضعف عملها⁽¹⁾.

وردَ ابن هشام على ابن جنيَّ وأستاذه الفارسي قائلًا (يلزمها استتار الضمير مع جريان الصِّفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريَّين وإن أُمِن اللبس، وقول السيرافي إن هذا يقبل (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) مردود، لأنَّ ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأوَّل)⁽²⁾.

ومن أنكر هذه الظاهرة، من المحدثين الأستاذ سعيد الأفغاني الذي علّق على قول العرب (هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) أنه جملة أولع بها قدماء النحاة ومن بعدهم ولا حجة لهم فيها من وجهين:

الأول: أن قائلها-إن وجد-بجهول.

الثاني: أن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون، إذ العربي لا يقف على متحرّك، فمن أين علموا أن قائلها جرّ كلمة (خرب)؟ هذا والجرّ على الجوار ضعيف جدًّا؛ لم يردّ بطريق موثوق إلّا في الضّرورة الشعريّة بندرة، والضّرورات لا يحتجّ بها⁽³⁾.

وأختلف مع الأفغاني فيما اعترض به من الوجهين، فالوجه الأوّل مردود لأننا جميعاً نعلم أن الجهل بالقائل ليس سبباً كافياً لردّ الشاهد، إذ في الكتاب خمسون شاهداً لم تنسب لقائلها، ومع ذلك لم يُطل الاحتجاج بها؛ لأنّ راويها ثقة.

والوجه الثاني. أنّنا لا نجرّم أنّه قد سكّ عن الكلام؛ ليقف بانسكون، فلربّما كان قد وصل كلامه، ولذلك جرّ قوله (خرب) بالجوار.

1- الخزانة 89/5، لعله نقله عن شرح التسهيل أو التذكرة ولم أعثر عليهما أما كتابه الارتشاف 584/2 فلم يفصل القول فيه.

2- المغني 684.

3- حاشية حجة القراءات 223.

* تَرْبِكَ سُنَّةَ وَجْهِهِ غَيْرُ مُقْرِفَةٍ *...

فَيَاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ
ضُومِرِ ...

كَذَّبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ شَنْ بَارِدٍ

يَا صَاحِبَ بَلْعِ ذَوِي النِّزَاجَاتِ كُلِّهِمْ

وفي ظاهرة الجرّ على الجوار مراعاة للذوق العربي، وإن يكن ذلك على
سبيل المحافظة على تطبيق القاعدة. إلّا أن زعم ^{يتون} المتنبئين القرينية هي قرينة
الصلاحية للإنسان وعدمه، ففي نحو قولهم (هذا جحر ضب حارب) معلوم أن
الحراب مسند للجحر لا للضبّ، وهذه القرينة هي التي تسمح للمتكلّم أن يعتدّ
بحركة المناسبة للجوار أكثر من اهتمامه وحفاظه على حركة الإعراب، طالما أمّن
اللبس.

1- سبق ذکر ہا ص 384، 383

الفصل الرابع

المجزومات

مبحث المضارع المجزوم

الجزم

الجزم في اللغة : القطع⁽¹⁾ تقول جزمت الشيء أى قطعتة ، فلما كان هذا الإعراب قطع حرف من الفعل العليل ، والفعل الذى رفعته بثبوت النون مثل : لم يغز ولم يرم ولم يرض ولم يقوما ، وتحذف حركة من الصحيح مثل : لم يركب ، والحذف والقطع سيان ، قيل له : جزم⁽²⁾ .

المضارع المجزوم

ويجزم⁽³⁾ المضارع إذا سبق بأحد الجوازم وهى خمسة : (لم ولما ولام الأمر ، ولا فى النهي وإن فى الشرط) وما حُمل عليها ... نحو الأجوبة بمجرد الأمر نحو قم أقم معك ، ونحو الأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر الجارية مجراه فى جزم الجواب إذا ضمنت معنى الشرط ، نحو قولك : نزال أكرمك ، وكذلك الفعل الذى لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر يجزم الجواب إذا ضمن معنى الشرط ، ومن كلامهم (أتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه)⁽⁴⁾ ، لأنه فى معنى ليتق الله وليفعل ، فجاء قوله (يثب) مجزوماً .

أحكامه :

أولاً : الأصل فى المضارع أن يكون مجزوماً حين يسبق بإحدى أدوات الجزم ، وخلاف الأصل ، إهمال هذه الأدوات فلا يجزم بها نحو إهمال لم ، واختلف⁽⁵⁾ النحاة فى رفع الفعل بعدها ، أياكون لغة أم ضرورة ، فعده ابن مالك لغة قوم ، قال فى شرح التسهيل : (وأهملت لم حملاً على اختها لا) ذكر ذلك فى

1- اللسان (جزم) 277/2 .

2- كشف المشكل 592/1 .

3- ينظر الكتاب 8/3 ، وكشف المشكل 382/1 ، 592/1 ، 595 ، والمقرب 299 .

4- هذا القول لبعض العرب ، ينظر الكتاب 100/3 ، والتخمير 246/3 ، وعمدة الخافض 346 ، والمقرب

299 ، وأوضح المسالك 181/3 ، وشرح التصريح 243/2 .

5- ينظر اجمع 313/4 .

كتابه (شرح التسهيل وعمدة الحافظ)⁽¹⁾ ونسب فيهما هذا الرأي للأخفش وأبي العباس ثعلب ، وكذلك رأى ابن جني⁽²⁾ ، ونُسب⁽³⁾ هذا الرأي أيضاً للقرّاء فعنده قد حملت لم على (لا)، لأنّ أصل لم لا فأبدلت الألف ميماً ، إلا أنّي لم أجد رأى الشيخين في كتابيهما (مجالس ثعلب ، ومعاني القرآن) .

وفي شرح الكافية الشافية ذهب ابن مالك⁽⁴⁾ إلى أنّ إهمال لم كان حملاً على (ما)، وابن جنيّ الذي جعل هذا الإلغاء حملاً لـ (لم) على (لا) قد عدّ هذا الإلغاء في كتابه (المختسب) لغة وشدوذاً ، وفي سر الصناعة شدوذاً . وعدّ ابن عصفور هذا الإهمال من أقبح الضرائر، ولا يقاس عليه في الشعر⁽⁵⁾، وعليه الفارسي وأبوحيان⁽⁶⁾ .

ومن شواهد هذه الظاهرة ، قول الشاعر⁽⁷⁾ :

لَوْ لَا فَوَاسِرٌ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

حيث ارتفع الفعل (يوفون) وهو مسبوق بحرف جزم (لم) فأهملت ، على لغة بعض العرب تحمّل فيها (لم) على (ما) أو (لا) النافيتين، وقيل أُهملت للضرورة والشدوذ .

ونحو قوله⁽⁸⁾ :

1- ينظر شرح التسهيل 66/4 ، وعمدة الحافظ 370، 375 ، شرح الأشموني 576 .

2- المختسب 42/2 ، وسر الصناعة 448/2 .

3- التصريح 247/2 .

4- لم أعثر على شرح الكافية وينظر الجني الداني 266 ، وشرح الأشموني 576 ، والخزانة 319 .

5- ينظر الضرائر 310 ، والارتشاف 546/2 ، وشرح شواهد المعنى 674 ، والخزانة 319 .

6- ينظر الخمعة 313/4 ، والارتشاف 546/2 .

7- البيت من البسيط بلا نسبة في سر الصناعة 448/2 ، والمختسب 42/2 ، وعمدة الحافظ 376 ، وشرح

التسهيل 66/4 ، والضرائر 310 ، والجني الداني 266 ، والمقاصد 446/4 .

8- البيت من المتقارب بلا نسبة في الضرائر 310 ، الخزانة 319 ، ضرائر الألويسي 229 .

وَأَمْسُوا بِهَا لَيْلًا لَوْ أَقْسَمُوا عَلَى الشَّمْسِ حَوْلَيْنِ لَمْ تَطْلُعْ

فقد رفع (تطلع) وهي مسبقة بحرف جزم ، و(حكم لـ) (لم) بدلاً من حكمها بحكم (ما) ، لما كانت نافية مثلها ، فرفع المضارع بعدها كما يُرفع بعد ما⁽¹⁾ .

ومجيء المجزوم أو المبني على مايجزم به في صورة المرفوع ، لغة لبعض العرب وترد كثيراً مع الأفعال المعتلة ، ومن ذلك قول الشاعر⁽²⁾ :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي نَزِيدٍ

حيث أبقى حرف العلة في المضارع (يأتيك) مع سبقه بحرف جزم (لم) ، وقد خرج⁽³⁾ الفراء وأبو حيان على أنه لغة لبعض القبائل ، وهي لغة قليلة ، تُجرى المعتل مجرى الصحيح فيبقى حرف العلة ، وهو ساكن ، وعند بعضهم⁽⁴⁾ ذلك لايجيء إلا في الضرورة ، أما الأنباري⁽⁵⁾ فعنده أن الفعل مجزوم بحذف حرف العلة ، وأن الياء المذكورة هي إشباع لحركة الكسرة في يأتيك) لما اضطر إلى ذلك ، وقيل⁽⁶⁾ : لليت روايات أخرى لا شاهد فيها وهي : وهل أتاك ، وألم يأتك ، وألم يبلغك .

ونحو قوله⁽⁷⁾ :

-
- 1- ينظر الضرائر 310 ، والخزانة 3/9 ، وضرائر الألوسي 229 .
 - 2- البيت من الوافر لقيس بن زهير العنسي في الكتاب 316/3 ، المختار 215،67/1 ، والإنصاف 30 ، واللباب للعكبري 109/2 ، والمساعد 35/1 ، والمتع 537/2 ، والمقاصد النحوية 230/1 ، وشرح الأشمون 168 ،
 - 3- ينظر معاني القرآن 161/1 ، والبحر 362/7
 - 4- ينظر الكتاب 316/3 ، والضرائر 42 .
 - 5- الإنصاف 30 .
 - 6- ينظر المعجم المفصل 247 .
 - 7- البيت من البسيط بلا نسبة في النصف 115/2 ، ومايجوز للشاعر 62 ، والإنصاف 24 ، وشرح ابن يعيش 104/10 ، والمتع 537/2 ، والضرائر 45 ، والمقاصد النحوية 234/1 .

هَجَوْتُ نَرَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوْنَرَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
حيث أبقى حرف العلة في قوله (تهجو) وحقه أن يحذف علامة للجزم ،
وقيل حرف العلة محذوف ، والواو المذكورة هي إشباع لحركة الضمة .
وقوله⁽¹⁾ :

قَالَ لَهَا مِنْ تَحْتِهَا وَمَا اسْتَوَى هُنَّى إِلَيْكَ الْجِدْعُ يَجْنِيكَ الْجَنَّا
فقد أبقى حرف العلة في قوله (يجنيك) ، وكان ينبغي أن يقول (يجنيك) يجزم
الفعل فيحذف منه حرف العلة ، لأنه واقع جواباً للأمر ، وقيل الياء إشباع لحركة
الكسرة ، اضطرَّ لها الشاعر ، وردَّ النحاس هذا التخريج في هذا البيت والبيت
الذي سبقه بأنه (ليس في البيتين اضطراب يوجب هذا ، لأنهما إذا رويًا بحذف الواو
والياء كان وزنهما صحيحاً من البسيط والوافر ، ويسمى الخليل الأول مطوياً
والثاني منقوصاً)⁽²⁾ .
وقوله⁽³⁾ :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُحْبٍ وَمَا إِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ
فظاهره أنه أبقى حرف العلة في فعل الأمر (انجلي) وأصله أن يُبنى على
ما يجزم به مضارعه ، فيحذف حرف العلة ، إلا أنه قيل أن الياء للإشباع فهي صلة
لكسرة اللام كما توصل القوافي بإعراب رويها .
ونحو قوله⁽⁴⁾ :

1- الرجز لبعض بني حنيفة في معاني القرآن للفراء 1/161 ، 2/187 ، والضرائر 45 .
2- إعراب القرآن 3/51 .
3- البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه 18 ، ومعاني القرآن للفراء 1/162 ، وسر الصناعة 2/513 ،
برواية (انجلن) ، ووصف المباني 74 ، واللسان (شلال) 7/183 ، والمقاصد النحوية 4/317 ، وشرح
الأشعرى 493 .
4- البيت من الطويل بلا نسبة في السبع الطوال 16 ، وكتاب الشعر 206 ، والضرائر 45 ويروى (أبسا
واصل) .

أَبَا خَالِدٍ فَانْكُسُوهُمَا حُلَّتَيْهِمَا فَإِنَّكُمَا إِن تَفْعَلَا قَتَيَانِ

فقد أبقى الشاعر حرف العلة في الفعل (اكسوها) ، وكان ينبغي أن يُسنى على ما يجوز به فيُحذف حرف العلة الواو ، إلا أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح لما اضطرّ إلى ذلك ، كأنه توهم أنها كانت متحركة فسكنها⁽¹⁾ ، وغير هذا التخريج ، تخريج آخر⁽²⁾ ، وهو أن يكون قد خاطب الواحد ثم صرف الخطاب إلى الاثنين اللذين في قوله (فإنكما إن تفعلًا) وجعل الاثنين جميعا ، فتكون الواو في (اكسوهما) واو ضمير ، وليست لام الفعل ، وهذا الأسلوب ورد كثيراً في القرآن الكريم والشعر .

وهذه اللغة التي يجيء فيها المجزوم في صورة المرفوع وإن تكن لغة نادرة ، فقد تكلم بها الشافعي وكلامه حجة كما سبق وأن ذكر ، ومن ذلك قوله : (فلما لم يُسمّى مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه)⁽³⁾ فقد جاء بالمضارع (يُسمّى) في صورة المرفوع ، بعد أن أهمل (لم) على لغة بعض العرب ، وقوله : (لا بأس ما لم يحيل المعنى)⁽⁴⁾ وقد ضبط الشيخ أحمد شاكر الفعل (يحيل) بضم اللام وكسرها معا ؛ أما الضم فعلى اعتبار الفعل مرفوعا على لغة من يهمل (لم) فلا يجوز بها ، حملاً على (ما) .. وأما الكسر فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط للتخلص من التقاء الساكنين⁽⁵⁾ .

ولم يهمل الشافعي (لم) فقط عندما جاء بالفعل بعدها في صورة المرفوع ، وإنما أهمل (لا) الناهية كذلك ، فجاء بالفعل بعدها في صورة المرفوع أيضا ، عند قوله (لا يتحرى أحدكم بصلاته)⁽⁶⁾ بإثبات حرف العلة مع لا الناهية ، وقوله

1- ينظر مايجوز للشاعر 62 ، والضرائر 45 .

2- ينظر كتاب الشعر 207 ، والسبع الطوال 16 .

3- الرسالة 463 .

4- نفس المصدر 275 .

5- حاشية الرسالة 275 .

6- الرسالة 317 .

(وليستغفر الله ولا يعود)⁽¹⁾ بإثبات الواو كذلك مع لا الناهية ويجوز أن تكون (لا) نافية على إرادة النهي أيضا .

وما أوردته من أقوال الشافعي في إتيانه بالمجزوم في صورة المرفوع على سبيل التمثيل لا الحصر ، فقد وردت هذه الظاهرة عنده مراراً ، ولو تَبَعْتُهَا لكان هذا التَّبَعُ حشوً وتطويلاً لاداعي له ، ولمن شاء أن يقف عليها فلينظر مؤلفه الرسالة⁽²⁾ .

ومثلما أهملت لم ولا الناهية الجازمتان ، فقد أهملت (إن) الشرطية أم الباب، حملاً على (لو) كما قال ابن مالك⁽³⁾، أما المرادى فعنده هذا الإهمال من الشذوذ⁽⁴⁾ . ومن إهمال إن الشرطية قراءة⁽⁵⁾ طلحة⁽⁶⁾ قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾⁽⁷⁾ بإثبات نون الرفع وحقها أن تحذف لسبق الفعل بإن الشرطية المدغمة في (ما)، وجعل ابن جنى هذه القراءة شاذة ولغة في آن واحد، فقال عنها (شاذة ، ولست أقول إنما لحن ، لثبات علم الرفع ، وهو النون في حال الجزم ، لكن تلك لغة)⁽⁸⁾ وعدّ ابن مالك⁽⁹⁾ هذا الرفع حملاً لـ (إن) على (لو) فأهملت مثلها ، ومنه قوله

1- الرسالة 365 .

2- ينظر الرسالة في 16 موضعاً وهي: ص 275، 311، 317، 320، 323، 325، 327، 334، 342، 353، 363، 365، 395، 463، 543، 552 .

3- ينظر شرح التسهيل 82/4 ، والجمع 320/4 .

4- ينظر الجني الداني 207 .

5- القراءة في المحتسب 42/2 ، واستشهد بها المكودي في حاشيته 93/2 وغيره .

6- أبو محمد بن مصرف الحمداني اليامي الكوفي أقرأ أهل الكوفة في عصره ، شهد وقعة الجمام ، وتوفي 112هـ . ينظر حلية الأولياء للحافظ الاصبهاني 14/5 ، وغاية النهاية 343/1 ، والتهذيب 25/5 .

7- الآية 25 من سورة مريم .

8- ينظر المحتسب 42/2 .

9- ينظر شواهد التوضيح 19 .

صلى الله عليه وسلم : ((فَإِنَّكَ إِن لَّا تَرَ أَهْلًا فَإِنَّمِ يَرَاكَ))⁽¹⁾ والوجه فيه حذف الألف من قوله (تراه) ، لأنَّ إن هنا لا تحتل إلا أن تكون شرطية جازمة ، وأولت هذه الرواية على أنه (أشبع فتحة الراء فنشأت عنه الألف وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون قد جعل الألف في الرفع عليها حركة مقدرة فلما دخل الجازم حذف تلك الحركة، فبقيت الألف (خالية) من الحركة، كما يكون الحرف الصحيح ساكنًا في الجزم)⁽²⁾ .

ومن الجوازم التي خالفت الأصل ، من الشرطية ، فأهملت حملاً على الذي⁽³⁾ ، ومنها قراءة ابن كثير⁽⁴⁾ قوله تعالى : ﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيََصْصِرُ﴾⁽⁵⁾ بإثبات الياء ، وحقها أن تحذف لأنَّ الفعل مجزوم بمن الشرطية الجازمة ، وعلق القرطبي على هذه القراءة أنها (جائزة على أن يجعل (من) بمعنى الذي ، وتدخل (يتقى) في الصلة ، فتثبت الياء لا غير ، وترفع (ويصير) وقد يجوز أن تجزم (ويصير) على أن تجعل (يتقى) في موضع جزم و(من) للشرط وتثبت الياء ، وتجعل علامة الجزم حذف الضمة التي كانت في الياء على الأصل)⁽⁶⁾ لأنَّ (من العرب من يجرى المعتل مجرى الصحيح)⁽⁷⁾ وأولت⁽⁸⁾ كذلك بكونها قد أشبعت حركة القاف، فتتج عنها الياء وليست من نفس الكلمة .

1- أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب إفشاء السلام 157/1، 158 ، والبخارى في صحيحه

كتاب الإيمان 19/1 ، وكتاب تفسير السور (سورة لقمان) 173/3 ، والبخارى بشرح الكرماني

كتاب التفسير سورة لقمان 42/17 ، وإعراب الحديث النبوي، 134 .

2- إعراب الحديث النبوي للعكبري 134 . وفيه كلمة (ساذجة) مكان (خالية) .

3- ينظر تفسير القرطبي 257/9 وإعراب الحديث النبوي 136 .

4- قراءة ابن كثير وقنبل وردت في كتاب السبعة 351 ، والحجة 364 ، وتفسير القرطبي 256/9 ،

وإعراب الحديث 136 ، والبحر 320/6 .

5- الآية 90 من سورة يوسف .

6- تفسير القرطبي 257، 256/9 .

7- الحجة 364 .

8- ينظر إعراب الحديث النبوي 136 .

ذكر أبو حيان⁽¹⁾ كلَّ هذا ، وزاد عليه أنه قد تكون من موصولة بمعنى الذى وعطف عليه على التوهم أن من جازمة ، أو أن إسكان الراء لا للجزم بل لتسوالى الحركات وإن كان ذلك بين كلمتين .

ونحو هذا الإهمال ومخالفة الأصل قوله عليه الصّلاة والسّلام⁽²⁾ : ((مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ يُعْصِنِي فَقَدْ عَصَا اللَّهَ تَعَالَى)) ، بإثبات الياء فى قوله (يعصينى) وحققها أن تحذف، لأنَّ الفعل مجزوم بمن الشرطية الجازمة، وأوّل هذا الحديث أيضا بوجهين⁽³⁾ :

أحدهما : أن تجعل (من) بمعنى الذى فلا تجزم أى : إن الذى يطيعنى يطيع الله ، فالماضى بمعنى المستقبل .

الثانى : أن تكون (من) شرطية ولكنه أثبت الياء إما للإشباع ، وإما بتقدير حركة على الياء وحذفت بالجازم .

ومن ظواهر مخالفة الأصل إهمال (متى) ، حملاً على (إذا)⁽⁴⁾ الشرطية ، قول عائشة⁽⁵⁾ -رضى الله عنها- : ((إِنَّ أَبَاكَرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَأَنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يَسْمَعُ النَّاسُ)) وقد أهملت (متى) ورفعت الفعل بعدها وهو (يقوم) ، وكان حقّه الجزم فتسكّن الميم ويحذف حرف العلة (الواو) ، لالتقاء الساكنين فتصير (يقم) ، وأوّله العكبرى بأنّه (إذا أدغمت الميم فى الميم التى بعدها (يقم مقامك) جاز وقوع السواو

1- ينظر البحر 320/6 .

2- الحديث الشريف أخرجه مسلم فى المختصر كتاب الإمارة باب إطاعة الأمير 332 ، وفى صحيح مسلم طبعة محمد على 13/6 ، والرواية بحذف الياء فى قوله (يعصينى) فى كليهما ، وبإثباتها فى إعراب الحديث 136 .

3- ينظر إعراب الحديث النبوى 136 .

4- ينظر عمدة الحفاظ 374 ، وشواهد التوضيح 19 .

5- الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الأذان باب المريض يشهد الجماعة 122/1 ، وإعراب الحديث النبوى 198 ، ومعنى أسيف : سريع الحزن والكتابة . اللسان (أسف) 142/1 .

قبلها كما قالوا : تَمُودُ الثوب ، وقالوا في الياء : هو أُصَيْمٌ ، وفي الألف : الحاقّة والدابة⁽¹⁾ .

ومن ذلك قول أبي جهل -لعنه الله- لصفوان : ((مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفَتْ وَأَنْتَ سَيِّدُ هَذَا الْوَادِي ، تَخَلَّفُوا مَعَكَ))⁽²⁾ ، فقد ارتفع الفعل (يُـرَاك) ولا أثر للجزم فيه إذ لم يحذف منه حرف العلة ، فأهملت (متى) حملاً على أختها (إذا) ، كما شَبَّهَتْ (إذا) بـ(متى) فعملت الجزم .. وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير ، وأضاف ابن مالك لهذا الوجه ثلاث تخريجات أخرى ، وهي⁽³⁾ :

أحدها : أن يكون مضارع راء ، بمعنى رأى ، كقول الشاعر⁽⁴⁾ :

إِذَا مَرَأْنِي أَبْدَى بَشَاشَةً وَاصِلٍ وَيَأْلُفُ شَنَاَنِي إِذَا كُنْتُ غَائِبًا

ومضارعه (يراء) فجزم فصار يراً ، ثم أبدلت همزته ألفاً ، فثبتت في موضع الجزم ، كما تثبت الهمزة التي هي بدل منها .

الثاني : أن يكون أجرى المعتلّ مجرى الصحيح ، فأثبت الألف ، واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع .

الثالث : أن يكون من باب الإشباع ، فتكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الرّاء ، بعد سقوط الألف الأصلية جزماً ، وهي لغة معروفة . أي إشباع الحركات الثلاث ، وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها .

ثانياً : الأصل في المضارع أن يكون مجزوما حين يُسبق بحروف الجزم ، وخلاف الأصل مجيئه منصوباً بعد هذه الحروف -أما مجيئه مرفوعاً فقد سبق ذكره-

1- إعراب الحديث النبوي 198 ، وينظر الموجز لابن السراج 170 ، والخصائص 126/3 ، وسر الصناعة

10/1 ، وشرح الشافية 212/2 .

2- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المغازي باب ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من يقتل ببدر 3/3 .

3- ينظر شواهد التوضيح 24:18 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في شواهد التوضيح 18 ، ولم أعثر عليه في غير هذا الكتاب .

وجعل إعمال لم النَّصْب لغة لبعض العرب⁽¹⁾ .

ومما يمثل هذه الظاهرة المخالفة للأصل ، قراءة⁽²⁾ قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾⁽³⁾ بفتح الحاء ، مع سبقها بحرف جزم (لم) وقد اختلف العلماء في هذه القراءة ، فعند ابن مجاهد أنّ (هذا غير جائز أصلاً)⁽⁴⁾ ولم أجد رأيه هذا في كتابه (السبعة) ، وإنّما نسبته له ابن جني ، وعقّب على ذلك بقوله (ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد ، غير أنّه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر)⁽⁵⁾ . وقالوا (لعله بينّ الحاء وأشبعها في مخرجها ، فظنّ السامع أنّه فتحها)⁽⁶⁾ وعند الأمير أنّه (يمكن أن تكون فتحة الحاء إتباعاً للآم بعدها)⁽⁷⁾ ، وعند القرطبي أنّ هذا (بعيد وقد يؤوّل على تقدير النّون الخفيفة ، ثمّ أبدلت النّون ألفاً في الوقف ، ثمّ حُمِل الوصل على الوقف ثمّ حُذفت الألف)⁽⁸⁾ وهو تخريج ابن عطية⁽⁹⁾ أيضاً . ولهذا الآية تخريج أفضل من هذا كله ، قاله أبوحيان (وهو أنّه لغة لبعض العرب ، حكاهما اللّحياني في نوادره وهي الجزم بلن ، والنّصب بلم عكس المعروف عند النّاس)⁽¹⁰⁾ ، والأمر كذلك على أنّه لغة عند كثير من النّحاة .

1- ينظر الجني الداني 266 ، والارتشاف 546/2 ، والمغني 688 ، والمقاصد النحوية 488/4 ، والهمع 313/4 ، وشرح الأئشوني 578 .

2- قراءة أبي جعفر المنصورى . ينظر المختسب 366/2 ، والكشاف 266/4 ، وتفسير القرطبي 109/20 ، والبحر 499/10 .

3- الآية 1 من سورة الشرح .

4- مختسب 366/2 .

5- مختسب 366/2 .

6- الكشاف 266/4 .

7- حاشية الأمير على المغني 201/2 .

8- تفسير القرطبي 109/20 .

9- انحرر الوجيز 325/16 . وينظر البحر 499/10 ، والدر المنصور 43/11 .

10- البحر 500/10 .

ونحو ذلك قراءة⁽¹⁾ قوله تعالى: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾⁽²⁾ بإثبات الألف في قوله (تخشى) ، وقد جزم قوله ﴿لَا تَخَفْ﴾ على النهى ، واختلف النحاة في تقدير إعراب قوله ﴿وَلَا تَخْشَى﴾، فجعل لها الفراء ثلاثة توجيهات⁽³⁾ :

الأول : الرفع على الاستئناف ، كما في قوله تعالى: ﴿يُولُواكُمْ الْأَذْبَانِ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ﴾⁽⁴⁾ فاستأنف بثمّ ، فهذا مثله .

الثاني : أن ينوى الجزم ، وإن كانت فيها الياء (الألف المقصورة)، لأنّ من العرب من يفعل ذلك .

الثالث : أن تكون الياء صلة لفتحة الشين ، أي (أن الألف جىء بها لأجل آواخر الآي فاصلة)⁽⁵⁾ .

ولم يرتضِ أبو جعفر النحاس هذا التقدير ، وردّه بأن (هذا من أقبح الغلط أن يُحمل كتاب الله جلّ وعزّ على شذوذ من الشعر ، وأيضا فإنّ الذى جاء به من الشعر لا يشبه من الآية شيئا ، لأنّ الواو والياء مخالفتان للألف ، لأنهما تتحرّكان والألف لا تتحرّك)⁽⁶⁾ .

ومن شواهد هذه الظاهرة شعرا ، قول الشاعر⁽⁷⁾ :

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

1- قراءة حمزة والأعمش وابن أبي ليلي ، ينظر الحجة 458 ، والكشاف 546/2 ، وتفسير القرطبي

228/11 ، والبحر 362/7 .

2- الآية 76 من سورة طه .

3- ينظر المعاني للفراء 161/1 ، 162 ، 187/2 ، والبحر 362/7 .

4- الآية 111 من سورة آل عمران .

5- البحر 362/7 .

6- إعراب القرآن 51/3 .

7- الرجز للحارث من منذر وقيل للإمام على في ديوانه 42 ، والنوادر 164 ، والخصائص 94/3 ،

والفضائل 112 ، وشرح شواهد المغني 674 ، وشرح الأشموني 578 .

حيث نصب قوله (يَقْدَرُ) مع سبقه بـ(لم) وفي هذا مخالفة للأصل ، وقد حاول النحاة تخريج هذا البيت بما يتفق والأصل ، فوقعوا في خلاف الأصل من جهة أخرى ، إذ أولوا⁽¹⁾ فتح راء (يقدر) ، بأنه يريد النون الخفيفة ، فحذفها وبقي ما قبلها مفتوحا ، إذ النون الخفيفة تدخل على كل مجزوم ، وفي هذا مخالفة للأصل لأن النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ولا سكون هاءنا بعدها ، وفيه نقض للغرض ؛ ذلك أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ، والحذف من مظهر الاختصار والإيجاز ، ولا يليق هذا بذلك ، فضعف في القياس كما ضعف في السماع ، إذ لانظير لهذا البيت كما يرى ابن جني ، وما أنشدوه من قوله (اضرب عنك...) فمدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا رواية تثبت به⁽²⁾ ، والتخريج عنده على أن يحمل على سلب حركة الهمزة للحرف قبلها أي أنه أراد: (لم يقدر أم يوم قدر، ثم خففت همزة (أم) فحذفها ، وألقى حركتها على راء (يقدر أم)، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة فصار تقديره أم، واختار الفتحة إتباعا لفتحة الراء ، ونحو من هذا التخفيف قولهم⁽³⁾ في المرأة والكمأة إذ خففت المرأة والكمأة⁽⁴⁾ .

ومن بجىء المضارع المجزوم منصوبا قوله⁽⁵⁾ :

قَدْ كَانَ سَمَكُ الْهَدْيِ يَنْهَدُّ قَائِمُهُ حَتَّى أُتِيحَ لَهُ الْمُخْتَارُ فَاَنْعَمَدَا
فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى مَرَأِيهِ قَدَمَا وَلَمْ يُشَاوِرْ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدَا

فقد نصب قوله (يشاور) وحقه الجزم لسبقه بلم الجازمة ، إلا أن يكون نصبه على أنه لغة لبعض العرب ، أو الفعل (يشاور) قد اتصلت به نون التوكيد ثم

1- ينظر النوادر 164 ، والضرائر 112 ، وشرح الأشموني 578 .

2- ينظر سر الصناعة 82، 75 ، والخصائص 95/3 ، 126/1 ، والمختضب 366/2 .

3- ينظر الكتاب 545/3 ، وفيه (قد قالوا الكمأة والمرأة ومثله قليل) ، والمتع 323 .

4- اخصائص 95/3 .

5- البيتان من البسيط لعائشة بنت الأعجم ممدوح المختارين أبي عبيد وهو القائم بشار الحسين بن عيسى

رضي الله عنهما ، البحر 500/10 ، والدر المصون 45/11 .

أبدلت ألفاً، ثم حُذفت الألف تخفيفاً ، والتَّخْرِيجَان ذكرهما أبو حيان⁽¹⁾ .
ونحو قوله⁽²⁾ :

خِلَافًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةَ مَرَأِيهِ كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكَّرَا

فقد جاء فعل الأمر (خالف) وجوابه المضارع (تذكر) مبنيان على الفتح ،
وحقهما أن يكون الأول منهما مبنياً على السكون والثاني مجزوماً ، فإن قيل إنهما
فَتْحًا لاتصالهما بنون التوكيد، ثم حُذفت منهما ، فإن حذفهما كذلك ضرورة ،
ولا يخلو الأمر من مخالفة الأصل في الحالين .

ومن هذا البيت يُلاحظ أنَّ ظاهرة خلاف الأصل لم تقف عند المضارع
المجزوم بلم فقط ، بل تعدت إلى المجزوم بغير لم ، كما تجاوزت المضارع إلى الأمر
المبنى على ما يجزم به فجاء مبنياً على الفتح ، وذلك نحو قوله⁽³⁾ :

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَامِرِ قَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

فقد بني فعل الأمر على الفتح وفي هذا خلاف للأصل ، إلا أنه خُرج على
أنَّ أصله (اضربن) بالنون الخفيفة ، فحُذفت النون وبقيت الفتحة قبلها للضرورة ،
وهذا من الشاذ ، لأنَّ نون التوكيد لا تُحذف إلا إذا لقيها ساكن⁽⁴⁾ ، وقيل⁽⁵⁾ إنَّ
هذا البيت مدفوع مصنوع لارواية تثبته، وأيضاً فإنه ضعيف ساقط في القياس، لأنَّ
التوكيد لا يليق به الحذف .

1- ينظر البحر المحيط 500/10 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة في كتاب الحيوان 88/7 ، والضرائر 111 ، والمقاصد النحوية 345/4 ،
وشرح الأشموني 505 .

3- البيت من المنسرح لطرفة في ديوانه 165 ، والنوادر 165 ، والخصائص 126/1 ، والإنصاف 568 ،
والممتع 323 ، والمغني 643 ، والمقاصد النحوية 337/4 .

4- ينظر سر الصناعة 75/1 ، والمقاصد النحوية 338/4 .

5- ينظر سر الصناعة 82/1 ، والخصائص 126/1 ، والمختص 367/2 ومنقول عن ابن جني في اللسان
(هول) 161/15 .

وقوله⁽¹⁾ :

إِنَّ ابْنَ أَحْوَصٍ مَغْرُورٌ فَبَلَّغَهُ فِي سَاعِدَيْهِ إِذَا مَرَامَ الْعُلَا قِصْرُ

فجاء فعل الأمر (فَبَلَّغَهُ) مبنياً على الفتح ، وقيل أراد فبلغه ، فحُذفت نون التوكيد الخفيفة وظلّ الفعل مبنياً على الفتح .

وقوله⁽²⁾ :

يَا مَرَاكِبًا بَلَّغْ إِخْوَانَنَا مَنْ كَانَ مِنْ كِنْدَةٍ أَوْ وَاثِلٍ

فبنى فعل الأمر على الفتح ، وفي هذا خلاف للأصل ، إلا أن يُجعل هذا البناء لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ثم حُذفت للضرورة .

وقوله⁽³⁾ :

فَيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرُبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

فقد جاء فعل الأمر (اعبدا) مبنياً على الفتح ، وحقّه أن يُبنى على السكون، وقيل بُنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وقد أُبدلت ألفاً لضرورة القافية .

وفي هذه الشواهد المتقدمة تبدو ظاهرة خلاف الأصل، سواء بكون الآخر مبنياً على الفتح، وحقّه أن يُبنى على ما يجزم به لعدم اتصاله بشيء ، أم خُرِجت على أنّ هذه الأفعال قد اتصلت بها نون التوكيد ثم حُذفت أو أُبدلت ألفاً ، فالأمر لا ينفك عن الضرورة كذلك.

وظاهرة خلاف الأصل تجاوزت مجيء المضارع منصوباً وكان حقّه الجزم ، ومجئ الأمر مبنياً على الفتح وحقّه أن يكون مبنياً على ما يجزم به ، إلى ردّ حرف

1- البيت من البسيط بلا نسبة في المحتسب 196/1 وفيه (معروفا) مكان (مغرور) ، والضرائر 112 ،

وضرائر الألوسى 101 .

2- البيت من السريع بلا نسبة في الضرائر 112 ، وضرائر الألوسى 101 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الأشموني 505 ولم أعثر عليه في غيره من الكتب .

من أجله ، وإن كان تحريكه عارضا ، نحو قوله⁽¹⁾ :

وَيْهًا فِدَاءٌ لَكَ بِأَفْضَالِهِ
أَجْرَهُ السُّرْمِخَ وَلَا تُهَالَهُ

فقد جاء المضارع منصوبا (تهاله) وحقه أن يكون مجزوما ، وقد يكون هذا التحريك مراعاة للوزن ، وردّ حرف العلة مع هذا التحريك العارض .
وقوله⁽²⁾ :

مَا كَانَ إِلَّا طَلَقَ الْإِهْنَادِ وَكُنَّا بِالْأَعْرَبِ الْجِيَادِ
حَتَّى تَحَاجَزْنَ عَنِ الذُّوَادِ تَحَاجَزَ الرَّيِّ وَلَمْ تَكَادِ

حيث حرّكت حرف (الدال) بالكسر، وحقه أن يكون مجزوما (تكاد) ،
فلما حرّكت القافية (حرف الدال) ، ردّ الألف ، (ولم ينبغ أن يُردّ ، ألا ترى
أنك تقول رَمَتِ المرأة ، فلا تردّ ، وقد جاء هذا في الضرورة)⁽³⁾ .
وقوله⁽⁴⁾ :

يَا حِبِّ قَدْ أُمْسَيْنَا وَلَمْ تَنَامَ الْعَيْنَا

فقد نصب قوله (تنام) وحقه أن يكون مجزوما ، إلا أنه خالف الأصل ورد
الألف لما تحركت الميم، وإن كانت حركتها عارضة لأجل الوزن .
وقوله⁽⁵⁾ :

-
- 1- الرجز المأثور في الرائد 163 ، والمنظوم 168/3 ، والألمع 173/2 ، وكتب الأدب الشعري 701 ،
وسر الصناعة 81 ، والإفصاح 326 ، والضرائر 47 .
 - 2- الرجز لرؤبة في ديوانه 173 ، والنوادر 166 ، وكتاب الشعر 200 ، واللسان (حفظا) 149/4 ،
والأضداد للأثيري 172 .
 - 3- كتاب الشعر 200 .
 - 4- البيت من المجتث بلا نسبة في كتاب الشعر 202 ، والضرائر 48 ، واللسان (حفظا) 149/4 ، والخزانة
459/7 ، وسبق تخريجه ص 357 .
 - 5- البيت من الوافر لابن أحرر في أدب الكاتب 508 ، والمنصف 260/1 ، 42/3 ، والأزهية 272 ،
وشرح ابن يعيش 75/10 ، وشرح شواهد الشافعية 353 . ويروى (تغارا) مكان (تعارا) .

وَمُرِبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تُعَارَا

فنصب قوله (تعارا) وردّ الألف التي حقّها أن تُحذف مع كون الفعل مجزوماً، لسبقه بلم الجازمة، وإنما جاء قوله (تعارا) منصوباً لضرورة الوزن والقافية .
وقوله⁽¹⁾ :

فَسِرْ فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالتَّمَسِ الْغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتْ فَتُعْذَرَا

فقد نصب قوله (تموت) وأبقى حرف العلة، وكان القياس أن يقول تَمُوتْ ، فإذا لم يقل هذا للوزن، فإنه جعل قوله (تعش) دالاً على (يكن عيش أو أن تموت) أي : بموت فعذر⁽²⁾ .

وعند المالقي⁽³⁾ أن الفعل (تموت) منصوب بأن مضمرة بعد أو ، فيكون معناها معنى (إلا) مع (أن) .

وقبله ابن عصفور⁽⁴⁾ ارتأى أن المعنى لا يساعد على ذلك ، إذ لا يلزم من سيره في بلاد الله والتماسه الغنى أن يعيش ذا يسار إلا أن يموت ، وإنما هي لأحد الشيئين أي : سر في بلاد الله والتمس الغنى يكن أحد الشيئين : عيش ذو يسار أو موت فعذر ، فحقّه أن يكون (تموت) مجزوماً لأنه عطف على (تعش) وهو مجزوم .

ثالثاً : الأصل أن يكون المضارع مجزوماً حين يُسبق بأحد الجوازم ، وخلاف الأصل أن يجيء المضارع مجزوماً بعد أدوات الجزم في الأصل، نحو جزمه بعد إذا ، ولو ، وكيف ، ولعلّ ، وتعمل إذا الجزم خلافاً للأصل ، والجزم بإذا اضطرار⁽⁵⁾ ، لأنهم شبهوها بأن لما يستقبل ، عند سيوييه ، وعند المبرّد إنما جاز أن

1- البيت من الطويل لعروة بن الورد في ديوانه 44 ، والعقد الفريد 31/3 ، والإفصاح 183 ، والحماسة البصرية 110/1 ، والضرائر 285 ، ورصف المباني 133 .

2- ينظر المسائل البصريات 854 .

3- ينظر رصف المباني 133 .

4- ينظر الضرائر 285 ، 286 .

5- ينظر الكتاب 61/3 ، والمنقضب 56/2 ، والجني 367 .

يجازى بها، لمضارعتها حروف الجزاء، لأنها داخلة على الفعل وجوابه وإن خالفتها في أن (إذا) لما يتيقن وجوده أو يرجح ، بخلاف إن فإنها للمشكوك فيه ، ولأنها مؤقّنة وحروف الجزاء مبهمة ، والجزم⁽¹⁾ بإذا لغة لبعض العرب وهو في النثر قليل وفي الشعر كثير .

ومن الجزم بإذا ، قوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضى الله عنهما : ((إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تَكَبَّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ))⁽²⁾ يجزم قوله (تكبرا) فحذف النون علامة الرفع ، وجزم الفعل بإذا خلافا للأصل . ونحو قول الشاعر⁽³⁾ :

تَرْفَعُ لِي خَنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ

حيث جزم بإذا قوله (تقد) وحركت الدال لأجل القافية ، والأصل أن تكون مرفوعة، وحمل هذا الجزم بإعمال إذا عمل إن لمشابتها . وقوله⁽⁴⁾ :

وَإِذَا تُصَبِّكَ خَصَاصَةٌ فَأَمْزِجُ الْغَنَى وَإِلَى الَّذِي يَرْجُو الرِّغَابَ فَأَمْزِجِ

فقد جزم بـ (إذا) قوله (تصبك) و(ارج) ، وهذا الجزم لم يأت إلا في الشعر . ونحو قوله⁽⁵⁾ :

-
- 1- ينظر معاني القرآن للفراء 158/3 ، وشرح التسهيل 82/4 ، وشرح الأشموني 583 .
 - 2- أخرجه البخاري في كتاب الوصايا باب فرض الخمس 190/2 بلفظ (فكبرا) ، وفي صحيح مسلم (مشكوك) 84/8 ، ومختصر مسلم 500 بلفظ (أن تكبرا) ولا شاهد فيهما واستشهد به باللفظ الذي في المتن الأشموني 583 وغيره .
 - 3- البيت من البسيط للفرزدق وليس في ديوانه ، ورد في الكتاب 62/3 ، والمقتضب 56/2 ، والتبصرة والتذكرة 411 ، والمتبع في شرح اللمع للعكبري 531 ، وشرح ابن يعيش 47/7 ، وشرح الأشموني 583 .
 - 4- البيت من الكامل للنمر بن تولب في ديوانه 44 ، وعمدة الخافض 191 ، والنكت الحسان 151 ، والجنى 367 ، والخزانة 322/1 .
 - 5- من الكامل لعبد قيس بن حفاف لخارثة بن بدر في أمالي المرتضى 383/1 ، والمغنى 93 ، والمتقاصد النحوية 203/2 ، وشرح شواهد المغنى 271/1 ، وشرح الأشموني 583 .

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبَّكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

حيث جزم بـ (إذا) قوله (تصيبك ، تجمل) وهذا خاص بالشعر .
وقوله⁽¹⁾ :

وَإِذَا نَطَّاعٌ أَمَرَ سَادَتِيَا لَا يَتَنَبَّأُ بِخُلٍّ وَلَا جُبْنٍ

حيث جزم المضارع (نطاع) بإذا ، وليس ذلك لضرورة الوزن ؛ لأنَّ الصَّحيح في الوزن بجيئه مرفوعاً لا مجزوماً ، فالتفعيلة أصلها (متفاعِلن) وهى سليمة حالة الرفع ، فأدخل عليها زحاف الخبن فصارت (مستفعِلن) ، ولو رفع نطاع لم يكسر الوزن ولم يزاخفه فالجزم ليس للضرورة الشعرية وإنما (من العرب من يجزم بإذا)⁽²⁾ وهذا الإنشاد على لغتهم .

ويخالف الأصل فيجزم بـ (لو) في المستقبل ، لكونها بمعنى إن ، وإنما يجيئ ذلك ضرورة⁽³⁾ ولم يحسن في الاختيار ، لعدم تمكنها بكونها للمضى ، وقيل الجزم بها لغة لقوم من العرب⁽⁴⁾ .

ومن شواهد هذه الظاهرة قول الشاعر⁽⁵⁾ :

لَوْ يَشَأُ طَائِرٌ بِهِ ذَوْ مَيْعَةٍ لَا حِقُّ الْإِطَالِ نَهْدٌ ذَوْ خُصَلٍّ

حيث جزم الفعل (يشأ) بلو لضرورة الوزن ، إذ (لو) موضوعة للشَّروط في الماضي وعند ابن الشَّجَرِي⁽⁶⁾ يجوز الجزم بها في الشعر ، وقيل لغة مطَّردة ، وخرَّجه

1- البيت من الكامل بلا نسبة في المعاني للفراء 158/3 ، مجالس ثعلب 74/1 ، شرح التسهيل 82/4

ويروى بتقدم وتأخير كلمتي (نجل وجبن) .

2- معاني القرآن للفراء 158/3 .

3- شرح التسهيل 97/4 .

4- ينظر الارتشاف 272/2 ، اضمع 243/4 ، الأشموني 604 ، 583 .

5- البيت من الرمل لعلمقة الفحل في ديوانه 134 ، كما ذكر إميل يعقوب ، ولأمرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية 243/1 برواية (لم يشأ) حماسة المرزوقي 1108 ، وشواهد التوضيح 19 ، والجنى

الदान 287 ، والمغنى 271 ، وشرح الأشموني 584 ، 604 .

6- أمالي الشجرى 187/1 .

ابن مالك⁽¹⁾ على أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء ، فقال: يشاء ، ثم أبدل الألف همزة ، كما قيل في عالم وخاتم : عالم وخاتم ، كقراءة⁽²⁾ ابن ذكوان قوله تعالى : ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ ﴾⁽³⁾ والأصل منسأته فأبدل الهمزة ألفاً، ثم أبدل الألف همزة ساكنة .

وقوله⁽⁴⁾ :

لَو تَعُدُّ حِينَ فَرَّ قَوْمُكَ بِسَى كُنْتُ فِي الْأَمْنِ فِي أَعَزِّ مَكَانٍ

حيث جزم قوله (تَعُدُّ) حين سبقت بلو، وهي في الأصل غير عاملة للجزم ، وقد جزم بها لضرورة الوزن .

وقوله⁽⁵⁾ :

تَأْمَتْ فُؤَادُكَ لَوْ يُخْزِنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلٍ بِنِ شَيْبَانَ

فقد جزم المضارع (يخزنك) بعد لو ، خلافاً للأصل ، وخرجه ابن مالك⁽⁶⁾ على أنه من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً .

وقوله⁽⁷⁾ :

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتُ فَلَوْ يَكُنْ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتُ بِالْمَرْدَادِ

حيث جزم قوله (تكن) بلو ، وليس حقها أن يجزم بها، لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جواباً⁽⁸⁾ .

1- ينظر شرح التسهيل 83/4 ، والكافية الشافية 1632/3 ، 1633 .

2- مختصر شواذ ابن خالويه 122 .

3- الآية 14 من سورة ساء .

4- البيت من الخفيف بلا نسبة في شواهد التوضيح 19 ، واللباب للصابوني 8 .

5- البيت من البسيط للقيط بن زرارعة في شواهد التوضيح 20 ، وشرح التسهيل 97، 83/4 ، والمغنى 271 ، وشرح شواهد 665 ، وشرح الأشموني 584 ، 604 .

6- ينظر شرح التسهيل 83/4 ، 97 ، والكافية الشافية 1634/3 ، 1635 .

7- البيت من الكامل للشريف الرضي في ديوانه 385/1 ، وأمانى الشجرى 186/1 وليس بشاهد بل مثال .

8- أمانى الشجرى 186/1 .

ومن ظواهر خلاف الأصل ، إعمال (كيف) الجزم ، والأصل (ألا تعمل شيئاً) ، حملاً على الاستفهامية لأنها أصل⁽¹⁾ نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾⁽²⁾ أى : على أى حال يشاء الإنفاق ينفق ، فكيف هنا اسم شرط ولكنها لم تجزم الفعل ، كما لم تجزم فى الاستفهام .

ومنع البصريون إعمال كيف والمجازاة بها ، وأجاز سيويه⁽³⁾ المجازاة بها فى المعنى لا فى العمل ، وقد سأل الخليل عن قوله : كيف تصنع أصنع ، فقال : هى مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها على أى حال تكن أكن .

وما يعدّ خلافاً للأصل عند البصريين يميزه⁽⁴⁾ الكوفيون وقطرب ، وكانت حجة البصريين فى منع المجازاة بها ثلاثة أوجه⁽⁵⁾ :

الأول : أنها نقصت عن سائر أخواتها ، لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ، ولأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

الثانى : أنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما كان ذلك فى من وما وأى ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن المجازاة .

الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الاسم ، ولا ضرورة هنا ملجئة إلى المجازاة بها .

1- شرح التسهيل 70/4 .

2- الآية 66 من سورة المائدة .

3- الكتاب 60/3 .

4- ينظر شرح التسهيل 71/4 ، والارتشاف 551/2 ، والنكت الحسان 152 ، وانمع 321/4 ، وشرح الأشرى 583 .

5- ينظر الإنصاف 644 .

وضَعَفَ الأنباري⁽¹⁾ هذا التعليل الأخير ، وعَوَّل على الوجهين الأولين ، كما ضَعَفَ احتجاج الكوفيين أنَّها يجازى بها لمشابقتها كلمات المجازاة ، وأن تجويز قولهم (كيف تكون أكون؟) يقتضى مامنعوه ، وردَّ عليهم أنَّ المجازاة لا تتحقَّق بها ، لأنَّه يتعذَّر أن يكون المجازي على جميع أحوال المجازى وصفاته كلَّها لكثرتها وتنوعها . وردَّ على احتجاجهم بالوجه الثانى أنَّ الرِّفْع يُلْزَم الجزم ، غير صحيح لأنَّ الرِّفْع على تقدير أنَّ هذا الكلام قد خرج على حال عِلْمها المجازى ، فانصرف اللَّفْظ إليها ، فجاز الكلام ، ولم يُمْكِن هذا التقدير فى الجزم ، لأنَّ الأصل فى الجزاء ألا يكون معلوماً .

ويُخالف الأصل أيضاً بإعمال (لعلّ) الجزم ، ولم يذكر هذا الخلاف أحد من النحاة فيما اطلعت عليه من المصادر ، إلّا ابن مالك ، إذ يقول : (وقلّ من يذكر للترجى جواباً منصوباً مع الفاء ومجزوماً دون الفاء)⁽²⁾ ، ويستشهد لهذا الجزم بقول الشاعر⁽³⁾ :

لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُقَدَّمٌ يَمِلُ بِكَ مِنْ بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلرَّحِمِ

فقد جزم (يَمِلُ) بقوله (لعلّ) ، وعلّق ابن هشام⁽⁴⁾ على هذا البيت أنَّه غريب ، وفسّر البغدادى هذه الغرابة أنَّه (لا يُعرف لغير ابن مالك)⁽⁵⁾ ، وأردف أنَّ (صريح كلام الرضى يشملُه فإنَّه قال : اعلم أنَّ كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء ، يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلّا النفى ، لأنَّ النفى فيها طلب ، والنفى خبر

1- ينظر الإنصاف 645 .

2- عمدة الخافض 346 ، 347 .

3- البيت من الطويل بلا نسبة فى عمدة الخافض 347 ، والمغنى 155 ، وشرح شواهد 454 ، وحاشية الدسوقى على المغنى 167/1 ، وشرح أبيات المغنى 388/3 ويروى :

لعلّ التفاتاً منك خوى ميسر . . . يمل منك بعد العسر خوى ليس .

4- المغنى 155 .

5- شرح أبيات المغنى 388/3 .

محض ، والطلب أظهر في تضمّن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر⁽¹⁾ .

ومن ظواهر خلاف الأصل أيضاً ، جزم مسبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة ، وأجازه الكوفيون⁽²⁾ ، تشبيهاً بجواب الشرط ، نحو قولك : الذي يأتيني أحسن إليه ، وكل رجل يأتيني أكرمه ، واستشهد ابن مالك⁽³⁾ بما أنشده ابن الأعرابي من قول الشاعر⁽⁴⁾ :

وَلَا تَحْفَرْنَ بَرّاً تُرِيدُ أَخَابَهَا فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعُ
كَذَلِكَ الَّذِي يَغْنَى عَلَى النَّاسِ ظَالِماً تُصَبُّهُ عَلَى مَرْغَمٍ عَوَاقِبُ مَا صَنَعُ

حيث جزم قوله (تصبه) ، لأنه مسبب عن صلة الذي ، تشبيهاً بجواب الشرط .

رابعاً : الأصل ألا يفصل بين لم ومجزومها ، وقد ورد خلاف⁽⁵⁾ ذلك ضرورة ، وقيد ابن عصفور⁽⁶⁾ هذا الفصل بالضرورة بأن يكون الفاصل بالجار والمجرور والظرف (المضاف والمضاف إليه) ، وجاء في سوى ذلك ، ومن هذا الفصل قول الشاعر⁽⁷⁾ :

فَأَضَحَّتْ مَعَانِيهَا قِفَاراً مَرُومَهَا كَأَنَّ لَمْ يَسُؤِ أَهْلٌ مِنَ الْوَحْشِ تَوَهَّلِ

1- شرح أبيات المغني 388/3

2- ينظر اضمع 321/4 .

3- ينظر شرح التسهيل 83/4 .

4- البيتان من الطويل ، لسابق النيربى في أمالي الزجاجي 185 ، وشرح التسهيل 83/4 ، والبحر المحيظ 12 .

5- ينظر ضرائر الألوسي 229 .

6- ينظر الضرائر 203 ، والخزانة 5/9 .

7- البيت من الطويل لذى الرمة في ديوانه 1465 ، برواية الصدر : فأضحت مباديها قفاراً بلادها ،

والخصائص 410/2 ، والجنى الداني 269 ، والمغني 278 ، وشرح شواهد 678 ، وضمع 312/4 ،

وشرح الأشعرى 576 ، والخزانة 5/9 .

يريد : كَأَنَّ لَمْ تُؤْهَلْ ، وفصل بين لم ومجزومها بالظرف (سوى أهل من الوحش) للضرورة .
وقوله⁽¹⁾ :

نَوَائِبُ مَنْ لَدُنْ ابْنِ آدَمَ لَمْ تَنْلَ تَبَاكِيرُ مَنْ لَمْ بِالْحَوَادِثِ تَطْرُقْ
حيث فصل بين (لم) ومجزومها (تطرق) بالجار والمجرور (بالحوادث)،
للضرورة الوزن .
وقوله⁽²⁾ :

فَذَاكَ وَلَمْ إِذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا . تَكُنْ فِي النَّاسِ يَذْمُرُكَ الْمِرَاءُ
حيث فصل بين لم ومجزومها بالظرف (إذا نحن امترينا) ، والتقدير : ولم
تكن يذركك المراء إذا نحن امترينا .
وقوله⁽³⁾ :

ظَنَنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نَلْتُهُ فَلَمَّ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ
فقد فصل بين لم ومجزومها ، وعدّ بعضهم الاسم الذي ولى لم معمولاً لفعل
محذوف يفسّره مابعد ، والتقدير : فلم ألقه ذا رجاء ألقه .

خامساً : الأصل ألا يُحذف الفعل المجزوم بحرف جزم ، لئلا يبقى العامل
بدون معمول ، ولئن لم يحذف معمول عوامل الجرّ وهى الأقوى لأنّها عوامل
الأسماء ، فالأحرى ألا يجوز ذلك فى الجازم⁽⁴⁾ ، وخلاف الأصل الاكتفاء بذكر
حرف الجزم ، والاستغناء عن المجزوم ، وجاز هذا الحذف مع (لما) ، فاستغنى فى

1- البيت من الطويل بلا نسبة فى الضرائر 203 ، والخزانة 5/9 ، وضرائر الألوسى 230 .
2- البيت من الوافر بلا نسبة فى شرح التسهيل 65/4 ، والمغنى 278 ، وشرح شواهد 678 ، وشرح
الأشئونى 576 ، والخزانة 5/9 ، والدرر 71/2 .
3- البيت من الطويل بلا نسبة فى المغنى 278 ، والخزانة 5/9 ، وضرائر الألوسى 230 ، والدرر 71/2 .
4- ينظر الأصول 175/2 ، وضرائر الألوسى 103 .

الاختيار⁽¹⁾ بذكرها عن ذكر المنفى بها ، إذا دلّ عليه دليل، ولم يُجَزَّ هذا الحذف مع (لم) إلا قليلاً⁽²⁾ ، وساغ⁽³⁾ ذلك مع (لما) كونها نفياً لقد فعل ، وقيل (إنما جاز في (لما) دون (لم) ، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مركّب من (لم) و(ما) وكأنّ (ما) عوضٌ عن المحذوف⁽⁴⁾ . وقيل (ساغ حذف الفعل بعد (لما) و(قد) لتقدّم ما قبلها ولم يسُغ ذلك في لم إذ لم يتقدّم شيء يدلّ على المحذوف⁽⁵⁾ .

ومن شواهد هذه الظاهرة قراءة⁽⁶⁾ من قرأ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا﴾⁽⁷⁾ بتشديد لما والوقوف عليها .

واختلف⁽⁸⁾ النحاة في إعراب قوله (لما) فمنهم من قال إنّ المعنى : لمن ما ، فأدغمت النون في الميم ، ورُدّ هذا التأويل ، لأنّ في السورة ميمات أكثر من هذه في قوله ﴿أَمْرٍ مِّنْ مَّعَكَ﴾⁽⁹⁾ ولم تدغم .

وقالوا : (لما) أصلها (لماً) منوّنة فهو مصدر لم يَلَمْ ، كما في قوله تعالى : ﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلاً لَّمّاً﴾⁽¹⁰⁾ أى شديداً ، ولكنّه ترك تنوينه وحذفه وبني منه فعلاً كما فعل في تترى فقرىء : تترى .

1- شرح التسهيل 65/4 .

2- نفس المصدر والصفحة .

3- بنظر الصرائر 184 ، وصرائر الألوسى 103 ، والخزانة 9/9 .

4- الارششاف 545/2 ، والخبص 315/4 .

5- شرح ابن يعيش 111/8 .

6- قراءة ابن عامر وعاصم وحزمة . ينظر السبعة 339 ، والحجة 352 ، والبحر 216/6 .

7- الآية 111 من سورة هود .

8- ينظر معاني القرآن للفراء 28/2 ، والحجة للفارسي 387/4 وما بعدها والمحزر الوجيز 231/9 ، والبحر

217/6 ، والتحرير والتنوير 173/12 .

9- الآية 48 من سورة هود .

10- الآية 21 من سورة الفجر .

ولهذه الآية تخریجات عدّة ، ردّها أبو حیان جميعاً، وارتأى فيها وجهاً آخر جارياً على قواعد العربية ، كان قد سبقه⁽¹⁾ له أبو عمرو بن الحاجب أو محمد بن مسعود الغزني كما بلغه فيما بعد ، وهذا الوجه⁽²⁾ هو (أنّ لما هذه هي لما الجازمة حُذِفَ فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه ... والتقدير هنا وإنّ كلّاً لما ينقض من جزاء عمله ، ويدلّ عليه قوله تعالى : ﴿لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾⁽³⁾ ، لما أخبر بانتفاء نقض جزاء أعمالهم أكّده بالقسم فقال : لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ... وتقدير المجزوم : لما يتركوا ، لما تقدّم من الدلالة عليه من تفضيل المجموعتين في قوله : ﴿فِيَنَّهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾⁽⁴⁾ ثمّ ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ثمّ بين ذلك بقوله : لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ.

ومن حذف مجزوم لما ، قولهم⁽⁵⁾ : قامرت المدينة ولما ، يريدون ولما أدخلها وقولهم : خرجت ولما ، وسافرت ولما ، أى ولما أصل . وكثّر الحذف مع لما حتّى قيل فيه أسلوب (سائع فصيح)⁽⁶⁾ ، وحذف المجزوم مع لم في الضرورة أيضاً ، ومنه قول الشاعر⁽⁷⁾ :

أَحْفَظُ وَدِيْعَتِكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَانِرِ إِنِ وَصَلْتُ وَإِنْ لَمْ

أى : وإنّ لم تصلّ ، فحذف مجزوم لم للضرورة الشعرية ، وسهل الحذف أنّه تقدّم في الكلام ما يدلّ على المحذوف .

1- لم أعتز على رأى ابن الحاجب في كافيته ولم أعتز على كتاب البديع للغزني ، وينظر الارتشاف 545/2 .

2- ينظر البحر 218/6 ، والارتشاف 545/2 .

3- الآية 111 من سورة هود .

4- الآية 105 من سورة هود .

5- شرح الرضى 83/4 البحر 218/6 ، الارتشاف 545/2 .

6- البحر 219/6 .

7- البيت من الكامل لإبراهيم بن هرمة في ديوانه 191 ، والجنى 269 ، والمغنى 280 ، والمقاصد السحرية

443/4 ، والجمع 313/4 ، وشرح الأشموني 576 ، والخزانة 8/9 .

وقوله⁽¹⁾ :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنَّ بَابَهُ أَهْلُ السَّيَالَةِ إِنِ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ
يريد : وإن لم تفعل ، وحذف لأجل الوزن والقافية ، وقد دلّ على
المحذوف ماتقدم (فعلت) .
وقوله⁽²⁾ :

يَا مَرْبَّ شَيْخٍ مِنْ لُكَيْنٍ ذِي عَنَمٍ فِي كَفِّهِ نَزِيعٌ وَفِي فَمِّهِ قَمَمٌ
أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ
يريد : ولم يشمط ، فحذف مجزوم لم تشبيهاً لها بمجزوم لما ، لدلالة ماتقدم
(يشمط) .

1- البيت من الكامل بلا نسبة في تنقيح الألباب 166، 404، والضرائر 183، وضرائر الألويسى 102 ،
والددر 72/2 .

2- الرجز بلا نسبة في شرح ابن يعيش 111/8 ، والضرائر 184 ، وشرح التسهيل 65/4 ، والخزانة 9/9
، وضرائر الألويسى 102 ، والددر 72/2 . ويروى أجنح مكان أجلع .

الفصل الخامس

الحروف

المبحث الأول: الحروف العاملة

المبحث الثاني: الحروف المهملة

الخروج عن الأصل في الحروف

تعريف الحرف :

كلمة دالة على معنى في غيرها ، أى أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادى متوقفة على ذكر متعلقه ، بخلاف الاسم والفعل ، فإنّ دلالة كل منهما على معناه الإفرادى غير متوقفة على ذكر متعلق ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (الطالب) فهم منه التعريف ، ولو قلت (أل) مفردة لم يفهم منها معنى⁽¹⁾ .

أقسام الحرف :

ينقسم الحرف إلى ثلاثة أقسام ، وهى :

- حرف مختص بالاسم ، كحروف الجرّ ، والأحرف التى تنصب الاسم وترفع الخبر .

- حرف مختص بالفعل ، وهى الحروف الناصبة للمضارع والجازمة له .

- حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، كحروف العطف ، وحروف الاستفهام (الهمزة ، وهل) .

والحروف المختصة هى العاملة ، إذ تحدث تغييراً فى آخر غيرها من الكلمات ، والحروف المشتركة هى المهملة ، وتسمى العاطلة أو غير العاملة ، وهى لا تحدث تغييراً فى آخر غيرها من الكلمات .

وتبعاً لهذا جعلت هذا الفصل فى مبحثين ، مبحث الحروف العاملة ، ومبحث الحروف المهملة .

1 - ينظر الجنى الدانى 22 ، وموسوعة الحروف فى اللغة العربية لإميل يعقوب 461 .

المبحث الأول الحروف العاملة

الحروف العاملة

وللحروف أحكام تُعدّ الأصل فيها ، وقد تُخالف هذه الأحكام فيُعدّ ذلك خلافاً للأصل ، ويتمثّل ذلك فيما يلي :

أولاً : الأصل في الحرف أن يُوضع لمعنى ، فلا يُجمع حرفان لمعنى واحد ، حتّى قال عنه ابن يعيش : (من المحال اجتماع حرفين لمعنى واحد)⁽¹⁾ وما جاء ظاهره على خلاف الأصل فقد أولّه النّحاة ، وكثر اجتماع حروف الجرّ ، إذ يدخل الحرف على الحرف ، فيؤوّل الحرف الثانى بالاسم ، ومما أوّل بالأسماء من الحروف : على فجعلوها اسماً بمعنى فوق ، وعن وصارت بمعنى ناحية ، والكاف بمعنى مثل . ومن شواهد هذه الظاهرة ، قولهم (جئت من عليه)⁽²⁾ أى من فوقه ، ونحو قول الشاعر⁽³⁾ :

غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَبْضٍ بِيَدَاءٍ مَجْهَلٍ

فاجتمع في قوله (من عليه) ما ظاهره حرفان ، فجعلت (على) اسم بمعنى فوق ، وقوله⁽⁴⁾ :

بَاتَتْ تَوُشُّ الْحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلَا
نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَانِ الْفَلَا

فقوله (علا) اسم بمعنى فوق مجرور بـ (من) .

1- شرح المفصل 152/8 .

2- المقتضب 53/3 ، وأدب الكاتب 504 ، وفي الكتاب قولهم (نحس من عليه) 231/4 .

3- البيت من الطويل لمزاحم العقيلي ورد في الكتاب 231/4 ، والمقتضب 53/3 ، ومعجم مقاييس اللغة 116/4 ، ووصف المباني 371 ، وشرح الأشموني 296 .

4- الرجز لغيلان بن حريث ورد في الكتاب 453/3 ، وأدب الكاتب 503 ، وشرح أبيات سيبيويه 277/2 ، وشرح ابن يعيش 89،73/4 ، ووصف المباني 371 .

وقوله⁽¹⁾ :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظَّلَّ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى قَتَرَفًا

فقد جرّ بـ (من) الاسم (على) بمعنى فوق .

وهكذا أوّل الحرف (على) باسم عند سبقه بحرف جرّ وهو الأُصوب ، لأنّه

لا يجتمع حرفان .

ومما ظاهره خلاف للأصل أيضا دخول حروف الجرّ على (عن) الجارّة في

الظاهر ، إلا أنّها تصير اسما بمعنى الناحية⁽²⁾ .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر⁽³⁾ :

وَلَقَدْ أَمَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَمْرِيَّةٌ مِنْ عَنِ يَمِينِي تَامِرَةٌ وَأَمَامِي

فدخلت (من) الجارّة على (عن) ، وجعلت الأخيرة اسما بمعنى ناحية .

وقوله⁽⁴⁾ :

وَهَيْفُ تَهِيحُ الْبَيْنِ بَعْدَ تَجَاوُرٍ إِذَا فَحَّحَتْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْمَشَارِقِ

أى : من ناحية يمين المشارق .

وقوله⁽⁵⁾ :

فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَيَّاءِ نَظْرَةٌ قَبْلُ

1- البيت من الطويل بلا سبة في النوادر 453 ، والمقتضب 320/2 ، 53/3 ، ، والأزمية 203 ، والأما

الشحريّة 229/2 ، وأسرار العربية 256 .

2- ينظر أسرار العربية 254 .

3- البيت من الكامل لقطرى بن الفجاءة ديوانه 171 ، وأسرار العربية 255 ، وشرح ابن يعيش 40/8 ،

والمغنى 149 ، وشرح التصريح 10/2 ، وشرح الأشموني 296 .

4- البيت من الطويل لذى الرمة الديوان 248 ، وأدب الكاتب 503 ، والاقتضاب 427 .

5- البيت من البسيط للقطامي الديوان 28 ، وجمهرة أشعار العرب 652 ، وأدب الكاتب 504 ، ورصف

المنبان 367 ، والجنى الداني 243 ، والمقاصد النحوية 297/3 .

وقول⁽¹⁾ الراجز :

جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ مَرِّحٍ سَبَّوْجٍ
مِنْ عَنِ يَمِينِ الْخَطِّ أَوْ سَمَاهِيْجٍ

وقول الشاعر⁽²⁾ :

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَّاقِدِ كُلِّهَا يَمِينًا وَضَوْءَ النَّجْمِ مِنْ عَنِ شِمَالِكِ
فقد جَرَّتْ (عن) بمعنى ناحية بـ (من) وهو الأكثر ، وَنَدَّرَ⁽³⁾ جَرُّهَا
بـ (على) ، وقد قال عنه السيوطي: لم يحفظ فيه غير هذا البيت وهو قوله⁽⁴⁾ :
عَلَى عَنِ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ ؟
فقد جَرَّ بـ (على) قوله^(من) أو هو نادر .

ونحو ذلك دخول حروف الجر (الكاف ، عن ، الباء ، على) على
(الكاف) وأُولَتْ باسم بمعنى (مثل) ، ومنه قول الراجز⁽⁵⁾ :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ

حيث دخلت (كاف) حرف الجرّ على (الكاف) في قوله (كما) ، وهي بمعنى
(مثل) ، أي وصاليات كمثل ما يؤتفين .

1- الرجز لرجل من بني سعد ورد في المخصص 86/9 ، والفصول في العربية 569 ، وأسرار العربية 255 ، واللسان (سمهج) 377/6 .

2- البيت من الطويل بلا نسبة في أسرار العربية 254 ، وشرح ابن يعيش 40/8 .

3- ينظر الجني الدان 243 ، والمغني 150 ، وشرح شواهد 440 ، وشرح أبياته 330/3 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في الجني الدان 342 ، والارتشاف 449/2 ، والمغني 150 ، وشرح شواهد 440 ، وشرح أبياته 330/3 .

5- الرجز خُطَامُ الْجَاشَعِي ورد في كتاب العين 245/8 ، والكتاب 408، 32/1 ، 279/4 ، المرجز في النحو لابن السراج 58 ، ومعجم مقاييس اللغة 58/1 ، وتذيب اللغة 149/15 ، والإفصاح 225 ، واللباب للعكبري 239/2 .

وقوله⁽¹⁾ :

يُضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ

أى : عن مثل البرد .

وقول الشاعر⁽²⁾ :

وَمَرَعْتُ بِكَاهِرَاوَةَ أَعْوَجِيَّ إِذَا وَنَتِ الرَّكَّابُ جَرَى وَثَابَا

أى : بمثل الهراوة .

وقوله⁽³⁾ :

وَمَرَحْنَا بِكَانِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبَ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقَى

أى : بمثل ابن الماء .

وقوله⁽⁴⁾ :

بِكَا لِّلْقُوَّةِ الشَّعْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوَّلِغَ إِلَّا بِالْكِمَى الْمُقَنِّعِ

أى : بمثل اللقوة .

وقوله⁽⁵⁾ :

عَلَى كَالْخَنِيفِ السَّحْقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى لَهُ صَدْدٌ وَمَرْدُ التَّرَابِ دَفِينُ

أى : على مثل الخنيف .

1- الرجز نسب للعجاج ولم أعثر عليه في ديوانه ، ورد في المخصص 119/9 ، والجنى الداني 79 ، والمعنى

180 ، المقاصد النحوية 294/3 ، الخزانة 166/10 .

2- البيت من الوافر لابن غادية السلمي ورد في أدب الكاتب 505 ، والاقتضاب 429 ، واللسان (ثوب)

144/2 ، (وثب) 210/15 ، ورصف المباني 196 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 176 ، وأدب الكاتب 505 ، والاقتضاب 429 ، والأمالى

الشجرية 286/1 ، واللسان (كرف) 189/12 ، الخزانة 167/10 ، 171 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح التسهيل 170/3 ، والمقاصد النحوية 295/3 ، والهمع 197/4 ،

وشرح الأشموني 296/2 ، والندرة 28/2 .

5- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 283 ، وأدب الكاتب 505 ، وسر الصناعة 287 ، والاقتضاب

430 ، واللسان (خنف) 235/4 .

وقوله⁽¹⁾ :

أَيْتُ عَلَى مَيِّ كَيْبًا وَيَعْلَهَا
عَلَى كَالْتَقَامِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

أى : على مثل النقا .

وقوله⁽²⁾ :

قَلِيلُ غِرَامِرِ النَّوْرِ حَتَّى تَقْلَصُوا
عَلَى كَالْقَطَا الْجُونَى أَفْرَعَهُ التَّرَجُّرُ

أى : على مثل القطا الجونى .

وقد يجتمع الحرفان شذوذاً للتوكيد ، نحو قول الشاعر⁽³⁾ :

فَأَصْبَحَنْ لَا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ
أَصْعَدَ فِى عَلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

فاجتمع الحرفان (عن) و(الباء) ، والباء زائدة فى المجرور (ما) ، لتأكيد (عن) توكيدا لفظيا ، بإعادته بلفظ مرادف له ، وجعل الرضى هذا من غريب زيادتها⁽⁴⁾ ، والتوكيد شاذ .

ثانيا : الأصل فى بعض حروف الجرّ أن تختصّ بالظاهر، وقد حصرها ابن مالك فى قوله⁽⁵⁾ :

بِالظَّاهِرِ اخْصَصْ ، مُنْذُ ، مُذَّ ، حَتَّى
وَالْكَافَ ، وَالنَّوْأَ ، وَرُبَّ ، وَالنَّأَ .

1- البيت من الطويل لدى الرمة ديوانه 1210 ، والخصائص 369/2 ، وسر الصناعة 287 ، ورصف المباني 198 ، والخزانة 167/10 .

2- البيت من الطويل لأخطل ديوانه 420 ، والمقتضب 142/4 ، وسر الصناعة 287 ، ورصف المباني 198 ، والخزانة 176/10 .

3- البيت من الطويل للأسود بن يعفر ديوانه 219 ، وسر الصناعة 136 ، والمغنى 354 ، والمقاصد النحوية 103/4 ، واهمّ 348/4 ، وشرح الأشموني 411 ، والخزانة 527/9 .

4- ينظر شرح الرضى 283/4 .

5- ألفية ابن مالك 34 ، وشرح ابن عقيل 10/3 .

وخالفت الأصل بعض هذه الحروف وهي (حَتَّى ، والكاف ، وربّ) فجرت المضمر ، ووصف⁽¹⁾ ذلك بالضرورة عند سيبويه وابن عصفور ، وبالشذوذ عند الرضى وابن عقيل ، وبالقلّة عند ابن مالك . خلافا (للمبرد والكوفيين)⁽²⁾ في إجازة دخول حتى على المضمر إن كانت عاطفة، نحو: جاءني القوم حتى أنست ، ورأيت القوم حتى إياك، ومررت بالقوم حتى بك . ويعلل الرضى عدم جرّ (حتى) للمضمر (اجتزاء بلى ، لكون (إلى) أشدّ تمكّنا وأوسع تصرفا) .

ومن شواهد خلاف الأصل في جرّ (حتى) للضمير ، قول الشاعر⁽³⁾ :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى أَنْاسٌ قَتَى حَتَّاءِ بْنِ أَبِي نَزِيدٍ

حيث جرّ بالحرف (حتى) الضمير (الكاف) وهو خلاف الأصل .
وقوله⁽⁴⁾ :

أَنْتَ حَتَّاءُ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرْجَى فِيكَ أَنْهَ لَا تَخِيبُ

فقد جرّ بالحرف (حتى) الضمير (الكاف)، وهو خلاف الأصل .
وقوله⁽⁵⁾ :

وَأَكْفَنِيهِ مَا يَخْشَى وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَالْحَقُّ حَتَّاهُ بِالْقَوْرِ لَا حِقُّ

1- ينظر الكتاب 384/2، والمقرب 213، وشرح الرضى 277/4، وشرح ابن عقيل 11/3، وشرح التسهيل 169/3 .

2- ينظر شرح الرضى 276/4 ، والارتشاف 469/2 ، والمغنى 123 .

3- البيت من الوافر بلا نسبة في المقرب 213، وشرح التسهيل 169/3، وشرح الرضى 277/4، ورصف المباني 185، والجنى الداني 544 .

4- البيت من الوافر بلا نسبة في المغنى 123، وشرح التصريح 3/2 ، وافهم 166/4، وشرح الأشموني 287، والخزانة 475/9 .

5- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الرضى 276/4، والضرائر 126، والخزانة 472/9، وضرائر الألوسى 198 .

حيث جرّ بالحرف (حتى) الضمير (الماء) للضرورة ، وقيل⁽¹⁾ إنَّ حتى ابتدائية ، وليست جارة لذا دخلت على الضمير ، أى حتى هو ، وهو الأصوب .
 وخلاف الأصل^{أصلها} دخول الكاف على الضمير ، وسيبويه⁽²⁾ ينعتة ولم يُجرِّزه اختياراً استغناءً عنه بمثل وشبهه ، كما استغنوا فيه بإلى عن حتى ، والمبرد⁽³⁾ يُجيزه .
 ومن شواهد ذلك قول الراجز⁽⁴⁾ :

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَاتِيلاً

كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

حيث أدخل الكاف على الضمير في قوله (كه) أى مثله ، و(كهـن) أى مثلهن للضرورة .
 وقوله⁽⁵⁾ :

وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَّا أَوْ أَقْرَبَا

حيث دخلت الكاف على الضمير ، ضرورة في قوله (كهـا) ، والمعنى : مثلها .
 وقول الشاعر⁽⁶⁾ :

لَيْنٌ كَانَ مِنْ جَنِّ لَا بَرْحَ طَائِرِقًا وَإِنْ كَانَ إِنْسًا مَا كَهَا الْإِنْسُ تَفْعَلُ

دخلت الكاف على الضمير ضرورة ، والمعنى ؛ مامثلها الإنس تفعل .

1- ينظر شرح الرضى 277/4 .

2- الكتاب 383/2 ، وينظر اجمع 197/4 .

3- المقتضب 255/1 .

4- الرجز لرؤبة في ديوانه 127 ، والكتاب 384/2 ، وشرح التسهيل 169/3 ، وشرح الرضى 326/4 ، ووصف المبانى 204 ، والمقاصد النحوية 256/3 .

5- الرجز نسب للعجاج ولم أحده في ديوانه ، الكتاب 384/2 ، وشرح أبيات سيبويه 95/2 ، وشرح الرضى 326/4 ، والمقاصد النحوية 253/3 ، وشرح الأشعرى 286 .

6- البيت من الطويل للشنفرى في ديوانه 71 ، ونوادر القالى 206 ، وشرح التسهيل 169/3 ، والمقاصد النحوية 269/3 ، والخزاة 343/11 .

وقوله⁽¹⁾ :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِيكُمْ وَشَكُّو إِلَيْكُمْ مَجَانِيَنَا
فَلَوْلَا الْمُعَاوَةُ كُنَّا كَهُمْ وَلَوْلَا الْبَلَاءُ لَكَانُوا كَنَا
دخلت الكاف على الضمير ضرورة في قوله (كَهُمْ) أى مثلهم ، و(كَنَا)
أى مثلنا .

وقوله⁽²⁾ :

لَا تَلْمِزْنِي فَإِنِّي كَكَ إِنَّمَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ
دخلت الكاف على ضمير الكاف ضرورة في قوله (كك)، والمعنى: مثلك .
والبيتان الأخيران ليسا من الشواهد وإنما مثل بمسا للاستئناس .
وكتب بعض الفضلاء إلى ابن المقفع يباريه في الوجيهة : (بسم الله الرحمن
الرحيم . نحن صالحون فكيف أنتم؟) فكتب إليه ابن المقفع : (نحن كك .
والسلام)⁽³⁾ .

ونحو قوله⁽⁴⁾ :

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي حِينَ تَدْعُو الْكُفَّاءَ فِيهَا نَزَالِ
فقد أضاف الكاف إلى ضمير المتكلم في قوله (كي) ، ضرورةً ، وقد
حكى⁽⁵⁾ عن الحسن البصري رضى الله عنه أنه قال : أنا كك وأنت كي، يعنى أنا
مثلك وأنت مثلى ، وقد خطأ سيبويه إضافة الكاف إلى ضمير المتكلم (من قَبْلَ أَنَّهُ

1- البيت من المتقارب لأبي محمد اليزيدى اللغوى ورد في الخزانة 197/10، وضرائر الألوسى 194،
ومنحة الجليل محمد بنى الدين 14/3 .

2- البيت من الخفيف لأبي محمد اليزيدى ورد في الخزانة 197/10، وضرائر الألوسى 195، منحة الجليل
14/3 .

3- الخزانة 197/10، وينظر ضرائر الألوسى 195 .

4- البيت من الخفيف لبشار بن برد وليس في ديوانه ، في المقاصد النحوية 165/3، والجمع 196/4،
وشرح الأثموني 286، والخزانة 197/10، وضرائر الألوسى 194 .

5- يظن المقاصد النحوية 266/3 ، والجمع 196/4 ، وشرح الأثموني 286 ، وضرائر الألوسى 194 .

ليس في العربية حرف يُفتح قبل ياء الإضافة⁽¹⁾ واستعماله في حال السّعة شذوذ لا يُلتفت إليه ، وأنكر دخول الكاف على ضمير المتكلم ، (والبيت الذي يُنشد في كَي مؤلّف من قول بشار لا يُلتفت إليه)⁽²⁾.

وقد دخلت الكاف على ضمير الرّفع والنّصب المنفصلين ، وعُدّ⁽³⁾ ذلك خلافا للأصل وأورد الرّضي أنّه (قد يدخل في السّعة على المرفوع نحو : أنا كَأنت)⁽⁴⁾ ونحوه من الشعر قوله⁽⁵⁾ :

قُلْتُ إِنِّي كَأَنْتَ ثَمَّتَ لَمَّا شُبِّتَ الْحَرْبُ خُضَّتْهَا وَكَعَعَتْهَا

حيث اتصلت الكاف الجارّة بضمير الرّفع المنفصل (أنت)، وذلك خلاف الأصل .

وقوله⁽⁶⁾ :

فَأَحْسِنُ وَأَجْمِلُ فِي أَسِيرِكِ إِنَّهُ ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِرْ كَيْتَاكَ أَسِيرُ

حيث أدخل الكاف على ضمير النّصب المنفصل (إياك)، وهو خلاف الأصل.

ثالثا : الأصل في الحرف أن يُذكر لإفادة معنى ، وخلاف الأصل أن يجيء الحرف زائداً ، وإن كانت لا تخلو هذه الزيادة من غرض معنوي ، ومما ورد زائداً من الحروف العاملة (الباء ، على ، عن ، الكاف ، اللّام ، من) .

1- الكتاب 385/2 .

2- ضرائر الألوسي 195، والدرر 27/2 .

3- شرح التسهيل 169/3 .

4- شرح الرضي 327/4، وينظر شرح التسهيل 169/3، وشرح الأشموني 286 .

5- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 169/3، واخمع 196/4، والدرر 27/2 .

6- البيت من الطويل بلا نسبة في مجالس ثعلب 133/1، وعمدة الخافض 270، وشرح التسهيل 170/3،

وشرح الرضي 326/4 ، والخزانة 194/10، وضرائر الألوسي 196 .

أ- زيادة (الباء) :

تزداد الباء في مواضع كثيرة ، منها القياسية في سعة الكلام ومنها السماعية التي لا تزداد فيها الباء إلا في ضرورة أو شاذ من الكلام، يُحفظ ولا يقاس عليه⁽¹⁾ .

المواضع القياسية :

1- فاعل (كفى) في نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾⁽²⁾، ودخلت الباء على الفاعل لتضمّن (كفى) معنى اكتفى. كما قاله الزجاج ونسبه له ابن هشام⁽³⁾.

2- فاعل أفعل التعجب بمعنى ما أفعله ، نحو قولك : أكرم بمحمد ، تريد : ما أكرمه . والأصل أكرم محمد ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب وزيدت الباء، إصلاحًا للفظ⁽⁴⁾.

3- خبر (ليس) ، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدًا﴾⁽⁵⁾ وقول الشاعر⁽⁶⁾ :

مَعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

حيث زاد الباء في خبر ليس (بالجبال) .
وقوله⁽⁷⁾ :

1- ينظر الضرائر 64 .

2- الآية 80 من سورة النساء .

3- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 65/2، ودرصف المباني 148، والمغني 106 .

4- المغني 106 .

5- الآية 35 من سورة الزمر .

6- البيت من الوافر لعقبة أو لعقبة الأسدى ورد في الكتاب 292/2، 344، 91/3، والمقتضب 338/2، 112/4، 371 ، وسر الصناعة 131، 294، والإنصاف 232 .

7- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 33، والكتاب 383/2، والمقتضب 162/3، وشرح ابن يعيش 14/6، والمغني 111، والمقاصد النحوية 540/4 .

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ

فقد أضاف الباء في خير ليس (بذى سيف)

4- خير (ما) سواء كانت حجازية أم تميمية⁽¹⁾، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ

بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾.

وقول الشاعر⁽³⁾ :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

5- خير كان حالة كونها مضارعا منفيا بـ (لم) ، نحو قول الشاعر⁽⁴⁾ :

وَأَنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِّ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أى : لم أكن أعجلهم ، زاد الباء في خير كان المنفية بـ (لم) .

6- مع المبتدأ إذا كان (حسب) نحو قولك : بحسبك أن تقوم أى حسبك

قيامك ، وقول الشاعر⁽⁵⁾ :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنَى مُضَرٍّ

أى : حسبك أن ، وجرّ المبتدأ بحرف جرّ زائد .

وقوله⁽⁶⁾ :

1- ينظر رصف المباني 148، وشرح الأشموني 124 .

2- الآية 7 من سورة البقرة .

3- البيت من البسيط للفرزدق وليس في ديوانه ، والإنصاف 521، ورصف المباني 75، والجنى الداني 202، والمقاصد النحوية 111/1، وشرح الأشموني 71 .

4- البيت من الطويل للشنفرى ديوانه 59، والجنى الداني 54، والمغني 560، والمقاصد النحوية 117/2، وشرح التصريح 202/1، وشرح الأشموني 123 .

5- البيت من المتقارب للأشعر الرقبان في المعاني الكبير 496، والخصائص 282/2، 106/3، وحماسة المرزوقي 1469، والإنصاف 170، ورصف المباني 147 ، وسبق ذكره ص 64.

6- البيت من الطويل للرقاص الكلبي ورد في حماسة المرزوقي 1468، والإنصاف 169، واللسان (طوع) 219/8 برواية : سنان معد في الحروب أداقنا ، فلا شاهد فيها ، ورصف المباني 148 .

يَحْسِبُكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْرَجَ كُلَّهَا
لِكُلِّ أَنَاْسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

أى : حسبك أن ..

ما يلحظ على هذه الشواهد أنها خلاف الأصل ، ولكنها مقيسة في الوقت نفسه ، فقد جرت وفق القياس ، والقياس أصل من الأصول ، وكانت شواهد على ظاهرة خلاف الأصل في الوقت نفسه ، وما ذلك إلا دليلا على مرونة اللغة العربية وسهولة تطويعها وفق شتى الأساليب ، طالما روعى الأصل المعتمد عليه وهو أمن اللبس .

المواضع السماعية :

وتزاد فيها الباء للضرورة أو شاذ من الكلام ، فتحفظ ولا يقاس عليها ، وتكون مع :

1- الفاعل ، في نحو قوله⁽¹⁾ :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ مَرْيَادٍ

أى : ألم يأتيك ما لاقَتْ ، ويروى⁽²⁾ (ألا هل أتاك) و(ألم يأتك) بغير ياء .
وقوله⁽³⁾ :

مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيهِ أَوْدَى نَعْلَى وَسِرْبَالِيهِ

أى : أودى نعلاي وسرباليه ، وجرّ الفاعل بـ(باء) زائدة للضرورة .

2- خبر المبتدأ الموجب ، نحو قوله⁽⁴⁾ :

1- البيت سبق إنشاده في ص 26، 394 .

2- ينظر وصف المباني 149 .

3- البيت من السريع لعمر بن ملقط في الأزهية 265، وأمالى ابن الحاجب 658، والجنى الداني 51، 611، والمعنى 108، وشرح شواهد 330 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في وصف المباني 150، أمالى القائل 319/2، والرواية فيهما: بنا أنت ممن بيت دخولك لذة .

مَا أَنْتَ مِنْ بَيْتٍ يَلْذُ دُخُولُهُ وَظِلِّكَ لَوْ يُسْطَاعُ بِالْبَارِدِ السَّهْلُ

يريد: وظلُّك لو يُسْطَاعُ الباردُ السَّهْلُ، وزاد الباء في خبر المبتدأ للضرورة .
وقوله⁽¹⁾ :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْتَ اللَّعْنِ فِيهَا فَمَنْعُكُمَا شَيْءٌ يُسْتَطَاعُ

أى: منعكها شيء ، إلا أنه جرّ الخبر بحرف جرّ زائد لضرورة الوزن ،
وخرّجه⁽²⁾ المالمقى على الأصل ، بأن يحتمل كون الخبر محذوفا ، وأقيم الجار
والمجرور مقامه ، كأنه قال: فمنعكها كائن أو حادث أو مستقرّ ، وهو أجود من
الزيادة لكون الجار والمجرور يقعان خيرا للمبتدأ قياسا .

3- خبر إنّ ، نحو قوله⁽³⁾ :

فَإِنْ تَأْتَى عَنْهَا حَبَّةٌ لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجْرِبِ

يريد: فإنّك . مجرّب ، وزاد الباء في خبر إنّ ضرورة .

4- خبر ليت ، نحو قوله⁽⁴⁾ :

يَقُولُ إِذَا أَفْلَوَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِي بِدَائِمِ

حيث زاد الباء في خبر ليت ضرورة ، ويروى⁽⁵⁾ ألا هل ، ويكون الشاهد

فيه أيضا زيادة الباء بعد هل ضرورة .

5- خبر لكن ، نحو قوله⁽⁶⁾ :

1- التست من أله اف لعبيدة ، بعة وسب لغيه ، ورد في وصف الماني 150 ، والجني الداني 55 ، والمغني .

110 ، وشرح شواهد 338 ، والخزانة 267/5 .

2- ينظر رصف الماني 50 .

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 42 ، والصاحي 107 ، ورصف الماني 257 ، وشرح التصريح

202/1 ، وشرح الأشموني 123 .

4- سبق ذكره ص 87 .

5- في اجمع 392/4 ، وشرح الأشموني 123 .

6- البيت من الطويل بلا نسبة في سر الصناعة 142 ، والمقاصد النحوية 134/2 ، وشرح التصريح

202/1 ، وشرح الأشموني 124 ، والخزانة 523/9 .

وَلَكِنْ أَجْرًا أَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَهَلْ يَنْكُرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ

6- خبر (لا) المشبهة بـ (ليس) ، نحو قوله (1) :

وَكَذَلِكَ لَا خَيْرٌ وَلَا شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِمٍ

أى : لا خير ولا شر على أحد دائما .

7- خبر (ما) المكفوفة بـ (إن) نحو قوله (2) :

لَعَنَرُكَ مَا إِنْ أَبُومَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهٍ

8- بعد هل ، نحو قوله (3) :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بَأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ بَيَّقَرَا

أى : ألا هل أتاه أن امرأة القيس بن تملك بيقر .

ويروى الشاهد السابق في خبر ليت برواية :

* أَلَا هَلْ أَخُو الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بِدَائِمٍ *

9- المفعول ، وزيادته فيها غير مقيسة مع كثرتها (4) ، نحو قوله تعالى :

﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (5) وقوله تعالى : ﴿هَٰزِي إِلَيْكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ (6) .

ونحو قوله (7) :

1- البيت من مجزوء الكامل نسب للمرفش وغيره ورد في كتاب الحيوان 436/3، 449، وذيل الأمانى

106، وشرح الأشموني 124، وتهذيب اللغة 4/450، والضرائر 64 .

2- البيت من المتقارب بلا نسبة في الجمع 2/227 وشرح الأشموني 124، وخزانة الأدب 4/142، والدرر 1/100

3- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 392، والخصائص 1/335، والمنصف 1/84، والإنصاف 171،

والجني الدان 50 .

4- ينظر الجني الدان 51 .

5- الآية 194 من سورة البقرة .

6- الآية 24 من سورة مريم .

7- الرجز للناطقة الجعدي أدب الكاتب 522، كتاب غريب القرآن لأبي بكر السجستانى 428،

والإنصاف 284، ورصف المبانى 143، والمغنى 108، وشرح شواهد 332 .

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةٍ أَصْحَابِ الْفَلَجِ
نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَدْعُو بِالْفَرَجِ

أى : نرجو الفرَج ، فالباء الأولى (بالسيف) للاستعانة ، والثانية (بالفرج) زائدة لضرورة الوزن .

وَاخْتَلَفَ⁽¹⁾ فى زيادة الباء فى مفعول كفى ، فابن عصفور جعلها قياسية ، والمالقي يراها ضرورة ، وتصنّف فى هذه الدراسة ضمن الضرورة ، ومن شواهد هذه الظاهرة ، قول النبی صلى الله عليه وسلم : ((كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ))⁽²⁾ .

وقول الشاعر⁽³⁾ :

فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أى كفانا فضلاً ، ودخلت الباء على المفعول فصار مجرورا لفظا بحرف جرّ زائد، وخرّجه⁽⁴⁾ بعض النحاة على أن الباء داخلة على فاعل (كفى) ، وقوله (حُبُّ النَّبِيِّ) بدل اشتمال من الضمير على الموضع .

10- المفعول الثانى للفعل المتعدى لمفعولين ، نحو قوله⁽⁵⁾ :

تَبَلَّتْ فُؤَادَكَ فِى الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقَى الضَّجِيعَ بِأَمْرِ دَسَّامٍ

حيث زاد الباء فى المفعول الثانى لـ(تسقى) وهذه الزيادة قليلة .

1- ينظر الضرائر 64، ورصف المباني 149، والنحو الواقى 695/2 .

2- الحديث ورد فى سنن أبى داود 298/4، والمستدرک 321/1 ، واستشهد به فى المجموع 16/3 .

3- البيت من الكامل نسب لكعب بن مالك وغيره ورد فى الكتاب 105/2، والأزهية 101، ورصف المباني 149، والجنى الدانى 52، والمغنى 109 .

4- ينظر رصف المباني 149، والجنى الدانى 53، والمغنى 109 .

5- البيت من الكامل لحسان بن ثابت ديوانه 214 ، والجنى الدانى 51، والمغنى 109، وشرح شواهدہ 332، والمجموع 15/3، وشرح الأشموني 200 .

وقوله⁽¹⁾ :

دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بَعْدَ

11- النفس والعين في باب التوكيد، نحو قولك : جاء نجيب بنفسه وبعينه،

والأصل : جاء نجيب نفسه وعينه .

12- الحال المنفية ، لأنها شبيهة بالخبر ، نحو قوله⁽²⁾ :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ مِرْكَابٌ حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَاهَا

أى : رجعت خائبةً ، والباء زائدة في الحال .

وقوله⁽³⁾ :

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثُ بِمَرْؤُودٍ وَلَا وَكِيلٍ

أى : ما انبعثت مزووداً ، والباء زائدة في الحال .

واعترض أبوحيان⁽⁴⁾ على توجيه الباء زائدة في البيتين ، لجواز كون الباء

فيهما باء الحال، والمعنى : فما رجعتُ بحاجة خائبة ، وفما انبعثتُ بشخص مزوود.

ب- زيادة (على) :

قد جاءت (على) ، مزيدة في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : ((مَنْ حَلَفَ

عَلَى يَمِينٍ))⁽⁵⁾ ، أى : من حلف يميناً ، و(على) زائدة .

1- البيت من الطويل لدريد بن الصمة ديوانه 48، وتخليص الشواهد 286، والمقاصد النحوية 121/2،

وشرح التصريح 202/1، والجمع 127/2، وشرح الأشموني 123 .

2- البيت سبق ذكره ص 224.

3- البيت من البسيط بلا نسبة في الجنى الدان 56 ، والمغنى 110 ، وشرح شواهد 340 ، وشرح أبياته 393/2 .

4- ينظر الارتشاف 117/2، واجنى الدان 56، والمغنى 110 .

5- الحديث الشريف ورد في صحيح مسلم 82/5، ومختصره 268، وسنن ابن ماجة 681/1 .

وقول الشاعر⁽¹⁾ :

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَالِكٌ عَلَى كُلِّ أَفْنَانٍ الْعَضَاهُ تَرْوُقُ

أى : تروق أفنان العضاه ، ولا يحتاج الفعل فى تعدّيه إلى حرف جرّ ، وإنّما يقال : راقنى الشئ يروقنى ، أى أعجبنى ، وجىء بـ (على) زائدة .

وارتأى المرادى⁽²⁾ أن (على) لا تكون زائدة ، إذ يحتمل تضمين (حلف) معنى جسر ، وتضمين (تروق) معنى (تشرف) ونُسب لسيبويه أنه قد نصّ على أن (على) لا تزاد ، إلّا أنّى لم أعثر على ذلك فى كتابه .

جـ زيادة (عن) :

وتزاد للتعويض من أخرى محذوفة⁽³⁾ ، وذلك نحو قول الشاعر⁽⁴⁾ :

أَتَجَنِّعُ إِنْ نَفْسُ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنِيئِكَ تَدْفَعُ

أراد : فهلاّ عن التى بين جنبيك تدفع ، فحذف (عن) وزادها بعد التى عوضاً عن المحذوفة ، وجعل ابن عصفور هذا البيت شاهداً على الضرورة بتقديم المجرور على حرف الجرّ ، وهو من القلة بحيث لا يلتفت إليه⁽⁵⁾ .

ولم ينصّ سيبويه⁽⁶⁾ على زيادة (عن) ولا على منع ذلك ، ونسب له أبوحيان⁽⁷⁾ أنه قد نصّ على عدم زيادتها ، ولم أعثر على ذلك فى كتابه لا بالنصّ ولا بالإشارة .

1- الست م. الطحاوى لمحمد ب. ث. ، فى ديه انه 41 ، وأدب الكاتب 523 ، والاقتضاب 263 ، والجيز الدان

479 ، والمغنى 144 ، وأجمع 187/4 .

2- ينظر الجنى الدان 479 .

3- المحتسب 281/1 ، والارتشاف 448/2 ، والمغنى 149 .

4- البيت من الطويل لزيد بن رزين فى المحتسب 281/1 ، والضرائر 213 ، والارتشاف 448/2 ، والمغنى

149 ، وشرح شواهد 436 .

5- ينظر الضرائر 213 .

6- الكتاب 420/1 ، 226/4 .

7- الارتشاف 448/2 .

وذهب أبو عبيدة إلى أن (عن) تجيء زائدة ، وذلك في نحو قوله تعالى :
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾⁽¹⁾ أى : يخالفون أمره⁽²⁾ .

د- زيادة (في) :

وتجيء (في) زائدة ، وأجاز بعضهم⁽³⁾ زيادتها في قوله تعالى : ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾⁽⁴⁾ ، أى : اركبوها .

ونحو قول الراجز⁽⁵⁾ :

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا
يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجَا
أى : تخال سواده يرندجا و(في) زائدة للضرورة .

هـ- زيادة (الكاف) :

تراد الكاف وزيادتها قليلة جداً ، فلا يُقاس عليها⁽⁶⁾ ، وجاء ذلك في نحو قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽⁷⁾ ، فجعلها غير زائدة يُفضى إلى المحال ، إذ يصير معنى الكلام : ليس مثلُ مثله شيء ، وذلك يستلزم إثبات المثل⁽⁸⁾ .
ونحو قوله تعالى : ﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾⁽⁹⁾ .

1- الآية 61 من سورة النور .

2- مجاز: القرآن 69/2 .

3- ينظر المغني 170 ، وشرح الأشموني 293 .

4- الآية 41 من سورة هود .

5- الرجز لسويد بن أبي كاهل ورد في الضرائر 66 ، والمغني 170 ، وشرح شواهد 486 ، والهمع 4/164 ،

وشرح الأشموني 293 ، والخزانة 6/125 .

6- ينظر الضرائر 67 .

7- الآية 9 من سورة الشورى .

8- ينظر الجني الداني 87 .

9- الآيتان 24 ، 25 من سورة الواقعة .

ومن قوله صلى الله عليه وسلم : ((يَكْفِيكَ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ))⁽¹⁾ يريد
يكفى الوجه واليدين .

وقيل⁽²⁾ لبعض العرب : كيف تصنعون إلا قط ؟ فقال : كهين : يريد هيناً
فزاد الكاف .

ونحو ذلك قول الرّاجز⁽³⁾ :

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ

أى : فيها المقق والكاف زائدة : لأنّ معنى المقق الطّول ، ولا يقال : فيها
كالطّول ، بل فيها الطول، وقوله⁽⁴⁾ :

فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

أى : مثل عصف ، والكاف زائدة .

وقول الشاعر⁽⁵⁾ :

وَقَتْلَى كَثِيلٍ جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمْ مَسِيلٌ، مُنْهَمِرٌ

أى : وقتلى مثل جذوع النخيل ، والكاف زائدة .

وقوله⁽⁶⁾ :

1- الحديث الشريف أخرجه البخارى فى كتاب التيمم 7/1 بلفظ ((يكفيك الوجه والكفين)) فالكاف

ليست زائدة وإنما ضمير الخطاب فى محل نصب، واستشهد به المرادى على الزيادة فى كتابه الجنى الدانى

87 .

2- ينظ القول فى الانصاف 299، وشح التسهيا 170/3، والجنى الدانى 87، وشح ابن عقيا 26/3

3- الرجز لرؤبة فى ديوانه 106، والمقتضب 418/4، وسر الصناعة 292، 815، والإنصاف 299،

والمقاصد النحوية 290/3، وشرح الأشموني 296 .

4- الرجز لرؤبة فى ديوانه 181، والكتاب 408/1، والمقتضب 141/4، 300، وسر الصناعة 296،

ورصف المباني 201، والجنى الدانى 90 .

5- البيت من المتقارب لأوس بن حجر ديوانه 130، وتفسير الطبرى 9/25، ومجمع البيان للطبرى

42/25، والجنى الدانى 88، وروح المعاني 18/25 .

6- البيتان من الكامل يختلف فى نسبه بين عنز بن دجاجة ومعاوية المازنى وغيرهما ، ورد فى الكتاب

328/2، والمقتضب 416/4، وشرح أبيات سيبويه 172/2، والأزهية 186، ورصف المباني 537 .

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِيَتْ مَعًا وَأَغَدَّتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الذِّى ضَبَعْتُمْ كَالْفُضْنِ فِي غُلَوَائِهِ الْمُنْبَتِّ
أى : الإ ناشرة ، والكاف زائدة .
وقوله (1) :

إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَفِّ نَفْسَهُ وَابْنِ قَيْصَةَ أَنْ أُغِيبَ وَيَشْهَدَا
يريد : إلّا خارجة .. والكاف زائدة مؤكدة .
وجعل الخليل (2) الكاف أصلية في الشاهدين (إلّا كناشرة) و(إلّا
كنخارجة)، و(إلّا) هى الحرف الزائد .
وقوله (3) :

لَوْلَا ابْنُ حَامِرٍ ثَمَّةُ الْأَمِيرِ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتْمِي عَلَى مَرْغَمِي
إِلَّا كَعَمْرٍضٍ الْمُحْسَرِ بِكَرِهِ عَمْدًا يُسَيِّنِي عَلَى الظُّلْمِ
أى : إلّا معرض المحسر .. ، والكاف زائدة للتوكيد .

و- زيادة (اللام) :

تزداد اللام تقويةً للعمل ، أو توكيداً للمعنى ، ومن ذلك زيادتها حين دخولها
على المفعول حال تأخره عن الفعل العامل فيه، تقويةً للعمل ، نحو قول الشاعر (4) :

1- البيت من الكامل للأعتسى فى شرح ديوانه 107، وأجمل فى النحو 170، والمقتضب 418/4، وسر

الصناعة 303، والأزهية 187، ورصف المبان 203 .

2- ينظر كتاب الجمل فى النحو 170 .

3- البيتان من الكامل للنايعة الجعدى الكتاب 329/2، والمقتضب 417/4، وسر الصناعة 302، ورصف
المبان 203 .

4- البيت من الكامل لابن ميادة فى ديوانه 112 ، والضرائر 67، وأجنى السدان 107، والمغنى 215،
والمقاصد النحوية 278/3، وأجمع 347/5 .

وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَشْرِبُ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

يريد : أجار مسلماً ومُعاهدًا

وقوله⁽¹⁾ :

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنْخَا لِلْكَلاَكِلِ فَأَمَرْتُمِنَا

أى : أنخنا الكلاكل ، واللام زائدة ، كما زاد (أَنْ) بعد (لَمَّا) .

وقد جعل بعض النحاة⁽²⁾ هذه الزيادة ما قد تجيء في سعة الكلام ، نحو

قوله تعالى : ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾⁽³⁾ أى ردفكم ، إلا أن ذلك لا يحسن

إلا في الشعر عند ابن عصفور، لذا أورده في الضرائر ، وذكر ابن هشام⁽⁴⁾ أن هذه

الزيادة ليس منها قوله تعالى : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل

ضَمَّنَ (رَدِفَ) معنى (اقترب) فهو مثل قوله تعالى : ﴿اِقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾⁽⁵⁾

وتزاد اللام فتدخل على الحرف على جهة التأكيد ، لاتفاقهما في اللفظ أو المعنى أو

في المعنى لا اللفظ ، نحو قوله⁽⁶⁾ :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

وقوله⁽⁷⁾ :

1- البيت من الوافر لعبد الشارق الجهني أو لسلمة الجهني في الضرائر 67، والمقرب 127، ورصف المباني

116، 222 .

2- ينظر الكامل 311/1، 97/3، والضرائر 67 .

3- الآية 74 من سورة النمل .

4- ينظر المعنى 215 .

5- الآية 1 من سورة الأنبياء .

6- البيت من الوافر لمسلم بن معبد الوالي في الخصائص 282/2 ، والإنصاف 571 ، والضرائر 69 ،

والغنى 181 ، واهم 384/4 .

7- البيت من الرمل بلا نسبة في الصاحي 56 ، والضرائر 70 ، واللسان (لقد) 311/12 ، واهم 176/2

، والخزانة 528/9 ، والمدور 117/1 .

لَلْقَدْ كُنَّا لَدَىٰ أَرْمَائِنَا لِصَنِيعَيْنِ لِبَاسٍ وَتُقَىٰ

فزاد على لام (لقد) لا مَّا أخرى للتأكيد .

ز- زيادة (من) :

وتفيد (من) الزائدة التنصيص على العموم وتوكيده إن دخلت على منفى ، إذ يحتمل النفي نفى الجنس ونفى الوحدة قبل دخول (من)، ويمتنع نفى الوحدة بعد دخولها ، نحو قولك (ما جاءني رجل) فيصح أن يقال (بل رجلان) ، ويمتنع ذلك بعد دخول (من) في قولك (ما جاءني من رجل) ، وقد تزداد لغير هذين الغرضين (التنصيص على العموم وتوكيده) في الضرورة .

وقياس زيادتهما بثلاثة أمور هي ⁽¹⁾ :

1- تقدّم نفى أو نهي أو استفهام بـ(هل) .

2- تنكير مجرورها .

3- كون المجرور فاعلاً أو مفعولاً به ، أو مبتدأ .

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ ⁽²⁾ ، وقوله عز وجل :

﴿فَأَمْرِجِمْ بَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾ ⁽³⁾ ، وقولك : لا يتكاسل من أحد .

وجاءت (من) زائدة بغير هذه الشروط ، فأهمل النحاة الشرط الثالث ولم

يشترط الأخفش ⁽⁴⁾ واحد من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو قوله تعالى :

﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ⁽⁵⁾ وقوله عز وجل : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ⁽⁶⁾

1- ينظر المغني 323 .

2- الآية 60 من سورة الأنعام .

3- الآية 3 من سورة الملك .

4- معاني القرآن 298 ، وينظر شرح التسهيل 138/3 ، والمغني 324 .

5- الآية 35 من سورة الأنعام .

6- الآية 30 من سورة الأحقاف ، والآية 4 من سورة نوح .

وقوله جلّ جلاله : ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾⁽¹⁾ فقد زيدت (من)، ولم تسبق بنفى ولا شبهه ولم ينكر مجرورها .

ولم يشترط الكوفيون⁽²⁾ الشرط الأول ، واستدلوا بقولهم : ((قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ))⁽³⁾ .

وجعل ابن عصفور⁽⁴⁾ زيادتها من الضرورة ، حين دخولها على الاسم النكرة والمعرفة في الكلام الواجب ، وذلك نحو قول الشاعر⁽⁵⁾ :

هَوَى بِهِمْ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفَاهِهِمْ مِنْ الرِّيحِ لَا تَمْرِي سَحَابًا وَلَا قَطْرًا
أى : هوى بهم بهم الرّيح ، و(من) زائدة للضرورة .
وقوله⁽⁶⁾ :

وَكَاثِمًا يَنَئِي بِجَانِبِ دَفْنِهَا وَوَحْشِيٍّ مِنْ هَزِجِ الْعَشِيِّ مُؤَمَّرٍ
هَرٌّ جَنِيبٌ كُلَّمَا عَطَفَتْ لَهُ غَضَبِي أَتَقَاهَا بِالْيَدَيْنِ وَبِالْفَمِ
أى : كَاثِمًا يَنَئِي ... هَزِجٌ ، ودلّ على أنّ (هزج) في موضع رفع بـ(ينأى) أنه أبدل (هرٌّ) وهو مرفوع ، من (هزج) .
وقوله⁽⁷⁾ :

أَمْهَرُ مِنْهَا حَيَّةٌ وَنَيْنَانٌ

أى : أمهرها ، وزاد (من) للضرورة .

1- الآية 31 من سورة الكهف .

2- المغني 325 .

3- قول لبعض العرب ورد في المغني 325، وبلغظ (قد أصابنا من مطر) في معاني القرآن للأخفش 298 .

4- ينظر الضرائر 64 .

5- البيت من الطويل لأسود بن يعفر في الضرائر 64 .

6- البيتان من الكامل لعنترة العبسي ديوانه 121، وشرح المعلقات السبع 154، 155، والمختصص 61/1،

والضرائر 64، واللسان (هزج) 85/15 (وحش) 237/15 .

7- الرجز لجزء بن ضرار أخو الشماخ ورد في الضرائر 65 .

رابعاً : الأصل في الحرف أن يُذكر لربط أجزاء الكلام، لأنّه جيء به اختصاراً ونائباً عن الفعل ، نحو حروف النداء فإنّما تنوب عن أنادى ، وحذفها اختصاراً للمختصر، فهو خلاف للأصل ومما يأباه القياس ، إلّا أنّه قد ورد ذاك الحذف لقوّة الدّالة على المحذوف⁽¹⁾.

ومن الحروف العاملة التي جاءت على خلاف الأصل ، هي (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المصدرية الواقعة في خبر عسى ، ويا النداء) .

أ- حذف (أن) المصدرية الناصبة للفعل المضارع :

وتحذف أن الناصبة ، ويبقى عملها شذوذاً ، وقد سبق الحديث عن هذه الظاهرة في مبحث المضارع المنصوب⁽²⁾.

ب- حذف (أن) المصدرية من الفعل الواقع في خبر عسى :

ويقع ذلك في الضّرورة ، وقد تُعرّض لهذه الظاهرة في مبحث أفعال الرجاء والمقاربة والشروع⁽³⁾ .

ج- حذف (يا) النداء :

والياء أكثر أحرف النداء استعمالاً ، لهذا لا يقدّر عند الحذف سواءها⁽⁴⁾ ، وجعل لهذا الحذف ثلاثة أحكام⁽⁵⁾ :

الأول : ما لا يجوز فيه الحذف ، وهو في اسم الله تعالى ، والمضمر ، والمستغاث والمندوب، والنكرة المحضة، ولا يجتمع (يا) و(ال) في غير اسم الله تعالى ،

1- ينظر سر الصناعة 269، واختسب 51/1، وشرح ابن يعيش 15/2 .

2- ينظر ص 268 من البحث ، وما بعدها .

3- ينظر ص 133 من البحث ، وما بعدها .

4- ينظر المغني 373 .

5- ينظر عمدة الحفاظ 294 ، 295 .

ونحو : (الرجل قائم) علماً إلا لضرورة⁽¹⁾ ، وقولهم اللهم أكثر من (يا الله ، ويا الله).

الثاني : ماكثر فيه الحذف ، وذلك إذا كان المنادى علماً أو مضافاً أو مبهماً غير ذي إشارة ، نحو قوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽²⁾ أى : يا يوسف ، فهذا الحذف جاء مع المنادى العلم ، ومنه ما جاء مع المضاف نحو قوله عز وجل : ﴿مَرْبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾⁽³⁾ أى : يا ربنا ، وقوله جلّ جلاله : ﴿أَنْ أَدُوءًا إِلَى عِبَادَ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ أى : أدوا إلى يا عباد الله وقول الشاعر⁽⁵⁾ :

أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَمَعْتَ دِينًا وَحِلْمًا فَاضِلًا لِدَوَى الْحُلُومِ

ومع المنادى المبهم غير ذي الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ: فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾⁽⁶⁾ أى : يا أيها المرسلون ، وقوله جلّ وعلا : ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾⁽⁷⁾ أى : يا أيها الثقلان .

الثالث : ما يكون الحذف فيه متوسطاً بين الكثرة والقلّة ، وذلك إذا كان المنادى معرّفاً بالنداء (اسم جنس) أو اسم إشارة ، وقد جعل ابن عصفور⁽⁸⁾ ما جاء منه في الشعر وهو كثير ضرورة ، وما جاء في الكلام يحفظ ولا يقاس عليه .

وعلق المبرّد على الحذف الآتي في الأمثال إنما يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها⁽⁹⁾ ، وكذا كان تعليق ابن جني ، إذ قال (على أن

1- من المسائل الخلافية وردت في الإنصاف المسألة 46 ص 335 .

2- الآية 29 من سورة يوسف .

3- الآية 285 من سورة البقرة .

4- الآية 17 من سورة الدخان .

5- البيت من الوافر بلا نسبة في المقتضب 261/4 ، ولم أعرّض عليه في غيره من المصادر التي اطلعت عليها .

6- الآية 57 من سورة الحجر .

7- الآية 29 من سورة الرحمن .

8- الضرائر 154 ، 155 .

9- المقتضب 261/4 .

الأمثال عندنا وإن كانت مثورة فإنما تجرى مجرى المنظوم في ذلك .. لأن الغرض من الأمثال هو التسيير ، كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الشعر في تحوّل الضرورة فيه⁽¹⁾ .

وعلة⁽²⁾ وصف الحذف في اسم الجنس بالشذوذ ، لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقّه أن لا يُحذف لئلاّ يكثر الحذف ، وكثرته إجحاف ، واسم الإشارة في معناه فجرى مجراه ، خلافاً للكوفيين⁽³⁾ في إجازاتهم حذف حرف النداء من اسم الإشارة فيجيزون قولك : هذا أقبل ، على إرادة النداء ، مستدلّين بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمْ⁽⁴⁾﴾ . بمعنى : يا هؤلاء ، وردّ عليهم ابن يعيش⁽⁵⁾ بأنّه لاحجة في الآية ، لاحتمال أن يكون هؤلاء منصوباً بإضمار أعني بمعنى الاختصاص ، ويكون (أنتم) مبتدأ والخبر هؤلاء ، و(تقتلون أنفسكم) من صلة (هؤلاء) ، وقد يكون اسم الإشارة موصولاً .

ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس ، قول النّبي صلى الله عليه وسلّم - وكلامه أفصح الكلام - ((اَشْتَدَى أَرْمَةٌ تَنْفَرِجِي))⁽⁶⁾ أى : يا أرملة .

وقوله عليه الصّلاة والسّلام مترجماً عن موسى عليه السّلام : ((ثَوْبِي حَجَرٍ

ثَوْبِي حَجَرٍ))⁽⁷⁾ يريد : يا حجر . وقد جاء في كلام العرب قولهم (أصبح

1- اغتصب 70/2 .

2- ينظر الضرائر 155 ، الدرر 150/1 .

3- ينظر شواهد التوضيح 211 ، وشرح ابن يعيش 16/2 ، والدرر 150/1 .

4- الآية 84 من سورة البقرة .

5- شرح ابن يعيش 16/2 .

6- الحديث الشريف ورد في ضعيف الجامع الصغير للسيوطي 278/1 ، وفيض القدير 516/1 ، واستشهد به ابن مالك في عمدة الخافض 295 ، وشرح التسهيل 387/3 ، 432 ، اقتبس الشيخ يوسف التوزي ، وجعله مطلعاً لقصيدته المنفرحة ، والشطر التالي : قد آذن ليّلك بالبلح . ينظر الدرر 149/1 .

7- أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الغسل 61/1 ، بلفظ (ثوبى يا حجر) ، وباللفظ المستشهد به في صحيح مسلم كتاب الخيض 83/1 ، وكتاب الفضائل 99/7 .

ليل⁽¹⁾، و(اطرق كرا)⁽²⁾ و(افتد مخنوق)⁽³⁾ يريدون : أصبح ياليل ، واطرق يا
كروان ، وافتد يامخنوق .

ومما جاء من الحذف في الشعر وهو كثير ، قول الشاعر⁽⁴⁾ :
فَقُلْتُ لَهُ : عَطَّامُ مَلَأَ أَتْنًا بِنُورِ الْخُرَامَى أَوْ بِخَوْصَةِ عَرْفَجٍ
يريد : يا عطار .

وقوله⁽⁵⁾ :

فَشَايِعٌ وَسَطَ قَوْمِكَ مُسْتَعِينًا لِتُحْسَبَ سَيِّدًا ضَبْعًا يَبُولُ
يريد : ياضبع ، حذف حرف النداء ضرورة ، وليس مراده ضبعا حقيقيا
وإنما هجا شخصا فنزله منزلة ضبع يبول .
وقوله⁽⁶⁾ :

صَاحٍ هَلْ أَبْصَرْتَ بِالْخَبِّ تَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ نَاَمَا
يريد ياصاحب ، رخّم المنادى ، وأسقط حرف النداء ضرورة .
وقول الراجز⁽⁷⁾ :

1- مثل عربي قديم ورد في الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وجمهرة الأمثال 192/1، وشرح الرضى 427/1 .

2- مثل عربي قديم ورد في الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وجمهرة الأمثال 194/1، وجمع الأمثال 431/1، والتخمير 355/1 .

3- مثل عربي قديم ورد في الكتاب 231/2، والمقتضب 261/4، وجمع الأمثال 78/2، والتخمير 355/1، وشرح الرضى 427/1 .

4- البيت من الطويل بلا نسبة في المحتسب 70/2، والضرائر 155، وعمدة الحفاظ 297 .

5- البيت من الوافر للأعلم الهدلي في شرح أشعار الهدليين 322/1، والخصائص 196/3، والهمع 44/3، والدرر 150/1 .

6- البيت من مجزوء الرمل للأحوص في ديوانه 163، والمقتضب 244/4، 261 .

7- الرجز للعجاج ديوانه 221، والكتاب 231/2، 241، والمقتضب 260/4، ونظام الغريب 8، والأمالى الشجرية 88/2، والتخمير 355/1، والمقاصد النحوية 277/4 .

جَامِرِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي

سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

يريد : يا جارية ، رَحِمَ المُنَادَى ، وحذف حرف النداء لضرورة الوزن .
وقوله⁽¹⁾ :

عَاذِلَ قَدْ أُولَعْتَ بِالتَّرْقِيشِ

إِلَى سِرًّا فَاطْرُقِي وَمِشْرِى

يريد : يا عاذلة .

وقوله⁽²⁾ :

فَقُلْتُ لَهَا : عَيْشِي جَعَامِي وَجَرَّيرِي بَلَحَمِ امْرِي لَمْ يَشْهَدْ الْقَوْمَ نَاصِرُهُ

يريد : يا جعار .

ومن مجيء الحذف مع اسم الإشارة ، قول الشاعر⁽³⁾ :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

يريد : يا هذا ، حذف حرف النداء لضرورة الوزن .

وقوله⁽⁴⁾ :

إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقُ مِنْ عَادَاكَ مَخْذُولًا

ويريد : يا هذا اعتصم .

1- الرجز لرؤبة ديوانه 77، وأساس البلاغة (رقش) 173، وعمدة الخافض 297، واللسان (طرق) 151/8.

2- البيت من الطويل للناطقة الجعدى الكتاب 273/3، والمقتضب 275/3، ما ينصرف ومالا ينصرف 74، والأما إلى الشجرية 113/2، واللسان (جرر) و(جعر) 240/2، 296.

3- البيت من الطويل لدى الرمة ديوانه 1592، وشرح التسهيل 386/3، وعمدة الخافض 297، والمغنى 641، وشرح الأشتوني 443.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل 28/2، 386/3، وعمدة الخافض 298، وشواهد التوضيح 211، وشرح الأشتوني 443.

وقوله⁽¹⁾ :

ذِي دَعِي اللَّوْمَ فِي الْعَطَاءِ فَإِنَّ اللَّهَ لَوُمُّ يَغْرِي الْكَرَامَ بِالْإِجْزَالِ

يريد : ياهذي ، فحذف حرف النداء .

وقوله⁽²⁾ :

ذَا امْرِعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ السَّرِّ أَسْرٍ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَيْلٍ

يريد : ياذا فحذف حرف النداء مع اسم الإشارة ، وهذا الحذف قليل ،

ومنه معظم النحويين .

وقوله⁽³⁾ :

لَا يَغْرِبَنَّكُمْ أَوْلَاءُ مِنَ الْقَوْمِ وَجُنُوحٌ لِلْسَّلَمِ فَهُوَ خِدَاعٌ

يريد : يا هؤلاء .

وقد جاء هذا الحذف في شعر المتنبي ، وكان كثيراً ما يميل إلى مذهب

الكوفيين ، وذلك في قوله⁽⁴⁾ من قبيل التمثيل والاستشهاد .

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتْ مَرَسِيئًا ثُمَّ أَتَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيئًا

يريد : ياهذي ، فلحنه بعض النحاة ، وردّ عليهم ابن هشام⁽⁵⁾ بأن (هذي)

مفعول مطلق ، أي : برزت هذه البرزة ، وردّه ابن مالك⁽⁶⁾ بأنه لا يشار إلى المصدر

1- البيت من الخفيف لرجل من طيء في شرح التسهيل 386/3، وعمدة الحفاظ 298 .

2- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 387/3، وشرح ابن عقيل 257/3، والمقاصد النحويّة 230/4، وشرح الأثموني 443 .

3- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح التسهيل 387/3 ولم أعثر عليه في غيره .

4- البيت من الكامل في ديوانه 193/2، وشرح ابن يعيش 16/2، والمغني 643، وشرح الأثموني 444، وشرح أبيات المغني 353/7، ونيمة الدهر 181/1 .

5- المغني 642 .

6- المغني 642 .

إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه ، كضربته ذلك الضرب ، ويردّه بيت أنشده هو ،
وهو قوله⁽¹⁾ :

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَيْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيَّ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ

فالشاهد في قوله : (قد مللت صحابي وصحابتك) وفيه ردّ على ابن مالك ،
الذي زعم أنّه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه .

1- البيت من الكامل بلا نسبة في المقرب 130، والمعنى 642، وشرح شواهد 932، وشرح أبياته 354/7

المبحث الثاني

الحروف المهملة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحروف المهملة

الحروف يُؤتى بها لأجل معانٍ في الكلام، فلها فائدة سواء كانت عاملة أو مهملة، ولها أحكام وأصول تجرى وفقها، وقد تخالفها ومنها:

أولاً: الأصل في الحرف وإن كان مهملاً أن يُوضع لمعنى، ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد، كما سبق وأن ذكر، وظاهرة خلاف الأصل تمثلت في اجتماع حرفي الاستفهام، وذلك في نحو قول الشاعر⁽¹⁾:

سائلٌ فَوَامِسٌ يَرْبُوعٌ بِشَدَّتِيَا أَهْلٌ مَرَأُونًا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمَرِ

حيث اجتمع حرفا الاستفهام الهمزة و(هل)، وقد أوّل هذا الاجتماع بما يجري وفق الأصل، بأنّ (هل) بمعنى (قد)، وقد (جاءت على الأصل)⁽²⁾ في نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾⁽³⁾ أي: قد أتى⁽⁴⁾، ولو كانت على ما فيها من الاستفهام لم تلاقِ همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد⁽⁵⁾. وقول الراجز⁽⁶⁾:

أَهْلٌ عَرَفَتْ الدَّامِرَ بِالْغَرِيْبِ

حيث جمع بين حرفي الاستفهام (الهمزة، وهل) في الظاهر، والصّحيح أنّ الهمزة للاستفهام، و(هل) بمعنى (قد). وقد جعل للحرف (هل) أربعة استعمالات أسلوبية، وهي⁽⁷⁾:

1- البيت من البسيط لزيد الخيل في ديوانه 155، والمقتضب 44/1، وكتاب الشعر 88، ووصف المباني 407، والجنى الداني 344.

2- شرح الرضى 446/4.

3- الآية 1 من سورة الإنسان.

4- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس لأبي طاهر الفيروز انادي 495.

5- ينظر الخصائص 463/2.

6- الرجز خطاط الجاشعي ورد في شرح الرضى 446/4، واللسان (غرا) 36/10، والخزانة 261/11.

7- ينظر حاشية شرح ابن يعيش 154/8.

أ- إنَّ هل بمعنى (قد) والاستفهام، وهو مذهب سيوييه، فعنده أنَّهم تركوا (الألف إذ كانت لا تقع إلَّا في الاستفهام)⁽¹⁾، وتبعه الزمخشري إذ يقول (هل بمعنى قد في الاستفهام خاصّة، والأصل أهل بدليل قوله: أهل رأونا...) ⁽²⁾ وكذلك الأمر عند الرّضى و(هل) بمعنى (قد) (حذفت الهمزة لكثرة استعمالها، استغناءً بها عنها وإقامة الهاء مقامها)⁽³⁾.

ب- إنَّ هل بمعنى قد دون استفهام مقدّر، وهو مذهب (الفراء، والكسائي، والمبرّد والأنباري)⁽⁴⁾ وعندهم أنَّها تأتي للاستفهام أيضًا.

ج- إنَّها تتعيّن لمعنى (قد) إن دخلت عليها همزة الاستفهام، فإن لم تدخل عليها ربّما كانت للاستفهام، وربّما كانت بمعنى (قد) وهو مذهب ابن مالك⁽⁵⁾.

د- إنَّها لا تكون بمعنى (قد)، وإنَّما هي للاستفهام البتّة، وهو مذهب جماعة منهم (أبو حيّان وابن هشام)⁽⁶⁾.

وقد نقل عن السّيرافي أن الرواية الصّحيحة (أم هل) و(أم) هذه منقطعة بمعنى (بل)، فلا دليل وجعلها من الشذوذ إن ثبتت، يمكن تخريجها على أنّه من قبيل الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد وله نظائر⁽⁷⁾.

ومن اجتماع حرفين مهملين دخول لام التوكيد على الحرف (لقد)، وذلك في نحو قول الشاعر⁽⁸⁾:

1- الكتاب 189/3، وينظر 100/1.

2- الكشف 194/4، وينظر شرح ابن يعيش 152/8، والمغني 352.

3- شرح الرضى 446/4.

4- ينظر المقتضب 44/1، وأسرار العربية 385.

5- شرح التسهيل 112/4، وينظر المغني 352.

6- ينظر الارتشاف 654/2، والمغني 352.

7- ينظر المغني 353.

8- البيت سبق تخريجه ص 441.

فَلَنْ قَوْمٌ أَصَابُوا عِزَّةً وَأَصَبْنَا مِنْ نَزَمَانِ مَرْتَقَاً
لَلْقَدِّ كُنَّا لَدَى أَنْزَمَانَا لِصَنِيعَيْنِ لِبَاسٍ وَتُقَى

فاجتمعت اللّامان للتوكيد في قوله (لقد)، وقال ابن منظور (ظنّ بعض العرب أنّ اللّام أصلية، فأدخل عليها لاماً أخرى)⁽¹⁾.

وقد يجتمع حرفان أحدهما عامل والآخر مهمل، نحو ما جاء في قول الشاعر⁽²⁾:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فقد دخلت لام التوكيد على لام الجرّ، في قوله (للمّا)، وزيدت لام التوكيد للتأكيد اللفظي.

وعلق ابن فارس⁽³⁾ على هذين الشاهدين الأخيرين بأنهما ليسا مما يزيد الكلام قوّة، بل يقبّحه فهو من القبيح جدّاً، وكلّ ذا من أغاليط من يغلط، والعرب لا تعرفه. والأمر كما قال ابن فارس وابن منظور أنّه من الأغاليط والوهم، فلا يُقاس عليه. وإن كثرت شواهد هذه الظاهرة، وسيدكر بعضها لاحقاً في مواضع زيادة الحروف.

ثانياً: الأصل أن يُذكر الحرف وإن كان مهملاً ليفيد معنى من المعاني، وخلاف الأصل مجيئه زائداً، ومن ذلك زيادة (إذ، إلّا، أم، وأن، وإن، وبل، والفاء العاطفة، ولا النافية، وما، والواو العاطفة).

أ- زيادة (إذ):

وذهب⁽⁴⁾ إلى القول بزيادها أبو عبيدة، وابن قتيبة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ﴾

1- اللسان (لقد) 311/12.

2- البيت سبق تخريجه ص 441.

3- ينظر الصاحي 56.

4- ينظر مجاز القرآن 36/1، وتأويل مشكل القرآن 252، وإعراب القرآن للنحاس 207/1.

قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَايِكَةِ⁽¹⁾ معناها : وقال رَبُّكَ ، وقوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾⁽²⁾ أي : وواعدنا موسى ، وقوله عز وجل : ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبِيهِ﴾⁽³⁾ أي : وقال لقمان .
وقول الشاعر⁽⁴⁾ :

إِذْ لَا يَزَالُ قَاتِلُ، أَيْنُ أَيْنُ هُوَ ذَلِكَ الْمِشَاةُ عَنْ ضَرْسِ الْكَيْنِ

فقد زاد (إذ) أول البيت كما قال ابن قتيبة، ويروي هذا البيت برواية⁽⁵⁾ (إمّا) مكان (إذ)، فلا يكون هناك شاهدٌ على زيادة (إذ).

ورأى ابن الشَّجَرِي⁽⁶⁾ أن (إذ) تكون زائدة بعد بينا وبينما خاصّة.
وضَعَفَ⁽⁷⁾ المرادي وابن هشام مذهب من يرى أن (إذ) تكون زائدة للتوكيد، أو أن تكون بمعنى التحقيق، وكذا مذهب⁽⁸⁾ الجمهور، وأُعرِبَت (إذ) أُنْهًا في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره اذْكُرْ.

ب- زيادة (إلا):

وذلك نحو ما جاء في قول الشاعر⁽⁹⁾ :

أَمْرِي الدَّهْرُ إِلَّا مُنْجِنُونَا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبَا

يريد: أرى الدَّهْرَ منجنونا بأهله؛ وهذا الشَّاهد برواية المازني⁽¹⁾، ويُروى (وما

1- الآية 29 من سورة البقرة.

2- الآية 50 من سورة البقرة.

3- الآية 12 من سورة لقمان.

4- الرجز لابن هرمة ديوانه 216، ونسب لابن ميادة في ملحق ديوانه 260، ولسام بن دارم، ورد في إصلاح المنطق 190، وتأويل مشكل القرآن 252، وشرح إصلاح المنطق 342، 343، واللسان (لبن) 229/12.

5- الرواية وردت في ملحق ديوان ابن ميادة 260 اللسان (ضرس) 52/8، و(هذل) 66/15، وتاج العروس (هسذل) 166/8 طبعة مكتبة دار الحياة.

6- ينظر المغني 84.

7- ينظر الجني الداني 191، 192، والمغني 83.

8- ينظر موسوعة الحروف في اللغة 77، 78.

9- البيت من الطويل لأحد بني سعد ورد في المختضب 328/1، شرح ابن يعيش 75/8، والضرائر 75، والمغني 73، وشرح شواهد 219.

الدَّهْرُ) فلا تكون (إلاّ) زائدة، وخرّج⁽²⁾ بعضهم هذا الشاهد على إضمار (لا) نحو ما في قوله تعالى: ﴿تَاللّهِ لَنَمُنَّ﴾⁽³⁾.

وقوله⁽⁴⁾:

مَا نَزَالَ مَذْلُوجَتْ فِي كُلِّهَا جِرَّةٌ بِالْأَشْعَتِ الْوَرْدِ إِلَّا وَهُوَ مَهْمُومٌ

يريد: هو مهموم، فزاد (إلاّ) و(الواو) في خبر (زال)، وخرّجه⁽⁵⁾ بعضهم على أن (زال) تامّة، سُبقت بـ(ما) نافية، فتكون (إلاّ) جواباً للنفي.

وقوله⁽⁶⁾:

وَكُلُّهُمْ حَاشَاكَ إِلَّا وَجَدْتُهُ كَعَيْنِ الْكَذُوبِ جَهْدَهَا وَاحْتِقَالَهَا

يريد: وكلّهم حاشاك وجدته، ويجوز ألاّ تكون (إلاّ) زائدة، جاءت إيجاباً للنفي الذي يُعطيه معنى الكلام. فالمعنى: ما منهم أحد حاشاك إلاّ وجدته⁽⁷⁾.

وقوله⁽⁸⁾:

حَرَّاجِيجُ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مَنَاحَةٌ عَلَى الْحَسَفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

يريد: ما تنفكّ مناحة. وقيل⁽⁹⁾: إنه لما عيب على ذي الرّمة قوله (ما تنفكّ)، فطن له فقال: إنّما قلت: (آلاً مناحة) أي شخصاً. وذهب⁽¹⁰⁾ الفراء وابن السّجري وغيرهما إلى أن (ما تنفكّ) تامّة، أي ما تنفصل ونصب مناحة على الحال.

1- ينظر الضرائر 75، وشرح شواهد المغني 220.

2- ينظر شرح شواهد المغني 220.

3- الآية 85 من سورة يوسف.

4- البيت من البسيط لذي الرمة ديوانه 459، وهديب اللغة 40/1، والضرائر 75، والنسان (شعت) 150/1، والخزانة 250/9.

5- ينظر الضرائر 76.

6- البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 140/1، وما يجوز للشاعر في الضّرورة 136، والضرائر 75.

7- ينظر معاني القرآن للفراء 140/1، والضرائر 76.

8- البيت من الطويل لذي الرمة ديوانه 1419، والكتاب 48/3، والموشح 240، والمختضب 329/1، والأُمالي الشجرية 124/2، والإنصاف 156، والضرائر 75.

9- ينظر الضرائر 76، والموشح 240.

10- ينظر معاني القرآن 281/3، 140/1، والأُمالي الشجرية 124/2، والضرائر 76، والمغني 73.

ج- زيادة (أم):

وقيل زيادتها لغة أهل اليمن⁽¹⁾، ومن شواهد زيادتها، قول الرّاجز⁽²⁾:

يَا دَهْرُ أَمَّا مَا كَانَ مَشْيَ رَقْصَا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِثْبَتِي تَوْقُصَا

أي: يا دهر ما كان مشى رقصا، و(أم) زائدة.

وقول الشاعر⁽³⁾:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

أي: يا لَيْتَ شِعْرِي هل على ... واعترض بقوله (لا منجى من الهرم) بين شعري والجملة التي في موضع نصب معموله.

وأجاز الفارسي⁽⁴⁾ في قول الشاعر⁽⁵⁾:

فَأَجَبْتُهَا أَمَّا لِجِسْمِي أَنَّهُ أَوْدَى نِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا

أن يكون الأصل في (أما): أم ما، وتكون (أم) زائدة، و(ما) بمعنى الذي والتقدير: فأجبتها الذي لجسمي أنه أودى، وقد أوردها ابن عصفور⁽⁶⁾ ضمن شواهد الضّرورة بزيادة (أن) عند بعض النّحويين، مرّة، ومرّة أخرى ضمن شواهد الضّرورة بزيادة (أم) عند الفارسي.

ونقل⁽⁷⁾ عن أبي زيد أنه حمل على زيادة (أم) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَبْصُرُونَ * أَمْ أَنَا

1- ينظر اللسان (أم) 221/1.

2- الرجز بلا نسبة في المقتضب 297/3، الصحاح (أمم) 1867، والأماشي الشجرية 336/2، والضرائر 74، والخزانة 62/11.

3- البيت من البسيط لمساعدة بن جوية حماسة البحري 207، والأماشي الشجرية 336/2، والضرائر 74، واللسان (أمم) 222/1.

4- ينظر كتاب الشعر 81.

5- البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين 6/1، والمفضليات 421. والعقد الفريد 253/3، وكتاب الشعر 81، والضرائر 61، 74.

6- ينظر كتاب الضرائر 61، 74.

7- ينظر الأماشي الشجرية 336/2، والضرائر 74، والمغني 48، وليس في كتابه النوادر.

خَيْرٌ⁽¹⁾ والتقدير عنده: أفلا تبصرون أنا خير من هذا الذي هو مهين، و(أم) زائدة، ووافقه⁽²⁾ على جواز ذلك أبو بكر بن طاهر من المتأخرين.

والصواب ما ذكره ابن عصفور أنها غير زائدة، لأن زيادتها قليلة، فلا ينبغي أن تُحمل الآية عليها، إذ قد يمكن حملها على ما هو أحسن من ذلك، إما أنها منقطعة كما ذهب إليه سيويه ومن تبعه⁽³⁾، أو متصلة كما ذهب إليه الأخفش⁽⁴⁾.

د- زيادة (أن):

يجوز أن تجيء (أن) زائدة في سعة الكلام، وقد تجيء زائدة للضرورة، ومواضع زيادتها:

1- تكثر زيادتها بعد لما التوقيتية، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَمَا أَنْ جَاءَتْ مُرُؤُسًا لَوْ طَاسِيَاءِ بِهِمْ﴾⁽⁵⁾.

2- أن تقع بين لو وفعل القسم مذكور، كقوله⁽⁶⁾:

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَتَمُّ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ.

حيث فصل بأن الزائدة بين فعل القسم و (لو).

أو متروك كقوله⁽⁷⁾:

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحَرِّ أَنْتَ وَلَا الْعِتِيقُ.

1- الآيتان 50، 51 من سورة الزخرف.

2- ينظر الضرائر 74.

3- ينظر الكتاب 73/3، وإعراب القرآن للنحاس 109/4، والأماشي الشجرية 336/2.

4- معاني القرآن 31.

5- الآية 33 من سورة العنكبوت.

6- البيت من الطويل للمسيب بن علس ورد في الكتاب 107/3، المغني 33، والمقاصد النحوية 418/4، وشرح الأشموني 553، والخزانة 145/4، 318/11.

7- البيت من الوافر بلا نسبة في الإنصاف 200، ووصف المباني 116، واجني الداني 222، والمغني 111، وشرح التصريح 233/2.

هذا ما ارتآه سيويه⁽¹⁾ وغيره، أما ابن عصفور⁽²⁾ فقد رأى أنّ (أنّ) حرف جيئ لربط الجواب بالقسم، وردّ عليه ابن هشام⁽³⁾ أنّ ما يبعد هذا الوجه، أنّ الأكثر حذفها، والحروف الرابطة ليست كذلك.

3- نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها، نحو قول الشاعر⁽⁴⁾:

وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَامِرٍ السَّلَمِ

حيث فصل بأن زائدة بين الكاف الجارة ومجرورها (ظبية)، وفي رواية⁽⁵⁾ نصب (ظبية) تعرب اسم كأن، والخبر قوله (تعطو...) أو محذوف من عكس التشبيه كأن ظبية من صفتها كذا وكذا هذه المرأة، وفي رواية رفع (ظبية) تكون خبر كأن واسمها محذوف وفيه شذوذ لكون الخبر محذوفاً.

وقوله⁽⁶⁾:

حَمُومُ الشَّدِّ سَائِلَةُ الذَّنَابِي وَهَادِيهَا كَأَنَّ جِذْعَ سَحُوقٍ

حيث فصل بين الكاف الجارة، ومجرورها (جذع) بأن زائدة.

4- وتقع بعد كي في الضرورة، نحو قوله⁽⁷⁾:

أَمَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْنِي فَشَرُّكُمْ شَأْنًا بَيِّدًا يَلْقَعُ

حيث زاد (أن) بعد (كي) الناصبة، وكذلك زاد (ما).

1- الكتاب 107/3.

2- المقادير 225.

3- المغني 33.

4- البيت من الطويل نسب لصريم اليشكري ولغيره، ورد في الكتاب 134/2، 165/3، واخترت 308/1، والضرائر 59، والمغني 33، وشرح الأشموني 147.

5- ينظر معاني الحروف 121، والمقاصد النحوية 304/2.

6- البيت من الوافر للمفضل النكري ورد في الأصمعيات 203، والضرائر 60، واللسان (منج) 364/10، (هدى) 61/15.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 262/1، والإنصاف 580، والضرائر 60، ورصف المباني 216، 316، واجني الداني 265.

وقوله⁽¹⁾:

فَكَاتَ أَكْلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لَسَاتِكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخَدَعَا

حيث زاد (أن) بعد (كي) الناصبة، وكذلك (زاد (ما).

5- تقع بعد إذا، نحو قوله⁽²⁾:

فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ عَامِرِفُ

حيث جئ بالحرف (أن) زائداً بعد (إذا).

هـ- زيادة (إن) المكسورة المهمزة:

تزداد بعد ما المصدرية، وما الموصولة الاسميّة، ولا النافية، وما النافية وألاً

الاستفتاحية.

في نحو قوله⁽³⁾:

وَمَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ مَرَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَرَالُ يَنْزِيدُ.

حيث زاد (إن) بعد (ما)، تشبيهاً لها بـ(ما) النافية).

وقوله⁽⁴⁾:

يُرَجِّحِي الْبَرَّ مَا إِنْ لَا يُلَاقِي وَتُعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

فزاد (إن) بعد (ما) وهي اسم موصول، لشبهها باللفظ بـ(ما) النافية، وقيل⁽⁵⁾ إنَّ

كسرة همزة (إن) غلط، والصواب: (ما أن لا يُلَاقِي) وأن زائدة وهي تزداد في الإيجاب

1- البيت من الطويل جميل في ديوانه 79، والضرائر 60، ورصف المباني 217، والجنى الداني 262، والمغنى 183، وشرح الأشموني 283.

2- البيت من الطويل لأوس بن حجر ديوانه 71، وعمدة الحفاظ 331، والمغنى 34، وشرح التصريح 233/2، وشرح شواهد المغنى 112، ويروى بقافية (غامر).

3- البيت من الطويل للمعلوط القريني في الكتاب 222/4، والخصائص 110/1، والضرائر 61، والمغنى 25، 679، والمقاصد النحوية 22/2، وشرح التصريح 189/1.

4- البيت من الوافر لجابر بن رألان الطائي في النوادر 164، والضرائر 61، والجنى الداني 210، والمغنى 25، 679، شرح التصريح 230/2، والخزانة 440/8.

5- ينظر النوادر 264.

مفتوحة وفي النفي مكسورة.

وقول النابغة⁽¹⁾ في إحدى الروايتين⁽²⁾:

إِلَّا أَوَامِرِي لَا إِنْ مَا أُبَيِّنُهَا وَالتَّوْبَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

فزاد (إن) بعد (لا) لشبهها بـ(ما) من حيث كانتا للتفي، وعند الفراء⁽³⁾ أن (لا) و(إن) و(ما) حروف نفي، وأن النابغة جمع بينها على طريق التأكيد وقوله⁽⁴⁾:

مَا إِنْ أَتَيْتُ شَيْءًا أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا مَرْفَعَتُ سَوْطِي إِلَى يَدِي

حيث جاءت (إن) زائدة للتوكيد في قوله (ما إن أتيت). وقوله⁽⁵⁾:

فَمَا إِنْ طَبْنَا جَبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِبَانَا وَدَوْلُهُ آخِرُنَا

حيث زيدت (إن) بعد (ما) توكيدا، فكففتها عن العمل. وقوله⁽⁶⁾:

أَلَا إِنْ سَرَى لِي قِتْ كَيْيَا أَحَاذِرُ أَنْ تَأْيِ التَّوْبَى يَعْصُوبَا

حيث زيدت (إن) غير الكافة بعد ألا الاستفتاحية.

1- البيت من البسيط للنابغة الذبياني ديوانه 15، ومعاني القرآن للفراء 480/1، والضرائر 62، وشرح ابن يعيش 129/8.

2- انرواية الأخرى، وهي رواية الديوان 15، (لأياما أبينها) ينظر الكتاب 321/2، وإصلاح المنطق 47، والمقتضب 414/4، والإنصاف 269.

3- ينظر معاني القرآن 480/1.

4- البيت من البسيط للنابغة الذبياني ديوانه 25، ومجالس ثعلب 302، والأزهية 41، والمغني 25، وشرح شواهده 75، والخزانة 73/5.

5- البيت من الوافر لفروة بن مسيك ورد في الكتاب 153/3، 221/4، ومعاني الحروف للرماني 76، والخصائص 108/3، والأزهية 41، والجنى الداني 327، والمغني 25.

6- البيت من الطويل بلا نسبة في الجنى الداني 211، والمغني 25، وشرح شواهده 86، والتمتع 118/2، والدرر 97/1، والخزانة 443/8.

و- زيادة (بل):

ولم أعر على من قال بزيادتها إلا ابن عصفور⁽¹⁾، وقد ذكر أنه لا يحفظ في هذه الزيادة إلا بيتاً واحداً وهو قول الراجز⁽²⁾:

بَلْ مَا هَاجَ أَخْرَانَا وَشَجُوا كَدُ شَجَا

زاد (بل) في أول الكلام لأن هذا البيت أول الرجز، وجعلها وإن لم ينتظمها الوزن كالفاء التي انتظمها الوزن في قوله:

فَلْتَهْشَلُ قَوْمِي...

هذا توجيه ابن عصفور، أما الأخفش وابن فارس وابن منظور فعندهم⁽³⁾ أن (بل) ليست من البيت ولا تعدّ في وزنه، ولكن تستعملها العرب في قطع كلام واستئناف آخر، فينشّد الرّجل منهم الشّعر فيقول: بل ماهاج.... ورأيهم الأصوب.

ز- زيادة (الفاء):

تزداد الفاء العاطفة، ويكون دخولها كخروجها، وذلك في نحو قوله⁽⁴⁾:

يَمُوتُ أَنْاسٌ أَوْ يَشِيبُ قَتَاهُمْ وَيُحْدِثُ نَاسٌ وَالصَّغِيرُ قِيَكْبَرُ

يريد: والصغير يكبر، حيث جاءت الفاء زائدة.

وقوله⁽⁵⁾:

فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ قُتْمٌ مَرِيئُهُ قَلْبِي بَعْدَكَ غَيْرَ مَرَاضٍ مَعْمَرِي

يريد: ثم رزيته، زاد الفاء لضرورة الوزن.

1- ينظر الضرائر 73.

2- الرجز للعجاج في ديوانه 348 والرواية فيه بدون (بل)، ومعاني القرآن للأخفش 21، وتذيب اللغة 610/10، والصاحي 128، والضرائر 73، واللسان (بلل) 494/1، (بلا) 501/1، ورواية (بل ماهاج) لم ترد إلا في الضرائر فقط.

3- ينظر معاني القرآن 21، الصاحي 128، واللسان (بلل) 494/1، (بلا) 501/1.

4- البيت من الطويل بلا نسبة في الضرائر 73، وعمدة الحفاظ 653، وجمع 235/5، والخزانة 491/8، 61/11، وضرائر الألويسي 300، والدرر 172/2.

5- البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي شرح أشعار الهذليين 1082، والضرائر 73، واللسان (عمر) 393/9، والخزانة 491/8، وضرائر الألويسي 300.

وقوله⁽¹⁾:

فَلْتَهْشَلْ قَوْمِي وَلِي فِي تَهْشَلٍ سَبَّ كَعْمَرُ أَيْبِكَ عَيْسَرَ غِلَابٍ

زاد الفاء في أول الكلام، لأن البيت أول القصيدة.

وقوله⁽²⁾:

أَمْرَانِي إِذَا مَا يَتُّتْ عَلَى هَوَى فَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ عَادِيَا.

حيث زاد (الفاء) قبل (ثم) لضرورة الوزن.

ح- زيادة (لا):

تراد (لا) في الكلام لتوكيد المعنى، ولا تكون نافية، لأن ذلك يؤدي إلى انعكاس المعنى، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * وَلَا تُقِيمُ بِالنَّفْسِ الْكَوَامَةِ﴾⁽³⁾ وجعلت⁽⁴⁾ (لا) عند البصريين، وبمعنى غير عند الكوفيين، وجعلها أبو عبيدة (من حروف الزوائد لتتميم الكلام، والمعنى إلغاؤها⁽⁵⁾)، ورد⁽⁶⁾ على جعلها صلة في الكلام أن (هذا غير جائز، لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله، فهو جحد محض، وإنما يجوز أن تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بجحد قبلها).

ونحو قوله تعالى: ﴿لَا تُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * وَلَا تُقِيمُ بِالنَّفْسِ الْكَوَامَةِ﴾⁽⁷⁾ وقوله عز وجل: ﴿لَا تُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁸⁾، فإن الحرف (لا) جئ به زائداً لتوكيد القسم (إنما جاز أن تلغى (لا) في أول السورة، لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ألا ترى أن جواب الشيء

1- البيت من الكامل لأسود بن يعفر في الضرائر 73، والخزانة 491/8، وضرائر الانوسي 300.

2- البيت من الطويل نزهير بن أبي سلمى ديوانه 90، برواية (وأنى) مكان (فتم) فلا شاهد فيها، وسر الصناعة

264، وعمدة الحفاظ 654، وشرح التسهيل 356/3، والجمع 235/5، والدرر 172/2.

3- الآية 7 من سورة الفاتحة.

4- ينظر معاني القرآن للفراء 8/1، وإعراب القرآن للنحاس 176/1.

5- مجاز القرآن 25/1.

6- ينظر معاني القرآن 8/1، وتفسير الطبري 63/1.

7- الآيتان 1، 2 من سورة القيامة.

8- الآية 1 من سورة البلد.

قد يقع وبينهما سُورٌ، كما قال جلّ وعزّ جواباً لقوله ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾⁽¹⁾، فقال: ﴿إِن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾⁽²⁾، ومثله في القرآن كثير⁽³⁾. ونحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾⁽⁴⁾ وقوله جلّ وعلا: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا آلَا تَتَّبِعُهُمْ﴾⁽⁵⁾ فجئى بالحرف (لا) زائداً لتوكيد معنى النفي، والشواهد كثيرة من القرآن الكريم على هذه الظاهرة إذ جئى بـ (لا) زائدة لتوكيد المعنى. ومن الشعر، قوله⁽⁶⁾:

وَيَلْحِثْنِي فِي اللَّهْوِ أَنْ لَا أُحِبَّهُ
وَاللَّهُو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ
أي: أن أحبه، و (لا) زائدة.
وقوله⁽⁷⁾:

أَبِي جُودَةٍ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلْتُ بِهِ
نَعَمْ مِنْ قَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلُهُ

أي: أبي جوده البخل، في رواية من نصب (البخل)، وجعلوا⁽⁸⁾ (لا) زائدة حشواً وصلوا بها الكلام، وعند الزّجاج⁽⁹⁾ يكون (البخل) منصوباً بدلا من (لا) وقد جعلها غير لغو، لأنه قد ذكر (نعم) بعدها، ونعم لا تزداد، فكذاك ينبغي أن تكون لاهنا غير زائدة، قال آخر⁽¹⁰⁾ (لا) مفعول به والبخل مفعول لأجله، أي كراهية البخل،

1- الآية 6 من سورة الحجر.

2- الآيتان 1، 2 من سورة القلم.

3- معاني القرآن وإعرابه للزجاج 137/2، 138.

4- الآية 11 من سورة الاعراف.

5- الآية 91 من سورة طه.

6- البيت من الطويل للأحوص ديوانه 224، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج 135/1، والأزهية 165، والجنى الداني 302، والمغنى 248، وشرح شواهد 634.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في الخصائص 35/2، 283، والأُمالي الشجرية 228/2، والجنى الداني 302، والمغنى 248، وشرح شواهد 634.

8- ينظر معاني القرآن للأخفش 321.

9- ينظر معاني القرآن وإعرابه 323/2.

10- ينظر المغنى 248.

هذا في رواية النَّصَب.

أما رواية الجر⁽¹⁾، فيحوز أن تكون (لا) اسما مضافا إلى (البخل)، إذ يراد بـ (لا) اللفظ، وتجيء كلمة (لا) للبخل وللكرم.
وقوله⁽²⁾:

أَعَانِشُ مَا لَا هُلِكَ لَا أَرَاهُمْ يُضِيعُونَ الْهَجَانَ مَعَ الْمُضِيعِ
والمعنى: ما لأهلك أراهم يضيعون.
وقوله⁽³⁾:

وما أَلُومُ الْبَيْضَ إِلَّا كَسُحْرًا وقد مرَّأَيْنِ الشَّمْطَ الْفَقْدَمَا
يريد: ما أُلومُ البيض أن تسحر، تقدّم الجحد في أول الكلام فكان الآخر مواصلا
للأول.
وقوله⁽⁴⁾:

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانُ الْجَافِي بَغِيرَ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ
أي: بغير عصف واصطراف.
وقوله⁽⁵⁾:

فِي بَشَرٍ لَا حَوْمٍ سَرَى وَمَا شَعَرُ بِأَفْكَهِ حَتَّى مَرَأَى الصُّبْحَ جَشَرُ

-
- 1- ينظر معاني القرآن للاخفش 321، واختصاص 56/2، والمعنى 248.
 - 2- البيت من الوافر للشماخ ديوانه 219، والمعاني الكبير 429/1، 1233/3، وأما القالي 106/1، والصاحي 167، والأزهية 166، والأمالي الشجرية 84/2.
 - 3- الرجز لابن النجم العجلي ديوانه 121، والمقتضب 47/1، والأضداد 214، والخصائص 231/2، والأزهية 164، والأمالي الشجرية 231/2.
 - 4- الرجز للعجاج ديوانه 63، 112، ومعاني القرآن للفراء 176/1، ومجاز القرآن 26/1، والأضداد 214، والخصائص 283/2، والإنصاف 308/2.
 - 5- الرجز للعجاج في ديوانه 14، ومعاني القرآن للفراء 8/1، والخصائص 477/2، والأزهية 163، والأمالي والشجرية 231/2، وشرح ابن يعيش 136/8.

أي: في بئر حور، فزاد (لا) في أول الكلام لأن في آخره جحداً، وقيل⁽¹⁾: إن (لا) لا تأتي مبتدأة بمعنى الحذف، ولما يتقدمها جحد، وحملت (لا) على الجحد الصحيح وأن معنى البيت: سرى في بئر لا تحير عليه خيراً ولا يتبين له فيها أثر عمل.

ح- زيادة (ما):

وجاءت (ما) زائدة في نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾⁽²⁾ فزيدت (ما) بعد الباء الجارة وقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾⁽³⁾ فزيدت (ما) بعد أين. وزيدت بعد الكاف في نحو قول الشاعر⁽⁴⁾:

كَمَا مَرَّاشِدٍ تَحْدِثُ أَمْرًا تَكْثُرُ لَمْ أَرُ عَوَى أَوْ نَكَمَ

يريد: كراشد، وقد جاء (ما) زائدة غير كافية، فجرّ (راشد).
وقوله⁽⁵⁾:

وَأَبْجَيْتَنِي مِنْ مَوْقِفِ ذِي عَدَاوَةٍ كَمَا ابْنَةُ نَرَبٍ أَوْ أطم وأكيدا

يريد: كابنة زبا، وزيدت (ما) غير كافية بعد كاف الجرّ، فجرّ (ابنة).
وقوله⁽⁶⁾:

يَرْكُضُنْ فِي الْمَهْمَةِ الْيَبَابِ كَمَا أَقْرَبِ أَرْضٍ لَهَا أَبَا عِدْهَا

يريد: كأقرب أرض، وجئ بـ (ما) زائدة غير كافية.
وجعل ابن عصفور⁽⁷⁾ من هذه الزيادة قول الشاعر⁽⁸⁾:

-
- 1- ينظر معاني القرآن للفراء 8/1، وتفسير الطبري 63/1.
 - 2- الآية 159 من سورة آل عمران.
 - 3- الآية 77 من سورة النساء.
 - 4- البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه 196 ورواية العجز فيه: تين ثم انتهى أو قدم، والأزهية 74، والضرائر 68.
 - 5- البيت من الطويل للكميت في الضرائر 68.
 - 6- البيت من المسجح للكميت في الضرائر 68.
 - 7- ينظر الضرائر 68.
 - 8- البيت لا يستقيم وزنه بهذه الرواية، ورد في الضرائر 68، والرواية الصحيحة تجعل وزنه من مجزوء الرمل وردت في المحاسن والأضداد 104. وهو لعدى بن زيد العبادي،

كَمَا أَتَمَّ كُنَّا وَكَمَا نَحْنُ نَكُونُ

يريد: كأنتم كنّا، وكنحن تكونون، إلّا أنّ البيت لا يستقيم عروضياً بهذه الرواية،
بينما يستقيم بالرواية التي أوردتها الجاحظ وهي⁽¹⁾:

لَكَمَا كُنْهُ فَكُنَّا وَكَمَا كُنَّا نَكُونُ

وفي هذه الرواية لا شاهد فيها.

وتزاد (ما) بعد (كما)، نحو قوله⁽²⁾:

كَمَا مَا امْرُؤٌ فِي مَعْشَرٍ غَيْرِ قَوْمِهِ ضَعِيفُ الْكَلَامِ شَخْصُهُ مُنْصَائِلُ

يريد: كما امرؤ، و(ما) زائدة بعد (كما) ضرورة.

وتزاد بين البدل ومتبوعه، وبين الفعل ومرفوعه، نحو قوله⁽³⁾:

وَكَأَنَّهُ كِهَيْقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِيَنَّهُ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

يريد: كأنه حاجبيه، و(ما) زائدة بين البدل (حاجبيه) والبدل منه ضمير الغيبة
(الهاء) في كأنه.
وقوله⁽⁴⁾:

لَوْ بِأَبَايُنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا ضُرِحَ مَا أَتْفُ حَاطِبٍ بِدَمِ

يريد: ضُرِحَ أنف، وزاد (ما) بين الفعل ونائب الفاعل.

وأقلّ ما تزاد (ما) أوّل الكلام، قاله ابن عصفور⁽⁵⁾، وذلك نحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

1- المحاسن والأضداد 104.

2- البيت من الطويل نسب لابن هرمة وليس في ديوانه، ورد في معاني القرآن للفراء 68/1، 176، والضرائر 68،
والهمع 347/5، والخزانة 330/11، والدرر 220/2.

3- البيت من الكامل نسب للأعشى وليس في ديوانه، في الكتاب 161/1، وشرح ابن يعيش 67/3، والضرائر 69،
والهمع 348/5، والخزانة 197/5.

4- البيت من المنسرح للمهلهل بن ربيعة في عيون الأخبار 91/7/3، وسر الصناعة 462، والمغنى 312، والهمع
348/5، والدرر 221/2 ويروى (رُمِّلَ) مكان (ضرِحَ).

5- الضرائر 69.

6- البيتان من البسيط لعبدة بن يزيد، ورد في كتاب الحيوان 263/5، والمخصص 91/2، والأُمالي الشجرية
370/1، 220/2، والضرائر 69، والهمع 347/5، والدرر 220/2.

مَا مَعَ أَنَّكَ يَوْمَ الْوَرْدِ ذُو جَرْنِي ضَخَّمُ الْجَنْزَامَةَ بِالسَّلْمِينَ وَكَثَّامُ
مَا كُنْتُ أَوَّلَ ضَبِّ صَابٍ تَلَعْتَهُ غَيْثٌ فَأَمْرَعُ وَاسْتَخَلَّتْ لَهُ الدَّامُ

يريد: مع أنك يوم الورد ذو جرز، ما كنت أول ضب صاب تلعه غيث، وما، زائدة في قوله (مامع).

ط- زيادة (الواو):

وزيادة (الواو) مسألة خلافية⁽¹⁾، ذهب فيها الكوفيون والأخفش والخليل⁽²⁾ والمبرد وابن برهان وهم من البصريين إلى أن الواو قد تكون زائدة، وتبعهم ابن مالك⁽³⁾، وكذلك ابن عصفور⁽⁴⁾ وقد خص ذلك بالضرورة، ومذهب البصريين أن الواو لا تزداد، لأن (الواو في الأصل حرف وُضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يُحكم زيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله)⁽⁵⁾ وما استشهد به الكوفيون على زيادة الواو، حملة البصريون على أصله، أن الواو عاطفة والجواب محذوف في نحو (جواب لما وإذا).

تزداد (الواو) في الضرورة بين التابع ومتبوعه، في نحو قوله⁽⁶⁾:

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمُرِيَّةِ غَدَوَةٌ عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى لَحْمٍ
وَلَحْمٍ امْرِئٍ لَمْ تَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثْلَهُ عَشِيَّةَ امْسَى لَا يَبِينُ مِنَ الْبَكْرِ

يريد: لحم امرئ، وهو بدل من (لحم) المتقدم إلا أنه اضطرّ فزاد الواو بين البدل والمبدل منه.

وقوله⁽⁷⁾:

1- ينظر الخصائص 462/2، والإنصاف المسألة 64 ص456، والجنى الداني 165، 166، والخزانة 45/11.

2- ينظر كتاب الجمل في النحو للفراهيدي 305.

3- ينظر شرح التسهيل 355/3، وعمدة الحفاظ 648.

4- ينظر الضرائر 70.

5- الإنصاف 459.

6- البيتان من الطويل لأي خراش في الضرائر 71، وشرح شواهد الشافية 18، والخزانة 81/5، 47/11، وضرائر الألويسي 298.

7- البيت من الطويل بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 345/2، والضرائر 71، والخزانة 47/11، وضرائر الألويسي 299.

فَإِنْ رَشِيدًا وَابْنَ مَرْوَانَ كَمْ يَكُنْ لِفِعْلٍ حَتَّى يُصْدِرَ الْأَمْرَ مُصْدِرًا

يريد: إن رشيد بن مروان، زاد الواو بين الصفة والموصوف للضرورة.
والفراء⁽¹⁾ لم يخص هذه الزيادة بالضرورة، بل استدلّ على أن العرب تنعت بالواو وبغير الواو، فأجاز أن تقول: إن زرتني زرت أخاك وابن عمك القريب لك. وإن قلت والقريب لك، كان صواباً.

وتُزاد في جواب (لما) و(إذا)، نحو قوله⁽²⁾:

وَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ رَشِيدٌ وَلَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنْ الْقَدَمِ
وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ بْنَ وَائِلٍ وَكَانُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَرَاعِيَةِ الْبَكْرِ

يريد: لما رأى.. صبّ، فزاد الواو في جواب (ما) للضرورة.
وقوله⁽³⁾:

حَتَّى إِذَا قَمَلْتُ بِطَوْنِكُمْ وَمَرَأَيْتُمْ أَوْلَادَكُمْ شَبُوهَا
وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا إِنْ اللَّيْمِ الْقَادِمِ الْخَبُّ

يريد: حتى إذا قملت.. قلبتم، وزاد (الواو) في جواب (إذا) للضرورة.
وحملها⁽⁴⁾ البصريون وابن الشجري على حذف الجواب لأنه كثير، وليس من إقحام الواو الزائدة في الجواب. وأجاز الخليل⁽⁵⁾ زيادتها في سعة الكلام وسمّاها واو الإقحام، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾ معناه: إنَّ

1- ينظر معاني القرآن 345/2.

2- البیتان من الطویل للأخطل دیوانه 430، بروایة (أمال) مکان (وصبّ) فلا شاهد فیها، والضرائر 72، وعمدة الحافظ 649، والخزانة 54/11، وضرائر الألوסי 298.

3- البیتان من الكامل بلا نسبة فی معانی القرآن للفراء 107/1، 238، 51/2، والمعانی الكبير 533، والأمالی الشجرية 357/1، والإنصاف 458، والجني الداني 165.

4- ينظر الإنصاف 460، والأمالی الشجرية 358/1.

5- ينظر الجمل فی النحر 305.

6- الآية 23 من سورة الحج.

الذين كفروا يصدّون، وقوله عزّ وجلّ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾⁽¹⁾ أي: آتيناه موسى وهارون الفرقان ضياء. لا موضع للواو، إلّا أنّها أُدخلت حشواً. وكذلك الأخفش⁽²⁾ يُجسّز زيادة الواو في السّعة وجعل منها قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾⁽³⁾ وقال معناها: قال لهم خزنتها، فالواو هنا زائدة.

وقوله⁽⁴⁾:

فَإِذَا وَذَلِكَ يَكُيْشَةُ لَمْ تَكُنْ إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخِيَالِ

حيث جاءت الواو زائدة في جواب (إذا).

وقوله⁽⁵⁾:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ وَإِذَا قَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلِ

حيث زاد الواو، وجعل خبر إذا مضمراً.

ونسب ابن مالك⁽⁶⁾ للأخفش القول باطراد زيادة الواو في باب كان، وذلك نحو قول الشاعر⁽⁷⁾:

كُنَّا وَلَا تَعْصِي الْحَلِيلَةَ بَعْلَهَا فَالْيَوْمَ تَضْرِبُهُ إِذَا مَا هُوَ عَصَى

حيث زاد الواو في خبر (كان)، أي كُنَّا لا تعصي الحليّة بعْلَهَا.

1- الآية 48 من سورة الأنبياء.

2- معاني القرآن 132.

3- الآية 70 من سورة الزمر.

4- البيت من الكامل لتميم بن مقبل ديوانه 259، ومعاني القرآن للأخفش 132، وشرح التسهيل 356/3، وعمدة الحفاظ 650، واللسان (لم) 334/12، والجنى الداني 165، والخزانة 58/11.

5- البيت من الطويل لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1226، ومجالس ثعلب 104، ومعاني القرآن للأخفش 132، والضرائر 72، والجنى الداني 166.

6- ينظر شرح التسهيل 356/3.

7- البيت من الكامل للرخيم العبدي في عيون الأخبار 80/10/4، والضرائر 72، وضرائر الألويسي 299.

ثالثاً: الأصل في الحرف أن يكون مذكوراً، كما سبق القول، فهو وإن لم يكن له أثر في الإعراب، فإن له أثراً في ربط أجزاء الكلام، وقد جئ بالحرف اختصاراً ونائباً عن الفعل، فهمة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف العطف نائبة عن أعطف، وحروف النفي نائبة عن أنفي، وحذفها اختصاراً للمختصر، وعدولا عن القياس، وهو خلاف الأصل، وقد وردت هذه الظاهرة بحذف بعض الحروف، نحو حذف همزة الاستفهام، وحذف الفاء، وحذف لا النافية، وحذف لو، وحذف ما النافية، وحذف الواو.

أ- حذف همزة الاستفهام:

تحذف همزة الاستفهام عند أمن اللبس⁽¹⁾، وقصره قوم على الشعر، وعمّمه آخرون، وهو الأصوب، إذ خرّج عليه كثير من آيات القرآن الكريم، وقد نصّ سيبويه⁽¹⁾ على حذف همزة الاستفهام في الضرورة مع (أم) وأجاز الأخفش⁽²⁾ الحذف مطلقاً، واشترط ابن عصفور⁽³⁾ أمن اللبس، ونصّ على أنه أكثر ما يردّ هذا الحذف مع (أم) المتصلة، لأنّ فيها دلالة عليها، وكذا المبرد⁽⁴⁾ فإنّه لا يجوز حذف ألف الاستفهام إن لم يدلّ عليها دليل، وإنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها.

ومن ورود حذف همزة الاستفهام في القرآن الكريم، ما خرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾⁽⁵⁾ قال الأخفش⁽⁶⁾: هذا استفهام كأنّه قال: أو تلك نعمة تمنّوها، ثم فسّر، فقال ﴿أَنْ عِبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾⁽⁷⁾ وجعله بدلاً من النعمة. وقال الزجاج⁽⁸⁾: اللفظ لفظ الخبر... وفيه تبيكيت للمخاطب.

1- الكتاب 174/3.

2- نسب له في الجني الداني 34، والمغني 15 ولم أعر عليه في كتابيه معاني القرآن، والقرافي.

3- الضرائر 158.

4- ينظر الكامل 244/2، واللسان (عبد) 11/9.

5- الآية 21 من سورة الشعراء.

6- معاني القرآن 460.

7- الآية 21 من سورة الشعراء.

8- ينظر معاني القرآن وإعرابه 86/4، 87.

وخطأ النحاس تقدير الاستفهام محذوفاً قائلاً: (وهذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تحدث معنى، وحذفها محال، إلا أن يكون الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشعر)⁽¹⁾.
ولم يُشَرَّ⁽²⁾ الفراء وابن عباس لحذف الاستفهام في هذه الآية، وإن يكن الفراء قد صرح بالحذف في موضع آخر، إذ قال (قد تطرح ألف الاستفهام من التوبيخ)⁽³⁾.
ونحو هذا تخريج ابن عباس لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ: هَذَا رَبِّي﴾⁽⁴⁾ على تقدير: أترى هذا ربي⁽⁵⁾، ولم أعثر عليه عند غيره من النحاة فيما اطلعت عليه من مصادر⁽⁶⁾، فعند الفراء قد جعله استدراجاً للحجة، وعند الأخفش إنما هو مثل ضربته لهم، وعند الزجاج: أي أنتم تقولون: هذا ربي، وعند النحاس أنه ابتداء وخبر.
وجعل من هذا الحذف قوله تعالى: ﴿مَا لِي لَا أَمْرِي الْهُدُوءُ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾⁽⁷⁾ أي أهو حاضر أم كان من الغائبين؟ وقال النحاس⁽⁸⁾ بمعنى أبل؟ ولم يذكره غيره فيما اطلعت⁽⁹⁾.
وجاء هذا الحذف في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، ومنه حديثه عليه الصلاة والسلام ((أتاني آت من ربي يبشّرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق))⁽¹⁰⁾ أراد: أو إن زنى... حذف الاستفهام لقوة الدلالة على المحذوف..

-
- 1- إعراب القرآن 176/3.
 - 2- ينظر معاني القرآن 279/2، وتنوير المقياس من تفسير ابن عباس 307.
 - 3- معاني القرآن 394/2.
 - 4- الآية 78 من سورة الأنعام.
 - 5- ينظر تنوير المقياس 113.
 - 6- ينظر معاني القرآن للفراء 341/1، وللأخفش 306/1، ومعاني القرآن وإعرابه 267/2، وإعراب القرآن 77/2.
 - 7- الآية 20 من سورة النمل.
 - 8- إعراب القرآن 202/3.
 - 9- لم يعلق النحاة بشيء وقد وردت الآية في معاني القرآن للفراء 289/2، وللأخفش 264/2، معاني القرآن وإعرابه 113/4، وتنوير المقياس 317.
 - 10- الحديث الشريف أخرجه البخاري في كتاب الجنائز 215/1.

ومثله حديث ابن عباس ((أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ فَأَقْضِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى))⁽¹⁾ أراد: أَفَأَقْضِيهِ؟ ومن بجيئه في الشعر، قول الشاعر⁽²⁾:

أَحَامِرُ تَرَى بَرَقًا أَمْرِيكَ وَمِیْضَةً كَلْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكْغَلٍ؟
يريد: أحرث أترى، رخم المنادى، وحذفت همزة الاستفهام للضرورة.
وقوله⁽³⁾:

طَرِيتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
يريد: أوذو الشيب يلعب؟
وقوله⁽⁴⁾:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَغْشَرٍ أَتُونِي وَقَالُوا مِنْ مَرْبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ؟
يريد: آمِنٌ ربيعة أو مُضَر.
وقوله⁽⁵⁾:

أَبْرَزُوهَا مِثْلَ الْمَهَاةِ تَهَادِي بَيْنَ خَسِرٍ كَوَاعِبٍ أَثْرَابِ
ثُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا؟ قُلْتَ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَا وَالثَّرَابِ
يريد: أتحبها، حذف همزة الاستفهام لدلالة الحال عليها، وذهب بعضهم⁽⁶⁾ إلى أنه

1- أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم 334/1، بلفظ (أفأقضيه).

2- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 24، والكتاب 252/2، والمقتضب 234/4، والإنصاف 684، والضرائر 158، ووصف المباني 52.

3- البيت من الطويل للكميت في المحتسب 50/1، والضرائر 158، والمغني 14، والهمع 360/4، وشرح شواهد المغني 34.

4- البيت من الطويل لعمر بن حطان ديوانه 111، والخصائص 281/2، والمحتسب 50/1، والضرائر 158، والخزانة 359/5.

5- البيتان من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة ديوانه 431، والكتاب 311/1، وكتاب اللامات 124، والخصائص 281/2، وأمالي المرتضى 345/1، 289/2، والمغني 15.

6- ينظر الكامل 245/2، وأمالي المرتضى 345/1، والموشح 261.

أراد الخبر وليس الاستفهام أي أنت تحبها، ولكن الوجه الأصوب أنه استفهام بدليل البيت السابق، كما قاله ابن جني⁽¹⁾.

وكثر حذف همزة الاستفهام مع (أم) المتصلة، ومن شواهد ذلك قراءة ابن محيصن⁽²⁾ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽³⁾ بهمزة واحدة، ومما سهل حذف همزة الاستفهام كراهية اجتماع الهمزتين (همزة الاستفهام، وهمزة الفعل)، مع قوة الدلالة على الهمزة المحذوفة، فقوله ﴿سَوَاءٌ﴾ تدلّ عليها بما فيها من معنى التسوية، إذ التسوية لا تكون إلا بين اثنين، ويدلّ عليها مجيء (أم) من بعد ذلك⁽⁴⁾.

وقراءة أكثر القراء⁽⁵⁾ قوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾⁽⁶⁾ بهمزة واحدة بغير مدّ، على الخبر، وقيل هو توبيخ وليس باستفهام، ولذلك حسنت الفاء في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾⁽⁷⁾.

وجاء هذا الحذف في الشعر كثيراً، منه قول الشاعر⁽⁸⁾:

تَرْوُحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ؟ وَمَاذَا يَضُرُّكَ أَنْ تَنْتَظِرُ

يريد: أتروح، حيث حذف همزة الاستفهام، وقد جاز الحذف، لأنّ (أم) تدلّ على

الاستفهام.

وقوله⁽⁹⁾:

1- ينظر الخصائص 281/2.

2- قراءة ابن كثير وابن محيصن ولقد وردت في المحتسب 50/1، ومختصر الشواذ 10، والحجة 86، وتفسير القرطبي 185/1، والكشاف 154/1.

3- الآية 5 من سورة البقرة.

4- ينظر الأزهية 23، والضرائر 159.

5- قراءة الجمهور في البحر المحيط 443/9.

6- الآية 19 من سورة الأحقاف.

7- الآية 19 من سورة الأحقاف.

8- البيت من المتقارب لامرئ القيس ديوانه 154، والأزهية 23، واللسان (عبد) 11/9، ورصف المباني 45.

9- البيت من الكامل للأخطل ديوانه 385، والكتاب 174/3، والمقتضب 295/3، والمغني 45، وشرح شواهد

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ مَرَّيْتُ بِوَاسِطٍ عَكَّسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّيَابِ حَيَّالًا؟

يريد: أَكذبتك عينك فحذف الهمزة، ويجوز أن يكون قد ابتدأ (كذبتك عينك) مخبراً، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى، فاستفهم مستثبناً. وزعم الخليل⁽¹⁾ أن الأسلوب خبري، وأن (أم) منقطعة للإضراب، بمعنى بل، نحو قولهم (إِنَّمَا لَا بِلُ أَمْ شَاءَ)⁽²⁾. واستشهد ابن رشيق بهذا البيت، وعلّق على هذا الحذف أنّه في المنشور رديء جداً⁽³⁾.

وقوله⁽⁴⁾:

كَعَمْرُكَ مَا أَذْمُرِي وَإِنْ كُنْتُ دَامِرِيَا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مُنْقَرٍ؟

يريد: أشعيت، حذف الهمزة للضرورة، وسهّل ذلك الحذف وجود (أم) الدالّة على الاستفهام. وقوله⁽⁵⁾:

كَعَمْرُكَ مَا أَذْمُرِي وَإِنْ كُنْتُ دَامِرِيَا سَبِيعُ مَرْمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ يَتَمَّانِ؟

يريد: أبسيع، حذف الهمزة للضرورة، وجعلت (أم) دليلاً على إرادته إيّاها. وقول الخنساء⁽⁶⁾:

قَذَى بَعِينِكَ أَمْ بِالْعَيْنِ عَوَامُرُ أَمْ دَمَرْتُ إِذْ خَلْتُ مِنْ أَهْلِهَا الدَّامِرُ؟

1- ينظر الكتاب 174/3.

2- قول العرب ورد في الكتاب 174/3، والكامل 245/2، ومعاني القرآن للأخفش 33.

3- ينظر العمدة 274/2.

4- البيت من الطويل للأسود بن يعفر ديوانه 37، والكتاب 175/3، والمقتضب 294/3، والمحتسب 50/1، والمغنى 42، وشرح الأشموني 421.

5- البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ديوانه 266، والكتاب 175/3، والمقتضب 294/3، ورصف المباني 45، والجنى الداني 35، والمغنى 14.

6- البيت من البسيط في ديوانها 42، وكتاب العين 239/2، والأغاني 78/15، وأساس البلاغة (عَوْرَ) 316، والعمدة 142/1.

يريد: أقذَى؟، حذف همزة الاستفهام لدلالة (أم) عليها، وانفرد ابن رشيق برواية *أقذى بعينك...* قال (فزادت ألف الاستفهام ولو أسقطتها لم يضر المعنى ولا الوزن شيئاً)⁽¹⁾. والرواية المشهورة هي: (قذى بعينك) على الاستفهام بدليل (أم) بعدها؟ وأكثر المتنبي من هذا الحذف وهو لا يُحتجّ بشعره، وهذا مجرد تمثيل وتنظير، وكان كثيراً ما يميل إلى مذهب الكوفيين، ومن ذلك قوله⁽²⁾:

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا لَاقَيْتُ مَا قَتَلَا؟ وَالْبَيْنُ جَاوَرٌ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَدَلَا

يريد: أأحيا، فحذف همزة الاستفهام، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقلّ شيء قاسيته قد قتل غيري! وقوله⁽³⁾:

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لَيْلَتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِ؟

يريد: أأحاد؟ فحذف همزة الاستفهام، وعلّق العكبري⁽⁴⁾ بقوله: وليس هو بالفصيح وإنما هو مجرد تمثيل لبعض الاستعمالات اللغوية غير الفصيحة. وقوله⁽⁵⁾:

يُظَنُّ أَنَّ قَوَادِي غَيْرُ مُلْتَهَبٍ وَأَنَّ دَمْعَ جُفُونِي غَيْرُ مُنْسَكَبٍ

يريد: أيطن؟ حذف همزة الاستفهام للضرورة.

ب- حذف (إما):

واختلف⁽⁶⁾ النحاة في كونها عاطفة أم لا، وتحذف في الضرورة دون أن يأتي معها شيء يؤدي معناها، فيستغنى به عن تكرارها، ويجوز هذا الحذف في الشعر والنثر إن ذكر

1- العمدة 143/1.

2- البيت من البسيط في ديوانه 162/3، والمغني 15، وشرح أبياته 43/1، والصبح المنبي للشيخ يوسف البديعي 305.

3- البيت من الوافر في ديوانه 353/1، وبتيمة الدهر للثعالبي 183/1، والصبح المنبي 305.

4- التبيان في شرح الديوان 353/1.

5- البيت من البسيط في ديوانه 89/1.

6- ينظر شرح الرضي 403/4، وشرح الأشموني 426.

معها ما يُغني عن تكرارها، ومن الأوّل قول الشاعر⁽¹⁾:

نَهَاضُ يَدَاكَ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ خَيَالُهَا

يريد: إمّا بدار.. وإمّا بأَمْوَاتٍ، حذف (إمّا) الأولى مستغنياً عنها بالثانية، والبصريّون لا يجيزون إلّا التكرير، وإنّما وقع هذا الحذف لضرورة الوزن. وقوله⁽²⁾:

سَقَمَةُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

يريد: إمّا من صَيِّفٍ، وإمّا من خريفٍ، فحذف (إمّا) الأولى و(ما) من (إمّا) الثانية فظهرت النون، لأنّ (إمّا) مركّبة من (إنّ) و(ما)، وإنّما قلبت النون لأجل الإدغام، فلمّا حُذفت (ما) زال عنها موجب قلب النون ميماً، وإدغامها، فظهرت. ونحو هذا من حذف (ما) من (إمّا) في الضرورة قوله⁽³⁾:

كَذَّبْتُكَ عَيْنُكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبَرَا

أي: إمّا جزعا وإمّا صبراً، ولو كان إن الشرطية للزمه أن يذكر الجواب، فإن ذكر مع (إمّا) ما يغني عن تكرارها جاز أن تستعمل غير مكرّرة في الكلام المنشور والشعر، ويجوز أن تقول (إمّا أن تتكلّم بخير وإلّا فاسكُتْ)⁽⁴⁾. وقد أجاز الفراء⁽⁵⁾ حذفها قياساً. ونحو هذا قراءة أبي⁽⁶⁾ ﴿وَإِنَّا أَوْأَيُّكُمْ بِأَعْيُنِنَا﴾⁽⁷⁾ فاستغنى بـ(أو) عن تكرار (إمّا).

1- البيت من الطويل نسب لذي الرمة ديوانه 1902 ونسب للفردق في ديوانه 424، ورد في 618 كتاب الشعر 86، والنصف 115/3، والأزهية 151، والضرائر 162، ورصف المباني 102، والمغني 61 ونهض معناها يتحدد جرحها.

2- البيت من المتقارب للنمر بن تولب ديوانه 104، والكتاب 267/1، 141/3، والخصائص 441/2، والضرائر 162، والمغني 59.

3- البيت من الوافر لدريد بن الصمة ديوانه 68، والكتاب 266/1، 332/3، وكتاب ما ينصرف ولا ينصرف 129، ورصف المباني 102، والجنى الداني 212، 534.

4- ورد في شرح الأشموني 426.

5- ينظر المصدر السابق.

6- قراءة أبي في الكشف 289/3، واستشهد بها في شرح الأشموني 426 هكذا ﴿وَإِنَّا أَوْأَيُّكُمْ بِأَعْيُنِنَا﴾ على هدى.

7- الآية 24 من سورة سبأ.

ونحو ذلك قول الشاعر⁽¹⁾:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفْطَرِ حَنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

فاستغنى بـ(إلاّ) عن (إمّا) الثانية فلم يكررها.
وقوله⁽²⁾:

إِمَّا مُشِيفٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ أَوْ إِسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الْوَرَقُ

حيث استغنى بـ(أو) عن (إمّا) ولم يكررها.

ج- حذف (الفاء):

تُحذف الفاء اختصاراً من جواب الشرط، إذا كان الجواب جملة اسميّة أو فعلاً مرفوعاً، لأنّه إذ ذاك في تقدير جملة اسميّة.

ويكثر هذا الحذف في الشعر، ويقلّ في غيره، فيجيء في قول أغنى عنه مقوله، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾⁽³⁾ أي: فيقال لهم: أكفرتم..

وأجاز⁽⁴⁾ الكوفيون حذف الفاء اختصاراً، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْمِرْكُمْ الْمَوْتُ﴾⁽⁵⁾ على قراءة الرّفْع وهي شاذّة⁽⁶⁾، ونقل ابن جنّي عن ابن بجاهد قوله: وهو مردود في العربيّة، وردّ عليه ابن جنّي: هو لعمرى ضعيف في العربيّة وبابه الشعر والضرورة، إلّا أنّه ليس بمردود، لأنّه قد جاء عنهم⁽⁷⁾.
وخرج الزمخشري⁽⁸⁾ هذه القراءة على وجهين:

1- البيتان من الوافر نسب للمثقب العبدى ولغيره، ورد في الأزهية 150، والضرائر 163، ورصف المباني 102، والمغنى 61، وشرح الأشموني 426.

2- البيت من البسيط بلا نسبة في اللسان (شوف) 238/7، والضرائر 163.

3- الآية 106 من سورة آل عمران.

4- ينظر المحتسب 193/1.

5- الآية 77 من سورة النساء.

6- قراءة طلحة بن سليمان في المحتسب 193/1، والكشاف 544/1، والبحر 716/3.

7- ينظر المحتسب 193/1.

8- الكشاف 544/1.

- يجوز أن يكون على حذف الفاء كأنه قيل فيدر ككم الموت وشبهه بقول القائل:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا.

- ويجوز أن يقال حُمِلَ على ما يقع موقع أينما تكونوا، وهو أينما كنتم، كما حمل *ولا ناعب* على ما يقع موقع *ليسوا مصلحين* وهو ليسوا بمصلحين.

ومن حذف الفاء في الشعر، وهو كثير، قوله⁽¹⁾:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

يريد: فالله يشكرها، فحذفت فاء الجزاء ضرورة، ويروى⁽²⁾:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

وقوله⁽³⁾:

مَنْ لَا يَزِلُّ نِقَادُ اللَّغِيِّ وَالصَّبَا سَيَلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

يريد: فسيلفى

وقوله⁽⁴⁾:

إِنْ تَدْعَ لِلْخَيْرِ كُنْ إِيَّاهُ مُتَّبِعًا وَمَنْ دَعَاكَ لَهُ أَحْمَدُهُ بِمَا فَعَلَا

يريد: فكن إياه..

وقوله⁽⁵⁾:

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَاسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

يريد: فتصرع، أي فأنت تصرع.

1- البيت من البسيط نسب لكعب بن مالك ورد في الكتاب 65/3، والخصائص 281/2، وشرح الرضى 97/4،

111، 463، والضرائر 160، والمغنى 56.

2- ينظر سر الصناعة 265، وشرح الرضى 111/4.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في أوضح المسالك 208/3، والمقاصد النحوية 433/4، وشرح النصريح 250/2، وشرح الأشموني 588.

4- البيت من البسيط بلا نسبة في شواهد التوضيح 136، ولم أعره عليه في غيره مما اطلعت عليه من مصادر.

5- الرجز نسب لجرير عبد الله البجلي ولغيره ورد في الكتاب 67/3، والإنصاف 623، وشرح الرضى 96/4، والضرائر 160، ورصف المباني 104.

وقوله⁽¹⁾:

فَقَلَّتْ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِنِّهَا
مُطَبَّعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لَا يُضِيرُهَا

يريد: فلا يُضِيرُهَا، أي فهو لا يضيرها.

وقوله⁽²⁾:

أَبِّي لَا تَبْعُدْ فَلَيْسَ بِخَالِدٍ
حَيٍّ وَمَنْ تَصِيبِ الْمَنُونِ بَعِيدٌ

يريد: فهو بعيد، فأضمر المبتدأ وحذف الفاء.

وقوله⁽³⁾:

بَنِي ثُعَلٍ لَا تَتَكَعَّوْا الْعَنَزَ شُرَّهَا
بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنَزَ ظَالِمٌ

يريد: فهو ظالم، أضمر المبتدأ وحذف الفاء للضرورة، وحسن الحذف هنا شبه

(من) الشرطية بـ (من) الموصولة.

وقوله⁽⁴⁾:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
وَلَكِنْ سَبْرًا فِي عِمَارِضِ الْمَوَاصِبِ

أي: فلا قتال، حذف الفاء لضرورة الوزن.

وقوله⁽⁵⁾:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لَجَعْفَرٍ
وَلَكِنْ أَعْجَانًا شَدِيدًا صَرِيرَهَا

يريد: فلا صدور، حذف الفاء لضرورة الوزن.

1- البيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين 208/1، والكتاب 70/3، والمقتضب 72/2، والضرائر 160، وشرح الأشموني 586.

2- البيت من الكامل لعبد الله بن غنم في حماسة المرزوقي 1041، والضرائر 160، وشواهد التوضيح 134، والخزانة 42/9.

3- البيت من الطويل للأسدي في الكتاب 65/3، والمحتسب 122/1، واللسان (نكع) 285/14، والمقاصد النحوية 448/4، وشرح الأشموني 588.

4- البيت من الطويل للحارث بن خالد المخزومي في المقتضب 71/2، والأمال الشجرية 285/1، وأسرار العربية 106، والجنى الداني 524، والارتشاف 66/2.

5- البيت من الطويل لرجل من ضباب ورد في سر الصناعة 265، وأسرار العربية 106، وشرح ابن يعيش 134/7، والخزانة 364/11، 12/9.

وجاء هذا الحذف في غير الشعر، فورد في أقوال الرسول عليه الصلاة والسلام كقوله عليه الصلاة والسلام: ((فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها))⁽¹⁾.

يريد: فاستمتع بها، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((ألك إن تركت وكذلك أغنياء خير من أن تتركهم عالة))⁽²⁾. أي: فهو خير..

وقوله عليه أزكى الصلوات والسلام: ((البينة وإلا حد في ظهرك))⁽³⁾ أي: احضر البينة، وإن لا تحضرها فجزأك حد في ظهرك.

وقوله: صلوات الله عليه: ((أما بعد ما بال رجال يشتريون شروطاً ليست في كتاب الله))⁽⁴⁾. أي: فما بال رجال.

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((أما موسى كآني انظر إليه إذا انحدر في الوادي))⁽⁵⁾. أي: فكأنني.

وقول السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: ((وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً))⁽⁶⁾. أي: فطافوا.

وقول البراء بن عازب رضي الله عنه: ((أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذ))⁽⁷⁾. أي: فلم يول يومئذ.

1 - أخرجه البخاري في كتاب اللقطة 65/2، والحديث بهذا المعنى في مسند أحمد 150/6، وفتح الباري 94/5، واستشهد به في شواهد التوضيح 133، وشرح الأشموني 588.

2 - أخرجه البخاري في كتاب الفرائض باب ميراث البنات 166/4.

3 - أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة النور 162/3.

4 - أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطاً لا تل 20/2.

5 - أخرجه البخاري في كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي 270/1.

6 - أخرجه البخاري في كتاب الحج باب طواف القارن 284/1 بلفظ ((فلانما طافوا)) فلا شاهد فيها، والرواية المستشهد بها وردت في شواهد التوضيح 137.

7 - أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب من قال خذها وأنا ابن فلان 176/2، وفي شواهد التوضيح 138.

د- حذف (لا) النافية:

يقع حذف (لا) النافية عند أمن اللبس، وحذفها نوعان: جائر في سعة الكلام، ويتمثل ذلك في حذفها من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم، وجاء كثير منه في القرآن الكريم، وأقل من النوع الأول وهو حذف (لا) النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم.

1- ومعلوم أنّ حذف (لا) النافية من الفعل المستقبل الواقع جواباً للقسم، جائز.. قال الليثي: (إنّ العرب تطرح (لا) وهي منوّة، كقولك: والله أضربك، تريد: والله لا أضربك)⁽¹⁾..

وقال الأنباري: (ومن الأضداد قولهم: أقسمت أن تذهب معنا، يحتمل معنيين، أحدهما: أقسمت ألا تذهب معنا، والآخر: أن تذهب معنا)⁽²⁾.

وأوضح الزجاجي العلة في جواز هذا الحذف بقوله (والعرب تُضمّر (لا) في القسم مع المنفي، لأنّ الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون: كقولك: والله لأخرجنّ)⁽³⁾.

وجاء هذا الحذف كثيراً في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى﴾

يُوسُفُ⁽⁴⁾ أي: لا تفتأ تذكر يوسف، وحذفت (لا) لدلالة الحال عليه، لأنّه لو كان إيجاباً لم يخل من (النون) أو (اللام) فلما خلا منهما دلّ على أنّها نفياً فلهذا جاز الحذف⁽⁵⁾. وجاء في الشعر، نحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

فَحَاكِفٌ فَلَا وَاللَّهِ تَهْطِلُ لَعَةً
مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا أَنْتَ لِلدَّلِّ عَارِفُ

1- تهذيب اللغة 416/15، واللسان (لا) 207/12.

2- الأضداد 310.

3- أمالي الزجاجي 78.

4- الآية 85 من سورة يوسف.

5- أسرار العربية 278.

6- البيت من الطويل نسب للطيط بن زرارة ولقيس بن معدان الكلبي ورد في الكتاب 105/3، وشرح أبيات سيبويه 133/2، ودلائل الإعجاز 24، والنكت 756، ورصف المباني 258.

يريد: لا تقبض، حيث حذف (لا) بعد القسم لعدم الإشكال، لأنّ الفعل الموجب
بعد القسم تلزمه اللّام والنون، وتركهما يشير بأن الفعل منفي.
وقوله⁽¹⁾:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
يريد: لا أبرح.
وقوله⁽²⁾:

وَقَدْ أَتَسَمْتُ بِاللَّهِ يَجْمَعُ بَيْنَنَا هَوًى أَبَدًا حَتَّى تَحُولَ أَمْرَدًا
يريد: لا يجمع.
وقولها⁽³⁾:

فَأَقْسَمْتُ أَمْرِي بَعْدَ تَوْبَةٍ هَالِكًا وَأَحْفَلُ مِنْ دَارَتْ عَلَيْهِ الدَّوَائِرُ
تريد: لا أرثي، ولا أحفل.
وقول الخنساء⁽⁴⁾:

يَدُ الدَّهْرِ آسَى عَلَى هَالِكٍ وَأَسْأَلُ نَائِحَةً مَالَهَا ؟
أرادت: لا آسى، ولا أسأل.
وقوله⁽⁵⁾:

تَاللَّهِ أَمِنْ أَثْنَى بَعْدَ مَا حَلَفْتُ أَسْمَاءُ بِاللَّهِ مِنْ عَهْدٍ وَمِشَاقٍ
وقوله⁽⁶⁾:

-
- 1- البيت من الطويل لامرئ القيس ديوانه 32، والمقتضب 326/2، وأمالى المرتضى 48/2، وشرح ابن عيش 37/8، وشرح الأشموني 110.
 - 2- البيت من الطويل لسحيم ديوانه 40، أمالى الزجاجي 76.
 - 3- البيت من الطويل لليلي الأخيلية ديوانها 77، وأمالى الزجاجي 78، وحماسة البحرى 270، والأغاني 235/11.
 - 4- البيت من المتقارب للخنساء ديوانها 91، والعقد الفريد 268/3، 167/5، وأمالى المرتضى 48/2، واللسان (لا) 207/12، والتهذيب 416/15.
 - 5- البيت من البسيط لتأبط شرا ديوانه 105، والأغاني 144/21، وعبث الوليد 231، 371.
 - 6- البيت من الوافر للقطامي ديوانه 43، وتفسير الطبري 446/9، والسبع الطوال 420.

فَأَكْبَرْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا

مَرَاتِنَا مَا يَرَى الْبَصَرُ مِنْهَا

والمعنى: ألا تباع.

وفي غير هذه الشواهد كثيراً ما حذفت (لا) النافية، وما ذكر على سبيل التمثيل لا

الحصر.

2- حذف (لا) النافية بدون القسم: جعله ابن عصفور⁽¹⁾ من الضرائر، والصواب

أنه ليس كذلك؛ لجيئه في القرآن الكريم، وذلك نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَعْظُمُ اللَّهُ

أَنْ تَعُودُوا لِلْمِثْلِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ والمراد: ألا تعودوا. وقوله عز وجل: ﴿وَلَا يَأْكُلُ أُولُو

الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾⁽³⁾، أي: ألا يؤتوا. ونحو قوله جل شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ

يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾⁽⁴⁾ أي: لئلا تزولا.

ومن حذفها في الشعر، قول الشاعر⁽⁵⁾:

تَهَالِكِ حَتَّى تَكُونَهُ

تَهْلِكُ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْ

يريد: لا تنفك، قال الرضى: وإنما جاز فيه خاصة للزوم النفي إياها فلا يلتبس

بالإيجاب⁽⁶⁾.

وقوله⁽⁷⁾:

تُلَاقُونَهُ حَتَّى يُؤُوبَ الْمُنْخَلِّ

وَقُولِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ

يريد: لا تلاقونه.

1- ينظر الضرائر 155، 156.

2- الآية 17 من سورة النور.

3- الآية 22 من سورة النور.

4- الآية 41 من سورة فاطر.

5- البيت من مجزوء الكامل لخليفة بن براز ورد في الإنصاف 824، وشرح ابن يعيش 109/7، والضرائر 156، والمقاصد النحوية 75/2، والخزانة 242/9.

6- شرح الرضى 316/4.

7- البيت من الطويل للنمر بن تولب ديوانه 85، المعاني الكبير 1215، والأغاني 6/21، والضرائر 155، والمغنى 637، وشرح شواهد 391.

وقوله⁽¹⁾:

وَأَنْسَى شَيْبَةً وَالْبَاحِلُ الـ مُغَمَّرٌ يُحْسِبُ أَنِّي نَسِي

يريد: ولا أنسى شيبته.

وقوله⁽²⁾:

حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ كَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا

يريد: لا كاليوم مطلوبًا ولا طلبًا، وَأَبْنُ الشَّجَرِي: قال للبقر والكلاب لم أر كاليوم مطلوبًا ولا طلبًا، فحذف النافي والمنفي اللذين هما (لم أر)، فلذلك جاء بحرف النفي مع المعطوف في قوله (ولا طلبًا)⁽³⁾.

وقوله⁽⁴⁾:

مَرَاتِكَ يَا ابْنَ الْحَاكِمِ ثَبَّةٌ كَالَّتِي صِنَاعَتُهَا أَبَقَتْ وَلَا الْوَهْيُ تَرَقُّعُ

يريد: لا صناعتها أبقت.

وقد يستغنى بـ(أن) فتحذف (لا) النافية، نحو قول الشاعر⁽⁵⁾:

أَيَّامَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةُ كَالَّتِي لَنَرَمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

يريد: لنلّا تميل، فاكتنى بـ(أن) من (لا).

وقوله⁽⁶⁾:

نَزَلْتُمْ مُنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَأَعْجَلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا

1- البيت من المتقارب لأبي ذؤيب الهذلي شرح ديوان الهذليين 102/1، والضرائر 155.

2- البيت من الكامل لأوس بن حجر ديوانه 3، أمالي المرتضى 73/2، وأمالي ابن الحاجب 440، وشرح ابن يعيش 125/1، والضرائر 156، وشرح الرضى 316/4.

3- الأمالي الشجرية 361/1.

4- البيت من الطويل ورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 54/2، 154، والضرائر 156، والارتشاف 307/3، والجمع 336/5، والدرر 210/2.

5- البيت سبق تخريجه 112.

6- البيت من الوافر لعمر بن كلثوم في شرح المعلقات للزوزني 133، والأزهية 66، وأمالي المرتضى 46/2، والمغنى 36، وشرح شواهده 119. ديوانه 98.

يريد: لئلا تشتمونا، استغنى بـ(أن) عن ذكر (لا)، وجعل بعض النحويين⁽¹⁾ هذا التقدير تعسفاً، وأن الأصل كراهة أن تشتمونا أو مخافة أن تشتمونا.

وربما حذفوا (أن) و(لا) جميعاً وهم ينوونهما، وذلك نحو قوله⁽²⁾:

أَوْصِيكَ أَنْ يَحْمَدَكَ الْأَقْرَبُ وَيَرْجِعَ الْمُسْكِينُ وَهُوَ خَائِبٌ

يريد: وألاً يرجع.

وقوله⁽³⁾:

وَأَقْسَمْتَ تَأْتِي خُطَّةُ النَّصْفِ بَيْنَنَا بَلَى سَوْفَ تَأْتِيهَا وَأَنْتَ مَرَاغِمُ

يريد: وأقسمت ألا تأتي.

هـ- حذف (لو):

وهو من ألطف ضروب الإيجاز وأحسنها⁽⁴⁾، وجاز هذا الحذف في القرآن الكريم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾⁽⁵⁾

وتقديره: إذا لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَسْأَلُ مِنْ

قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْ كَانَ رَأْيُ الْبَاطِلُونَ﴾⁽⁶⁾ والتقدير: إذا-لو فعلت ذلك-لارتاب

المبطلون.

ومن مجيء هذا الحذف في الشعر، قول الشاعر⁽⁷⁾:

1- ينظر السبع الطوال 421، والمغنى 36.

2- الرجز لأبي النجم العجلي ديوانه 66، 67، والسبع الطوال 421، والأضداد 311، والأغاني 192/10 وفيها (ولا يرجع)، ومعاهد التنصيص 23/1، والخزانة 403/2.

3- البيت من الطويل بلا نسبة في الأضداد 311.

4- المثل السائر لابن الأثير 99/2.

5- الآية 92 من سورة المؤمنون.

6- الآية 48 من سورة العنكبوت.

7- البيت من البسيط لقريط بن أنيف ورد في مجالس ثعلب 405/2، وحماسة المرزوقي 23، 25، والمثل السائر 100/2، وشرح ابن يعيش 82/1، 13/9.

لو كُنتُ مِنْ مَنَزِلٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِلَيَّ بَنُو الْقَيْطَةِ مِنْ دُهْلٍ بَنُ شَيْبَانَا
إِذَا لَقَامَ بَنْصَرِي مَعْشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيزَةِ إِذَا ذُو لُؤْتَةٍ لَانَا

فحذف (لو) في البيت الثاني، لأنّها في البيت الأوّل قد استوفت جوابها بقوله: (لم تستبح إليّ)، وتقدير حذفها: إذا-لو كنت منهم-لقام بنصري معشر خشن.
و- حذف (ما) النافية:

وهو قليلٌ جداً، ومن هذا الحذف ما جاء في قول الشاعر⁽¹⁾:

كَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ نَزَاكَتُ عَزِيزَةٍ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَتَلَ الزَّيْدُ قَادِحُ

يريد: مازالت، حذفت (ما) النافية لدلالة الكلام عليها، ويُروى هذا البيت برواية⁽²⁾:

* فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ نَزَاكَتُ عَزِيزَةٍ *

وجعله البغدادي⁽³⁾ على أنّ أصله: فو أبي دهماء لازالت عزيزة، ففصل بين لا النافية وبين زالت، بالجملة القسمية (وأبي دهماء) وليس فيه حذف (لا) خلافاً للفرّاء⁽⁴⁾ في زعمه ذلك، ولا⁽⁵⁾ (ما) خلافاً لابن عصفور⁽⁵⁾ في دعواه. وقوله⁽⁶⁾:

قَوْلَهُ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَقَرٍ وَلَا مُقَامِرٍ

حيث حذف (ما) النافية، وأبقى الموصولة، كما قاله⁽⁷⁾ ابن مالك والبغدادي وجاز ذلك الحذف لدلالة دخول الباء الزائدة في الخبر، ولدلالة العطف بـ(ولا)، ولم يجوز تقدير

1- البيت من الطويل لمتهم بن مقبل معاني القرآن للفرّاء 54/2، 154، والمغني 393، والضرائر 156، والهمع 336/5، والخزانة 237/9، 100/10.

2- الرواية وردت في شرح الرضي 316/4، الخزانة 237/9، 100/10.

3- الخزانة 100/10.

4- معاني القرآن 54/2، 154.

5- الضرائر 156.

6- البيت من الطويل نسب لعبد الله بن رواحة ولحسان بن ثابت في شرح التسهيل 235/1، 212/3، والمغني 638، وشرح شواهد 931، وشرح أبياته 346/7.

7- ينظر شرح التسهيل 212/3، وشرح أبيات المغني 346/7.

(ما) المحذوفة هي الصّلة، والمذكورة هي النّافية، لأنّه لا يجوز عند البصريّين حذف الموصول، وإبقاء الصّلة، وقد أجازوه الكوفيّون شذوذاً..

ز- حذف (الواو):

تُحذف الواو سواء أكانت عاطفة أم حالية.

وتُحذف واو العطف إذا دلّ دليل عليها⁽¹⁾، وهذا لا ينفي وصف هذا الحذف بالشذوذ، وإن يكن قد جاء في كلامهم، نحو ما حكى⁽²⁾ عن أبي زيد: أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا ثَمَرًا، أي: لحماً وسمكاً وتمرّاً.

وقد جاء هذا الحذف في الشعر للضرورة، نحو قول الشاعر⁽³⁾:

كَيْفَ أَمْسَيْتَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ مِمَّا يَنْزِعُ الْوُدَّ فِي فَوَادِ الْكَرِيمِ

يريد: وكيف أصبحت.

وقوله⁽⁴⁾:

فَأَصْبَحْنَا يَنْشُرْنَ آذَانَهُنَّ نَ فِي الطَّرِجِ طَرَفًا شَمَالًا يَمِينًا

يريد: ويمينا.

وقول الشاعر⁽⁵⁾:

إِنْ أَمْسَرَ رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَامِرًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا

يريد: ومنزله برمل يبرين، عطف هذه الجملة على الجملة السابقة

بـ(واو)محذوفة.

1- الضرائر 161.

2- الخصائص 291/1، والمغني 635.

3- البيت من الخفيف بلا نسبة في الخصائص 290/1، وديوان المعاني 225/2، وما يجوز للشاعر 29، والضرائر 161، ورصف المباني 414.

4- البيت من المتقارب بلا نسبة في الضرائر 161، وشرح أبيات المغني 327/7.

5- البيت من البسيط للحطيفة ديوانه 14، والأمالى الشجرية 79/1، 371، والمغني 635، وشرح أبياته 326/7، والخزانة 289/3.

وقول الرّاجز⁽¹⁾:

مالي لا أُسْقَى عَلَى عِلَاتِي

صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيلَاتِي

يريد: صبائحي وغبائقي وقيلاتي، وقد أجاز ابن جني⁽²⁾ هذا الوجه، كما أجاز أن يكون بدلا، أي: كيف لا أبكي على عِلَاتِي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قِيلَاتِي، فيكون هذا بدل كل من كل، أو بدلا مطابقا.
وقوله⁽³⁾:

ضَرْبًا طَلْفَخًا فِي الطَّلَى سَخِينَا

يريد: وسخيننا.

وقوله⁽⁴⁾:

لَمَّا رَأَيْتُ نَبَطًا أَنْصَارًا شَمَرْتُ عَنْ مُرْكَبَتِي الْإِنْمَارَا

كُنْتُ لَهَا مِنْ النَّصَارَى جَامَرَا

أراد: وكنت لها.

وقد تحذف واو الحال، وَيُكْثَرُ⁽⁵⁾ ذلك الحذف إذا كان الحال جملة اسمية وكان خبر المبتدأ ظرفا ثم قَدَّم على المبتدأ، ويقلّ في غيره.
نحو قوله⁽⁶⁾:

1- الرجز أنشده ابن الأعرابي في الخصائص 1/290، 2/282، والضرائر 161، واللسان (صحيح) 7/272، (غ) 7/273.

14/10، وشرح أبيات المغني 7/327..

2- الخصائص 2/282.

3- الرجز بلا نسبة في الضرائر 161، واللسان (طخف) 8/134، وشرح أبيات المغني 7/327، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 12/246.

4- الرجز بلا نسبة في الأمالي الشجرية 1/79، 371، وشرح أبيات المغني 7/328، والبيت الأول في اللسان (نصو) 14/162، وتاج العروس 14/230.

5- ينظر دلائل الإعجاز 142.

6- البيت من الطويل لبشار بن برد ديوانه 3/51، والأغاني 3/199، ودلائل الإعجاز 142، ومعاهد التنصيص 1/287، والخزانة 3/228.

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها
خرجت مع البائري علي سواد
أي: وعلي سواد.
وقوله (1):

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتقاً
في رأس غمدان دامراً منك مخللاً
وقوله (2):

لقد صبرت للذل أعواد منبر
تقوم عليها في يدك قضيب
حذف واو الحال من الجملة الحالية (في يدك قضيب).
وقوله (3):

فقلت عسى أن تبصرني كأنما
بني حوالي الأسود الحوارد
ترك الواو في الجملة الاسمية الحالية (بني حوالي الأسود الحوارد) وحسن (4) ذلك
لدخول حرف (كأن) على المبتدأ فحصل نوع من الارتباط، ولولا ذلك لم يحسن الكلام
إلا بالواو.
وقوله (5):

نصف النهار الماء غامرة
ومرفقه بالغيب لا يدمري
أي: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص، فحذف الواو الرابطة في
الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

1 - البيت من البسيط لأمية بن أبي الصلت ديوانه 66، دلائل الإعجاز 142، ومعجم البلدان (غمدان) 210/4،
ومعاهد التنصيص 288/1.

2 - البيت من الطويل لأبي واثلة السدوسي في البيان والتبيين 1/292، 2/313، عيون الأخبار 2/259، ودلائل
الإعجاز 143.

3 - البيت من الطويل للفرزدق 134، برواية (فلان) مكان (فقلت) واللواند) مكان (الحوارد)، وكتاب الحيوان
97/3، وعيون الأخبار 4/123، ومجمل اللغة 2/56، ومعجم المقاييس 2/52، وأساس البلاغة (حرد) 79.

4 - ينظر معاهد التنصيص 304/1.

5 - البيت من الكامل للمسيب بن علس في أدب الكاتب 359، وسر الصناعة 642، والجمان في تشبيهات القرآن
لابن نايقا البغدادى 299، ورصف المباني 419، والمعنى 505، 636.

وقوله⁽¹⁾:

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ
إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يَمَزَّقْ

حيث حذف واو الحال من الجملة الحالية (سرباله لم يمزق).

وقوله⁽²⁾:

وَاللَّهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا
بُرْدَاكَ تَبَجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

حذف الواو من الجملة الحالية (برداك...)، وسهل ذلك الحذف، وقوعها عقب

حال مفرد وهو (سالمًا)، إذ لو لم يتقدمها لم يحسن فيها ترك الواو، كما قاله صاحب معاهد التنصيص .

1- البيت من الطويل لسلامة بن جندل السعدي في الأصمعيات 135، ودلائل الإعجاز 143، والمقاصد النحوية

210/3، وشرح الأشموني 258.

2- البيت من السريع نسب لابن الرومي وليس في ديوانه ، في معاهد التنصيص 305/1.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

لقد بلغ هذا البحث غايته ، وهى غاية وإن تكن متواضعة ، فإنني أرجو أن تكون إضافة ورصيда يضاف إلى الدراسة اللغوية النحوية ، وقد تمخضت هذه الدراسة عن عدّة نتائج علمية ، لعل أهمّها :

1- أن ظاهرة خلاف الأصل أو العدول عن الأصل في النحو العربي ، ظاهرة أصيلة ومتميّزة في بناء النحو العربي المعياري ، الذي بناه وشيّد أركانه النحاة القدامى-عليهم الرّحمة- وقد كانت هذه الظاهرة رافداً علمياً غزى وأثرى الدّرس النحوي بتوسيع مباحثه وتعدّد قضاياها وإقامة الخلاف والجدال فيها ، فتنوّعت الآراء ، وكثرت الاجتهادات العلميّة، فكان هذا التراث النحوي الذي تفتخر به الثقافة الإسلامية العربية .

2- يوضّح هذا البحث صورة الاجتهاد الذي التزم به النحاة القدامى ، حين قعدوا أصول النحو ، فنتج عن ذلك ظاهرة خلاف الأصل معتمدين على السّماع ، وأخذهم بكلّ مسموع ، مما شجّع من استعمال الشّوارد ، والخروج عن القواعد العامّة التي جاءت ذات وجوه وفروع متشعبة وأدّى ذلك إلى ظهور خلاف بين المذاهب النحوية ، فالبصريّون صاغوا القواعد وفق الحالات الأكثر شيوعاً ، وعدّوا ما خرج عن تلك الحالات لغة أو شذوذاً ، بينما احتفظ بها الكوفيّون وقعدوا على أساسها قواعد عدّة للنطق العربي تيسيراً على الشّاذين فيها .

3- أن الاعتماد على السّماع قد أوجد ظاهرة خلاف الأصل ، إلّا أنّ الدّقة في استخدامه والتقنين في مراعاته لن يؤدى إلى تبليل القواعد، وخلق بين

مستوى الفصحى ومستويات اللهجات الأخرى ، كما يُلحظ في إجازتهم تطابق الفعل مع الفاعل عندما أخذوا من لغة طيء وأزد شنوءة وبلحارث ، فجعلوا الأصل قائم على اللغة الفصحى ، وهو أفراد الفعل ووصفوا باقي اللهجات بالضعف والقلّة والضرورة .

4- أن الأصل هو القاعدة العامة المعيارية ، التي يتفق عليها النحاة القدامى والمحدثون ، وأنّ خلاف الأصل هو التراجع عن تلك القاعدة ، وبالتالي تختلف فيه الآراء وتكثر فيه التوجيهات النحوية والاحتمالات الإعرابية ، والتخريجات الأسلوية ، التي أسهمت في إثراء الخلاف النحوي ، وتعدّد وجهات النظر بين نحاة العربية في مختلف الأقطار والأمصار .

5- قدّم هذا البحث عرضاً لآراء العلماء في الظواهر المخالفة للأصل ، فقد كان هذا البحث بمثابة استقصاء لآراء العلماء المتناثرة ، وتحليلها ، ومناقشتها ، ونقدها وتحليلتها للدّارسين .

6- في هذا البحث دليل على أنّ اللغة العربية يحكمها الذّوق العربي الرّفيع ، والحس اللّغوي المرهف ، وإن يكن ذلك على حساب المحافظة على إعراب القاعدة ، طالما أُنّ اللّبس ، ففى نحو ظاهرة الجر بالجوار مراعاة للذّوق العربي السّليم .

7- في هذا البحث ما يثبت أنّ علم النحو لا ينفكّ عن علم المعاني ، وأنّ ما يدعو إلى مخالفة الأصول في الظواهر النحوية له صلة في كثير من الأحيان بالدراسات البلاغية ، نحو تقديم ما حقّه التأخير ، وحذف ما الأصل فيه الذّكر ، وغير ذلك ، وفي البحث كشف للصّلة المتينة بين الإعراب والمعنى ، وأهمية الإعراب في إيضاح المعاني النحوية المتعدّدة .

8- أن ظاهرة خلاف الأصل ، قد يضطرّ لها لأجل مراعاة أصل آخر مستعمل أو مرفوض ، نحو جرّ الفاعل أو المبتدأ مراعاة لحرف الجرّ الزائد إذ سبقهما ، وتقديم المفعول المطلق على العامل مراعاة للأصل القائم على أن لأسماء الاستفهام والشّرط الصّدارة في الكلام ، وغير ذلك كثير مما ورد وثنايا هذا البحث وتضاعيفه .

وقد تكون ظاهرة خلاف الأصل مراعاة لأصل مرفوض ، نحو مجيء خبر كاد وأخواتها اسما صريحا وهو الأصل المرفوض ، الذي يضعف في الاستعمال وإن قوى في القياس ، لأنّه عدل عنه إلى ما شاع استعماله وهو كون الخبر جملة فعلية مؤولة بمصدر .

9- أن اختلاف النّحاة في بعض المسائل لا يفرض علينا أن ننحاز إلى البصريّين أو إلى الكوفيّين ، كما قال أبوحيّان (ولسنا متعبدين بقول نخاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم من حكم ثبت بنقل الكوفيّين من كلام العرب لم ينقله البصريّون ، وكم من كلم ثبت بنقل البصريّين لم ينقله الكوفيّون ، وإنّما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية)⁽¹⁾ .

10- والواقع أن هذا البحث دعوة علمية للرجوع إلى النبايع الأصيلّة للدرس النحوي ، وإظهار وجهه المشرق المستمدّ من واقع اللّغة العربية الموحّدة ، دون حاجه إلى التطرّق إلى التّلهّجات ، وما تنتجه من شوارد وشواذ تُعيق عمليّه الفهم أمام الطّلاب والمتعلّمين ، إذ هي إجهادٌ للأذهان من غير طائل ، وتكليف بما لا طاقة به ، في الوقت الذي يجدر بنا استخدام أفضل السبل الكفيلة لتيسير النّحو العربي ، بإحياء قواعده وحسن تطبيقها في جميع المجالات وفي مختلف نواحي المجتمع ، لأنّ لغتنا العربية مستوعبة هاضمة لكل مخترع ولكل مصطلح جديد ، في علم

(1) البحر المحيط 500/3 .

الطبّ أو الفلك أو الفنّ والأدب وكافة العلوم ، وليس هذا فحسب ، بل قد استفادت منها الأمم والشعوب الأخرى ، وفي ذلك تقول المستشرقة الألمانية زيغرنند هونكه : (إنّ في لغتنا كلمات عربية عديدة ، وإنّا لندين والتاريخ شاهدٌ على ذلك في كثير من أسباب الحياة الحاضرة للعرب)⁽¹⁾ .

ولا غرابة في أن توفّر هذه اللغة المصطلحات الملائمة للمخترعات والعلوم العصريّة الحديثة ، وقد تكفّلت من قبل بتبليغ رسالة السماء إلى الأرض ، فلنرجع إلى كتاب الله مصدر التشريع الإسلاميّ الأوّل ، ففي الاعتصام به حفظ لديننا ، وصيانة للغتنا من أن تصل إليها سهام الأعداء الذين يرمون قواعدهما بالجمود والقصور ، حسداً منهم كما قال شاعرنا أبو الأسود الدؤلي -عليه الرّحمة- :

حَسَدُوا الْفَنَى إِذْ لَمْ يَتَالَوْا سَعِيَهُ فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَمْ يَخْصُومُوا
كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَا لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَيَغْضًا إِنَّهُ لَذَمِيمٌ

وفي الختام أقدم الشكر لكلّ من ساعد في إنجاز هذا البحث الذي آمل أن يكون حلقة في سلسلة بحوث تتناول ظاهرة خلاف الأصل من منظور لغوي وآخر صرفي .

وما أبرئ نفسي من السّهو والغلط ، ورحم الله امرءاً أهدى إلى عيوبي ، ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الأحد 5. رمضان 1429م / 12.12.1999ف

(1) شمس العرب تسطع على الغرب 20 .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الحديث الشريف والآثر

فهرس الأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية

فهرس الأشعار

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

فهرس الآيات

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
		الفاتحة
7	463	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
		البقرة
36	28	﴿فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ قراءة
123	29	﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
123	29	﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمُونَ﴾ قراءة
123	41	﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ...﴾
86	43	﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾
212	80	﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾
249	91	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾
176	103	﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ قراءة
101	112	﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ﴾
88	170	﴿فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾
137	173	﴿صَبَغَةَ اللَّهِ﴾
134	180	﴿بَلِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ﴾
11	190	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾

190	50	﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾
204	88	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ قراءة
206	258	﴿أَوْكَالِذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
207	259	﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا تِينِكَ سَعِيًّا﴾
222	126	﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾
223	237	﴿إِنِ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ مُرْكَبَانَا﴾
228	129	﴿إِلَّا مِنْ سَفَاهَةٍ نَفْسَةٍ﴾
251	247	﴿فَتَشِيرُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ قراءة
271-269	82	﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾
276	231	﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ قراءة
281	212	﴿وَمَنْ لَزِمُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ قراءة
283	235	﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ قراءة
284	112	﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾
292	233	﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾
302	215	﴿وَصَدَّقَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُوا بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾
316	5	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾
316	25	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾
317	170	﴿وَمِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾
317	216	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾
317	5	﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾

317	47	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾
317	47	﴿لَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾
317	47	﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾
317	47	﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾
327	92	﴿وَأَشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾
334	37	﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ قراءة
360	184	﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾
431	7	﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾
434	194	﴿وَلَا تَقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾
445	285	﴿مَرَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾
446	84	﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾
455	29	﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾
455	50	﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى﴾
474	5	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ قراءة
		آل عمران
46	35	﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾
102	103	﴿فَأَصْبَحَتْهُمُ بُنْعَمٌ مِنْ رَبِّهِمْ إِخْوَانًا﴾
148	13	﴿وَإِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾
307-226	18	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾
292	175	﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾

327	194	﴿وَأَتَيْنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَىٰ مَرْسَلِكِ﴾
402	111	﴿يُولَوْكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُون﴾
466	159	﴿فِيمَا مَرَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾
478	106	﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾
		النساء
26	44	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾
170	163	﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾
173	24	﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾
173	121	﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾
222	43	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾
226	78	﴿وَأَمْرَ سَلَّاكَ لِلنَّاسِ مَرْسُولًا﴾
237	4	﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾
238	68	﴿وَحَسَنَ أَوْلَٰئِكَ مَرْفِقًا﴾
244	78	﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
257	156	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾ قراءة
266	28	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾
325-301	1	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَمْرَ حَامٍ﴾ قراءة
307	126	﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَكْذِبَهُنَّ﴾
327	3	﴿وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْتَامِ﴾
327	34	﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ﴾

430	80	﴿كَفَى بِاللّهِ وَكِيلًا﴾
466	77	﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْمِرُكُمْ كُكُمُ الْمَوْتُ﴾
478	77	﴿إِنَّمَا تَكُونُوا يَدْمِرُكُمْ كُكُمُ الْمَوْتُ﴾ قراءة
المائدة		
25	21	﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾
132	54	﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾
303	3	﴿أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾
368	121	﴿هَذَا يَوْمُ نَبْعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾
380	7	﴿إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الْعَمَلَةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْزِجْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قراءة
411	66	﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾
الأنعام		
31	138	﴿وَكَذَلِكَ نُرِيَنَّكَ لِكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ قراءة
73	3	﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾
190	23	﴿وَأَيْنَ شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تُرْعَمُونَ﴾
191	150	﴿وَقُلُوا شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾
191	36	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾
213	140	﴿وَمَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ قراءة
220	49	﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾
225	154	﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَانْصُوهُ﴾

226	115	﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾
348-341	138	﴿وَكَذَلِكَ نَزَّلْنَاهُ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قُلُّ أُولَٰئِكَ هُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ قراءة
365	123	﴿كَمَنْ مِّثْلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾
371	95	﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ قراءة
442	60	﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾
442	35	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ بَنِي الْمُرْسَلِينَ﴾
472	78	﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾
		الأعراف
104	177	﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾
191	155	﴿تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي مَنْ تَشَاءُ﴾
207	55	﴿أَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
243	160	﴿وَاشْتَرَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾
292	15	﴿لَا قُعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
292	155	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾
306	62	﴿أَوْ عَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾
322	11	﴿وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾
325	3	﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْتَايَاتِهَا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾
339	145	﴿وَكُتِبَ لَهُ فِي الْأَلْوَابِ﴾
292	155	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾
464	11	﴿وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾

		الأنفال
102	35	﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾
326	68	﴿لُتُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ قراءة
		التوبة
6	82	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾
37	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾
61	6	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّقَ اللَّهَ مَأْمَنَةً﴾
191	29	﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾
220	25	﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدِيرِينَ﴾
240	36	﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾
267	71	﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾
355	46	﴿وَلَوْ أَنَّمَا كُنَّا فِيهِ لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّةً﴾ قراءة
		يونس
47-45	90	﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾
87	27	﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا﴾
		هود
79	12	﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾
101	43	﴿فَكَانَ مِنَ الْمَغْرِقِينَ﴾
105	8	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾

105	118	﴿لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾
170	18	﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾
415	111	﴿وَإِنْ كَلَامًا﴾ قراءة
415	48	﴿أُمِّمَنْ مَعَكَ﴾
416	111	﴿لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾
416	105	﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾
438	41	﴿وَقَالَ امْرُكُوبًا فِيهَا﴾
		يوسف
49	30	﴿قَالَ نِسْوَةٌ...﴾
96	8	﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ قراءة
-106 482-456	85	﴿ثَالِثَةً تَقْنَأْتَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾
151	90	﴿أَفَيْكَ أَوْ أَنْتَ يَوْسُفَ﴾
324-309	82	﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾
398	90	﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقَى وَيَصْبِرُ﴾
445	79	﴿يُوسُفَ اعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾
		الرعد
89	36	﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾
222	25	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾

		إبراهيم
2	27	﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾
163	31	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾
341	47	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾ قراءة
		الحجر
91	38	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمُ بَعْضٍ﴾
205	4	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾
257	30 ، 31	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ لغة تميم
303	20	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾
445	57	﴿قَالَ: فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾
464	6	﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾
		النحل
51	66	﴿سَنَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾
102	58	﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾
180	30	﴿قَالُوا خَيْرًا﴾
266	44	﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾
		الإسراء
171	63	﴿وَأَن جَهَنَّمَ جَزَاءُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾
185	13	﴿وَكُلِّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾

333	109	﴿وَأَيُّ مَا كَذَّبُوا﴾
		الكهف
192	92	﴿أَتُنَبِّئُ أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾
206	41	﴿أَوَكَلَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾
212	43	﴿هَٰذَا لَكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾
238-237	99	﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾
243-238	25	﴿ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ﴾
292	2	﴿لِنُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾
443	31	﴿يَجْلُزْنَ فِيهَا مِنْ مِّسَابِرٍ مِنْ دَهَبٍ﴾
		مريم
59-25	37	﴿اسْمِعْ لَهُمْ وَأَبْصِرْ﴾
106	30	﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾
109	28	﴿كَيْفَ نُنَكِّلُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيًّا﴾
220	11	﴿وَأَنبِئَاهُ الْحُكْمَ صَيًّا﴾
240-226	32	﴿وَيَوْمَ أُنَبِّئُ حَيًّا﴾
397	25	﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾
434	24	﴿هَمَزَى إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ﴾
		طه
105	90	﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾
144	62	﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ وَإِنِ قِرَاءَةٌ﴾

190	22	﴿لَشَرِّكَكَ مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى﴾
267	79	﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا مَرَرْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾
267	90	﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾
332	94	﴿مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ﴾
402	76	﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ قراءة
464	91	﴿مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلا تَتَّبِعِنَ﴾
		الأنبياء
32	32	﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾
52	3	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
55	3-2-1	﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُخْدِتٍ إِلَّا ابْتِغَاءً وَهُمْ يَلْعَبُونَ لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلَكُم﴾
225	16	﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِينَ﴾
254-252	22	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
441	1	﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾
470	48	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾
		الحج
40-25	38	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ﴾
83	70	﴿بِشْرٍ مِنْ ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾

151	23	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ﴾
266	71	﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾
317	17	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا﴾
337	33	﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾
339	19	﴿يَصْهَرُ مَا فِي بَطُونِهِمْ وَأَجْلُدُ﴾
469	23	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾
		المؤمنون
25	36	﴿هِيَئَاتَ هِيَئَاتٍ لِمَا تُوعَدُونَ﴾
486	92	﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا أَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾
		النور
60	36	﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ مِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قراءة
135	35	﴿يَكَادُ نَمِرٌ تَهَايُضِيْ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾
317	38	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَغْمَأْهُمْ كَسْرَابٍ﴾
325	39	﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لَّجِيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ﴾
338	31	﴿أَوْ الطُّفُلِ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا﴾
355	36	﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾
438	61	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾
484	17	﴿يُعْطِيكَ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

484	22	﴿وَلَا يَأْكُلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾
		الفرقان
333	39	﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾
		الشعراء
102	3	﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾
225	130	﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾
471	21	﴿وَبَلِّغْ نِعْمَةً تَنْمُوها عَلَيَّ﴾
471	21	﴿أَنْ عَبَدْتُ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ﴾
		النمل
74	64، 62 66، 65	﴿إِنَّا إِلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾
441	74	﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾
472	20	﴿مَالِي لَا أَمْرِي الْهُدُودُ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾
		القصص
228	58	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾
240	31	﴿وَنِي مَدْبَرًا﴾
266	7	﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرْنًا﴾
360	44	﴿بِجَانِبِ الْقَرْيَةِ﴾
		العنكبوت
267	40	﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾

458	33	﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ مَرْسَلَنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾
486	48	﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذْ لَا مَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾
		الروم
103	46	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾
267	8	﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾
269	23	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾
333	3	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
333	3	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ قراءة
355	3	﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾
		لقمان
222	17	﴿وَلَا تَمْسِرْ فِي الْأَمْرِ ضِمْسَرًا﴾
327	27	﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَحْيِيكُمْ إِلَّا كَفْسٌ وَاحِدَةٌ﴾
455	12	﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ﴾
		الأحزاب
175-171	23	﴿وَمَا يَدُلُّوا تَبْدِيلًا﴾
327	13	﴿يَقُولُونَ إِنْ بَيِّنَّا عُمُرًا﴾
331	19	﴿تَدَوَّرَ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُنْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾
		سبا
104	40	﴿أَمْ هَلَاءِ يَا كُفَّكَانُوا يَعْبُدُونَ﴾
217	28	﴿وَمَا أَمْرُ سَلْمَانَ إِلَّا كَأَفَّةٍ لِلنَّاسِ﴾

385	33	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾
410	14	﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُ﴾ قراءة
477	24	﴿وَأَنَا أَوْيَاكُمْ إِمَّا عَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ قراءة
		فاطر
66	3	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾
225	31	﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾
251	43	﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾
484	41	﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾
		يسن
43	38	﴿وَالْقَمَرَ قَدَرًا مَنَازِلَ﴾
46	52 ، 28	﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً﴾ قراءة
60	78 ، 77	﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾
80	40	﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾
		الصفات
74	130	﴿سَلَامٌ عَلَىٰ آلِ يَاسِينَ﴾
171	1	﴿وَالصَّافَاتِ صَفَا﴾
		ص
-119	32	﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾
129-120		

257	72 ، 73	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْلِيسَ﴾ قراءة
		الزمر
189	10	﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
193	22	﴿وَمَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾
212 ، 213	64	﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ قراءة
269	61	﴿تَأْسُرُونِي أَعْبُدُ﴾
270	61	﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْسُرُونِي أَعْبُدُ﴾
430	35	﴿الَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾
470	70	﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾
		غافر
41	52	﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾
194	80	﴿فَإِنِّي آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ؟﴾
213	48	﴿قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلا فِيهَا﴾
		فصلت
83	45	﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾
151	40	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾
205	9	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾
235	32	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾

		الشورى
87	37	﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾
438	9	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
		الزخرف
59	87	﴿لَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾
60	8	﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾
102	16	﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا﴾
458	51 ، 50	﴿أَفَلَا تَبْصُرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾
		الدخان
205	4 ، 3	﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾
445	17	﴿أَنْ أَدَّاءُ إِلَى عِبَادِ اللَّهِ﴾
		الجاثية
83	14	﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾
102	24	﴿وَمَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾
300	4 ، 3	﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَزْنَقٍ فَآخِياً بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ﴾
		الأحقاف
46	24	﴿فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ﴾ قراءة
83	34	﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾

361	15	﴿وَعَدَ الصَّدَقُ﴾
442	30	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
474	19	﴿أَذْهَبْهُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ قراءة
474	19	﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ﴾
		محمد
74	22	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾
80	25	﴿أَمَرَ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾
174	4	﴿وَفَشَدُّوا الرِّبَاقَ فَإِمَّا مَتَابَعُدْ وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾
235	14	﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجْتِكَ أَهْلُكِنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ﴾
365	16	﴿مِثْلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ﴾
		الفتح
25	28	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
		الحجرات
49	14	﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ...﴾
257	30 ، 31	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ قراءة .
		ق
36	24	﴿الَّذِينَ فِي جَهَنَّمَ﴾
74	35	﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾
361	16	﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾

361	9	﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾
		الداريات
376	58	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ قراءة
		النجم
189	43 ، 42	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى، وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾
189	47	﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾
		القمر
90	44	﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾
215	7	﴿خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾
		الرحمن
339	40	﴿فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَالْأَقْدَامِ﴾
445	21	﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ ثَقَلَانٍ﴾
		الواقعة
37	62	﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾
360	98	﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾
381	24	﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ قراءة
381	19	﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾
381	20	﴿بِأَكْوَافٍ وَأَبَارِيقَ﴾
438	25 ، 24	﴿وَحُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾

		الحديد
235	10	﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾
		المجادلة
188	21	﴿كَتَبَ اللَّهُ لَا غَلِبَ﴾
		الحشر
236	13	﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ مَرْهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾
		المتحنة
47	12	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ...﴾
		الصف
220	5	﴿لِإِذْ تُوذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾
		الجمعة
242	5	﴿بَشِّرْ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾
		المنافقون
200	8	﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ قراءة
		التغابن
37	6	﴿أَبَشِّرْ يَهُودِيْنَا﴾
		التحریم
60	3	﴿قَالَتْ مَنْ أَبَاكَ هَذَا قَالَ بَنَانِي الْعَلِيمُ الْحَمِيدُ﴾
76	4	﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾

442	3	﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾
		القلم
65	6	﴿بِأَيِّكُمْ الْمَقْتُولُ﴾
464	2 ، 1	﴿إِنَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾
		نوح
175	17	﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾
442	4	﴿يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾
		المزمل
175	8	﴿وَتَبَلَّ إِلَيْهِ تَبْيَلًا﴾
		المدثر
242	30	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾
		القيامة
56	25	﴿كَأَلَا إِذَا بَلَغَتِ النَّسَاءُ﴾
463	2 ، 1	﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾
		الإنسان
452	1	﴿هَلْ أُنِى عَلَى الْأَنْسَاءِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾
		المرسلات
368	35	﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾
		النازعات
339	39	﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾

339	40	﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾
		المطففين
74	1	﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾
		الانشقاق
61	1	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
		البروج
182	5 ، 4	﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾
		الفجر
325	24	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾
385	4	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾
415	21	﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾
		البلد
58	14	﴿إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾
463	1	﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾
		الليل
148	13	﴿وَإِنَّا لِلْآخِرَةِ وَأَهْلُهَا﴾
257	20 ، 19	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ قراءة
		الضحى
188	3	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾
188	8 ، 7 ، 6	﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾

190	5	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾
210-194	10 ، 9	﴿فَأَمَّا النَّبِيَّةُ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ﴾
		الشرح
401	1	﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ قراءة
		العلق
277	19	﴿سَدَّعَ الرَّبَّانِيَّةُ﴾
		البينة
360	5	﴿دِينَ الْقِيَمَةِ﴾
380	1	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾
		الزلزلة
191	4	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾

فهرس الحديث الشريف والأثر

- أتاني آت يبشرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ،
472 قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق .
408 إذا أخذتما مضاجعكما تكبيرا أربعاً وثلاثين
446 اشتدّي أزمة تنفرجي
299 أقرهما منك بابا
113 ، 111 التمس ولو خائفاً من حديد
481 أمّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله
481 أمّا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يول يومئذ
481 أمّا موسى كأنى انظر إليه إذ انحدروا في الوادي
229 أمر بمعروف صدقة
7 أنت خليفة رسول الله ؟ ... قال : أنا الخليفة بعده
399 إنّ أبا بكر رجل أسيّف ، وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
إنّ أمي ماتت وعليها صوم شهر رمضان فأقضيه ؟ قال : نعم ، قال :
473 فدين الله أحقُّ أن يُقضى
139 إنّ قعر جهنم سبعين خريفاً
481 إنك إن تركت ولدك أغنياء خيراً من أن تتركهم عالةً
55 إن لله ملائكة يتعافون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
93 إني ذاكر لك أمراً ، لولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك
481 البيّنة وإلاّ حدّ في ظهرك
337 ثم قدّم الذي كان أسلفه فأتى بالآلف الدينار

338 ، 296

خير الخيل الأدهم الأقرح الأرقم المحجل ثلاث

296

صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس

وعشرين ضعفا

207

صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلّى وراءه رجال قياما

281

فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما ، حتى يستيقظان متى

استيقظا

481

فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها

151

فإن ذاك ، ولعلّ ذاك

398

فإنك إن لا تراه فإنه يراك

123

فجعل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا

327

فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة

327

فلما تفرّقوا أحرموا كلّهم إلا أبوقتادة

338

قام فقرأ العشر آيات

281

قائرا قياما حتى يزرنه قارا

435

كفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع

252

كل أمّتي معافى إلا المجاهرون

278

كما تكونوا يولىّ عليكم

335

كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : أربع

- لا ضرر ولا ضرار 14
- لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن 55
- لولا قومك حديثو عهد بكفر لآسست البيت على قواعد إبراهيم 93
- مارأيت مثل الجنة نام طالبها 327
- مارأيت منه ولا رأي مني 189
- ماكدت أن أصليّ العصر ، حتى كادت الشمس أن تغرب 132
- ماللشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوجون ، أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا . 252
- من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن يعصيني فقد عصا الله 399
- من تأني أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد 129 ، 128
- من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت 242
- من حلف على يمين 436
- من قبلة الرجل امرأته. الوضوء 25
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة ، إلا امرأة أو مسافر أو مريض 252
- نحن معاشر الأنبياء لانورث 186
- وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً 481
- ورخاء الدعة وسكائك الهواء 366
- ولا تدرى نفس بأي أرض تموت إلا الله 252
- ومن لم يستطع فعليه بالصوم 66
- ووقعنا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه 54

69	يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة
161	يارسول الله ، كيف يسمعوا ، وأنى يجيبوا ، وقد جئفوا
53	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار
54	يخرجن العواتق وذوات الخدور
439	يكفى كالوجه واليدين
135	يوشك أن ينزل فيكم عيسى بن مريم حكما
121	يوشك منه الفيئة

فهرس الأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية

392	اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يشب عليه
162	اتقى الله امرؤ فعل كذا وكذا
368	أتيتك إذا احمر البُسْر
368	أتيتك زمن الحجاج أمير
364	أتيتك وحيّ فلان قائم ، وحيّ فلانة شاهد
198 ، 59	ادخلوا الأوّل فالأوّل
111	ادفع الشرّ ولو أصبعا
372 ، 371	اذهب بذي تسلم
183	أحشفاً وسوءَ كيلة
321	أخذته بأرى ألف درهم
11	استأصل الله عرقاقهم
320	اشتريته بوالله درهم
447	اصبح ليل
447	اطرق كرا
195	اعط القوس باريها
447	افتد مخنوق
223	أقرنيّاً سرّة رثيمياً أُسرى
482	أقسمت أن تذهب معنا
383	أكلت خبزاً ولبنا
488	أكلت لحماً سمكاً تمرا
52	أكلوني البراغيث
297	الله لأفعلن

184	اللهم ضيعا وذئبا
112	أما أنت منطلقا انطلقت
210	أما علما فعالم
210	أما قریشا فأنا أفضلهم ، وأما العبيد فذو عبيد
182	أمر مبكياتك لأمر مضحكاتك
428	أنا كك وأنت كي
123	إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء بجه
154	إن بك زيد مأخوذ
154	إن بك مأخوذ أخواك
184	إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار
209	أنت الرجل علما
209	أنت زهير شعرا ، وحاتم جودا ، والأحنف حلما ، ويوسف حسنا
150	إن الزبابة وإن الفأرة
342	إن الشاة لتجتز صوت - والله ربها
152	أن كل ثوب لو ثمنه
152	إنك ما وخيرا
7	إنما أنت خلاف الضبع الراكب
475	إنها لإبل أم شاء
144	إن رراكبها
182	أهلا وسهلا
183	أهلك والليل
65 ، 64	بحسبك درهم

342	ترك نفسك يوما وهوها ، سعى لها في رداها
269	تسمع بالمعیدی خير من أن تراه
274	تسمع بالمعیدی خير من أن تراه
201	تفرّقوا أيادي سبا
81	تیمی أنا
200	جاءت الخيل بداد
421	جئت من عليه
202	جاؤوا قضّهم بقضّضهم
359	جرد قطيفة
97	حسبك ينم الناس
49	حضر القاضي امرأة
95	حكّمك مسّطا
274	خذ اللص قبل أن يأخذك
28	حرق الثوب المسمار
81	حزّ صفتك
244	خسة أثرايا
299	خير عافاك الله
184	ديار الأحبة
320	رب - والله - رجل قد رأيت

201	رجع عوده على بدئه
359	سحق عمامة
7	سكت ألفا ونطق خلفا
73	السمن منوان بدرهم
359	سمل سربال
215	شتى يؤوب الحلبة
184	الصبيان بأبي
184	الصيف ضيعت اللبن
183	الظباء على البقر
120	عسى الغوير أبوسا
206	عليه مائة بيض
213	غبن رأيه ..
396	فلما لم يُسمّى مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه
202	فيها قائما رجل
416	قاربت المدينة ولما
46	قال فلانة

364	قالهن حيّ رباح
249	قام القوم إلّا حاشا زيد
443	قد كان من مطر
347	قطع الله يد ورجل من قاله
184	كاليوم رجلا
387	كان والله من رجال العرب ، والمعروف له ذلك
28	كسر الزجاج الحجر
71	كم جريبا أرضك
183	الكلاب على البقر
183	كلّ شيء ولا شتيمة حرّ
183	كليهما وتمرّا
439	كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين
412	كيف تكون أكون
3	لا أصل له ولا حسب
396	لا بأس ما لم يحيل المعنى
	لا بدّ من تتبّعها
85	لا سواء
85	لا يبيد
396	لا يتحرّى أحدكم بصلاته
274	لعل زيدا أحنانا
61	لو غير ذات سوار لطمتني
143	ليت القياس كلّها أرجلا

397	ليستغفر الله ولا يعود
143	ليس الطيب إلا المسك
108	ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها
	ما زال حتى أتلّف ماله ، وأهلك رجاله ، وقد كان ذلك في الجهاد
317	والإبلاء أحقّ بأهل الغرم وأولى
303	ما فيها غيره وفرسه
326	مامثل عبدالله يقول ذلك ولا أخيه
326 ، 325	ماكل سوداء تمرّة ، ولا بيضاء شحمة
261	مالي إلا أبوك أحد
261	مالي إلا أخوك ناصر
400	متى يراك الناس قد تخلّفت وأنت سيّد هذا الوادي تخلّفوا معك
71	مررت برجل خير منه أبوه
306	مررت برجل صالح الإصلاح ، فطالح ، والإصالحا فطالحا
206	مررت بماء قعدة رجل
200	مررت بهم الجماء الغفير
274	مره يخفرها
81	مشنوء من يشنؤك
85	من أت زينا
190	من يسمع يخل
113 ، 111	الناس مجزيّون بأعمالهم ، إن خيرا فخير ، وإن شراّ فشر
428	نحن كك والسلام
385	فهاره صائم وليله قائم

، 376 ، 375

هَذَا جَحْرُ ضَبِّ خَرَبٍ

390 ، 389

364

هَذَا حَى زَيْدٍ

364

هَذَا غَلَامٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَخِيكَ

342

هَذَا غَلَامٌ - وَاللَّهُ - زَيْدٌ

184

هَذَا وَلَا زَعِمَاتِكَ

243

هَذِهِ عَشْرَتُكَ ، وَعَشْرُ أَبِيكَ ، وَأَحَدُ عَشْرَ أَخِيكَ

98

الْهَلَالُ اللَّيْلَةُ

223

هَنِيئًا لَكَ

99

الْوَرْدُ فِي آيَارٍ

109

وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخَرَشْبِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبَسَ ، لَمْ يَوْجَدْ كَانَ مِثْلَهُمْ

69

يَارَبِّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَيَارَبِّ قَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ

99

الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ

فهرس القوافى

الأشعار

الهمزة				
الصفحة	البحر	القائل	القافية	
103	الوافر	حسان بن ثابت	ماءُ	1- كأنَّ سيئة
157	الخفيف	الأخطل	ظباءُ	2- إن من
145	الوافر	الربيع بن ضبع	الفتاءُ	3- إذا عاش
414	الوافر	مجهول	المراءُ	4- فذاك
454، 441	الوافر	مسلم بن معبد الوالى	دواءُ	5- فلا والله
218	الخفيف	مجهول	إباءِ	6- غافلا
241	البسيط	مجهول	بإيماءِ	7- نعم

الباء				
54	مجزوء الكامل	أبوفراس الحمداني	السحائبُ	8- نتج
130	السط	مجهول	ذهبا	9- قد هاج
130	البسيط	الخطيئة	كربا	10- ماكان
130	البسيط	مجهول	كربا	11- ماهند
136	المتقارب	أبى سهم الهذلى	يبابا	12- فמושكة
182	الخفيف	عبيدالله بن قيس الرقيات	طيبا	13- لن تراها
234	الطويل	ربيعة بن مقوم	تخلبا	14- رددت

246	البسيط	الحطيئة	منتقبا	15- طافت
273		مجهول	ذهبا	16- ألا ليتني
274	البسيط	المتنبى	يصطنحبا	17- وكَلّما
275	البسيط	المتنبى	نشبا	18- توقّة
309	البسيط	مجهول	غلابا	19- ما الحازم
314	الوافر	ربيعة بن مقروم	التهابا	20- فإن أهليكَ
400	الطويل	مجهول	غائبا	21- إذا راعني
424	الوافر	ابن غادية السلمى	وثابا	22- وزعت
425	الطويل	الأسود بن يعفر	تصوبا	23- فأصبحن
455	الطويل	أحد بنى سعد	معذبا	24- أرى
461	الطويل	مجهول	بغضوبا	25- ألا إن
485	الكامل	أوس بن حجر	طلبا	26- حتى إذا
488	البسيط	الحطيئة	اغتربا	27- إن امرأ
67	الطويل	كعب بن سعد الغنوى أو غيره	قريب	28- فقلت
80	الطويل	نصيب بن رباح أو مجنون بن عامر	حبيبها	29- أهابك
118	الطويل	ذى الرمة	ملاعبه	30- وأسقيه
134	الوافر	مجهول	قريب	31- وقد جعلت
155	الطويل	قِرَاد بن العباد	أُرَادُ	32- فلا تزال
161	المتقارب	مجهول	يغصبوا	33- وإذا يغصبوا
165	الطويل	مجهول	نصيب	34- فلا تستطل
218	الطويل	عروة بن حزام أو مجنون ليلي	لحيب	35- لئن كان
219	الطويل	مجهول	عقرب	36- وهلا
232، 233	الطويل	المخبل السعدى أو غيره	تطيب	37- أتهجر

293	الطويل	كعب بن سعيد الغنوى	مجيَّب	38- وداع
293	الكامل	ساعدة بن جوية الهذلي	الثعلب	39- لدن
307	الطويل	الفرزدق	طالبه	40- ومازرت
308	الطويل	الأحوص الرياحي	غرابها	41- مشائيم
309	الطويل	ابن الدمينه	رقيب مريب	42- أحقا ولا سالك
313	الطويل	العنبري	ربيبها	43- وجداء
328	المتقارب	ثعلبة بن عمر العبدى	نصيب	44- وأملك
345	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	ألبب	45- إليكم
366	الطويل	عبدالله بن حسان بن ثابت	غاربه	46- فقلت
366	الطويل	الفرزدق	شعوبها	47- وثقت
377	البسيط	ذى الرمة	ندب	48- تريك
426	الوافر	مجهول	تخيب	49- أتت
460	الوافر	جابر بن رألان الطائي	الخطوب	50- يرجي
469	الكامل	مجهول	شبو الخب	51- حتى إذا وقلبتكم
473	الطويل	الكميت	ياعب	52- طربت
490	الطويل	أبي واثلة السدوسي	قضيَّب	53- لقد صبرت
50	المتقارب	الأعشى	أودى بها	54- فإما تريني
108	الطويل	مجهول	ذنوب	55- أعاذل
321، 109	الوافر	مجهول	العرا ب	56- جيا د
135	الطويل	مجهول	سكوب	57- عسى الله
153	الطويل	امرئ القيس	المنغيب	58- ألا ليت شعري

156	الخفيف	الأعشى	الخطوب	59- إن من
286	الطويل	امرئ القيس	نخطب	60- إذا ما
287	الطويل	عامر بن الطفيل	أب	61- فما سوءتني
292	البسيط	عمر بن معدى كرب	نشب	62- أمرتك
324	الطويل	امرئ القيس	مشطب	63- فلما دخلناه
304	البسيط	مجهول	عجب	64- فاليوم
339	الطويل	النابعة الذبياني	عوازب	65- لهم شيمة
340	الطويل	مجهول	الحواجب	66- وإنا نرى
345	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	طالب	67- فحوت
365	الوافر	مجهول	القليب	68- وحى
378	الكامل	عنتره	فادهبي	69- كذب
384	البسيط	أبي الغريب	الذنب	70- ياصاح
408	الكامل	النمر بن تولب	فارغب	71- وإذا تصبك
414	الطويل	مجهول	واهب	72- ظننت
433	الطويل	امرئ القيس	بالمجرب	73- فإن تنأ
463	الكامل	الأسود بن يعفر	غلاب	74- فلننهشل
473، 174	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	التراب أت اب	75- أبرزوها ثم قالوا
476	البسيط	المتنبى	منسكب	76- يظن
480	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	المواكب	77- فأما
487	الطويل	عبدالله بن رواحة	مقارب	78- فوالله

التاء				
429	الخفيف	مجهول	كععتا	79- قَلْتُ
44	مجزوء الخفيف	الزمخشري	تحدثوا مؤنث	80- إن قومي لا أبالي
362	الوافر	الأسد الطائي	قتلتُ	81- قتلت
75	الطويل	رجل من طيء	مررت	82- خبير
190	الطويل	طفيل الغنوى	لملت أظلت	83- أبوا أن هم خلطونا
313	الكامل	سلمى بن ربيعة	عَلَّتْ	84- ومناخ
326	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	الطلحات	85- رحم الله
365	الطويل	الحطيئة	تعلت	86- فلو بلغت
440	الكامل	عنز بن دجاجة أو غيره	وأغدت المتنبت	87- من كان إلا كناشرة

الجيم				
300 ، 26	البسيط	محمد بن بشير الخارجي	يلجأ	88- أخلق
122	الطويل	أبي دهبيل الجمحي	أعوج	89- لأوشك
67	المقتضب	ترين	ترج	90- رمل تلي
342	الكامل	مجهول	المحتاج	91- مازال
377	البسيط	ذى الرمة	محلوج	92- كأنها
447	الطويل	مجهول	عرفج	93- فقلت

الحاء				
383	بجزوء الكامل	عبدالله الزبعرى	رمحًا	94- ياليت
60	الطويل	الحارث بن هنيك أو غيره	الطوائحُ	95- لييك
93	البسيط	أبو ذؤيب أو النبيق	جنحوا	96- لولا زهير
259	بجزوء الكامل	الحارث بن عياد	المراحُ الوقاحُ	97- والحرب إلا الفقى
365	الطويل	بعض الطائيين	مريحُ	98- أقام
372	الطويل	مجهول	جنوحُ	99- لرمنا
425	الطويل	ذى الرمة	يتبطحُ	100- أبيت
487	الطويل	متمم بن نويرة	قادح	101- لعمر
133	الطويل	قسام بن رواحة	الجوانح	102- عسى طيء
187	الطويل	مسكين الدارمى	سلاح جناح	103- أخاك وإن ابن
282	الطويل	ابن الدمينه	بصحیح	104- أبى الناس
282	بجزوء الكامل	القاسم بن معن	الطَّلَاح	105- أن قبطين
298	الطويل	ذى الرمة	السوانح	106- ألا رُبّ
345	الطويل	سويد بن الصامت	الجوانح	107- لها حامل
354	الزافر	يزيد بن مرم أو غيره	شراعى	108- فما أدري
364	الطويل	مجهول	المتطاوح	109- وتيه
40 ، 41 ، 348	بجزوء الكامل	مجهول	مزاده	110- فزَجَجَتْهَا
88	البسيط	مجهول	لمجهودا	111- مَرَّوا
104	البسيط	مجهول	أبدا	112- مادام
106	الوافر	خدّاش بن زهير	مجيّدا	113- وأبرح

130	الخفيف	المرقش	كادا يُقادا	114- وإذا ما فاعلمي
140	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	أُسدا	115- إذا التف
186	الطويل	أحد الأنصار	أحمدا	116- لنا معشر
241	الوافر	جرير	زادا	117- تزود
403	البسيط	عائشة بنت الأعجم	فأنعمدا أحدا	118- قد كان في كلّ
405	الطويل	مجهول	فاعبدا	119- فإياك
430	الوافر	عقبة أو عقيبة الأسدي	الحديدا	120- معاوى
440	الكامل	الأعشى	يشهدا	121- إلا كخارجة
466	الطويل	الكميث	وأكيذا	122- وأنجيتني
126	الوافر	مجهول	مستفادُ	123- أصخ
136	الطويل	كثير عزة	كائدُ	124- أموت
167	الطويل	معبد بن طوق العنبري	قيودُها	125- فيبك
219	الطويل	المخيل السعدي	شديدُ	126- إذا المرء
253	البسيط	الأخطل	الوتدُ	127- وبالصريمة
275	المنسرح	أبو العلاء المعري	تعبدُها	128- أسهت
280	المنسرح	صخر الغي الهذلي	رمدوا	129- جاءت
298	الوافر	مجهول	الثريدُ	130- إذا ما الخبز
312	الطويل	مجهول	عمودُها برودُها	131- ومحمة لقينا
356	البسيط	أبي أمية الفضل بن عباس	وعدوا	132- إن الخليط
359	الوافر	أنس بن مدركة الخثعمي	يسودُ	133- عزمت

364	الطويل	جميل بثينة	يعودُ	134- ألا ليت
460	الطويل	المعلوط القريعي	يزيدُ	135- ورجَّ
466		الكميت	أبا عدُّها	136- يركضن
480	الكامل	عبدالله بن غنمة	بعيدُ	137- أأبي
26، 394، 432	الوافر	قيس بن زهير العبسي	زيادُ	138- ألم يأتيك
59	الطويل	مجهول	الوجدُ	139- تجلّدت
68	الوافر	خالد بن جعفر بن كلاب	أسيدُ	140- لعل الله
78	الطويل	الفرزدق	الأبعادُ	141- بنونا
92	البسيط	أبي عطاء السندی	بالمقاليدُ	142- لولا أبوك
117، 135	الطويل	الفرزدق	زيادُ	143- وماذا
136	الوافر	كثير عزة	العوادي	144- فإنك موشك
153	البسيط	مجهول	الجلدُ	145- إن اختيارك
166	الوافر	أحيحة بن الجلاح	جهدُ	146- فمن نال
192	الطويل	مجهول	للعهدُ	147- إذا كنت
201	الوافر	المتلمس	حمادُ	148- جماد
203	الطويل	مجهول	تشهدُ	149- وبالجسم
204	الطويل	مجهول	يدي	150- ومالام
218	الطويل	مجهول	عندى	151- تسليت
247	الكامل	جرير	رقادي	152- في خمس
59، 258، 461	البسيط	النابعة الذبياني	أحدُ الجلدُ	153- وقفت إلاّ الاوارى
269	الطويل	مجهول	بالوجدُ	154- إذا قلت
271	الطويل	طرفة	مُخلدي	155- ألا أيهذا

347 ، 333	المنسرح	الفرزدق	الأسد	156- يامن رأى
360	البسيط	النابعة الذيباني	السعد	157- والمؤمن
372	الطويل	دريد بن الصحة	أسود	158- فدافعت
408	البسيط	الفرزدق	تعد	159- ترفع
410	الكامل	الشريف الرضي	بالمزداد	160- إن الوفاء
426	الوافر	مجهول	أبي زياد	161- فلا والله
436	الطويل	دريد بن الصحة	بقعد	162- دعاني
441	الكامل	ابن ميادة	معاهد	163- وملكت
461	البسيط	النابعة الذيباني	يدي	164- ما إن
467	الكامل	الأعشى	بسواد	165- وكأنه
476	الوافر	المتنبي	بالتناد	166- أحاد
48	الطويل	لبيد بن ربيعة	مُضَرّ	167- ثمنى
431 ، 64	المتقارب	الأشعر الرقبان أوغيره	مُضَرّ	168- بحسبك
282	الطويل	مجهول	حجر	169- أبي علماء
363	الطويل	لبيد بن ربيعة	اعتذر	170- إلى الحول
439	المتقارب	أوس بن حجر	منهمر	171- وقتلى
473	الطويل	عمر بن حطان	مُضَرّ	172- فأصبحت
474	المتقارب	امرئ القيس	تنتظر	173- تروح
109	الطويل	امرئ القيس	أصبرا	174- أرى أم عمر
174	الطويل	ابن ميادة	بُحْرَا	175- تفاقدا
214	الطويل	مجهول	نُصْرَا	176- بنا عاذ
233	المتقارب	رجل من طيء	جهارا	177- أنفسا
300	البسيط	مجهول	مُنتَصِرَا	178- أية

317	الطويل	عروة بن الورد	أَعْذَرَا	179- عَجِبْتَ
326	المتقارب	أبو دؤاد	نَارَا	180- أَكَلَّ
329	الطويل	مجهول	أَتَعْذَرَا	181- وَإِنِّي لَأَسْتَحْي
347، 335	مجزوء الكامل	الأعشى	الجزاره	182- إِلَّا عُلاَلَة
346	البسيط	بجير بن زهير بن أبي سلمى	سَقَرَا	183- وَفَاق
346	الوافر	مجهول	الكفارَا	184- بِأَيِّ تَرَاهِم
361	الوافر	الراعى النميرى	الشعارَا	185- وَقَرَّبَ
364	الخفيف	أمية بن أبي الصلت	عَقِيرَا	186- فَاتَاهَا
404	الطويل	مجهول	تَذَكَّرَا	187- خَلَاَفَا
407	الوافر	ابن أحمر	تُعَارَا	188- وَرُبَّتْ
407	الطويل	عروة بن الورد	فَتَعْذَرَا	189- فِيسِرْ
434	الطويل	امرئ القيس	بِيقَرَا	190- أَلَا هَلْ
443	الطويل	الأسود بن يعفر	قَطَرَا	191- هَوَى
447	مجزوء الرمل	الأحوص الأنصارى	نَارَا	192- صَاح
456	الطويل	ذى الرمة	قَفَرَا	193- حَرَا جِيج
469	الطويل	مجهول	مُضْدَرَا	194- فَإِنْ رَشِيدَا
28	البسيط	الأخطل	هَجَرُ	195- مِثْلَ الْقَنَافِذِ
32	الطويل	الفرزدة	الْمَجْبُرُ	196- غَايَا
48	البسيط	مجهول	لَمْفَرُورُ	197- إِنَّ امْرَأَ
53	الوافر	عروة بن الورد	الْفَقِيرُ وَحَيْرُ	198- ذَرِينِي وَأَحْقَرِهِمْ
57	البسيط	مجهول	الْقَرَرُ	199- وَأَكْرَم
91	الكامل	جرير	يُرَارُ	200- لَوْلَا الْحَيَاءُ

93	البسيط	مجهول	حذرُ	201- لولا ابن أوس
119	الطويل	تأبط شرا	تصفرُ	202- فأبت
152	البسيط	الأخطل	دعرُ	203- اتخذوه
153	الطويل	مجهول	يتيسرُ	204- فدع
157	الطويل	مجهول	البدُر	205- كأن على
187	الخفيف	مجهول	فقيرُ	206- جد بعفو
204	الطويل	ذى الرمة	الجاذرُ	207- وتحت
228	الطويل	مجهول	السمرُ	208- علام
253	البسيط	ليد بن ربيعة	الذكرُ	209- لو كان
255	الخفيف	مجهول	الدبورُ	210- لدم
262	الطويل	مجهول	شفرُ	211- رأت
278	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	تنظرُ	212- وطرفك
279	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	تنظرُ	213- إذا جئت
284	الطويل	كثير عزة	منظرُ	214- أيادي
314	الطويل	الجون المحرزي	طائرُ	215- فمثلك
328	البسيط	الخنساء	إدبارُ	216- ترتع
328	البسيط	الخنساء	عارُ	217- ياصخر
329	الطويل	ذى الرمة	هوترُ	218- عشة
342	الطويل	تأبط شر	أجدرُ	219- هما خطبنا
362	الطويل	غسان بن ذهيل	جريرُها	220- لعمرى
405	البسيط	مجهول	قصرُ	221- إن ابن
425	الطويل	الأخطل	الزجرُ	222- قليل
426	الطويل	مجهول	آسيرُ	223- فأحسن

434	الطويل	مجهول	والأجرُ	224- ولكن أجرا
448	الطويل	النابعة الجعدى	ناصره	225- فقلت
462	الطويل	مجهول	فيكبرُ	226- يموت
468	البسيط	عبدة بن يزيد	وكارُ الدارُ	227- مامع ما كنت
475	البسيط	الخنساء	الدارُ	228- قذى
477	الوافر	دريد بن الصمة	صبرُ	229- لقد كذبتك
480	الطويل	رجل من ضباب	صريرُها	230- فأما الصدور
480	الطويل	أبو ذؤيب الهذلى	لا يضيرُها	231- فقلت
483	الطويل	ليلى الأخيلية	الدوائرُ	232- فأقسمت
54	الطويل	أبى عبدالرحمن محمد بن عبدالله العتي	النواضرِ	233- رأين
118	البسيط	عمر بن أحمد أو غيره	السَّكرِ	234- وقد جعلت
147	الطويل	مجهول	المجاورِ	235- وجارك
155	الطويل	الفرزدق	المشافرِ	236- فلو كنت
174	الطويل	جرير	الخضرِ	237- كسا
180	البسيط	النابعة الذيبانى	عمارِ	238- إذا تغنى
228	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكرى	عمرو	239- رأيتك
267	الطويل	مجهول	لفسادِ	240- لأستسهلن
299	السريع	الأعشى	ساخرِ	241- ياعجب
316	السريع	ذى الرمة	مقرورِ	242- أصهب
318	الخفيف	مجهول	إيسارِ	243- رب فى
331	الوافر	الإمام بن أقرم النميرى	الصقورِ	244- ولا الحجاج
334	السريع	الأعشى	الفاجرِ	245- أقول

344	الطويل	مجهول	صادورها	246- ثمر
356	الطويل	كعب بن زهير	للمسافر	247- ونار
366	الطويل	أذينة السلمي	شمري تحسر	248- أعزاي فإنك
380	الكامل	زهير بن أبي سلمى	القطر	249- لعب
393	البسيط	مجهول	بالجار	250- لولا فوارس
462	الكامل	أبو كبير الهذلي	معمري	251- فرأيت
469	الطويل	الأخطل	الغدر البكر	252- ولما رأى وصب
475	الطويل	الأسود بن يعفر	منقر	253- لعمر ك
490	الكامل	المسيب بن علس	لايدري	254- نصف

الزاي

328	السريع	مجهول	إوزا	255- كأن خزا
285	البسيط	المتنخل الهذلي	قنزير	256- قد حال
340	الطويل	الشماخ	حامز	257- فلما شراها

السين

275	الكامل	المتنبى	تميسا	258- بيضاء
449	الكامل	المتنبى	نسيسا	259- هذى
236	الكامل	مجهول	بلقيس	260- رشا
264	الوافر	أبوزبيد الطائي	شوس	261- خلا أن
293	البسيط	التملمس	السوس	262- آليت

297	البسيط	أمية بن أبي عائد أو غيره	والآس	263- لله يبقى
318	الطويل	مجهول	أشوس	264- ويندب
346	الوافر	أبوزيد الطائي	عبوس	265- معارود
357	الطويل	مجهول	آيس	266- ألا ليت
288	المديد	عبيدالله بن قيس الرقيات	ما أنس	267- ليتنى
			مختلس	268- كى لتقضي
404	المنسرح	طرفة بن العبد	الفرس	269- اضرب

الطاء				
314	الوافر	المتنخل المذلى	النياط الرياط	270- فإما تعرض فحور

العين				
246	السريع	السفاح بن بكير	الذراع	271- ياسيدا
413	الطويل	سابق اليربرى	تقع صنع	272- لا تخفرن كذاك
29	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	أربعا زعزعا	273- ألم تسأل إلى الشرى
156	الطويل	الراعى النميرى	فتسرعا	274- فلو أن حقّ
176	الوافر	القطامى	اتباعا	275- وخير
181	الوافر	القطامى	السباعا	276- فكرت
332	الطويل	الكحلبة اليربوعى	أصبعا	277- فأدرك
334	الطويل	مجهول	فأهجعا	278- أكابدها

358	البسيط	الأعشى	الشَّرْعَا	279- فكذبوها
422	الطويل	مجهول	فترفعَا	280- غدت
460	الطويل	جميل	تخدعا	281- فقالت
484	الوافر	القطامي	تباعا	282- رأينا
45	الطويل	ذو الرمة	الجراشعُ	283- طوى
48	الكامل	عبد بن الطيب	تصدّعوا	284- فبكى
75	الطويل	مجهول	أقاطعُ	285- خليلي
433 ، 87	الوافر	عبيده بن ربيعة	يستطاعُ	286- فلا تطمع
113	البسيط	عباس بن مرداس	الضَّبْعُ	287- أبا خراشة
136	البسيط	زهير بن أبي سلمى	يقبُ	288- حتى إذا
191	الطويل	الخرمى	أوسعُ	289- ولو شئت
261	الطويل	حسان بن ثابت	شافعُ	290- فإثمهم
269	الطويل	جميل بثينة	يجزعُ	291- جزعتُ
292	الطويل	الفرزدق	الزعازعُ	292- ومنا الذى
295	الطويل	الفرزدق	الأصابعُ	293- إذا قيل
300	الطويل	امرئ القيس	مصارعُ	294- ألا يالقومى
340	الطويل	ذو الرمة	نواضعُ	295- تخللن
394	المختار	مجهول	تطلُعُ	296- وأمسوا
423	الطويل	مجهول	قطيعُ	297- على عن
437	الطويل	زيد بن رزق	تدفعُ	298- أتجزع
449	الخفيف	مجهول	خداعُ	299- لا يغرنكم
457	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	فودّعوا	300- فأجبتها
485	الطويل	مجهول	ترقعُ	301- رأيتك

147	الوافر	مرداس بن حصين	الصداع	302- كأن دريئة
331	الطويل	الصلتان (قثم بن خبية من بني عبدالقيس)	مجاشع	303- أرى
347	الطويل	مجهول	الضرع	304- سقى
359	الوافر	مجهول	ناعي	305- إذا ما كنت
371	الطويل	مجهول	مذرع	306- ألكنى
395	البسيط	مجهول	تدع	307- هجوت
424	الطويل	مجهول	المقتع	308- بكاء للقوة
449	الطويل	مجهول	بلقع	309- أردت
465	الوافر	الشماع	المضيع	310- أعائش

الفاء				
84	الطويل	منذر بن درهم الكلبي	عارف	311- فقالت
90	المنسرح	قيس بن الخطيم أو غيره	مختلف	312- نحن بما
251	الطويل	الفرزدق	مجلف	313- وعض
260	الطويل	بشر بن حازم	تختلف	314- أضحت
305	الطويل	مسكين الدرامي	نفائف	315- نعلق
343	البسيط	جرير	الرّصف	316- تسقى
360	الطويل	مرزد بن ضرار	زائف	317- ومازودن
362	الطويل	الخطيئة	تنوف	318- إليك
460	الطويل	أوس بن حجر	عارف	319- فأمهله
482	الطويل	لقيط بن زرارة أو غيره	عارف	320- فحالف
258	البسيط	حراش الهذلي	بالغرف	321- أمسى
266	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلابية	الشفوف	322- ولبس

287	الوافر	عمران بن حطان أو غيره	عجاف	323- وإن يعرين
-----	--------	-----------------------	------	----------------

القاف				
209	الوافر	أبو العميل	لصوقا	324- تخبرنا
339، 231	الكامل	القطامي	المستقى	325- تولى
286	المنسرح	أعرابي	الحلقة	326- لن يغب
454، 442	الرمل	مجهول	رنقا وتقى	327- فلئن للقد
240	البسيط	جرير	منطيق	328- والتغلييون
354	الطويل	مجهول	رواهقة	329- ولم يرتفق
426	الطويل	مجهول	لاحق	330- وأكفيه
437	الطويل	حميد بن ثور	تروق	331- أبي الله
478	البسيط	مجهول	الورق	332- إماما مشيف
75	الطويل	مجهول	شارق	333- سرينا
304	الكامل	مجهول	المحرق	334- هلا سألت
365	الكامل	جبار بن سلمى بن مالك	الإحماق	335- يافراً
414	الطويل	مجهول	تطرق	336- نوائب
422	الطويل	ذو الرمة	المشارق	337- وهيف
424	الطويل	امرئ القيس	وترتقى	338- ورحنا
458	الوافر	مجهول	العتيق	339- أما والله
459	الوافر	المفضل البكري	سحوق	340- حموم
483	البسيط	تأبط شرا	ميثاق	341- تالله آمن
491	الطويل	سلامة بن جندل السعدي	يمزق	342- ولولا

الكاف				
216	المتقارب	مجهول	ملوكا	343- تعيّنا
263	الطويل	الأعشى	عيالكا	344- خلا الله
318	الطويل	مجهول	بمالكا	345- يقولون
54	الطويل	مجهول	مدرك	346- فأدركنه
142	البسيط	ابن المعتز	طوباك	347- مرّت بنا
423	الطويل	مجهول	شمالك	348- فقلت

اللام				
409	الرملي	علقة الفحل	خَصَلْ	349- لو يشأ
42	البسيط	مجهول	بَطَلَا	350- ماعاب
49	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	إبقالها	351- فلا مزنة
54	الكامل	مجهول	ذليلاً	352- نصروك
57	المتقارب	عمرة أو جنوب أخت عمر بن العجلان	شمالا	353- لقد علم
78 ، 88	الكامل	مجهول	الأحوالا	354- نحالي لأنت
91	الوافر	المعري	لسالا	355- يذيب
111	البسيط	النعمان بن المنذر	قيلا	356- قد قيل
112 ، 185	الكامل	الراعي الميمري	حميلا	357- أزمان
133 ، 272	الطويل	عامر بن جوين الطائي	أفعلة	358- فلم أرى
149	المنسرح	الأعشى	مهلاً	359- إن محلا
152	الطويل	الأخطل	فمشلأ	360- سوى
162	الوافر	أبو طالب أو غيره	تبالا	361- محمد
206	البسيط	رجل من طي	الأملا	362- ياصاح

233	البسيط	مجهول	اشتعلًا	363- ضيعت
247	المقارب	عباس بن مرداس	كميلا	364- على أننى
273	الوافر	ذو الرمة	الجبالا	365- وحقّ
273	الطويل	أبو طالب	وائل	366- لقد خفت
280	البسيط	عدى بن زيد	سألا	367- اسمع
337	الكامل	مجهول	نوالا	368- الودّ
343	المنسرح	الأعشى	مانجلا	369- أنجب
476، 353	البسيط	المتنبى	عدلا	370- أخيا
358	الكامل	الأحطل	الأغلا	371- أبى
371	الطويل	عمر بن شأس	عزلا	372- ألكنى
448	البسيط	مجهول	نخذولا	373- إن الألى
475	الكامل	الأحطل	نخبالا	374- كذبتك
479	البسيط	مجهول	فعلا	375- إن تدعّ
483	المقارب	الخنساء	مالها	376- يد الله
490	البسيط	أمية بن أبي الصلت	محللا	377- فاشرب
43، 41	الطويل	النابعة الذبياني	القنابل	378- وكانت
61	الطويل	السموأل	جميل	379- إذا المرء
79	الطويل	الكبيت	المرز	380- فإرب
103	الطويل	السموأل	جهول	381- سلى
111	البسيط	العين المنقرى	الجبل	382- لا يأسن
131	الطويل	عنتره	حلائله	383- هممت
137	الطويل	زهير بن أبي سلمى	الأسافل	384- بأوشك
142	الكامل	مجهول	الأول	385- ليت الشباب

148	الطويل	مجهول	بلا بله	386- فلا تلحنى
153	الطويل	بكر بن غالب	جليل	387- ألا ليت
156	الطويل	أمية بن أبي الصلت	أعزل	388- ولكن
177	البسيط	المتنخل الهذلي	الفضل	389- السالك
219	الكامل	مجهول	سبيل	390- مشغوفة
242	المتقارب	الكميت بن زيد	تكمل	391- وما أنت
259	الطويل	الأخطل	حرمل	392- فرايبة
260	الطويل	الفرزدق	عامله	393- وبنت
267	الكامل	المقنع الكندي	قليل	394- ليس
273	الطويل	مجهول	يعادله	395- وهم
275	الطويل	المتنبى	يقولها	396- بدائع
280	الطويل	أوس بن حجر	تأمل	397- يقلب
287	الطويل	حندج بن حندج	صول	398- ما أقدر
287	البسيط	كعب بن زهير	تنويل	399- أرجو
293	البسيط	مجهول	العمل	400- استغفر
312	الطويل	الشنفرى	يتنبل	401- ليلة
315	البسيط	بعض الطائيين	أصيل	402- إن يشن
318	الطويل	مجهول	سبيل	403- مناعة
343	الوافر	أبي حية النميرى	يزيل	404- كما خط
357	الطويل	الخطيئة	بسالها	405- وأحلى
370	الطويل	أبي حية النميرى	يوصله	406- إذا ريدة
422	البسيط	القطامي	قبل	407- فقلت
427	الطويل	الشنفرى	تفعل	408- لنن كان

431	الطويل	الشنفرى	أَعَجَلُ	409- وإن مُدَّتْ
447	الوافر	الأعلم الهذلى	يُولُ	410- فشايغ
450	الكامل	مجهول	قليلُ	411- ياعمرو
467	الطويل	ابن هرقة	متضائلُ	412- كما ما امرؤ
477	الطويل	ذو الرمة	خيالُها	413- فحاض
484	الطويل	النمر بن تولب	المنخلُ	414- وقولى
69	الطويل	امرؤ القيس	تمثال	415- فيارب
69	الخفيف	الأعشى	أقيال	416- رب رفد
70	الطويل	امرؤ القيس	جَلَجَلِ	417- ألا ربَّ
483، 106	الطويل	امرؤ القيس	أوصالى	418- فقلتُ
108	السريع	مجهول	بمشغول	419- عدو
136	الكامل	عبد قيس أو عبدالله بن خفاف	فاعجل	420- أبني
146	الطويل	امرؤ القيس	معول	421- وإن شفاءً
156، 155	الطويل	عدى بن زيد	بال	422- فليت دفعت
163	السريع	امرؤ القيس	واغل	423- فالיום أشربُ
164	السريع	امرؤ القيس	شاغل واغل	424- حلت لي فالיום أَسْتَمِي
176	الطويل	امرؤ القيس	اذلال	425- وصونا
177	الطويل	امرؤ القيس	تحلل	426- ويومًا
199	الوافر	لبيد العامري	الدخال	427- فأرسلها
218	الطويل	طليحة بن خويلد الأسدي	جبال	428- فإن تكن
436، 224	البسيط	رجل من طيء	وَكِلِ	429- كائن
246	الطويل	امرؤ القيس	ريذبل	430- فيالك

293	الكامل	عنتره	المأكِل	431- ولقد أبيت
308	الطويل	امرؤ القيس	مُعَجِّل	432- فظلّ
310	المتقارب	مجهول	مُنَمِّل	433- وما كنت
312	الطويل	امرؤ القيس	ليبتلى	434- وليلٍ
314	الطويل	امرؤ القيس	مُغِيل	435- فمثلك
316	الخفيف	جميل بثينة	جلله	436- رسم
326	الكامل	حسان بن ثابت	السلسل	437- تسقون
330	الخفيف	كثير عزة	الرقال	438- حزيت
331	الطويل	النابعة الذيباني	ذائلي	439- وكل صموت
336	الطويل	مجهول	والقتل	440- لقد ظفر
341	الطويل	مجهول	الأجادل	441- عتوا
342	الطويل	مجهول	بعسيل	442- فرشني
354	البسيط	أبو محلم السعدي	حمال	443- ألا فتى
360	الرمل	عبيد الأبرص	الشمال	444- مثل سحق
364	الكامل	مجهول	أفعل	445- قالت
377	الطويل	امرؤ القيس	مزمل	446- كأن بثيراً
384	الكامل	أبو كبير الهذلي	يُحَلِّل	447- حملت
395	الطويل	امرؤ القيس	بأمثال	448- ألا أيها
405	السريع	مجهول	وائلي	449- ياراكبا
409	الكامل	عبدقيس بن خفاف	فتجمل	450- استغن
413	الطويل	ذو الرمة	تؤهل	451- فأضحت
421	الطويل	مزاحم العقيلي	مجهل	452- غدث
428	الخفيف	بشار بن برد	نزالي	453- وإذا الحرب

431	الطويل	امرؤ القيس	نبّال	454- وليس
431	البسيط	الفرزدق	الجدل	455- ما أنت
433	الطويل	مجهول	السهل	456- ما أنت
449	الخفيف	رجل من طيء	بالإجزال	457- ذى دعى
449	الخفيف	مجهول	سبيل	458- ذا ارعواء
456	الطويل	مجهول	واحتفالها	459- وكلّهم
464	الطويل	الأحوص الأنصاري	غافل	460- ويلحيني
470	الكامل	تميم بن مقبل	بنيال	461- فإذا وذلك
470	الطويل	أبو كبير الهذلي	لم يفعل	462- فإذا وذلك
473	الطويل	امرؤ القيس	مكلّل	463- أحار

الميم				
121	السريع	حسان بن ثابت	العظام	464- من خمر
434	بجزوء الكامل	المرقش	بدائم	465- وكذاك
459	الطويل	صريم اليكشري أو غيره	السلم	466- ويوما
466	المتقارب	الأعشى	ندم	467- كما راشد
57	الطويل	بشار بن برد	دما	468- إذا ماغضبنا
111	الكامل	للي الأخلبة	مظالم	469- لا تقن
162	السريع	عمر بن خميئة	أعمامها	470- تذكرت
229	الطويل	الحصين بن حمام	الدم	471- فلسنا
234	الطويل	مجهول	مدما	472- إذا المرء
268	الوافر	زياد الأعجم	تستقيما	473- وكنت
330	الطويل	أوس بن حجر	حذيما	474- فهل لكم

340	المتقارب	الأعشى القيسي	حَمَّ	475- وأما إذا
344	الطويل	عمرة الخثعمية	فدعاهما	476- هما أخوا
354	الطويل	مجهول	مُعظما	477- هم القائلون
370	الوافر	يزيد بن عمرو بن الصعق	الطعاما	478- ألا من
370	الوافر	الأعشى	مداما	479- بآية
477	المتقارب	النمر بن تولب	يعدما	480- سقته
479	الطويل	مجهول	نادما	481- من لايزل
33	الخفيف	مجهول	بومُ	482- إن من صاد
48	الوافر	جرير	وَشَامُ	483- لقد ولد
53	المتقارب	أمية بن أبي الصلت	أَلَوَمُ	484- يلومونني
68	الوافر	مجهول	شريمُ	485- لعل الله
124	الطويل	مؤرج	تنامُ	486- وقد جعلتُ
135	الوافر	مجهول	لئيمُ	487- فأما كيّس
147	الطويل	صالح بن عبد القدوس	أَعْلَمُ	488- وإن عناءً
267 ، 8	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	عَظِيمُ	489- لآتته
203	مجزوء الوافر	كثير عزة	وَشَمُ	490- لعزة
253	الطويل	ذو الرمة	بغاهُها	491- أُنِيختُ
258	السط	شاعر ثممي	اللَّحْمُ	492- لست
259	الطويل	ضرار بن الأزور الأسدي	المصمّمُ	493- عشيّة
294	الوافر	جرير	حرامُ	494- تمرّون
300	الخفيف	مجهول	فليمُوا	495- حُبَّ
321	البسيط	زهير بن أبي سلمى	عَدِمُوا	496- حتى تأوى
334	الطويل	مجهول	مشومُ	497- وإن زمانا

373	البسيط	الحطيئة	قَسَمُ	498- لا يصعب
431	الطويل	الرقاص الكلي	دعائمُ	499- بحسبك
448	الطويل	ذو الرمة	غرامُ	500- إذا هملت
456	البسيط	ذو الرمة	مهمومُ	501- مازال
458	الطويل	المسيب بن علس	مُظْلَمُ	502- فأقسم
480	الطويل	الأسدي	ظالمُ	503- بني ثعل
486	الطويل	مجهول	راغمُ	504- وأقسمت
491	السريع	ابن الرومي	تعظيمُ	505- والله
495	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	خُصُومُ لذميمُ	506- حسدوا كضرائر
433 ، 87	الطويل	الفرزدق	بدائم	507- يقول
92	الطويل	الزبير بن العوام	أتلعنم	508- ولولا بنوها
103	البسيط	مجهول	المحرم	509- لا طيب
109	الوافر	الفرزدق	كرام	510- فكيف
119	الكامل	عنتره	المكرم	511- ولقد
205	الكامل	قطري بن الفجاءة	لحام	512- لايركنن
207	الطويل	الفرزدق	كلام	513- على حلفة
208	الطوي	الفرزدق	ومقام	514- ألم ترني
216	الكامل	طرفه	تقمي	515- فسقي
295	الكامل	مجهول	الأعلام	516- وكريمة
319	الطويل	مجهول	المراجيم	517- وبن لأطوى
331	البسيط	الحطيئة	سلام	518- فيه الرماح
336	الطويل	الفرزدق	الحوائم	519- أبأنا

337	البسيط	مجهول	رَجِمَ	520- ليس الإخلاء
344	الطويل	مجهول	العَزَمَ	521- نرى أسهما
345	الكامل	الفرزدق	مقسِمٍ	522- ولئن حلفت
356	المنسرح	النابغة الجعدي	تَقِمَ	523- إنك أنت
362	الطويل	مجهول	لَائِمٍ	524- فإن قريش
363	البسيط	مجهول	الأممِ	525- ياعجبا
369	الطويل	الفرزدق	العمائمِ	526- ونطعنهم
379	الطويل	الأخطل	المتضاجِمِ	527- جزى
385	الطويل	جرير	بنائِمِ	528- لقد لمتنا
412	الطويل	مجهول	للرحِمِ	529- لعل
416	الكامل	إبراهيم بن هرمة	وإن لم	530- احفظ
417	الكامل	مجهول	وإن لم	531- وعليك
422	الكامل	قطري بن الفجاءة	وأمانى	532- ولقد أراى
435	الكامل	حسان بن ثابت	بَسَامِ	533- تبت
440	الكامل	النابغة الجعدي	رَغْمِي الظَلَمِ	534- لولا ابن إلا كمعرض
443	الكامل	عنتره العبسي	مُؤَوِّمٍ بالفمِ	535- وكأثما هرَّ
445	الوافر	مجهول	الخلومِ	536- أمير
452	البسيط	زيد الخيل	الأكمِ	537- سائل
457	البسيط	ساعدة بن جؤية	ندِمِ	538- ياليت
467	المنسرح	المهلهل بن ربيعة	بدمِ	539- لوبأ بانين

468	الطويل	أبو خراش الهذلي	لحم البكم	540- لعمر ولحم
488	الخفيف	مجهول	الكريم	541- كيف

النون

467	الوزن غير مستقيم	نسب لعدى بن زيد العبادى	نحن تكونون	542- كما أنتم
467	مجزوء الرمل	عدى بن زيد العبادى	كنا تكونون	543- لكما كنتم
75	البسيط	مجهول	قطنا	544- أقاطن
78	الفرج	عروة بن أدينة	أينا	545- سليمى
145	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	ألو مهنة فقلت إنه	546- بكر ويقلن
187	البسيط	بشامة بن خرن النهشلى	يشرينا	547- إنا بني
240	الكامل	أبو طالب	دينا	548- لقد علمت
273	الرمل	مجهول	المنحنى	549- انظرا
305	الطويل	مجهول	وهنا	550- متى عذتم
332	المتقارب	مجهول	فحيننا	551- أبيتن
406، 357	البحر	مجهول	العيننا	552- يا حب
359	البسيط	بشامة بن خرن النهشلى	فاسقينا	553- إنا عيونك
383	الوافر	الراعى النميرى	والعيونا	554- إذا ما
410	البسيط	لقيط بن زرارة	شيانا	555- تامت
428	المتقارب	أبو محمد اليزيدى النغوى	مجانينا لكانوا كنا	556- شكوتهم فتولا
435	الكامل	كعب بن زهير	إيانا	557- فكفى

441	الوافر	عبدالشارق أو سلمة الجهني	فارتمينا	558- فلما
461	الوافر	فروة بن مسيك	آخرينا	559- فما إن
484	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	تكونه	560- تنفك
485	الوافر	عمر بن كلثوم	تشتموننا	561- نزلتم
487	البسيط	قريط بن أئيف	شيانا لانا	562- لو كنت إذا لقام
488	المتقارب	مجهول	يمينا	563- فأصبحن
105	الخفيف	مجهول	مُبينُ	564- صاح
154	الخفيف	أبو طالب	المخزونُ المنونُ	565- ليت شعري أى شيء
409	الكامل	مجهول	جبنُ	566- وإذا نطاوع
424	الطويل	امرؤ القيس	دفينُ	567- على كالخفيف
70	الوافر	جحدر بن مالك	البنانِ	568- فإن أهلك
70	الطويل	رجل من أزد السراة	أبوانِ	569- ألا رب
80	البسيط	مجهول	يريني	570- عندي
89	الطويل	مجهول	دنفانِ	571- خليلي
96	الطويل	الفرزدق	يلتقيانِ	572- تمنوا لي
126	الوافر	عمران بن حطان	عسانِ	573- ولي نفس
140	الوافر	النمر بن تولب	تدني	574- ألا ياليتني
158	المزج	مجهول	حُقانِ	575- وصدرا
166	الوافر	الأعشى أو غيره	داعيانِ	576- فقلت
254	الوافر	عمر بن معدى كرب	الفرقدانِ	577- وكل أخ
255	الطويل	أبونواس	الدَّحُونِ	578- لمن طلل

264	البسيط	الفرزدق	والدين	579- حاشا
285	الوافر	مجهول	لو ائى	580- ولست
285	الوافر	رجل من تغلب	غين	581- كأتى بين
296	الطويل	مجهول	فثمان	582- فقال لى
297	البسيط	ذو الأصبع العدواني	فتخزوني	583- لاه ابن عمك
319	الخفيف	مجهول	الأحزان	584- إن عمرا
329	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	كفاني	585- لاتلمنى
337	البسيط	مجهول	بغنى	586- إن يغننا
338	البسيط	مجهول	العلى	587- المال
339	الطويل	الفرزدق	الشفتان	588- ولو سئلت
361	الطويل	رجل من طيء	يمان	589- علا
367	الوافر	النمر بن تولب	جحن	590- سقية
373	المتقارب	مجهول	ينشئ	591- محياه
396	الطويل	مجهول	فتيان	592- أباخالد
410	الخفيف	مجهول	مكان	593- لوتعد
428	الخفيف	أبو محمد اليزيدى اللغوى	مشركان	594- لاتلمنى
475	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	بثمان	595- لعمر ك
478	الوافر	المتقرب العبدى	سمي تتقين	596- فاما أن والآ
479	البسيط	كعب بن مالك	مثالان	597- من يفعل

الماء				
434	المتقارب	مجهول	قواة	598- لعمرك
152	الطويل	جميل بثينة	لعلها	599- أتون
436، 224	الوافر	القحيف العقيلي	متهاها	600- فما رجعت
304	الوافر	عباس بن مرداس	سواها	601- أكر
371	البسيط	مزاحم بن عمر السلولى	تثنيها	602- بآية

الواو				
154	الطويل	يزيد بن الحكم	مرتوى	603- ليت كفافا

الياء				
255	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلى	الحميرى العصى	604- عرفت على أطرقا
485	المتقارب	أبو ذؤيب الهذلى	نسى	605- وأنسى
26	الطويل	سحيم عبد بنى الحسحاس	ناها	606- عميرة
57	الطويل	سوار بن المضرب	راضيا	607- إذا كان
205	السريع	مجهول	باقيا	608- ما حم
215	الخفيف	مجهول	عليّا	609- ضاحكا
217	الطويل	مجهول	ولائيا	610- وصلت
247	الطويل	سحيم عبد بنى الحسحاس	ورائيا	611- فأشهد
284	الطويل	جميل بثينة	كما هيا	612- أحاذر
308	الطويل	زهير بن أبى سلمى	جائيا	613- بدا الى
432	الطويل	مجهول	وسربالئة	614- مهمالى

463	الطويل	زهير بن أبي سلمى	غاديا	615- أرائى
377	الوافر	الخطيئة	بسيّ	616- فإياكم

الألف اللينة				
166	الطويل	متمم بن نويرة	بَكى	617- على مثل
470	الكامل	الرخيم العبدى	عَصَى	618- كنا

أنصاف الأبيات

353	الطويل	مجهول	قفأ عند - مما تعرفان - ربوع
-----	--------	-------	-----------------------------

الأرجاز

الصفحة	القائل	الرجز	
الألف			
312	رؤية	وبلد مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه	1
111	مجهول	ولد شولا فإلى إتلائها	2

الباء			
315	رؤية	بل بلد ذى سعدو أصباب قد بكرت بالنوم أم عتاب	3
330	مجهول	صبحن من كاظمة الخصى الحرب يحملن عباس بن عبدالمطلب	4
88	رؤية	أم الحابس لعجوز شهرية ترضى من اللحم بعظم الرقبة	5
427	العجاج	وأم أو عال كهأ أو أقربا	6
486	أبو النجم العجلي	أوصيك أن يحمذك الأقارب ويرجع المسكين وهو خائب	7
176	رؤية	من انتب برداة كل مقاس وقد تطويت انطواء الخضب	8
344	مجهول	ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدنا قهر - وجد - صب	9
316	سور الذئب أو غيره	بل حوز تيهاء كظهر الحففت قطعتها إذا مها بعوفت	10

68	مجهول	علّ صروف الدهر أو دولاتها يُدِنُنَا اللَّمَّة من لَمَاتِهَا	11
489	مجهول	مالي لا أُنْقِى على علاتي صباحي غائقي قيلاتي	12

الجيم

423	رجل من بني سعد	جرت عليها كل ريح سيهوج من عن يمين الخط أو سماهيج	13
434	الناغة الجعدى	نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف وندعو بالفرج	14
438	سويد بن أبي كاهل	أنا أبوسعد إذا الليل دجا يخال في سواده يرند جا	15
462	العجاج	بل ما حاج أحزانا وشجوا قد شجا	16

الحاء

347	مجهول	مه عاذلى فهائمالن أبرحا يمثل أو أحسن من شمس الضحى	17
-----	-------	--	----

الدال

34	الزباء	مالدجمال مشيها وثيدا أجندلا يحملن أم حديدا	18
178	رؤية	يعجبه السخون والبرود والنمر حبا ماله مزيد	19

20	أَسْتَقَى إِلَّا لَهُ عُدَّوَاتِ الْوَادِي وَجُوفِهِ كُلُّ مُلِثٍ غَادِي كُلُّ أَحْشَ حَالِكِ السَّوَادِ	رؤية	60
21	إِلَى كِنَاسٍ - كَانَ مُسْتَعِيدَهُ	غيلان بن حريث	109
22	مَا كَانَ إِلَّا طَلَقٌ إِلَّا هَمَادُ وَكُرْنَا بِالْأَعْرَبِ الْجِيَادُ حَتَّى تَحَاجِزُنْ عَنِ الذَّوَادِ تَحَاجِزُ الرِّى وَلَمْ تَكَادِ	رؤية	406

الرءاء

23	مَنْ أَمَتْ يَوْمِي مِنَ الْحَوْتِ أَفْرُ أَيُّومٍ لَمْ يَقْدِرْ أَمْ يَوْمٍ قُدِرْ	الحارث بن منذر أو غيره	402
24	فِي بئرٍ لَاحُورٍ سَرَى وَمَا شَعُرُ بِإِفْكَهِ حَتَّى رَأَى الصَّبْحَ جَشُرُ	العجاج	465
25	مَا لِحَبِّ جَلْدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيُجْبِرَا	مجهول	305
26	الْأَكْلُ الْمَالُ الْيَتِيمُ بَطَرَا يَأْكُلُ نَاراً وَسَيَصْلَى سَقَرَا	مجهول	338
27	وَمَا أَنْوَمَ الْبَيْضُ إِلَّا تَسْخَرَا وَقَدْ رَأَيْنِ الشَّمْطَ الْقَفْنُودَرَا	أبو النجم العجني	465
28	لَمَّا رَأَيْتَ نَبْطًا أَنْصَارَا شَمَرْتَ عَنْ رَكْبَتِي الْإِزَارَا كَنتَ لَهَا مِنَ النَّصَارَى جَارَا	مجهول	489

29	قلت لبواب لديه دارها تذن فلان حموها وجارها	منظور بن مرثد الغنوي	165
30	من كان لا يزعم أني شاعر فیدن مني تنهه المزاجر	مجهول	166
31	لم يغذها الرسل ولا أسارها إلا طرى اللجم واستجزارها	غيلان بن حريث	260
32	هاتكته حتى انجلت أكاره وانحسرت عن معرفي نكراؤه	رؤية	357
33	آبك أيه بي أو مصدري من حمر الجلة جأب حشور	مجهول	304
34	ياقاسم الخيرات وابن الأخير ماساسنا مثلك من مؤمر	رؤية	362
35	جاري لا تستكري عذيري سيري وإشفاقي على بعيري	العجاج	448

الزاي			
36	إن العجوز خبة جروزا تأكل مافي مقعدها ققيزا	مجهول	140

السين			
37	في حميا بغية تفجس ولا يزال وهو ألوى أليس	مجهول	107
38	وبلدة ليس بما أنيس إلا اليعافير وإلا العيس	جران العود النميري	259 ، 313

39	وحلق الماذى كالقوانس فداسهم دوس الحصيد الدائس	عمر بن كلثوم	341
----	--	--------------	-----

الشين			
40	عاذل قد أولعت بالترقيش إلى سرا فاطرقى وميشى	رؤبة	448

الصاد			
41	يادهر أم ماكان مشى رقصا بل قد تكون مشيتى توقصا	مجهول	457

الضاد			
42	كلاهما أجد مستريضا	مجهول	83

العين			
43	قد طرقت ليلي ليل هاجعا ياليت أيام الصبا رواجعا	العجاج أو رؤبة	141 ، 142 ، 150
44	أما ترى حيث سهيل طالعا بجما يضىء كالشهاب لا معا	مجهول	369
45	يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع	جرير بن عبدالله البجني	479

الفاء

46	كَأَنَّ أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلما محرّفا	محمد بن ذؤيب العماني	140
47	قد يكسب المال الهدان الجافي بغير لاعصف ولا اصطراف	العجاج	465

القاف

48	لوّحها من بعد بدن وسنق تضميرك السابق يطوى للسبق	رؤبة	178
49	لواحق الأقرب فيها كاللقق	رؤبة	439
50	وأسعدنه ربنا لا تشقه ولا على النار تسلط رقه	مجهول	318

الكاف

51	تقول بنى قد انى اكا يا أبى علك أو عساكا	رؤبة	126
52	يا ابن الزبير طالما غصيك وطالما تمنيتنا إليك	رجل من حمير	128
53	ابيت امرى وتبني تدنكى وجهك بأنسك والعنبر الذكى	مجهول	161

اللام

54	فصيروا مثل كعصف مأكول	رؤبة	439
----	-----------------------	------	-----

113	مجهول	أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقالك أو حمالا أو ثلة من غنم إمالا	55
319	مجهول	يارب عنا غمرة جلاها	56
406	مجهول	ويها فداء لك يا فضال أجره الرمح ولا تهاله	57
421	غيلان بن حريث	باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع أجواز الفلا	58
427	رؤية	فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهـن إلا حاظلا	59
70	أبومروان أو غيره	يارب يوم لى لا أظلل أر مض من تحت وأضحى من عل	60
108	أم عقيل بن أبي طالب	أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليـل	61
233	مجهول	ونارنالم ير ناراً مثلها قد علمت ذاك معد كلها	62
363	عبدالله بن رواحة	يازيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل	63
379	العجاج	كأثر سحج العنكبوت انرمـل على درا قلامة المهـدل ستور كتان بأيدي عـزل	64

الميم			
334	مجهول	علقت آمالي فعمّت النعم تمثل أو أنفع من وبل الديم	65
417	مجهول	يا ربّ شيخ من لكيز ذى عنم أجالح ولم يشمط وقد كاد ولم	66
30	مساور العبسي أو غيره	قد سالم الحيات منه القدماء الأفعوان والشجاع الشجعا	67
32	مساور العبسي أو غيره	هممن في رجليه حتى هو ما ثم اغتدين واغتدى مسلما	68
120	رؤبة	أكثر في العدل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما	69
162	مجهول	والأرض أورثت بني آداما ما يغرسوها شجرا أياما	70
279	رؤبة	لا تظلموا الناس كما لا تظلموا	71
315	رؤبة	بل بلد مثل العجاج قتمه لا يشتري كتانه وجهرمه	72
45	مجهول	ما برئت من ريبة وذم من حربنا إلا بنات العيم	73
279	رؤبة	لا يستم الناس كما لا ينتم	74
345	مجهول	كأن بردون - أبا عصام زيد حمار دق باللحام	75
424	العجاج	يضحك عن كالبرد المنهم	76

النون

77	قالت بنات العم ياسلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن	رؤية	113
78	تسلأ كل حرة نخيئ وإنما سلأت عكتين ثم تقولى اشترلى قرطين	مجهول	162
79	تأخير من كان ومن يكون إلا النبی الطاهر الميمون	أبو نواس	256
80	وصاليات ككما يؤثفين	خطام المجاشعي	423
81	أمهر منها حية ونينان	جزء بن ضرار	443
82	أهل عرفت الدار بالغرين	خطام المجاشعي	452
83	إذ لايزال قائل أبى أبى هو ذلة المشاة عن ضرس الذين	ابن هرمة	455
84	ضربا طلفحا فى الطلى سخينا	مجهول	489

الماء

85	إن أباه وأبا أباه قد بلغا فى المجد غايتاهما	أبو النجم أو رؤية	144
----	--	-------------------	-----

الياء

86	وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها إنسى	العجاج	263 ، 313
----	---	--------	-----------

الألف اللينة			
84	مجهول	يشكو لى جملى طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى	87
133	رؤبة	رسم عفا بعد ما قد امحى قد كان من طول البلى أن يمصحها	88
395	بعض بنى حنيغة	قال لها من تحتها وما استوى هزى إليك الجذع يحنيك الجنى	89

فهرس الأعلام

الأبدي : 263

أبي : 151 ، 477

الأخفش (أبرالحسن) : 14 ، 38 ، 61 ، 67 ، 68 ، 75 ، 82 ، 87 ، 92 ، 96 ،
127 ، 128 ، 154 ، 162 ، 173 ، 194 ، 208 ، 210 ، 213 ، 250 ، 269 ،
270 ، 275 ، 299 ، 301 ، 306 ، 320 ، 351 ، 352 ، 364 ، 383 ، 393 ،
442 ، 458 ، 462 ، 470 ، 471 ، 472 .

الأخطل : 29 ، 259 .

أحمد بن حمدان (أبو غانم أو أبو حاتم) : 350

أحمد محمد شاكر : 270 ، 396 .

الأحمر : 320 .

الأزهرى : 47 ، 88 ، 95 ، 199 ، 241 ، 334 .

أبو الأسود الدؤلى : 267 ، 495 .

الأشتمونى : 60 ، 241 ، 275 ، 284 ، 310 ، 311 .

الأصمعى : 286 ، 372 ، 383 ، 385 .

ابن الاعرابى : 7 ، 143 ، 413 .

الأعشى : 149 .

الإمام الشافعى : 134 ، 162 ، 182 ، 272 .

الألوسى : 17 .

امرى القيس : 146 ، 324 .

الأمير : 277 ، 401 .

ابن الأنبارى (أبو بكر) : 217 ، 286 ، 346 ، 351 ، 412 .

- الأنباري (الكمال) : 6 ، 9 ، 14 ، 15 ، 78 ، 133 ، 199 / 234 ، 271 ،
 299 ، 301 ، 310 ، 311 ، 350 ، 375 ، 380 ، 382 ، 394 ، 453 ، 482 .
 الأهدل : 202 . .
 البحترى : 275 .
 بدرالدين (ابن الناظم) : 171 .
 البراء بن عازب : 481 .
 ابن برهان : 212 ، 217 ، 468 .
 البزار : 55 .
 بشر : 429 .
 بشر بن أبي حازم : 260 .
 البطليوسي : 42 ، 143 .
 البغدادى : 120 ، 124 ، 380 ، 412 ، 487 .
 أبو البقاء العكبرى : العكبرى
 أبو البقاء الكفوى : 5 .
 البقرى : 73 .
 أبوبكر البيضاوى : 13 .
 أبوبكر الصديق رضى الله عنه : 7 .
 أبوبكر بن طاهر : 458 .
 التبريزى : 378 .
 التهانوى : 3 .
 أبا ثروان العكللى : 347 .
 ثعلب (أبو العباس) : 83 ، 393 .
 الجاحظ : 467 .
 أبو الجراح : 384 .
 جران العود النميرى : 258 .

الجرمي : 13 ، 146 ، 232 ، 266 ، 283 ، 302 ، 383 .
 الجرجاني (عبدالقاهر) : 191 ، 192 ، 328 .
 الجرجاوي (عبدالمنعم) : 192 .
 الجزولي : 39 .
 أبو جعفر النحاس : 50 ، 65 ، 200 ، 294 ، 301 ، 308 ، 309 ، 376 ، 395 ،
 402 ، 472 .
 ابن جهماز : 326 .
 ابن جني : 6 ، 14 ، 15 ، 16 ، 31 ، 36 ، 37 ، 38 ، 46 ، 48 ، 51 ، 58 ،
 82 ، 106 ، 113 ، 119 ، 123 ، 124 ، 151 ، 177 ، 181 ، 182 ، 204 ،
 229 ، 270 ، 282 ، 285 ، 292 ، 329 ، 330 ، 348 ، 350 ، 375 ، 388 ،
 389 ، 393 ، 397 ، 401 ، 403 ، 445 ، 474 ، 478 ، 489 .
 أبو جهل : 90 ، 400 .
 الجوهرى : 258 .
 الجويني : 12 ، 375 ، 383 .
 أبو حاتم : 50 ، 239 ، 376 .
 ابن الجاح (أبو العباس) : 39 .
 ابن الحاجب : 24 ، 37 ، 73 ، 116 ، 125 ، 149 ، 154 ، 367 ، 416 .
 الحارث بن عباد : 259 .
 حسان بن ثابت : 103 .
 الحسن (القارئ) : 283 .
 الحسن البصري : 428 .
 أبو الحسن بن عبد الوارث : 99 .
 الحجاج : 117 ، 135 .
 حنص : 103 .

حمزة : 103 ، 238 ، 302 ، 325 .
 أبو حنيفة : 14 .
 الحرمازي (أبو عون) : 142 .
 أبو حيان : 31 ، 38 ، 55 ، 72 ، 143 ، 146 ، 157 ، 175 ، 209 ، 210 ،
 213 ، 224 ، 236 ، 246 ، 251 ، 262 ، 276 ، 282 ، 301 ، 310 ، 311 ،
 315 ، 320 ، 349 ، 350 ، 384 ، 386 ، 388 ، 393 ، 394 ، 399 ، 401 ،
 404 ، 416 ، 436 ، 437 ، 453 ، 494 .
 أبو خراش الهذلي : 258 .
 ابن خروف : 96 ، 370 .
 الخضرى : 27 ، 45 ، 58 ، 59 ، 278 .
 خلف الأحمر : 68 .
 الخليل : 81 ، 110 ، 154 ، 200 ، 299 ، 306 ، 386 ، 387 ، 395 ، 411 ،
 440 ، 468 ، 469 ، 475 .
 الخنساء : 328 ، 475 ، 483 .
 الخوارزمي : 172 ، 173 ، 197 ، 336 .
 أبو خيرة : 11 .
 ابن درستويه : 103 ، 104 .
 ابن دريد : 229 ، 332 .
 الدمامين : 33 ، 77 ، 92 ، 277 ، 371 .
 ابن الدمان : 303 .
 ذى الرمة : 456 .
 ابن ذكوان : 410 .
 الرازي : 13 .
 الراغب الأصبهاني : 2 .

ابن أبي الريع : 94 .
 أبو الرجاء : 279 .
 الرشيد : 140 .
 ابن رشيق : 475 ، 476 .
 الرضى : 37 ، 55 ، 64 ، 76 ، 116 ، 121 ، 125 ، 126 ، 129 ، 172 ،
 176 ، 209 ، 231 ، 244 ، 279 ، 297 ، 301 ، 302 ، 366 ، 412 ، 425 ،
 426 ، 429 ، 453 ، 484 .
 الرمانى : 16 ، 92 .
 الرؤاسى : 283 .
 رؤية : 299 .
 الزباء : 34 .
 الزبيدى : 301 .
 الزبير بن العوام : 92 .
 ابن الزبير : 144 .
 الزبيرى : 73 .
 الزجاج (أبو إسحاق) : 90 ، 112 ، 262 ، 298 ، 301 ، 348 ، 368 ، 376 ،
 430 ، 464 ، 471 ، 472 ، 482 .
 الزجاجى : 13 ، 30 ، 128 ، 285 ، 294 ، 367 ، 370 ، 371 ، 372 .
 أمية : 281 .
 الزركشى : 302 ، 303 .
 الزمخشري : 21 ، 49 ، 202 ، 213 ، 239 ، 251 ، 252 ، 301 ، 348 ، 349 ،
 350 ، 356 ، 361 ، 453 ، 478 .
 الزيادى : 302 .
 أبو زيد الأنصارى : 67 ، 382 ، 457 ، 488 .

زيغرنند هونكه : 495 .

ابن السبكي : 13 .

سحيم : 128 .

السخاوى : 155 .

ابن السراج : 6 ، 14 ، 15 ، 17 ، 37 ، 39 ، 99 ، 163 ، 194 ، 232 ، 241 ،

297 ، 320 ، 367 .

سعد بن مالك بن ضبيعة البكرى : 259 .

سعيد الأفغانى : 349 ، 389 .

ابن سلام الجمحى : 142 ، 143 .

السمين الحلبى : 351 .

السهيلى : 175 ، 284 ، 291 .

سيويه : 5 ، 14 ، 17 ، 21 ، 23 ، 30 ، 31 ، 39 ، 46 ، 49 ، 65 ، 67 ،

71 ، 81 ، 98 ، 110 ، 111 ، 112 ، 120 ، 127 ، 128 ، 133 ، 134 ، 142 ،

145 ، 146 ، 149 ، 150 ، 151 ، 152 ، 154 ، 163 ، 173 ، 176 ، 181 ،

182 ، 183 ، 193 ، 202 ، 204 ، 206 ، 208 ، 210 ، 214 ، 232 ، 241 ،

246 ، 254 ، 261 ، 291 ، 295 ، 297 ، 306 ، 307 ، 309 ، 320 ، 327 ،

335 ، 347 ، 348 ، 375 ، 386 ، 389 ، 407 ، 411 ، 426 ، 427 ، 428 ،

437 ، 453 ، 458 ، 459 ، 471 .

ابن السد = المطلبه سي

السيد إبراهيم محمد : 18 .

ابن سيده : 2 .

السيرافى : 97 ، 176 ، 210 ، 241 ، 241 ، 299 ، 389 ، 453 .

سيرين : 67 .

السيوطى : 6 ، 15 ، 27 ، 38 ، 55 ، 65 ، 94 ، 175 ، 193 ، 212 ، 217 ،
225 ، 282 ، 284 ، 286 ، 291 ، 295 ، 320 ، 423 .
الشافعى : 270 ، 396 ، 397 .
ابن الشجرى : 92 ، 199 ، 299 ، 409 ، 455 ، 456 ، 469 ، 485 .
ابن شقير : 13 .
الشلوبين : 92 ، 297 ، 301 .
الشمى : 277 .
الشتمرى = الأعلم .
الشنقيطى : 371 .
الشيرازى : 12 .
ابن الصائغ : 277 .
الصفار : 38 ، 193 .
صفوان : 400 .
الصغانى : 107 .
ضرار بن الأزور الأسدى : 259 .
ابن طاهر : 212 .
ابن طباطبا : 352 .
ابن الطراوة : 28 ، 143 ، 175 ، 230 ، 286 ، 296 .
طلحة (القارئ) : 397 .
الطوال (أبو عبدالله الطوال) : 38 .
عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : 121 ، 189 ، 399 ، 481 .
ابن عامر (القارئ) : 341 ، 348 ، 349 ، 350 ، 351 .
أبو العباس : ثعلب .
أبو العباس بن الحاج = ابن الحاج

أبو العباس محمد بن يزيد = الميرد
ابن عباس (عبدالله بن عباس) : 123 ، 382 ، 472 ، 473 .
عباس حسن : 201 ، 211 ، 218 ، 225 .
عبدالجبار بن وائل : 55 .
عبدالرحمن بن الحارث : 93 .
عبدالسلام هارون : 183 .
عبدالفتاح الدجني : 18 .
عبد القادر أبو القاسم معين : 18 .
عبد القاهر الجرجاني = الجرجاني
عبدالله بن عباس = ابن عباس
عبد المنعم الجرجاني = الجرجاني
أبو عبيدة عمرو : 258 .
أبو عبيدة معمر بن المثنى : 9 ، 68 ، 283 ، 342 ، 351 ، 382 ، 383 ، 438 ،
454 ، 463 .
عثمان بن عفان : 349 .
العجاج : 142 .
العصامي : 125 .
ابن عصفور : 17 ، 49 ، 51 ، 114 ، 127 ، 128 ، 134 ، 141 ، 155 ، 163 ،
166 ، 177 ، 261 ، 297 ، 299 ، 311 ، 321 ، 355 ، 363 ، 393 ، 407 ،
413 ، 426 ، 435 ، 437 ، 441 ، 443 ، 445 ، 457 ، 458 ، 459 ، 462 ،
466 ، 467 ، 468 ، 471 ، 484 ، 487 .
عضيمة (الشيخ عبدالحالق) : 234 .
ابن عطية : 301 ، 401 .
ابن عثيل : 76 ، 88 ، 198 ، 213 ، 214 ، 426 .

- أم عقيل : 108 .
- العكبري = (أبو البقاء) : 88 ، 89 ، 239 ، 296 ، 303 ، 338 ، 353 ، 399 ، 476 .
- أبو العلاء المعري : 91 ، 274 ، 275 ، 352 .
- علي بن سليمان (الحيدرة) : 32 ، 97 .
- علي بن أبي طالب . كرم الله وجهه : 96 ، 216 ، 237 ، 327 ، 366 ، 408 .
- علي عون : 234 ، 235 .
- أبو علي الفارسي : 16 ، 45 ، 47 ، 48 ، 58 ، 68 ، 72 ، 107 ، 108 ، 113 ، 120 ، 127 ، 128 ، 134 ، 143 ، 164 ، 181 ، 217 ، 229 ، 230 ، 241 ، 278 ، 279 ، 281 ، 285 ، 286 ، 297 ، 299 ، 302 ، 339 ، 365 ، 338 ، 389 ، 457 .
- علي أبو المكارم : 14 .
- عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير : 294 .
- عمر بن الخطاب رضي الله عنه : 161 .
- عمر بن أبي ربيعة : 279 .
- عمر بن عبدالعزيز : 151 .
- أبو عمرو بن العلاء : 11 ، 125 .
- أبو عمر (القاري) : 284 .
- أبو ميمون الحراني = الحراني .
- عيسى بن عمر : 208 .
- العين : 241 .
- أبو غانم = أحمد بن حمدان
- ابن فارس : 332 ، 353 ، 454 ، 462 .
- فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام : 408 .

فاطمة بنت الخرشب : 108 .

الفاكهى : 245 .

الفراء : 13 ، 29 ، 30 ، 31 ، 58 ، 65 ، 67 ، 83 ، 85 ، 89 ، 98 ، 140 ،
143 ، 150 ، 151 ، 152 ، 155 ، 161 ، 173 ، 185 ، 193 ، 236 ، 272 ،
286 ، 299 ، 301 ، 303 ، 305 ، 347 ، 350 ، 355 ، 371 ، 381 ، 387 ،
393 ، 394 ، 402 ، 453 ، 456 ، 461 ، 469 ، 472 ، 477 ، 487 .

الفرزدق : 109 ، 251 .

القاضى البيضاوى = أبوبكر البيضاوى

ابن قتيبة : 454 ، 455 .

القرطبي : 272 ، 350 ، 351 ، 398 ، 401 .

القزاز القيروانى : 17 .

القشيري : 351 .

قطرب : 301 ، 303 ، 411 .

القيسى : 122 .

الكافيجى : 65 .

ابن كثير (الفارنى) : 398 .

الكسائى : 3 ، 33 ، 41 ، 43 ، 58 ، 69 ، 127 ، 150 ، 152 ، 161 ، 163 ،

185 ، 193 ، 232 ، 238 ، 249 ، 303 ، 306 ، 320 ، 342 ، 351 ، 369 ،

453 .

ابن كيسان : 50 ، 217 .

اللحيانى : 283 ، 401 .

اللخمى : 31 .

النقانى : 96 .

الليثى : 482 .

ليلة الأخيلية : 110 .

المازني : 176 ، 177 ، 232 ، 272 ، 308 ، 383 ، 455 .

المالقي : 254 ، 285 ، 321 ، 407 ، 433 ، 435 .

ابن مالك : 27 ، 38 ، 39 ، 51 ، 52 ، 53 ، 55 ، 57 ، 58 ، 61 ، 67 ، 71 ،

76 ، 92 ، 93 ، 94 ، 118 ، 122 ، 128 ، 129 ، 133 ، 161 ، 171 ،

193 ، 208 ، 209 ، 210 ، 211 ، 213 ، 214 ، 217 ، 224 ، 225 ، 232 ،

236 ، 241 ، 261 ، 268 ، 269 ، 271 ، 276 ، 278 ، 281 ، 296 ،

299 ، 301 ، 305 ، 310 ، 311 ، 335 ، 337 ، 338 ، 339 ، 343 ، 355 ،

373 ، 376 ، 386 ، 392 ، 393 ، 397 ، 400 ، 410 ، 412 ، 413 ، 425 ،

426 ، 449 ، 450 ، 453 ، 468 ، 470 ، 487 .

المبرّد : (أبو العباس محمد بن يزيد) : 17 ، 25 ، 29 ، 31 ، 32 ، 33 ، 49 ،

113 ، 114 ، 127 ، 134 ، 163 ، 164 ، 176 ، 193 ، 206 ، 207 ، 208 ،

209 ، 229 ، 232 ، 241 ، 270 ، 272 ، 278 ، 279 ، 283 ، 288 ، 294 ،

301 ، 308 ، 310 ، 311 ، 333 ، 335 ، 347 ، 355 ، 383 ، 407 ، 426 ،

427 ، 441 ، 445 ، 453 ، 468 ، 471 .

المتنبي (أبو الطيب) : 274 ، 353 ، 449 ، 476 .

مجاهد : 283 .

ابن مجاهد : 401 ، 478 .

مجد الدين بن الأثير : 270 .

أبو محمد الأسود : 278 ، 279 .

محمد محي الدين عبد الحميد : 92 ، 279 ، 298 .

محمد بن مسعود الغزني : 416 .

محمد نخله : 14 .

ابن محيصن : 277 ، 334 ، 335 ، 474 .

المرادى : 67 ، 69 ، 122 ، 128 ، 163 ، 246 ، 337 ، 397 ، 455 .
 المرزوقى : 384 .
 أبو مروان : 387 .
 المعرى = أبو العلاء
 ابن معط : 103 ، 104 ، 297 .
 المفضل الضبى : 280 .
 ابن المقفع : 428 .
 مكى بن أبى طالب : 350 .
 ابن منظور : 121 ، 454 ، 462 .
 ميسون بنت سحدر الكلاية : 266 .
 النابغة الذبياني : 461 .
 ابن الناظم : بدر الدين .
 النحاس : أبو جعفر النحاس
 أبو نواس : 255 .
 أبو هريرة : 93 ، 337 .
 ابن هشام : 23 ، 28 ، 33 ، 35 ، 45 ، 65 ، 72 ، 73 ، 76⁷⁵ ، 91 ، 92 ،
 103 ، 106 ، 128 ، 142 ، 150 ، 161 ، 164 ، 208 ، 213 ، 214 ، 234 ،
 242 ، 278 ، 284 ، 307 ، 309 ، 335 ، 343 ، 375 ، 379 ، 381 ، 382 ،
 383 ، 384 ، 385 ، 386 ، 389 ، 412 ، 430 ، 441 ، 449 ، 453 ، 455 ،
 459 .
 هشام الخضر اوى : 98 ، 193 .
 هشام بن عبد الملك : 109 .
 أبو هلال العسكري : 317 ، 353 .
 وائل بن حجر : 54 .

اليزيدى : 378 ، 383 .

ياسين : 59 ، 258 .

يعقوب (القارئ) : 334

ابن يعيش : 21 ، 27 ، 87 ، 150 ، 174 ، 199 ، 202 ، 243 ، 249 ، 282 ،

332 ، 352 ، 421 .

يونس بن حبيب : 33 ، 52 ، 64 ، 68 ، 198 ، 202 ، 301 ، 306 .

فهرس المصادر والمراجع

- 1- المصحف الشريف . رواية الإمام قالون عن نافع . جمعية الدعوة الإسلامية العالمية. الجماهيرية العظمى .
- 2- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للزبيدي (تح) طارق الجنابي . عالم الكتب . مكتبة النهضة العربية ط1 . 1987/1407م .
- 3- الإبدال والمعاقبة والنظائر . لأبي القاسم الزجاجي (تح) عزالدين التنوخي . مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق 1962م .
- 4- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع . للشاطبي . تأليف أبي شامة الدمشقي (تح) إبراهيم عطوة عوض . شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده . بمصر . القاهرة 1982/1402م .
- 5- إتحاف السادة المتقين بشرح علوم الدين . محمد الزبيدي . دار الكتب العلمية بيروت ط1 ، 1989/1409م .
- 6- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر = منتهى الأمان والمسررات في علوم القراءات. للشيخ أحمد بن محمد البنا (تح) شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب بيروت ط1 . 1986م .
- 7- أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني ، والمليداني الأدي . هادي ، حسن حمودي . عالم الكتب . بيروت . ط1 . 1987/1407م .
- 8- أدب الكاتب لابن قتيبة (تح) محمد الدالي . مؤسسة الرسالة بيروت . ط2 . 1405هـ/1985م .

- 9- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي (تح)
مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني . المؤسسة السعودية . بمصر . ط1 .
1409هـ / 1989م .
- 10- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . محمد بن علي
الشوكاني . دار الفكر (د.ت) .
- 11- الأزهية في علم الحروف . علي بن محمد الهروي (تح) عبدالمعين
الملوحي . دمشق 1391هـ / 1971م .
- 12- أساس البلاغة . الزمخشري . دار صادر . بيروت 1399هـ / 1979م .
- 13- أسباب اختلاف الفقهاء . للشيخ علي الخفيف . القاهرة . دار الفكر
العربي . 1996م .
- 14- الاستيعاب في أسماء الأصحاب . لأبي عمر يوسف النمري القرطبي
(بهامش كتاب الإصابة) مكتبة المثنى . لبنان ط1 . 1328هـ .
- 15- أسرار العربية . لأبي البركات الأنباري (تح) محمد بهجت البيطار .
مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق . ط1 . 1377هـ / 1957م .
- 16- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للملا علي القاري (تح) محمد
بن لطف الصباغ . المكتب الإسلامي . سوريا . ط2 .
1406هـ / 1986م .
- 17- أسنى المطالب شرح روض الطالب . زكريا بن محمد بن زكريا
الأنباري . ط1 . دار الكتاب الإسلامي
- 18- الأشباه والنظائر في النحو . السيوطي . دار الكتب العلمية . بيروت
لبنان (د.ت) .
- 19- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية للسيوطي . دار الكتب
العلمية بيروت لبنان . ط1 . 1983م .

- 20- اشتقاق أسماء الله . لأبي إسحاق الزجاجي (تح) عبد الحسين المبلرك .
مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان . ط2 . 1406/1986م .
- 21- الاشتقاق لابن دريد (تح) عبد السلام هارون . دار الجيل . بيروت .
لبنان ط1 . 1411/1991 .
- 22- أشعار النساء للمرزباني (تح) سامي مكى العاني . هلال ناجي . دار
الرسالة للطباعة بغداد 1396/1976 .
- 23- الإصابة في تمييز الصحابة . لشهاب الدين العسقلاني . مكتبة المثنى .
لبنان ط1 . 1328هـ .
- 24- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي . ابن السيد البطليوسي (تح)
حمزة عبدالله النشرتي . دار المريح . الرياض . السعودية . ط1 .
1399/1979 .
- 25- إصلاح المنطق . ابن السكيت (تح) أحمد محمد شاكر ، عبد السلام
هارون دار المعارف بمصر . ط2 ز 1375/1956 .
- 26- الأصمعيات . اختيار الأصمعي (تح) أحمد محمد شاكر ، عبد السلام
هارون ط3 . دار المعارف ، مصر . 1387/1967 .
- 27- الأصول في النحو . لابن السراج (تح) عبد الحسين الفتلي . مؤسسة
الرسالة بيروت . ط3 . 1408/1988 .
- 28- الأصول في النحو وفقه اللغة والبلاغة . تمام حسّان . دار الثقافة ط1 .
1401/1981
- 29- أصول النحو العربي . محمد أحمد نخلة . دار العلوم العربية . بيروت لبنان
ط1 . 1407/1987 .
- 30- كتاب الأضداد . ابن الأنباري (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم .
الكويت 1960 .

- 31- كتاب الأضداد . أبو حاتم السجستاني (تح) محمد عبد القادر أحمد .
القاهرة 1411/1991 .
- 32- أعجب العجب في شرح لامية العرب . الزمخشري (تح) محمد إبراهيم
حور . دار سعد الدين دمشق . ط 1 . 1408/1987 .
- 33- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (تح) إبراهيم الأبياري . دار
الكتب الإسلامية : دار الكتاب المصري . القاهرة . دار الكتاب اللبناني
بيروت . ط 2 . 1402/1982 .
- 34- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس (تح) زهير غازي زاهد . عالم
الكتب ، مكتبة النهضة العربية بيروت . ط 3 . 1409/1988 .
- 35- إعراب القرآن الكريم وبيانه محي الدين الدوريش . الإمامة ودار ابن كثير
دمشق . بيروت 1408/1988 .
- 36- الأعلام . خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين . بيروت . لبنان .
ط 6 . نوفمبر 1984 .
- 37- الأغاني . الأصفهاني . شرح عبّد على مهّنّا . دار الكتب العلمية .
بيروت . لبنان ط 2 . 1412/1992 .
- 38- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو . لأبي البركات
الأنباري . تح . سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية ط 1 . 1377/1957 .
- 39- الإعراب في شرح أبيات ، مشكلة الإعراب ، لأبي نصر الفارقي (تح)
سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة . بيروت . ط 3 . 1400/1980 .
- 40- الأفعال في القرآن الكريم . عبد الحميد مصطفى السيد . دار البيان العربي
جدة ط 1406/1986 .
- 41- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب . ابن السيد البطليوسى . دار الجيل .
بيروت لبنان . ط 1 . 1973 .

- 42- الاقتراح في علم أصول النحو . جلال الدين السيوطي (تح) أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم . جروس برس ط 1 . 1988م .
- 43- الأمالي . لابن الشجري . دار المعرفة . بيروت لبنان . (د.ت) .
- 44- الأمالي للزجاجي (تح) عبد السلام هارون . دار الجيل بيروت لبنان . ط 2 . 1987/1407 .
- 45- الأمالي لابن الحاجب (تح) فخر صالح سليمان قداره . دار الجيل بيروت ، دار عمار عمان ط 1 . 1409هـ / 1989م .
- 46- الأمالي لأبي علي الفاي . دار الكتاب العربي . بيروت لبنان (د.ت) .
- 47- أمالي المرتضى = غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ط 1 . 1954/1373 .
- 48- الأمالي . لليزيدي . عالم الكتب بيروت . ط 2 . 1984/1404 .
- 49- كتاب الأمثال . لأبي فيد مؤرج السدوسي (تح) رمضان عبد التواب . دار النهضة العربية . بيروت 1983 .
- 50- أمثال العرب للمفضل الضبي . تقدم إحسان عباس . دار الرائد العربي . بيروت . لبنان ط 2 . 1403 - 1983 .
- 51- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . لأبي البقاء العكبري دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ط 1 . 1979/1399 = التسان في إعاب القرآن .
- 52- إنباه الرواة علي أنباه النحاة . القفطي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط 1 . 1986/1406 .
- 53- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البضاوي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1 . 1988/1408 .

- 54- الانتصاف من الإنصاف . محمد محي الدين عبد الحميد . مطبوع على حاشية كتاب الإنصاف للأنباري .
- 55- الانتصاف فيما تضمنه الكشف . للإسكندري المالكي مطبوع مع كتاب الكشف للزمخشري دار المعرفة بيروت لبنان .
- 56- الإنصاف في بيان مسائل الاختلاف . للشيخ ولي الله الدهلوي . مراجعة وتعليق : عبد الفتاح أبو غدة . دار النفائس بيروت . لبنان ط 8 . 1414هـ/1993م .
- 57- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين . أبو البركات الأنباري (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا بيروت 1407/1987 .
- 58- إيضاح شواهد الإيضاح . القيسي (تح) محمد بن حمود الدعجاني . دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ط 1 . 1408/1987 .
- 59- الإيضاح في شرح المفصل . ابن الحاجب النحوي (تح) موسى بن ناي العليلى الجمهورية العراقية . 1982 .
- 60- الإيضاح في علل النحو . أبي القاسم الزجاجي (تح) مازن المبارك . دار النفائس ط 4 . 1402/1982م .
- 61- البحر المحيط . أبو حيان الأندلسي . مكتبة الإيمان . السعودية .
- 62- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع . الشوكاني . دار المعرفة بيروت لبنان ط 1 . 1399 . دولة قطر .
- 63- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (تح) عبد العظيم الديب ط 1 . 1399 . دولة قطر .
- 64- البرهان في علوم القرآن . للزركشي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الجيل بيروت لبنان . 1408/1988 .

- 65- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة السيوطي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا بيروت (د.ت) .
- 66- بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم . على أبو القاسم عون . نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية . جامعة محمد الخامس 1997م . رسالة (دكتوراه)
- 67- البهجة المرضية = شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (تح) على سعد الشتيوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية . طرابلس الجماهيرية العظمي . ط 1 . 1403 و . ر .
- 68- تاج العروس من جواهر القاموس . الزبيدي (تح) عبد الستار أحمد فراج سلسلة التراث العربي في الكويت . 1989:1965/1385 .
- 69- تاريخ الأدب العربي . كارل بروكلمان (ترجمة) عبد الحليم النجار . دار المعارف مصر . (د.ت) .
- 70- تاريخ بغداد . الخطيب البغدادي . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان (د.ت)
- 71- تاريخ جرجان أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي . عالم الكتب . بيروت لبنان ط 3 . 1981/1401 .
- 72- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (تح) السيد أحمد صقر . مكتبة دار التراث ، القاهرة . ط 2 . 1973/1393 .
- 73- التنبؤ والتذكرة . لأبي محمد الصمري ، (تح) فتح أحمد مصطفى علي الدين . دار الفكر دمشق . ط 1 . 1982/1402 .
- 74- التبصرة في القراءات السبع . مكى بن أبي طالب (تح) محمد غوث الندوى الدار السلفية (الهند) . ط 2 . 1982/1402 .

- 75- التبيان في شرح الديوان . العكبري = ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ضبط وتصحيح مصطفى السقا وآخرون . دار المعرفة . بيروت . لبنان .
- 76- التبيان في أعراب القرآن . للعكبري = إملاء مامن به الرحمن . تحقيق محمد علي البجاوي طبع دار الشام للتراث بيروت لبنان . 1976/1828 .
- 77- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . أبي البقاء العكبري (تحقيق ودراسة) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . دار الغرب الإسلامي ط1 . 1406هـ/1986م بيروت لبنان .
- 78- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري (تح) زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة بيروت . ط3 . 1415/1994 .
- 79- تخریج أحاديث اللمع في أصول الفقه . عبدالله محمد الصديقي الحسني . ومعه اللمع في أصول الفقه للإمام إسحاق الشيزاري . خرج الأحاديث يوسف المرعشلي عالم الكتب . ط1 . 1405/1984 .
- 80- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد . ابن هشام (تح) عباس مصطفى الصالحى المكتبة العربية بيروت ط1 . 1986 .
- 81- التخمير في شرح المفصل . لصدر الافاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي = شرح المفصل (تح) عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . نشر دار الشرب الإسلامي . بيروت ط1 . 1990 .
- 82- التذكرة في القراءات . ابن غلبون (تح) عبد الفتاح بحسرى إبراهيم القاهرة ط2 . 1411/1991 .
- 83- تذكرة الحفاظ . الذهبي . دار إحياء التراث العربي (د.ت)
- 84- التعريفات . الجرجاني . مكتبة لبنان . بيروت . ط1985 .
- 85- تفسير ابن عباس . مطبوع مع كتاب الدر المنثور .

- 86- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل .
- 87- تفسير التحرير والتنوير . الشيخ محمد الطاهر بن عاشور . الدار التونسية للنشر ط1 . 1984 .
- 88- تفسير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن . دار المعرفة بيروت لبنان ط. 1409/1989 .
- 89- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن . القرطبي . دار الكتاب العربي (د.ت) .
- 90- التفسير الكبير فخر الدين الرازي = مفاتيح الغيب . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1411/1990 .
- 91- تفسير المراغي . أحمد مصطفى المراغي . مكتبة مصطفى البابي الحلبي ط3 . 1382/1962 م .
- 92- تقويم الفكر النحوي . على أبو المكارم . دار الثقافة بيروت . لبنان .
- 93- التكملة ، أبو على الفارسي (تح) كاظم بحر المرجان . الجمهورية العراقية ط1 . 1401/1981 .
- 94- تلبس إبليس . ابن الجوزي البغدادي (تح) أحمد حجازي السقا . مكتبة الثقافة الدينية . القاهرة (د.ت) .
- 95- التمثيل والمحاضرة . الثعالبي (تح) عبد الفتاح الحلو . الدار العربية للكتاب . الرياض . ط2 . 1983 .
- 96- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات . العالم مح الدين أفندي = شرح شواهد الكشاف . مطبوع بآخر كتاب الكشاف للزمخشري .
- 97- تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب . ابن خروف (تح) خليفة بديري . منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس الجماهيرية . ط1 . 1995 .

- 98- تنوير للقياس من تفسير ابن عباس . لأبي طاهر الفيروزآبادي . دار الفكر . (د.ت) .
- 99- تمذيب التهذيب . أبو حجر العسقلاني . دار صادر ط1 . 1325 هـ : 1327 هـ .
- 100- تمذيب اللغة . أبو منصور الأزهري (تح) عبد السلام محمد هارون ، وآخرون . الدار المصرية للتأليف والنشر وغيرها 1384/1964 : 1396/1976 .
- 101- توضيح المقاصد والمسالك . المرادي = شرح ألفية ابن مالك (تح) عبد الرحمن علي سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ط1 . 1396/1976 .
- 102- التوطئة ، أبو علي الشلوين (تح) يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي القاهرة 1393/1973 .
- جامع البيان في تفسير القرآن = تفسير الطبري .
- 103- جامع الدروس العربية . مصطفى غلاييني (مراجعة) عبد المنعم خفاجة المكتبة العصرية . صيدا . بيروت ط18 . 1406/1986 .
- 104- الجامع الصحيح لسنن الترمذي = سنن الترمذي (تح) إبراهيم عطوة . مطبعة الحلبي 1975 .
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي .
- 105- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن . لأبي الفداء بن كثير . توثيق وتعليق عبد المعطي أمين ملعجي . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان . ط1 . 1415/1994 .
- 106- الجمان في تشبيهات القرآن . ابن نايقا البغدادي (تح) مصطفى الصادق الجويني . منشأة المعارف بالاسكندرية مصر . 1978 .

- 107- جمع الجوامع تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي مطبوع مع حاشية العلامة البناني على المحلى . مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط2 . 1937/1356 .
- 108- الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية . على الجارم . بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. 1953/6.
- 109- الجمل في النحو . الخليل بن أحمد الفراهيدي (تح) فخر الدين قبلوة . ط5. 1995/1416 .
- 110- الجمل في النحو . الزجاجي (تح) على توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة بيروت . دار الأمل . الأردن . ط1 . 1984/1404 .
- 111- جمهرة أشعار العرب . أبو زيد القرشي . دار المسرة بيروت .
- 112- جمهرة أنساب العرب . ابن حزم . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط1 . 1983/1403 .
- 113- جمهرة اللغة ابن دريد . دار صادر بيروت . مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن . ط1 . 1351 .
- 114- الجني الداني في حروف المعاني . الحسن بن القاسم المرادي (تح) فخر الدين قباوه ، محمد نديم فاضل . دار الأفاق الجديدة بيروت . لبنان ط2 . 1403هـ/1983 م .
- 115- الجواز النحوي . ودلالة الإعراب على المعنى . مراجع عبد القادر قاسم الطلحي . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى . (د.ت) .
- 116- حاشية الأمير على مغني اللبيب . مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د.ت).
- 117- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي . دار الفكر . بيروت لبنان . بلات.

- 118- حاشية البيجرمي على الخطيب . سليمان بن محمد البيجرمي . ط. دار الكتب العلمية .
- 119- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . دار الفكر بيروت . 1978/1397 .
- 120- حاشية الدماميني على المغني . المطبعة البهية . مصر ، مطبوع مع حاشية الشمني على المغني .
- 121- حاشية الشمني على المغني . المطبعة البهية . مصر (د.ت) .
- 122- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام (تصحيح) الشيخ محمد شمام دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع . تونس ط2 . 1373 .
- 123- حاشية يس على التصريح . مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح .
- 124- حجة القراءات لأبي زرعة (تح) سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة . بيروت ط4 . 1404هـ/1984 م .
- 125- الحجة للقراء السبعة أبي على الفارسي (تح) بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجاتي . دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت . ط2 . 1413هـ/1993 م .
- 126- حجة الله البالغة . الدهلوي (تقويم وشرح وتعليق) الشيخ محمد شريف سكر . دار إحياء العلوم . بيروت . لبنان . ط2 . 1413هـ/1992 م .
- 127- الحداثق الغناء في أخبار النساء . لأبي الحسن المالقي (تح) عائدة الطيبي . الدار العربية للكتاب . ليبيا . تونس . بلات .
- 128- الحروف ، الأمام أبي الحسن المزني (تح) محمود حسني محمود ، محمد حسن عوادة . دار الفرقان للنشر والتوزيع . ط1 . 1403هـ/1983 م .

- 129- كتاب حروف المعاني. أبو القاسم الزجاجي (تح) على توفيق الحمد.
مؤسسة الرسالة. دار الأمل. ط1. 1404/1984 م .
- 130- حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه. محمود سعد. منشأة المعارف بالأسكندرية (د.ت) .
- 131- الحلل في شرح أبيات الجمل . لأبن السيد البطليوسي (تح) مصطفى إمام . مطبعة الدار المصرية . ط1 . 1979 م .
- 132- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء . للحافظ الأصبهاني . مطبعة الأصفهاني مصر ط1 . 1394هـ/1974 م .
- 133- الحماسة . للبحثري . دار الكتاب العربي . بيروت لبنان . ط2 . 1387هـ/1967 م .
- 134- الحماسة البصرية . على بن الحسن البصري (تح) مختار الدين أحمد . عالم الكتب بيروت . ط3 . 1403هـ/1983 م .
- 135- الحماسة الشجرية . ابن الشجري (تح) عبد المعين الملوحي . أسماء الحمصي منشورات وزارة الثقافة . دمشق 1970 م .
- 136- الخصائص . ابن جني (تح) محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان (د.ت) .
- 137- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر . للمحبّي (د.ت.ط) .
- 138- الخليل : معجم مصطلحات النحو العربي . جورج متري عبد المسيح ،
هان حورج تاري . تصدير محمد مهدي علام . مكتبة لبنان بيروت
1990 م .
- 139- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى
نهاية القرن الرابع الهجري . هدى جَنْهُوَيْتَشِي . مكتبة دار الثقافة .
عمّان . ط1 . 1414هـ/1993 م .

- 140- خمريات أبي نواس . تقلد شرح على نجيب عطوى . منشورات دار مكتبة الهلال . ط1 . 1986 م .
- 141- دراسات في فقه اللغة . صبحى الصالح . دار العلم للملايين . بيروت . ط11 . 1986 م .
- 142- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . محمد عبد الخالق عضيمة . دار الحديث . القاهرة (د.ت) .
- 143- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . أبو حجر العسقلاني . دار إحياء التراث العربي . بيروت لبنان (د.ت) .
- 144- الدرر اللوامع على همع الموامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية . أحمد بن الأمين الشنقيطى . دار المعرفة بيروت لبنان ط2 . 1393هـ/1973 م .
- 145- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي (تح) أحمد الخراط . دار العلم دمشق ط1 . 1414هـ/1994 م .
- 146- الدر المنثور في التفسير بالمأثور . السيوطى . دار المعرفة بيروت . (د.ت) وبهامشه تفسير ابن عباس .
- 147- دستور العلماء = موسوعة مصطلحات جامع العلوم . للقاضى الفاضل عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري . تقلد . رفيق العجم (تح) على دحروج ، ترجمة عبدالله الخالدى ، محمد العجم . مكتبة لبنان ط1 . 1997 م .
- 148- دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني (تح) محمد رضوان الداية ، فايز الداية . دار قتيبة . سوريا ط1 . 1403هـ/1983 م .
- 149- كتاب الديباج . أبو عبيده معمر بن المثنى التميمي (تح) عبدالله بن سليمان الجربوع ، وعبدالرحمن بن سليمان العثيمين . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط1 . 1411هـ/1991م .

- 150- ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري .
- 151- ديوان الأخطل = شرح ديوان الأخطل التغلبي .
- 152- ديوان أبي الأسود الدؤلي . صنعة أبي سعيد السكري (تح) محمد حسن آل ياسين . دار الكتاب الجديد . بيروت . لبنان . ط1 . 1974 م .
- 153- ديوان الأعشى . دار بيروت للطباعة بيروت . 1400هـ/1980 م .
- 154- ديوان أمية بن أبي الصلت . تقدم سيف الدين الكاتب . أحمد عصام الكاتب . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان .
- 155- ديوان أوس بن حجر (تح) محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت . 1406هـ/1986م .
- 156- ديوان البحري . شرح محمد التونجي . دار الكتاب العربي . بيروت . ط1 . 1414هـ/1994 م .
- 157- ديوان البحري . شرح كامل الصيرفي . دار المعارف . مصر 1964 .
- 158- ديوان بشار بن برد . جمع : محمد الطاهر بن عاشور . الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية الجزائر . أبريل 1976 م .
- 159- ديوان تأبط شرا . دراسة وتحقيق سلمان داود القره غولي ، جبار تعبيل جاسم . ط1 . 1393هـ/1973 م .
- 160- ديوان جرير . شرح محمد بن حبيب (تح) نعمان محمد أمين طه . دار المعارف 1986 م .
- 161- ديوان جميل بثينة . دار صادر . بيروت 1966 م .
- 162- ديوان جميل بثينة (تح) فوزي عطوي . دار صعب . بيروت ط3 . 1980 م .
- 163- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم .
- 164- ديوان الخطيئة . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر بيروت . 1401هـ/1981 م .

- 165- ديوان خدّاش بن زهير = شعر خدّاش بن زهير .
- 166- ديوان الخريمي (جمع وتحقيق) على جواد الطاهر . محمد جبار المعيد .
دار الكتاب الجديد . لبنان . ط1 . 1971 م .
- 167- ديوان الخنساء . المكتبة الثقافية بيروت لبنان .
- 168- ديوان دريد بن الصمة (تح) محمد خير البقاعي . 1401هـ/1981م .
- 169- ديوان ابن الدمينه . صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب (تح)
راتب النفاخ مكتبة دار العروبة . القاهرة ط1 . 1959 م .
- 170- ديوان ذي الرمة (تح) عبد القدوس أبوصالح . مؤسسة الإيمان .
بيروت ط1 . 1402هـ/1982 م .
- 171- ديوان رؤبة بن العجاج (تح) وليم بن الورد . دار الأفاق الجديدة .
بيروت . ط2 . 1980 م .
- 172- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين) (جمع وتحقيق) راينهت فايرت
. نشر فرانتس شتايز بقيسبادن بيروت ط1 . 1980 م .
- 173- ديوان ابن الرومي (تح) حسين نصّار . مطبعة دار الكتب .
1393هـ/1973 م .
- 174- ديوان زهير بن أبي سلمي . شرح عمر فاروق الطيّاع . دار القلم .
بيروت (د.ت) . 1982/1420 .
- 175- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم .
- 176- ديوان سحيم عبد بن الحسحاس (تح) عبد العزيز المميز . القاهرة .
1950م .
- 177- ديوان السموأل بن عادياء . مطبوع مع ديوان عروة بن الورد . دار
صادر بيروت (د.ت).
- 178- ديوان الشريف الرضي . دار بيروت . لبنان . 1403هـ/1983 م .

- 179- ديوان الشماخ بن ضرار الصحابي الغطفاني . شرح الشنقيطي . مطبعة السعادة . محافظة مصر . 1327 م .
- 180- ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك) (تح) إميل يعقوب . الناشر دار الكتاب العربى ط1 . 1411هـ/1991 م .
- 181- ديوان طرفة بن العبد . شرح الأعلام الشنمري (تح) درية الخطيب ، لطفي الصقال مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . 1395هـ/1975م .
- 182- ديوان عبدالله الزبيري = شعر عبد الله الزبيري .
- 183- ديوان عبيد بن الأبرص . دار بيروت . لبنان . 1404هـ/1983 م .
- 184- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات (تح) محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت 1406هـ/1986 م . عبيد الأبرص . دار بيروت . لبنان . 1404هـ/1983 م .
- 185- ديوان العجاج . رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي (تح) عزة حسن . مكتبة دار الشرق . بيروت . 1971 م .
- 186- ديوان عروة بن الورد . دار صادر بيروت (د.ت) .
- 187- ديوان أبي العلاء المعري = سقط الزند .
- 188- ديوان الإمام على بن أبي طالب . جمع عبد العزيز الكرم . مطبعة كرم 1384هـ/1965م .
- 189- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة .
- 190- ديوان عمر بن شأس . (تح) الجبوري . مطبعة الأداب في النجف الأشرف 1976 م .
- 191- ديوان عمرو بن قميئة (تح) خليل إبراهيم العطية . دار صادر بيروت . ط2 . بيروت 1994 م .

- 192- ديوان عمر بن كلثوم صنعة د. على أبو زيد . دار سعد الدين . دمشق . سوريا ط 1 . 1412هـ/1991 م .
- 193- ديوان عنتر بن شداد = شرح ديوان عنتر . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط 1 . 1405هـ/1985 م .
- 194- ديوان أبي فراس الحمداني . شرح عباس عبد الستار . دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط 1 . 1404هـ/1983 م .
- 195- ديوان الفرزدق . شرح وضبط الأستاذ على فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط 1 . 1407هـ/1987 م .
- ديوان طبعة دار الكتاب العربي ط 1 . 1412هـ/1992 م .
- طبعة دار صادر بيروت (د.ت) .
- 194- ديوان قيس بن الخطيم (تح) ناصر الدين الأسد . دار صادر . بيروت ط 2 . 1387هـ/1967 م .
- 195- ديوان كثير عزة (جمع وشرح) إحسان عباس . دار الثقافة بيروت . لبنان 1391هـ/1971 م .
- 196- ديوان كعب بن زهير (تح) على فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط 1 . 1407هـ/1987 م .
- 197- ديوان لبید بن ربيعة العامري = شرح ديوان لبید بن ربيعة العامري .
- 198- ديوان ليلى الأخيلية (شرح وضبط) عمر فاروق الطباع . دار الأرقم . بيروت لبنان . (٢٠٠٩) .
- 199- ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) (شرح) عبد المتعال الصعيدي . مكتبة القاهرة . (د.ت) .
- 200- ديوان محمد بن بشير = شعر محمد بن بشير الخارجي (تح) محمد خير البقاعي . دار قتيبة . دمشق . ط 1 1405هـ/1985 م .

- 201- ديوان المعاني . أبو هلال العسكري . عالم الكتب . القاهرة . 1352هـ .
- 202- ديوان ابن المعتز . شرح مجيد طراد . الناشر دار الكتاب العربي . ط 1 . 1415هـ/1995 م .
- 203- ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة .
- 204- ديوان أبي نجم العجلى (شرح) على الدين أغا . النادى الأدبي الريض . السعودية 1401هـ/1981 م .
- 205- ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب .
- 206- ديوان أبي نواس . دار صادر بيروت (د.ت) .
- 207- ديوان الهذليين . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب . نشر الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة ط 1 . 1967 م .
- 208- ديوان ابن هرمة = شعر ابن هرمة (تح) محمد نفاع ، حسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (د.ت) .
- 209- ذم الخطأ في الشعر . ابن فارس اللغوي (تح) رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي مصر . 1400هـ/1980 م .
- 210- ذيل الأمالي والنوادر . أبي على القالي . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت 1400هـ/1980 م .
- 211- النابغة الذبياني (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف مصر . 1977م .
- 212- الرسالة . الشافعي (تح) أحمد محمد شاكر . مكتبة مصطفى الباي الحلبي بمصر . 1358هـ/1940 م .
- 213- رسالة الغفران . أبو العلاء المعري . دار صادر ، دار بيروت . لبنان 1384هـ/1964 م .

- 214- رسالة الملائكة أبو العلاء المعري (تح) محمد سليم الجندي . مطبعة
الترقي بدمشق ط1 . 1363هـ/1944 م .
- 215- رسالة الهناء . أبو العلاء المعري (تح) كامل كيلاني . منشورات دار
الأفاق الجديدة . بيروت . لبنان ط4 . 1402هـ/1982 م .
- 216- رصف المباني في شرح حروف المعاني . الملقى (تح) أحمد محمد
الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . ط1 .
1395هـ/1975 م .
- 217- رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة . حازم القرطاجني .
- 218- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . الألوسي . دار
الفكر بيروت . 1403هـ/1983 م .
- 219- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الموسوي .
ط2 . 1367 هـ .
- 220- زاد المسير في علم التفسير . ابن الجوزي . المكتب الإسلامي . دمشق .
بيروت ط4 . 1407هـ/1987 م .
- 221- زهر الربى على الجحتي . السيوطي ، مطبوع في حاشية كتاب سنن
النسائي .
- 222- زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والضاء . الأنباري (تح) رمضان
عبد التواب ، دار الأمانة ، مؤسسة الرسالة بيروت . 1391هـ/1971م .
- السع الطوال ، = شرح القصائد السع الطوال ، الجاهليات .
- 223- سر صناعة الإعراب . ابن جني (تح) حسن هنداوي . دار القلم
دمشق . ط2 . 1413هـ/1993 م .
- 224- سنن أبي داود (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية
بيروت لبنان (د.ت) .

- 225- سنن ابن ماجه (تح) محمد فؤاد عبد الباقي . المكتبة العلمية — بيروت لبنان (د.ت).
- 226- السنن الكبرى . البيهقي . دار المعرفة بيروت لبنان ط1 . 1344هـ .
- سنن الترمذي = الجامع الصحيح لسنن الترمذي .
- 227- سنن النسائي . شرح السيوطي . دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان (د.ت) .
- 228- سفر السعادة وسفير الإفادة للأمام السخاوي (تح) محمد أحمد الدالي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط1 . 1403هـ/1983 م .
- 229- السيرة النبوية . ابن هشام (تح) مصطفى السقا وزملائه . دار إحياء التراث العربي . بيروت . ط3 . 1391هـ/1971 م .
- 230- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن عماد الحنبلي . منشورات دار الأفاق الجديدة . بيروت (د.ت) .
- 231- شذور الذهب = شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . ابن هشام الأنصاري (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . بيروت . ط1 . 1986 م .
- 232- شرح أبيات إصلاح المنطق (تح) ياسين محمد السواس . مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدي . الدار المتحدة . سوريا . ط1 . 1412هـ/1992 م .
- 233- شرح أبيات سميّه . أبو محمد يوسف ، السراي ، (تح) محمد علي سلطان . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت . ط1 . 1979 م .
- 234- شرح الأبيات المشككة الإعراب = كتاب الشعر . أبي علي الفارسي (تح) محمود محمد الطنحاحي . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط1 . 1408هـ/1988 م .

- 235- شرح أبيات المغني . البغدادي (تح) عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق دار المأمون للتراث . دمشق ، بيروت ط1 . 1398هـ/1980 م .
- 236- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . دار التراث القاهرة . ط20 . 1980/1400 .
- 237- شرح أشعار الهذليين . صنعة السكري (تح) عبد الستار أحمد فراج . مطبعة المدني . القاهرة . 1384هـ/1965 م .
- 238- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = منهج السالك الي ألفية ابن مالك (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية . بيروت لبنان . ط1 . 1375هـ/1955 م .
- 239- شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (تصحيح) محمد بن سليم اللبائدي ، دار السرور . بيروت لبنان . (د.ت) .
- شرح ألفية ابن مالك للمرادي = توضيح المقاصد .
- 240- شرح التسهيل . ابن مالك (تح) عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون هجر . مصر . ط1 . 1410هـ/1990 م .
- 241- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . المكتبة التجارية . دار الفكر (د.ت) .
- 242- شرح الحدود النحوية . عبد الله الفاكهي (تح) زكي فهمي الألوسي . بيب أحكامه بعداد العراق . 1363هـ/1988 م .
- 243- شرح حماسة أبي تمام . الأعلام الشتيمري (تح) على الفضل حمودان . دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق . ط1 . 1413هـ/1992م .
- 244- شرح ديوان الأخطل التغلي . تصنيف إيليا سليم حاوي . دار الثقافة بيروت (د.ت) .

245- شرح ديوان سقط الزند. د.ن رضا . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت لبنان.

246- شرح ديوان الحماسة. التبريزي = حماسة التبريزي . عالم الكتب بيروت (د.ت).

247- شرح ديوان الحماسة . المرزوقي = حماسة المرزوقي . نشر أحمد أمين ، عبد السلام هارون . القاهرة ط2 . 1387هـ/1968 م .

- شرح ديوان عنترة = ديوان عنترة .

- شرح ديوان لبید بن ربیعۃ العامري (تح) إحسان عباس . مطبعة حكومة الكويت ط2 . 1984 م = ديوان لبید .

248- شرح الرضي على الكافية (تصحیح) يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي . ليبيا 1398هـ/1978 م .

249- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1411هـ/1990 م .

- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك = البهجة المرضية .

- شرح شذور الذهب = شذور الذهب = الشذور .

250- شرح شعر زهير بن أبي سلمى. صنعه أبي العباس ثعلب (تح) فخرالدين قباوة. منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط1. 1982/1420.

251 شرح شواهد ابن حنبل على ألفية ابن مالك . لتسليم حبيب النعم الجرجاوي . المطبعة العامرة المليجية 1325 هـ .

- شرح شواهد الكشف = تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات .

252- شرح القصائد التسع المشهورات . النحاس (تح) أحمد خطاب . مديرية الثقافية العامة . سلسلة كتب التراث. دار الحرية للطباعة بغداد العراق 1973م .

- 253- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الأنباري = السبع الطوال
(تح) عبد السلام محمد هارون . دار المعارف مصر . ط2 . 1929 م .
- 254- شرح القوائد العشر . التبريزي (ضبط) عبد السلام الحوفي . دار
الكتب العلمية بيروت ط1 . 1405هـ/1985 م .
- 255- شرح قصيدة كعب بن زهير . ابن هشام الأنصاري (تح) محمود
حسن ابو ناجي مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت
1404هـ/1984 م .
- 256- شرح قطر الندي . ابن هشام (تح) محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة
السعادة ط11 . 1383هـ/1963 م = قطر الندي .
- 257- شرح الكافية الشافية . ابن مالك = الكافية الشافية (تح) عبد المنعم
أحمد هريدي . دار المأمون (د.ت) .
- 258- شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية . ابن هشام الأنصاري (تح)
هادي نمر . الجامعة المستنصرية بغداد . 1397هـ/1977 م .
- 259- شرح اللمع . الشيرازي (تح) عبد المجيد تركي . دار الغرب الإسلامي
بيروت . لبنان ط1 . 1408هـ/1988 م .
- 260- شرح معاني الآثار . لأبي جعفر الأزدي الحجري (تح) محمد زهري
النجار . دار الكتب العلمية بيروت . ط1 . 1399هـ/1979 م .
- 261- شرح المعلقات السبع . الزوزني . طبعة مصطفى الباي الحلبي . ط3 .
1379هـ/1959 م .
- 262- شرح الملوكي في التصريف ابن يعيش (تح) فخر الدين قباوة . المكتبة
العربية بحلب سوريا . ط1 . 1393هـ/1973 م .
- 263- شرح موطأ الإمام مالك . الزرقاني . مطبعة مصطفى الباي الحلبي
وأولاده بمصر ط1 . 1381هـ/1961 م .
- 264- شروح التلخيص = شرح سعد الدين التفتازاني .

- شرح ابن يعقوب المغربي (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح).
- شرح بهاء الدين السبكي (مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح).
- دار الإرشاد الإسلامي . بيروت (د.ت) .
- 265- شروح سقط الزند . لأبي زكريا التبريزي ، وابن السيد البطليوسي ، وأبي الفضل قاسم الخوارزمي (تح) مصطفى السقا وآخرون . الدار القومية للطباعة والنشر مصر .
- 266- شعر الأحوص الأنصاري (تح) عادل سليمان مكتبة الخانجي بالقاهرة ط2 . 1411هـ/1990 م .
- 267- شعر خدّاش بن زهير = ديوان خدّاش بن زهير (صنعة) يحيى الجبوري . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1406هـ/1986 م .
- شعر زياد الأعجم (تح) يوسف حسين بكار . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي . دمشق 1983 م .
- شعر عبد الله الزبيري (تح) يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة ط2 . 1401هـ/1981 م .
- شعر عمر بن أبي ربيعة (تح) محمد محي الدين عبد الحميد . دار الأندلس بيروت . ط2 . 1403هـ/1983 م .
- شعر محمد بن بشير الناربلي (تح) محمد خير البتامي . دار قتيبة دمشق . ط1 . 1405هـ/1985 م .
- 268- شعر ابن ميّادة (تح) حنا جميل حداد . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1402هـ/1982 م .
- شعر النمر بن تولب (صنعة) نوري حمودي القيس . مطبعة المعارف بغداد (د.ت) .

- شعر ابن هرمة = ديوان ابن هرمة .
- 269- الشعر والشعراء. ابن قتيبة (تح) أحمد محمد شاكر . دار المعارف . مصر 1982م .
- 270- شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد . عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة بيروت . ط 1 . 1407هـ / 1987م .
- 271- شمس العرب تسطع على الغرب . زيفريد هونكه (ترجمة) فاروق بيضون ، كمال الدسوقي المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت ط 3 . 1979م .
- 272- الصاحي . ابن فارس (تح) مصطفى الشويحي ، مؤسسة بدران للطباعة بيروت . لبنان ط 1 . 1963هـ / 1382م .
- 273- الصبح المنبي عن حيثية المتنبي . الشيخ يوسف البديعي (تح) مصطفى السقا وآخرون . دار المعارف . مصر . 1964م .
- 274- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) . الجوهري (تح) أحمد عبدالغفور. دار العلم الملايين . بيروت ط 2. 1399هـ / 1987م .
- 275- صحيح البخاري بحاشية الندي . دار المعرفة بيروت لبنان 1978م .
- 276- صحيح مسلم بشرح النووي . دار إحياء التراث العربي (د.ت) .
- 277- صحيح مسلم (مشكول) . مكتبة محمد علي صبيح (د.ت) .
- 278- صناعة الكتاب . أبي جعفر النحاس (تح) بدر أحمد ضيف . دار المازم العربية بيروت . 1410هـ / 1990م .
- 279- كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر). أبو هلال العسكري (تح) علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. صيدا ، بيروت. 1986/1406.
- 280- ضحى الإسلام . أحمد أمين . دار الكتاب العربي بيروت لبنان (د.ت) . ط 10 .

- 281- ضرائر الشعر . ابن عصفور الإشبيلي (تح) السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس (د.ت) .
- 282- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . الألوسي . دار صعب بيروت ، مكتبة البيان بغداد (د.ت) .
- 283- الضرورة الشعرية . دراسة أسلوبية . السيد إبراهيم محمد . دار الأندلس للطباعة والنشر ط2 . 1401هـ/1981م .
- 284- ضعيف الجامع الصغير . السيوطي (تح) محمد ناصر الدين الألباني . المكتب الإسلامي ط1 . 1388هـ/1969م .
- 285- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع . شمس الدين السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان (د.ت) .
- 286- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين تقي الدين السبكي . دار المعرفة بيروت . لبنان (د.ت) .
- 287- طبقات الشعراء . ابن المعتز (تح) عبد الستار أحمد فراج . دار المعارف . مصر . ط3 . 1976م .
- 288- طبقات فحول الشعراء . محمد بن سلام الجمحي . مطبعة المدني . القاهرة 1974م.
- 289- طبقات النحويين واللغويين . الزبيدي (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . مصر . ط2 . 1984م .
- 290- طريقة الخلاف بين الأسلاف . للسمرقندي (تح) الشيخين : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ط1 . 1313هـ/1992م .
- 291- ظاهرة التخفيف في النحو العربي . د. أحمد عفيفي . الدار المصرية اللبنانية . ط1 . 1996م .

- 292- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري .
للمعري (تح) ناديا على الدولة . (دط) 1978 .
- 293- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح . بهاء السبكي = شروح
التلخيص .
- 294- العقد الفريد . ابن عبدربه الأندلسي . دار الكتاب العربي بيروت لبنان
(دت) .
- 295- عمدة الحفاظ . ابن مالك = شرح عمدة الحفاظ .
- 296- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده (تح) محمد محي الدين عبدالحميد
دار الجيل بيروت . لبنان . ط 5 . 1981/1401 .
- 297- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية . للشيخ عبدالقاهر الجرجاني
شرح الشيخ خالد لأزهرى الجرجاوى (تح) البدر اوى زهران . دار
المعارف . ط 2 . 1988 .
- 298- عيار الشعر . ابن طباطبا العلوى . شرح عباس عبدالستار (مراجعة)
نعيم زرزور. دار الكتب العلمية . بيروت ط 1 . 1982/1420 .
- 299- غاية المرام في شرح مقدمة الإمام . لأحمد بن محمد بن زكريا التلمسانى
دراسة وتحقيق . محمود محمد نعيان رسالة ماجستير . إشراف الأستاذ
الدكتور فاتح محمد زقلام نوقشت في عام 1999م .
- 300- غاية النهاية في طبقات القراء . ابن الجزرى. نشر برجستراسر . درا
الكتب العلمية بيروت لبنان ط 3 . 1982/1402 .
- غرر الفوائد ودرر القلائد = أمالى المرتضى .
- 301- كتاب غريب القرآن . لأبي بكر السجستاني (تح) محمد أديب
عبدالواحد جمران دار قتيبة ط 1 . 1995/1416 .
- 302- الفائق في غريب الحديث . الزمخشري . (تح) على محمد البجاوى ،
محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابي الحلبي ط 2 . 1971 .

- 303- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك . محمد بن قاسم الغزى (تح)
 احمد المبروك الختروشى . منشورات كلية الدعوة الإسلامية الجماهيرية
 العظمى . ط1 . 1401 و.ر/1991.
- 304- فرهنگ فارسى عميد. تأليف حسن عميد. مؤسسة انتشارات اميركبير
 . تهران 1392م.
- 305- فصل المقال فى شرح كتاب الأمثال لأبى عبيد البكرى (تح) إحسان
 عباس ، عبدالمجيد عابدين . مؤسسة الرسالة بيروت لبنان . ط3.
 1983/1430 .
- 306- الفصول الخمسون. ابن معطى (تح) محمود محمد الطناجى. مطبعة
 عيسى البابى الحلبي .
- 307- كتاب الفصول فى العربية . ابن الدهان النحوى (تح) فائز فارس .
 مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل. بيروت ، الأردن. ط1. 1988/1409.
- 308- فصول فى النحو . محمد على سلطانى . المطبعة التعاونية بدمشق 1401 :
 1981/1420 : 1982.
- 309- فقه اللغة العربية وخصائصها. إميل بديع يعقوب. دار العلم للملايين.
 بيروت. ط2. 1986م.
- 310- فقه إمام الحرمين عبدالمملك بن عبدالله الجوينى. لعبدالعظيم الديب. دار
 الوفاء. مصر. ط2. 1988/1409 .
- 311- الفوائد المحصورة فى شرح المقصورة. ابن هشام اللخمي (تح) أحمد
 عبدالغفور عطار. منشورات درا مكتبة الحياة. بيروت ط1.
 1980/1400.
- 312- فواتح الرحموت للعلامة عبدالعلى الأنصارى بشرح مسلم الثبوت للإمام
 محب الدين عبدالشكور مطبوع مع كتاب المستصفى من علم الأصول
 للغزالي. المطبعة الأميرية ببولاق مصر . 1322هـ .

- 313- في أصول النحو . سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي . بيروت 1987.
- 314- فيض القدير شرح الجامع الصغير. المناوي. دار المعرفة . بيروت. ط2. 1972/1391.
- 315- في علم النحو . دراسة ومحاورة. أحمد ماهر البقري. دار الكتب القومية القاهرة. مصر. 1981/1420.
- 316- القاموس المحيط مجد الدين الفيروزابادي (تح) مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة . بيروت. ط2. 1987/1407.
- الكافية الشافية . ابن مالك = شرح الكافية الشافية .
- 317- الكامل . المبرد. تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي القاهرة. (دت) .
- 318- الكامل في الدراسات النحوية ونشأتها . محمد محمود هلال . جامعة قاريونس (دت) .
- 319- الكتاب . لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (تح) عبدالسلام هارون عالم الكتب. بيروت. ط1. (دت) .
- كتاب الشعر = شرح الأبيات المشكية الإعراب .
- 320- الكشف عن الحقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . الزمخشري. دار المعرفة. بيروت. لبنان. (دت) .
- 321- كشف اصطلاحات الفنون والعلوم = موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم. للعلامة محمد علي التهانوي . تقديم وفق العجم (تح) علي دحروج (ترجمة) عبدالله الخالدي ، وجورج زيناتى. مكتبة لبنان. ط1. 1996م .
- 322- كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للمفسر المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني. دار إحياء التراث العربي. بيروت ط2. 1352هـ .

- 323- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. حاجي خليفة. مكتبة المثنى بغداد.
- 324- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. مكى بن أبى طالب القيسى (تح) محى الدين رمضان. مؤسسة الرسالة. ط4. 1987/1307.
- 325- كشف المشكل فى النحو . على بن سليمان الحيدره اليمنى (تح) هادى عطية مطر. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. إحياء التراث الإسلامى. ط1. 1984/1404.
- 326- الكليات. أبى البقاء الكفوى. تصحيح وفهرسة عدنان درويش، محمد المصرى. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط2. 1993/1413.
- 327- الكنى والألقاب . عباس القمى. مؤسسة الوفاء. بيروت. لبنان. ط2. 1983/1403 .
- 328- كنز الحفاظ فى كتب تهذيب الألفاظ لابن السكيت. تهذيب التبريزى. ضبط الأب لويس شيخو اليسوعى. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين. 1995 .
- 329- كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال. علاء الدين الهندى. ضبط وتفسير بكرى حيانى. تصحيح وفهرسة صفا السقا. نشر وتوزيع مكتبة التراث الإسلامى. حلب. مؤسسة الرسالة بيروت. 1974م .
- 330- الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد الأهدل، على متممة الأجر وممة للشيخ محمد الخطاب. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. (دت).
- 331- كتاب اللامات. الزجاجى (تح) مازن المبارك. دار الفكر. دمشق ط2. 1985/1405.

- 332- الباب في علل البناء والإعراب. أبي البقاء العكبري (تح) غازي مختار
طليمات دار الفكر المعاصر. بيروت. لبنان ، دار الفكر دمشق سوريا.
ط1. 1995/1416.
- 333- الباب في تهذيب الأنساب . عز الدين بن الأثير الجزري. دار صادر
بيروت 1980/1400.
- 334- الباب في النحو . عبدالوهاب صابوني . دار الشرق بيروت (دت) .
- 335- لسان العرب. ابن منظور. تنسيق وفهرسة: علي شيري. مؤسسة التاريخ
العربي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان. ط2. 1992/1412.
- 336- لطائف الإشارات. تفسير صوفي كامل للقرآن. القشيري (تح) إبراهيم
بسيوني الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط2. 1981.
- 337- لغة تميم. دراسة تاريخية وصفية. ضاحي عبدالباقي. مجمع اللغة العربية
بالقاهرة مصر. 1985.
- 338- اللمع في العربية . ابن جني (تح) حامد المؤمن. عالم الكتب، مكتبة
النهضة العربية ط2. 1985/1405.
- 339- اللمع . للشيزاري. مطبوع مع كتاب تخريج أحاديث اللمع .
- 340- لمع الأدلة. لابن الأنباري. مطبوع مع الإعراب في جدل الإعراب .
- 341- مايجوز للشاعر في الضرورة. القزاز القيرواني (تح) المنجي الكمي.
الدار التونسية للنشر. 1971م.
- 342- ماينصرف زنا لاينصرف. أبراهيم الزحاج (تح) . دار
قراة. القاهرة 1971/1391.
- 343- المبدع في التصريف. لأبي حيان النحوي (تح) عبدالحميد السيد طلب.
مكتبة دار العروبة. الكويت. ط1. 1982/1420.
- 344- المبسوط في القراءات العشر. الأصبهاني (تح) سبيع حمزة حاكمي.
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (دت) .

- 345- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. لابن الأثير (تح) محمد محمى الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا بيروت. لبنان 1411/1990م .
- 346- مجاز القرآن. أبو عبيدة معمر بن المثنى. تعليق : د. محمد فؤاد سزكين . الناشر مكتبة الخانجي بمصر 1988م .
- 347- مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (تح) عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر. ط2. 1960م .
- 348- مجالس العلماء. الزجاجي (تح) عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي بالقاهرة. دار الرفاعي بالرياض. ط2. 1403/1983.
- 349- مجمل اللغة. ابن فارس. دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط2. 1406/1986م .
- 350- المحبر. لابن حبيب. رواية السكري. تصحيح إيلزة ليختن شتير. منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت .
- 351- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني (تح) على نجدى ناصف، عبد الحليم النجار، عبدالفتاح شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامى. القاهرة 1386.
- المحرر الوجيز = تفسير المحرر الوجيز .
- 352- المحيط في اللغة. ابن عباد (تح) الشيخ محمد حسن آل ياسين. عالم الكتب ط1. 1414/1994م.
- 353- مختار الأغاني أبو الفاضل المصنوع. بيروت ط1 1383/1964
- 354- مختارات شعراء العرب. ابن الشجري (تح) على محمد البجاوى. دار فضاء مصر. القاهرة. 1975م .
- 355- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. ابن خالويه. دار المتنبي. القاهرة .

- 356- مختصر صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم القشيري (تح) محمد ناصر الألباني. المكتب الإسلامي بيروت. دمشق ، ط6. 1987/1407 .
- 357- المخصص. ابن سيده (تح) لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة منشورات دار الأفاق الجديدة. بيروت .
- 358- المدخل لمذهب الإمام أحمد بن حنبل. الشيخ عبدالقادر الدمشقي. تصحيح عبدالله بن عبدالمحسن التركي. مؤسسة الرسالة ط3. 1985/1405.
- 359- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مهدي المخزومي. مكتبة مصطفى الحلبي بمصر. ط2. 1958/1377.
- 360- المدارس النحوية. شوقي ضيف. دار المعارف مصر ط7. 1992 .
- 361- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة. عبدالقادر سالم مكرم. دار الشرق ، بيروت. 1980م .
- 362- المذكر والمؤنث. لأبي حاتم السجستاني (تح) حاتم صالح الضامن. دار الفكر دمشق ، دار الفكر المعاصر بيروت. لبنان ط1. 1997/1418 .
- 363- المذكر والمؤنث. الفراء (تح) رمضان عبدالشواب . دار التراث. القاهرة. 1975م.
- 364- المراثي. محمد بن العباس اليزيدي (تح) محمد نبيل طريفى. منشورات وزارة الثقافة. إحياء التراث العربي. دمشق 1991م .
- 365- المرتحل. ابن الخشاب (تح) على حيدر دمشق 1072/1392
- 366- مروج الذهب ومعادن الجوهر. المسعودي. دار الكتاب اللبناني ، ومكتبة المدرسة. بيروت. لبنان. ط1. 1982/1420 .
- 367- المزهر في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي. شرح وتعليق : محمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، على محمد البجاوي. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت 1986 .

- 368- المسائل البصريات. أبوعلی الفارسی (تح) محمد الشاطر. مطبعة المدني. المؤسسة السعودية بمصر. ط1. 1985/1405 .
- 369- المسائل العضديات. أبوعلی الفارسی (تح) شیخ الراشد. منشورات وزارة الثقافة فی الجمهورية العربية السورية. دار إحياء التراث العربی. دمشق 1986.
- 370- المسائل المنثورة. أبوعلی الفارسی (تح) مصطفى الحدری. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. 1981.
- 371- المساعد علی تسهيل الفوائد. شرح بهاء الدين بن عقيل علی كتاب التسهيل لابن مالك (تح) محمد كامل برکات. دار الفكر دمشق. 1980/1400.
- 372- المستدرک علی الصحيحین. أبو عبدالله النيسابوری. دار الكتاب العربي بیروت (دت).
- 373- المستقصى. الزمخشري. دار الكتب العلمية بیروت. 1977/1397.
- 374- مسند الإمام أحمد بن حنبل. دار إحياء التراث العربی. بیروت لبنان. ط2. 1993/1414م.
- 375- مشکاة المصابيح. محمد عبدالله الخطيب التريزي (تح) الألباني. المكتب الإسلامي. بیروت. ط3. 1985.
- 376- المصباح المنير. أحمد بن علی الفيومي. مكتبة لبنان. بیروت. 1987م .
- 377- المطالب، العالیة نزوائد المسانيد الثمانية. ابن حجر العسقلانی (تح) حبيب الرحمن الأعظمی. دار المعرفة. بیروت، لبنان. ط1. 1987/1407.
- 378- معانی الحروف. الرماني (تح) عبدالفتاح إسماعیل شلی. دار نهضة مصر القاهرة. (دت) .

- 379- معاني القرآن. الأخفش الأوسط (تح) هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي. ط1. 1990/1411.
- 380- معاني القرآن. الفراء. عالم الكتب ط3. 1983/1401.
- 381- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج (تح) عبد الجليل عبده شليبي. عالم الكتب بمصر ط1. 1988/1408.
- 382- المعاني الكبير في أبيات المعاني. ابن قتيبة. دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. ط1. 1984/1405.
- 383- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص. العباسي (تح) محمد محي الدين عبد الحميد. عالم الكتب بيروت. 1974/1367.
- 384- العرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم. لأبي منصور الجواليقي (تح) أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب. ط2. 1969/1389.
- 385- معجم الأدباء. ياقوت الحموي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان الطبعة الأخيرة (دت) .
- 386- معجم البلدان. ياقوت الحموي. دار صادر. بيروت. 1977/1397 .
- 387- معجم حروف المعاني. أحمد جميل شامي. مؤسسة عز الدين. بيروت 1992م.
- 388- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية . جميل صليبا. دار الكتاب اللبناني. لبنان ، مكتبة المدسة لبنان. 1982.
- 389- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. عبدالله بن عبدالعزيز البكري (تح) مصطفى السقا. عالم الكتب بيروت. ط3. 1983/1403.
- 390- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي. بيروت. (دت).

- 391- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب. مجدى وهبة ، كامل المهندس مكتبة لبنان بيروت. ط2. 1984 .
- 392- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. محمد سمير نجيب اللبدى. مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان عمان الأردن. ط2. 1986/1406 .
- 393- معجم المطبوعات العربية والمعرية. جمع وترتيب: يوسف اليان سركيس مكتبة الثقافة الدينية .
- 394- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه : محمد فؤاد عبدالباقى. مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة 1364 .
- 395- المعيار في أوزان الأشعار، والكافي في علم القوافي. لأبي بكر الشنتريني (تح) محمد رضوان الدايدة. دار الأنوار. بيروت. لبنان. ط1. 1968/1388 م .
- 396- المغرب في حلى المغرب = وشي الطرس في حلى جزيرة الأندلس. أبو عبدالله محمد البجاوى. وآخرون (تح) شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة. 1964.
- 397- مغنى النيب عن كتب الأعاريب = المغنى لابن هشام (تح) محمد محي الدين عبد الحميد. دار الشام للتراث. (دت) .
- 398- مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح شمس الدين الشربيني على متن منهاج الطالبين. دار الفكر. (دت).
- 399- المفردات في غريب القرآن. الماغ الأصفهاني (تح) محمد سيد كيلاقي. دار المعرفة. بيروت. لبنان. (دت) .
- 400- المفصل في صناعة الإعراب. الزمخشري. تقديم وتبويب د. علي بوملحم. دار ومكتبة الهلال. بيروت. لبنان ط1. 1993 م .
- 401- المقاصد النحوية. العيني. مطبوع على حاشية كتاب الخزانة. دار صادر بيروت. لبنان.

- 402- المقتضب. المبرد (تح) محمد عبدالحالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت. (دت) .
- 403- المقدمة . ابن خلدون. عبدالرحمن بن خلدون (تح) على عبدالواحد وافي. دار فضاء مصر. القاهرة. ط3.
- 404- المقرب. ابن عصفور (تح) أحمد عبدالستار الجوارى، عبدالله الجبوى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. لجنة إحياء التراث الإسلامى. مطبعة العاني بغداد 1971.
- 405- المقصور والممدود. الفراء. إخراج عبدالعزيز الميمنى. تصحيح وفهرسة عبدالاله نبهان. محمد خير البقاعى. دار قتيبة. ط 1403/1983 م .
- 406- المتع في التصريف. ابن عصفور (تح) فخرالدين قباوة. دار الأفاق الجديدة. بيروت. ط3. 1978.
- 407- المتع في صنعة الشعر. عبدالكريم النهشلى القيروانى (تح) محمد زغلول سلام. منشأة المعارف. الأسكندرية
- 408- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب. محمد محى الدين عبدالحميد مطبوع على حاشية كتاب شرح شذور الذهب .
- 409- المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى (تح) إبراهيم مصطفى، عبدالله الأمين. مكتبة مصطفى البابى الحلبي بمصر. ط1. 1954/1373.
- 410- منهاج الوصول، إلى علم الأصوات. السضاوى. مطبوع مع كتاب فحابة السؤل في شرح منهاج الأصول .
- 411- المنهل الصافى . الدمامينى . مخطوطة ، النسخة السورية : مكتبة الظاهرية سابقا (مكتبة الأسد حاليا) دمشق رقم (6762 نحو).

- 412- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حيان. للحافظ نورالدين علي الهيتمي. دار الكتب العلمية. (دت) (تح) محمد عبدالرزاق حمزة. دار الكتب العلمية. بيروت (دت) .
- 413- الموافقات .
- مواهب الفتاح = شروح التلخيص .
- 414- المورد. قاموس إنكليزي عربي. منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. ط23. 1989 .
- 415- الموسوعة الإسلامية الميسرة. اشرف على تحريرها نيابة عن الأكاديمية الهولندية الملكية هـ.ا.ر.جب ، ج.هـ. كالمرز. ترجمة راشد البراوي مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 1985.
- 416- الموسوعة الثقافية. إشراف حسين سعيد. دار المعرفة مطابع دار الشعب.
- 417- موسوعة دائرة معارف القرن العشرين = دائرة معارف القرن العشرين .
- 418- الموسوعة العربية الميسرة .
- 419- الموسوعة الفقهية. دار الصفوة بمصر. ط4. 1993/1414 .
- موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم = كشف اصطلاحات الفنون والعلوم.
- موسوعة مصطلحات جامع العلوم = دستور العلماء .
- 420- موسوعة المورد العربية . منير البعلبكي. دار العلم للملايين . بيروت ط1. 1990م.
- 421- الموشح. مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر. المزرباني. (تح) محمد علي البجاوي. دار الفكر العربي. (دت)
- 422- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي (تح) علي محمد البجاوي ، فتحية علي البجاوي. دار الفكر العربي .

- 423- النحو العربي والدرس الحديث. عبده الراجحي. دار النهضة العربية. بيروت. 1979م .
- 424- النحو الوافي. عباس حسن. دار المعارف بمصر. ط12. 1995م.
- 425- النحو وكتب التفسير. الشيخ المرحوم إبراهيم عبدالله رفيدة. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع. مصراتة. ط3. 1998م .
- 426- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات الأنباري (تح) عطية عامر. دار المعارف. سوسة . تونس. ط1. 1998.
- 427- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. محمد الطنطاوي. تعليق عبدالعظيم الشناوي ، محمد عبدالرحمن الكردي (دت) .
- 428- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. تصحيح علي محمد الضباع. دار الفكر. (دت).
- 429- نقائص جرير والفرزدق. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. 1908
: 1909 .
- 430- نقد الشعر. قدامه بن جعفر (تح) محمد عبدالمنعم خفاجي. الناشر مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة . ط1. 1978/1398.
- 431- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. أبوحيان الأندلسي (تح) عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. سوريا. ط1. 1985/1405.
- 432- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلام الشنتمرى (تح) زهير عبدالمحسن سلطان. منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت. ط1. 1987/1407.
- 433- نكت الحميان في نكت العُميان. الصفدي. وقف علي طبعه أحمد زكي بك . المطبعة الجمالية بمصر. 1911/1329.

- 434- نهاية السؤل فى شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول. للقاضى ناصرالدين البيضاوى. تأليف : جمال الدين الآسنوى . عالم الكتب بيروت. دت.
- 435- النهاية فى غريب الحديث. ابن الأثير (تح) محمود محمد الطنحاحى، طاهر أحمد الزاوى. المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ ط1. 1963/1383.
- 436- نهج البلاغة. الإمام على بن أبى طالب. ضبط وفهرسة د. صبحى الصالح. دار الكتاب اللبنانى، مكتبة المدرسة. ط2. 1982.
- 437- النوادر أبى على القالى = ذيل الأمالى والنوادر
- 438- كتاب النوادر فى اللغة. أبوزيد الأنصارى (تح ودراسة) محمد عبدالقادر أحمد. دار الشروق. بيروت القاهرة. ط1. 1981/1401م.
- 439- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن فى القرن الثالث عشر. محمد الصناعى (تح) مركز الدراسات والأبحاث اليمنية. صنعاء اليمن. (دت).
- 440- الهاشميات = شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدى . تفسير: أبورياع أحمد القيسى (تح) داوود سلوم ، ونورى القيسى. عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية. ط1. 1984/1404.
- 441- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. محمد محى الدين عبدالحميد. مطبوع مع كتاب أوضح المسالك .
- 442- هدية العارفين. اسماعيل باشا الغدادى. مكتبة المثنى. بغداد 1951.
- 443- جمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع. السيوطى (تح) عبدالعال سالم مكرم. دار البحوث العلمية. الكويت. 1979/1299.
- 444- الوافى فى العروض والقوافى. الخطيب التريزى (تح) فخرالدين قباوة دار الفكر دمشق. ط4. 1986/1407.

445- الوافي (معجم وسيط للغة) الشيخ عبدالله البستاني. مكتبة لبنان طبعة جديدة 1990 .

446- الوساطة بين المتنبي وخصومه. عبدالعزيز الجرجاني (تح) محمد أبو الفضل إبراهيم ، على البجاوي . منشورات المكتبة العصرية (دت) .

447- وشى الطرس في حلى جزيرة الأندلس = المُعَرَّب في حلى المغرب .

448- يتيمة الدهر في أهل العصر. للثعالبي (تح) مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط1. 1983/1403.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	أ
التمهيد .	1
الفصل الأول : المرفوعات .	19
المبحث الأول : الفاعل .	22
المبحث الثاني : المبتدأ .	63
المبحث الثالث : الخبر .	86
المبحث الرابع : اسم كان .	100
المبحث الخامس : اسم كاد وأخواتها (أفعال المقاربة) .	115
المبحث السادس : خير إن وأخواتها .	139
المبحث السابع : الفعل المضارع .	159
الفصل الثاني : المنصوبات .	168
المبحث الأول : المفعول المطلق .	169
المبحث الثاني : المفعول به .	179
المبحث الثالث : الحال .	196
المبحث الرابع : التمييز .	227
المبحث الخامس : الاستثناء .	248
المبحث السادس : المضارع المنصوب .	265

289	الفصل الثالث : المجزورات .
290	المبحث الأول : المجزور بالحرف .
323	المبحث الثاني : المجزور بالمضاف (المضاف إليه) .
374	المبحث الثالث : المجزور بالجوار .
391	الفصل الرابع : المجزومات .
392	مبحث المضارع المجزوم .
418	الفصل الخامس : الحروف .
420	المبحث الأول : الحروف العاملة .
451	المبحث الثاني : الحروف المهملة .
492	الخاتمة .
497	الفهارس :
497	فهرس الآيات القرآنية .
520	فهرس الحديث الشريف والأثر .
524	فهرس الأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية .
531	فهرس الأشعار .
572	فهرس الأعلام .
585	فهرس المصادر والمراجع .
624	فهرس المحتويات .